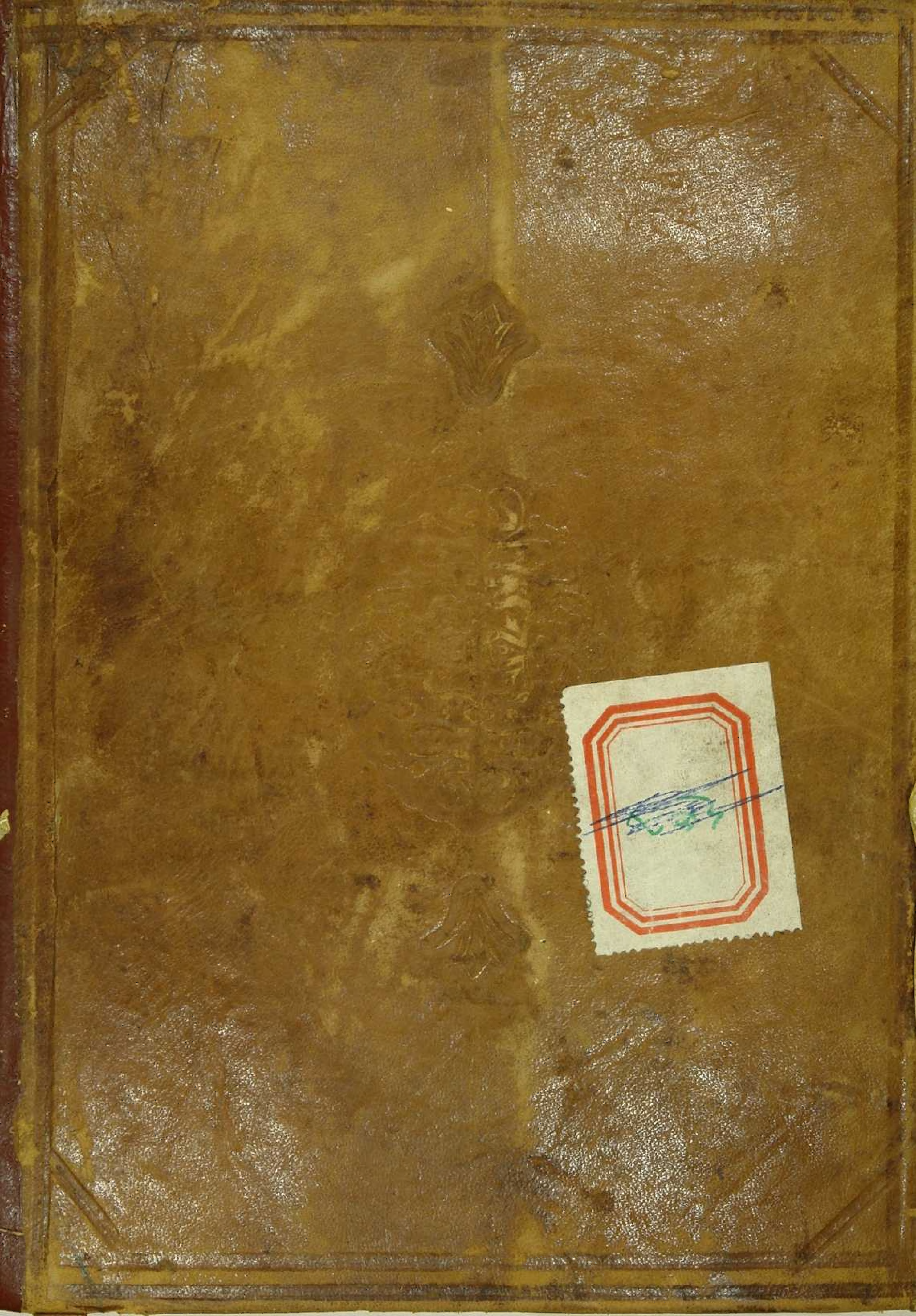


١٦٥٧

المصنف

٣١٧٥  
ج ٢







٢١٧٤  
د ٥ ع

الدر المختار في شرح تنوير الأبصار ، تأليف علاء  
الدين الحصكفي ، محمد بن علي - ١٠٨٨ هـ .  
بخط إبراهيم الدفري الشافعي سنة ١١٧١ هـ .

ج ٢ (٤٧٢ ق) ٢٣ س ٢١٥ x ١٦ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، ناقصة الأول  
طبع عدة مرات آخرها سنة ١٣٠٩ هـ .

١٦٤٧

الأزهرية ٢ : ٤٩ : معجم المتأخرات ١ : ٧٧٨

أ - العذهب الحنفية المؤلف ب - النسخ  
ج - تنوير الأبصار د - شرح تنوير الأبصار



كتاب في علم النفس

كتاب في لفقه النفس  
للحاصل في

الدر المختار شرح تنوير الأبصار

مكتبة جامعة للدراسات - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	كتاب في لفقه النفس الرقم ١٦٤٧
اسم المؤلف	علاء الدين محمد بن محمد بن الحسين
تاريخ	١٢٧١ هـ
عدد الأوراق	٤٧٢
ملاحظات	(نقود حنفي) لا تقود الأراء ج ٢

٢١٧٠٤  
٩٠٥



باب الوصية ٧١٢  
باب الوصية بالخدمة والسكنى ٧١٥  
فصل في وصايا ٧١٦  
باب الوصية الاوصية ٧١٧

باب الخنزير المشكل ٧٢٣  
باب الخنزير المشكل ٧٢٤  
كتاب الفرائض ٧٢٢  
باب الميراث ٧٢٨

باب الوصية ٧١٢  
باب الوصية بالخدمة والسكنى ٧١٥  
فصل في وصايا ٧١٦  
باب الوصية الاوصية ٧١٧

باب الخنزير المشكل ٧٢٣  
باب الخنزير المشكل ٧٢٤  
كتاب الفرائض ٧٢٢  
باب الميراث ٧٢٨

باب الخنزير المشكل ٧٢٣  
باب الخنزير المشكل ٧٢٤  
كتاب الفرائض ٧٢٢  
باب الميراث ٧٢٨

باب الخنزير المشكل ٧٢٣  
باب الخنزير المشكل ٧٢٤  
كتاب الفرائض ٧٢٢  
باب الميراث ٧٢٨

باب الخنزير المشكل ٧٢٣  
باب الخنزير المشكل ٧٢٤  
كتاب الفرائض ٧٢٢  
باب الميراث ٧٢٨

باب الخنزير المشكل ٧٢٣  
باب الخنزير المشكل ٧٢٤  
كتاب الفرائض ٧٢٢  
باب الميراث ٧٢٨

باب الخنزير المشكل ٧٢٣  
باب الخنزير المشكل ٧٢٤  
كتاب الفرائض ٧٢٢  
باب الميراث ٧٢٨

باب الخنزير المشكل ٧٢٣  
باب الخنزير المشكل ٧٢٤  
كتاب الفرائض ٧٢٢  
باب الميراث ٧٢٨

باب الخنزير المشكل ٧٢٣  
باب الخنزير المشكل ٧٢٤  
كتاب الفرائض ٧٢٢  
باب الميراث ٧٢٨

باب الخنزير المشكل ٧٢٣  
باب الخنزير المشكل ٧٢٤  
كتاب الفرائض ٧٢٢  
باب الميراث ٧٢٨











فلودفع الدراهم واخذ البطايطخ والبايع يقول لا اعطيها  
 بهما لم ينفذ كماله وكان بعد عقد فاسد خلاصة ويزانية  
 وصرح في الجريان الإيجاب والقبول بعد عقد فاسد  
 لا ينفذ بهما البيع قبل مشاركة الفاسد في بيع التقاطي  
 بالاولى وعليه فليجمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك وتعلمه  
 في التشابه من الفوايد اذا بطل المنتظم بطل المنتظم  
 والبيع على الفاسد فاسد **وقيل لا بد في التقاطي من الا**  
**عظم من الجانبين وعليه لاكثر** قاله الطرطوسي  
 واختاره البرزنجي واقتضاه الحلواني واكتفى كراماني  
 بنسليم البيع مع بيان الثمن فخر ثلاثه اقوال وقد  
 علمت الفتية وحررنا في شرح الملتقى صحة الاقالة والا  
 جارة والصرف بالتقاطي فليحفظ **ف** روع ما يستجبره  
 الانسان من البايع اذا حل سببه على ثمنها بعد  
 استهلاكها جازا مستحسنا ببيع البراة التي يكتننها البايع  
 على العمل لا يبيع بخلاف بيع خطوط الائمة لان مال الوقف  
 قائم ثمه ولا كذلك هنا اشباه وقنية ومفاده انه يجوز  
 للمستحق بيع خبره قبل قبضه من المشرق بخلاف الجذري  
 بحر ونقبة في النهرواني المضربلان بيع الجامكية لما في  
 الاشباه بيع الدين انما يجوز من المديون وفيها وفي الاشباه  
 لا يجوز الا تخليص عن الحقوق المجردة كحق الشفعة وعليه هذا  
 لا يجوز الاعتياض عن الوفايف بالاقواق وفيها في آخره  
 بحث تفارضا العرف مع اللغة المذهب عدم اعتبار العرف  
 الخاص لكن افي كثير باعتباره وعليه فيفتي بجواز النزول عن

قوله تسليم البيع  
 يعني عنده تسليم الثمن  
 بطايطخ  
 مقيس جدا

لا يجوز الاعتياض عن الوفايف  
 بالاقواق

الوظايف بمال ويلزم خلوه الحوائث فليس لرب الخانوق اخراجه  
 ولا اجازتها غيره ولو وقفنا انتهى لموصوف في معنى المفتي المصنف  
 معنى بالواجبة عمارة في أرض بيعت فان بنا او اشجار اجاز  
 وان كر يا او كثر بها انهار ونحوه مما لم يكن ذلك محال ولا بمعنى مال  
 لم يجز انتهى فليت وساده ان يبيع السكة لا يجوز وكذا رفقها  
 ولذا جعلوه لان فراغا كالوظايف فليجربا انتهى وسند كره  
 في بيع الوفا **ونعتقد ايضا باللفظ واحد كافي في بيع القاق والوجه**  
**والاب من طفله وبشره منه** لان الوفا يشترط جعلة  
 عبارة كعبارتين وتماه في الدرر **وانا اوجب واحد**  
**قبل الاخر** بايعا كان او مشترعا **في المجلس** لان خيار القبول  
 مفقوده **كل البيع كل الثمن** **ونزل** لا يلزم تفريق  
 الصفقة **الا ان** اعاد الإيجاب والقبول لور في الاخر وكان  
 الثمن منقسم على البيع بالاجزا ككيل وسوزون والا لان  
 رضي الاخر لعدم جواز البيع بالخدمة ابتداء كاحد الوفاي  
 او **ين شئ كل** نقول بفتحه مما كل واحد مائة وان لم يكرر  
 لفظ بعت عند اي يوسف ومحمد وهو المختار كافي  
 الشريعة لاية عن البرهان **واما يقبل بطل الإيجاب**  
**ان رجع الموجب** قبل القبول **وقام احدهما**  
 وان لم يذهب **عن مجلسه** على المراجع نهرواين  
 الكمال قانه مجلس خيار الخيرة وكذا سائر التلميحات  
 فتح **وانا اوجب المبيع** بلا خيار الالعاب او روية  
 خلافا للشافعية وحديثه محمول على تفرق الاقوال  
 اذا الاحوال ثلاث قبل قولهما وبغذه وبعد احدهما



واطلاق المتابعين في الاول مجاز الاول وفي  
 الثاني مجاز الكون وفي الثالث حقيقة فيحمل  
 عليه **وشرط المحنة بمرقة قدر سبع** وثمان موصف  
**من تمصري** او مشتق غير **شارا فيه** لا يشترط ذلك  
**في مشار اليه** لتوالي الجمل بالاشارة ما لم يكن روي  
 قول بحسنه او سلم الاتفاق او لم يسلّم لو  
 مكثلا او موزونا خلافا لما كانا سيجي **فزع** لو كان الثمن  
 في صفة ولم يعرف ما فيها من خارج خيرا وسيرا كذا الكنية  
 لا خيار الروية لعدم ثبوتها في التقدير **فزع** **ثمان**  
**حال** وهو الاصل **وموجب** **اي معلوم** لا يقضي اليه  
 النزاع ولو باع موصلا صرفا لثبوت ثمنه ولو اختلفا  
 في الاجل فالقول لنا فيه **الاجل** السلم ولو في قدره  
 قل مدعي الاجل والبينة فيه ما للمشتري ولو في مضميه  
 فالقول والبينة للمشتري ويبطل الاجل بثبوت  
 المربون **فزع** باع بحال ثم اجله اجل معلوما  
 او مجهولا كغيره وروى حصار صار موصلا لثمنه له الف  
 من ثمن سبع فقال اعط كل شهر مائة فليس يتجيل  
 بزيادة عليه **ثمان** جعله ربه بخوما ان اخل بجمع حل  
 الباقي فالامر كما شرط املتقط وهي كثيرة الوقوع قلت  
 وما يكثر وقوعه ما لو شري بقطع راحة فكسدت  
 بخرب جديدة يجب قيمتها يوم البيع من الذهب  
 لا غير اذ لا يمكن الحكم بمثلها لضعف السلطات  
 منها ولا يدفع قيمتها من الفضة الجديدة لانها ما لم

قوله او مجهولا هذا على قولهما وعنده  
 نفسه وافصح من الجواز ما قاله  
 الامام انه ثبت البيع اجملا الى  
 هذه الاوقات في البيع اجملا الى  
 ما مضى **الف**

مطلق لو باع شرا  
 بقطع راحة فكسدت

يقلب

يغلب غشها فجدها ورديها سواء اجماعا اماما غلب  
 غشها ففيه الخلاف كما سيجي في فصل القرض فثبته ورب  
 اجاب سعيد بن قندي **وهذا اذا بيع ثمن رين** فلو  
 بعين فسد فزع وبخلاف جنسه ولم يجزها قدرها فيه من  
 ربا النساء كما سيجي في بابها **والاجل ابتداءه من**  
**وقت التسليم** ولو فيه خيار فسد سقوط الخيار عندها  
**والمشتري ثمن** موجب في سنة منكرة **اجل سنة ثانية**  
 من تسليم **الباع السلعة** عن المشتري **سنة**  
**الاجل** المنكر فخصيلا لفايدة التاجيل فلو بعينة او لم  
 يمتنع الباع من التسليم لا اتفاقا لان التقصير منه  
 والتمس التسوية لا وصفه **ينصرف** **مطلقة** **الي غالب**  
**تقدرا للبلد** بلدا العقد يجمع فتاوي لانه المتعارف **وان**  
**اختلف** **المتقار** **ما اليه** كذهب شرعي ونبيذ في **فسد**  
**العقد مع الاستواء في رويها** **الا انه** في المجلس لزال  
 الجاهل **ومع الطعام** هو في عرف المتقدمين اسم الحنطة  
 وريقها **كذلك** **وخرافا** بتثنية الجهم عرب كذا في الجها  
**ان كان بخلاف جنسه** ولم يكن **راسا** **السلع** لشرطية  
 عرفته كما سيجي **او كان جنسه** **وهو دون نصف صاع**  
 اذ لا ربا فيه كما سيجي من المجازفة البيع **بان لا يجوز** **لا يعرف**  
**قدره** فثبته مثل المشتري الخيار فيهما فهو هذا **ان**  
**لم يحتمل** **الانما التقصان** **الحج الثقت** فان اختلفا ما لم  
 يحز كسعد فذر ما يملأ هذا البيت ولو قدر ما يملأ هذا  
 الطشت جاز سراج **ومع** **في ما سمي صاع** في بيع صبرة كل

نية

شقة



**صاع بكذا** مع الخيار المشتري لتفريق الصفقة عليه  
 ويسمى خيار التفتيش **وصح في الكيل** ان قيل في المجلس  
 لزوال الغش قبل تقريده او **سبي جله** **تقرر انهما**  
 بالخيار وعند الغدوبه لو بعده في المجلس او بعده  
 عندهما وبه يفتي فان رضي هل يلزم البيع بلا رضى من  
 البائع الظاهر نعم **نهر** **ويسد في الكل في بيع ثلثة**  
 بفتح فتشديد فطبع الغنم **وثوب كل شاة او ذراع** لن  
 ونشر **كذا** وان علم عدد الغنم في المجلس لم يتقبل صحها  
 عندها على الاصح ولو رضى بها انعقد بالتقاطي وتطهيره البيع  
 بالرغم سراج **كذا** الحكم في كل معدود متفاوت  
 كالباب وعبد ويطبخ وكذا كل ما في تنقيضه ضرر كصوغ  
 اذن بدائع ولو سبي عدد الغنم والزرع او حبل الثمن  
 صح اتفاقا والضايف والحكمة كل ان الافراد ان لم يعلم نهايتها  
 فان لم تود الجهالة فلا تستغراف كمين وتغليف والا فان  
 لم يعلم في المجلس فعلى الواحد اتفاقا كاجارة وكفالة واقرا  
 والا فان تفاوتت الافراد كالغنم لم يصح في شيء عنده  
 والاصح في واحد عنده كالصبرة وصحاح فيها في الكل  
 برون في التفرع عن العيون والشرنبلية عن البرقان  
 والفقتاني عن المحيط وغيره ويقولون ما يفتي فيسردان  
**باع صبرة على انها مائة تفيز بمائة درهم وهي**  
**اقل واكثر ان هذا** المشتري **الاقل** **كثرت**  
**شاه** **وفسخ** لتفريق الصفقة وكذلك كيل او موزون  
 ليس في تنقيضه ضرر **وما زاد للبائع** لوقوع العقد

الثلثة تم

مطلوب البيع بالرقم

قوله وهو رضى بها انعقد بالتقاطي

علي

على قدر معين **وان باع الذرع مثله** على انه  
 مائة ذراع مثلا **خذ** المشتري **الاقل بكل الثمن وترك**  
 الا اذا قبض البائع او شاهده فلا خيار له لا تنقلا الفرور  
**نهر** **واخذ الاكثر** **بلا خيار** **البائع** لان الذرع  
 وصف لتقيده بالتعويض ضد القدر والوصف لا يتأمله  
 شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما افاده بقوله  
**وان قال** في بيع الذرع **كل ذراع بدرهم** **اخذ الاقل**  
**خصت** لم يبرر ردة اصلا بافراده بذكر الثمن او  
 تركه لتفريق الصفقة **وكذا** **اخذ الاكثر** **كل ذراع بدرهم**  
**او فسوخ** لدفع ضرر التزام الزايد **وفسخ** **بيع**  
**عشرة اذرع** **من مائة ذراع من دار** او حمام وصحها  
 وان لم يسم جملتها على الصحيح لان اذا التباين بها لاه  
 يفسد بيع عشرة **اسهم** من مائة يسهم اتفاقا الشروع  
 السهم لا الذراع بل لو توافيا على تعيين الذرع في  
 مكان لم اره وينبغي انقلابه صححا لو في المجلس ولو بعد  
 فبيع بالتقاطي **نهر** **اشترى** **عددا من قيمتي ثيابا**  
 او غنما جوهرة **عليه** **كذا** **انقص** **او زاف** **فسد**  
 للجهالة ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا كذا ثم را  
 فان واحدة فيها لا تفسد بخر كما لو باع **عددا**  
 من الثياب او غنما واشترى واحدا بغير عينه ضد  
**ولو عينه جاز** البيع خائبة ولو بين ثمن كل من القيمي  
 بان قال كل ثوب منه بكذا **وتفخر** ثوب **صح** البيع **بقدره**  
 لعدم الجهالة **وفسخ** لتفريق الصفقة **وان زاد ثوبا** **فسد**



لجهالة الزيد ولور الزيد وعزله هل يجل له الباقي  
 خلال **اشترى ثوبا** تتفاوت جوائبه فلوله تتفاوت  
 ككر يا سلم محل الزيادة ان لم يضره القطع وجاز  
 بيع ذراع منه نهر على **عشرة اذرع** كل ذراع  
 بدرهم **اخذه عشرة في عشرة** وزيادة نصف  
 بالخيار لانه اتع **واخذه تسعة في تسعة ونصف**  
**بخار** لتفرق الصفة وقال محمد ياخذ في الاو بعشرة  
 ونصف بالخيار وفي الثاني بتسعة ونصف وهو  
 اعدل الاقوال بحرفه المصنف وغيره قلت  
 لكن صح لفتناني وغيره قول الامام وعليه التوثق  
 فعليه الفتوى **فصل** فيما يدخل في البيع تبعها وما  
 لا يدخل الاصل ان سابل هذا الفصل مبني على قاعدتين  
 احدهما ان افاده بقوله **كل مكان في الدار من البناء**  
 يعني كل ما هو متناول اسم البيع عرفا يدخل بلا ذكر  
 وذكر الثاني بقوله **او متصلا به تبعها** **ادخل**  
**في بيعها** يعني ان كل ما كان متصلا بالبيع  
 اتصال قرار وهو ما وقع لانه يفصله البشركل  
 تبعها وما لا فلا وما لم يكن من القسمين فان من  
 حقوقه ومرافقه دخل بذكرها والا فلا **يدخل البناء**  
**والمغاليح** المتصلة اخلاقتها كغنية وكيلون  
 ولومن فضة لا لتقلل عدم اتصاله **والسلم** هو  
**المتصل والسرير والدرج المتصلة والرجي**  
 لو اسفلها مبنيا والبكرة لا الدلو والحبل ما لم يرافقها

قد رآه فعله الفتوى فيه ان الفتوى  
 قد تكون على الصحيح لا الاصح او  
 على غير ما في المتن لما فيه من  
 او جاز بان المتعامل فلا يتم هذا التعرّف  
 وقد علمت ما قاله الاقوال وهو  
 ويقول مبرنا خذاه

في

**في بيعها** اي الدار وكذا بناؤها واما البئر الكائنة  
 في الدار فتدخل فتح كما سيجي في باب الاستحقاق ويدخل  
 في بيع الحمام الغدور ولا الغضاع وفي الحمار كانه ان  
 شراهما من الزارعين واهل القرية لا لومن الحريتين  
 وتدخل قلاوة عرفا ويدخل ولد البقرة الرضيع في  
 الاثنان ليرضيها اولاده يفتي وتدخل ثياب عبد  
 وجارية ايكسوة مثلا مما ينظفها هذه وغيرها  
 لاجلها الا ان سلمها او قبضها وستت وتسلم في الميراث  
**ويدخل الشجر في بيع الارض** **بلا ذكر** قيد في السنين  
 فبالذكر او لم يذكر **كانت** او لا صغيرة او كبيرة الا  
 الباسية لانها على شروا القطع فتح **اذا كانت موهنة**  
**فيها** كالبناء **القرار** فلوله ما حصر من البيع ان  
 من اصلها ندخل وان من وجه الارض لا الا بالشرط  
 وتامة في شرح الوهبانية وفي الفقه شري كرها  
 دخل الوشابل المشدودة على الاوتاد المنصوبة  
 في الارض وكذا العمدة المدفونة في الارض التي عليها  
 اعصاب الكرم السماة بارض الخليل بركايز الكرم  
 وفي النور كلما دخل تبعه لا يقابل شي من الثمن لكونه  
 كالوصف وذكره المصنف في باب الاستحقاق قبيل  
 السلم **ولا يدخل الزرع في بيع الارض** **بلا تسمية**  
 الا اذا ثبت لاقبته له فيدخل في الاصح شرح مجمع  
**ولا الشجر في الشجر بدون الشجر** **غيره**  
 بالشرط فتم بالتسمية ليفيد ان الفرق وان هذا

ب  
 نه

بيع



النشر وغير فسد وخصه بالشرائعا لقوله صل  
 الله عليه وسلم الثمرة للبائع الا ان يشترطه البتة  
**ويومر البائع ينظرهما** الزرع والتمر وتسلم اليه  
 الارض والشمع وجوب تسليمهما فلو لم ينقل الثمن  
 لم يومر بخاتمة **وان لم ينظر** صلاحه لان ملك المشتري  
 مشغول بملك البائع فيجب تسليمه فارغا كما لو ار  
**صل رجل رجل وعليه بسر حيث خير الورثة علي**  
**نقطع السر هو المختار** من الرواية ولو اجدية وما في  
 المصولين باع ارضا بدون الزرع فهو للبائع باهر  
 مثلها يجوز له ان يزرعها في الثمن **ومن باع ثمرة**  
**بارزة** اما قبل الظهور فلا يصح انشاها **ظهور صلاحها**  
**اولا** في الاصح ولو بزر بعضهما دون بعض لا  
 يصح **في طاهر الذهب وصحة** السر خسر واقول الخلو في  
 باجوازها الخارج اكثر زرع **وينظرهما المشتري في**  
**الحال** جبر عليه **وان نشره تركها على الاشجار تشد**  
 البيع كشرط القطع علي البائع حاوي **فيل** قابله محمد  
**لا يفسد اذا تناهت** الثمرة للتعارف فكان شرطاه  
 يقتضيه العقد **بيني** محرر عن الامرار لكن في  
 الفتا تاتي عن المصنف ان علي قوله ما القوي في نفسه  
 قد بان شرط الزرع لانه لو نشرها لم تطلقا وتزاجها  
 باذن البائع طاب له الزيادة وان يغير فيه تصدق  
 بما لا يفي في انما وان بعد ما تملك لم تصدق بشي وان  
 استاجر الشجر الي وقت الادراك بطلت الاجارة فهو

اوصي

بما ج ثمة فلو لم يلا دوا  
 الارض

قوله فتمت اشارة الى ان كلام  
 القولي نفاي به والتعني محين  
 اذ هو

وطابت

وطابت الزيادة لبنا الاذن ولو استاجر الارض  
 لتزك الزرع فسدت لجهالة المدة ولم ينظر الزيادة  
 ملتقى الاخر فساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف  
 الباظر كما حرمناه في شرحه والحكمة ان يلخذ  
 الشجرة معاملة علي ان له جزا من الفجر وان  
 يشتري اصولا الرطبة كالباذنجان واشجار البطيخ  
 والخيار ليكون الحارث للمشتري وفي الزرع وهو  
 والحدشيش يشتري الموجود ببعض الثمن ويستاجر  
 الارض مدة معلومة يعلم فيها الادراك بياقي الثمن  
 وفي الاشجار الموجود ويحل له البائع ما يوجد فان  
 خاف ان يرجع يقول علي اني متى رجعت في الاذن  
 تكون ما ذواتي التزك شري لم تحضا **ما جاز ايراد**  
**العقد عليه بالشرارة مع اشتاؤه منه** الباجدية  
 يصح افرادها دون استثنائها اشياء ثم فرع  
 علي هذه القاعدة بقوله **فهم** استثنائهم  
 صبرة وشاة معينة من قطيع **وارطال معلومة**  
**من بيع ثمرة** لصحة ايراد العقد عليها ولو  
 الثمرة علي وسر التخل علي الظاهر كصحة **بيع**  
**في سبيله** بغير سبيل البر لا حتمال الزيادة **ولا**  
**وارز** في سبيله في قسرها وجود **ولو** في سبيله  
**في قسرها الاول** وهو الاعلى وعلي البائع به  
 اخراجه الا ان باع بما فيه وقيل له خيار روية  
 الوجه نعم فتح وانما بطل بيع ما في ثمره فقل وضع

مطل السيل في  
 بقا التماري الاشجار

الوصية



من نوي وجبت وليس لانه معدوم عرفا **وبجرة**  
**بيل وعدو** **وذكر** **علي البايع** **لانه** من  
تمام التسليم **وبجرة** **وذكر** **ثمن** **وتقدر** **وقطع** **ثم**  
واخراج طينام من سفينة **على** **مشترا** **الا** **اقبض**  
البايع **ال** **ثمن** **جابر** **بقي** **ال** **ثمن** **ف** **رفع**  
ظهر بعد نقد الصراف ان **ال** **ثمن** **هم** **زبون** **رفع**  
الاخر وان وجد البعض بقدره **نهر** **عنا** **جارة**  
اليزانية **واما** **الدلال** **فان** **باع** **العين** **بنفسه**  
ياذن **ربها** **فاجرة** **علي** **البايع** **وان** **سعى** **بينهما**  
وباع **المالك** **بنفسه** **يعتبر** **العرف** **وتعلمه** **في**  
شرح الوهبانية **وسلم** **ال** **ثمن** **اولا** **في** **بيع** **سلفه**  
**بدنا** **يرود** **ان** **احضر** **البايع** **السلفه** **في**  
**وفي** **بيع** **سلفه** **مثلا** **او** **ثمن** **مثله** **سلاما** **ما** **لم** **يكن**  
احدهما **رينا** **كسالم** **و** **ثمن** **موجله** **ثم** **التسليم** **يكون**  
**بالتخلية** **عاري** **وجه** **يتمكن** **من** **القبض** **بالمنازع** **ولا**  
**هابد** **وشرطي** **الا** **جنا** **من** **شرطا** **ثالثا** **ان** **يقول**  
**خليت** **بينك** **وبين** **المبيع** **فلو** **لم** **يقبله** **او** **كان** **بعيدا**  
**لم** **يصرف** **اقبضا** **والناس** **عنه** **عاقلون** **فانهم** **يشرون**  
**قرية** **وبغزون** **بالتسليم** **والقبض** **وهو** **لا** **يصح** **به**  
**القبض** **على** **الصحيح** **وكذا** **الهيئة** **والصدق** **فكأنه**  
**وتمامه** **فيما** **علقناه** **علي** **المتقي** **وجده** **اي** **البايع** **ال** **ثمن**  
**زبون** **ال** **سلفه** **ان** **السلفه** **وعبسه** **بانه**  
**لست** **وطحقه** **بالتسليم** **وقال** **زفرله** **ذلك** **كالمو**

وجدها

٢٩  
٢٩  
٢٩

وجدها **باصا** **اوستوقه** **اوستوقه** **اوستوقه** **اوستوقه**  
**منية** **تقيد** **بيلد** **راهمه** **الجيار** **التركات** **لعل**  
**زير** **زير** **علي** **طن** **انما** **جيار** **ثم** **علم** **بانه** **زبون** **فانها**  
**ويستقر** **الجيار** **ان** **كانت** **قائمة** **والا** **فلا**  
**يرد** **لا** **يسترد** **كما** **لو** **علم** **بذلك** **عند** **القبض** **وقال**  
**ابو** **يوسف** **يرد** **مثل** **الزبون** **ويرجع** **بالجيار** **كما** **لو**  
**كانت** **رصاصا** **اوستوقه** **اشترى** **شيئا** **وقبضه** **وما**  
**سلك** **اقبل** **نقد** **ال** **ثمن** **فالبايع** **اسوة** **للقر**  
**وقال** **الشافعي** **هو** **احد** **به** **كالو** **لم** **يقبضه** **الشرى**  
**فالبايع** **احق** **به** **اتفاقا** **ولنا** **قوله** **عليه** **الصلاة**  
**والسلام** **ان** **امان** **الشرى** **فلسا** **فوجد** **البايع** **منا**  
**بعينه** **فهو** **اسوة** **للقر** **ما** **شرح** **بجمع** **الميسر** **فروع**  
**باع** **نصف** **الزروع** **بلا** **ارض** **ان** **باعه** **الكار** **لرب** **الارض**  
**جاز** **وبعكسه** **لا** **الا** **اذا** **كان** **البذر** **من** **الكار** **في** **بني** **ان** **يكون**  
**خاضعة** **باع** **شجرا** **او** **كر** **ما** **شمر** **الا** **يدخل** **الشر** **وخشبيذ**  
**في** **عاز** **الشجر** **الي** **الاراك** **فلو** **الي** **الشرى** **اعارته** **غير**  
**البايع** **ان** **شا** **ابطل** **البيع** **او** **قطع** **الشر** **راجع** **الفصولين**  
**قال** **في** **النهر** **لا** **فرق** **يظهر** **بين** **الشرى** **والبايع** **باب**  
**خيار** **الشرط** **وجه** **تقديمه** **مع** **بيان** **تقسيمه** **مبين** **في**  
**الدر** **ثم** **الخيارات** **تبلغت** **سبعة** **عشر** **الثلاثة** **المربو**  
**لها** **وخيار** **تعيين** **وعين** **وتقدر** **كمية** **واستحقاق**  
**وتغير** **يرفع** **علي** **وكشف** **حال** **وخيانة** **مراكية** **وتولية** **هو**  
**وفوات** **وصن** **مرغوب** **فيه** **وتغير** **يقصقة** **لهلاك**

قوله ان كانت قائمة اي الزبون  
كما يفسرهما بعد ١٥٥ خرير

ت

ع



بعض مبيع واجارة عقد الفصول وظهور المبيع  
 مستاجرا او موهونا اشباه من احكام الفسوخ قال  
 ويصح باقائه وتختلف فبلفت تسعة عشر شيئا واغلبها  
 ذكرها المصنف يعرفه من ما ريس الكتاب **مع شرطه**  
**المشاييعين معا لا حد لها ولو وصيا او غيرهما**  
 ولو بعد العقد اقبله تنازحانية في مبيع كله او بعضه  
 كثلثه او ربعه ولو فاسدا ولو اختلفنا في اشتراطه  
 فالقول لنا فيه على المذهب **ثلاثة ايام او اقل**  
 ونفسد عند اطلاق او نابيد لا أكثر فيفسد قل كل  
 فسخ خلافها غير انه يجوز ان اجاز من له  
 الخيار في الثلاثة فينقلب صحيحا على الظاهر وصح  
 شرطه ايضا في **لازم** كمثل الفسخ كزوجة ومعاملة  
**وهارة وقسمة وسلم عن مال ولو بغير عينة وثابة**  
**وطم ورهن وعقود على مال** لو بشرط لزوجة ورهن  
 وقف **وخوة** كفالة وحالة وابرا وسلم شفعة  
 بعد الطلبين ووقف عند الثاني اشباه واقالة  
 بنزارية نه ستة عشر في كاح وطلاق ويمين وتذر  
 وصرف وسلم واقترار الا اقرار يفقد يقبله اشباه  
 وكالة ووصية نهر في تسعة وقد نبت غير ما  
 نظمه في النهر فقلت  
 يان خيار الشرط في اجارة والمبيع والامر والكفالة  
 والرهن والعتق وترك الشفعة والصلم والخلع كذا والفسخ  
 والوقف والحالة الاقالة لا الصرة والاقرار والوكالة

مطلوب  
 الخياران التي تذكر  
 في العقود

ولا

ولا النكاح والطلاق والسلم نذر وبيان فهذا يفتشم  
**فان اشترى شخص شيئا على انه اي الشريكان**  
**ينقضي ثلثه الى ثلاثة ايام فلا بيع** استحسننا خلافا  
 لفرقلولم ينقضي في الثلاثة ففسد ففسد عتقه بغيرها  
 لو في يده فليحفظ وان اشترى كذلك **اي اربعة ايام**  
**لا يقيم خلافا للمجد فان نقض في الثلاثة قال** اتفاقا لان  
 خيار التقدم لمحق خيار الشرط فلو تركه التقدير كان  
 اولى ولا يخرج مبيع عن ملك البايع **مع خياره**  
 فقط اتفاقا **فعلت على المشتري بيمينته** اي بدله  
 ليعم المثلثي **في قبضته باذن البايع** يوم قبضته كالقبض  
 على سونم الشرافاة بعد بيان الثمن مضمون هو  
 بالقيمة بما لفت نهر ولو بشرط الشريعي عدم  
 ضمانه بنزارية ولو في يد الوكيل فممنه من ماله بلا  
 رجوع الا بامره بالسوم خائفة واسا على سونم  
 المقر فقير مضمون مطلقا وعلى سونم الرهن  
 بالاقل من قيمته ومن الدين وعلى سونم القرض بقرض  
 ساومه به وعلى سونم النكاح لامة بيمينته نهر **ومرج**  
**عن ملكه** اي البايع **خيار المشتري فقط** في ملكه  
**في يده بالثمن كعقده** فيه بايع لا يرتفع كقطع  
 بدليله قيمته في المسئلة الاولى وللبيع قسم  
 المبيع واخذ نقصان القيمة المثل لثمنه الزاجدا  
 وضمنه في الثانية ولو يرتفع كمرض فان زال في  
 المدة فهو على خياره والا لزمه الفقد لنقد الزد

انكم يات بالثمن الى ثلثه

مع لكان

توله مع خياره فقط لا وجه  
 به فان الحكم كذلك فيما اذا كان  
 الخيار لهما او جعل الخيار لاجن  
 او جعل كل الجيد لاجن غير  
 ما جعله له الاخر افاده 2 هو

مع

دي



ابن كمال **ولا يملك المشتري خلافا لما لا يصير سائبة**  
 قلنا السائبة هي التي لا ملك فيها الاخذ ولا تفلق ملك  
 والثاني موجودهنا ويلزمهم اجتماع البديين  
 والعوز على موضوعه بالتقضي بشرافه **ولا يخرج**  
**شي منهما** اي من مبيع ونحن من ملك بايع او مشتر  
 عن ذلك اتفاقا **اذا كان الخيار لهما** اي لهما ففسخ في  
 المدة انفسخ البيع ولهما اجازة بطاخيانه فقط **وهذا**  
**في غير** يعني في غير سائيل جمعها القيني **قوله** **احد**  
**عزك** **فهم** الا من الامة لو شرها الخيار وهي زوجة  
 بنى النكاح والسبع من الاستبراء في المدة لا يقتبر استبر  
**ح** من المحرم فلا يفتق محرم **ق** من القربان لتكوت  
 المشتراة قلده ردها الا اذا تقضها به **ع** من الوردية  
 عند بايعه فيملك على البايع لا ارتفاع القنصر بالرد  
 لعدم الملك **ق** من الزوجة المشتراة لو ولد في  
 المدة فيرد البايع لم تضرام ولد ولو في يد المشتري  
 لزمت العقد لان الولادة عيب درر و ابن كمال  
 وفي البحر عن الخانية اذا ولدت بطل خياره وان كان  
 الولد ميتا ولم تنقضها الولادة لا يبطل خياره واقتره  
 الفنة **ك** من الكسب للعبد في المدة فهو للبايع بعد الفسخ  
**ق** من الفسخ لبيع الامة فلا استبر على البايع **ق** من  
 الخمر لو شره زمني من مثله بالخيار فاستلم احدهما  
 فهو للبايع عيني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن كمال  
 اسلم المشتري **ق** من المازون لو ابراه البايع عند التذ

هذا هو الوجه في الخيار  
 انما هو في المدة لا في غيرها  
 لان الخيار في المدة لا في غيرها  
 لان الخيار في المدة لا في غيرها  
 لان الخيار في المدة لا في غيرها

مع استحسانا وبقي خياره لانه يلي عدم التملك كل  
 ذلك عنده خلافا لما قلنا **ق** ويرد على ذلك  
 مسايدها **ق** التعليل كان ملكته فهو حر  
 فشره بخياره يفتق **ق** واستدامة السكنى  
 باجازه او لغارة ليس بخيار **ق** وصدر شره بخيار  
 فاحرم بطل البيع **ق** والزوايد الحادثة في المدة  
 بعد الفسخ للبائع **ق** والقصير في بيع مستلمين لو  
 تخبر في المدة فسد خلافا لما قيل في ان يبرئها  
 لفظ **تقصد** ويضم لر من الرضوخ او لا حد فيلجفظ  
**اجازة** **ق** **الخيار** **ق** **لواحي** **ق** **لومع** **ق** **جول** **ق** **صاحب**  
 اجتماعا لان يكون الخيار لهما وفسخ احدهما فليس  
 للاخر الاجازة لان الفسخ لا يخلو الاجازة **ق** **فان**  
**فسخ** **ق** **القول** **ق** **لا يصح** **ق** **الاذا علم** **ق** **الاخر** **ق** **المدة** **ق** **قلول** **ق** **يعلم**  
 لزوم العقد والخيلة ان يستوثق بتفصيل مخافة  
 القينة او يرفع الامر للحاكم لينصب من يرد عليه عيب  
 قد ثابا القول للصحة بالفعل لا علمه اتفاقا **ق** **اذا**  
 بقوله **ق** **العقد** **ق** **معه** **ق** **ولا يخلو** **ق** **الوارث** **ق** **الخيار**  
 روية وتغزير وتقدلان الاوصاف لا تورث واما  
 خيار العيب والتقصير وفوات الوصل الموعود فيه  
 فيخلفه الوارث قبل الامانة يورث خياره درر فيلجفظ  
**ق** **ويعني** **ق** **ان** **لم يقبل** **ق** **لرض** **ق** **او اعيا** **ق** **والامتنان** **ق** **ولو**  
 لبيعه **ق** **ويعني** **ق** **ان** **لم يقبل** **ق** **لرض** **ق** **او اعيا** **ق** **والامتنان** **ق** **ولو**  
 كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح ونظري فيرج داخل بشهوة

ده  
 (لا شيا التي يتم البيع  
 بها)



والقول بغير الشبهة فتح ومغاده انه لو شرها بالخيار  
على انها بكر فوطها يعلم انها بكر ام لا كان اجازة ولو  
وجد هاتين لم يثبت فله الرد بهذا العيب نهر  
وسيجي في بابها ولو فعل البايع ذلك كان فسخا **وطلب**  
**الشبهة** وان لم ياخذها بصراح بها اي بدار فيها  
خيار الشرط بخلاف خيار روية وعيب مفراج **من المشتري**  
**اذا كان الخيار له** لانه دليل الاجازة **ولو شرط المشتري**  
او البايع كما يقيده كلام الدرر روية جزم البني **الخيار**  
**لغيره** عاقد كان او غيره ممنسي صح استحسننا ووثقت  
الخيار **هما فان اجاز احد** لمن التائب والمستنيب **ونقص**  
**صح** ان وافقه الاخر فان اجاز احدهما **وعكس الاخر**  
**فلا يفسد** اول لعدم التراضى **ولو كانا معا فالفسخ**  
احق في الاصح زيل على لان المجاز يفسخ والمفسوخ لا يجازر  
واعترض بان المجاز لا يفسخ ولو تفاسخا ثم تراضيا  
على فسخ **الفسخ** وعليه **عادة العقدين** **لما اجاز**  
ان فسخ الفسخ اجازة واجيب بمنع كونه اجازة ببيع  
ابتداء **بايع عبد من علي انه بالخيار** **احدهما ان فصل**  
**ثمن كل واحد منهما** **وعين** الذي فيه الخيار **صح** البيع  
للعلم بالبيع **والثمن** **لا يعين** ولا يفصل **وعين فقط او**  
**فصل فقط** **ايصح** جملة البيع **والثمن** **واحد** **وكذا**  
**لو كان للمشتري** **ثاني** ايضا **الانواع** **الاربعة** **قرع**  
وكله يبيع بشرط الخيار فيباعه بلا شرط **ثم تجز** **ولو وكله**  
بالشرا والحالة هذه نفذ على وكيل ولا فرق ان الشرا

الخيار  
م

متي

متي لم ينفذ على الامر بنفذ على الامر بخلاف البيع فتح  
وسيجي في العقود والوكالة فلا يحفظ **صح خيار التعيين**  
في التعيينات لا في التخييلات لعدم تفاوتها ولو للبائع  
في الاصح كافي لانه قد يثبت قيميا ويقبضه وكيله ولا يعرفه  
فيستبعد بهذا الشرط فثبت الحاجة اليه **نهر** **لما دون**  
**الاربعة** لاندفاع الحاجة بالثلاثة لوجود جيد  
وردي ووسط ومدة خيار الشرط ولا يشترط موعده خيار  
شرط في الاصح فتح **ولو اشترى شيئا على انهما بالخيار**  
**فرض احدهما** بالبيع من حيا او دالة **لا مرد** **الاخر** لا يطل  
خياره بخلاف **المساكن** **الخلاف** في **خيار الروية** **والعيب**  
فليس لاحدهما الرد بعد روية الاخر او رضاه بالعيب  
خلافهما لضرر البايع بعيب الشركة **فالميز** **البيع لو**  
**اشترى رجل عبدا من رجلين صفقة واحدة** **عليه ان**  
**الخيار** **للبايعين** **ففي احدهما دون** **فليس لاحدهما**  
**الاختار** **اجازة** او مردا خلافا لهما **جميع** **مشتري عبدا**  
**بشرط خيره او كتبه** **اي** حرفته **كذلك** **فقط** **ولا ف**  
بان لم يوجد معه **او** **في ما ينطلق** عليه اسم الكتابة والخبر  
**اخذه بكل الثمن** **ان نشأ وتركه** **لفوات الوصل** **المعجور**  
فيه ولو ادعى المشتري انه ليس كذلك لم يجز على القنصر حتى  
يعلم ذلك وكذا ساير الخرافات **ولو امتنع** **الرد** **بش**  
**ما قوم** **كاتب** **او غير كاتب** **ورجع** **بالتناوت** **في الاصح** **خلاف**  
**شرا** **مساكن** **عليه ان** **المساكن** **او** **مساكن** **كذلك** **مساكن**  
او تجز كذا ما عا او يكتب كذا قدر افسد لانه شروفا

الاخر

مطلب  
يتبع التبيين له  
تسد



لا وصفه في الوصف شرط انما مطلوب ان يكون جائزا لانه وصف  
**والقول للتكرار** لو اختلفنا في بشرط **الخيار** على الظاهر  
 كما في دعوى الاجل **والحق** والاجازة والزيادة  
 اشترى جارية بالثمن **غيرها** بدلها **قابلا باعها**  
**الشركة** فقال البائع **ليست هي** ولا بينة له **فالتقول**  
**للمشتري** **ببينة** وجاز **للبائع** **وطيما** **در** **وانعقد** **والقول**  
 ببيعها بالتعاطي في ذلك الرد في الوردية فليحفظ **ولو قال**  
**البائع** **من رده** **كان يحسن** **ذلك** **لكنه** **نسي** **عند**  
**فالتقول** **للمشتري** **لان** **الاصل** **عدم** **الخبر** **والكتابة**  
 فكان الظاهر شاهد له **ولو اشترى** **من غير** **شرط**  
**كسبه** **وضمه** **وكان يحسن** **ذلك** **لنفيه** **في يد** **البائع** **رده** **عليه**  
 لتغير البيع قبل قبضه **فيلقي** **قال** **ولو** **اختار** **أخذه** **أخذه**  
 بكل الثمن **للمران** **الادوية** **لا** **يقابلها** **شي** **من** **التمه**  
**فرد** **ع** **ب** **داره** **بما** **فيها** **من** **الخروج** **والابواب**  
**والخشب** **والنخل** **فان** **اليس** **فيها** **شي** **من** **ذلك** **لا** **خيار**  
**للمشتري** **شري** **دار** **علي** **ان** **بناها** **بأجر** **فاداهو**  
**لا** **تشر** **او** **تو** **علي** **ان** **تفصب** **ب** **بعض** **فاداهو** **م** **عمر**  
**فسد** **ولو** **علي** **انها** **بغلة** **متلا** **فاداهو** **بفعل** **جاء** **وخير**  
**وبكس** **جاء** **بلا** **خيار** **يكون** **علي** **صفة** **خير** **من** **الشرط**  
**محتي** **فليحفظ** **الضابط** **البيع** **لا** **يطل** **بالشرط** **فان** **ثمين** **هـ**  
**ولا** **اشن** **موضع** **مخوفة** **والاشباه** **شرط** **علي** **غنية** **ان**  
**للمشتري** **لا** **يفسد** **ان** **للرغبة** **فسد** **بدايع** **ولو** **شرط** **جعلها**

للمشتري

قوله لا خيار للمشتري لان الدار  
 لغيره واما ذكرنا بيعه فلا يقابل  
 شي من الثمن والمراة لا يجبر  
 جيات فوات الوصف امر عويده  
 ولو بناه الله **فاداهو** **ان** **له** **خيار**  
 الروية اذ الله يرها عند العقد  
 اه

ان

ان الشرط من المشتري فسد وان من البائع جاز لا جعلها  
 عيب فذكره المبراة منه حتى لو كان في بلد يرمون في  
 نشر الامال ولا فسد خاتمة ولو بشرط انما ان اثنين  
 جاز علي اكثر **قلت** والضابط للاوصاف ان كل وصف  
 لا يخرق فيه فاشترط جاز لا ما فيه غير الا ان يرغب فيه  
 وفي الخاتمة في فصل الشروط المفسدة متى عاين ما يعرف  
 بالعيان انشئ في الفرور **علم** **بأ**  
**خيار** **الروية** **من** **افادة** **المسبب** **الي** **السبب** **وما** **قبل**  
 من اضافة **الشي** **الي** **شرط** **غير** **ظاهر** **لا** **يسمي** **ان** **له** **الرد**  
 قبل الروية **ويثبت** **في** **اربعة** **مواضع** **الشرط** **للعيان**  
**والاجارة** **والمنفعة** **والصلح** **من** **دعوى** **المال** **علي**  
**شي** **بعض** **لان** **كل** **منها** **مما** **وضعت** **فليس** **في** **ديون**  
 ونشود **وعتق** **ولا** **تقسع** **بالفسخ** **خيار** **الروية** **فتح** **مع**  
**الشرا** **والبيع** **بلا** **البيضاء** **والاشارة** **الي** **اي** **البيع** **او** **الي** **مكانه**  
**شرط** **الجواز** **ان** **فلو** **بشرط** **لكن** **لم** **يجز** **اجل** **فتح**  
 ونحوه جاشية اخبر انه الاصح الجواز **وله** **اي** **للمشتري**  
**ان** **يرده** **اذا** **راه** **الا** **ان** **احله** **البائع** **ليست** **الشرط** **فلا**  
 يرده اذا راه الا اذا اعاده الي البائع اشباه **وان**  
**رعى** **بالقول** **قبله** **اي** **قبل** **ان** **يراه** **لان** **خياره** **معلت**  
 بالروية بالنص ولا وجود للمعلق قبل الشرط **ولو**  
**فسد** **قبلها** **اي** **قبل** **الروية** **مع** **فسخه** **في** **الام** **بحر** **اقدام**  
 لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه **ما** **ويثبت**  
**الخيار** **الروية** **مطلقا** **غير** **يوقت** **مدة** **هو** **الام** **عناية**

قوله الا اذا راه  
 اي قبل رويته فليس له رد  
 بعد الروية كما يدل عليه قوله  
 ثم فلا يرده اذا راه اه  
 عند سعودي في حواشي الشفاء  
 من الم



لاطلاق النعمان لم يوجد بطله وهو بطل خيار الشرط  
 مطلقا ونفي الرضا بعد الروية لا قبله ما درر فله  
 الاخذ بالشفعة ثم رد الاول بالروية درر من خيار  
 الشرط فليحفظ ويشترط الصفقة علم **الباب**  
 بالفسخ خوف الضرر **والخيار** **الباب** **ما لم يرد في الاصح** **وحي**  
**روية ما يورث بالفسخ** **كوجه صبرة ورقية**  
**وجه ردية** **تذكر** **وكفلهما** ايضا في الاصح **وردية ظاهر**  
**ثوب مطوي** وقال زفر لا بد من نشرة كله وهو المختار  
 كما في اكثر المعبران قاله الصفة **ولا خلد** **ار** وقال زفر  
 لا بد من ردية داخل البيوت وهو الصحيح وعليه القوي  
 جوهره وهذا اخلافا لزمان لا يبرهان ومثله الكرم  
 والبستان وفي صفة **شاة لحم** ونظر جميع جسد  
**شاة قنية** الذر والنسل مع منعهما ظهيرة وضع  
 بقرة حلوب وناقلة لانه المقصور جوهره **وفي ذوق**  
**مطعم** ونشم مشحوم لا خارج **دار** **وصنها** **عليه** **البيع**  
 به كما مر **وردية** **دهن** في زجاج لوجود الحابل **وفي**  
**روية** **وكيل** **قبض** **وكيل** **شر** **الار** **روية** **رسول**  
 الشري وببانه في الدرر **وصح** **عند** **لاهي** **ولو** **فبيرة** **وهو**  
 كالصبر الا في اثني عشر مسيلة مذكورة في الانشاه  
**وسقط** **خيار** **فجس** **بيع** **وشمه** **وردية** **فيما** **يعرف**  
 بذلك **وصنع** **عقار** **وتجر** **وعبد** **وكذا** **كل** **ما** **لا** **يعرف** **فجس**  
 ونشم وذوق حداري او ينظر وكيله ولو اصر بعد  
 ذلك فلا خيار له هذا كله **الوجبت** **المذكورات**

محله اذا كان بعد  
 الفسخ لا بد  
 عليه كلام المصنف

كشم

كشم الاعبي وكذا روية البصير وجه الصبرة ونحوها نهر  
**قليل** **ايه** **ولو** **بعده** **ثبت** **له** **الخيار** **بها** **اي** **بالدوران**  
 لانها مستقطبة كما غلط فيه بعضهم **فثبت** **خياره** **في** **جميع**  
 عمره **عليه** **الصحيح** **ما لم** **يوجد** **من** **ما** **يدل** **عليه** **الرضا**  
**من** **قولا** **او** **فعل** **او** **تعييب** **او** **يهلك** **بعضه** **عنده**  
 ولو قبل الروية ولو اذن للاكازان يزرعها قبل  
 الروية فزرعها بطل لان فعله بامره كمنعول عين  
 ولو شري بلحمة مسك واخرج المسك منها لم يرد خيار  
 ردية ولا تعيب لان الاخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا  
 نهر **ومن** **راي** **احد** **شري** **فاشترى** **اهما** **ثم** **راي** **الآخر**  
**فله** **رد** **هما** **ان** **شال** **الار** **والآخر** **رحله** **للتريق**  
 الصفقة **ولو** **اشري** **سار** **ك** **حال** **كونه** **قاصدا**  
**لشرايه** **عند** **روية** **فلور** **كه** **لا** **تقدم** **شرايه** **ثم** **شرايه**  
 قيل له الخيار ظهيرة ووجه ظاهر لانه لا يتأمل  
 التامل للفين بحر قال المصنف ولقوة مدركه عولنا  
 عليه **عالم** **ايانه** **سريع** **السابق** **وقت** **الشرا** **فلو**  
 لم يعلم به خير لعدم الرضا درر فلا خيار له **الا**  
**اذا** **تغير** **بغير** **فنجبر** **راي** **تيا** **يا** **فرق** **البايع** **بعضها**  
**ثم** **اشري** **الباقى** **ولا** **يعرف** **فله** **الخيار** **وكذا** **لو** **كانا**  
 ملفوفين وثمنهما متفاوت لانه ربما يكون الانحيز  
 بالكثر ثمننا **ولو** **سار** **كل** **واحد** **من** **التيان** **عشرة** **لا**  
 خيار له لان الثمن لم يختلف استويا في الاوصاف **فكر**  
**والقول** **للبيع** **يمينه** **اذا** **اقتلنا** **في** **التقير** **هذا** **والادة** **قريبة**



**وان يبيده** فالقول **المشتري** عمدا بالظاهر وفي  
 الظهيرة الشهر فافرقه بعينه في الفتح الشهر في مثل  
 الدابة والملك قليل **ان** القول للمشتري يمينته  
**لويقتنا في اصل الروية** لانه يتكر الروية وكذا لو انكر  
 البايع كون المرور حيا في بيع بان اوفيه خيار شرط  
 او روية فالقول للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول  
 للبايع والفرق ان المشتري يتفرع بالفسخ في الاول لا  
 الاخير **المشتري عدلا** من متاع ولم يره **رباع** او ليس  
 نهر **منع ثوبا** بعد القبض **او وجب وسلم رده** **بغير**  
**عيب لا خيار روية او شرط** الاصل ان  
 ردا البض يوجب تفريقا الصنفه وهو بعد التمام جليز  
 لا قبله خيار الشرط والروية يمتنعان تمامها وخيار العيب  
 بمنعه قبل القبض لا بعده وهل يقو خيار الروية بعد  
 سقوطه عن الثاني لا خيار شرط وصحة فاضحان  
 وغيره **فروع** شري بغيره ليس للبايع مطالبة  
 بالثمن قبل الروية ولو تباعا عينا بعين فلهما الخيار  
 مجتبي شري جارية بعينه ولو تتلفضاهم رديا بيع  
 الجارية العبد بخيار رديه فلم يبطل البيع في الجارية بجهة  
 الالف ظهيرة لامرانه لا خيار في الدين اراد بيع ضيعة  
 ولا يكون للمشتري خيار فاحيلة ان يقر بثوب لا ثمان  
 ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر يستحق الثوب  
 المقر به فيبطل خيار المشتري المزوم **تفريقا** الصنفه  
 وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو اوجبية شري ثمينين

رويه

ويأحد

ويأحد مما عيب ان قبضه ما له ردا العيب والالا لما سر  
**باب خيار العيب** هو لغة ما يخلو عنه اصل  
 الفطرة السليمة وشرعا لما افاده بقوله **من وجد**  
**بمشتريه ما يفتقر لثمن** ولو يسيرا جوهره **عند**  
**التجار** المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصنفه قالا  
 المنة **اخذه بكل الثمن** **ورده** ما لم يتغير مساكه كماله  
 فاحرما او احدهما وفي المحيط وهو وكيل او عبد ما وزن  
 شري شيئا بالثمن وقيمة ثلاثة الاف لم يرد بيبخلان  
 خيار الشرط والروية اشباهه للاختلاف بينهما وموكل  
 ومواري وفي النهر ويتبع الرجوع بالتقصان كوارث  
 شري من التركة كفتا ووجد به عيبا ولو تبرع بالكنز  
 اجني لا يرجع وهذه احدي ممت مسائل الرجوع فيها  
 بالتقصان المذكورة في البرازية وذكرنا في شرحنا  
 للملتقي معنى بالمقنية انه قد يرد بالعيب ولا يرجع  
 بالثمن **بالا باق** الا اذا ابق من المشتري الي البايع  
 في البلدة ولم يخلف عنده فانه ليس بعيب واختلف  
 في التور والاحسن انه عيب وليس للمشتري مطالبة  
 البايع بالثمن قبل عوده من الاباق ابن ملك ثنية  
**والقول في المرافعة** **المشفقة** الا اذا سرق شيئا  
 للاكل من المولى او يسيرا كفسر وفلسين ولو سرق  
 عند المشتري ايضا فقطع رجع بربع الثمن لقطعه  
 بالسرقة جميعا ولو رضى البايع باخذه رجع بثلاثة  
 ارباع ثمنه عيني **وكما يخلف** **مغفرا** اي مع التمييز وقد

رويه



خمس سنين او ثمانية وليس وحده وتماه في الجوهره فلو  
 لم ياكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا من ملك **وكبير**  
 لانها في الصغير تقصر عقله ومن ثمانية عيب وفي الكبير  
 لسوء اختياره وابطال عيب اخر فعند اتخاذ الحالة  
 بان ثبت اباقه عند بايعه ثم يشتريه كلاهما في صفه  
 او كبره له الرد لاخذ السب وعند الاختلاف لا يكونه  
 عيبا حاد ثا كعبد هم عند بايعه ثم هم عند مشتريه  
 ان من نوعه له رده والا لعيبه بنى لو وجد يبول  
 ثم يقبض حتى يرجع بالنقصان ثم بلغ قبل البايع ان  
 يستردا النقصان لرد ال ذلك لعيب بالبلوغ ينبغي فم  
**والبلوغ** هو اختلال القوة التي بها ادراك الحركات  
 تلوع وبه علم تفريقا لعقل هذه القوة المذكورة ومعرفة  
 القلب وشعلة في الرماح **وهو لا يختلف بهما**  
 لاخذ سببه بخلاف ما مر وقيل يختلف عيني ومقداره  
 فوق يوم وليلة ولا بد من معاودة فعند المشتري في  
 الاصم والافلام والاف في ثلاث زنا الجارية والتولد من  
 الزنا والولادة فم قلست كن في البرازية الولادة  
 عليه ففتحت قوله وعليه الخبر ليست بغير تقصا او عليه القوي  
 قد علمت ان الاول انقضى به ايتم واعقده في النهرو فيه الجبل عيب في شاة ادم لاني  
 البهايم والجمام والبرص والعمى والعور والحوال  
 والصمم والخرص والقروح والاضراس عيوب وكذا  
 الادرو وهو انتاخ الانثيين والعين والخصي عيب  
 واذ اشترى علي انه خصي فوجده في الاخير له جوده

قوله والولادة لان الضعف الذي  
 حصل لهما لا يولد اعدا وحى الفم ان  
 عليه فتفتحت قوله وعليه الخبر ليست بغير تقصا او عليه القوي  
 قد علمت ان الاول انقضى به ايتم واعقده في النهرو فيه الجبل عيب في شاة ادم لاني

والنحر

**والنحر** تنن الفم **والنحر** تنن الابطا وكذا تنن الانف  
 بن ازية **والزنا والتولد منه** كلهما عيب **فيم** لا فيه ولو اسرد  
 في الاصم خلاصة **الان** **بمختار الاول** **فيم** بحيث يمنع القرب  
 من المولي **او يكون الزنا عادة** **لديان** يتكرر اكثر من  
 مرتين والواحدة بها عيب مطلقا وبه ان يحانا لانه  
 دليل الابنية وان باجر لا قنية وفيها شري حمار اتقلوه  
 الحمران طاروع فقيب والا لاما التخت بلين صوت  
 وتكسر مشي فان تكرر لا ان قل بن ازية **والنحر** باقامه  
 وكذا الرفق والاعتزال كزحمتا عيب **فيم** ولو اشترى  
 زميا سراج **وعدم الحيف** لبنت سبعة عشر وعندها كسجة  
 وعندها خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه نكول  
 البايع قبل القبر وبعد هو الصحيح ملتقي ولا شمع في اقل  
 من ثلاثة شهر عند الثاني **والاستحاضة والسعال**  
**النزح** لا القنار **والذي** يطالب به في الجال لا المو  
 لفتقه فان لم يبرع عيبا ما نقله مسكين عن الزهيرة لكن  
 عم الكمال فله بنقصان ولا يدوميراته **والشعر**  
**والساق العيب** **وكذا من مرض فيها** فهو عيب معراج كسل  
 وهو مرض كثره دم والتولون مثلثة كثره بصر صغير ملي  
 مستدير على مور شتي جمعة ناليل قاسوس وقيد بالكرة  
 بصر شراح الهداية **وكذا الكعيب** **لومن** **كوا** **والالا** وقطع  
 الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب  
 واحد والعسر وهو من يقل يساره فقط الان يعمل هو  
 باليمن كمبرن الخطاب رضي الله عنه والشيب وشرب

جل



خرجها وقار ان عدعيا وعدم خزانها الوكيلين  
 مولدين وعدم نفق جارية قلة اكل دواب وكناح وكذا  
 ونجبة وترك صلاة للزني القنية تركها في العبد لا يوجب  
 الرد فيها الوطهر ان الدار مشرومة ينبغي ان يتمكن  
 من الرد لان الناس لا يرغبون فيها وفي المتقومة المحمية  
 والخال عيب لو على الزقن والشفة لا الخد والعيوب  
 كثيرة بترانا الله منها **حدث عيب اخر عند المشتري**  
 بغير فعل البايع فلو بعد التبرر رجع بحضه من الثمن  
 ووجب الارش وما قبله فله اخذه او رده بكل الثمن  
 مطلقا ولو برهن البايع على جدوته والمشتري على  
 قدمه فالقول للبايع والبيعة للمشتري ولا يرد هيرا  
 ماله جد وموتة الا في بلد العتد **كرجع بقصانه**  
 الا فيما استثنى ومنه ما لو شره تولية او خاطه لظنه  
 زلقا ورضي به البايع جوهره **وله الرد برضا البايع**  
 الا في عيب او زيادة **كان اشترى ثوبا ففقطعه**  
**فاطلع على عيب قديم رجعه** اي بقصانه لتقدير الرد  
 بالقطع فان قبله البايع كذلك **له رد كسب** لانه استقط  
 حقه ولو اشترى بغير الفخر فوجد راحة فاستبد  
 يرجع لافساد ما اتيه **كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب**  
 كله او بعضه او ربه **بعد القطع** لجواز رده تقطوعا  
 لا محيطا كما افاده بقوله **فلو قطعه المشتري وخاطبه**  
**او صبغ به** باي صبغ كان عيبا **ولت السوفين** بسمه او  
 خيرا لرفيق او عرسا **ونبيتم** اطلع على عيب **رجع**

مطلق لو لم يكن ان الدار مشرومة ينبغي ان يتمكن

من الرد  
 حدوث العيب

مطلق لو اختلف في جدوته  
 والقدرة

قوله فان قوله للبائع الى الذي في الله ولو  
 اقام البايع بيعة الله صدقة عند المشتري  
 والمشتري بيعة الله كان معناه يسه  
 البايع تقبل بيعة المشتري لانه يسه  
 البايع والقبول للبائع لانه يسهل اختياره  
 فتقوله والقول للبائع محل عنه عدم وجود  
 البرهان اهـ

بقصانه

**بقصانه** لا امتناع الرد بسبب الزيادة لحقا للشرع  
 لا حصول الرضا حتى لو ترا ضيا على الرد لا يقضي القافي به **در**  
 الاول **واين كمال كاي رجع لو باعه** اي المتنع رده **في هذه السورة**  
**بعد روية العيب** قبل الرضا به من جحا او دلالة  
**واما العيب** المراد فلا كان البايع عند المشتري او اعتقه  
 او رده او استنولدا وقف قبل علمه بعيبه **وكان البايع**  
**طعاما فأكله او بعضه** او اطعمه عبده او مديره او ام  
 ولده او لبس الثوب حتى تحرق فانه يرجع بالتقصان  
 استحسننا عند ما وعليه الفتوي وعنه ما يرد ما بقي  
 ويرجع بالتقصان ما اكل وعليه الفتوي اختيار وقهشا  
 ولو كان في وعين فله رد الباقي بحضه من الثمن  
 اتفاقا **ابن كمال** وابن ملك وسيجي **قلت** فعلى ما  
 في الاختيار والقهشا في يترجح القياس فنية **ولو**  
**اعتقه على مال** او كان به **او قطعه** او ابغ او اطعم طفله  
 او امراته او مكاتبه او ضيفه مجتبي بعد اطلاعه على عيب  
 كذا ذكره المصنف تبعا للمعني في الرد لكن ذكر في الجمع  
 في الجميع قبل الروية واقره شراحه حتى العيني فيفيد  
 البعدية بالاولوية فتنبه لا يرجع بشي لامتناع الرد  
 بفعله والاصل ان كل موقع للبائع اخذه ميبا لا يرجع  
 باخر اجماعا من ملكه والارجع اختيار وفيه الفتوي  
 على قولها في الاكل واقره القهشا في **شرعي غويين**  
**وسيطين** يجوز وقتا **فكسره** فوجده فاستبد **بقصانه**  
 به ولو علفا للرد **وابطله** ان لم يتناول منه شيا بعد

ينتمى اليه  
 ان كان العيب ان يغير  
 في الاصل او استعان به  
 لا يظهر ما ذكره ارجح  
 في المعنى انما هذا التوزيع عند جلقين





عليه بغيره **تقصا** لا اذا رضى لبايع به ولو علم  
 بعيبه قبل كسره فله رده **وان لم يتفق به اصلا فله**  
**كل الشئ** البطلان البيع ولو وجد اكثره فاسدا  
 جاز كسره عندها نهرو في المجتبى لو كان سمنا زايما فله  
 ثم اقربا بعه بوقوع فارة فيه رجع بنفسه ان العيب عندها  
 وبه يفتي **باعتها الشراء** **فرد** **الشري الثاني عليه**  
**بغيره** **وعلى بايعه** **لو رد عليه بقضا** **الفسخ** **ما لم يجد**  
 به عيب اخر عنده فيرجع بالتقصان وهذا لو **بعد**  
**فرد** فلو قبله رده مطلقا في غير العقار كالرد بخيار  
 روية او شرط رد وهذا اذا باعه قبل اطلاقه  
 على العيب فلو بعد فلا رد مطلقا غير وهذا في غير  
 التقديرات لعدم ثبوتها فله الرد مطلقا شرح مجمع  
**ولو رده برضاه** بلا تقاضا وان لم يجد مثله في الاصح  
 لانه اقاله **لو ارعى** **موجبا** **الفسخ** **او حط من بعد**  
**قبضه** **البيع** **لم يجز** **الشري** **عليه** **رفع الثمن** **للبيع** **بل**  
**يرجع** **الشري** **لاثبات العيب** **او حلف** **بايعه** **على** **قبضه**  
 ويدفع الثمن ان لم يكن شهودا **وان ادعى** **بغيره**  
**شهود** **مع** **التمن** **ان حلف** **بايعه** **ولو قال** **اقضهم**  
 الى ثلاثة ايام اجله ولو قال لا بينة لي فخلقه ثم اتى  
 بها قبلت خلافا لما فتح **ولزم** **العيب** **بكوله** **اي** **البايع**  
 عن الحلف **ادعى** **المشتري** **بافتا** **وخو** **بما** **يشترطه**  
 لرده وجود العيب عندهما قبول وسرقة وجنون  
 لم يحلف **بايعه** **ان** **انكر** **قيامه** **للمال** **حتى** **يرجع** **الشري**

ان **قد ائبق** **عنده** **فان** **يرجع** **حلف**  
**بايعه** **عندها** **بالله** **ما** **ايق** **وما** **سرق** **وما** **جن** **قط**  
 وفي الكبير يادده ما ائبق مزيلع الرجال المختلافه صفرا  
 وكبرا واعلم ان العيوب انواع اخفى كالباق وعلم حكمه  
 وظاهر كمرور وصنم واصبح زائدة او ناقصة  
 فينفي بالرد بلا يمين للتفتن به ان لم يدع الرضا به  
 وما لا يعرف **لا** **لا** **طبا** **كثير** **فيكفي** **قول** **عدك** **ولا** **ثانته**  
 عند بايعه عدلين وما لا يعرفه **الا** **الناس** **كثرت** **فيكفي**  
 قول الواحد **تم** **يحلف** **البايع** **عين** **قلت** **ربني**  
 خامس ما لا ينظره الرجال والنساء في شرح قاض  
 خان شري جارية وادعى انها خنت حلفا **البايع** **استحق**  
**بعد** **المبيع** **فان** **كان** **استحفا** **قبل** **القبض** **لكل**  
**خيرا** **لكل** **لتنفرد** **الصفقة** **وان** **بعد** **خير** **في** **التي**  
**لا** **يجز** **لانه** **لبيع** **القبض** **عيب** **لا** **المشاي** **كما** **استحق** **ان**  
 شري يمين **فقبض** **احدهما** **دون** **الاخر** **فحكم** **ما**  
**قبل** **قبضه** **ما** **فلو** **استحق** **او** **تعيب** **احد** **ما** **غير** **وهو**  
 اي خيار العيب بعد روية العيب **على** **الشري** **على** **المقند**  
 وما في الخاوي غريب **بحر** **فلو** **ما** **ضم** **ثم** **ترك** **شرا**  
**وخاضه** **فلهما** **الرد** **ما** **لم** **يوجد** **مبطله** **كلا** **ليل** **الرضا**  
 فتح وفي الخلاصة **لم** **يجز** **البايع** **حتى** **ملك** **رجع** **بالنقصا**  
**والسر** **والكوب** **والدرا** **وله** **وبه** **يعني** **رضا** **بالعيب**  
 الذي بدا وبه فقط ما لم ينقصه برجدي وكذا كالمفرد  
 رضا بقدر العلم بالعيب يمنع الرد والارشاد منه العرف

مباح

مباح







مطلوب  
والمطلوب بشرط البراءة من كل عيب  
وان لم يسمع

لأن العيب خلاف المصداق **البيع بشرط البراءة من كل عيب** وان لم يسمع خلافه لئلا يفسد لان البراءة عند الحقوق المجهولة لا تقع عنده وتقع عندنا لعدم افضاءه الي المنازعة **ويقبل فيه الوجود والمعاد** بعد العقد **قبل القبض فلا يرد** بغير وعده محدوما لك بالوجود سموله من كل عيب به ولو قال مما يحدث ضم عند الثاني وفسد عند الثالث نهر **ابراه من كل عيب** فهو على الرضوخ على ما في الباب واعتمده المصنف تنبها للاختيار والجوهرية لانه المعروف في العادة وما سواه في المعروف ولو ابراه من كل عيب لم يبرأ من السرقة والاباق والزنا **اشترى عبد فقال لن ساومه اياه** اشتره فلا عيب به فلم يفتق بينهما **اشترى به عيبا فله رده** عليه بشرطه ولا ينضم من الرده عليه **اقراره السابق** بعدم العيب لانه بما نزع عن الترخيص ولو عينه اي العيب فقال لا عوربه ولا شلل لا يبره لاهاطة العلم به الا ان لا يحدث مثله كذا مبيع به زايده ثم وجدها فله رده للثبوت بكذبه **قال** لاخر **عبد يهدى هذا** اشتره مني فاشتره **وسباع** من اخر فوجدته **اشترى ثيابا ثانيا** لا يرد به مما سبق من اقراره **البائع الاول** ما لم يبرهن انه ابق عند رده لان اقراره **البائع الاول** ليس بحجة على البائع الثاني الموجود منه السكون **اشترى ثيابا** جارية لها ابن فارتفعت مبيها له ثم وجد بها عيبا كان ان يرد بها لانه استخدم مجالا في الشاة الصراة فلا

بردها

بردها مع لبنها او صاع ثم يرد يرجع بالتقصان على المختار بشرط رجوعه وجبر رثاه فيما علقناه على المنار **قالوا** **استخدموها** في غير ذلك ففي الميسوط الاستخدام بعد العلم بالعيب ليس برضا استحسنانا لان الناس يتوسعون فيه وهو للاختيار وفي البرازية الصحيح انه رضا في المرة الثانية الا اذا كان في نوع اخر وفي الصغيري انه مرة ليس برضا الاعلى كره من الفتن **نحو** **قال** **اشترى ليس به** بالبيع **اقبض زايده او نحوها** **مر لا يحد** مثله في تلك المدة ثم وجد به ذلك **كان له الرده** بلا يمين لها **مر باع عبد وقال** **للمشتري** **بريت اليك من كل عيب** به الا لابق فرجده **انقائه** **الرده** ولو قال **لا باقية** لانه في الاول لم يصف الا باق للبعد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا باقية للمحال وفي الثاني اضافته اليه فكان اختيارا بانه ابقه فيكون راضيا به قبل الشراخانية وفيها لو بطل من كل حق له قبله دخل العيب لا لدركه **مشتري** **لعبد وامه** **قال** **اعتق البائع** **العبد** **او رده** **او استولى** **الامة** **وهو** **والاسل** **وانك** **البائع** **حلف** **لعن** **المشتري** **عن** **الانبات** **فلو** **حلف** **ففي** **علم** **المشتري** **بما** **قال** **له** **من** **الفنت** **وخو** **لا** **قراره** **بذلك** **ويرجع** **بالعيب** **ان** **علم** **به** **لان** **البطل** **للرجوع** **اذا** **لنه** **عن** **ملكه** **الي** **غيره** **بانتباه** **او** **اقراره** **ولم** **يوجد** **حيث** **لو** **قال** **باعه** **وقر** **ملك** **فلان** **وصدق** **فلان** **واخله** **لا** **يرجع** **بالتقصا**

ن







بعض شائنا جملانا بالاستحسان وهذا اذا ثبت  
ولم يعلم وجوبه فاذا علم جاز وله خيار الروية  
ويكفي روية البعض عندهما وعليه الفتوى  
شرح مجمع **والفتايبين** ما في ظهروا لا يامن اليه  
**والملاتيج** جمع ملتوحة ما في البطن من الجلين  
بكسر الهمزة جبل الحيلة اي تشاج النتاج لداية او ادي  
**وسمى امه ثنين** انه ذكر القمير لذكير الجبر **عبد**  
**وعكسه** بخلاف البهايم والاصل ان الذكر والانتى  
من بني آدم جنسان حكما فيسطل وفي ما يبر الجبر انان  
جنس واحد فيهم ويخرج لقوات الوصف **ومشرون**  
**التسمية** **عبد** ولو من كافر بزازية وكذا ما ضم اليه  
لان حرمة بالنص **وسمى انكراب** **وسمى الانصار**  
لانه ليس بمال منتقوه بخلاف بناء وشجر فيهم اذ السم  
يشترط ثمرها ولو الجية **وما في حكمه** اي حكم ما ليس  
بمال **كام الولد** **والما كتب** **والمربر المطلق**  
فان بيع هو لا باطل اي بقا فلم يملكوا بالقبض لا بتدا  
فصح بيعهم من انفسهم وبيع قن ضم اليهم درر وقول  
ابن كمال ان بيع هو لا باطل موقوف ضعفه في البحران  
الرجح اشتراط رضا الكاتب قبل البيع وعدم نفاذ  
القضا ببيع ام الولد وصح في الفقه نقاده قلت  
الا وجه توقفه على قضا اخر امضا او راعيني ونهر  
فليكن التوقيف في السراج ولده هو لا كهم وبيع  
مبغض كره بطل **بيع مال غير متقوم** اي غير مباح

الانتفاع به ابن كمال فليست **خبر وقدرير وميتة لم تمت**  
**حتى انقضا** بل باحتق ونحوه فانها مال عند الذي  
كخر وقدرير وهذا ان بيعت **بالثمن** اي بالدين  
كدرهم ودرناير ومكيد وسوزون بطل في الكل وان  
بيعت بعين كعرض بطل في الخبر وضد في العرض فيملكه  
بالقبض بقتنه ابن كمال وبطل **بيع قن ضم اليه حرز كنية**  
**فمنك اليه ميتة ما تمت** **حتى انقضا**  
قيده لتكون كالحرز **وان سمى ثمن كل** اي فصل الثمن خلا  
لها ومبني الخلاف ان الصنف لا يتحدد بمجرد تفصيل الثمن  
بل لابد من تكرار لفظ المقدع عنده خلافا لما اظهر  
النهاية يفيد انه فاسد بخلاف **بيع قن ضم اليه مدبر**  
ونحوه **او قن غيره** **وملك ضم اليه وقت** خير المسجود الوامر  
فانه كالحرج خلافا للقاسم بالجمعة الخراب فكدر براتباه  
من قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال **ولو محكوم بانه** في  
الامم خلافا لما افق به الملا ابو السعور فيهم بخصته  
في الثمن وعبدته والملك لانه مال في الجملة ولو باع قنية  
ولم يستثن المساجد والمتابر لم يبيع عيني **كما بطل بيع مبي**  
**لا يقتل** **وبجنسوات** **شيا وبول** **ورجيع ادبي**  
**لم يقلب عليه ثراب** فلو مغلوب بانه جاز كسرقين وبهر  
واكتفي في البحر بخر دخلطه بثراب **وشعر انسان** كرامة  
الادمي ولو كافر اذ كره المنة وغيره في بحث شعر الخنزير  
**وبيع ما ليس في ملكه** لبطلان بيع المدوم وماله  
خطر القدم **لا بطر قاله** فانه صحيح لانه عليه الصلاة



والسلام من يبيع ما ليس عند الانسان ويخسر في السلم  
**ويطال بيع صريح بنزاعه** لانعدام الكون وهو  
 المالك لبيع الباطل **حكمه عدم ملك المشتري اياه**  
 اذا قبضه **ولا ضمان** **لر البيع عند** لانه امانة ولا يحكم  
 وضوح في القنية ضمان قيل وعليها الفتوى وفيها بيع الخزي  
 اياه وانما قيل باطل وقيل فاسد وفي وصاياها بيع الوهب  
 مالا يتيمن بهن فاحتر باطل وقيل فاسد ورجح وفي الفتى  
 بيع المضطر وشراؤه فاسد **فصد بيع** ما سكت اي وقع  
 السكون **قوله عن الثمن** كبيع به بقيمة **وفسد بيع عرق**  
 هو المتاع القيمي ابن كمال **عرق وعكسه** فيعتقد  
 العرق لا الخمر كاسرو فسد **بيعه** اي لعرضه **ام التوار**  
**والملكات والدرج** **لوتنا** **فما ملك المشتري**  
 للعرض **العرض** لما سرائهم مال في اجملة **وفسد بيع** سكت  
**ليفسد** لو بالعرض والاف باطل لعدم الملك صدر  
 الشريعة **او يفسد** **لنزل** **كان لا يورث منه** **الا**  
**مصلحة** **للعجز** عن التسليم **وان اخذ برون ما**  
**وله خيار** البرؤية **الا ان ادخل بلسه** **وم يفسد**  
**مدحله** فلو سده ملكه ولم يجز اجارة بركة ايضا  
 منها السمك **ويبيع** **بغير** **البري** **لا يرجع** بعد رساله  
 من يده اما قبل صيده اصلا فباطل لعدم الملك  
**وان كان** **يطير ويرجع** كالحمام **مع** **وقيل** لا ورجحه في النهر  
**ويبيع** **لنقل** اي الجنين وجزم في البحر بطلانها لانتاج  
**واسه** **لاجل** **الفساد** **بالشرط** **لخلا** **هبة** **ووصية**

هلك  
م

بيع مال اليتيم وبيع العطل

ولين

**ولين في صريح** وجزم البر جزمي بطلانه **ولو في صدق**  
**للفرد** **وسوف** **عليه** **طريق** **وجوزه** **الثاني** **وما لك** **وق**  
 السراج لو سلم الصوف واللين بعد العقد لم ينقلب  
 صهي او كذا كل ما انقضى خلقه كالجذ حيوان ونوي  
 ثم ويزر بطيخ لما سرائه مستلوه عرفا واليها  
 صحر ابيع الكرات وشجر الصمصان وارراق التوت  
 باغصاتها للثغمال في القنية باع ارراق توت لم  
 تقطع قبله سنة جار ويستين لانه يشته مودع  
 قطعه عرفا **وجزم** **مبين** **في مستوف** اما غير الجين  
 فلا ينقلب صهي ابن كمال **وام** **من ثوب** **بفسره**  
**التبويض** فلو قطع وسلم قبل فسخ الشري عار صهي  
 ولوم يضره القطع ككراس جاز لا تنفع المانع **ومر**  
**القائم** **بناف** **وتون** **العايد** **والقاي** **بغير** **محنة**  
 الفواصر والبيع فيهما باطل للفرد بحر ونهر والكمال  
 وابن كمال قال المصنف وقد نطه **ملا** **في** **سلك**  
 الفاسد فتمتته في المختصر ويجب ان يراد به الباطل  
 لانه ما ليس بملكه **بما** **من** **الزينة** **هي** **بيع** **الوطي** **على** **الخل**  
 بتمر منطوع مثا كيله تقدر بر اشروح مجمع ومثله القنب  
 بالزبيب غناية للنهر ولشبهة الريا قال المصنف فلو  
 لم يكن رطبا جاز لاختلاف الجنس **والثلاثة** **للسلعة**  
**والثابتة** **اي** **نذرها** **المشتري** **والقاي** **الحجر** **عليها**  
 وهي من يبيع الجاهلية فهي عنها كالماعين لو جوب  
 القار فكانت فاسدة ان سبقت ذكر الثمن بحر وبيع

شرح



**ثوب من ثوبين** او عبد من عبد بن جبال المبيع فلو قبضها وهلك ما تضمن نصف قيمة كل اذا فاسد معتبر بالبيع ولو من ثوبين فقيمة الاول لنقد والقبول للثاني وهذا اذا لم يشرط خيار التقيين فلو بشرطهما اخذ اهما شأنا جازيا **والرابع** اي الكلا **واجارتهما** اما بطلان بيعهما فلو عدم الكلا كحديث الناس في ثلاث في الماء والكلا النار واما بطلان اجارتهما فلا تنها على استهلاك عيضا بن كمال هذا اذا ثبت بنفسه وان استه بستي او تربية ملكه وهاهنا بيعه عيني وقيل لا يبيع التقييل والربط على ثلاثة اوجه ان يقطع او يترك او يتركه جازوا ان يتركه لم يجر وحيلته ان يترك الارض خرب فيسقط طه او لا يطاق دوابة او لم تنفع اخر يكتيل وسراج وتماه في وقت الاشياء **وبياع** **دور القز** اي الابر يبيع **ويبيعه** اي بزره وهو بزر القليل الذي يبيع الدور **والفضل** الجز وهو دور العسل وهذا عند محمد وبه قالت الثلاثة وبه يفتي بمبي وابن ملك وخلاصة وعبرها وجوز ابو الليث بيع العلف وبه يفتي الحاجة يجني **خلافا** في غيرهما من **المروم** فلا يجوز اتفان الحيان وحب وما في بحر كسرطان الاله السمكة وما جاز الانتفاع بجلده وعظمه والحاصل ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع بجني واعتمده المفسد ويسمي في التفرقات فسرع انما تجوز الشركة في القز اذا كان البيض منها والعمل منها وصوبينها

سب  
الذئب

مطلب الشركة في القز  
والبيض

انصافا

انصافا للاثلاث فلو دفع بزر القز او بكرة او رجاجا لآخر بالعلف مناصفة فالحارج كله للمالك كدروشه من ملكه وعليه قيمة العلف واجر مثالا لعامل عيني ملخصا ومثله دفع البيض كالايجني **والابن** ولو لطفله او لينيم في حجره ولو وهبه له صاحبه عيني وما في الاشياء تجزين **نهر الامن** **نهر عم** اي الابن **عنده** فحينئذ يحوز لعدم المانع وهذا يقتضي ايضا ان قبضه لنفسه او قبضه وله بشهر نصم وان اشهد لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض الغنم لانه اقرب عناية والاذا ابنت من الغاصب فباعه الا انك منه فانه يبيع لعدم لزوم هذه التسليم وخيرة **ولو بطلعه** **تجار** وسلمه **بتم** **البيع** على القول بفساده ورحمهما كمال **وقيل** لا يتم على القول ببطلانه وهو **الاظهر** من الرواية واختاره في الهداية وغيره رواية يفتي بالتاجر وغيره بمراد ابن كمال **ولبن** **الزراة** ولو **زراة** **لونه** على الاظهر لانه جزء ادعي والرق مختص بالجمول حياة في اللبن فلا يحله الرق **وشمر** **الختير** الحاجة عينة فيسقط بيعه ابن كمال **وان جاز الانتفاع به** **لضرورة** **الخز** **خز** لو لم يوجد بلا من جاز الشر للضرورة وكسره البيع فلا يطيب ثمنه وينسب الماعلى الصحيح خلافا لمحمد قيل هذا في المتوفى اما المجرى فله امر عناية وعن ابي يوسف بكسره الخز به لانه مجزى ولذا لم يلبس السلف مثل هذا الخنزير وهذا التفسيران ولعل هذا في زمانهم اما في زماننا فلا حاجة اليه كالايجني **وجلد**

مطلب  
دفع بقدره بالتمتع  
للعلف

لو  
كان



**بينة قبل البيع** لو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم  
 يفصله بينهما اعتمادا على ما سبق قاله الواهب  
 فليحفظ **وبعد** اي البيع **يباع** الاجلدا انسان ونحوه  
 وخية **وينتفع به** لطهارته **لغيره** ولو جلد  
 ما كولد على الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت عليكم  
 الميتة وهذا جزؤها وفي المخرجين بيع الدمن المتخمس  
 والانتفاع به في غيره لا كالتخلان كورث كما **ينتفع بما تحله**  
**حياة منتهى** كصبيها وموفاها كالمرة في الطهارة  
 فسد شرها ما باع بنفسه او بوسيلة من الذي  
 اشتراه ولو كما كوارثه **بالاخذ** من قدر الثمن الاول  
**قبل التملك** الثمن الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم  
 ينتظر الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجوز ان يخص الصغير  
 لغير اخلاق الشافع **وشر من لا يجوز ثمنها** **دته له**  
 كابنه وابيه **كشرا بنفسه** فلا يجوز ايضا خلا فالهما  
 في غير غيره ومكانه **ولا بد** لعدم الجواز من **الخيار**  
**جنس الثمن** وكون البيع بحاله **فان اختلف** جنس الثمن  
 او ثقب البيع **جاز سلقا** كالوشراه بازيلا وبعد  
 النقد **والدراهم** والدينار **بشر جنس واحد** في ثمان  
 سايل منها **عنا** وفي فضلدين وشفعة واكرهه ونضارة  
 انداوانتها وتقاو امتناع مراكنه ويزاد ركة وشركات  
 وقيم **مستطاف** شلفات واروش جبايات كما بسطه  
 المصنف مغريا للمعاري وفي الخلاصة كل عوض ملك  
 بعد فسخ بهلاكه قبل قبضته لم يجوز النصف فيه قبل

قبضه

طلب  
 الدرهم والدينار  
 واحدا في ثمان سايل

قبضه **ومع البيع فيما ضمن اليه** كان باع بعشرة ولم يقبضها  
 ثم اشتراه مع شيء اخر بعشرة فسد في الاول وجاز في  
 الاخر فيقسم الثمن على قيمته مما لا يشيع الفساد لانه  
 طاري ولما كان الاجتهاد **وبيع زيت عليان يزنه**  
**بنظره** **فخرج عند كل طرف كذا رطلا** لان منتظرا عند  
 طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله **بخلاف شرواه**  
**طرح وزنه** **الطرف** فانه يجوز كما لو عرف  
 قدر وزنه **ولو اختلفت** انفس **الطرف** **وقدره** **فالتقو**  
**الشتر** **ي** **بمينه** لانه قابض او متكر **ومع بيع**  
**الطريق** وفي الشتر **بلا** **عن** **الخامسة** لا يصح ومن قسمته  
 الوهبانية وليس لهم قال الامام **تقاسم** **بدر** **ولم**  
 يتخذ كذا البيع **يذكر** وفي معاياتنا وارفعاه في الغا  
 وما لكان رضى ليس يملك بغيره **شريك** ثم لو قسمه  
 ينظر **حد** اي يتن له طول وعرض **ولا** **بته** **واذا لم**  
 يبين يتدر بعرض باب الدار **العظمى** **لا** **بيع** **مسلما**  
**وعت** **لجها** **لثة** **اولا** **يدري** **قدر** **مسا** **يشغله** **من**  
**الماء** **ومع بيع حق البر** **وتبعها** **للارض** **لا** **خلاف**  
**ومقتصر** **دا** **وحده** **في رواية** **وبه** **اخذ** **عامة** **الشايع**  
 شمي **في** **اخري** **لا** **صح** **ابو** **الليث** **كذا** **بيع** **القرى**  
 وظاهر الرواية فساد الانبياء خاتمة وشرح وسحقته  
 في احيا الموات لا يصح **بيع** **حق** **البيوت** **وعت** **سوا** **كان**  
 على الارض لجها لثة تحله كما مر او على السطح لانه حق  
 التخلي وقدر موطا لانه **ولا** **البيع** **بثمن** **موجب** **الي**

وهبته

وهبته



**الشتر** هو اول يوم من الربيع تخل فيه الشمس  
 برح الحمل وهذا يوم من السلطان ويروى الجوس يوم  
 تخل في الحوت وعنده البرجدي سبعة فاذا لم يتجنا  
 فالعقد فاسد ابن كمال **والبرجدي** هو اول يوم من  
 الحزيب تخل فيه الشمس برح الميزان **وسوم النصارى**  
 وفطرهم **وفطر اليهود** وهو يوم فاكنتي بذكر احد  
 سراج **انما يدرى النفاق** ان النيرور وما بعده  
 فلو عرفاه جاز **فلا تخل في فطر النصارى بعد يوم**  
**نصر عدا في صومهم** للعالم به وهو حسون يوما  
 ولا تخل في صوم الحاج والعماد والزرع **والعيسى للحج**  
**والنفاق للعبد** لانها تتقدم وتنتاخر **والوجاع**  
**مطلعا عنها** اي من هذه الاجال **ثم اجل الثمن** الدين اما  
 تاجيل البيع او الثمن الهين ففسد ولو ابي معلوم  
**لنهي لبيح** التاجيل **لكن في هذه الاوقات**  
 لان اجها لة البيرة **ففي هذه الاوقات** لان  
 حنة **واسقط الشترى** لا يجل في الصورة المذكورة  
**تجل في** وقبل فسخه **وقبل الاقتراف** حتى لو تدر فقبل  
 الاستطاعة كذا في سائر ولا ينقلب جائزا اتفاقا ابن  
 كمال وابن ملك كمال في احشدة كهبوب ربح ويحيط  
 فلا ينقلب جائزا وان بطل الاجل عيني **وامر المسلم**  
**خبر او خسر** **او شرا يهسا** اي وكل المسلم **فيها**  
**وامر المحرم** **غيره** اي غير المحرم **بيع بيده** يعني مع ذلك  
 عند الامام مع اشتد كراهة كاهع ماسر لان العاقد

يتصرف

في  
 النصارى  
 اليهود

في  
 النصارى  
 اليهود

يتصرف باهل بيته وانتقال الملك الى الامراء وكبري وقال لا يقع  
 وهو الاظهر بشرط لا ينفذ عن البرهان **ولا يبيع بشرط**  
 عطف على النيرور يعني الاصل الجامع في فساد العقد  
**شرط لا يقتضيه العقد** **ولا يبيع** **وقبيل نفع** **لاحد**  
**لاحد** **او فيه نفع** **البيع** **هو اهل الاستحقاق** للنفع بان  
 يكون اذ ميا فلو لم يكن كشرط ان لا يركب الدابة **وهو**  
 البيعة لم يكن فسادا كما ينبغي **ولم يجرى** **لغيره** **ولم يرد**  
**الشرع** **بغيره** **اما** **الوجري** **العرفه** **كبيع** **نعم** **شرط**  
**تشرى** **او** **ورود** **الشرع** **بمختيار** **شرط** **فلا فساد** **كشرط**  
**ان يقطع** **البائع** **ونحيطه** **قبا** **مثال** **لما** **يقتضيه** **العقد**  
**وفيه نفع** **المشتري** **ويستقر** **مثال** **لما** **فيه نفع** **البائع**  
**وانما قال** **شرا** **لما** **سران** **الخيار** **اذا كان** **ثلاثة** **ايام**  
**جاز** **ان** **يشترط** **فيه** **الاستخدام** **دررا** **ويقتضيه** **فان**  
**اعتقده** **صح** **ان** **يؤدق** **فبغضه** **ولزم** **التمن** **عنده** **والا** **لا** **شرح**  
**بجمع** **او** **يدبره** **او** **يجانبه** **او** **يسنور** **لرهما** **او** **لا يخرج** **التمن**  
**عن ملكه** **مثال** **لما** **فيه نفع** **لبيع** **ببستحققه** **مفرع** **علي**  
**الاصل** **بقوله** **فيصم** **البيع** **بشرط** **يقتضيه** **العقد**  
**كشرط** **التمن** **للمشتري** **وبشرط** **اجتر** **البيع** **لا** **ستيف** **التمن**  
**او** **يقتضيه** **ولا** **نفع** **فيه** **لاحد** **ولو** **اجنبيا** **ابن** **ملك** **فلو**  
**شرط** **ان** **يسكنها** **فلان** **او** **ان** **يقرضه** **البائع** **او** **المشتري**  
**كذا** **الاظهر** **الفساد** **ذكره** **اخي** **زاره** **وطاهر** **الحمد** **ترجم**  
**الصحة** **كشرط** **ان** **لا يبيع** **عبر** **ان** **كالم** **يتركب** **الدابة** **المبيعة**  
**فانها** **البيت** **باهل** **النفع** **لا** **يقتضيه** **لكن** **بعلامه** **كشرط** **فان**

لا







صحيح لانه استملاكه حين وقته واخرجه عن ملكه وما  
 في جامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه  
 العنقا **ورهنه او ارقه** وتصديق **به نقدا** البيع الفاسد  
 في جميع ما سري وانتفع الفسخ لتعلق حق القيد به الا في  
 اربع مذكورة في الاشباه وكذلك تصرف في غير اجارة  
 ونكاح وحل بطلان كالحالة بالفسخ المختار في لوجية  
 ومتى زال المانع كرجوع هبة وعجز كاتب وفك رهن  
 عاز حق الفسخ لو قبل القضا بالقيمة لا بعده **ولا يبطل**  
**حق الفسخ بموت احد هما** فيمخلفه الوارث به يفتي **و**  
 بعد الفسخ لا يأخذ ما يبعه حتى **يرتفع** المنتور بخلاف  
 ما لو اشترى من مدبونه بدينه شرافا فاسدا فليس المشتري  
 حبه لا شيفاد بينه كاجارة ورهن وعقد صحيح والفرق  
 في الكافي **فان مات احد هما او المورث او المستقر** ولو اراد  
 فاسدا عيني وزيل بعد الفسخ **فالمشتري** يخرج **احق به** من  
 ما يراى في الضمان قبل تجهيزه فله حق حبه حتى يأخذ ما له  
**في اخذ المشتري** **وراهم الثمن بعينها الرقابة** **وشلها**  
**لرها الكسبة** بناء على تعيين المدايم في البيع الفاسد وهو  
 الاصح وانما **طاب للبايع ما ربح** والثمن لا على الرؤية  
 الصحيحة المتأيلة للاصح بل على الاصح ايضا لان الثمن في العقد  
 الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه في الاول كما افاده  
 سعد بن **لا يطيب للمشتري** ياربح في بيع يتعين بالتعيين  
 بان باعه بزيادة تعلق العقد بدينه ولكن الخبث في البيع  
 فيصدق به **كما طاب ربحه** **ادعاه** على آخره فصدق على

قوله وعقد صحيح متوابع  
 بخلاف عقدهما الصحيح  
 مطلب

ذلك

ذلك **فقتضي** اي اوفاه اياه **ثم ظهر عدمه بنقصا** **وقرنا**  
 انه لم يكن عليه شيء لان بدل المستحق مملوك ملكا فاسدا  
 والخبث لفساد الملكا فاعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين وما  
 الخبث لعدم الملك كالغصب فيعمل فيما كانا بسطه عسره  
 وابن كمال وقال انما لو تعد الكذب في دعواه الدين  
 لا يملكه اصلا وقواه في النسر وفيه الحرام يقتل ولو زحل  
 بامان واخذ ما له حزم لا يرافاه واخرجه اليها ملكه  
 وهو يبعه لكن لا يطيب له ولا المستشري بسند بخلاف البيع  
 الفاسد فله لا يطيب له لفساد عقده ويطيب المشتري  
 منه لصحة عقده وفي خطر الاشباه الحرمة تقتدر مع العلم  
 بها الا في حق الوارث وقيد في الظهيرية بان لا يعلم ارباب  
 الاموال ويستحقه **ثمة بني** **وعرضه** **فما اشتراه فاسدا**  
 شروح فيما يقطع حق الاسترداد من الافعال الحسية بعد  
 الفراغ من القول **لزوم قيمة ما** وانتفع الفسخ وقال انه  
 ينقصها ويرى البيع ورجحها كمال وتعينه في النسر وهو  
 بتسليط البايع وكذا كل زيادة متعلقة غير متولدة كبيع  
 وخياطة وطحن حنطة ولت سوت وغزل قطن وجارية  
 علفت منه فلو غنصه كولد او متولدة كسمن فلهما الفسخ  
 ويضمنها باسرها كها سوي متعلقة غير متولدة جوهرة  
 وفي جامع الفصولين لو تصرف في بدل المشتري بفعل المشتري  
 او البيع او باذنه او اخذه البايع مع الارش ولو غير متولدة فله اخذ البيع  
 او بفعل البايع ما ربحه ولو بفعل اجني غير البايع **وتره** الزيادة ولا تطيب له ولو علفت  
 فلهما مع القيمة **البيع عند الاذان الاول** الا اذا اشيا بها في بد المشتري لم يضمن ولو علفتها  
 فلهما مع القيمة **البيع عند الاذان الاول** الا اذا اشيا بها في بد المشتري لم يضمن ولو علفتها

قوله تلك النسخ وتكون الاول محالة لقوله  
 وكذا كل زيادة متعلقة غير متولدة ويكون قوله  
 في ضمنها باسرها كها سوي متعلقة غير متولدة  
 فلهما مع القيمة

٤٠٠  
 ٤٠٠  
 ٤٠٠

مطلب  
 الحرام ينتقل من ذمه الى  
 اخري

فبعضها الى الدار والارض  
 لا

مطلب  
 الزيادة المتصلة والمنفصلة

قوله قوله قوله  
 قوله قوله قوله  
 قوله قوله قوله



يشبان فلا بأس به لتقليل النهي بالاخلال بالسوق فاذا  
 انشأ انتفى وقد خص منه من لا جنة عليه ذكره المصنف  
**مكره التبخس** بمقتضى وسبب ان يزيد ولا يرد الشرا  
 او يدرجه بما لا يبر فيه ليروجه ويكره في الكاح وغيره ثم  
 الذين يحول على ما **انما كانت السلعة بلفت قيمتها**  
**انما اذا لم يطلع لا يكره** لا تنافي الخداع عنانية **والسوتج**  
**سوم غيره** ولو لم يبا او ستمامنا وذكر الاخ في الحديث  
 ليس قيدا بل لزيادة التفسير وهو هذا **بعد الاتفاق**  
**على مبلغ الثمن** على ان لا يرد من قدره  
 عليهم به فبكره المصنف والمحرر او المهر **والا يكره**  
 لانه بيع من يزيد وقد باع عليه الصلاة والسلام قد  
 ردا سابع من يزيد **فانما الجلب** بمعنى المجلوب او الجالب  
 وهذا اذا كان بضر باقل البلدة او بلبس السعير  
 على لو ارد من لودم عليهم به فبكره المصنف والمحرر  
**انما اذا اتفقا فلا يكره** ويكره بيع الحاضر للباري **به**  
 وهذا في حالة **فقد عور** **والا لا** لانعدام الضرر قبل  
 الحاضر المالك والباري المشتري والاصح كما في المجتبى  
 انهما السبيل والبايع موافقة اخر الحديث دعوا  
 الناس يزرعوا الله بعضهم بعضا والذا عدي باللام  
 لا بمن لا يكره **بيع من يزيد** ما سوي يسمى بيع الدالة **ولا**  
**يفرق** عبر النبي بالغة في المنع الغنة عليه الصلاة  
 والسلام من فرق بين والد وولده واخ واخيه  
 رواه ابن ماجه وغيره عيني وعن الثاني فساد هـ

مطلقا  
 كما يفرق بين المصنف ووجه  
 الا واما

مطلقا

مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلاثة **بين صغير**  
 غير بالغ **وزي رحم محرم** **مسند** اي محرم من جهة  
 الرحم لا الرضا كابن عمه هو اخ رضاعا فافهم **الا**  
**اذا كان** التفرق باعتناق وتوابعه ولو على مال او  
 بيع من خلق بعتقه او كان الى كك كافر العزم بخاطبة  
 بالشرائع او متعدد اولوالاخر لطفه او مكاتبه فلا بأس  
 به او تعدد محاربه فله بيع ما سوي واحد غير الاقرب  
 والابن بن والمحقق بهما فخر **او كنف مستحق** كزوجته  
 مستحقا **وكذا دفع احد عما بالجناية** **ويبيع ما بين**  
 الغير ورده بغير لان النظر في دفع الضرر عن الغير  
 لا في الضرر بالغير **خلافا لكبيرين** **والزوجين** فلا بأس  
 به خلافا لاحد فالتشني احد عشر **ويكره التفرق**  
**بيع** وغيره من سباب الملك كصدقة ووصية **تكره**  
 بشر الامن عز في ابن ملك **وبفسد في المبررات**  
**والغناهم** جوهره واعلم ان فسخ الكره واجب على  
 كل واحد منهما ايضا بحر وغيره لرفع الاتم بجمع فيه  
 ونقص شرا كافر مسلما او مقصدا مع الاجار على  
 اخر اجماعا عن ملكه ويسمي في التفرقات واحدة  
 اعلم **فصل في الفسخ في تناسل** فله مرة ذكره  
 في اكثر بعد الاستحقاق لانه من موره **مور من**  
 يشقن بما لا يعنيه فالقابل ان يلزمه بالمعروف  
 انت فصولا يخشى عليه الكفر فخر واصطلاحا **من**  
**يفرق في صف غير** بمنزلة الجنس بغير اذن شرعي

قوله والابوين عطف على الاقرب اهـ  
 قال في البحر فصار الاصل انه اذا كان  
 محرم واحد من العدا جاز بيعه وان كان  
 في ذمته فان كانوا من جهة  
 مختلفين كلاب والام والحالة والعلم  
 ولكن ببيع الكل او كسبه الكل فان كان  
 من جنس واحد كالاخوين والعهد  
 والخالفين جاز ان يفسد مع الصغير احد  
 وبيع مملواه ومثل الخالة والعمه الاخ لا  
 والاحم طه لا مكناني الفسخ اهـ

مطلقا  
 المقنول







فصل في بيعه بخوكيل وروى كل تصرف **مصدر** من  
 تملكه كان كبيع وتزويج واستطاع الطلاق واعتناق  
 وله **بجيز** اي هذا التصرف من يقدري على جازته **حال**  
**وقوعه انعقد** ولا يجوز حالة انعقد لا ينعقد  
 موقوفاً  
 اصلا بانه يبيع باع مثلاً ثم بلغ قبل اجازة وليه فجاز  
 بنفسه جاز لان له وليه بجيزه حالة العقد بخلاف ما لو  
 طلق مثلاً ثم بلغ فجاز به بنفسه لم يجز له وقت العقد  
 لا يجز له فيبطل ما لم يزل وقته فيصح انشأ الاجازة كما  
 بطله المأري **في بيع مال الغير** بالافعال عاقل  
 فلو صغير او مجنون لم ينعقد اصلاً كما في الزواجر وعزياً  
 للمأري وهذا ان يباعه علياً **ما لا** له ان يباعه علي  
 ان نفسه او يباعه من نفسه او بشرط الخيار فيملكه  
 يتوقف على اجازة وليه **ما لا** له ان يباعه من نفسه  
 راحة او بائناً بغيره **ما لا** له ان يباعه من نفسه  
 قوله ان يبيع باطل فبطل القول **ما لا** له ان يبيع  
 بالبيع باطل وكان يبيعه ذكره عقبة  
 ح والاولى ان يكون بغيره لقول الله  
 والله ولا اطلاق البيع هذه العبارة  
 محظوظاً فلهذا لا ينعقد الا فلو ذكره  
 وضع هذه الجملة في مقامها  
 من غير سامة اهـ

لذلك

لذلك به فتح لكن ضعف المستفاد الاول لما فيها من الفروع  
 الذهب انصرف عنهم بان يبيع الفاضل موقوف وبيان  
 المبيع ان استحقق فلم يستحق اجازة علي الظاهر مع ان  
 البائع باع لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق مع انه  
 توقف على الاجازة واما الثانية فتدبر في معنى الفاضل  
 الشرط فتنقضي **قوله** وحاصله انما قاله شيخنا ان  
 يبيع موقوف ولو لنفسه علي الصحيح انتهى لكن في حاشية  
 الاشباه لابن المصنف وزيت عليه سيلتين من الحاوي  
 وهما بيع الفصولي مال صغير ويجوز ان ينعقد اصلاً  
 هنا **وقف بيع العبد والبيد المحجورين** على اجازة  
 المولي والولي وكذا المعتوه وفي المأري لا ينعقد  
 اقرار العبد ولا عقوده ويستحقه في الحر وقف  
**بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد** على اجازة  
 القاضي **بيع الرهون والمستعجرات الارض** في  
**سرا** **عقد الغير** على اجازة من من ومن مستاجر  
 ومزارع **وقف بيع شئ برقة** اي بالكتاب عليه  
 فان علمه المشتري في مجلس البيع نقذوا لا بطل **قوله**  
 وفي مراعاة البحارة فاسد له عرضية الصحة  
 لانها لعكس هو الصحيح وعليه فتخرج مباشرة وعلي  
 الضعيف لا ونترك المصنف قولاً درر وبيع المبيع من  
 غير مشترية لرحوله في بيع مال الغير **بيع المزدول**  
**بما باع فلا في** والبائع يعلم والمشتري لا يعلم **والبيع**  
**مثل ما يبيع الناس به ان مثل ما اخذ**

ط  
 قوله وبيع الفاضل موقوف  
 وقوله وقيل  
 لا يبيع ولا يملكه  
 لا يبيع ولا يملكه  
 لا يبيع ولا يملكه  
 لا يبيع ولا يملكه

قوله ولا يملكه  
 قوله فاسد له عرضية  
 قوله فاسد له عرضية  
 قوله فاسد له عرضية

سلطه البيع بما يبيع به فلا في







الشرايط في الغائب المأمور ونقصه في مال ارجل نصف  
**التمن وجوب** اعدم دخوله في ضمان فتح باع عبدا  
 غيره بغير امره قيد اتفاق بين من المشتري مثلا على ان يزار  
 البائع الفضل او على اقرار رب العبد انه لم يأمره بالبائع  
 للعبد وادار المشتري بالبائع ردت بيته ولم يقبل  
 قوله المتألف في الواقام البائع البيعة انه باع بلا امره  
 او برهن على اقرار المشتري بذلك واصله ان من سبي  
 في نقص ما تم من جهته لا يقبل الا في سبيلين **وان** اقر البائع  
 المذكور ولو عند غير القاضي بجرمان **رب العبد** يأمره  
 بالبائع **ورافقه عليه** على عدم الامر المشتري  
 انتقص البائع ان التناقص لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة  
 فاذا تناقضا بطل في جهتهما **فان** العبد ان كد بهما  
 وادعى انه كان يأمره فيطالب البائع بالتمن لانه وكيل لاه  
 المشتري خلافا لما في باع **وار غيره** بغير امره فاقبضها  
 المشتري فهو راء الدخا لها في بنا المشتري فقيدها اتفاق  
 در رهن **اعترف البائع** الفضل في الغصب **وانكر المشتري**  
**له** بضم البائع قيمة **الدار** لعدم سرية اقراره على  
 المشتري **فان** برهن البائع **اخرا** لانه نور له وانهما  
 فروع باعه فضولي واجره اخرا وزوجه او رهنه  
 فاجبر معا ثبت الاخرى فتصير مملوكة لازوجه فتح سكون  
 المالك عند العقد ليس بجائزة خائفة من اخر فصل  
**الاقالة باسب** **الاقالة** في لغة الرفع من اقال اجو  
 ياي وشرعا رفع البائع وعنه في الجوهره فبغير العقد **وتنص**

قوله لعدم سرية اقراره على المشتري  
 فانه علة لا يوجب عليه اقالته وانما  
 هو علة لعدم رهن الدار من يد المشتري  
 واما اقالته عند ضمان البائع فانه  
 الدار هو اقرارها بغيرها فهو علة  
 صحة عقد القمار وهو قولهما قال  
 محمد يضمن قيمة الدار وهو قول  
 ابو يوسف او لا صحة لعقده عند  
 ابو حنيفة

بالمظنين

بالمظنين ما ضمين وهذا ركنها واحد مستقبل  
 كقولنا فقال اقلتك لقدم السائمة فيها فكانت كالفتاح  
 وقال محمد كالبائع قال البرجندي وهو المختار في بيع ايضا  
**فما سخطك وتكرمت وتاركتك ورفعت وبالتناظر**  
 ولو من احد الجانبين **كالبائع** هو الصحيح بزيادة وفي  
 السراجية لا بد من التسليم والتخير من الجانبين **وتنص**  
**على قبول الاخر في المجلس ولو**  
 كان القول فعلا كما لو قطعه او قبضه فهو قول المشتري  
 اقلتك لان من شرها انما الجلسور وفيها المتفاقون  
 او الورثة او الوصي وبنا المجلد القابل للفسخ بخيار فلزاد  
 زيادة تمنع الفسخ لم تنص خلافا لما وقفت به في الصرف  
 لا بد من الاشارة وان لا يهب البائع التمن المشتري قبل قبضه  
 قبضه وان لا يكون البائع باكثر من القيمة في بيع مازون  
 وروى عن رسول **وتنص** **اقالة التولي** ان خير الموقن **والالا**  
 الاصل ان من ملك البائع ملكا في ائنه الا في خمس الثلاث  
 المذكورة والوكيل بالشر اقل وبالسلم اشباه ولا اقاله العاقد  
 في تكام وطلاق وعناق جوهره وبراكر من باب التناظر  
**ويمنع** روية الحديث ويجب في عقد مكرره وفاسد قوله للحديث  
 هو قوله صلى الله عليه وسلم  
 بكر وفيما اذا غره البائع بغير ان يهرج مخالفا لوفاء حاشا من اقاله  
 فله الرد كما ينبغي وحكمها **انها فسخ في حق المتأقدين** يوم الهيامه  
**فيما صوم من سرجيات** بفتح الجيم اي احكام العقد  
 اما لو وجب بشرط ان يدركت ببيع اجد يد في جهتهما ايضا  
 كان مشتري بدينه الموجد عينا ثم تقابل له بعد الاجل فيصير

قوله لا بد من التسليم  
 قوله في جهتهما  
 قوله في حق المتأقدين  
 قوله يوم الهيامه  
 قوله بفتح الجيم  
 قوله اي احكام العقد

قوله تمنع الفسخ هي زيادة  
 قوله في جهتهما  
 قوله في حق المتأقدين  
 قوله يوم الهيامه  
 قوله بفتح الجيم  
 قوله اي احكام العقد

٤٠٤  
 ٤٠٤







او انما شجرة مقطعة او غير مقطعة **بذره واخر**  
 ارشدها ثم تقابل لا صحت ولزمه جميع الشجر ولا شجرة الشجر  
 واليدان عالما به بقطع اليد والشجر وقت الاقالة  
 وان غير عالما بخيرين الاخذ بجميع شجره او التزك  
 قنية وفيها شري او فاسد وروعة ثم حصده ثم تقايلا  
 صحت في الارض حصتها ولو تقايلا بعد اذ راكعت يحز  
 وفيها تقايلا ثم علم ان المشتري كان وطئ البسطة ردها  
 واخذ ثمنها وفيها سونة الرد على البايع مطلقا **ونعم**  
**اقالة الاقالة فلو تقايلا البايع ثم تقا**  
**بلا صحت** اي الاقالة **ارتفعت وعاد البايع الاقالة**  
**السلم** فانها لا تقبل الاقالة تكون السلم فيه ريبا  
 سقطوا الساقتا لا يعودا شباها وفيها ريبا لما بعد  
 الاقالة كهر قبلها فلا يتصرف فيه بعدها كقبلها الا في  
 سيلتين لو اختلفا فيه بعدها فلا تخالف ولو تفرقا  
 قبل قبضه جاز الراجح الصرف وفيها اختلف المتبايعان  
 في الصحة والبطالان فالقول لمدعي البطلان وفي الصحة  
 والفساد لمدعي الصحة **قلت** الراجح مسئلة اذا  
 ادعى المشتري بيعه من بايعه باق من الثمن قبل التقد  
 وادعى البايع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه  
 الفساد ولو بفساده فالباشر بقيام البايع الا اذا  
 استملكه في يد البايع غير المشتري ورايت بعض المتأهلا  
 باع كرميا وسلمه فاكله مشتريه ثم رده بيته ثم تقايلا لم  
 يبع **باب الرجعة والتولي** بين الثمن شرع

لبايعه من  
 ارشده من

طلبنا المتبايعات في  
 والبطالان فالقول لمدعي  
 البطلان ولو في الفساد  
 والصحة فلمدعي الصحة



في الثمن ولم يذكر السائمة والوفبيعة لظهورها **الرجعة**  
 مقدر راجح وشرعا **بيع ما ملكه** من العروضة ولو  
 بهية او ارث او وصية او غصب فانه اذا اتمته **ما قام**  
**عليه وبفضل مونة** وان لم تكن من جنسه كاجر  
 قصار ونحوه ثم باعه برأية عن تلك القيمة جاز وبسوط  
 والتولي مقدر ولو غير جعده واليا وشرعا **يبعه**  
**بقية الاول** ولو حكما يعني بقيمة وعبر عنها به لانه الغالب  
 بشرط صحة ما يكون **الفساد من مثلي البايع**  
**ملكوا المشتري** ويكون **الرجح شيئا معلوما**  
 ولو قيميا استنار الى كنه الثوب لا لتما الجاهل الذي  
 لو باعه بربح رده يارده اي العشرة باحدى عشر لم  
 يحز الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيخير شرح الجمع المعين  
 ويضم البايع الى راس المال **اجر القصار والبيع** الرها اسم القصر  
 باي لون كان **والطراز** بالكسر علم الثوب **والقار** رجل  
 الطعام وسوق الفتم واجرة الغسل **والخياطة**  
**وكسوة** وطعام البايع بلا سفر وسقي الزرع  
 والكروم وكسوها وكري المشاة والامهارة وغير الاشجار  
 وتخصيص الدار **واجرة النسا** هو الدال على مكان السلعة  
 وصاحبها **الشروط في العقد** على ما جزم به في الدرر  
 ورجح في البحر الاطلاق وضابطه كلما يزد في البيع او  
 في قيمته يضم درر واعتمد العيني وغيره عادة التجار  
 بالضم **ويقول قدام علي بكذا ولا يقول** **اشترى بيته**  
 لانه كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه او باع برفقه لوها دقا

الصور



في الرقعة فمضمون **اجر الطبيب** والمعلم **درر** ولو العلم  
 والشعر وفيه ما فيه فلذا علله في البسوط بعد العلم  
 والدلالة **والراعي** ولا تنقته نفسه ولا جرحه  
 بنفسه او يتطوع به متطوع وجعل الابن **وكرات** المتظا  
 بخلاف اجرة الخزن فانها تنضم كما هو جوابه وكانه  
 للعرف والافلا في يظهر فنزير وما يورث في الطريق  
 من الظلم الا اذا جرت العادة **بعض** هذا هو  
 الاصل كما علمته فليكن المولى عليه كما يغير كلامه  
 الكمال فان ظهر في **اشته** في **مراجه** باقراره او برهانه  
 على ذلك **ويكون** من **اليمين** **احد** **الشري** **بكل** **ثمنه** او  
**رد** لغوات الرضا **له** **الخط** **قد** **الخيار** **يه** في التولية  
 لتحقيق التولية **ولو** **هك** **المبيع** او استهلكه في **الرجعة**  
**قبل** **رده** **او** **حدث** **به** **سابع** **من** **الرد** **لزمه**  
**جميع** **الشن** **المسمى** **بستق** **خياره** **وقد** **من** **ان**  
 لو وجد الولي بالمبيع عيبا ثم حدث آخر لم يرجع  
 بالنقصان **شراء** **تأني** **بجنس** **الثن** **الاول** **بعد** **بيعه**  
**برج** **فان** **رجع** **طرح** **سائر** **رج** **قبل** **ذلك** **وان** **استغرق**  
**الرجع** **ثمنه** **لم** **يسر** **خلاف** **الها** **وهو** **ارفق** **وقوله**  
**او** **ثقت** **بحر** **ولو** **بين** **ذلك** **وباع** **بغير** **الجنس** **او** **تخلل** **ثالث**  
**جاء** **اتفاق** **فتح** **راج** **اي** **جاز** **ان** **يبيع** **مراجه** **لغيره** **بعد**  
**شري** **من** **مكانته** **او** **ما** **ذونه** **ولو** **الاستغنى** **في** **دينه** **لرقبه**  
 فاعتبار هذا القيد لتحقيق الشراء فغير المديون  
 بالاولي **على** **ما** **شري** **المأذون** **كعكسه** **نقيا** **للمتمة**

قوله وله الخط قدر الحاشية في التولية  
 قوله وله الخط قدر الحاشية في التولية  
 قوله وله الخط قدر الحاشية في التولية  
 قوله وله الخط قدر الحاشية في التولية  
 قوله وله الخط قدر الحاشية في التولية  
 قوله وله الخط قدر الحاشية في التولية  
 قوله وله الخط قدر الحاشية في التولية  
 قوله وله الخط قدر الحاشية في التولية  
 قوله وله الخط قدر الحاشية في التولية  
 قوله وله الخط قدر الحاشية في التولية

وكذا

وكذا كل من لا تقبل شهادته له كاصله وفرعه ولو بين ذلك قوله كاصله وفرعه واحد الزوجين  
 راجع على شرا نفسه ابن الكمال **ولو كان** **ضارب** **سابع** **واحد** **اتقفا** **وصني** **وهذا** **قول**  
**عشرة** **بالتقيد** **اشترى** **بها** **ثوب** **وباعه** **من** **رب** **المال** **الامام** **وخالفاه** **فما** **عد** **العقد**  
**عشرة** **سابع** **الثوب** **مراجه** **رب** **المال** **بالتقيد** **عشرة** **والمكانة** **اه**  
**ونصف** **لان** **نصف** **الرجع** **ملكه** **وكذا** **عكسه** **كان** **يحيي**  
 في بابه وتحقيقه في **النهر** **يرج** **مري** **بها** **بلا** **بيان** **اي** **من**  
 غير بيان **انه** **اشترى** **سليما** **اما** **بيان** **نفس** **العيب** **فواجب**  
**تقيد** **عنده** **بالتقيد** **بأق** **سما** **وية** **او** **بمنع** **المبيع** **هو**  
 ووطئ الثوب ولم ينقصها الوطئ كقرض فارق وحرق ثوب الثوب  
 المشتري وقال ابو يوسف وزفر **والثلاثة** **لا** **يد** **من** **بيانه**  
 قال ابو الميث **وبه** **تأخذ** **رجحه** **الكمال** **واقره** **المصنف**  
**فبرج** **جان** **بالتقيد** **ولو** **يفعل** **غيره** **بغير** **امره** **وان** **لم**  
 ياخذ الارش **وقد** **أخذه** **في** **الهداية** **في** **غيرها** **اتفاق**  
 فتح **ووطئ** **البكر** **لتكسره** **بشتره** **وقطعه** **لصيرورة** **الاقضا** **ف**  
 منصورة **بالاتلاف** **ولذا** **قال** **ولم** **ينقصها** **الوطئ** **اشترى**  
**بالف** **سنة** **وباع** **برج** **ما** **يؤيد** **بيان** **غير** **المشتري**  
**فان** **تلف** **المبيع** **بنقص** **او** **تقيد** **فما** **بالاجل** **لزمه**  
**كلا** **المر** **حالا** **وكذا** **حكم** **التولية** **في** **جميع** **ما** **ممن**  
 وقال ابو جعفر المختار **المفتري** **الرجوع** **بنقص** **ما**  
 بين الحال والموجبل **مصر** **ومصنف** **ولي** **رجلا** **اشيا**  
 اي باعه **تولية** **ما** **قام** **عليه** **او** **ما** **اشترى** **به** **ولم** **يملكه**  
**المشتري** **بكم** **قام** **عليه** **فسي** **المبيع** **لجها** **الشن**  
**وكذا** **حكم** **المر** **الرجعة** **وغير** **المشتري** **بين** **أخذه** **وتركه**

قار



مطلب القيد الفاحش

يؤلف في مجلسه والابطال واعلم انه لا رد  
بغير فاحش هو ما لا يدخل تحت مقتضى العقومين  
في ظاهره والرد في مقتضى مطلقا في القنية  
ثم رقم وقال يبي بالرد رقبا بالناس وعلمه  
الشرر وديات القنارية وبه يفتي ثم رقم وقال  
ان غير اي غير المشتري البايع او بالعكس وغيره  
الدلال فله الرد والا لا وبه افتي صدر الاسلام وغيره  
ثم قال ونقصه في بعض البيوع قبل علمه بالغبين غير  
ما نعت فيرد مثل ما اتلفه ويرجع بكل الثمن على  
الصواب انتهى لمخصا بقول كان قيسا لم اره قلت  
وبالافير حزم الامام علاي الدين السمرقندي في  
تحفة الفقهاء ومجمل الزيلعي وغيره وفي كفاية الاشياء  
عن يرمع الخاتمة من فصل الثمن والرد ولا يوجب  
الرجوع الا في ثلاث منها هذه وضابطها ان يكون  
في عقد يرجع نفعه الى الدافع كودبعة واجارة فلو  
هلكا ثم استحقا رجوع على الدافع بما ضمنه ولا يرجوع  
في عارية وهبة تكون القبض لنفسه الثانية ان يكون  
في ضمن عقد معاوضة كبايعوا عبدي او ابني فقدرت  
له ثم ظهر هو الابن لغير رجوع عليه للفرور وان كان  
الاب حرا والا فبعد الفتح وهذا ان اضافه اليه امر  
بما يضمنه ومنه لو بني المشتري او استولد ثم استحقا  
رجوع على البايع بقيمة البناء والولد ومنه ما ياتي في  
باب الاستحقاق ان شترني فانا عبدا رهن في الثالثة

مطلب القيد  
في بعض البيوع  
التي لا يرد فيها  
الرجوع

في بعض البيوع  
التي لا يرد فيها  
الرجوع

إذا

اذا كان الغرور بالشروط كالزوج امراة علمي انها  
حرة ثم استحققت رجوع على الخبر بقيمة الولد المستحق  
ويسجي آخر الدعوي فشرع هل ينقل الرد بالتقرير  
الى الوارث استظهر المصنف لا يقتصر حكمهم بان الحقوق  
المجردة لا تورث قلت وفي حاشية الاشياء لابن الف  
وبه افتي شيخنا العلامة المقدسي مفتي مصر قلت  
وقد قدمناه في خيار الشرط معزيا للدرر لكن ذكر  
المصنف في شرح منظومته الفقهية ما يحالفه ومال  
الي انه يورث خيار العيب ونقله عنه ابنه في كتابه  
معونة المفتي في كتاب الفرائض وادبه بما في بحث القول  
في الملك من الاشياء فيقال التاسعة ان الوارث يرد  
بالعيب ويصير بغيره راجلا في الوارث من فقامل وقد  
عن الخاتمة انه متى عاين ما يعرف بالعيان انتهى الفر  
فتدبر والله تعالى اعلم بالصواب **فصل في**  
التعرف في البيع والتمن قبل القبض والزيادة والخطأ  
فيهما وتأجيل الديون **مع بيع عقار هينس هلاكه**  
**قبل قبضه** من يابعه لغيره القدر المندرج هلاكه  
العقار حتى لو كان علوا او شط نهر ونحوه كان كمنقول  
فلا يصح اتفاقا كئذ بينه واجارة **ويصح منقول قبل**  
قبضه ولو من يابعه كما يسمى **خلاف** محققه وتدبيره  
**هسته والقصد في به واقترا منه** ورهنه واعارته  
**من يبيع يابعه** فانه صحيح على قول محمد وهو **الاصح**  
والاصل ان كل عوض ملك يفتقر بنفسه بهلاكه قبل

مطلب هل ينقل الرد  
بالتقرير الى الوارث

هو حقة الاوقات  
٩١

منا

على  
ضم

قوله من يبيع يابعه فيدبه لغيره ما اذا  
كان من يابعه من بابا او لغيره  
ان هسته من البايع مجاز في القول

قوله والاصح ان يرد  
في بعض البيوع  
التي لا يرد فيها  
الرجوع











القرض ونحوه **يرد على دفع مال بمنزلة الجنس مثله** خرج  
 القرض **لا خير ليس ومثله** خرج كخورد ربيعة وبيعة **وصح**  
 القرض **في مثله** هو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك **لا يرد**  
 غيره من القيميات كحيوان وحطب وعقار وكل متفاوت  
 لتغيره **رد المثل** واعلم ان القرض بقرض فاسمك بقرض  
 بيع فاسد سوا فحرم الانتفاع به لا يبعه لثبوت الملك  
 جامع الفضولين **فيصح استقراض الدرهم والدنيا**  
**ليس وكذا كل ما يكال او يوزن او يعد**  
**مقتضى ربا فصح استقراض جوزر وتبخر**  
 وكاغر عدد **ولم** وزنا وخبز وزنا وعدد كاسيحي **استقرض**  
**من الفلوس لراثة والعدا لم يكدن فعليه**  
**مثلها كاسدية ولا يفرم قيمتها** وكذلك ما يكال  
 ويوزن **لا** اسرانه مضمون بمثله فلا عبرة بفلاجه وزحمه  
 ذكره في المبسوط من غير خلاف وجعله في البرازية وغيرها على  
 قول الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القرض وعند  
 الثالث قيمتها في آخر يوم رواجها وعليه الفتوى قال  
 وكذا الخلاف **اذا استقرض طعاما بالعرف فاحذره**  
**صاحب القرض من مكة فعليه قيمته بالعرف**  
**يوم اقترضه عند الثاني وعند الثالث يوم**  
**اختصا وليس عليه ان يرجع** **اذا** بالعرف **فياخذ**  
**طعاما ولو استقرض من بلد الطعام فيه رخيص فعليه**  
**القرض في بلد الطعام فيه غالي فاحذره الطالب**  
**حقه فليسر له جسر المطلوب ويوسر المطلوب**

قوله وعند الثاني الى بعض  
 مشايخ زماننا **اختلفوا**  
 بقوله اي يوم وقوله اوفى  
 الى الصواب في زماننا **اذا**  
 في الهندية عن المحقق

العلمام  
 ٢

بان

بان يولت لم يملك حتى يطيح طعامه في البلد الذي  
 اخذ منه **استقرض شيئا من الفواكه كبلال او زنا**  
**فلم يضمنه حتى انقطع فانه يجبر صاحبه**  
**القرض غايته اخيره الب محال**  
**الحديث الا ان يتراضيا على القيمة**  
 لعدم وجوده بخلاف الفلوس **داكسدت وتامه في صوف**  
**الحاشية** **وملك المستقرض القرض بنفسه القرض**  
**عندهما** اي لا حرم ومحمد خلافا للثاني فله رد المثل ولو قايما  
 خلافا له بناء على ان مقادير القرض وفيه تصحيحان ويشيخ  
 اعتمادا لانفقاد لا فائدة الملك لخاله **فما** **استقرض**  
 القرض ولو قايما من القرض **بدرهم** مضمون **فما** **استقرض**  
 قبل قبضه **بطلانه** افتراق عن دين بزيادة فليجفاه **استقرض**  
**اقترض شيئا محجورا فاستملكه العبد لا يضمن**  
 خلافا للثاني **وكذا** الخلاف لو باعه او اودعه ومثله **المفتو**  
**ولو كان المستقرض عبدا محجورا لا يواخذه قبل العقد**  
 خلافا للثاني **وهو كالوديع** واخاسته فيها **استقرض**  
 من اخر **درهم** فاته القرض **فما** **استقرض**  
 التماس في المساء **فالتأها** قال محمد **لا شيء على**  
**المستقرض** وكذا الدين والساجلان  
 الشرا والوربيعة فان بالاتفاق **يعرقا** **والفرق** ان  
 له اعطاء غيره في الاول والثاني وعزاه لغريب الرواية  
 وفيها **القرض** لا ينفك بالاجازة من الشرط **فالتأ**  
 سد منها لا يبطله ولكنه يلغى شرط رد شيء

قوله فجاز شر المستقرض القرض  
 تفريع على افادة الملاك فانه **المالك**  
 استقرضه **فما** **استقرض**  
 ح شراوه **لكن** **بمن** **منقود** **اهو**

ط



آخر فلو استقرض الدرهم **الكسور** فليان يودي صحيا  
وكذا لو اقترضه طعاما بشرط رده في مكان آخر **فكان عليه**  
**ثلاثة ما قبض** فان قضاءه اجد بلا شرط جاز ويجبر الدين  
على قبول الاجور وقيل لا نحو وفي الخلاصة المقرض بالشرط له  
والشرط لقربان بقرضه علمي ان يكتب به الي بلد كذا ليوفي  
دينه وفي الاشياء كل قرض **غير نفع** احرام فكره للمؤمن سكتي  
المهونة باذن الراهن **فروع** استقرض عشرة دراهم  
وارسل عبده لاحذها فقال المقرض دفعته اليه واقرا المبد  
به وقال دفعتها الي مولاي فانكر المولي قبض العبد العشرة  
فالمقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه  
اقرانه قبضها بحق التي عشرين رجلا جاوا واستقرضوا  
من رجل درهم بالدينار واحد ثم دفع فليس له ان يطلب  
منه الا حصته **قلت** ومفاده صحة التوكيل بقبض المقرض  
لا بالاستقرار قبضة وفيما استقرضوا العجين وزيا يجوز  
ويبيح جوارزه في الخيرة بلا ومن سئل عليه الصلاة والسلام  
عن خمر يتيقظها الجيران ابيكون ربا فقال ما راها المسلمون  
حاشا لهم عينا **مده حسن** وما راها المسلمون قبيحا فهو عند  
الله قبيح وفيما استقرض الثمن اليسير يفتن غال حاجة المقرض  
يجوز ويكره واقره المصنف **قلت** وفي عروضا للمفتي  
ابي السعد لو ادان زيد العشرة باثني عشر وثلاثة عشر  
بطريق المعاملة في زماننا بعد ان ورد الامر السلطاني وتقرر  
شيخ الاسلام بان لا نقط العشرة باريد من عشرة ونصف  
ونبه على ذلك فلم يمتثل ما ان يذكره فاجاب يعزروا بحس

القرض المسمى في زماننا بالبا  
لوصم

الى ان تظهر ثوبته وملاحه فيتزك وفي هذه الصورة هل  
يرى ما اخذه من الزخ لصاحبه فاجاب ان فعله منه  
بالنفاق في رد الامر بعديم الرجوع لكن يظهر ان المناسب  
الامر بالرجوع واقبح من ذلك كماله حتى ان بعض القري قد  
خربت بهذا الخصوص انتهى والله الوفاق

الرياء لغة مطلق الرياسة وشرعاً **فصل** ولو حكما  
فدخل الرياء في البيوع الفاسدة فكل ما من الرياء يجب  
رد عين الرياء إلى الأرض لأنه يمكن بالقبض فيه ونحو  
**قال عن عوف** خرج سبعة من الجنس كذا فجنسه  
**بمعيار شرعي** وهو الكيل والوزن فليس الذرع والعد

الاولی  
مترکبه

**المعاوضة** فليس الفضل في المعاوضة الهبة برباقل وشري  
عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم ونزاهة دانقان  
وهبه منه الف درهم الربا ولم ينفسد الشراء وهذا ان خرها  
الكسر لانها هبة مشاع لا ينقسم كما في المخرج عند الذخيرة عند محمد  
وفي صرح الجميع ان صحة الزيادة والخط قول الامام وانما  
احاز الحما وجعله هبة مبتدأة كخط كل الثمن وابطل الزيادة  
قال ابن الملك والفرق بين ما حكي محمد بن علي قال وفي الخلاصة  
لو باع قطعة لحم بلحم اكثر ومنافوخية الفضل لم تجز له  
هبة مشاع ينقسم قالت وما قد منا عند الذخيرة عند  
محمد صرح في عدم الفرق بينهما وعليه فالكل من الزيادة  
والخط والعقد صحيح عند محمد وكذا عند الامام سوى العقد

فقرته لا ردضانه يعني  
ان ابراه بعد الهلاك  
اه شتخا

۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴  
 ۴۹۵  
 ۴۹۶  
 ۴۹۷  
 ۴۹۸  
 ۴۹۹  
 ۵۰۰  
 ۵۰۱  
 ۵۰۲  
 ۵۰۳  
 ۵۰۴  
 ۵۰۵  
 ۵۰۶  
 ۵۰۷  
 ۵۰۸  
 ۵۰۹  
 ۵۱۰  
 ۵۱۱  
 ۵۱۲  
 ۵۱۳  
 ۵۱۴  
 ۵۱۵  
 ۵۱۶  
 ۵۱۷  
 ۵۱۸  
 ۵۱۹  
 ۵۲۰  
 ۵۲۱  
 ۵۲۲  
 ۵۲۳  
 ۵۲۴  
 ۵۲۵  
 ۵۲۶  
 ۵۲۷  
 ۵۲۸  
 ۵۲۹  
 ۵۳۰  
 ۵۳۱  
 ۵۳۲  
 ۵۳۳







اشبه باع فلو ساء مثلهما **او دراهم او درنا نير نقر**  
**احدهما جاز** وان تفرقا بلا قبض احدهما لم يجز كما مر  
**جاز بيع الحبوب ولو من لادن** مع الموزون بما ليس بموزون  
 فيجوز بيع ما كان بشرط التعيين اما نسبة فلا بشرط  
 محمد زيادة الجواز ولو باع من ذبوحه بحية او مذبوحه  
 جاز اتفاقا وكذا السلوختين ان تسلاويا وزنا ابن ملك  
 واراد بالسلوخته الغصون لتعين السقط كثر ولسا  
 بحر كما جاز بيع **كراس قطن** **مطلقا** ينعى ان كان لا خلافا  
 جسا **كبيع قطن بغزل** القطن فيقول محمد وهو **الاصح**  
 حاوي وفي القية لا باس بقول قطن بشيا ب قطن يدليد  
 لانها ليس بموزونين ولا جنسين وكذلك غزل كل جنس  
 بشيا به اذا لم توزن **وكبيع برطب برطب او ترم ترثالا**  
 كيدا لا وزنا خلافا للقي في الحال لا الى خلافا لها فلو  
 باع بمجاذفة او سوازنة لم يجز اتفاقا ابن ملك **وعنب**  
 بعنب او **زبيب** مماثلا **كذلك** وكذلك ثمرة تجف كتين  
 ورماني يباع برطبها برطبها ويا بسهما كبيع برطبها او  
 مبلولا بمثلها ويا ليا بسرا وكذا بيع تمار وزبيب منتوخ  
 بمثلها ويا ليا بسرها خلافا لمحمد نريعي وفي العناية  
 كل تفاوت خلقي كالرطب والتمر والجيد والردى فهو  
 ساقط الاعتبار وكل تفاوت بصنع العباد كالحنطة  
 بالرفيف والحنطة المقلية بغيرها ينسد كما سيجي **وكبيع**  
**حوم مختلفة بعضها ببعض متفاضلا** يدليد  
 ولين بفرو غنم **وخل رقل** يغتمين ردي التمر وقصه

باعتبار

باعتبار العادة **بخل عنب** **وتشم بطن** بالفتح ما سيجي  
 العوام اليه **او لحم وخز ولو من برسير او دقيق** ولو منه  
 وزيت مطبوخ بغير المطبوخ وروغن مزي بالفتح بغير  
 المزي منه **متفاضلا** او وزنا كيف كان لا خلافا اجناسها  
 فلو اختلف لم يجز متفاضلا لا في لحم الطير لانه لا يوزن عادة  
 حتى لو وزن لم يجز يبيع وفي الفتح لم الجاج والاوز وزني  
 في غارة مصر وفي لهر لعله في زمنه اما في زماننا فلا والحال  
 ان الاختلاف باختلاف الجنس والمقصود ان يتبدل الصفة  
 فليحفظ وجاز الاخير ولو بالجنسية به يفتي درازاني  
 بشرائط السلم لحاجة الناس والاخوة اللع اذ قلما يفتقن  
 من جنس ما سمي وفي القهستان ينعى بالخرانة الاصغر  
 ان يبيع خاتما مثلا من الجاز بقدر ما يريد من الخبز ويجعل  
 الخبز الموصوف بصفة معلومة متناهي بغير ردينا في زنة  
 الجاز ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر وفيه مغزيا  
 للمضمرات يجوز السلم في الخبز وزنا وكذا عددا وعليه  
 الفتوي وسيجي جواز استقراره ايضا **وجاز بيع اللبن**  
**بالجين** لا خلافا للمقاصد والاسم حاوي **لا يجوز بيع**  
**البربر قيقن او سويق** هو المجر وش ولا بيع دقيق  
 بسويق **مطلقا** ولو متساويا لعدم السوي في حرم  
 لشبهة الربا خلافا لها وما يبيع الرفيق بالرفيق  
 متساويا كيلا اذا كانا مكبوسين في انز اتفاقا ابن ملك  
 كبيع سويق بسويق وحنطة مقلية بمقلية واما  
 المقلية بغيرها فاسد كما مر **ولا الزيتون بزيت**

صل



والسهم كل بهيمة الشيرح حتى يكون الزيت والحل  
 اكثر مما في الزيتون والنسب سيم يكون  
 قدره مثله والزائد بالتفعل وكذا كل ما تشغله قيمة  
 كجوز برهنة وابن سمنه وعنب بعصيره فان لا قيمة  
 له كبيع تراب زهوب بذهب فسد بالزيادة لربا الفضل  
 ويستقر من الخبز وزنا وعدا عند محمد وعليه القوي  
 ابن ملك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تيسيرا  
 وفي المحتج باع رغبنا نقدا برغبين نسيئة فاز وبكسه  
 لا وجاز بيع كسرة كيف كان ولا ربا بين سيد وعبد  
 ولو مدبر الامانة اذا لم يكن دينه مستغفرا لرقبته  
 وكسبه فلو مستغفرا يتحقق الربا اتفاقا ابن  
 ملك وغيره لكن في البحر عن المعراج التحقيق الاطلاق  
 وانما يرد الزائد للربا بالتعلق الفرما ولا ربا بين  
 متنافسين وشريكين عنان اذا تبايعا من ربي مال  
 الشركة ربيع ولا بين حربي ومن لم يتنا من ولو بقصد  
 فاسد او قارنته لان ماله ثمه مباح فيجوز برضاه مطلقا  
 بلا عذر خلافا للثاني والثلاثة وحكم من اسلم في دار  
 الحرب ولم يهاجر حربي فللمسلم الربا معه خلافا  
 لما لان ماله غير مضمون فلو هاجر اليانة عاد اليهم  
 فلا ربا اتفاقا جوهره قلست ومنه يعلم حكم من اسلم  
 ثمه ولم يهاجر والحاصل ان الربا حرام الا في هذه  
 الستة سبيل باب الحقوق في البيع اخوها  
 لتبعيتها وتبعية ترتيب الجامع الصغير انشترى يبي

قوله عند محمد الا انه عليه من الزكاة  
 الدانة فقد روي عنه ثلاثة من  
 الدانة استقر ايضا المير والجلوس  
 على باب الحمام والنظر في مراة  
 الحمام اه

قوله فلا ربا صوابه فلا يجوز الربا  
 اتفاقا اه

قوة

قوة اخر لا يدخل فيه العلو مثلث العين  
 ولو قال بكل حق هو له او بكل قليل وكثير ما لم ينص عليه  
 لان الشيء لا يستتبع مثله وكذا لا يدخل العلو  
 بشرائطه هو ما لا يطيل فيه الا بكل حق هو له  
 او مما افقده اي حقوقه لطريق دخوه وعند الثاني  
 المرافق المنافع اشباه او بكل قليل او كثير هو  
 فيه او منه ويدخل العلو بشرط دار وان لم يذكر شيئا  
 ولو الابنية بتراب او خيام او قباب وهذا التفصيل  
 عرفه الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو بلا ذكر في الصور كلها  
 فتح وكافي سواء كان البيع بيتا فوقه علوا او غيره الادار  
 الملك فيشترى سراي نهر كما يدخل في شراء الدار الكسب  
 بخير الماء والاشجار التي في حيطانها وكذا البساتين  
 الداخل وان لم يصرح بذلك البستان الخارج الا  
 اذا كان اصغر منها فيدخل فيغار لو مثلها او اكبر فلا  
 الا بالشرط ربيع وعيني والظلمة لا تدخل في بيع  
 الدار لبنائها على الطريق فاخذت حكمه الا بخلت  
 وغور ما سرقه ان منتهما في الدار فدخلها لعلو  
 ويدخل الباب الاعظم في بيع بيت او دار ربيع  
 ذكر المرافقة لانه من مرافقها خاتمة لا يدخل الطريق  
 والسيار والشرب الا بنحو كل حق وخوجه مما سار  
 بخلاف الجاهل لدار وارضه فدخل بلا ذكر لانها تفقد  
 للانتفاع لا غير الرهن والرقن خلاصة ولو اقر بدار او حال  
 عليها او اوصي بها ولم يذكر حقوقها ومراقبتها لا يدخل الطريق

قوله الا اذا كان اصغر منها ومفاجي  
 الى الدار شلبي عن العقبه الى جعفر

ويشتر

قوله الا بالشرط ربيع وعيني والظلمة لا تدخل في بيع الدار لبنائها على الطريق فاخذت حكمه الا بخلت وغور ما سرقه ان منتهما في الدار فدخلها لعلو ويدخل الباب الاعظم في بيع بيت او دار ربيع ذكر المرافقة لانه من مرافقها خاتمة لا يدخل الطريق والسيار والشرب الا بنحو كل حق وخوجه مما سار بخلاف الجاهل لدار وارضه فدخل بلا ذكر لانها تفقد للانتفاع لا غير الرهن والرقن خلاصة ولو اقر بدار او حال عليها او اوصي بها ولم يذكر حقوقها ومراقبتها لا يدخل الطريق



كالبيع ولا يدخل في القسمة وان ذكر الحقوق  
 والمرافق الا برضا مخرج من عند الفهم وفي الخوا  
 البعقورية ينبغي ان يكون الرهن كالبيع اذ لا  
 يقصد به الانتفاع **قلت** هو جيد ولا يخالف  
 للمنفقول كما هو في الخلاصة ويدخل الطريق في  
 الرهن والصدقة الوقوفة كالأجارة واعتد  
 المصنف تبعا للبحر نعم ينبغي ان تكون الهبة والكا  
 والخلع والعنف عليا كالبيع والوجه فيها لا يخ  
 انتهى **باب الاستحقاق** هو  
 طلب الاستحقاق **نوعان** احدهما مبطل للملك  
 بالكلية كالعنف والحرية الاصلية **وعنه** يتدبير  
 وكتابه وثانيهما **قل** لمن شخصي ايا اخر  
**استحقاق** بباي بالملك بان ادعيه بغيره على بكران  
 ما في يده من العبد مملكه ويرهن **فالناقل**  
 لا يوجب فسخ العقد على الظاهر لانه لا يوجب  
 بطلان الملك والحكم به حكم على ذي اليد وليس يفتي  
 في اليد الملك منه ولو مورثه فيتعدي بقيمة الو  
 اشباه فلا تنفع دعوى الملك الحكم عليهم بل دعوى  
 التنازع ولا يرجع احد من الشريين على بايه  
 ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على  
 المكفول عنه لئلا يجمع ثمان في ملك واحد  
 لان بدلا المستحق مملوك ولو صالح بشي قليل  
 او ابرأ عنه ثمنه بعد الحكم له برجوع عليه فلما

الحق

منهم

ان

ان يرجع على بايه ايضا الزوال البطل عن ملكه  
 ولو حكم المستحق فصالح المشتري لم يرجع لانه  
 بالصلح ابطال حق الرجوع وتمايمه في جامع الفصول  
 والبطل بوجبه اي يوجب فسخ العقد اتفاقا  
 فلما واخذ من الباعه الرجوع على بايه وان  
 لم يرجع عليه هو ايضا كذلك على الكفيل ولو  
**قبل** العقد عليه لعدم اجتماع الثمن  
 اذ بدلا الحر لا يملك **والحكم بالحرية الاصلية** حكم  
 على كافة من الناس سواء كان بيينة او بقوله  
 انا خرا انا لم يسبق منه اقرار بالرق اشباه فلا  
 دعوى **نسمع** الملك من احد **لكذا** العنف وفروعه  
 بمنزلة حرية الاصل **واما** الحكم بالعنف في الملك  
**البري** تعالى كافة من وقت التنازع ولا يكون  
 قضا عليه كما يستطه متلا خسرو ويعترب باننا  
 فاحفظه فان اكثر الكتب عنه جارية واختلفوا  
 في القضا بالوقف **في الحرية** **وقيل** لا تنفع  
 فيه دعوى ملكه وهو وقف اخر **وهو المختار** وصحة  
 التعاري وفي اشباه القضا يتدري في اربع حرية  
 ونسب ونكاح وفلا وفي الوقف يقتصر على الاصم ويشب  
 رجوع المشتري على بايه بالثمن اذا كانت  
 الاستحقاق بالبينة لا سيما بها حجة متقدمة  
 اما اذا كان الاستحقاق باقرار المشتري او  
 بتكوله فلا رجوع لانه حجة قاصرة والاصل

قوله لم يرجع انظر هذا مع ما ياتي  
 نظا عن المظلمة المجهدة في  
 الباب على هذا صحتها فترى  
 من الاتفاق لكن فرق المشتري

ويرجع

او باقراره  
 او بتكوله  
 او بالبينة



ان **البينة حجة متقدمة** تظهر في حق كافة الناس  
 لكن لا في كل شيء كما هو ظاهر كلام الزليعي والعيني بل في  
 عتق وحرية كما مر ذكره المصنف **الاقرار** بل هو حجة  
 قاصرة على المقر لعدم ولايته على غيره بقوله اجتماع  
 فان ثبت الحق بهما قضي بالاقرار لا بحجتها الحاجة فيها قوله  
 لبينة اولي فتح ومن **قلوا** استحققت ببينة ولد  
 عند المشتري لا باستيلاده **بينة** ينبغي **ولدها**  
**بشرط القضاء** اي بالولد في الاصح زليعي وكلام  
 ابن رازي يغير تشديده ما اذا استكت الشهور فلو  
 بينا انه تذيي ليد او قال لا تدري لا يقضيه ثم  
 استيلاده لا يمنع استحقاق الولد بالبينة فتكون  
 ولدا الفروع حرا بالقيمة المستحقه كما مر في باب  
 دعوى النسب **وان اقر** واليد **الرجل** لا يتبعها  
 في اخذها وحدها بل لفرقها من الاصل وهذا اذا  
 لم يبرحها المغزله فلو ارعاه تبعها وكذا ساير الزوائد  
 نعم لا ضمان بهلاكها كزوائد المقصور ولم يذكر  
 النكول لانه في حكم الاقرار فمشتاني ومزجيا للمأثرة  
**ومنع التناقض** اي التناقض في الكلام **دعوى الملك**  
 لعين او منفعة لما في المصنف طلب نكاح الامة يمنع  
 دعوى تملكها وكما يمنعها بنفسه يمنعها لغيره الا اذا  
 وفق وهل يكنى اكان التوفيق خلاف مستحقته في  
 متفرقات التفاضل وروى هذا الاصل كثيرة ستوفي  
 كتاب الدعوى ومنها ادعي على اخوانه اخوه وادعي

مطلب اذا اجتمع الاقرار  
 مع البينة يعول بالاقرار

عليه

عليه المتفقة فتقال المدعي عليه ليس باخيه ثم مات المدعي  
 عن تركته فجاء المدعي عليه بطلب ميراثه ان قال هو  
 اخي لم يقبل التناقض وان قال اي او اخي قبل والاصل ان  
 التناقض لا يمنع دعوى ما يحق بسبه **كالنسب والطلاق**  
**وكذا الحرية** فلو قال عبد **لشتر** **لشتر** فانا عبد  
 لم ير فاشتره معتدا على متانته **فاز** **امو** **حرا** اي ظهر حرا  
 فان كان البائع حافرا او غائبا غيبه **معروفة**  
 يعرف مكانه فلا يفي على العبد لوجود التاخير والارجم  
**المشتري على العبد** بالثمن خلافا للثاني ولو قال اشترى  
 فقط اذ انا عبد فقط رجوع عليه اتفاقا **دعوى**  
**المبيع** **البائع** اذا طفر به **خلافا** **للمن** بان قال  
 ارتقي فاني عبد لم يضمن اصلا والاصل ان التفرير  
 يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة  
**باع عتقا** **ثم برهن** انه وقف **محكوم** **بلزومه**  
**قبل الالان** بمجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق  
 فتح واعتقه المصنف تبعا للبحر على خلاف ما صوبه  
 الزليعي وتقدم في الوقف وسبغ اخر الكتاب **اشترى شيئا**  
**فلم يقضه** حتى رعاها **اخرا** انه له **لاشتم** **دعواه**  
**بدون حضور** **البائع** **والشتر** **للتضا** عليها والوقف  
 له بخضه ما ثم برهن احد على ان المستحق باعه من  
 البائع ثم هو باعه من المشتري قبل ولزمه البائع وتامه  
 في الفتح **لا عبرة** **بنازع** **القيمة** بل العبرة بالنزع الملك  
**فلو قال** **المشتري** **عند** **الدعوى** **فان** **عني** **هذه** **الدابة** **سند**

مطلب



سنة فقبل القضا بها المستحق اخبر المستحق عليه  
 البايع عن القصة فقال **البايع لي بينة كانت ملكا**  
**لي سند مستبين** مثلا وبرهن على ذلك لا تتدفع  
 الخصومة بل يقضي بها المستحق لبقاء دعواه في  
 ملك مطلق حال عند تخرج من الطرفين العلم بكونه  
**ملك الغير لا يمنع من الرجوع** على البايع **عند**  
**الاستحقاق** فلو استولر مشتراه بعلم غصب البايع اياها  
 كان الولد رقيقا لا يقدم الغرور ويرجع بالتميز وان  
 اقر ملكية البيع للمستحق درر وفي الغيبة لو اقر بالملك  
 للبايع ثم استحق من يده ورجع لم يبطل اقراره فلو وصل  
 اليه بسبب ما امر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يتزل له  
 بمثل بخلاف النقص **بحكم القاضي بسجل الاستحقاق**  
**بشهادة انه كتاب قاضي كذا** لان الخط يشبه الخط  
 بجزا لا اعتماد على نفس السجل **بل لا بد من الشهادة**  
**على مضمونه** ليقتضي للمستحق عليه بالرجوع بالثمن  
 كذا الحكم فيما سري **تقبل الشهادة والوكالة** من محاضر  
 وسجلات ومكوك لان المقصود بكل منهما الزام الخصم  
 بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها لتخصيل العلم للقاضي  
 ولذا لزم اسلامهم ولو اخصم كافر **ولا رجوع في**  
**دعوى حق بمحول من دار صريح على شيء معين**  
**واستحق بعضها** الجواز رجوعه فيما بقي ولو استحق  
 كلها **روى كل الموضع** ادخل المدعي في المستحق هو  
 واستغبر منه اي من جواب المسئلة امر ان احدهما

انها

قوله قبل الشهادة كذا اذا شهد واعا  
 خصم غائب فانه انما على ولا يجرى  
 ولا يكتب الشهادة ليعلم بها  
 انما هي المكتوبة اليه ولا  
 ولا المكتوب لشهود  
 الطريق اه

في دعوى  
 في دعوى  
 في دعوى

صحة

**صحة الصلح من محمول** على معلوم لان جهالة الساقط لا تقتضي  
 الي المنازعة والثاني **عدم صحة اشتراط الرجوع**  
**لصحته** جهالة المدعي به حتى لو برهن ان يملكها لم  
 يدع اقراره به **رجع المدعي عليه بحصته في دعوى**  
**كلها ان استحق ثمنها فلو ان سلامة** تيدي بالجهول  
 لانه لو ادعى قدر معلوم ما كرم به ما لم يرجع ما دام في يده  
 ذلك المقدار وان بقي اقل رجع بحساب ما استحق  
 منه **فرع** لو صالح من الدنا بغير علمه وراهم  
 وقبضها فاستحققت بعد التفريق رجوع بالدنا بغير  
 لان هذا الصلح في معنى الصرف فاذا استحقا البطل  
 بطل الصلح فوجب الرجوع درر وفيها فروع  
 اخر فلتتفرق في المتطورة المحبة مؤتمنة منها  
 لو مستحقا ظهر المبيع له على بايعه الرجوع  
 بالثمن الذي له فقد فاقا **الا اذا ابيع هذا دعوى**  
 بانه فلو كان قد اشترى ذلك من ذي اشترى بالثمن  
 لو اشترى خراية والتفتا **بما على تغييرها وطفقا**  
 ذاك يسري بعدها كما هما ثم استحق رجل تمامها  
 فاشترى في ذلك ليس اجماعا على الذي غدا فلو كان بايعا  
 وفيه على الاستحقاق مطلقا ان الذي كان عليها اتفقا  
 وان بيع مستحق ظهورا ثم قضى الناضي على من اشترى  
 به فصالح الذي ادعاه **صلحا على شيء له اذا**  
 يرجع في ذلك بطل الثمن على الذي قد باعه فاستحق  
 وفي المنة شري دارا وبني فيها فاستحققت رجوع بالثمن

قوله لو صالح من الدنا بغير علمه وراهم  
 وقبضها فاستحققت بعد التفريق رجوع بالدنا بغير  
 لان هذا الصلح في معنى الصرف فاذا استحقا البطل  
 بطل الصلح فوجب الرجوع درر وفيها فروع  
 اخر فلتتفرق في المتطورة المحبة مؤتمنة منها  
 لو مستحقا ظهر المبيع له على بايعه الرجوع  
 بالثمن الذي له فقد فاقا

المبدل

قوله مهمة صفه موصوف ومحدوف  
 اي فروع مهمة امر



وقمة الباشا على البايع اذا سلم القفل اليه يوم  
 تسليمه وان لم يسلمه قبل ان لا يغير كما لو استحققت  
 جميع بناها لما تقر ان الاستحقاق يتروك على ملك  
 المشتري لا يوجب الرجوع على البايع بقيمة الباشا  
 مثلا ولو خسر سيرا او ثقل بالبوحة او ردم من الدار  
 شيئا لم يستحق الرجوع بشئ على البايع لان الحكم  
 يوجب الرجوع بالقيمة لا بالثمن كما في سيلة الخربة  
 هي لو كتبت في العقد ان الثمن المشتري فيها من ثمنه  
 او ردم فيها من مائة فعلى البايع يفسد البيع ولو خسر  
 سيرا او ملو او بايرج بقيمة الطي لا بقيمة الخرفاذان  
 شرط اه ضده فكذا لو خسر باقية ان قنطر عليها  
 رجح بقيمة بنا القنطرة لا بقيمة خسر الساقية وبالجملة  
 فانما يرجع اذا خسر فيها او عجز عن قيمة ما يمكن تقضيه هو  
 وتسليمه الى البايع فلا يرجع بقيمة خسر وطين وتماصه  
 في القفل الخامس عشر من الفصولين وفيه شري كراما  
 فاستحق نقضه له ردا لباقي ان لم يتغير في يده ولم  
 ياكل من ثمره ولو شري ارضين فاستحققت احدهما  
 ان قبل القبض خسر المشتري وان بعده لزمه غير  
 المستحق بمقتضى من الثمن بلا خيار ولو استحق العقد  
 او البقرة لم يرجع بما انفق ولو استحق ثيابا بالثمن  
 او بردة الحمار لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل في البيع تمام  
 لاحقة له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه قيمة ولو  
 استحق من يدا شري لا خير كان قضا على جميع الباقية

يطلب شري كراما  
 فاستحق نصفه

ما لو استحق العبد  
 او البقرة او ثيابا  
 القن او بردة الحمار

ولكل

يطلب الاختلاف من المشتري الاخر  
 قسما على جميع الباقية الاخر

ولكل ان يرجع عن بيعه بالثمن بلا عا دة بيعة لكن  
 لا يرجع قبل ان يرجع عليه المشتري عند اي حنيقة  
 وقال ابو يوسف له ان يرجع قال لا تزي ان المشتري  
 الثاني لو ابر الاول من الثمن كان للاول الرجوع كما  
 لو وجد العبد جرافل للرجوع قبله خانية لكن في  
 الفصولين ما يخالفه فتنبه ولو اشترى عبدا فاعتقه  
 بما اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق  
 بالمال على المعتق ولو شري دارا بعد واخذت  
 بالثمن ثم استحق العبد بطلت الشفعة وماخذ  
 البايع الدار من الشفعة لبطالان البيع انتهى **باب**  
**السلم هو لغة كالسلف ورميا وغنر وشرايع اجل**  
**وهو السلم فيه بما اجل وهو راس المال وركنه**  
**ركن البيع حتى يتقصد بلفذ بيع في الاصح ويسمى صاحب**  
**الدراهم رب السلم والسلم بكسر اللام ويسمى الاخر**  
**السلم اليه والخطبة مثلا المسلم فيه والتمن راس**  
**المال وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السلم**  
**في الثمن والسلم فيه فيه اقر وتشر مرتب ويصح فيها**  
**اكثر من شرط صفة كونه ورمائه وسعفة قدره كيل**  
**وسوزوف وخروج بقوله مثل الدراهم والدراهم لانهما**  
**اثمان فلم يجر فيها السلم خلافا لما لك وعددي متقارب**  
**كوز وبيض وفلس وكثري ومشمش وثين ولبن بكسر الباء**  
**واحد بلين معين من مئنته وكان ضربة هلاهة وذري**  
**كثوب بين قدره طولا وعرضا ومئنته كقطن وكتان ومرب**



منها **وهذه** كقول الشام او سمر او زيدا او عمرو **ورقة**  
 او غلظة **ورقة** ان **يسمى** فان الرباح كلما ثقل وزنه  
 زادت قيمته والحرير كلما خف وزنه زاد قيمته فلا يد  
 من بيانه مع الذرع **لا يصح** في عدد **متفاوت** هو ما تنافا  
 وت ما لينة **كبيك** **دفرع** ودرورمان فلم يحز عدد ابله اميز  
 وما جاز عدد اجاز كيدا ووزنا نهر **وصح** في **سكت** **سليم** وما ج  
 لقة ردية **في طريق** **حين** **يوجد** **زنا** **وضرا** اي نوعا قيد  
 لهما **العدد** **اللتفاوت** **والو** **سفار** **اجاز** **وزنا** **وكيلا** وفي  
 كبار روايتان **مجنبي** **لا يفي** **وان** **ما** **اخلافا** **الشافي** **وطرافه**  
 كرو سوا **اخراج** **اخلافا** **لما** **لك** **وجاز** **وزنا** **في** **رواية** **ولا** **في**  
**حطب** **بالخرم** **ورطبة** **بالجزر** **الا** **ان** **اصيب** **بما** **لا** **يورد** **يا**  
**نزع** **وجاز** **وزنا** **فتح** **وجوه** **وهذه** **الاصفار** **لو** **تو** **تباع** **في**  
 لانه انما يعلم به **ويستقطع** **لا** **يوجد** **في** **الاسواق** **من** **وقت**  
 العقدا الى وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم دون اخر  
 لم يحز في المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق خير بها السلم  
 بين انتظار وجوده والفسخ واخذ راس ماله **ولهم** **لو**  
**منزوع** **عظم** **وجوز** **اذا** **بين** **وهذه** **وموضعه** **لانه**  
 موثرون معلوم وبه قالت الامة الثلاثة وعليه  
 القنوي محرو شرح مجمع لكن في الفهستانية انه يصح في المنزوع  
 بلا خلاف انما الخلاف في غير المنزوع فتنبه لكن صرح غيره  
 بالروايتين فتدبر ولو حكم بجوازها فصح اتفاقنا **بازنه**  
 وفي العتيقانه قيمته عند مثلي عندها **ولا** **يكال** **والله**  
**بهم** **القيد** **فيها** **وجوز** **الثاني** **في** **المافرا** **للتفاضل**

حطب

فتح

فتح **وسرقية** **بعضها** **وغير** **خلة** **سنة** **الا** **اذا** **كانت**  
**السنة** **لثمرة** **او** **خلة** **او** **قرية** **بيان** **الصفة** **لا**  
 لتبين الخارج كفتح مرجي ويلدي بريا رنا فالانع  
 والفتنض العرف فتح **ولا** **في** **منطقة** **حدثية** **قبيل**  
**حدوثها** **لانها** **منقطعة** **في** **الحال** **وكونها** **سوجودة**  
 وقت العقداي وقت الحمل شرط فتح وفي الجوهرية  
 اسلم في منطقة جديدة او في ذرة حدثية لتجزؤانه  
 لا يدري ا يكون في تلك السنة شئ ام لا **قل**  
 وعليه فابكت في وثيقة السلم من قوله جدير عامه  
 منسده اي قبل وجود الجديد ما بعده فيصح كما لا  
 يخفى **وشرطه** اي شروط وصحته التي ذكر في العقد بقة  
**بيان** **جنس** **كبر** **او** **ثمر** **وبان** **نوع** **كسقي** **او** **بقل** **وهذه**  
 كجدا وردي **قد** **كذا** **كيدا** **لا** **ينقص** **ولا** **يتيسر**  
**واجل** **والله** **في** **السلم** **شهر** **به** **يفنى** **في** **الحاوي** **لا** **باس**  
 بالسلم في نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في  
 وقت وبعضه في وقت آخر **ويطيل** **الاجل** **بوت** **السلم**  
**اليه** **اموت** **رب** **السلم** **في** **وجد** **السلم** **فمن**  
**ترك** **هنا** **البطلان** **الاجل** **بوت** **المديون** **لا** **الرايين**  
 ولذا شرط زوام وجوده لتدوم القدرة على تسليمه  
 بموته **وبان** **قدر** **راس** **المال** **ان** **نقلنا** **العقد** **بقدا**  
 كما في **كيل** **وموتون** **وعدد** **غير** **متفاوت** **واكتفا**  
 بالانتشار كما في مذكور وجيوان قلنا كما لا يفدر على  
 تحصيل السلم فيه فيحتاج اليه راس المال ان كان

ر  
 سار  
 ربحا



وقد ينفق بعضه ثم يجد باقية معيبا فبرده ولا يستبدله  
 رب المال مسلم في مجلس الرذيق فيفسخ العقد في الزود  
 ويبيح في غيره فتلزم جهالة المسلم فيه فيما يتي ابن  
 ملك فوجب بيانه **السابع بيان مكان الايمان**  
 للمسلم فيه **فما له حل** وموثة ومثله التز والجرة  
 والقسمة وعينا كان العقد وبه قالت الثلاثة كبيع  
 وقرض واتلاف وغصب قلنا هذه واجبة التسليم  
 في حال الجلاء الاول **شرط الايمان في مدينه فكل عاقل**  
**سرا فيه** اي في الايمان لو وافاه في محلة منها برى  
 وليس له ان يطالبه في محلة اخرى بزازية وفيها قبله  
 شرط حمله الى منزله بعد الايمان في المكان الشرطي لم يصح  
 لاجتماع الصنفين لاجارة والتجارة **وما له حل له كسرك**  
**وكافور وصغار لو لو لا يشترط فيه بيان مكان**  
**الايمان اتفاقا ويوفيه حيث شافى الاصل** ومجاوب  
 اكمال مكان العقد ولو عيين فيما ذكر مكانا لم ينعين في  
**الاصح** فتح لانه يفيد سقوط خطر الطريق وتضمن  
 الشرط قبض **راس المال** ولو عينا قبل الافتراق  
 بابدانها وان ناما او مشيا فرسنا او اكثر ولو دخل  
 لنخرج الدراهم ان نوارى عن السلم اليه بطل وان  
 بحث براء لا وصحت الكفالة والحوالة والامتنان  
 براس مال السلم بزازية وهو شرط بقايه عايب  
 الهبة لا بشرط العتادة بوصفها فيمنعدها محجاة  
 يبطل بالافتراق قبل قبض ولو ابي المسلم اليه قبض راس

المال

**المال اجر عليه** خلاصة وتضمن الشرط لو كان راس المال  
 مستقرا وعقد الخيار وان لا يشمل البدلين احدي علي  
 الربا وهو القدر المتفق او الجسر لان حرمة النكاح  
 لم يمتنع به وعدها العيني بقا الفاية سبعة عشر وازاد  
 المصنف وغيره القدرة على تخصيص المسلم فيه ثم فرع  
 على الشرط الثامن بقوله **فان اسلم ما يتي درهم في**  
**مدينه** فتشديد يستون تقيز او القفيز ثمانية ما كيك  
 والكون صاع ونصف عشرين حال كون الما تين مقسومة  
**مائة دينار عليه** اي على السلم اليه **وماية** تقدا نقدها  
 رب السلم **واقترا** فاعل ذلك **فالسلم في حصة الدين**  
**باطل** لانه دين دين وصح في حصة النقد ولم ينع  
 الفساد لانه طاري حتى لو نقدا الدين في مجلسه صح  
 في الكل ولو احداها زنا نبر او علي غير العاقد فسد  
 في الكل **ولا يجوز التصرف في السلم اليه في راس المال ولا**  
 لرب السلم في السلم فيه قبل قبضه بمحوي بيع وشركة  
 ومرا بحة **وتولية** ولو من عليه حتى لو وهبه منه كان  
 اقالة اذ اقبل وفي الصغيري اقالة يقض السلم جائزة **ولا**  
 يجوز لرب السلم **شرا ثلثي من المسلم براس المال بعد**  
**الاقالة** في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسدا جاز  
 الاستبدال كسائر الديون **قبل قبضه** حكم الاقالة لقوله  
 عليه الصلاة والسلام لا تاخذ الا سلمك او راس  
 مالك اي الاسلامك حالة قيام العقد وراس مالك  
 حال انقضا حقه فامتنع الاستبدال بخلاف بدل الصرق

اليه



حيث يجوز الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه في  
 محالة الاقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم ولو شترى  
 المسلم اليه في كركر او امر المشتري رب السلم بقبضه  
 فقام عليه لم يصح لزوم الكيل من حيث لم يوجد وجه  
 لو كان الكركر قرضا او موقفا عنه **بـ** لانه اعارة لا استبدال  
 كلف لو امر المسلم اليه رب السلم بقبضه منه لم يتم  
 انفسه ففعل فاكثاله من بين لزوم المانع اسرواى المسلم  
 اليه رب السلم ان يكيل المسلم فيه في طرفه ففاته في  
 ظرفه اي وعاء رب السلم فيبسته كما يحضره فيبصر قابضا  
 بالتحليل او امر المشتري البائع بذلك فكاله في ظرفه  
 ظرفا البائع لم يكن قبضا لحقه بخلاف كيله في ظرف  
 المشتري **بـ** امره فان قبضه لان حقه في العين والاول  
 في الذمة كيل العين الشراة **بـ** كيل الذمة السلم فيه  
 وجعلها في ظرف المشتري قبضا **بـ** امره لتبعية الدين  
 للعين **و** نفسه وهو كيل الدين او لا يكون قبضا  
 وخبراه بين نفع البيع والشركة **بـ** سلم امره في كركر  
**بـ** قبضت فتبطل السلم فان قبضتها احكم  
 الاقالة بنى عقد الاقالة **اومات** فتبطل لا يصح لبقا  
 المقرر عليه وهو السلم فيه وعليه فثبتها **بـ** م  
 القبض فيهما في السيلتين لانه سبب الضمان كذا الحكم  
 في الغايضة بخلاف الشراة **بـ** لانه فيهما لان المنة  
 افضل في البيع والحاصل جواز الاقالة في السلم قبل  
 هلاكه الجارية وبعده بخلاف البيع نقابلا البيع في

عبدان بعد الاقالة من يدا المشتري فان لم يقدر  
 على تسليمه للبائع بطلت الاقالة والبيع بحاله فنية  
 والقول لدعي الزداة والتاجيل لا في الوصف  
 وهو الزداة **و** الاجل **و** الاصل ان من خرج كلامه تعنتا  
 فالقول له صاحبه بالاتفاق وان خرج خصومة ورفع  
 الاتفاق على عقد واحد فالقول لدعي الصحة عندها  
 وعنده للمتكلم ولو اختلفنا في مقدار **ا** **ق** القول للطا  
**بـ** مع يمينه لانكاره الزيادة **ا** **بـ** من قبل وان  
 برهننا قضى بيمينه المطلوب لاثباتها الزيادة وان  
 اختلفنا في يمينه فالقول للمطلوب اي السلم اليه  
 بيمينه الا ان يبرهن الاخر وان برهننا فيمينه المطلوب  
 ولو اختلفنا في السلم تخالفنا استحسننا ففتح **و** اختصنا  
 هو طلب عمل الصنعة **بـ** اجل ذكره على سبيل الاستعمال لانه  
 الاستعمال فانه لا يصير سلما سلم فتتوثر بشرائطه **جـ**  
 فيه نفاذ **بـ** لا وقالا الاول استصناع **و** يد **و** ر **بـ** اي  
 الاجل فيما فيه تعاقل الناس **ك** **و** فنية **و** طست  
 بمهلة وذكره في المغرب بالشين المعجمة **و** قد يقال  
 طشتوت صح الاستصناع **بـ** اي لا يجهل **بـ** على الصنيع ثم فرع  
 عليه بقوله فيجب الصانع على عمله ولا يرجع الامر عنه  
 ولو كان عدة لما لم يلزم **بـ** مبيع هو العمل لا عمله خلافا للسردعي  
 فان جال الصانع بمصنوع غيره او بمصنوعه **ق** **بـ** قبل العقد  
 فاخره **بـ** ولو كان المبيع عمله لا يصح ولا يتعين البيع له اي  
 الامر بل رضاه فصح بيع الصانع لمصنوعه قبل مودته **ا** **بـ**

قوله فالقول له اي الصحة عنده  
 وعنده للمتكلم الاول ان يقول فالقول  
 لدعي الصحة عنده وعنده للمتكلم

ع

الاولي على تسليمه

الاولي ان يقول قبل اختياره



وليتبين له ما يصح بيعه **وله** اي الامر **الخذه وتتركه** بخيار  
الروية ومناديه انه لا خيار للصانع بعد روية المصنوع  
له وهو الاصح **ولم يجمع فيما لا يتعامل فيه كالنوب البقل**  
**كاسر** فان لم يعلم فسدان ذكر الاجل على وجه الاستعمال  
وان للاستعمال كعلي ان تفرغ غدا كان صحيحا **فرع**  
السلم في الربس لا يجوز لما في اجارة جواهر الفتاوى ليس  
جعل الربس اجرة لا يجوز لانه ليس بمثل في لان النار حلت  
فيه ولذا لا يجوز السلم فيه فلا يجب في الذمة حتى لو كان  
عينا جاز **قلت** ويسمي في الغصب ان الرب والقطر  
واللحم والجم والاجر والضا بون والعصفور والسرقة  
والجلود والصرم ويرخلو بشفير في خيطه طوائف اعلم  
**باب المتفرقات** من ابوابها وعبر في اكثر  
بما لا ينتهية وفي الدرر ما لا يشي والمعنى واحد  
**اشترى ثرا او فرسا من خرف لاجل استئناس الصبي**  
**لا يبيع** ولا قيمة له فلا يضمن متلفه وقيل بخلافه يبيع  
ويضمن قنية وفي اخر خطر المحتري عن ابويست يجوز  
بيع اللعبة وان يلعب بها القبيان **وفع بيع الكلب**  
**ولو عتق را او الفيل والغنم والقرود والسباع** سائر  
انواعها حتى الامرة وكل اهل الطيور **علمت** **ولا سوي**  
المحتري به وهو المختار لا انتفاع بها ويجلدها كما قد مناه  
في بيع الفاسد والنسخ بالقرود وان كان حراما لا  
يمنع بيعه بل يكرهه كبيع العصفير بشرح وهبانية **فرع**  
لا ينبغي اتخاذ كلب الاخر والصر وغيره فلا بأس ومثله

سائر السباع عيني وجازاقتناه لصيد وحراسه ماشية  
وزرع اجماعا **كافع** يبيع فراحام كثيرة **هبة** قنية  
**واد في القيمة** التي تشتري الجواز بالبيع فليس ولو كانت  
**كسرة خبز لا يجوز قنية** كما لا يجوز بيع موان الارض  
**كالخنافس والقنافذ والعنارب والموزع والضب**  
**ولا موان البحر كالسرطان** وكل ما فيه سوي سكر وجوز  
في القنية يبيع ماله ثم كسفتق وجوز خبز وجلد الما  
لوحيا واطلقا الحسن الجواز وجوز ابوالليث يبيع  
الحيات ان اتتبع بها في الاروية والالاد وده في البدا  
بانه غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به  
للتداوي كالحرف فلا تنفع الحاجة الى شرع البيع **وبجوز**  
**بيع دهن جنس** اي متنجس كما قد مناه في بيع الفاسد  
**ويشفع به للاستعباح** في غير مسجد كما مر **والزبي**  
**كالسلم** في بيع كعوف وكلم ورا وغيرها غير المحرم **والشتر**  
**وميتة لم تحت خنف** انما بل بخوف خنف اذ مع مجوس فانها  
كثيرة وقد امرنا بتركهم وما يدبرون **وفع شراره**  
اي الكافر كما قد مناه في بيع الفاسد **عبد اسلم او**  
**مصحفا** او شقضا منهما **وبجبر على البيع** ولو اشترى  
صغيرا اجبر عليه وليه فلوم يكن اقام القاض له ولما  
وكذا لو اسلم عنده ويتبعه طفله ولو اعتقه او كاتبه  
جاز فان عجز اجبر ايضا ولو دبره او استنولدها سعيها  
في قيمتها ما يوجب ضربا لوطية مسلمة وذلك حرام  
**فرع** من عارضة شرا المراد ان يجبر على بيعه دفعا للفساد

سائر  
كسفتق

بيع







ورجعه في البحر والنهر والنهر لا يفسد به فيقول  
**فرخ** او **تلف** طير في ارض رجل او كسر في بيتا ظي  
 اي انكسر في مكان رجله بنفسه فلو كسر في مكانه  
 لكاسر لا للاخذ **فهو للاخذ** لسبق يده لباح الا  
 اذ اهبها ارضه **لذلك** فهو له **او كان صاحب**  
**الارض** قريبا من الصيد حيث يقدر على اخذه  
**لو سدره** فهو لصاحب الارض لم تكنه منه فلو  
 اخذه غيره لم يملكه **نهر** كذا مثل ما مر **صيد** تغلت  
**بشبكة** نصبت للمخفاف او دخل دار رجل ودرهم  
 او سكر نثر فوقه على ثوب لم يملكه سابقا  
**ولم يكتف** لاحقا فلو انهم او كفه ملكه بهذا الفعل  
**ف** وعمل الخ في ارضه ملكه مطلقا لانه  
 صار من ارضه الماشري دارا فطلب المشتري ان  
 يكتب له البايع مكا لا يجبر عليه ولا علم الا بشهادة  
 والخروج اليه الا اذا جاء بعد ول وصك فليس له  
 الامتناع من الاقرار شري قطنا فقلته امراته فكله  
 له **المرأة** اذا كتبت لا اذن الورثة كفن مثله  
 رجعت في التركة ولو اكرت لا ترجع بشي قال رحمه الله  
 ترجع بقيمة كفن المثل لا يبعد **النسب** حراما واشتري  
 به او بالدرهم المصوبة شيا قال الكرخي ان نقد  
 قبل البيع يقدر بالزعم والا وهو هذا قياسه وقال  
 ابو بكر كلاهما سواء ولا يطيب له وكذا لو اشتري  
 ولم يقل بهذه الدراهم واعطي من الدراهم دفع

صلبه يشق التفتة  
 كذا فرغ من هذه الفروع

يرجع الضمير الى شيخ صاحب  
 الملتقط او شيخنا المصوري

ماله مضافا ربة لرجل جاهل جازاخذ تركه مالم يعلم انه  
 اكتسب الحرام من ربي ثوبه لا يجوز لاحدا اخذه مالم يقل  
 حين رجليا خذ من اراد باع الاب ضعيفة طفلة  
 والاب مفسد قاسف لم يجز بيعه استخسانا بشرت  
 لطفها ما علم ان لا ترجع عليه بالتمن جاز وهو كالوجه  
 استخسانا قال الامير اشترى او فكتي فشره رجوع بها  
 ادي كانه اقترضه **ولو قال** يا لقي فشره باكثر لم يلزمه  
 الفضل لانه يحصر لا شر اشترى دار او دفع وتادي جرائه  
 ان على الدوام يبيع وعلى الذرة فبقي منه شري خالها  
 كحم غنم فوجده لحم مغزله الرد قال زن لي من هذا اللحم  
 ثلاثة ارطال فوزن له اجيره ومن هذا الخبز فوزن له بجر  
 شري بزر اخر يفيافا اذ هو ربيع واشترى بزر البطح  
 فاذا هو بزر القثان قاما رده وان استهلكا فعليه  
 مثله ساوم صاحب الزجاج فدفع له قدر حاشيته فوقع  
 منه على اقداح فانكسرت ضمن الاقداح لا القدح شري  
 ثمجرة باصلها وفي قلعها من الاصل ضرر بالبايع يقطع  
 من وجه الارض من حيث لا يقدر بها لبايع ولو انهدم من  
 سقوطه حايضا ضمن القالع مانو لد من قلعه دفع درهم  
 فله ان يفسد ما كسرها المشتري لا يفسد عليه ونعم ما صنع حيث  
 شري الا غشقه وخانه وكذا لو دفع اليه لينظره فكسره لا باس  
 به وان يبيع المفسد شرا ذابين غشقه او كان ظاهرا براه  
 وكذا قال ابو حنيفة رحمه الله في غشقة خلد فيها الشعير  
 والشعير يري لا يفسد بيعه وان ظلمه لا يبيع وقال

قوله لم يلزمه فلو قال يلزمه بدونه  
 لو افق ما في جامع العقولين حكما و...

طلب  
 مهم ينبغي التنبيه له



الثاني في رجل يده ففقد خاسا لبيعها حتى يبين وكل شيء  
 لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويعاقب صاحبه ان الله  
 وتويعه في شري قلوبا بدمهم فدفعها اليه وقال هي  
 بدمهم لا ينفقها حتى يبعدها شري بالدمهم الزايف  
 ورضي باقل ما يشري باجيد حل له شري شيئا بايضا  
 على ان يوفي ثمنه بغير قدره كجزءه الا لجل باع نصف  
 ارضه بشرط خراج كلها على المشتري فهو فاسد اخذ  
 الخراج من الكار له ان يرجع على الدهقان استحسننا  
 شري اكثر من الفقة وقبضه ان رضي الكا مزايا البيع  
 وله حصته من الثمن وان لم يرضه لم يجز بيعه فقاه  
 درهما وقال انفقته فان جاز والافزده على قبيله  
 ولم ينفقه فلم يردده استحسننا بخلاف جارية وجد  
 بها عيبا فقال اعرضها او بيعها فان تقعت والردا  
 فعرضها على البيع سقط الرد قال ابو حنيفة رحمه  
 الله تعالى اذا ولي رجل امته ثم تزوجها مكانه فللزوج  
 وطهرها لا يستبرأ قال ابو يوسف استقيم ولا يقرها  
 حتى تحضر حبيصة كما لو اشترى امسا سيجي في الخطر والكل  
 من المتفق ما يبطل بالشروط **الفاسد ولا يصح تعليقه**  
**به** منها اصلان احدهما ان كل ما كان مبادله مال  
 بمال يفسد بالشروط الفاسد كما لبيع وما لا فلا  
 كالقرض ثانيا ان كل ما كان من التملكات او  
 التقيد ان كرجعة يبطل تعليقه بالشروط والا  
 كن في استقاطات والتزامات يخلف بها الخ وطلاق

مطل ما يبطل بالشروط  
 ولا يصح تعليقه به

يصح مطلقا وفي طلاقات وولايات وتخييضات بالمال  
 بنزلة فالاول اربعة عشر على ما في الدرر والكثر  
 واجارة الوقاية **البيع** ان علقه بكلمة ان لا يصح على  
 ما بيناه في البيع الفاسد **والاجارة** المثل ما قسمته  
 القيمي فتصح بخيار شرط وروية **والفسخ** الا في قوله اذا  
 جار اسر لشهر فقد جاز لكنداري بكذا فيصح به ينفق  
 عمادية وقوله لغاصب داره قرضها والافاجرتها كل  
 شهر تكذا جاز كما سيجي في مقترقات الاجارة مع انه تعلقت  
 بعد التفرغ **والاجارة** بالزاي فتولا البكر اجرت النكاح  
 ان رضى اسمي مطلق للاجارة بنزلة وكذلك ما لا يصح به  
 تعليقه بالشروط اذا انقدر موقوفا لا يصح تعليق  
 اجازته بالشروط كرجعة على البيع قصور **والرجعة**  
 قال الله انما ذكركم انما لكم من غير وقال يستجنا في كره  
 وهو خطأ والصواب انه لا تنطلق بالشروط اعتبارا  
 لها باصلها وهو النكاح وطال الحلام كذا تنقته في  
 النهر وقر في بانها لا تنقزل لشهر ومهر وله رجعة  
 امه على حرة فكما بعد طلاقها وتبطل بالشروط خلا  
 النكاح **والصلح عن مال** مال در رجوعها وفي النهر  
 الظاهر الاطلاق حتى لو كان عن سكوت او انكار كان  
 فدا في حق المالك ولا يجوز تعليقه **والابتراع عن الدين**  
 لانه يملك من وجهه لا اذا كان الشرط متعارفا او  
 علقه بامر كان اعطيت بشرط يفي فدا بمرأته وقد  
 اعطاه صح وكذا بونه ويكون وصية ولو وارثه

كما وضع في النسخ صح



عليها كنه في النهر **وعزل الوكيل والاعتكاف** فانهما  
 ليسا مما خلف به فلم يجز تعليقهما بالشرط وهذا  
 في احدي الزواجر كما بسطه في النهر والصحيح الحاق  
 الاعتكاف بالنذر **والمزارعة والمعاملة** اي  
 المساقاة لانها اجارة **والاقرار** الا دخلقة بحج الفد  
 او موته فيجز ويلزمه الحال عيني **والوقف** والرابع  
 عشر **التحكيم** كقول الحكمين اذا اهل الشهر فاحكم بيننا  
 لانه صلح معني فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثالث  
 وعليه الفتوي كما في فضا الخانية وبقي ابطال الاجل في  
 النزازية ان يبطل بالشرط الفاسد وكذا الجعلي  
 ما في الاشياء **وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد**  
 لغزم المعاوضة اليه سبعة وعشرون علوما  
 عدة المصنف ثبعا للغير وزدت ثمانية **الفرق**  
**والهبة والصدقة والتكاح والطلاق والخلع**  
**والعتق والرهن والايمة كجملتك وصبا على ان**  
**تزوج بنتي والوصية والشركة والمضاربة وكذا**  
**القضاء والامارة** كولينك بل كذا هو بداهة وبطلان  
 الشرط قلده عزله بلا حجة وهل يشترط الصحة عزله  
 كد بر سر ابد السطان ان يقول رجوت عن التاييد  
 افي بعضهم بذلك واختار في النهر اطلاق الصحة  
 في النزازية لو شرط عليه ان لا يرتشي ولا يشرب  
 الخمر ولا يمشي قول احد ولا يسمع خصومة يزيد مع التقليد  
 والشرط **واكفالة والحوالة** الا اذا شرط في الحوالة

بطل ابطال الاجل  
 وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد

الاعطاس من ثمن دار المحمل فتفسد بعدم قدرته على  
 الوفاء بالمتنزه كما عزاه المصنف للنزازية **ولحاق**  
 في النهر بان هذا من المحتال وعد وليس كلام  
 فيه فليحمر **والوكالة والاقالة والكتابة** الا اذا  
 كان السيد في صلب المعقدي بنفسه ليلد ككتابة  
 على خمر فتفسد به وعليه يحل اطلاقهم كما هو في  
**واذن العبد في التجارة ودعوة الولد** هذا الولد  
 من ان رضيت امره في **والصلح عن دم العمد** وكذا  
 الاثر عند من يذكره الكتاب بالصلح **درود عن المراجعة**  
 التي فيها القود والكان من القسم الاول وعن جنابة  
 عقيب ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل بشرط  
 فيها حوالة وكفالة **درود** والنسب والحج على المازون  
 نهر والغصب وامان القرض **اشباه** **وعقد الذمة**  
**وتعليق الرب بالعيب** وتعليقه بخيار الشرط **وعزل**  
**التأقي** عزلك ان تشا فلان فينفر **ويبطل الشرط**  
 ما ذكرنا انما كالمال يست معاوضة ماله فلا تؤثر  
 فيها الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط  
 وهو مختص بالاستقاطات المحقة التي خلف بها هبة  
 كطلاق وعتاق وبالتزامات التي خلف بها حج وصلا  
 والتولييات كقضاء وامارة عينية وتولي زاد في النهر  
 الاذن في التجارة وتسليم الشفعة والاسلام وحرر  
 المصنف دخول الاسلام في القسم الاول لانه من  
 الاقرار ودخول الكفر لانه ترك او يصح تعليقه

هنا

خسر في هذا المصنف  
 القادر على



أهنة وحالة وكفالة وإبراعها بملام وماتع اضا  
 الى الزمان المستقل الاجارة وفي غيرها والزراعة  
 والمعلمة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضا  
 والوصية والقضا والامارة والطلاق والعتاق  
 والوقف فهي اربعة عشر وبقي العارية والاذن في  
 التجارة فيصحبان مضافين ايضا عمادية وما لا  
 يصح اضافته الى الستين عشرة البيع واجازة  
 وقسحة والقسمة والمشاركة والمهبة والنتاج  
 والرجعة والعلم عن مال والابرا عن الدين  
 لانها تملك بالتحال فلا تمسا ولا تستقبل كما لا تملك  
 بالشرط لان فيه من صفي القار وبقي الوكالة على قول  
 الثاني المقرب انتهى **باب الصرف** عنونه  
 بالباب لا الكتاب لان فيه انواع البيع **مؤلفه**  
 الزيادة وشرعا بيع **الثمن بالثمن** اي ما خلق  
 للتمية ومنه المصوغ **جنسا بجنس** او بغير  
**جنس** كذهب بفضة ويشترط عدم التاجيل  
 والخيار **والتماثل** اي بالتساوي ونزاهة **والتباين**

انما تسمى بالحدود التي هي في بلادهم  
في الايام الاولى من الهجرة النبوية  
بأنها كانت في حدود بني النضير  
وزاد ما كان في حدود بني النضير  
من النفقة والخراج على بني النضير

فادي

قبض بطل فوج

خادیا



انه متى بيع بقدر غير كفضض ومن ركش بقدر من  
جنسه بشرط زيادة الثمن فلو مثله او اقل او جهل  
بظاير البيع جنسه بشرط التقابل فقط ومن باع  
انافضة بفضة او بذهب وتقدر بعض ثمنه في  
المجلس ثم افتراقهم فيما قبض واشتركا في الاثنا لا فرق  
ولا خيار للمشتري لتقييد من قبله بعدم تقدره بخلاف  
ملاك احد العبد من قبل القبض في غير لعدم صفة  
وان استحق بفضة ايا لانا اخذ المشتري ما بقي  
بقسطه او رده لتقييد بغير صفة قلست ومفاده  
تخصيص استحقاقه بالبيعة لا بالاقترار فيلزم فان اخل  
المستحق قبل فسخ الحاكم العقد جازا العقد اختلفوا  
متى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق وظاهر الرواية  
انه لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح فتح وكان الثمن  
له باخذه البايع من المشتري ويسلم له اذا لم  
يفترقا بعد الاجازة ويصير العاقد وكلاهما  
فتعلق احكام العقد به دون المميز حتى يبطل  
العقد بفارقة العاقد دون المستحق جوهره  
ولو باع قطعة بقرعة فاستحق بعضها احد  
المشتري ما بقي بقسطه بلا خيار لان التبعيض  
لا يضرها وهذا لو كان الاستحقاق بعد قبضها  
وان قبل قبضها له الخيار لتفرق الصفقة وكذا  
الدينار والدرهم جوهره وصح بيع درهمين  
ودينار بدرهم ودينار بنصر في الجنس بخلاف

لانه  
ع

قوله وكذا الدينار والدرهم لان الشك  
في ذلك لا يقع عينا بل في  
الجوهر لا مكان شرفه ولا في  
محل حقه من بدل له احوال

جنسه

وزن  
١٥

جنسه وشمله بيع كبري وكبر شعير وكبر بر وكبر شعير  
وكذا بيع احد عشر درهما بدينار ودينار بدينار  
بيع درهم بدينار ودينار بدينار بدينار بدينار  
برده بين المال وبقيته الخماس بدينار بدينار  
ودرهم غله للمساواة وزنا وعدم اختيار الجودة وضع  
بيع من عليه عشرة دراهم دين من له ابر من دانه  
وضع بعه منه دينار بدينار اتفاقا وثق المقايضة  
بنفس العقد اذ لا ريب في دين سقط او ببيع بغير  
مطلق عن التقييد بدين عليه ان دفع البايع  
الدينار للمشتري وتفاضل العشرة الثمن بالعملة  
الدين ايضا استحيانا وما غلب من فضة وذهبه  
فضد وذهب حتما فلا يصح بيع الخالص به ولا بيع  
بعضه ببعض الامتنان ويا وزنا وكذا لا يصح الاقتران  
بها الا وزنا كما مر في بابها والغالب عليه الفتن  
عنهما في حكم عروض اعتبار الغالب فصح بيعه  
بالخالص الا ان الخالص الذي من المقتضى يكون  
قد ركب مثله والرايد بالفتن كما مر وحينئذ متفاضلا  
وزنا وعدد ابصر في الجنس خلافا بشرط التقابل  
قبل الافتراق في المجلس في الصورتين لضرر التميز  
وان كان الخالص مثله ايا المفقوش من قبل مند او  
لا يدري من قبل فلا يصح البيع للربا في الاولين ولا هما  
له في الثالث وهو ابي الغالب الفتن لا يتعين بالتفني  
الراجح لهية حميد ولا يرجح تفنيه كسلعة

صالحين ع

او  
ع



وان قبله البعض فكذلك يوفى فيبقى العقد مجتمعه  
 زعيما ان علم البائع حاله والا ينجس منه حقه او يصح المبيع  
**والاستقراض با يروج منه عملا بالبر في ثمنه لا نص فيه**  
 فان راج وزنا فيه او عدا فيه او بها بكل منصفها والنصف  
 عيشه ونصفه او ذهبه كغالب العقدة والذهب  
 في ثمنه واستقراضه فلم يجز الا بالورث الا اذا اشار  
 اليها كما في الحالفة واما في الصرف فلغالب عيش منصف  
 بالاعتبار كما في الشراء يتنبا به بغالب العيش وهو  
 نافع او يغفلون فافقه فكسدت ذلك قبل التسليم للمراه  
**بطل البيع كالوا فقطعت عنه ايدي الناس فانه كالسداد**  
 وكذا حكم الدرهم لو كسدت او انقطعت بطل وصحوا  
 بقيمة المبيع وبه يعني وفقا بالناس بجر وحقايف  
**وجذ الكسار ان تترك المعاملة بها في جميع البلاد**  
**واجبة في بعضهما لم يبطل بل يتخير البائع لغيرها بعد**  
**الاتفاق عدم وجوده في السوق واذ وجد فوجد**  
**العمارة وفي البيوت** كذا ذكره العيني وابنه الملال  
 بالعطف خلافا لما في نسخ المصنف وقد عراه الهيدايه  
 ولم اره فيها والله اعلم وفي الزانية لو راجت قبل فسخ  
 البائع البيع عاد جازي المدم انفساخ العقد بلا فسخ  
 وعليه فتولا المصنف بطل البيع اي ثبت للبائع ولا يه  
 نسخ والله الموفق وقد بد بالسداد لانه لو فسخ  
**فتمسك قبل العقد لما يبيع على حاله اجرا ولا يتخير**  
**البائع وعكسه لو عطلت قيمتها وزادت فذلك**

مطلب اشترى بغالب  
 الفش او يغفلون فافقه  
 فكسد

قوله في حقه المبيع صوابه  
 في حقه الكاسد

راجت

مطلب لو نقصت الدرهم  
 او زادت قال يبيع على  
 حاله

البيع

البيع على حاله ولا يتخير المشتري وسطالب منقذ ذلك  
 البعير الذي كان عرقم وقت البيع ففتح وتيد بقوله قبل  
 التسليم لانه لو باع دلالا وكذا فغفلون منافع العيش بغوايته  
 بوزانهم معلومة واستوفوا بها فكسدت قبل دفعها  
 اليه وبالشعاع لا يفسد البيع لانه حق القبض له عيني  
 وغيره وصح البيع بالغفلون النافعة وان لم يقبض كالدرهم  
 وبالسداد لا يبيح كيمياع ويجب على المستقر من  
 رد مثل الفلوس القروض اذا كسدت وادجب بمقد قمتها  
 يوم السداد وعليه الفتوى بوزانية وفي البر وتاخير قبل  
 الهداية دليلها ظاهر في اختيار قولها اشترى شيئا  
 بنصف درهم مثلا فلوس مع بلا بيان عدد للمعلم به  
 وعليه قلوس لبيع بنصف درهم وكذا قبلت درهم  
 او رجة وكذا لو اشترى بدرهم فلوس او بدرهم  
 فلوس حبان عند الثاني وهو الاصح المعروف  
 كافي وعندنا في غير ذلك درهم كبير فقال اعطاني  
 به نصف درهم فلوسا بالنصف صفة نصف ونصف  
 من العقدة صغرى الاحبة صح ويكون المصنف الاحبة  
 بمثل وما بقي بالغفلون ولو كسد لفظ نصف بطل في  
 الكل للزوم الزيادة ومما تقرر ظهر ان الاموال ثلاثة الاول  
 بكل حال وهو النقودان محبته على الياء ولا متوكل  
 بحسبه او لا والثاني مبيع بكل حال كشياب والدواب  
 والثالث عتق من وجهه مبيع منه وجهه كالمثليات  
 فان تعمل بها الباقى فتمت والا فبيع واما الفلوس

مطلب اشترى بغالب  
 الفش او يغفلون فافقه  
 فكسد

قوله في حقه المبيع صوابه  
 في حقه الكاسد

قوله ومما تقرر راي من  
 اول البيوع الى هنا

كاشياب



فان راجحة فالتن والافكسلع والتن من حكم عدم التنازل  
وجوده في ملك العاقد عند العقد وعدم بطلان اي  
العقد بطلان اي التنازل وجب الاستبدال به في غير  
الصرف والاعمال لا فيهما وحكم المبيع خلافة اي التنازل في  
الكل في شرط وجود المبيع في ملكه وهكذا ومن حكمهما  
وجوب التمسك به عند القابلة بالمعنى في العقول  
كانت رتبة بيع العينة وياتي متنا في الكفالة  
وبيع النجعة وياتي متنا في الاقرار وهو ان يظن  
بيعه في الحقيقة بل كالتن في سببته في اخر شرح  
على المنار وتعلق عند التلويح ان الاقسام ثمانية وكونها  
ومقتد له قاصد فان فضلا اخر الاكراه مخرجه انه  
بيع معتقد غير لازم كالبيع بالخيار وجعله الباقي  
فأسد ولو ادعى بيع النجعة والتكرار الاخر في القول  
لدعوى الجدي بمضمونه ولو رهن احد هو قبل ولو رهن  
فالتجربة ولو تنافيا في الملازمة ان اعترفا بينا به على  
فالتجربة فالبيع باطل لا تنافيا فيهما انهما هن لانه والافلا  
ولو لم تخضرها نية متباطل الظاهر مبنية قلت ومفاده  
انها لو تواضعا على الوفا قبل العقد ثم عقد اخليا  
عن شرط الوفا فالعقد جائز ولا عيب للسواقة  
وبيع الوفا ذكرته هنا تنقيحاً للدرر وصورته ان  
بيعه العين بالوفا على انه مازد عليه التنازل  
رد عليه العين وسماه التنازليه بالرهن المعاد

**مطلب بيع العينة**  
**وبيع النجعة**

قوله تنبيه هو عبارة عما جعل اخر  
الكلام له تعلق به فهو مصدر اريد  
به اسم المفعول اهو طو

لحدتها

مما طرأ الاول فلازم وهو في السبب  
تولين

**مطلب بيع الوفا**

وليس

وليس ببيع الامانة وبالشام بيع الاطاعة  
قبل هو رهن فتضمنت زوايده وقيل ببيع بيند الا  
نتفاع به وفي اقاله تشرح التجميع عند النجاعة وعليه  
الفتوى وقيل ان بلفظ البيع لم يكت به هنا فان  
ذكر المناسخ فيه او قبله او زعمناه غير لازم كانت  
بيعا فاسدا ولو بعده علي وجه الميعاد جاز ولو لم  
الوفاء به لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة المالك  
وهو الصحيح كفي الكافي والخامسة وافره خسرونا  
والمنصف في باب الاكراه وابن الملق في باب الاقاله  
زيادة وفي الظهيرية لو ذكر الشرط بقدر العقد  
يلتزم بالعقد عند ابن حنيفة ولم يذكر انه في  
محلى البيع العقد او بعده وفي الازية ولو باعه  
لاخر بات يتوقف على اجازة مشتريه وقالوا  
باعه المشتري للمبايع او رثته حق الاسترداد  
واذا في الشيء نبلا لية ان ورثة كل من المبيع  
والمشتري يقوم مقام مورثه نظرا لاجاب الرهن  
فليحفظ ولو استأجر بايعه لا يلزمه الاجر لانه  
رهن حكمه حتى لا يجمل الا انتفاع به قلت وفي  
فتاوي ابن الحاي ان صدرت الاجارة بعد قبض  
المشتري المبيع وقالوا للسبا وحده فهي صحيحة  
والاجرة لازمة للمبايع طول مدة التواجد انتهى  
فتنه قلت وعليه فلو مضت المدة وبقي في  
يده فافق علماء الروم بلزوم اجر المثل ويمونه



بيع الاستغلا وفي الدرر بيع الوفا في القمار استغلا  
واختلف في المنقول وفي التلقظ والمنفعة اختلفا ان  
البيع بات او وفاقدا وهزل فالقول لمعني الحد  
والبيات الا بقرينة العزل والوفا قلت لكنه  
ذكر في الشهادات ان القول لمعني الوفا استغلا  
لا يوجب فليحفظ ولو قال الباي بعثك ببيعابا  
فالقول له الا ان يدل على الوفا بنقصان الثمن  
كثير الا ان يدعي صاحبه بقي المستغر وفي الاشياء  
في اواخر قاعدة العادة محكمة عند المنيعة لو دفع  
تمزلا الي حائك ليبيعه بالنصف جوزة متاع  
بخاري للمعرق ثم يفتل في اخرها عن اجارة البرايه  
ان به اتي متاعا بلخ وخوارزم وابو علي السفي  
ايضا قال والفتوي على جواب الكتاب للطيالسي  
لانه منصوب عليه فلم يطال النصف وفيها من  
البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفا  
انه صحيح لحاجة الناس في امان الربا وقلوب  
ما ضاق على الناس اصل الا التسع حكمه كرمال  
والحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاضع  
ولكن اتي كثير باعتبار ما قول علي اعتبار  
منع ان يفتي بان ما يقع في بعض الاسواق  
من قول الحوانث لازم ويصير الخلو في الحانث  
حقا له فلا يملك صاحب الحانث اخراجه منها ولا  
اجارته لغيره كغاري الفخما التزل عن الوفا في

اي الشئ ليس

مطلوب التزوير من  
العرفات بهما

في البيع بالامانة  
في البيع بالامانة  
في البيع بالامانة

بما

بما يعطي لصاحبها وينبغي الجواز وانه لو نزل له  
وقضى منه المبلغ ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك  
ولا حولا ولا قوة الا بالله قلت وايده في زواجر  
الجواهر عاني واقعات الصريدي رجل في يده دكان كان  
فغاب فرفع المتولي امره للمقاضي فامر المقاضي بفتح  
واجارته ففعل المتولي ذلك وحضر القاضي ففتواولي  
بدكانه وان كان له خلو فهو اولى بخلوه ايضا وله الخيار  
في ذلك فان شا منحه الاجارة وسكن في دكانه وان شا  
اجارها ورجع بخلوه علي السناجر ويومر السناجر  
بادا ذلك ان رضي به والا يومر بالخروج من الدكان  
والله اعلم انتهى بلفظه **كتاب الكفالة**  
مناسبتا للبيع لكونها فيه غائبا وكونها بالامر  
معاوضة انما هي لغة الضم وحكي ابن القطايع  
كفيلته وكفيلته به وعنه وتعليق الفاوس شرعا  
دقة الكفيل الي كسرة الاصل في **المطالبة مطلقا**  
تنبس او به ين او عين بفظوف وخو كسيحي  
لان المطالبة تميز ذلك ومن عرفها بالضم في الدين  
انما اراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال  
لا به محل الخلاف وبه يستغنى عما ذكره من لا حضرو  
**وركنها الحيا** **وقبوله** بالالفاظ الانية ولم يجعل  
الثاني الثاني **وكنا** **وشروطها كون المتكفل به**  
نفسا او مالا مقدورا التسليم من التكفل  
ثم نصح مجد وقود وفي الدية **كوشي** **فاما**

في

الكفيل



لا ساقطاً بآبوتة ولا ضعيفاً كبدل كتابه وتفقد  
 زوجته قبل الحكم بها فما ليس ديناً بالاولى نهر  
**وحكم الزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الا**  
 صيل بنفسه او مالا واهله ما من هو اهل للتبني فلا  
 تفقد من صحت ولا صبي الا اذا استدان له وليه  
 وامره ان يكفل المالك عنده فيصح ويكون اذا في الادا  
 محبط ومفاده ان الصبي يطالب بهذا المال بموجب  
 الكفالة ولولاها لطلب الولي ثم ولا من مريض  
 الا من التلث ولا من عبده ولو ما زونا في النكاح  
 ويطالب بعد العتق الا اذا اذله الولي ولا من  
 مكاتب ولو باذن الولي والمدعي وهو التلث **مكفول**  
**له والمدعي عليه وهو المديون مكفول عنه** ويصح  
 الاصيل ايضا **والنفوس والمال مكفول به ومطلوبه**  
**المطالبة كفيل** ولا يملك الاجماع ومنه قوله عليه  
 الصلاة والسلام الزعيم غارم وتركها احوط مكفول  
 في التوراة الزعامة ملامة واوسطوطا ندامه  
 واحزها غرامة محبتي **وكفالة النفس تفقد**  
**كفيلت بنفسه وخوها مما يعي به عن يده** كما  
 لطلاق وقد منعت انهم لو تعارفوا اطلاق اليد  
 على الحيلة وقع به الطلاق فكذا في الكفالة فتح  
 ونحو شايح كفيلت **بفسخه او بجهه** **وتفقد**  
**بفسخه او عاى والى او عدي او انا به زعيم** اي كفيل  
**او قفيل به** اي بفلان او عزيم او حيل يعني محمول

بدايه

او لها

بدايه وينعقد بقوله **انا ضامن حتى يحكمها او**  
**حتى يفتيها** ويكون كفيل الى الغاية تشارخانية هو  
 وقيل لا تفقد لعدم **بيان المضمون** به اهو بنفسه  
 او مالا كانقله في الثانية عن الثاني قال المصنف والظاهر  
 انه ليس المذهب لكفه **استنبط** من فتاويه انه  
 لو قال الطالب ضمنت بالمالك وقال الضامن  
 انا ضمنت بنفسه لا يصح ثم قال ويبقى انه  
 اذا اعترف في انه ضمت بالنفس ان يواحد بقاها  
 فوجهه لا تفقد في قوله **انا ضامن او كفيل**  
**معرفته** على المذهب خلافا للثاني لانه لم يلزم هو  
 المطالبة بل المعرفة واختلف في انا ضامن لتزوم  
 او على تعريفه الزوم انا ضامن لوجهه لانه  
 بعونه سراج وفي معرفة فلان على يلزمه ان  
 يد عليه ضامنة ولا يلزم ان يكون كفيلاً فهو  
**الحيلة** **واذا كفل الى ثلاثة ايام مثلاً كان كفيلاً بعد الثلاثة**  
 اي ضامناً بيليه لما في الملتقط وشرح المجمع لو لم  
 للحال بواو انما المدة لتأخير المطالبة ولو زاد وانا  
 برب بعد ذلك لم يصح كفيلاً اصلاً في ظاهر الرواية  
 وهب الحيلة في كفالة لا تلزم درر واستباه قلت  
 ونقل في لسان الحكم عن ابي الليث وان عليه  
 الفتوى ثم نقل عن الواقعات ان الفتوى انه  
 غير كفيل انتمى لكف تقوى الاول بانه ظاهر  
 المذهب فتنبه **ولا يطالب** بالمكفول به في الحال

بجنتها

استنبط

في

الوجه

الحيلة

الحيلة في اسقاط الكفالة



ظاهر الرواية وبه يفتي ويصححه في السراجية وفي  
 البرازية كقول علي أنه متى وكلما طلب فله اجل  
 شهر صحت ولله اجل شهر من طلبه فاذا تم الشهر  
 فطالبه لزم التسليم ولا اجل له ثانياً قال كقول علي  
 انه بالخيار عشرة ايام او اكثر فصح بخلاف البيع لا مبناهما  
 على التوهم **وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضر**  
**منه ان طلبه** كدين موجب حل فان احضر فيها والا  
 حبسه للحاكم حتى يظهر مطلقه ولو ظهر عبثه ابتداء  
 بحسبه عيني فطالب امهله مدة نهائه ورايه ولو  
 لدار الحرب عيني وابن ملك ولو لم يعلم مكانه لا يطلب  
 به لانه عاجز **ان ثبت ذلك بقدر يقابل الطالب**  
 زيلعي زاد في البحر او يستنتج انهما الكفيل مستدلا  
 بما في القينية غلب المكفول **فلهذا** ان ملازمة  
 الكفيل حتى يحضر **دفعه** ان يدعي الكفيل  
 عليه ان خصمك غائب عنه لا تدري قبضته  
 فبين ان موقعه فان برهن على ذلك تندفع عنه الحضور  
 ولو اختلفا فان له خرجه للتجارة معروفة امر  
 الكفيل بالذهاب اليه والاحلف انه لا يدري موضعه  
 ثم في كل موضع قلنا بدهسائه اليه **للطالب** ان يتوكل  
 بكفيل من الكفيل ليلا يفتي بالآخر وكذا الكفيل  
 بالنفس **لو عجز** اراد به دفع  
 غريمه ان العبد مال فاذا تغذر تسليمه لزمه قتمته  
 ويحجب ماله كقول برقيته **وبوت الكفيل** وقيل الطالب  
 وارثه

وارثه باحضار سراج لا يموت الطالب بل وارثه ووصيه  
 الطالب الكفيل وقيل يبرأ وهما نية والمذهب الاول  
 ويبرأ **بقوله الى من كفل له حيث** اي في موضع **يكن**  
**مخاضه** سواء قبله الطالب او لا وان لم يقبل وقت  
 التكفيل **اذا دفعته اليك فانما يبرأ** ويبرأ بتسليمه  
 مرة قال سلمته اليك تحمته الكفالة او لا ان طلبه  
 منه والا فلا بد ان يقول ذلك **ولو شرط تسليمه**  
**في مجلس القاض** سلمه قبله ولم يجر تسليمه في غيره يفتي  
 في زماننا لتهاون الناس في امانة الحق ولو سلمه في  
 قنديل الاسير او شرط تسليمه عند هذا القاض  
 فسلمه عند قاض اخر جاز بحر ولو لم في الساجف  
 لو سجن هذا القاض او سجن امير البلد في هذا  
 امير جاز ابن ملك وكذا يبرأ الكفيل **بتسليم المطلوب**  
**نفسه** لمقصود **وتسليم وكيل الكفيل**  
 لقيامه مقامه ورسوله اليه لان رسوله اليه  
 كاجنبي وفيه بشرط قبول الطالب وبشرط ان  
 يقول كل واحد من هولاء سلمت اليك عند الكفيل  
 ودر من كفالته اي يحكم الكفالة عيني والا لا يبرأ  
 ابن كمال فيحفظ **ان قال انم** او اي ات به **عذاه**  
**عذاه** لما عليه من المال **نم بواو** بقاء مع قد رآه  
 عليه فلو عجز بحسب او مرضه لم يبرأ من المال الا ان  
 عجز مود المطلوب او حينئذ كفاؤه بقوله  
**او مات المطلوب** في القسوة المذكورة ضمن المال

ع

قوله به يفتي في زماننا وهو قولنا



في الصورتين لانه مختلف الكفالة بالمال بشرط متعا  
 وضع ولا يبرأ من كفالة النفس لعدم التناهي  
 فلو ابراه عنها فلم يوافق به لم يجب المال لفقد شرط  
 فتدعيون المطلوب لانه لو مات الطالب طلبت  
 وارثه ولو مات الكفيل طو لب وارثه ودرقان  
 دفعه الوارث للطالب بربي وان لم يدفعه حتى  
 مضى الوقت كان المال على الوارث يعني من  
 تركته الميت عيني ولو خلت في الوفاة وعدمها  
 فالقول للطالب لانه منكرها وحينئذ قال  
 لا ارم على الكفيل حائبه وفيها لو اختلف الطالب  
 فلم يحده الكفيل بفسب عنه القاضي وتبلا ولا يصدق  
 الكفيل على الوفاة الا بحجة ادعي على آخر حقا عيني  
 او مائة دينار ولم يثبتها احببده ام ردية ام ارفه  
 لتصح الدعوى فقال رجل للمدعي دفعه فان  
 كفيل بنفسه مر انه لم يوافقك به هذا تعالي المائة  
 فلم يوافق الرجل به هذا فطلبه المائة اي التي بيننا  
 المدعي اما بالبينة او باقرار المدعي عليه  
 ونقص الكفالتان لانه اذا بين التحق البيات  
 باصل الدعوى فتبين صحة الكفالة بالنفس فلو  
 قول اي الكفيل هو ابراهيم عليه الشافيه والقول له اي للكفيل في البيات  
 اي ربه البرن ام لا لانه يدعي صحة الكفالة وكلام السراج يفيد  
 اشتراط اقرار المدعي عليه بالمال فليجوز لا يجز  
 المدعي عليه علي اعط الكفيل بالنفس في دعوى

حد

حد وقود مطلقا وقال اي في قود وحد قد ف  
 وكرهه كنفذ بولانه حق ادعي والمراد بالجزء الملازم  
 لا الحسب ولو اعطي برضاه كفيل لا يحكم قود وقود  
 وكرهه **حازا** اتفاقا بين كمال فظا هو كلامهم الهاف  
 حقوقه تعالى لا يجوز تفرقت ويجي الهاف لا تنفع  
 بنفس حد وقود فليكن التوفيق **ولا حيس** بغير  
**في شهادتها عددان مستوران او واحد عدل**  
 يعرفه القاضي بالعدالة لان الحسب للمدعي مشرع  
 وكذا الغرض التتم بحرفوا لا يلزم احد احضار  
 احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته لسماع دعوى  
 عليها الا في اربع كفيل بنفس وسماحان قافد والاث  
 في صورتين في الاشياء وفي حاشيتيها لانه المصنف  
 منزيا لاحكامات العمادية الاب يطالب باحضار  
 طفله اذا تقيب وفيما القاضي ياخذ كفيل باحضار  
 المدعي وكذا المدعي عليه الا في اربع مكاتبة وما ذره  
 ووصي وكفيل اذا لم يثبت المدعي الوصاية والوكالة  
 وفي شرح الجمع عن هذا اذا كان المدعي عليه معروفا  
 لا يخفى على الكفيل ولو كان غريبا لا يجز اتفاقا باحضار  
 في التمين فقط انتهى بابر الاصيل يبي الكفيل  
 الاكفيل بنفس الا اذا قال لاحق في قبله ولا مكفيل  
 ولا لستم انا وصيه لالوقوف انا متوليده فحينئذ  
 سير الكفيل شيئا **واما الكفالة المال فتصح به ولو انما**  
**تعملوا اذا كان ذلك المال** ايضا صح بها الا اذا كان

كل

مطل  
 لا يلزم احد احضار  
 احد الا في اربع

مطل  
 بابراد الاصيل  
 بغير الكفيل الا في اربع



الدين مشترك كما سماه لان منية الدين قبل قبضه  
 لا يجوز فليبينه والافى مسئلة النفقة المقررة فتصح  
 مع انها تنسقط بموت وطلاق استباه وكانهم اخذوا  
 فيها بالاسمحتان للحاجة لا بالنقاس والافى  
 بدل السعاية عنده برارية وكان الحق يبدل  
 الكتابة والافى لا ينفذ لانه لا يقبل التغير في  
 اي دين صحيح ولا تصح الكفالة به اي دين منصف  
 ونصح به والدين الصحيح هو ما لا ينفذ الا اذا  
**والا** ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط  
 دين المهر عطا وعما لا ينال الروح للابرا الحكم  
 ابن كمال **ولا تصح ببدل الكفالة** لانه يسقط بذوقها  
 بالتعدي ولو كفل وادى رجوع بما ادى بحري يعني لو كفل  
 بامرته ويصح قننه **آخر كفلت** متعلق بتصح  
**عنه بالف** مثاله المعلوم ومثاله المجهول بالركبة  
 أمثلة **بالد عليه وما يذكر كل** في هذا البيع وهذا  
 يمين ضمان الدرك **وما يبيع فلان فاعلى**  
 وكذا قول الرجل لامرأة الغدر كفلت لك بالنفقة  
 ابد ما دامت الزوجية خاتمة فليحفظ **وما غشيك**  
**فلان فعلى** ما هنا شرطية اي ان با بعتك فعلى  
 لا ما اشتريتك لما سماه ان الكفالة بالمبيع لا يجوز  
 وشرط في الكل القبول اي دلالة بان ما يبيع  
 او غشيك منه للمال غير ولو باع ثانيا لم يلزم  
 الكفيل الا في كل ما وقيل يلزمه الا في هذا وعليه  
 المعهستان

المعهستان والشرب لا يفلح حفظ ولو رجع عنه  
 الكفيل قبل الكفاية صح بخلاف الكفالة بالذوق  
 بخلاف ما غشيك الناس او من غشيك من الناس  
 او ياعك او قتلك او من غشيك او قتلتك فان الكفيل  
 فانه باطل كقوله ما غشيك اهل هذه الدار فانها منه  
 فانه باطل حتي يسمي انسانا بعينه **او علق**  
**بشرط** في صحيح **علا** اي موافق للكفالة باحد امور  
 ثلاثة تكونه شرطا للزوم الحق نحو قوله ان  
**استحق المبيع** او حمدك المودع او غشيك كذا  
 او قتلك او قتل ابنك او صديقك فعلى الدية  
 ورضي به المكفول جاز بخلاف اكلتك **تبيع او**  
 شرطا لا مكان الاستيفاء **خو ان قدم زيد فعلى**  
 ما عليه من الدين وتقوم مني قوله **وهو اي**  
 والمال ان زيد **مكفول عنه** او مضاربه او مودعه  
 او غشيه جازت الكفالة المتعلقة بقدمه  
 لتوسله **الا اذا** شرطا **المقدار** اي الاستيفاء  
**خو ان غاب زيد** من المصير فعلى وامثلة  
 كثيرة فهذه جملة الشروط التي يجوز تعليق  
 الكفالة بها **ولا يصح** ان علق بتغير ملام **خو**  
**ان هبت الريح او جاء المطر** لانه تعليق بالمحظر  
 فتبطل ولا يلزم المال وما في الهداة مسبو  
 كاحرره ابن المال نعم لو جعله اجلا صح  
 ولزم المال للمال فليحفظ ولا تصح اذ

ان



**عنه** المكنول عند في تعليق واصنافه لا يحسن  
 كلفن بكالك علي فلان او فلان فتصيح التفتيت  
 للمكنول له لانه صاحب الحق ولا يحسن له المكنول  
 له وفيه مسطلفا فلو قال كلفنت رجلا اعرفه بوجه  
 لا باسمه جازواي رجل اتي به وحلف انه هو بري  
 بزازية وفي السر اجبية قال كلفنته وهو يحاف  
 علي دابته من الذئب ان اكل الذئب حمارك فانما  
 ضامن فاكله الذئب لم يفهم **خوما ذاب** اي ثبت  
**لك علي الناس** او علي احد منهم فعلي مثال الاول  
 وخوه ما يابعت به احد احد الناس معين القبي  
**اوها ذاب عليك الناس** واحد منهم عليك فعلي  
 مثال الثاني ولا تصيح بنفس حد وقصا من لان  
 التسمية لا تجوز في العقوبات ولا **اجل دابة مسنة**  
**مستاجر له** وخدمته عبد معين مستاجر لها اي  
 للخدمة لانه يلزم تغير المفقور عليه بخلاف  
 غير المعين لوجوب مطلق الفعل لا التسلية ولا  
 يبيع قبيحه ومرهون وامانة باعيا بها فلو تبليها  
 صاع في الكل دور ورجعه الكمال فلو هلك المستاجر  
 مثلا لا شيء عليه كلفيل النفس وصح ايضا  
 لو المكنول به ثمن الكونه دينا صحح علي المشتري  
 الا ان يكون مبيعا صحح راعليه فلا يلزم الكفيل بها  
 للا ميل خائنة وكذا **لو مفسوبا او مفسوبا علي**  
**سوم الشرا** ان سمي الثمن والا فهو امانه كما مر

وسبها

فيل  
ك

ق

مر

**وسبها** فاسد او يدل صلح عند دم وخلع وصهر خائنة  
 ولا يصل انها تصيح باعيا ان المضمون ينفسها لا يغيرها  
 ولا بالمانات ولا تصيح الكفالة بنوعها **بلا قبول الطالب**  
 او نايبه ولو فقتوليا في مجلس العقد وجوزها  
 الثاني بلا قبول وبه يفتي درر ووزاريه واقربه  
 في البحر وبه قالت الائمة الثلاثة لكن نقل المصنف  
 عن الطرسوسي ان الفتوى علي قولهما واختر  
 الشيخ قاسم هذا حكم الانثى **ولو اخبر منها** بان  
 قال انا كفيل ببال فلان علي فلان **حال حبيبه الطالب**  
**او كفيل وارث** **المريض** الملبى عنه بامره بان يقول  
 المريض لو ارثته تكفيل عني بما علي من الدين فكفيل  
 به مع غيبته الغرماء صح في الصورتين بلا قبول  
 اتفاقا استحسننا لانها وصية فلو قال لا جني ابيع  
 وقيل يصح شرح مجمع وفي الفاع الصحة اوجه وحقق  
 انها كفالة لكن يرد عليه توقفها على المال ولوله  
 مال غائب هل هو يوم الغرم بانتظاره او يطالب  
 الكفيل ثم اره وينفي علي انه وطية ان ينتظر لا علي  
 انها كفالة وقيدنا بامره لان تتبع الوارث  
 ضمانه فجب غيبته لا يصح دروي الحسن الصحة  
 ولو ضمنه بغير موته صح سراج ولعله قول الثاني  
 لما سطره في البراز به اخلفا في الاخبار والا  
 شافا لقول النخعي ولا تصح **بدن** ساقط ولو  
 وارث **عن ميت مفلس** الا اذا كان به كفيل او رفق

ع  
ل  
س  
ع



معراج او ظهر له مال فتقبح بقدره ابن مذكر  
 او كلفه دين بعد موته فتقبح الكفالة به بان  
 حضر بيده علي الطريق فتلق به بشي بعد موته  
 لوفيه صفان المال في ماله و صفان النفس علي عاقلة  
 لتبوت الدين مستند الي وقت السبب وهو الحفر  
 الثابت حال قيام الذمة جرو هذا عنده ومحاها  
 مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به واحد مع  
 اجماع ولا تقبح كفالة الوكيل **بالثمن للموكل** فيما  
 وكل ببيعها لان حق القرض له بالاصالة فيصير  
 ضامنا لنفسه ومفاده ان الوصي والناظر لا يبيع  
 ضمانها الثمن عند المشتري فيما باعاه لان  
 القرض لهما ولذا لو ابراه من الثمن صحيح وضمانا  
 ولا تقبح كفالة المضارب **لرب المال** اي بالثمن  
 تمامه لان الثمن اسانة عندهما فالضمان تغير  
 حكم الشرع ولا يصح **للتشريك** **بدين مشترك** مطلقا  
 ولو بارث لانه لو بيع الضمان مع الشركة يصير ضمانا  
 لنفسه ولو صح في حقه صاحبه يودي الي قتله  
 الدين قبل قبضه وذا لا يجوز نعم لو تبرع حيا  
 كالوكان صفتين ولا تقبح الكفالة **بالعمدة**  
 لا يشتباه المراد بها ولا **بالخلاص** اي بخليص مبيع  
 ليمتحن لعجزه عنه نعم لو ضمت تخليصه ولو  
 ان قدر والا فورد الثمن كان كالدرك عيني فايد  
 متى ادي بكفالة فاسدة **رحمكم الله** جامعة  
 الفصولين

مطالب  
 من ينهي التنبيه له

الفصولين ثم قال ونظيره لو كفل ببذل الكتابة  
 لم يبيع فيرجع بما ادي اذا حسب انه مبيع علي ذلك  
 لضمانه السابق واقترع المصنف فليحفظ **ولو كفل بامره**  
 اي بامر المطلب بشرط قوله عني او علي الله علي  
 وهو غير صبي وعبد **فمجهور** **ابن مذكر** **رحمكم الله**  
**بما ادي** ان ادي ما ضمنه والا فبما ضمن وان ادي  
 بولي ملكه الدين بالاداف كان كالطالب وكان  
 ملكه بعبية او ارث عيني **وان يبيع** **لا يرجع** لتبرعه  
 الا اذا اجاز في المجلس فيرجع عما دية وحيلة الرجوع  
 بلا امر ان يهبه الطالب الدين ويؤكد بقبضه  
 او لو لم يصبه **ولا يبيع الكفيل اصيلا** **بمال قبل ان يودي**  
 الكفيل عنه لان ملكه بالادانم للكفيل اخذ رهن  
 من الاصيل قبل ادايه خائنه **فان يورم** الكفيل  
**لارعه** اي لازم هو الاصيل ان يباحثي بخلصه **واذا**  
**حسبه له حسيه** هذا اذا كفل بامره ولم يكن  
 علي الكفيل المطلب دين مثله والا فلا ملازمة  
 ولا حسيه سراج وفي الا شبهه اذا الكفيل يوجب  
 براتهما للطالب الا اذا حاله الكفيل علي مديونه  
 وشرط براءة نفسه فقط ويرى الكفيل **بأذا الا**  
**سبيل** اجماعا الا اذا ابرهت علي ادايه قبل الكفالة  
 فيني فقط كالو حلف جرو ولو ابراه الطالب  
**لاصيل** **او اخر عنه** اي احله **بوي الكفيل** شيئا  
 للاصيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل المديون

ولا يطالب

ع



ثم كلفه انما انتم عجز المكاتب فاخرت مطالبته المصالح  
ان عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن استباه  
**ولا يمكن** لعدم تبعية الاصيل للمضرم نعم لو  
تكفل بالمال موجلا تأجل عنه لان تأجيله على الكفيل  
تأجيل عليهما وفيه يشترط قبول الاصيل الابواب اثنا  
جسلا الكفيل الا اذا اوجبته او تصدق عليه درر  
قلت وفي فتاوى ابن نجيم اجله على الكفيل يتأجل  
عليهما وعزاه للحاوي القدسي فليحفظ وفي الفتية  
طالب الدائم الكفيل فقال له اخرجني بحج الاصيل فقال  
لا تغلق لي عليه انما تغلق عليك هل يبر الجواب نعم  
وقيل لا وهو المختار واذا حل الدين الموجل **على الكفيل**  
**بموت لا اجل على الاصيل** فلو اداه وارثه لم يرجع الوكالة  
بامره الا ان اجله خلا فالزفر **لا حل** الموجل على الكفيل  
اتفاقا **اذا حل على الاصيل** به اي بموته ولو ما تأخير الطالب  
دور صالح احد حماره **المال عن الف الدين علم نفسه**  
مثلا **بريا الا** ان المسئلة مربعة فاذا شرط براتها او برة  
الاصيل او سكت برياء واذا **اشترط براءة الكفيل وحده**  
كانت منسحا للكفالة لا استقاطا لاصيل الدين **فيبر**  
**هو وحده** من خمسمية دون الاصيل فتبقى عليه  
الالف فيرجع عليه الطالب بخسمية والكفيل بخسمية  
لو بامر ولو صالح علي جنس اخر وجع بالالف **من**  
**صالح الكفيل الطالب على شي ليريد عند الكفالة ام**  
**يبيع الصالح ولا يجب المال على الكفيل** خاتمة وهو

باطلاقه

باطلاقه يعم الكفالة بالمال والنفس **بحر قال الطالب**  
**للكفيل بربط الي من المال** الذي كفلت به رجع الكفيل  
بالمال **على المطلوب** اذا كانت الكفالة **بامر** لا قراره  
بالقبض ومقاده براءة المطلوب للطالب لا قراره  
كالكفيل وفي قوله **للكفيل بربط بلا الي او امر** **انك**  
**ارجوع** كقوله انت في حل لانه ابر الا قراره بالقبض  
**خلا لا يبر** **في الاول** اي بربط فانه جعله كالاول  
اي الي قبل وهو قول الامام واختاره في الهداية  
وهو اقرب الاحتمالين فكان اولي منه موعدا بالقبض  
واجمعا انه لو كتب في الشك كان اقرارا بالقبض  
عملا بالمعرف وهذا كله **مع غيبة الطالب ومع**  
**حضره يرجع اليه في البيان** لمزاده اتفاقا لانه المجل  
ومثل الكفالة الموقلة **ويطردم بيق البر ان من**  
**الكفالة بالشرط** الغير الملائم عليهما اختاره في الفق  
والعراج واقره المصنف هنا وفي المتفرقات كنت  
في التمرظا هو الريلعي وغيره ترجيح الاطلاق فتد  
بكفالة المال لان في كفالة النفس تقصيرا مبيوطا  
في الجانية **لا يسترد اصيل ما ادب الي الكفيل** بامر  
لبدفعه الي الطالب **وان لم يسطه طالبه ولا يعمل**  
نفيه عن الادا لو كفيل بامر والاعمل لانه حينئذ يملك  
الاسترداد بمر وقره المصنف لكنه قدم قبله ما  
يخالف فيجوز وان نزع الكفيل به طالب له لانه  
تأمله حيث قبضه علي وجه الاقتضا فلو علي

ملا

١٣٤



وجه الرسالة فلا تلم بحضرة امانة خلافا للثاني **وندر**  
 على الاصيل ان فقي الدين بنفسه **درر** **فيما يتبين بالتبين**  
 كخطة لا فم لا يتبين كنفود فلا يندب ولورده هل  
 يطيب للاصيل الاستثاء نعم ولو غنيا عما في الامر الاصيل  
**كفيل ببيع المعينة** ان يبيع العفيف بالرخ سينه  
 لبيعها المستقرض باقل منقذ دينه اخترعه هذه  
 الرثا وهو مكوود مضموم شرعا لما فيه من الاعراض  
 عن مبرة الاقراض ففعل الكفيل ذلك **فيما يبيع للكفيل**  
**وزيادة الرخ عليه** لانه العاقبة ولا شيء على الامر  
 لانه اما ضمان المشتري او توكيل بجهوله وذلك بال  
 كفل عن رجل عاذا به **او بما عفى له عليه او بما لم يره**  
 له عبارة الدبر لزم بلا ضمير وفي الهداية وهذا  
 ما من اريد به المستقيم كقوله اطل الله تعالى  
**فغاب الاصيل فبرهنت المدعي على الكفيل ان له على**  
**الاصيل كذا م يبيع برهانه** حتى يحضر الغايب فيقضي  
 عليه فيلزمه ببعاله الاصيل **وان برهنت ان له على**  
**دين الغايب كذا من المال** وهو اي الحاضر فيلزم  
 بالمال على الكفيل فقط **ولو زاد بامره قضي عليها**  
 فالكفيل الرجوع لان المكفول به دفعا مال مطلق  
 فامكن اثباته بخلاف ما تقدم وهذه حمله اثبات  
 الدين على الغايب ولو خاف الغايب موت الشاهد  
 بتواضعه مع رجل ويرعى عليه مثل هذه الكفالة  
 فيقدر الرجل بالكفالة ويذكر الدين فيبرهنت

المدعي

مطلق  
 الحيلة في الدعوى بما الغايب

ندر

المدعي على الدين فيعفى به على الكفيل والاصيل  
 ثم يري الكفيل فيسقى المال على الغايب وكذا الموال  
 وتامة في الفايح والبحر **كفالة بالورث** **تسليم** منه  
 بالبيع كشفعة فلا دعوى له **كشفت** **شهادته** **في**  
**هذا كتب فيه باع** **ملكه** **او باع ببعانه** **هذا**  
**بانه** **بشليم** ايضا كالوشهد بالبيع عند الحاكم فقي  
 بها او لا لا يكون شليا كقب شهادته في صلب بيبه  
 مطلق عما ذكر **وكتب شهادته على اقوال العاقدين**  
 لانه مجرد اخرا فلا تناقض ولم يدكر الختم لانه وقع  
 اتفاقا باعتبار عاداتهم **قال** **الكفيل** **منه** **لك**  
**اليسهر** **وقال الطالب** **هو حال** **القول** **للضامن**  
 لانه ينكر المطالبة **وعكسه** **اي الحكم** **المذكور** **في قوله**  
**له على ماية** **اليسهر** **مثلا** **اذ قال** **الاخر** **وهو المقر**  
 حاله لان المقر له ينكر الاجل والحليد لمن عليه دين  
 موجب او خاف الذب او حلولة باقراره ان يقول  
 اهو حال او موجب فان قال حال انكره ولا حرج عليه  
 زليعي **ولا يواخذ ضامن الدين** **ان التحقق** **للمبيع**  
**قيل** **الضامن** **على البايع** **بالثقت** **اذ يجوز** **الاستحقاق**  
 لا يتحقق المبيع على الظاهر كما مر وصح ضمانات الخراج  
 اي الموظف في كل سنة وهو ما يجب عليه في المذهب  
 بقربينه قوله **والرهن** **به** **اذ الرهن** **خارج** **المقابلة**  
 باطل بقر على خلاف ما اطلقه في البهوج ويزو الريلبي  
 الرهن في كل ما يجوز به الكفالة جوامع الشوق منقوش

مطلق  
 الحيلة لمعت  
 عليه دين هو جيل

مطلق  
 به ضمان والخراج والرهن  
 والنوايب



بالدرك لجوار الكفالة **الكفالة** به دون الرهن  
**وكذا النوايب** ولو بغير حق كبايات زماننا فانها  
 في المطالبة كالدون بل قوتها حتى لو اخذت من  
 الاكارف له الرجوع على مالها الارض وعليه الفتوى  
 الشريعة واقرة المصنف وابن الكمال وقيدته كس  
 الامة بما اذا ائمه به طابعا فلو عكرها في الامر لم يقبل  
 امره بالرجوع ذكره الاكمل وقالوا من قام بتوزيعها  
 بالعدل اجره وعليه فلا يفسق حيث عدل ونحو  
 نادروفي وكالة التزاريه قال لرجل خلصني من مصاد  
 الوالي او قال الاسير ذلك فخلصه رجوع بلا شرط علي  
 الصحيح قلت وهذا يقع في ديارنا كثيرا وهوان  
 الطوبى لاشي يملك رجلا ويحبسه فيقول لاخر خلصني  
 فخلصه بمبلغ فيمنع يرجع بغير شرط الرجوع  
 بل مجرد الامر فندبر كذا الخط المصنف على هامشها  
 فليحفظ **والغنى** اي النصب من النسيئة وقيل  
 هي النسيئة الموطقة وقيل غير ذلك واياها كان في  
 كفالة بجا صحبة صدر الشريعة قال رجل **لاخر**  
**اسلك هذا الطريق فانه امن تسلك واخذ ماله**  
**لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ ماله فانا**  
**والسنة بحالها فممن** هذا والرد على ما قدمه بقوله  
 ولا يقع بحاله المكفول عنه كافي الشرع لبله وال  
 ان المكفور انما يرجع على الفار اذا حصل الفرو  
 في ضمن المعاوضة او ضمن الفار صفة السلامه  
 للمفرد

هو العلي الصوري

قال لاخذ ماله فانا  
امن تسلك فاخذ ماله

للمفرد نصا ددد ونماه في الاشياء ومرفق الراجحة  
 فروع ضمنان الفرو في الحقيقة هو ضمان الكفالة  
 المكفيل منه الاصيل من الصغير لو كفالته حالة ليعلم  
 منها باذا الواجب وفي المكفيل بالنفس برده اليه  
 كافي الصغير اي لو بامر من قام عنه غيره بواجب  
 بامر رجوع بما دفع وان لم يشترطه كالا مرفق بالاتفاق  
 عليه ويقضاد بينه الا في مسائل امره بتعويض  
 عن هبته في كل موضع يملك المدفوع اليه مقابلا  
 يملكه مال فانه المأمور يرجع بلا شرط والافلا ونماه  
 في وكالة السراج والكل من الاشياء وفي الملتقط الكفر  
 للمنتقلة بما لها على الزوج من الدين لا يبرأ بتجدد  
 النكاح بينهما ثوب غان عن دلال لاضمان عليه  
 ولو غاب عن صاحب الحانوت وقد ساء امره وانقأ  
 على ثمن فعليه قيمته الثوب ولو طاف به الدلال  
 ثم صنع في حانوت فملك قيمته الدلال بالاتفاق  
 ولا ضمان ولا ضمان على صاحب الحانوت عند  
 الاHAM لانه موقع الموضع لال معروف في يده  
 ثوب تبين انه مسروق فقال ردت على الذي  
 اخذت منه براء ولو قال طالب غريم في مصر كذا  
 فان اخذت ماله فملك مشرق منه يجب اجر المثل  
 لا يرد على مشرق ملتقط واقتتت بان ضمان  
 الدلال والتمسار الثمن للبائع باطل لانه وكيل  
 بالاجر وذكر وان الوكيل لا يصح ضمانه لانه

المدفوع  
 وباطام من كفالته وبادا  
 ركة ماله وان صدر فلا يعنى الضمان

مطلوب

مطلوب  
 فروع بحسب شئني التنبه

مطلوب  
 ثوب غاب من دلال

مطلوب ضمان  
 الدلال الثمن باطل







او استقلا لا **او ربيعة** فهو اي المال المذكور حال وان  
 لم يسمه اي المولود لمولده علي العبد وعدم مطالبة  
 لعسرة والكفيل غير مفسر ويرجع بعد عن قولهم  
 ولو كفل موجلا تا جمل كما مر ادعي **المخض** **رقية** **عبد**  
**فكفل به رجل فمات العبد المكفول قبل تسليمه** **يرجع**  
**الدين** انه كان له ضعف الكفيل **تمت** **لجوازها**  
 بالاعيان المفقودة كما مر **ووادعي** **عبد** **مالا**  
**فكفل بنفسه** اي بنفس العبد **رجل فمات العبد**  
**للكفيل كما مر في الخبر ولو كفل عبد غير مديون** **مستقر**  
**عن سيده بامر** **حاز** لان الحق له فاذا استقر **فاداه**  
**وكفيل عنه سيده** بامر فاداه ولو بعد استقر **يرجع**  
**واحد** **منها** **علي** **الاخر** لان عقادها غير موحية للرجوع  
 لاذ كل منهما لا يستوجب ديناً علي الاخر **لا تنقلب**  
 موحية له بعد ذلك **لو كفل رجل عن رجل بغير امر**  
**فبلغه نأجار الكفالة** **لم تلت الكفالة موحية للرجوع**  
**لما قلنا** **وقال** **قايمة** **كفالة المولى** **من عبده** **وجوب**  
**مطالبة** **باي** **الدين** **من مبيير ماله** **وقايد**  
**كفالة العبد** **عن مولاه** **تعلقه** **اي الدين** **برقبة**  
**وهذا** **لم يثبت** **المصنف** **مقتضى** **بشرحه** **كتاب**  
**الموالة** **هي** **نقطة** **العقل** **وشرعا** **تعلق الدين** **من ذمة**  
**المجمل** **الي ذمة** **المجمل** **عليه** **وعلى** **توجب البراة**  
**من الدين** **المصحح** **بفتح** **المديون** **محميل** **والدين**  
**محمال** **ومحمال** **له** **ومحمال** **له** **ويزاد** **خامس**  
**وهو**

حويل

وهو **من** **يقبل** **بما** **احتمال** **عليه** **ومحال** **عليه**  
 فالفرق **بالفصلة** **وقد** **تخلف** **من** **الاول** **والمحال** **احتماله**  
**والموالة** **شروط** **لما** **احتمال** **وفي الكل** **لا خلاف** **الا في**  
**الاول** **وهو** **المجمل** **فلا** **يشترط** **عليه** **المختار** **بشرط** **لا** **يبد**  
**عن** **المواهب** **بل** **قال** **ابن** **المحال** **انما** **شرطه** **القدوري**  
**للرجوع** **عليه** **فلا** **اختلاف** **في** **الرواية** **لكن** **استظهر**  
**الاكمل** **ان** **ابتدأها** **ان** **من** **المجمل** **بشرط** **ضرورة** **والا**  
**لا** **اراد** **بالرضا** **القبول** **فان** **قبولها** **في** **مجلس**  
**الاجاب** **بشرط** **الاتفاق** **بجر** **عن** **البدائع** **لكن**  
**في** **الدرر** **وغيرها** **المشروط** **قبول** **المحال** **او** **بأي**  
**معلوم** **لا** **في** **العين** **زاد** **في** **الجوهرة** **ولا** **في** **الحقوق**  
**انتهى** **وبه** **عرف** **ان** **حوالة** **الغازي** **تحقق** **من**  
**عنينة** **محرزة** **لا** **تصح** **وكذا** **حوالة** **المستحق** **بمعلوم**  
**في** **الوقوف** **علي** **الناظر** **ثم** **قال** **بعد** **ورقبتين**  
**وهذا** **في** **الموالة** **المطلقة** **ظاهر** **واما** **في** **المقيدة** **ففي**  
**البحر** **ان** **مال** **الوقف** **في** **يد** **الناظر** **يثبت** **ان** **تصح**  
**كالا** **حالة** **علي** **المودع** **والا** **لا** **لانها** **مطالبة** **انتهى**  
**ومقتضاه** **صحة** **ما** **جفت** **القيمة** **وعندي** **فيه**  
**تردد** **ويروي** **المجمل** **من** **الدين** **والمطالبة** **جميعا**  
**بالقبول** **من** **المحتمال** **للموالة** **فلا** **يرجع** **المحال**  
**علي** **المجمل** **الا** **بالدين** **بالقصد** **ويعد** **ذلك** **المال**  
**لا** **يراد** **مقيدة** **بسلامة** **حقه** **وقيد** **في** **البحر**

ص ٤٤



بأن لا يكون المحيل هو المحتال عليه ثانياً وهو باحد  
 امرين **ان يحيل** المحتال عليه **الموالة** **ويحلف ولا يمين**  
**له** اي المحتال والمحيل او يموت المحتال عليه **مفلساً** بغير  
 عين او دين وكفيل وقالوا بهما وبأن فلسه المأم  
 ولو اختلفا فيه اي في موته مفلساً وكذا في موته  
 قبل الاداء بعده **فالقوله للمحتال مع يمينه على العلم**  
 نعمتك بالاصل وهو العمة زيلعي وقيل القول  
 للمحيل بيمينه فتح **فالمحتال عليه المحيل** **لها اي** **لن**  
 يحفل ما احاله به مدعياً فقنا دينه بامره **فقال**  
**المحيل** **انما اعلنت بدين** **تأبى لي عليك** لم يقبل  
 قوله بل صحت المحيل **مثل الدين** للمحتال عليه  
 لانكاره وقبول الموالة ليس اقوالاً بالدين  
 له محتملها بدونه **فان قال المحيل للمحتال اعلنتك**  
 علي فلان بغيري وكلتك **لست بدين لي** **فقال المحتال**  
**بل اعلنتك بدين لي عليك** **فالقوله للمحيل** **لانه**  
**يتكلم** **لفظ الموالة** **سيعمل في الوكالة** **حاله باله**  
**فمنه** **لو حال كونه وديعة** **بان اودع رجلاً الفأمة**  
**احال بما غرمه** **صحت** **فان هلك** **الوديعة** **بري**  
 المودع وعاد الدين علي المحيل لان الموالة مقيد  
 بها بخلاف المقيدة بالمقصود فانه لا يبرأ الا  
 مثله بخلفه ونقصه ايضا يدلين خاصه فصارت  
 الموالة المقيدة ثلاثة اقسام وحكمها ان لا يملك  
 المحيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه  
 دفعها

دفعها للمحيل مع ان المحتال اسوة لغرمها المحيل  
 بعد موته بخلاف الموالة المطلقة كاسبطله خسرو  
 وغيره **بأن يشترط ان يحيل علي المستقر** **بالثمن**  
 اي للبايع بطل ولو باع بشرط ان يحال بالثمن **بأن**  
 لانه شرط ملائم كشرط الجورة بخلاف الاول **فالمحتال**  
**في الموالة** **الخاصة** **فمنه** **بالختيار** **فان** **بشرط** **علي**  
**المحتال** **الخاصة** **فان** **بشرط** **علي** **المحيل** **وكذا في**  
 كل موضع ورد الاستحقاق بزازنة وفيما ومدة  
 صور فساد الموالة ما لو شرط فمما الاعطاء من  
 ثمن دار المحيل مثلاً لمعه عن الوفا بالمعتم ثم  
 لو احدث جاز كل لو قبلها المحتال عليه بشرط الاعطاء  
 من ثمن داره ولكل لا يجبر علي البيع ولو باع يجبر  
 علي الاداء **اولا** **ببيع** **تاجيل** **عقدتها** **للو قال صحت**  
 بما لا علي فلان علي ان احيلك به علي فلان الي  
 شهور انصرف التاجيل الي الدين لانه لا يقع به  
 تاجيل عقد الموالة بغير من المحيط **وكرونت** **المستقر**  
 بضم السين وتفتح وفتح النون وقب اقرا من لسقوط  
 حظر الطريق فكانه احال الحظر المستقر علي المستقر  
 فكان في معنى الموالة **وقال** **اذا لم تكن المنفعة مشروطة**  
 ولا متعارفة فلا بأس بفتح في النهر والجدر  
 عند صرف الزاوية ولو ان المستقر من هب  
 منه الزايد لم يجز لانه متناع يحتمل القسمة ولو  
 توكل المحيل عن المحتال بقبضه **دين** **للموالة** **لم يبيع**

غيره

ادي

مطلوب لو وهب المستقر  
 الرايد من المقرض



مطلب شرط المحال  
الضمان في المحيل

مطلب  
الاب او الوصي اذا اختار بهما  
اليتم

ولو شرط المحال الضمان على المحيل صحيح ويطلب  
اما مثالا ان المواله بشرط عدم بقاء المحيل كقوله  
خأنية وفيماعن الثاني لو غاب المحال تجلية وادى  
ججوده المال لم يصدق وان يوهف لان المشهور عليه  
غائب فلو حاضرا وجحد المواله ولائيه كان  
القول له وجعل ججوده فسخا فسخ الاب او الوصي  
اذا اختلفا بمال اليتيم فان كان خير اليتيم بان كان  
الغائب املي صحيح سبيل الحية والام يحرك في مضاره  
الموهرة قلت ومفاده عدم الجواز لو تساويا او تفاويا  
وبه جزم في الخائنة والوجه له لانه حينئذ اشكال  
بالايقين والعقود انما شرعت للمفيدة انتهى  
**كتاب القضاء** لما كان اكثر المنازعات تقع فيه  
الدون والمبايات اعقهما بما يقعهما هو المند  
ويقتصر لغة الحكم وشرعا **فصل المضمومات وقطع**  
**المنازعات** وقيل بغير ذلك كما سبقت في المطولات واركاه  
سنة على ما نظم ابن الفرس بقوله **هـ هـ هـ**  
اطراف كل قضية حكمية **هـ** بلوح بعددتها التحقق  
حكم ومحكوم به **هـ** ومحكوم عليه وحكم وتبين  
**واهل الشهادة** اي ادا عينا على المسلمين كذا في  
الحواشي السعدية ويرد عليه ان الكافر يكره  
تقليده القضاء بحكم بين اهل الذمة ذلك الزلي  
من التكميم **وشرط اهليتها بشرط اهليته** فان  
كلامهما من باب الولاية والشهادة اقوي لاعنا

ملزمة

ملزمة على القاضي والقضا ملزم على الخصم فلذا  
قلبه حكم القضاء يستقي من حكم الشهادة **ابن**  
**كل والفاسق اهلهما فيكون اهله لانه لا ينفك**  
وجوبا وبانهم مقلده كقابل بشهادته به يعني وقيد  
في القاعدة بما اذا غلب على طنه صدقه فليحفظ  
درر واستثنى الثاني الفاسق ذا الجاه والمروءة فانه  
يجب قبول شهادته بزاريه قال في الغرر وعليه  
فلا ياتر ايضا بقولية القضاء حيث كان كذا لك  
الا ان يفرق بينهما انتهى قلت كجب نقصه منه  
فراجع وفي معروضات المفتي اب التفتود لما وقع  
التساوي في وضاعة دمانتي وجود العدالة ظاهرة  
ورد الامر بتقديم الافضل في العلم والديانة والعدالة  
**والعدول لا تقبل شهادته على عدوه ادا كانت دينية**  
ولو قضا القاضي بها لا ينفك ذكره يعقوب باشا **فلا**  
**يبيع قضاؤه عليه** لما تقرر ان اهله اهل الشهادة  
قال المصنف وبه افي مفتي مصر شيخ الاسلام امين  
الدين ابن عبد العالي قال وكذا سيجل العدو لا يقبل  
على عدوه ثم نقل عن شرح الوصيانية انه لم يرتفع  
عندنا ويستغنى النفاذ لو القاضي عدلا وقال ابن  
وهبان بحثنا ان يعلم لم يجوز وان بشهادة العدو  
محضر من الناس جاز انتهى قلت واعتمد **هـ**  
القاضي صح الدين في منظومته **فقال**  
ولو على عدوه قاض حكم ان كان عدلا صحيح داروا



واختار بعض العلماء فضلا ان كان بالعلم وقضى لم يقبل  
واذ بك تجلس من الملاة وبشهادة العذول قبل  
قلت كنت تغفل في البحر والعينين والرياحين والنفث  
وعنيهم عند مسيلة التقليد من الجايز عن النافعي  
في تفهيد ادب القاضي بالخصاف ان من لم يجز شهادة  
لم يجز قضاؤه ومن لم يجز قضاؤه لا يعتد غاي كتابه  
انتهى وهو امرج او كالحج فيما اتمده المصنف  
كالانفاس فليتمد وبه افقي محقق الشافعية الوالي  
ومن حفظه فخلت انه لو قضى عليه ثم اكتب  
عداوته بطل قضاؤه فالحفظ وفي شرح الوهباني  
للمشربلاي ثم انما تثبت العداوة بنحو فزق  
وجرح وقتل ولي لا يملك امانة نعم هي تمنع الشهادة  
فيما وقعت فيه امانة كاستهانة وكيل فيما وكل فيه  
ووضي وشريك **والفاسق لا يصلح مفتيا** لان الفتوى  
من امور الدين والفاسق لا يعقل قوله في الدبابة  
ابن مللك اذا العيني واختاره كثير من المتأخرين  
وجزم به صاحب المعجم في مثله ولو في شرحه عبارات  
بليغة وهو قول ائمة الثلاثة ايضا وظاهر ما في  
التحريم انه لا يحل استفتاءه اتفاقا بسطة  
المصنف **وتبيل نعم** يطالع وبه جزم في اكثر لانه يفتي  
حذار نسبة الخطا ولا خلاف في اشتراط اسلامه  
وعقله وبشرط بعضه بتيقظه لاحرمية وذكور  
ونظف فيه مع افتنا الاخرى لا قضاؤه **وكيف**

بالاشارة

ابن

**بالاشارة** منه لانت القاضي للزوم صفة مخصوصه  
لكمكت والزممت بعد دعوى صححة واما الاطرش  
وهو من يسمع الصوت القوي فالاصح الصحة بخلاف  
الاحم **وبعني القاضي** ولو لم يجلس القضا وهو  
الصحيح **من لم يجز** ثم البية ظهيريه ويتضح  
ويأخذ القاضي كالمفتي **يقول ابن حنيفة** على الا  
**فلاقم يقول** **ابن يوفى** ثم يقول **محمد بن يوفى**  
**ابن الحسن** **زياد** وهو الاصح منه وسراجيه وعبارة قوله وعبارة النهروك انقله الحموي  
الفهرست يقول الحسن فتنه وصح في الحاوي اعتبار وصاحب الرشدية عنه فتنه الحسن  
قوله المدرك والاول اصسط نفور **والجيز اذا لم يكن** بعد رتبة زخر قال الحموي واذا  
**محتمل** بل القلد متي خالف معتد مذهبه لا يفتي في المسئلة قولان **بمعني** بال  
حكمه وينقص وهو المختار للمفتي كالمسطد المصنف شافعي وليس له ان يفتي فيهما  
في تناويه وعني وقد مناه اول الكتاب ويحيى وفي حادثة واحدة **بمعني** بعض  
التفتائي وعني اعلم ان كل موضع قالوا الراية منه **ربما** اهو طر  
للقاضي فالمراد قاضي له ملكة الاجتهاد انتهى  
وفي الخلاصة وانما يفتد القضا في المجتهد فيه اذا تعلم  
انه مجتهد فيه والاحلا **واذا اختلف مفتيا**  
في جواب حادثة **اخر يقول** **افقهما** **ان يكون**  
او غهما سورجية وفي الملتقط واذا اشكل عليه  
امرو لا يراي له فيه شأ ورالعلما ونظر احسن  
اقاويلهم وقضى بما راه صوابا لا بغيره الا ان يكون  
غيره اقوي في الفقه وجوه الاجتهاد فيجوز ترك  
رايه بزياد ثم قال وان لم يكن مجتهدا فعليه تقليد

الحكم

ار



والتابع وائمه فاقني بخلافه لا ينبغي حكمه **المشرع شرط**  
**لنفاد القضاة في طاهر الرواية** لا ينبغي  
في الفتوى وفي عقار لا في ولايته على الصحيح خلاصه  
**وهو يعني بزاريه** اخذ القضاة شدة للسلطان  
اول قومه وهو عالم بها او يشفاعة حاكم القضاة  
وقتاوي ابن نجيم **او ارشدي** هو واعوانه بعلمه  
شربلايه وحكم لا ينبغي حكمه ومنه ما الوجه المولى  
مبلغا في كل شهر ياخذ منه ويقوض اليه قضا  
ناحية قتاوي المصنف لكنت في الفتح من قلد  
بواسطة الشفاعة لكنت قلد احتسابا ومثله  
في البرازيه بزيادة وان لم يحل الطلب بالشفاعة ولو  
كان عدلا **ففسف** ياخذها وبقيها وحدها  
لانها المعظم **استحق العزل** وجوبا وقيل شغل  
وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الملك وفي الخلاصة  
عن النوادر لو فسف او ارتدا وانمي ثم صالح او  
انهم فهو على قضايه وما قضى في فسفه وخوفه  
باطل واعقده في البحر وفي الفتح انفق في الاما  
والسلطنة على عدم الانعزال بالفسف لانها مبنية  
على القهر والقلبه لكنت في اول دعوى الخاتمة  
الوالي كالقاضي فليحفظ **وينبغي ان يكون موثورا**  
**به في عفاقه** وعقد وصلاحد وقضاه وعليه  
بالسنة والاشارة وجوه الغفلة والاحتمال  
شرط الاوليه لتعده علي انه يجوز خلو الزمن

عنه

عنه عند الاكثر فهو فتوح تولية العامي ابن الكمال  
ويحكم بفتوى غيري لكنت في ايمان البرازيه المفتي يعني  
بالريانه والقاضي يقضي بالظاهر دلا ان الجاهل  
لا يمكنه القضا بالفتوى ايضا فلا بد من كون الحاكم  
في الدماء والفروج عالما دينيا كالكبيرين الاحمر وايت  
الكبيرين وايت العلم **ومثله** فيما ذكر **المفتي** وهو  
عند الاصوليين المجتهد اما من يحفظ انوال  
المجتهد فليس عفت وفتواه ليس بفتوى  
بل هو نقل كلام كالمسطرة ابن الهمام **ولا مطلب**  
**القضاة بقلبه** **ولا يبالى بلسانه** في الخلاصة طالب  
الولاية لا يولي الا اذا اتقن عليه الفتوى او كانت  
التولية مشروطة له او ادعي ان القول من القاضي  
الاول بغير حجة فهو قال واستحب الشافعية  
والمالكية طلب القضاة لامل الذكر شتر العلم **بختيار**  
المقلد **لا ضرر والاوليه** **ولا يكون قطا بليظا**  
**ببار السيد** لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه  
وكم وفي اطلاق اسم خليفة الله خلاف تناخا  
**ولره** **حرما التعليد** اي اخذ القضاة خاف الخوف  
اي الظلم **او العجز** يكفي احدهما من الكراهة ابن  
كالا وان اتقن له او آمنه لا يكم فتح ثوران انخصر  
فرض عينا والا كفاية بحر **والنقل** **خضعة** اي  
مباح **والترك** **غرميه** عند العامه بزاريه خالولي  
عدمه **وجرم** **علي غير الاحل** **الدخول فيه** **قطعا**



من غير تردد في الحرمة فقيه الاحكام الخمسة **وجوز**  
**تقليد القضاة من السلطان العادل والجابر ولو كانوا**  
 ذكره مسكين وغيره الا اذا كان بمنعه عن القضاء بالحد  
 فمحرم ولو فقد وال لعلية كفا وجب على المسلمين  
 تعين وال وامام الجماعة فاتح ومن سلطات الخواص  
**واهل البقي** واذا صحت التولية صح العزل واذا  
 رفع **القبض** الباعث الي قاضي العدل تقذه وتزيل لانه  
 حزم القاضي فاذا تقلد **طلب ديوان قاض قبله**  
 يعني السجلات ونظري حال المحسوسين في /  
 القاضي واما المحسوس في سجن الوالي فعلى الامام  
 النظر في احوالهم فبث لزمه ادب اذنه والا اطلقه  
 ولا يبييت احدا في قيد الارجل مطلقا بدم وشفه  
 من ليس له مال في بيت المال **بحرمت اقرضه من يفي**  
**او قامته عليه بيينة الزم له الجبس** ذكره مسكين  
 وقيل للحق والانا **دي عليه بقيد** وما يرى ثم يلقه  
 بكفيل ففقه فان ابي نادم عليه شهرا ثم اطلقه  
**وعمل في الودايغ** وفلان الوقف **بيينة او قرار ذي اليد**  
**ولم يعمل المولى بقيد المعزول** لا لتخاذه بالرعايا  
 وشهادة الفرقة لا تقتل محسوما بفعل نفسه **دد**  
 ومغاده ردها ولو صح اخر نهى قلت كنت افي  
 قاري الهدية بقبولها وتبعه انب خيم فتنبه  
**الا ان يقرض والبيانة** فيهما اي المعزول **سلبها** اي الود  
 والقلاات اليد **تقبل قوله** فيهما انها لو يد الا اذا

تضا  
ع

سبب  
ع

في  
المعزول  
ع

محلله  
شهادة القاضي المعزول  
لا تعيد

بدي

بدي ذواليد بالاتوار للمعزول اقرضتلم القاضي  
 اليه فاقوا القاضي بانها لاخر منسليم للمعزول الاول  
 وفيمن المعزول فتمت او مثله للقاضي با قراره الثاني  
 يسلمه لمن اقر له للقاضي **وتقبض في المسجد** وخيار  
 مسجد اخر وسط البلد كثير للناس ويستدبر  
 لقبه خطيب ومدبر خانية وجريرة الموضعي  
 المدعي هو الاصح جرح عن البرازيه وفي الخانية على  
 المتور وهو العكاج **وكذا السلطان** والمفتي والفقير  
**او في داره** وياذن محسوما **ويرد هدية** التنكيل للتقليل  
 البذل وهو ما يعطى بلا مشروط امانة بخلاف الرقة  
 ابن مله ولو قاضي الهدي بالرد يعطيه قمتها  
 خلافة ولو تورز الرد لعدم معرفته او بعد مكانه  
 وصنعها في بيت المال ومن خصوصياته علمه الملام  
 ان هداياه له تتار خانية ومغاده انه ليس للامام  
 قبول الهدية والالم تكت خصوصيه وقبض المعزول  
 للامام والمفتي والواعظ فيقول الهدية لانه انما  
 يقدر للمعالم كعلم بخلاف القاضي الامن اربع  
 السلطان والبايضا استباه وجرو قريبه المحرم  
**او من جرت عاداته بذلك** يقدر عاداته ولا خصوصية  
 له اذ يد ويرد اجابة **دعوة خاصة وهي ان**  
**لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي** ولو صحت  
 محرم وسعداد وقيل هي كالهدي وفي السواح  
 ورحم الجميع ولا يجب دعوة خصم وغير معتاد ولو

مثل  
ع

ار  
ع



عامة لاهتمته **ويشهد الحبازة ويعود المردفين** ان لم  
 يكن لهما ولا عليهما دعوى بشر بلا لية عن اليقين  
 وتسويك وجوب اثنين الخصمين جلوسا واثباتا ولا  
 ونظرا ويمنع عن مسارة احدهما والاشارة اليه ورفع  
 صوته عليه والاضحك في وجهه وكذا القيام له بالاول  
 وصيافته نعم لو فعل ذلك معهما معا جاز ونحو ولا  
 يخرج في مجلس الحكم مطلقا ولو لغيرهما لانهما سب  
 بهما **والا يلقى حجة** وعن الثاني لا يابى به  
 عيني ولا يلقى **الشاهد شهادته** واستحسنه  
 ابو يوسف فيما لا يتقيد به زيادة عام والغرض في  
 علم قوله فيما يتعلق بالقضا الزيادة بحريته بزاريه  
 وفي الاول الحجة حكى اذا يابى وعن وقت موته قال  
 اللهم انك تعلم اني لم امل الي احد الخصمين حتى بالقلب  
 الا في حضوره لغيري مع الرشيد لم استوفيتهما فقيده  
 علي الرشيد ثم يكن انتمني قلنت ومفاده ان القاضي  
 يقضي علي من ولاء وفي الملحق ويصح له ذلك  
 وعليه ينبغي قروع في البدايع من جملة ادب  
 القاضي انه لا يكلم احد الخصمين بلسان لا يعرفه  
 الاخر وفي التاثير خانية والاحوط ان يقول لخصم  
 احكم بينكما **حي** اذا كان في التقليد خلل يصير حكما  
 بتحكيم ما قضى بحق ثم امده السلطان بالاستئناف  
 بحضرة من العلماء يلزمه بزاريه طلب المقتضي عليه  
 منقحة السجل من المقتضي له ليعرضه علي العلماء

هو الشكاح

مطلوب



اهو صحيح ام لا فامتنع الزنه القاضي بذلك جواهر  
 التناوب وفي الفتح متى امكن اتمامه الحق بلا ايفار  
 صدور كانه اولى وعمل يقبل قصص المضموم ان  
 جلس للمقنالا والاخذها ولا ياخذها فيها الا  
 اذا اقر بلفظه **فصل في الحبس** هو مشرع  
 بقوله تعالى او ينفقوا من الارض وحبه عليه  
 الصلاة والسلام رجلا بالقيمة في المسجد وحدث  
 الشيخ علي رضي الله عنه بانه من فقيد سماه نا  
 فقامت قبلة المضموم فبنا غي من مدر ومناه  
 محبسا بفتح الياء وكسر موهه الحبس وهو النذل  
 وفيه يقول رضي الله تعالى عنه الا نرى اني كيتا مكيتا  
 ليت بعدنا غم محبسا حصنا حصينا وامينا كيتا  
 صفة ان يكون كمن وضع ليس به فراشي ولا وطأ  
 ليضجر فيوني ومفاده ان زوجه لا حبس منه  
 لوفيه لما يستد له وهو الظاهر وفي الملحق حكى  
 من وطئ جاريته لوفيه خلوه **ولا يخرج المحقة ولا**  
**في فرض** وفيه اولى **والمضموم بحبارة ولو كانت**  
**تقبيل** ريلقي وفي الخلاصة يخرج بتقبيل الحنارة  
 اصوله وفروعة لا غيرهم وعليه الفتوى ولو مره  
**مرهنا افشاءه ولم يجد من اخذ منه خرج بتقبيل والا**  
 به يفتي ولا يخرج لمعالجة وكسب ولا يتكسب  
 فيه ولو له ديت اخرج ليخاض ثم يحبس خاتمه  
 ولا يقرب الحبوس الا في ثلاث اذا امتنع عن

انه لو حو اليه منه من  
 ولا يقرب الحبوس الا في ثلاث اذا امتنع عن  
 الا اثاره وعبرانه لا احتياي  
 للشاورة ولا يستثنى  
 على ولا مفاد



سفارة الطهار والانتفاء على قريبه والفتن بين نسائه  
 بعد وعظمه والمضابط ما يقوت بالتأخير لا بالخلق  
 انشاء قلنت وادما في الوهبانية وادما في ضرب  
 دون قتيذ ناديا ونطيق باب الحبس في الفتنة  
 نذكر **ولا يغفل** الا اذا خاف فراره فيقتيد او يجول  
 السجن اللصوص وهو يطيب الباب الواسع فيه  
 التقاضي بزاريه **ولا يجرد ولا يوجر** وعن الثاني يوجد  
 لقضا دينه **ولا يقام بين يدي صاحب الحق** **أقانة** له  
 ولو كان سبيلا لا قاضي فيها لازمه لملأ ونهارا حتى  
 ياخذ حقه جواهر الفتاوى **وتبين ما له** اي مكان  
 الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق **للقاضي** **الاداء**  
**طلب مكانا اخر** فيجسبه لذلك قتيبة وافق المم بتعا  
 لقاري الهداية بان العبرة في ذلك لصاحب الحق  
 لا للقاضي ان يفي وفي التمر وينبغي ان لا يجاهه لو طلب  
 حبسه في مكان اللصوص ونحوه فرع في التمر **يحل**  
 للمساكين على حدة بقيا للفتنة **وإذا ثبت الحق**  
**للمدعي** ولو ادانقا وهو مدعي درهم **ببينة** **عجول**  
**يطلب المدعي** لظهور المطلب بانكاره **ولا يثبت**  
 ببينة بل باقرار **يحل** حقه بل بامره بالآذي  
 فان ابل حبه وعكسه الشرعيين وسوي  
 بينهما في اللز والدرد واستحسنة الزليعي  
 والاول مختار الهداية والوقاية والمجمع قال  
 في البحر وهو المذهب عندنا انتهى قلنت  
 وفي مينة

اخرج  
 م

مطلب

وفي مينة

المفتي لو ثبت ببينة حبس في اول مرة بالافرار  
 حبس في الثانية والثالثة دون الاولى فليكن  
 يوفيق **حبس** المديون في كل دين هو بدل مال  
 او ملزم بحد درر جميع وملتقى مثل الثمن ولو  
 لمنفعة كما لاجرة والقرض ولو لم يفي **والمرء المعجل وما**  
**لزمه بكفا** ولو بالدرر او كغفل الكفيل وان لم يواريه  
 لانه التمه يعقد كالمهر وهذا هو المعنى لاجل الفتوى  
 قاضي خان لتقديم المتن والشروع على الفتاوى بحر  
 فالحفظ نعم عده في الاختيار ابدى الخلق هنا قلنا  
 فتنه وزاد القلايقي انه حبس ايضا في كل عين  
 يقدر على تسليمها كالغني المضمونة لا حبس  
 وعين اي غير ما ذكر وهو يتبع صور بزخلة ومفوض  
 ومثلق ودم عمد وعمق حظ شريكوا بش حياية  
 ونقده قريب وزوجة ومهر قلنت طاهم ولو بعد  
 طلاق وفي تفقات البرازيه ثبت اليسار بالاختار  
 عنا بخلاف سماير الديون لكف افق ابن نجيم بان  
 المقول له ببينة عالم يثبت شانه فراجعه ولو  
 اختلفا فقال المديون ليس بدل مال وقال الدين  
 انه ثمن متاع قال القول للمديون ما لم يرهق رب  
 الدين طر سوس حقا واقرة في التمر فرع لا يحسن  
 فردين موجل وكذا لا يمنع من السفر قبل حل  
 الكحل وان بعد وله السفر معه فالحل منه  
 منه حتى يوفيه بدايه وقد مناه في الكفالة

مطلب ما يحبس الشخص  
 به وما لا يحبس

خطا

ل

موجل



**ان ادعى المديون الفقير** اذا اصل المدة **الا ان يبرهن**  
**شوقه على غناه** اي قدرته على الوفاء ولو باقتراض  
 او بقاضي غريمه **يجب** حينه مجاري ولو يومها هو  
 المحيح بل في شهادات المتقط قال الواحد منه  
 ان كان المصور معروف بالسر لم احبسه وفي الثانية  
 ولو فقره فاهل سال عنه بما حلا وقبل بينته على افلاسه  
 وخل سبيله فهو في الثانية قال المديون حلفه انه  
 ما يعلم اني مسر اجابه القاضي فان خلف حبسه  
 بطلبه وان تكل خلاه واقم المصروع على قلبه  
 قد منا ان الراي لمن له ملكة الاجتهاد فيه **ثم بعد**  
 حسمه بما يراه لو حاله مشكلا عند القاضي والاعمل  
 بما ظهر وجروا عمده المصنف **سال عنه** احتياطا  
 لا وجوباً من جوارحه وكفى عدل بغيره **لا ايت**  
 واما المستور فان وافق قوله راي القاضي عمل  
 به والا لا يقع الوسيل اجبا ولا يشترط لفظ الثما  
 الا اذا تنازع في اليسار والاعسار فمستأنف  
 قلت لكنها بالاعسار للنفي وهي ليست بحجة ولا  
 لم يجب السؤال انفع الوسايل فتسمية **ثامم يظهر**  
**له مال خلاه** بلا كفيلا الا في ثلاث ماليهم ووقف  
 واذا كان الدين غائبا لم لا يحبسه ثانيا للاول  
 ولا لغيره حتى يثبت غريمه غناه بزاريه وفي الفتية  
 برهف المحبوس على افلاسه فاراد الدين اطلاق  
 قبل تقليسه فعلى القاضي العقاب به حتى لا يبيد

حقوق الخمر والامم

الدائن

الدائن ثانيا فروع احضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد  
 تطويل حبسه ان علمه وقدره اخذه او كفيلا وخلاه  
 خالية وفي الاشياء لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضا  
 خصمه الا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للقاضي  
 في غيبة خصمه ولو قال من يراي حبسه **ابح عرضي**  
**واقضي ديني اجله للقاضي** يومين او ثلاثة ايام  
**والحبس** لان الثلاثة مدة صرت لا يلا الاعذار  
**ولو له عقار حبسه** اي لم يبيعه **ويقتضي الدين**  
 الذي عليه **ولو بقت قليل** فزاريه وسيجي تمامه  
 في الحجر **وم يمنع غناه عنه** على الطاهر فيلازمونه  
 بهارا لا ليلا الا ان يكسب فيه ويسا جرد مرة ثلاثا  
 فنيه في كواختار المطلوب الحبس والطالب للارزاق  
 ففي حجر الهداية بخير الطالب الاضرر وكلفه في الزايم  
 بكفيل بالنفس وللطالب ملازمة بلا امر فاقف  
 ولو مفر بحقه **ولا يقبل برهانه** على افلاسه قبل  
**حبسه** لعقابه على النفي وصحة من زاده  
 وصح غيره قبولها والمعوق عليه رايه كما مر  
 فاعلم اعساره قبلها والا لانهر فليحفظ **وبينة**  
**سياره احق** منه بينة اعساره بالقبول لا اليسار  
 عارض والبيانات للاشياء لو بينت بسبب اعساره  
 وشهدوا به فتقدم لاشاقتها امر عارض ففتحها  
 واعتمده في الخمر ومن التفتيشه اذ لم يثبتوا مقورا  
 ما يملك قبلت والام يمكن قبولها لانها قامت

حط

مطلبه لوله عقار حبسه  
 حبسه لقتضا بينه

امارة

الامر



قامت  
 للموسس وهو منكر والبينة متى للمتكبر لا تقبل وايد  
 حسب الموسس لانه جزا لا تظلم قلت وحي  
 في المجر انه يباع ماله لدينه عندهما وبه يفتي  
 وحينئذ فلا يتايد حينئذ فتيقه **ولا يحبس**  
**لما مضى من نفقه زوجته وولده اذا ادعى**  
 الفقروان فتي بها لانها ليست بدل ماله  
 ولا لزمته بقدر غاي ما مرحتي لو برهنت علي  
 يسار حسب بطلانها لو ابي **ان يتفق عليها**  
 او على اصوله وفروعه فيحبس احيا لهم بحر قلت  
 وهل تجوز لو ابي لم راه وظاهره تقيدم لا بكت  
 ما مر عن الاستبراء لا يضرب الموسس الا في ثلاثة  
 بغيره فتأمل عند الفتوى وسيجي حسب الولي  
 بدين الصغير لا يحبس <sup>اعلم</sup> وان علا في ذنبت فوعده  
 بل يفتي القاضي دنيه من عين ماله او قيمته  
 والصحاح عندها ببيع عقاره كنقوله بحر فيحفظ  
**ولا يستغنى قاضي نابيا الا اذا فوض اليه مريحا**  
 كوال منه شئت فان قاضي القضاء هو الذي  
 تصرف فيه مطلقا تقليدا وعمولا **جلا في المأمور**  
**بأقامه الجماعة** فانه يستخلف بلا تفويض فلا ذن  
 دلالة ابي مالك وعني وما ذكره من لا خسرو قاله  
 في البحر لا اصل له فهم فهمه من بعض العبارات  
 وقد مر في الجملة **نائب القاض المعفوف اليه الا**  
**استنابة** فقط لا العزل **نائب عن الاصل** وهو  
 السلطان

يحبس اذا برهنت على سبانه

اور لالة كحلتك قاض  
 لا فوا الصديق المذکور به  
 الاستغناء لا العزل واره  
 بهما القول وول من شئت واستند  
 واستغنى من استغنى

لما انما

السلطان وحينئذ فلا علك ان يعزله **القاضي نوري**  
**تقوى منه** للعزل ايضا كوكيل وكل وكذا لا يعزله  
 ايضا يعزله ولا بموجب ولا يموت السلطان بل يعزله  
 زليقي وعميني وغيرهم في الوكالة واعتمده في الرد  
 والمقتضى وفي البراريه وعليه الفتوى وقامه في الا  
 شباه وفي فتاوي المصنف وهذا هو المعتمد في المذهب  
 لا ما ذكره ابي الفرس لمخالفته للمذهب ونائب عني  
 الكي غير المعفوف له **ان يفتي عنده** او في عينه **وا**  
**جزه القاضي مع** مضاوه لو اهل بل لو فتي  
 ففتولي او هو فتي غير فتيه واجازه جالان  
 لان المقصود حصول رايه بحر قال وبه علم دخلي  
 العفولي في القضاء فزع وفي الاستبراء والمنظوم  
 المحبب لو فوض لعبد معفوف لغيره صح ولو  
 حكم بنفسه لم يصح ولو عتق ففتي صح بخلاف  
 صبي بلغ **فاذا رفع اليه حكم قاض** خرج المحكم وبطل  
 الميت والمعزول والمخالف لرايه لانه يكره في كياق  
 اليه مالك الشرط فيع فاقهم **اخر** فتد نقا واذ  
 حكم نفسه لاله كذا كذا ابن كذا نقده ابي الزم الحكم  
 والعمل بمقتضاه لو مجتهد فيه عالما باختلاف  
 الفقهاء فيه فلو لم يعلم لم يجوز قضاؤه ولا يعضيه  
 الثاني في ظاهر المذهب زليقي وغيره لكن في  
 الخلاصة ويفتي بخلافه وكأنه يفتي اقله يحفظ  
 بعد دعوي صحاحه من حضم علي خضم حاضر

اذا رفع اليه حكم قاض تقدم

الشرط فيهم

وعني رايه كمال



مسألة القضا بالموجب  
والمقتضي وهو نفس

حيث

المسيلة

مسألة  
وذكر في الدرر لما ينفذ

والا كان اقتضا حكمه بغيره لا غير ويجب ان يكون  
وانه اذا ارتاب في حكم الاول لم يطلب بشهود الاصل  
قال وبه عرف ان تناقض زماننا لا يقتضي لزوم ما ذكر  
وقد عارفوا في زماننا القضا بالموجب وهو عبارة  
عن المقتضي المتعلق بما اضيف اليه في ظرف القاض شرعا  
من انه مقتضى به فاذا حكم حنفى بموجب بيع المدبر  
كان معناه الحكم بطلان البيع ولو قال الموقوف وحكم  
بمقتضاه لا ينافي لان التمسك لا يقتضي بطلان نفسه  
وبه ظهر ان الحكم بالموجب اعم الا ما عرفت عن دليل  
صحيح او خالف كتابا لم يختلف في تأويله السلف كثيرا  
شميه او سنة مشهورة كتحليل بلا وطى لها الفقه  
حديث العسيلة المشهورة او اجابا لكل المتعة لاجماع  
الصحابة على فسادها وكبيع ام ولد على الاطهار وبيع  
منفذ على الاصح ومن ذلك ما لو قضي بشاهد زعيم  
الدعي المخالفته للمحدث المشهور اليقينة على  
من ادعى واليمين على من انكر او بغيرها من تعيين  
الولي واحدا من اهل المولى او بغيره كالحاكم المتقد  
او الموقت او بغيره ببيع عبد معتق البعق او  
بمقتضى الدين بقضي سنين او بغيره طلاق الدور  
وبقا النكاح كما مر في باب وقضا عيب وصبي مطلقا  
وقضا كما مر في مسلم ابداء وخود ذلك كالنقريتين بين  
الزوجين بشهادة امرضعة لا ينفذ في الكل وعدها  
في الاشباه تبعا وربعين وكوفي الدور لا ينفذ في  
صور

صور منها لو قضت المرأة بحد وقود وسحب  
ممتنا خلا لما ذكره المصنف بشرحا والاصل ان القضا  
يصح في موضع الاختلاف لا الخلاف والفوق اذا لا فرق  
دليل لا الثاني وهل اختلاف المضافين معتبر الاصح  
نعم صدر الشريعة يوم الموت لا يدخل تحت القضا  
خلافا يوم القتل ولو برهن على موت ابيه يوم كذا  
ثم برهننت امرأة ان المني نكحها بعد ذلك قضي  
بالنكاح ولو برهن على قتله منه فبرهننت ان  
المقتول نكحها بعده لا تقبل وكذا جميع العقود  
والداينات الا في مسيلة الزوجة التي معها ولدانها  
تقبل بينهما ما يترجح مناقض لما قضي القاضي  
به يوم القتل اشباه واستثنى محشور ما من  
الدرر مسایل منها ادعاء ميراثا فلا ينفذها  
تاريخا برهن الوكيل على كالتة وحكم بها فادعى  
المطلوب موت الطالب فتح الدفع برهننت انه لم  
شواه من ابيه مؤتمنته وبرهن ذو اليد على  
موته مؤتمنتين لم يسمع وقيل يسمع وسره  
ان القضا باليمين عبارة عن دفع النزاع والموت  
من حيث هو موت ليمت محلا للنزاع ليرتفع  
بأشياءه خلافا القتل فانه من حيث هو محل للنزاع  
لا ينفذ وينفذ القضا بشهادة الزوجين في القود  
كبيع ونكاح والفسوخ كالة وطلاق لقود على  
رضي الله عنه لتلك المرأة بشاهدك زوجها

مسألة يوم الموت كما يرد خلافتا القضا  
بشكاف يوم القتل الا في مسایل

مسألة القضا بشهادة  
المرأة

شاهد او باطلا حيث كان  
المحل قابلا والقاضي مخيرا

مسألة







مطلد الحيلة في اثبات  
 الحلاق والعقوبة  
 خلوهم فيكون كما اذا علق طلاق امراته بدخول زيد الدار  
 لعدم حصول الغايب ومن حيل اثبات العقوبة  
 على الغايب ان يدعي المشهود عليه ان الشاهد  
 عبد فلان فبذلك المدعي ان ما لك الغايب اتمته  
 تغيب ومن حيل الطلاق حيلة الكفالة بمهرها  
 معلقة بطلاقه ودعوى كفالة بنفقة العدة  
 معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يزوج فحيلته  
 كما في دعوى البراءة ادعى عليها ان زوجها الغايب  
 طلقها فزعت عليها بالطلاق يقضي عليها انها  
 زوجة الحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر الغايب  
 ولو قضي على غايب بطلاقه ينفذ في اظهر الروايتين  
 عن اصحابنا ذكره ملاحسروفي باب خيار النيب  
 وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد وفي المسئلة والارزاق  
 لجميع الفناوي وعليه الفتوى ووجه في الفقه  
 على امضاء قاض اخر وفي البحر والمعمد ان القضا  
 على المسخر لا يجوز الاضروء وهي في جنس مايل  
 اشترى بالخيار فتواري المكفول له خلف ليوثينه  
 اليوم فتقيد الدين جعل امرها بيد هانم تغيب  
 فتقيد ما تقيدت الخاصية اذا توارى الخصم  
 فالمأخرون ان القاضي يصب وكيلا في الكل وهو  
 قول الثاني خاتمة قلت ونقل شراح الوهبانية  
 عن مشرح ادب القاضي انه قول الكل وان القاضي  
 يختم امره براهان يصب الوكيل ولا يبيع

والفقه  
 والارزاق  
 والفتوى  
 والبراءة  
 والبراءة  
 والبراءة

مطلد لو قضي على غايب  
 بطلاقه ينفذ

مطلد القضا على المسخر  
 لا يجوز الاضروء

الوكيل

الوكيل

الوكلة المستقرقة بالدين للقاضي لا للورقة لعدم  
 ملكهم حيث كان الدين لغيرهم **يقضي القاضي مال**  
**الوكيل والغايب** والدفعة **اليوم** من مالي موثقت  
 حيث لا وصي ولا من قبله ولا مستقلا يشترطه  
 وله اخذ المال من اب مبيد ووصفه عند عدل  
 قنية **ويكتب القيد** بذبا يحفظه لا يقرضه  
 الاب ولو قاضيا لانه لا يقضي لولده ولا الوصي  
 ولا الملقط فان اقرضوا للمشتروء ضمنوا المخرج  
 عن المحقق بخلاف القاضي ويستثنى اقرضهم  
 للمضروء كقولهم ونهب فمخوز انما هو مستحب  
 جانه للملقط المقصد قالوا لا ولا **ولو قاضيه**  
**الجور والغرم عليه في ماله ان مستفدا واقرضه**  
 اي المجهل **ولو حلفا** الغرم على المقضي له درر  
 وفي المباح معزيا للسراج قال له لو قال تقدمت  
 الجور انقول عن القضا وفيه عن ابي يوسف  
 اذا غلب جور ورسوته ردت قضايا  
 وشهادته فروع القضا مظهر لامثبت  
 وايخصص بزمان ومكان وخصومة حيث  
 لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة  
 عشر سنة فسميها لم ينفذ قلت فلا تسمع الان  
 بعد هذا الا بامر الاثر والحق ووجود  
 عور شرعي وبه اقن المفتي ابو السعود  
 فليحفظ امر السلطان انما ينفذ اذا وافق

يقضي

الوكيل

اختار

مطلد ولاية يوم التركة  
 المستقرقة للقاضي

مختار

مطلد لو قضي بالجور  
 او قال تقدمت الجور

مطلد القضا مختار  
 لا مثبت

مطلد  
 لا يسمع الركوى بعد  
 خمسة عشر سنة الا في مباح



الشرع والافلا مشاه من القاعدة الخامسة وقوايد  
 شتى ملوا امر قضائه بتحليف الشهود وجب  
 على القاض ان ينصحه ويقيولوا له لا تكلف قضايا  
 الا امر يلزم منه سخطك او سخط الخالق تعالى  
 قضا البائسا وكتابه الى القاضي جاز ان لم يكن  
 قاضي موني من السلطان والمحكم كالقاضي الا  
 في اربعة عشر مسئلة ذكرناها في شرح الترتيب  
 البحر وفي الفصل الاول من جامع الفصولين القائم  
 بتاخير الحكم ياتر ويعزل ويعزل وفي الاستبانه لا يجوز  
 للقاضي تاخير الحكم بعد وجود شرط بطء الا في ثلاث  
 رتبة واخرها صلاح اقراره واذا استعمل المدعي  
 لا يصح رجوعه عن قضاياه الا في ثلاث معلومة  
 او ظهر خطاؤه او خلاف مذهبه فعل القاضي  
 حكم فلو زوج البيعة من نفسه او ابنه لم  
 يحز الا في مسيلتين اذا اذن الولي للقاضي  
 يتزوجها كانه وكلا واذا اعطى قضي امته  
 وقف العتق اذ له اعطاه قوة امر القاضي  
 حكم الا في مسئلة الوقف المذكورة فامره يقتوي  
 فلو امر ق ليرة مع القاضي بخلف عزم المقيت  
 ولو اقربه امره لا يقبل قوت امين القاضي  
 انه حلف المحذرة الا بشهادتين من اعداء  
 على امر القاضي الذي ليس بشرع لم يخرج  
 من العهدة انتمى وقد منافي الوقف عن

مطلب المحكم كالقاضي الا  
 في مسائل

مطلب لا يجوز للقاضي  
 تاخير الحكم

مطلب فعل القاضي حاكم

مطلب يحلف القاضي بحسب البيعة  
 ولو امره بالبر

مطلب من اجندى امر القاضي

المنظومة

مطلب للسلطان مخالفة  
 شرط الواقف

المنظومة المحببة معزى للمبسوط ان للسلطان  
 مخالفة شرط لو عالبه قوتي ومزارع وان لم يعمل الواقف  
 بامره وان عاير المشروط فليحفظ قلت واجاب  
 صنفى افندي يانه متى كان في الوقف **سبعة**  
 ولم يقيم فيها اذ خدمته لا يمنع قنينة وفي الوهبية  
 يحبس الولي بدين الصفي حتى يوفيه او يظهر مقر  
 الصفي قلت ولكن قد اشار بها عن قاضي خان  
 المحرر العبد والبالغ والصبي في الحبيب سواضيا من  
 نفيه من اقاله الشرط لالى مال وليس للقاضي  
 البيعة مع وجود اب او وقي وهو فائدة حنة  
 قلت وفي العتق ومضى باعنا فللقاضي نفقته  
 لو اطلع كما نظره الشارح فقتلته للمنته فغير العتق  
 وينقص بيع من اب او وصيه ولو مصلحا والاصل العتق  
 وحبيب في دين على الطفل والد او وصي وللقاضي بعضه  
 وفي الدية لم يحبس الاب ومكاتب وعبد المولاه كعكر ومسر  
 نعم لو العبد مديون لا يحبس المولى بدينه لانه  
 للحر او كذا يحبس بدين مكاتبه الا فيما كان من  
 جنس الكناية فحبس مكاتب الوهبانية وفي غير  
 جنس المحبس سيد مكاتبه والعبد فيه مخير  
 وفي جرها ويحبس ذوالكتب الصالح المحرر  
 على الدية اذ بالكتب ما هو معسر  
**باب التحكيم** هو لغة جعل الحكم فيها  
 لك لغيرك ومعرفة **شولية الخصم** كالحكيم

مطلب الولي بدب الصفة  
 والعتق بخيرة في الحبس

مطلب ليس للقاضي البيعة  
 مع وجود اب او وصي

مطلب تداع كنف الهديوت  
 في قضاء دينه



ستمها وركله لفظه الدال مع قبول الآخر ذلك  
 وتشرطه من جهة الحكم بالشر لا الحرير ولا  
 فيصح حكمه في ذمها وتشرطه من جهة الحكم  
 بالفتح صلاحية للتقضاء كما في بشرط الأهلوية المذكورة  
 وقتها أي التحكيم ووقت الحكم جميعا فلو حكم بعد  
 مقتضى أو صيا من قبله أو صيا فاسلم ثم حكم لا  
 ينفذ كما هو الحكم في معتد بفتح اللام مشددة بخلاف  
 الشهادة وقد مرنا أنه لو استقصى العبد ثم عتق  
 فقتل صح وعزاه سعد بن افتدني للمبني حكما  
 رجلا معلوما أن لو حكم أول من يدخل المسجد لم  
 يجر نجاها للجهالة فحكم بينهما ببينة أو اقرار أو تولد  
 ورصيا بحكمه صح لو في غير حد وقول ودية علي  
 عاقلة الأصل أن حكم التهام بمنزلة الصلح وهذه لا يجوز  
 بالصلح فلا يجوز بالتحكيم وينفرد أحدهما بنقضه  
 أي التحكيم بعد وقوعه كما تنفرد أحدا لعا قد ين  
 في مفسار قد وشركه وكالذ لا التماس طالب فأن  
 حكم فيهما ولا يسطل حكمه بفزلها الصدور عن  
 ولاية شرعية ولا يتعدى حكمه إلى غيرها  
 إلا في مسألة ما لو حكم أحد الشريكتين وعقده  
 رجلا فحكم بينهما والزم الشريك بتعدي  
 للشريك الغائب لأن حكمه كالصلح بحر قلو  
 حكماء في عيب بيع فقتل برده ليس  
 للبايع رده على بائعه إلا برضا البايح الأول

والثاني

طالب ما لو حكم أحد الشريكتين

والثالث والمشتري بتحكيمه فتعنى استثنائنا  
 الثلاثة بغير صحة التحكيم في كل المقتضيات  
 لحكمه بكونه كالتأيات رواجع ومنسوخ اليقين  
 المضاف إلى الملك وغير ذلك بكون هذا  
 مما يعلم ويحكم فظاهر الهداية أنه يجيب بلا  
 يحل فقامل وأصح اختياره بأقرار أحد الخصمين  
 وبعد الفاشية حال ولا يبعد أي بقاء حكمها  
 لا يصح إبطال حكمه لا تقضيا ولا يند ولا يصح  
 حكمه لا بوليه وولديه وزوجته حكم القاضي  
 خلاف حكمها أي القاضي والمحكم عليهما حيث  
 يفتح كالشهادته حكما رجلين فلا بد من اجتماع  
 عليهما على المحكوم به وكذا في القاضي حكمه أن  
 وافق مذهبه واللا يطله لأن حكمه لا يرفع  
 خلافا وليس له الحكم فيوصف التحكيم أي يند  
 وحكمه بالتوقف لا يرفع الخلاف على المصالح  
 خاتمة فلور في أي موافق مدعيه حكم ابتدأ  
 بكونه بشرطه ولا يمينه لأن لا يقع مقتضا  
 والحاصل أنه كالقاضي إلا في مسایل عند في البهر  
 منها سبعة عشر منها لو ارتد انقول فإذا  
 سلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف القاضي  
 ومنها لو رد الشهادة لثمة فغيره قبولها  
 وينبغي أن لا يجوز أن اهدى إليه وقت  
 التحكيم **باب كتاب القاضي والقاضي**

قف

ما لو حكم أحد الشريكتين  
 وينبغي أن لا يملك  
 كونه في المهرية صح



وبغيره اراد تقوله قوله والمروءة تقضي القاضي  
 يكتب الي القاضي في كل حق به يفتي استحقاقا  
 في غير حد وقود للشبهة فان شهدوا على خصم  
 حاشي حاكم بالشهادة وكتب بحكمه لم يفظ الكتاب  
 الحكم هو السجل الحكمي اي الحجة التي فيها حكم  
 القاضي هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير  
 تضبط منه وقايع النابيين وان لم يكن الخصم حاشي  
 ضالم بحكم لانه حكم على ما كتب بالشهادة اليقيني  
 يكون الخصم في ولايته لحكم القاضي المكتوب  
 اليه بها على رايه وان كان مخالفا لاي الكتاب  
 لانه ابتدأ حكم وهو نقل الشهادة حقيقة  
 وسحب الكتاب الحكمي وليس بسجل وقرا الكتاب  
 عليهم او علمهم به وحكم عندهم اي عند مشهور  
 الطريق وكلم الكتاب اليهم بعد كتابة عنوانه في  
 باطنه وهو ان يكتب لانه اسمه واسم المكتوب  
 اليه وشهرتها فلو كان الصيوان ظاهرا لم  
 يقبل قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على  
 الظاهر فيعمل به والتفتي الثاني فيحصل به  
 والتفتي الثالث بان يشهدوا انه كتابه وعليه  
 الفتوى كافي الغرمة عن الكفاية وفي الملتقى  
 وليس الخبر كالعيان فاذا وصل المكتوب  
 اليه نظر الي حكمه اولا ولا يقبله الا بالقرائن الا  
 بحضور الخصم وشهوده ولا بد من السلام  
 بشهوده

مخائب  
 مظهر نقل الشهادة

شهوده ولو كان له في علمه ذهب لشهادتهم على فعل  
 العمل الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم اي الشهود بخلاف  
 كتاب الامان في دار الحرب حيث لا يحتاج الي بيته لانه  
 ليس يلزم وفي الاشهاد لا يعمل بالحفظ الا في سلبه كتاب  
 الامان ويحقق به البوابة ودفعه يباع وصواف ومسار  
 وجوزة عهد لولا اقامته وشاهد ان ثبتت به  
 قيل وبه يفتي ولا بد من صياغة ثلاثة ايام بين  
 القاضي وبينه شهادة على الشهادة على القاضي  
 وجوزها الثاني ان يثبت لا يعود في يومه وعليه  
 الفتوى شرعا لايه وراجيه ويبطل الكتاب بكونه الثاني  
 وعزله قيل وصورة الكتاب الثاني اربعه وسوله قيل  
 العدة واجازة الثاني وما بعد ما لا يبطل ويبطل بحجج  
 الكاتب وردته وحده لعقد وعمايه وتنفذ بعد عدلته  
 لخروجه عن الاهلية للاخا من واجازة الثاني وكذا يموت  
 المكتوب اليه لخروجه عن الاهلية اذا تم بعد تحقيق  
 اسم المكتوب اليه بخلاف ما لو شهد ابتدا وجوزة الثاني  
 وعليه العمل خلاصة لا يبطل بكونه الخصم اما كان لقيام رآته  
 ووصيه مقامه قلت وكذا لا يبطل بكونه شاهدا الاصل كما ياتي  
 متناهي بانه خلافا لما رفته في الحاشية هناك فخالف  
 لما ذكره بنفسه من خشيته وان لم يعلم ان الكتاب به جله الكتاب  
 بعد خصاله جوفت جوفها ومنه لا فلا الا ان لا يفتد عدم  
 حكمه بعلمه في زماننا اشباه فمثل الامام قتيبة قد مر انه كذلك  
 في شرح الوهبانية للشرنبلالي والتجند والانه علم حكمه بطلنا

لا يعمل بالخط الا في ما يملك

مظهر لا يقضي عليه

وفيها الامان في دار الحرب

في الثاني



لا يفتني بغيره في الحدود والقصاص منه تعالى كونا وخرم مطلقا  
 غير انه يعززه من جهة اثر السكر للقيمة وعند الامام ان علم  
 القاضى في طلاق وعتاق وغصب يثبت الجبلولة على وجه  
 القسمة لا القضا ولا يقبل كتاب القاضى **من قلم بل من قاضى**  
**موكل من قبل الامام بذلك اقامة الجرحه** وقيل يقبل من قاض  
 ومتفق الى قاض مصر او رستاق واعتمده المصنف والكمال كتب  
 كتابا الى من يقبل اليه من تصدقة المسلمين في عمل او قاض  
 ولي بعد كتابه هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت  
 الخطاب جواهر القناوي وفيها الوجه من الخطاب للمكتوب اليه  
 ليس لنا به ان يقبله والمراد **تقضي في حد وقرود**  
**الله المولى لها** او الجارح لم يعلم يقوم ولو امرهم امره وتعلق  
 بظاهرة لوقف ووصية ليعتيم وشاهدة فتم فصح تقريرها في  
 النظر والشهادة في الاوقاف ولولا شرط واقف بموافق  
 وقد اقيمت فبعض شرط الشهادة في وقف لقولهم في تولد  
 وترك انما يتحقق وطبيعة الشهادة وفي الاشهاد من الحكم الا ان  
 اختار في المسيرة جوارحها بنية لارسولة لنباحا لغيره على  
 المترولو فقتت في حد وقرود **رفع الى قاض اخر** بوي جواره  
 فامضاه ليس يقضي **ابطال الخلاف** شرح عيني والاشقي كالاشقي  
 يجوز العلم انه اذا وقع للقاضي حادثة او تولد فاناعين **ونفي**  
 نائب القاضى له او تولد جوارحه كالتقضي للامام الذي  
**قوله القضا او الولد الامام** مر اجيب كل وقتي له وعليه مع قضا  
 وعليه انتهى خلافا لجواهر والمتنقط ولم يفظ ويعقبي القاض  
**بما شهدوا به عند الامل** ولكنه وهو قضا بما شهد به عند

الامل النائب

مطلب المرأة تقضي وتعلم لافق  
ووصية وشاهدة في الاوقاف

مطلب القاضى اذا وقعت  
له حادثة يقضي له نائبه

مطلب القاضى القاضى  
بما شهدوا به في نايبه  
وملكه

في القضا  
في القضا  
في القضا

النائب وعكسه خلاصة فروع لا يقضي القاضى  
 لمن لا تقبل بشهادة الا اذا ورد عليه كتاب قاض  
 لمن لا تقبل بشهادة له فحوز قضاؤه به اشباه  
 وفيها لا يقضي لنفسه ولا لولده الذي الوضعية  
 المشرى لاني في شرحه للوهيا بنية صحة قضا القاض  
 لام امراته ولا امراه ابه ولو في حياة امراة توابيه  
 وانه يقضي فيما هو تحت نظر من الاوقاف وراديتين ولو بعد موت امراة توابيه اذا كان  
 فقال  
 ويقضي لام العريس حال حياتها وعمر من ابه وهو حي  
 وبعد وفاة ان خلع من نصيبه ميراث تقضي به فتقضى  
 ويقضي بوقف مستحق له بعد بوجوب القضا والعلو  
**هذه مسائل شتى** اي متفرقة وجا وان شئ اي متفرقة  
**يمنع صاحب سفار عليه علو اي طينة لآخر**  
**من ان يتدري يدق التوت في سفار** وهو البيت  
 التحتاني او **ينقب كوة** بفتح او ضم الطاقه وكذا  
 بالعكس دعوى المجمع **بلا رضا لآخر** وهذا عنده  
 وهو القياس وقال لكل فعل مالا يخفى ولو انهدم  
 السفار بلا صنع ربه لم يجبر على البناء لعدم التقدي  
 ولذي العلوان بيتي ثم يرجع بما اتفق ان بني بارئه  
 او ان قاض ولا يقبضه البناء يوم بني ونماه في  
 المبني **راي في مستطيلة اي سكة طويلة** **يتشعب**  
**عن سكة مثلها** لكن غير نافذة الى كل اخر **يمنع**  
**اهل الاولى من فتح باب للمرو** لا الاستفلاء والرج

مطلب تقبيل

كان يقبل

مطلب يمينه صاحب سفار  
يدق ويرد او كلا صاحب العلو

مطلب  
تأنيقة مستطيلة



عيني في التصرف في النافذة على الصحيح اذ لا خلاف لهم  
في الخلاف في النافذة وفي **رايعة مستدرة لرق**  
اي اتصال طرفها اي نهاية سبعة اعوجاجها ~~مستدرة~~  
بالاستطالة لا يمنع لانها مساحة مشتركة في دار  
بخلاف ما لو كانت مربعة فانها سكة في سكة ولذا  
يكنهم نصب البوابة ابن كمال بهذه الصورة **١٠١**  
غير نافذة

**رايعة مستدرة** **رايعة مستدرة** **رايعة مستدرة**  
**من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بحاره ضررا**  
**بيننا** فيمنع من ذلك وعليه الفتوى بترازية واختاره  
في الهادية واقى به قاري الهداية حتى يمنع الجار من  
فتح الطائفة وهذا جواب الشيخ استحسننا  
وجواب ظاهر الرواية لعدم المنع مطلقا وبه اقي  
طائفة كالامام ظهير الدين وابن الشحنة والدة  
ورجحه في المنع وفي قسمة المجهني وبه يفتي واعتمده  
المصنف ثمة فقال وقد اختلف الاقنانه ينبغي ان  
يعمل على ظاهر الرواية **التميز** **قلت** وحيث  
تعارضت منه وشرحه فاعلم على المتن كما تقريرا  
**قلت** وبقي ما راى شكل قد يضرمه لا وقد  
حرر محشي الاسماء بالنسبة قيا على سبيل السفل  
والعلو انه لا يتبدل اذا اضر كذا ان شكل على المختار  
للفتوى كما في الفاية قال المحشي فكذا تصرفه في ملكه

مطلب لا يمنع الشخص من  
تصرفه في ملكه اذا كان  
الضرر بينا

اذا اضر او اشكاه منع وان لم يضر لم يمنع قال ولم يمنع  
نبيه عليه فليفتنم فانه من خواص كتابي انتهى  
**ادعي** على خربة مع قبض في وقت **قيل المدعي**  
**بينه فقال** قد جحدتها اي الهبة **فاطرتتها**  
**منه اولم يقل ذلك** اي جحدتها ومفاده الاكتفا  
بالكان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من اقول  
اربعة واقتار الخندي انه يكون من المدعي عليه  
لا من المدعي لانه مستحق وذا كذا رافع والظاهر  
يكفي للدفع لانه مستحق بترازية **فاقام بينه**  
**على الشرا بعد وقتها** اي وقت الهبة **تقبل في**  
**الصورتين وقيله** لا يوضح التوفيق في الوجه  
الاول وظهور التناقض في الثاني ولم يذكرهما  
تاريخا اذ ذكر لاحدهما تقبل لا مكان التوفيق بتأخير  
الشرا وهل يشترط كون الكلام عند القاضي  
او الثاني فقد اختلف ويبغي ترجيح الثاني بحران  
به التناقض والتناقض برقع بتصرف الخصم  
وبقول المتناقض تركت الاول وادعي بكذا وبكذا  
الحاكم وتمايمه في البحر واقره المصنف **كالوادعي**  
**اولا انها اي لا اتمتلا وقف عليهم ثم ارجعت انفسه او ادعاهم**  
**لغيره ثم ادعاهم انفسه** لم تقبل للتناقض وقيل  
تقبل ان وقت بان قال كان لغلان ثم اشترية دمر  
في اخر الدعي قال **ولو ادعي ملك لنفسه**  
**اولا ثم ادعي الموقف عليه** يقبل **ما لو ادعاهما**

مطلب التوفيق في الركوي

مطلب التناقض برفع  
بشيء ينفو عليها



لنفسه في غيره فانه يقبل ومن قال لا خير اشترى  
 من هذه الخارية وانكر الاخر الشرا جاز للبايع ان  
 يطأها ان ترك البايع الخصومة واقترب تركه  
 بفعل يدعي الرضا بالفسخ كما ساكها ونقلها المتزله  
 لما تقر بان يجوز جميع المعقود ما عدا النكاح ففسخ  
 للبايع ردها بغير قديم تمام الفسخ بالتراضي  
 عينا ما النكاح فلا يقبل الفسخ اصلا فكذا لو جحدته  
 تزوجها ثم ارعاه وبرهن على النكاح يقبل برهانه  
 بخلاف البيع فانه اذا انكره ثم ارعاه لا يقبل لنفسه  
 بالانكار بخلاف النكاح اقر يقبض عشرة دراهم ثم  
 ارعاه ثم يزوف او ينهجه صدق يمينه لان اسم  
 الدراهم يعيها بخلاف المستوفى لقلية غشها ولذا  
 لو ارعاه ثم استوفى لا يصدق ان كان البيان  
 منصوب لا وصرف لوبين موصولا نهاية فالتمصيل  
 في المصولة في الموصول ولو اقر يقبض الجار اسم  
 يصدق مطلقا ولو موصولا للتناقض ولو اقر انه  
 يقبض حقه اقر يقبض الثمن او استوفى حقه صدق  
 في دعواه الزيادة لوبين موصولا والا لان  
 قوله جبار يفسر فلا يثبت لنا ويلجأ في غيره لانه  
 ظاهر او يفسر في حمل التاويل بن كمال اقر يدب  
 ثم ارعاه ان يقبضه قرضه وبعضه ربا وبرهن عليه  
 قبل برهانه قسبة عن علايا لدين وسيجي في الاقرار  
 قال لا خير لك علي الف درهم فريده المقر له ثم صدقه

مطلق  
 يجوز ما عدا النكاح  
 ففسخ

مطلق من الاقرار

مطلق من الاقرار

في

مطلق ادعي ما لا يبرهن  
 برهانه المدعي عليه  
 او الاقرار

فع

مطلق برهانه في قولنا ما يبطل  
 في الدركوي او شهود ديكرين

في مجلسه فلا شيء عليه للمتر له الا حجة اقرار ثانيا وكذا  
 التحكم في كل ما فيه الحق لو احدى من ادعي عليه خروا لا  
 نقال المدعي عليه ما كان كدعي عليه فلا يبرهن المدعي  
 عليه انه لم عليه الف درهم المدعي عليه على النقطة  
 ايل ليقا والابرار ولو بعد القضا ايا حكم بالمال اذا د  
 بعد قضا التفاضل صحيح الا في السبلة الخمسة كما سيبي  
 قبل برهانه لا مكان التوفيق لان غير الحق قد يقضي  
 ويراه منه دفعا للخصومة وسيجي في الاقرار انه لو برهن  
 عا قولا المدعي نا مبطل في الدعوى او شهود  
 كذبة او ليس له عليك شيء مع الدفع والافادة فذكره  
 في الدرر قبيل الاقرار في فضل الاستشراكا يقبل  
 لو ادعي القضا صر على اخر فاقتر المدعي عليه  
 فبرهن المدعي على القضا صر ثم برهن المدعي  
 عليه على الحق او على الصلح عنه على ما لو كان  
 في دعوى الرق بان ادعي عبودية شخصه فأنكر  
 فبرهن المدعي ثم برهن القيدان المدعي اعتقه يقبل  
 ان لم يصالحه ولو ادعي لا يمان ثم صالحه قبل برهانه  
 على لا يمانا حر وفيه برهن ان له اربعاية ثم اقر ان  
 عليه المنكر ثلاثا بية سقطت عن المنكر ثلاثا بية  
 وقيل لا وعليه الفتوى ملتقيا وكان له الحكم لما كان  
 المدعي عليه جاحدا قد منته غير مشغولة في ترجمه  
 فابن ثقف الخاصة والله اعلم وان زاد كلمة ولا  
 اعز ولا وخوة كما راك لا يقبل لتعذرا التوفيق وقيل

في الدركوي  
 في قولنا ما يبطل  
 في الدركوي او شهود ديكرين

راجع الى قولنا المتز ما بقا  
 ما كان له على شي فملا او شيئا



يقبل لان المحتجب او المخدرة قد يتنازلي بالشغب  
على بابيه فياثرنا رضا الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه  
فتكون كان منزه عن نفسه لا يقبل نعم لو ادعى قرار  
المدعي عليه بالوصول او الاتصال مع در في اخر  
الرعي لان التناقل لا يمنع صحة الاقرار **اقرار**  
**ببيع عبده** من فلات ثم **تجدد** لان الاقرار بابيع  
بلائنه باطل اقرار بزانية **ادعى على خراجه**  
**باعد امته** منه فقال **الاخرم** ابغها منك **قط**  
**فبرهن** المدعي على الشر منه فوجد المدعيها  
**عيبا** واراد زها فبرهن **البائع** انه اي  
المشتري **بركاه** من كالعيب بهام **تقبل** بيته  
البائع للتناقل فعنا **لثاني** تقبل لا مكان التوفيق  
بيع وكيله و **ابرايم** عن العيب ومنه واقعة **تبريد**  
ادعت انه نكحها بكنه وطالبته بالهرم فانكر فبرهنت  
فادعى انه خلعه على المهر تقبل لاحتمال انه تزوجه  
ابوه وهو صغير لم يقع خلاصة **يبطل** جميع **مكسلي**  
**مكتوب كتب ان ثا الله في اخره** وقال اخره فقط  
وهو استحسن راجح على قوله فتح وانفقوا ان  
الفرجة كفاصل السكوت وعلى تصرفه للكال  
في جل عطف بواو واعقبت بشرط او امرا لا  
ستثنا بالواو او اتنا فلا خير الا لقربنة كله ما  
درهم وخمسون دينار الادرها فلا ولا استحقاقا  
واما الاستثنا بان ثا الله بعد جملتين ايقاعيتين

مطلب التناقل لا يمنع  
صحة الدعوى

مطلب من الاقرار  
وهو الدعوى

مطلب الامتثال  
وطالبته بالهرم

مطلب كسب و صلات  
شا الله بطلانها فيه

فاليها

فاليها اتفاقا وبعد طلاقين معلقين او طلاق  
معلق وعققت معلق فاليها عند الثالث والاخير  
عند الثاني ولو بلا عطف او بعد سكوت فللاخير  
اتفاقا وعطفه بعد سكوت لغوا الاما فيه تشديد  
على نفسه وتماه في البحر **ما ت دفع فقلت عرسه**  
**استلمت بعد موته** وقالت **وترثته قبله** **مدير**  
**تحكما** للحال **الحاكم** الحان **في سيلة** جريان **ما الطاحون**  
ثم الحال انما تصلح حجة للدفع لا للاستحقاق **كا**  
**في مسلم مات فقلت عرسه** **الذميته** استلمت  
**قتل موته** فارتته **وقالوا بعده** فالقول لهم لان  
الحادث يضاف لا قري او قارة **فصرع** وقع الاختلا  
في كفر الميت واسلامه فالقول **للمدعي** الاسلام **محر**  
**قال الروح** بالفتح **هذا ابن مودعي** بالكرس **الميت**  
**لا وارث له غيره** دفعها اليه وجوب كقول هذا  
ابن دايني قيد بالوارث لانه لو اقرانه ومسيه او  
وكيله او المشتري منهم يدفعها **فاذا وثانيا بان**  
**اخرم** **يقدر** اقراره **اذا كذبه** الابن **الاول** لانه اقرار  
على الغير ويضمن للثاني خطه ان دفع للاول بلا  
قضاء **يلحق** **كما قسمت** بين **الورثة** او **الغريسا**  
**بشهر** **مورس** **يقولوا** **فعل** كذا في نسخ المتن والشرح  
وعبارة الدرر وغيرها لا تقلم له **وارثا** او **غريسا**  
**لم يكفلوا** خلافا لها لجهالة الكفول له ويتلوم التاف  
مدة ثم ينفي ولو ثبت بالاقرار كفولوا اتفاقا ولو قالوا

اتفا قامراده بالآخر  
مطلب ما ت دفع فقلت عرسه  
استلمت بعد موته

قوا

مطلب الحال محكمه  
وتصلح للدفع لا للاستحقاق

مطلب وقوع الاختلاف  
في كفر الميت واسلامه

مطلب من الاقرار

مطلب  
في المال ابي الوارث او الغريم



الشهود ذلك لا اتفاقا **وفي** علي آخر دار النفسه  
 ولا حيله الغايب ارثا **ويزعم** عليه علي ما ادعاه  
 اخذ المدي نصف المدي مشاعا وترك باقيه مدي  
 اليد لا كغيره **والمدي** يدعواه **او** لم يجد خلافا  
 لهما وقولهما استحسن نوايه ولا تتاد البينه  
 ولا القضاء اذا حضر الغايب في الجمع لا تنص ان احد  
 الورثة خصما للبيت حتى تقضي شهادتيه ثم انما يكون  
 خصما بشرط تنسفه مسبوقة في البحر والحقا لفرق  
 بين الدين والعين **ومثله** اي مثال العتار المنقول  
 فيما ذكر في **الاصح** **در** ركن اعتد في الملتقي انه يوجد  
 منه اتفاقا **ومثله** في البحر قال واجمعوا انه لا يوجد  
 لو مقرا **او** صلي **ثبت** ماله يقع ذلك على كل شيء لا يها  
 اخت اليراث **ولو** قال مالي **او** ما امكته صدقه  
 فهو على جسد ماله الزكاة استحسانا وان لم يجد  
 غيره أمسك منه قدر قوته فاذا امكك غيره  
 تصدق بقدره في البحر قال ان فعلت كذا فاما امكته  
 صدقة فحليفه ان يبيع ملكه من رجل يشوب في  
 منديل ويقتضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يريه جبار  
 الروية فلا يلزمه شيء **ولو** قال الف درهم من مالي  
 صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو ملك اقل الزمة  
 بقدر ما يملك ولولم يكن له شيء لم يجب شيء **ومع**  
 الا بصا بلا علم **الوصي** يقع تصرفه لا يقع التوكيل  
 بلا علم وكيل والفرق ان تصرف الوصي خلافة

قلت كل هذا أصله صدقة

هذا الايهه باعده  
ومن التفرع

والکویل

والوكيل نيابة فلو علم الوكيل بالتوكيل ولو من  
مميز أو فاسق مع تصرفه ولا يثبت عزله إلا  
خيار عدل أو فاسق أن صدق نيابة أو سئو  
أو فاسقين في الأهم كإخبار السيد بخباية  
عبد له فلو باعده كان مختاراً للفداء والتفويض  
والبكر بالنكاح والمسلم الذي لم يهاجر بالشرائع  
وكذا الأخبار رقيب لم ير بشر أو حمياً ذوق وفهم  
شركة وعزل قاض ومثولي وقف ثم عشر بشر  
فيها أحدي شطري الشهادة لا لفظها ويغتر  
سائر الشرط في الشاهد وقيد في البحر بالعد  
الفتدي وبما إذا لم يبعد عنه ويكون المخبر غير  
المرسل ورسوله فانه يعمل خبره مطلقاً كما سمي  
في باب باع قاضاً وأمينة وإن لم يقل جلتك  
أميناً في يبعد على الصحيح وإلحاحية عبد الرزق  
الفرما وأخذ المال كضاع منه عند القاضي  
واستحق البدل وضاع قبل تسليمه لم يضمن لأن  
أمين القاضى كلقاضى والقاضى كالامام وكل من هم  
لا يضمن بل ولا حلف بخلاف نائب الناظر ورجع  
المشترى على الفرما لتعذر الرجوع على العاقد  
ولو باعده الوضو لهم أي لأجل الفرما بأمر القاضي  
أو بلا أمره فاستحقا العبد وأما قبل القبض  
للبيع من الوضو وضاع الثمن رجع المشتري على الوضو  
لأنه وإن يضمنه القاضي فإدانيته عن الميت فتزعم

روپي

کرمین



الحق وقال به وهو يرجع عاين الغرم لانه مما مل لهم  
ولو ظهر بعد للميت مال يرجع الغرم فيه يدينه  
هو الامم اخراج القاضى الثلث للمقتول ولم يقطعهم اياه  
حتى ملكه كان الهالك من مالهم ايا الفقراء والثلثا  
ن للمورثين خلاصة امر كذا فافهم عدل مخرج وقطع في  
سرقة او ضرب في حد فقي به بما ذكره وسكن فعله  
لوجوب طاعة واني الامر ومنه محد حتى يعاين الحجة  
فاستحسنوه في زماننا وفي اليوم وبه يفتي الانبي  
كتاب القاضى للضرورة وقيل يقبل لو عدل عالما  
وان عدل لا جاهلا ان استفسر فاحسن تفسير  
الشرايط صدق ولا لا ولا لا يقبل قوله لو كان فاستا  
عالم كان او جاهلا للثمة فالقضاة اربعة الا ان  
يما بين الحجة اي بسياس شرعيا فب رهن الانسان  
عند اليهود فارغمي ما لك ضمانه وقال الصاب  
كانت الدهن بخسة وانكر المالك فالقول للصاب  
لأنكاره الضمان والشهود يشهدون عاين الصب  
لا على عدم النجاسة ولو قتل رجلا وقال قتله  
ارادته او قتلته ايلم يسمع قوله ليلابور يالي  
فتح باب العروان فانه يقتل ويقول كان القتل  
وامر الهم عظيم فلا يهل بخلاف المال اقرار  
بنازلة صدق قاض خذول بلا يمن قال لزييد  
أخذت منك لنا قضيت به اي بالالف بكسر وفت  
اليه اقال قضيت بقطع يدك في حق وادعي زيد

كتاب القضاة

قوله لا نكارة الضمان والقول قولنا في  
الضمان وظاهره انه لا يضمن مطلقا  
مع انه الدهن اذا اتهم بقتل رجل  
ويقتل به في المشهود واذا حمل على انه  
لا يضمنها طاهرة بل بخسة كان ظاهرا ذلك  
انما ظني  
صدوق تمان وعمر

أخذه

قوله اخذ عشر ما يتولى اني قتله لا نكارة الضمان والقول قولنا في  
الضمان وظاهره انه لا يضمن مطلقا  
مع انه الدهن اذا اتهم بقتل رجل  
ويقتل به في المشهود واذا حمل على انه  
لا يضمنها طاهرة بل بخسة كان ظاهرا ذلك  
انما ظني  
صدوق تمان وعمر

**أخذه** الالف وقطع اليد ظلمها واقر  
بكونها ايا لاخذ والتقطع في وقت قضايه وكذا لو  
نزع فعله قبل التقليد وبعد الفعل في الاصل لانه  
استند فعله الى حالة معهودة متوافقة للضمان  
فبصدق الا ان يبرهن زيد على كونهما في غير قضايه  
فالقاضي يكون مبطلا لهدم الشريعة فخرج نقل  
في الاشياء عن بعض الشافعية اذ لم يكن للقاضي شيء  
في بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من اسوال الثنا  
والارفاق وفيما خاينة للمتولي العشر في مسيلة  
الطاحونة قلت لكن في النزاعية كل ما يبي  
على القاضي المفتي لا يحل له اخذ الاجرة كالكاح  
صغيرة ولا وجب عليه وجواب المفتي بالقول واما  
بالكتاب فيجوز له ما عليه قدرته لانه اكتبه لانه  
وتماه في شروح الوهبانية وفيها

الاجرة وليس له وان كان قاسما وان لم يكن من بيت مال مقرر  
ورخصه بفضل لا نور ايمقر وفي عصرنا القول الاول ان يضمن  
وهو في المفتي على كنه خطه على قدره اذ ليس في الكتب تحم

**كتاب الشهادتين** اقرارها عن القضاة لانهما  
كالوسيلة وهو القصور هي لفظة خبر قاطع وشرعا  
**اخبار صدق لا ثبات** حق فتح قلت فاطلا فقا  
على لزومها اطلاق اليمين على الفرس بل يفتل  
الشهادة في مجلس القضاء ولو لا دعوى بما في عنت لامة  
وبسبب وجوبها طلب زي الحق وحقوق فوث حقه

مطلب نقل في الاشياء  
فدعا كما ينبغي ذكره

مي

مطلب يجوز للمفتي اخذ  
الاجرة شرعا

قوله القضاة الشهادة فلا يجوز  
للمفتي العلم ولا اليقين فيبتغي



بان لم يعلم بها ذوالخلف وخاف فوته لزمه ان يشهد  
بلا طلب فمشرطها احد وعشرون بشرابط مكانها  
واحد وبشرابط التحمل ثلاثة **العقل الكامل**  
وقت التحمل والبصر ومعاينة المشهود به الا انها  
ثبت بالشام بشرابط الاربعة عشرة عشرة  
عامة وسبعة خاصة منها **الضبط والولاية**  
فيشرط الاسلام لو المردعي عليه مسليا **والقدرة على**  
**التمييز بالسمع والبصر** **المردعي والمردعي عليه**  
ومن الشرابط عدم قرابة ولاد او زوجية او  
عداوة رئيسية او رفع مغرم او جرم فمشرطها  
**وكرهها لفظا** **شهد** لا غير لنفسه معنى مشاهدة  
وقسم واخبار الحال فانه يقول اقسم بالله لقد  
اطلعت على ذلك وانا اخبر به وهذه المعاني  
مفقودة في غيره فتعين حتى لو زاد فيها اعلم بطل  
للمشك **وحكمها وجوب الحكم على القاضين عوجها**  
**بعد التزكية** بمعنى فتراضه قورا الا في ثلاث  
قد منها **فلو امتنع** بعد وجوب بشرابطها اتم لتركه  
الفرض **واسحق العقل** لنفسه **وعز** لا تركا به مالا  
يجوز شرعا زيل **وكفران** لم ير الوجوب ان لم يقتقد  
افتراضه عليه اثن ملك واطلق الكافي كفه به  
واستظهر المصنف الاول **ويجب** اداؤها **بالطلب**  
ولو حكمها كما مره كمن وجوبه بشروط سبعة بسيطة  
في البحر وغيره منها عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه

بقبوله

بقبوله او بكونه اسرع قبولا وطلب المردعي **لو فوج**  
**العبدان لم يوجب** اي بدل الشهادة لثقل فرض  
كفاية فتعين لو لم يكن الا بشهادة التحمل ادا وكذا  
الكاتب اذا تبين كونه اخذ الاخرة لا الشاهد حتى  
لو اركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل حديث اكرموا الشهود  
وجوز الثاني الا كما مطلقا وبه يفتي بحر واقرة المصنف  
**ويجب الاداء بالطلب** **والشهادة في حق قاضيه تعالى**  
وهي كثيرة عد منها في الاشهاد اربعة عشر قال ومتى اخر  
شاهد خمسة شهادته بلا عذر فسقط فتر **كفطلاق**  
**اسرة** اي بائنا **وعتق امه** وتزويجها وكذا عتق عبد  
وتزويج شرح وهبانية وكذا الرضاع كما مر في بابيه  
وهل يفتي بجرع الشاهد خمسة الظاهر نعم كونه قضا  
لله تعالى ان يشاهد فبلغ ثمانية عشر وليس لنا مردعي  
حسبة التي الوقف على الرجوع فليحفظ **وسترها في الحد**  
**وداير** الحديث من ستر ستر فالولي اكتمال الا لثقتك  
بحر الاول **ان يقول** الشاهد في **السرقه** اخذ احيا  
الحق **لا سرقه** رعاية للستر **وتصاها بالزنا اربعة**  
**رجال** ليس منهم ابن زوجا ولو علق عتقه بالزنا  
وقع برجلين ولا حد ولو شهدا بعتقه ثم اربعة بزناه  
محصنا فاعتقه القاض ثم رجعة ثم جمع الكل ضمن الاولان  
فيمته لولاه والاربعة ديت له ايضا لو وارثا **ولبقية**  
**الحدود والنفود** ومنه اسلام كافر ذكر **المها**  
لقتله خلا لا نتيح ومثله **ردة** مسلم رجلا لا الملق



فيقع ولا يحد كما مر وللولادة واستهلال الصبي هو  
**للصلاة على سيد** وللا رث عندهما والشايع  
 واحد وهو ارجح فتح **والبكارة وعيوب النساء**  
**فيما لا يطلع عليه الرجال** كرهة مسلمة والشتان لحوط  
 والاصح قبول رجل واحد خلاصة وفي البرجندري  
 عن الملقظ ان المعلم اذا شهد منفرد في خواتم  
 الصبيان تقبل شهادته انتهى فليحفظ **ويضاهاها**  
**لفيروها من الحقوق** لو كان الحق مالا او غيره **كنكاحه**  
**وظلاقه ووكاله ووصيته واستهلال الصبي** ولو الارث  
**رجلان** الا في خواتم وبيان الكتب فانه يقبل  
 فيها شهادة المعلم منفردا ففستان عن التجنيس  
**او رجل واسرئان** ولا يفرق بينهما القول تعالى  
 فتذكر احدا ما الاخرى ولم تقبل شهادة اربع بلا  
 رجل ليل اكثر من وجهين وفصل الامة الثلاثة بالاد  
 سوال وتوابعها **ولزم في الكل** من الراتب الاربع  
**افظا لشهود** بلفظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط  
 فيه هذا اللفظ كطهارة ما ورؤية هلال فهو اخبار  
 لا شهادة **لقبواها بالعدالة** لوجوبها لينا يبيع العدل  
 من لم يطلع عليه في بطن ولا فرج ومنه الكذب بخروج  
 من البطن **لا الصحتة** خلافا للمشافعي **فلو قضى شهادة**  
**فاستغنى** نقضوا ثم فتح **الا ان يبيع منه** اي من القضا  
 بشهادة الفاسق **الاسام** فلا تنفذ امراته يتاقت  
 ويتقيد برمان ومكان وعادته وقول معتد حتى لا

امراة

طالع  
 شهادة العلم منفردا في الصبيان

ينفذ



ينفذ قضاؤه باقوال ضعيفة وما في القضية والمجتبي من  
 قبول ذي البروة الصادق وقول الثاني تحريفه  
 الكمال بانه تغليب في مقابلته النصف لا يقبل واقره المصنف  
**وهي ان علي حاضرا يحتاج** الشاهد الي الاشارة الي  
 ثلاثة مواضع اعني **الحضمين والمشمورين** **لوعيننا**  
**لارينا وان عايب** كما في نقل الشهادة او ميت  
**فلا بد** لقولها من **نسبة** الى جده فلا يكتفى ذكر اسمه  
 واسم ابيه وصناعته **الا اذا كان يوفى** بالافاضة لا بحالة  
 بان لا يشاركه في المص غير **فلو قضى** بلا ذكر الجدة **نقد**  
 فالشتر الثغرين لا يكثر الحروف حتى لو عرف باسمه  
 فقط او بلفظ وجهه كمن جاس العسولين وملنقط **ولا**  
**يسال عن شاهده** بلا طعن من الخصم **الا في حد وقود**  
**وعند ما يبال في** ان جهل حاله من سر او غلنا به  
**يفتي** وهو اختلاف زمان لانهما كانا في القرن الرابع  
 ولو اكتفى بالسرحان يجمع ويه يفتي سراجية **وكيف في الترقية**  
 قول المزي **مر عدل في الحج** لثبوت الحرية بالدار  
 در ريعي الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية فهو  
 بمبارته جواب عن التقضي بالعبودية لانه عند التقض  
 بالحدود ابن كمال **والنقد** بل من الخصم **الذي**  
**لم يرجع اليه في التقدير** بل **يجمع** فلو كان من يرجع  
 اليه في التقدير لزم بتراربه والمراد بتعددية تركيته  
 بقوله هم عدول زاد كنههم اخطاوا ونسوا ولم يزدوا  
 اما قوله **صدقوا وهم عدول** صدقته فانه **لغيره** بالحق

بها



فيفضي باقراره لاجل البينة عند الجور اختيار وفي البحر  
 عند التمدد بجلد الشهور في زماننا لتفاد التسمية  
 ان الجور لا يعرف في الجور واقتره المصنف ثم نقلت  
 الجور في تقييده القاضي قلت ولا تنس ما مر عن  
 الاشياء والشاهد ان يشهد من اسم **او راي**  
**في مثل البيع** ولو بالكتابة فيكون سرياً وحكم  
 المير والافراد ولو بالكتابة فيكون سرياً وحكم  
 الحاكم والقصب والقتل وان لم يشهد عليه  
 ولو محتجاً بيري وجه القدر وفيه ولا يشهد عليه  
**بحسب سماعه منه الا اذا تبين القائل**  
 بان لم يكن في استخراة لكن لو فسر لا يقبل راي  
**يرى في حقها** انما القابلة مع شهادة اثنين  
 بانها فلا تفتي فلان بيت فلان ويكفي هذا  
 لشهادة علي لاسم والنسب وعليه الفتوي جامع  
 الفصولين **ف**رع في الجوارح عن محمد لا ينبغي  
 الفقهاء كتب الشهادة لان عند الاداء يفضهم  
 المدعي عليه فتضه **وان كان بين الخطين** بان اخرج  
 المدعي خطأ اقرا الحلية فانكر كونه خطيه فاستكتب  
 فكتب وبين الخطين **مشاهدة ظاهر** علي انما خطا  
 واحد لا يحكم عليه **بالمال** هو الصحيح خاتمة وان  
 اقر قاري الهداية بخلافه فلا يعمل عليه وانما يعمل  
 علي هذا التصحيح لان قاضي خان من اجل من يعتمد  
 علي تفصيحه انه كذا ذكره المصنف هنا وفي كتاب الاقرار

واعتمد

واعتمده في الاشياء لكن في شرح الوهابية لوقال هذا  
 خطي لكن ليس علي هذا المال ان كان الخط علي وجه الرسالة  
 مصدراً مضموناً لا يصدق ويلزم بالمال وعمره في المنتظ  
 وقاوي قاري الهداية فراجع ذلك **ولا يشهد علي**  
**شهادة غيره** ما لم يشهد عليه وفيه في  
 النهاية بما اذا سمع في غير مجلس القاضي ولو فيه جاز  
 وان لم يشهد به شريفاً لينة عن الجورة ونحو ذلك يصور  
 صدر الشريعة وغيره وقوله لا بد من التحمل وقبول  
 التحمل وعدم النهي بعد التحمل علي الاظهر نعم الشهادة  
 نقضاً للقاضي صحيحة وان لم يشهد بها القاضي عليه وفيه  
 ابو يوسف بمجلس القضاة وهو الاحوط ذكره في الخلاصة  
**كفي عدل واحد** في اثني عشر مسألة علي ما في الاشياء  
 منها اخبار القاضي بافلاس المحبوس بعد المدة و  
**المتركية** اي تركية السر ولما تركية العلانية فتشها  
 اجماعاً **وترجمة الشاه** والمضم **والرسالة** من القاضي  
 الى المكري والاشيان احوط وجاز تركية عبد وصي  
 وقاله قد نظم ابن وهبان منها احدي عشر فقال  
 ويقبل عدل واحد في تقوم **وجرح** وتوريل وارث يقدر  
 وترجمة والسلم هل هو جيد او فلاسه الارسل والقب  
 وصوم علي ما مر وعند عدل **وسوف** اذا الشاهد بين خير  
**والتركية الذي** يكون بالامانة في دينه **ولسانه**  
**وبده** **وانه صاحب يقطعة** فان لم يصرفه السلطان  
 سالوا عنه عدول الشريكين اختيار وفي المنتظ عدل

يظهر



نصراني ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر الذي لا تقبل  
ولا يشهد من يرى خطه ولم يذكرها اي الحادثة  
كذا القاضى والراوى لشبهة الخط وجوازها  
في حوزة وبه نأخذ من المتفق ولا يشهد احد مما لم  
يعاينهم بالاجماع الا في عشرة على ما في شرح الوهبانية  
منها الفتق والولا عند الثاني والامر على الاصح بزارية  
والنسب والموت والنجاح والرخول بزوجه  
ولاية القاضى قبل وشرائطه على ما في المختار كما  
في بابيه واصله موكل ما تغلق به صحته  
وتوقف عليه الا من شرابطه فله الشهادة بذلك  
اذا اضر به هذه الاشياء من يثق بالشاهد به من  
خير جماعة لا يتصور ثوابهم على الكذب بلا شرط  
عدالة او شهادة عدلين الا في الموت فيكفي العدل ولو  
انشر وهو المختار ملحق وقته وقيدته شارح الوهبانية  
بان لا يكون التميز بينهما كوارث وموصيه ومن في  
بده شئ سوى وثيق علم رقة ويعبر عن نفسه  
والافهم كتناع كذا ان تشهد به انه له ان وقع  
في قلبك ذلك اي انه ملكه والا ولو عاين  
القاضى ذلك جاز له القضاء بزارية اي اذا دعاه  
المالك والا وان فسر الشاهد القاضى ان شهادته  
بالسمع او بما بين اليدين على الفهم  
الا في الوقف والموت اذا فسر او قال الا في بابيه من  
ثقت به تقبل على الاصح خلاصة بل في العربية عن

واصل الوقف

تقبل شهادته المبل  
في الموت وكذا الا في

الخاتمة

الخاتمة معنى التفسير ان يقولوا شهدنا الاناس معنا من  
الناس ما لو قالوا لم نعاين ذلك وكنته اشهد عندنا جاز  
والكل وصحة شارح الوهبانية وغيره والله اعلم  
التقوى وعدمه اي من يجب على القاضى قبول شهادته  
ومن لم يجب الامن يصح قبولها ولا تقم لصحة الفاسق  
مثلا لا تقم المصنف تبعا ليعقوب باشا وغيره تقبل  
من اصل الاحوال اي اصحاب بدع لا تكفر كبر وقدره وقدر  
وخروج وتنشيه وتغفل وكل منهم اثني عشر فرقة  
فصاروا اثنين وكسعين الا الخطابية فتنت من  
الروافض ترون الشهادة لشيعةهم ولكل من خلف  
انه محقق فردهم لا بدعتهم بل لثمة الكذب ولم  
يقتلهم بل كبرهم من الذي لو عدل في دينهم  
جوهرة على مثله الذي خسر ما يل على ما في الاشياء  
وتبطل باسلامه قبل التقضا وكذا بقده لو يعقوبة  
كفور بحر ان اختلافه كاليهود والنصارى والذي  
على المتسا من لا يحكمه ولا يميز تدعى مثله في الاصح  
وتقبل منه على مستامن مثله مع اتحاد الدار  
لان اختلاف دارهما ينقطع الولاية كما يمنع التوارث  
وتقبل من عدو ميبا الدين لانهم من التدين خلاف  
الديونية فانه لا يما من من القول عليه كما ينبغي  
ولما الصديق لصديقه فتقبل الا اذا كانت الصداقة  
مقاربة بحيث يتصرف كل في ما لا اخرقتا ويملكه  
مغريا لعين الحكم ومن تركب صغيرة بلا اصرار



**ان اجتناب الكبائر** كلها وغلب موافقه علي صفايه  
 درر وغيرها قال وهو معنى لعدالة وفي الخلاصة كل  
 فعل يرضى الله وانه كبره واقربه ابن اكمال قال  
 ومتى ارتكب كبيرة تسقطت عنه **الجنة** ومن **انقلب** لوم  
 عذرو الاولاد ما خذرو والاسم من ابني من الكبائر  
 الشرايع كفر ابن كمال **وخصم** واقطع **وولد** **الزنا** ولو  
 بالزنا خلافا لما **الكن** **وضعت** كالتزويج مشكلا والافلاشكال  
**وعتق** **لمعتقه** **وعكسه** **الاثمة** كما في الخلاصة شهدا  
 بعد عتقهما ان التزكيد عند اختلاف بايع ومشتتر  
 لم تقبل اجر النفع باثبات العتق **ولاخير** **وعنه** **ومن**  
**محرم رضاعا** **ومضاهرة** الا اذا امتدت الحصة  
 وخاصهم معه علي ما في القنية وفي الحزاة تخاصم الشهود  
 والمدي عليه تقبل لو عدل **ومن** **كافر** **علي** **عبد** **وهو**  
**كافر** **ولا** **مسلم** او علي وكيل **كافر** **مؤكله** **مسلم**  
**ليجوز** **عكسه** **لقيامها** **علي** **سلم** **تصدا** **في** **الاول** **ضمن**  
**وتقبل** **علي** **في** **ميت** **وصيه** **مسلم** **ان** **لم** **يكن** **عليه**  
**دين** **مسلم** **بحر** **في** **الاشباه** **لان** **تقبل** **شهادة** **كافر** **علي** **مسلم** **الا**  
**تبع** **كافرا** **او** **ضرة** **في** **مسلمين** **في** **الايمان** **شهادة** **كفران**  
**علي** **كفران** **او** **صبي** **الي** **كافر** **واضر** **مسلم** **عليه** **حق** **للميت**  
**وفي** **النسب** **شهادة** **ان** **النصراني** **ابن** **الميت** **فادع** **علي**  
**مسلم** **بحق** **وهذا** **استحسن** **ووجهه** **في** **الدرر** **قال** **العمال**  
**للسلطان** **الا** **ان** **كانوا** **اعوانا** **علي** **الظلم** **فلا** **تقبل** **شهادتهم**  
**لقد** **بنة** **ظلمهم** **كره** **بالتقريب** **والجاي** **والعراق** **والعرف**

قوله لا يجوز عكسه وعموما اذا كان  
 العبد مسلم مولاه كافرا

في

في المراكب والعرفا في جميع الامساك ومحضر قضاة الهد  
 والوكلا المتعقلة والامكان وضمان الجهات كقاطعة  
 سوق الخاسين حتى حل العنا الشاهد لشهادته علي  
 باطل فتم وكبر في الوهابية امير كبير ارمي فشهد  
 له عماله وتوابعه ورعاياهم لانقبل كشهادة الزا  
 مع لرب الارض وقيل اراد بالعمال المحترفين اي بحرفة  
 لا يقة به وهو حرفة اياه واجداره والافلامرة  
 له لودنية فلا شهادة لنا عرف في هذا المدالة فتم  
 واقره المصنف **لا تقبل من اعمى** اي لا يقضي بها ولو  
 قضى مع وعم قوله **مطلقا** ما لو عمي بعد الادا قبل  
 التقضا وما جاز بالسماح خلافا للثاني واذا عدم  
 قبول الاخر من مطلقا بالاول **ومن** **تد** **وملك** **ولو**  
 مكاتب او مبعوض **وفي** **ومغفل** **ومجنون** **الا** **في** **حال**  
 صحته **الا** **ان** **يخجل** **في** **الرق** **والتيمة** **او** **يا** **ببذل** **للمرية**  
**ولو** **لمعتقه** **كاسر** **بقدر** **البلوغ** **وكذا** **بعد** **بضار** **يف**  
**واسلام** **وتوبة** **فسف** **وطلاق** **زوجة** **لان** **المقبر**  
**حال** **الا** **اشرح** **تكملة** **وفي** **البحر** **ميتي** **حكم** **ببره** **لعلة** **ثم**  
**زال** **ت** **شهد** **فيهما** **لم** **تقبل** **الا** **اربعة** **عبد** **وصبي** **واعمي**  
**وكافر** **علي** **مسلم** **واذ** **حال** **اكمال** **احد** **الزوجين** **مع**  
**الاربعة** **سهم** **ومجدد** **وفي** **قذف** **تمام** **الحد** **وقيل**  
**بالاكثر** **وان** **تاب** **بتكذيبه** **نفسه** **فتم** **لان** **الرد** **من**  
**تمام** **الحد** **بالنقد** **لا** **استثنا** **منصرف** **لما** **يليه** **وهو**  
**واوليك** **هم** **الفاستقون** **الا** **من** **يجرد** **كافرا** **في** **القذف**

وفي بعض النسخ  
 بانها المبهلة

مطالس  
 لوقت الادا لا تقبل  
 المبرة



**تقبل** وان ضرب اكثره بعد اسلا على الظاهر  
 بخلاف عيده ففتقلم تقبل **ويقيم** المحرور **دينه علي**  
**صدق** اما اربعة علي زناه او اثنين علي اقراه  
 كما لو برهن قبل الحد بحروفه الفاسقة اذا تاب  
 تقبل شهادته الا المحرور بقذف والمعرف بالكذب  
 وشاهد الزور لو عدل لا تقبل ابدام لتقضا لكن يسيح  
 نرجع قبولها **وسيجوز في جارتك** في السجن وكذا  
 لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة  
 النساء فيما يقع في الحمامات وان مسست الحاجات لمنع  
 الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان  
 وحمامات النساء كان التقصير مضافا اليهم لا الي  
 الشرع بزانية صفري وشرب لاية تكن في الخاوي  
 تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل والحمام حكم  
 الدية كبلادهم الدم انتهى فليست عند الفتوى  
 وقد من قبول شهادة العالم في جوارث الصبيان  
**والزوجة زوجها** هو **هو لها** وجاز عليها الا في مسليتين  
 في الاشياء **ولو في عدة من ثلاث** لما في الفتنة  
 ظلة بان ثلاثا وفي عدة لم يحز شهادته لها ولا  
 شهادتها له ولو شهداها ثم تزوجها بطلت  
 خاتمة فعلم منه الزوجية عند القضا لا التحمل او اذا  
**والفرع الحليم** وان علا الا اذا شهد الجداين  
 ابنه علي ابيه اشباه قال وجاز علي امله الا اذا  
 شهد علي ابيه لأمه ولو بطلا في ضررها والام في

نكاحه

نكاحه وفيها بعد ورق لا تقبل شهادة الانسان  
 لنفسه الا في مسيلة القاتل اذا شهد بعنود  
 المقتول فراجعوه **وبالعكس** التهمة **وسيد العبد**  
**ومكانهم والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما**  
 لانها لنفسه من وجه في الاشياء الخصة ان يطعن  
 بثلاثة برق وحده وشركة وفي فتاوى الشيوخ  
 شهد بعض اهل القرية على بعض منهم بزيادة الخراج  
 لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض معينة او اخراج للسا  
 وكذا اهل قرية شهدوا على ضيعة انما من قريتهم  
 لا تقبل وكذا اصل سكة يشهدون بشي من مصالحه  
 او عسافدة وفي النافذة ان طلب حقا لنفسه  
 لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا في وقف المدبر  
 انتهى فليحفظ **والاجير الخاص بالمتاجر** مساندة  
 او مشافرة او الخادم او التابع او التلميذ الخاص  
 الذي يعد من استأجره ضرر نفسه وثقتة تقع  
 نفسه در وهو معنى قوله عليه السلام لا شهادة  
 للقانع باهل البيت اي الطالب معاشه منهم  
 من القنوع لامن القناعة ومفاده قبول شهادته  
 المتاجر والابن اذا له **وخصت** بالفتح من **ينقل**  
**الروي** ويروي وامبا كسر فامتكسرا المتولين  
 في اعضائه وكلامه خلقة تقبل **ومغيب**  
 ولو لنفسها حرمة رفع صورته او روي في تعييد  
 بمد او متاع عليه ليظهر عند القاضي في مد من

هد



الشرب على الله وذكره الوافي **والجدة في مصيبة**  
**عبرها** باخرور وفتح زاد القين فلو في مصيبتها  
 تقبل وعلمه الوافي بزيادة انتظارها واشتداد  
 صبرها واختيارها فكان كالشرب للنداء في  
**وعده بسبب الدنيا** جعله ابن الكمال عكس الفرع  
 لاصله فتقبل له لعلبه واعتمد في الوعائية  
 والمحبة فتولاه اما لم ينسب بسببها قالوا والحقد  
 فسئل للمني عنه وفي الاشباه في شمة قاعدة اذا  
 اجتمع الحلال والحرام ولو العداوة للدنيا لا تقبل  
 سوا شهد على عدوه وغيره لانها فسف وهو لا يجرى  
 وفي فتاوي المصنف لا تقبل شهادة الاحمال على العالم  
 لفستة بترك ما يجب تعلبه بشرعا لم يثبت لا تقبل  
 شهادة على مثله وغيره ولما حكم تفريقه على تركه  
 ذلك ثم قال والدالم من يستخرج المني من الشرب  
 كما يحق ويبيح **ويجوز في كلامه** او يخلف فيه كثيرا  
 اعتاد شتم اولاده او غيرهم لانه مصيبة كثيرة  
 كنز كنز كاه ارج على رواية فورية او ترك جماعة  
 او جمعة فروع بجمع بجمع او اكل فروع بجمع بلا عدل  
 وخروج لفرجة قدوم امير وركوب بكر وليس حرام  
 وبوله في سوق او ارض فلاة او شمس او قمر وطفيلي  
 ومسخرة ورقاص وشتم الدابة وفي بلاد ناهية  
 يشتمون بايع الدابة فتح وغيره وفي شرح الوصاية  
 لا تقبل شهادة النجمل لانه لعله يستلصق بها يتفرق

من

فلا يكون

من الناس في اخذ زيادة على حقه فلا يكون عدله ولا  
 شهادته الاشراف من اهل العراق لتقصيرهم وتغل  
 المصنف عن جواهر الفتاوى ولا من اتفقوا من مذهب  
 ابي حنيفة الى مذهب الشافعي قال وكذا بايع الا  
 تان والحنوط للتنمية الموقوت وكذا الدلال  
 والوكيل لو باثبات النكاح اما الوعدانما امراته  
 تقبل والحيلة انه يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة  
 بزازية وتسميل واعتبه قد يري اقتدي فيوا  
 فغاة وذكره المصنف في اجارة مغيته مغزيا  
 للمرازية ومخضه انه لا تقبل شهادة الدالين  
 والصاكين والمحضرين والوكلاء المتعلقة على بواهم  
 وكوه في فتاوى بويدي زاده وفيها وصي اخر من  
 الوصاية بعد قبولها لم تجز شهادته للميت اذا  
 وكذا الوكيل بعد ما اخرج من الوكالة ان خاصم اتقا  
 والا فكل ذلك عند ابي يوسف **ومن الشرب** بغير  
 الخمر لان بقطرة منها يتركب الكبيرة فترو شهادته  
 وما ذكره ابن الكمال غلط لما حصره في البحر قال وفي  
 غير الخمر يشترط الايمان لان شربه صغيرة وانما  
 قال **على الله** يخرج الشرب للنداء ويجوز لا يسقط  
 العدالة لشبهة الاختلاف مصدر الشريعة وابن  
 كمال **ومن يلعب بالصبيان** لعدم مرونة وكذبه  
 غالبا في **والطير** الا اذا امسكها بالاستيناس فيباح  
 الا ان يحبس حمام غيره فلا اكله الحرام عيني وعناية

قا  
 ١  
 ٢

١٤١  
 ١٤٢



والطنبور وكل ما يشيع بين الناس كالطبايب والمرا  
مير وان لم يكن شيعا تحول الحدا وضرب القصب فلا  
الا اذا خشي ان يرقصون به خائفة لدخوله في جد  
الكبايز **ومن يفتي الناس** لانه يجهم على كبير هدا  
وغيرها وكلام سعدي افتدي يفيد تفصيده بالاجرة  
قتاملا واما المفتي لنفسه لدفع وحشة فلا بأس به  
عند العامة عناية وصحح العيني وغيره قال ولو فيه  
وعطا وحكمة في اير اتفاق ومنهم من اباحه مطلقا  
ومنهم من كرهه مطلقا انتهى ومنهم من اجازة  
في العرس كما اجاز ضرب الدف فيه وفي البحر والمذهب  
حرمته مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهرا هداية  
انه كبيرة ولو لنفسه واقره العصف قال ولا تقبل  
شهادة من يسمع الغنا او يجلس مجلس الغنا زار  
العيني ويجلس الخمر والشرب وان لم يسكر لان  
اختلافهم وتركه الامر بالمعروف يستطاع عدالة  
**او يرتكب ما يحذر به** للفسق ومراوده من يتركب  
كبيرة قاله المصنف وغيره **او يدخل الحمام** بغير  
**ازار** لانه حرام **او يلعب بنرد** او طاب مطلقا قاسرا  
ولا اما الشطرنج فله شبهة الاختلاف بشرط واحد  
من است فلذا قال **او يقامر** بشرط **او يتركبه**  
**الصلاة** حتى ينون وقتها **او يحلف عليه** كثيرا **او**  
**يلعب** بغير الطريق **او يذكر عليه** فتننا اشياه  
او يداوم عليه ذكره سعدي افتدي معنى المكافي

والمعراج

والمعراج **او ياكل الربا** فيدور بالشفرة ولا يخفى ان  
الفسق يمنعها شرعا الا ان القاضي لا يثبت ذلك  
الا بعد ظهوره له فالكل سوا فلحقوا **او يقولوا** **وياكل**  
**على الطريق** وكذا كل ما يحل بالبررة ومنه كشف  
عمورية ليستنجي من جانب البركة والناس جهول  
وقد تفرق زمانا شافنا **او يظلم** **سب السلف**  
الظهور فسفه بخلاف من يخفيه لانه فاسق  
مستور عيني قال المصنف وانما فتننا بالسلف  
تعال كلامهم والا فلا وليا ان يقال سب المسلم  
استغوا العدل ان سب المسلم وان لم يكن  
من السلف كما في السراج والنهاية وفيها الفرق  
بين سلف والخلف ان السلف الصالح الصدر  
الاول من التابعين منهم ابو حنيفة رضي الله عنه  
والخلف بالفتح من بعدهم باخبر وبالسكون  
في الشرح وفيه عن العناية عن ابي يوسف  
لا تقبل شهادة من سب الصحابة واقتلها من  
تبرأ منهم لانه يفتقد ديننا وان كان غلي باطلا فلم  
يظهر فسقه بخلاف الساب **شهادا ان اباها ان**  
**في ابيه فان ادعاه صحت** شهادتهما استخيا  
كشهادة دايمي لميت ومريونيه والموصي لهما وصيه  
لثالث علمي ايضا **وان اقر** لان القاضي لا يملك  
اجبار احد على قبول الوصية عيني كما لا تقبل **لوشهدا**  
**ان اباها** الغايب **وكلمة** بقبضه **يونه** **وادي**

بحمد



**الوكيل والكبر والفرق** ان القاضي لا يملك نصب  
 الوكيل عن الفاي بخل في الوصي **شهادة الوصي**  
 اي وصي الميت **عقد الميت** بعد ملكته القاضي عن  
 الوصاية وتقبض غيره او بعد ما ادركها الورثة **لا تقبل**  
 شهادة الميت في ماله او غيره **خاصه** والاحلول  
 الوصي محل الميت ولذلك لا يملك عزل نفسه بلا عزل  
 قاض كان كالميت نفسه فاستوي خصامه وعدمه  
 بخلاف الوكيل فلذا قال **ولو شهد الوكيل بعد عزله**  
**لم يكره ان خاصه** ويجلس القاضي ثم شهد بعد عزله  
**لا تقبل اتفاقا للثمة والافبلت** لعدم ما خلافا  
 الثاني جعله كالوصي سراج وفي قسامة الزلي كما من  
 صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها وقت  
 كان يعرفه يصير خصما ولم ينتصب خصما بعد تقبل  
 وهذا ان الامارات متتف عليها وتمامه فيه قيد  
 بجلس القاضي لانه لو خاصه في غيره ثم عزله قبلت عندها  
 كالوشهد في غير ما وكافيه او عليه جامع الفتاوي  
 وفي البرازية وكله بالخصومة عند القاضي خاصه  
 المطلوب بالف درهم عند القاضي ثم عزله فتشهد  
 ان لو كله على المطلوب مائة دينار تقبل خلافه **ولو**  
 وكله عند غير القاضي وخصصه وشامه فيها **لما قبلت**  
 عندها خلافا للثاني **شهادة اثنين بدلين غاي**  
 الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما **لشاهدين**  
 بدلين غاي لميت لان كل فريق يشهد بالدين في

للمشروع

الذمة

الذمة وهي تقبل حقوقا شتى فلم تقع الشركة له فلا لك  
 بخلاف الوصية بغير عين كافي وصايا الجمع وشروطه  
 وسيجيئ به **وكشهادة الوصيين لو ارتكب كسيرا على**  
 اجنبي **في غير مال الميت** فانما مقبولة في ظاهر الروا  
 كالوشهد الوصيان على قرار الميت بشئ معين لو ارتك  
 بالغ تقبل بزازية **ولو شهد في ماله ايا الميت لاه**  
 خلافا لهما ولو لوصف لم تجز اتفاقا وسيجيئ في الوصايا  
 كما لا تقبل **الشهادة على جرح** بالفتح اي قسفت **جرح**  
 عن اثبات حق لله تعالى او للعباد فان تضمنته تقيد  
 والا لا تقبل **بعدا التقدير ولو قبله قبلت** ايا الشهادة  
 بل الاخبار ولو من واحد على الجرح المحرر كذا اعتمد  
 المدة ثلثا لما قرره صدر الشريعة واقره من لا خسر  
 وادخله تحت قولهم الرفع اسهل من الرفع وذكر  
 وجهه واظلت ابن الكمال ردها تبعا لعمامة الكتب  
 وذكر وجهه وظاهر كلام الواي وعزمي مائة  
 الميل اليه وكذا القهستاني وقال وفيه ان القاضي  
 لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يتركها لشهود سرا  
 وعلمنا فان عدلوا قبلها وعزاه للمصبرات وجعله  
 البرجندي على قوله لا قوله فتنبه **مثل ان يشهدا**  
**على شهودا كدعي على الجرح** المحرر بانهم فستة او  
 زيادة او اكلت الرضا او شرية **الحضر** وعلى قرارهم  
 انهم شهدوا بغيره وانهم اجروا هذه الشهادة  
 وان الدعي بطل في هذه الدعوى او انه لا شهادة

ية

حيث

كل ما دعي







ان ارجا واخذتا انهما فان اختلفا ولم يوزجا  
 في سنة الطوع او بيلتقط وغيره واعتدله الصنف  
 وابنه وعزيمه **فروع** بينة الفساد او  
 من بينة الصحة شرح وهما ثمة وفي الاشياء  
 اختلف المتابعان في الصحة والبطالان فالقول  
 لدعي البطلان وفي الفحصة والفساد لدعي الصحة  
 في المسئلة الا قاله وفي المنتقط اختلفا في البيع والرهن  
 فالبيع او اختلفا في الثبات والوفاء قالوا في  
 استحسانا شهادة قاصرة بينهم غيرهم تقبل كان  
 شهدا بالدار بلا ذكر الثباتي بدا الخصم فشهد به  
 اخذ ان او شهدا بالملك في المحذور واخران بالحد  
 ودا وشهدا على الاسم والنسب ولم يعرفا الرجل  
 بعينه فشهدا اخران انه المسمى به درر وشهدوا  
 فقالوا الباقون نحن نشهد كشهادة لم تقبل حتى تكلم  
 كل واحد شاهد بشهادته وعليه الفتوى شهادة  
 المتقارنات في قبوله الشهادة اني بطلت في  
 البقصر بطلت في لكل الا في عبد بين مسلم ونصراني  
 فشهد نصرانيان علىهما بالقتل قبلت في  
 حق النصراني فقط اشياه قلست وزادوه  
 حشيشها خمسة اخرى مغريا للبرازية **الكتاب**  
**باب الاختلاف في الشهادة مبني**  
 الباب على اصول مقدمتها ان الشهادة على حقوق  
 العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنها

قد تقدم نظير هذا  
 الفرج قبيل المراجع

بطل  
 شها ٥٠ / متى المتعذر

ان

ان الشهادة باكثر من ادعى باطله بخلاف الاقل لا  
 فيه ومنها ان الملك المطلق اريد من المقيد لثبوته  
 من الاصل والملك بالسبب تنقضي على وقت السبب  
 ومنها موافقة الشهادتين انما هي موافقة  
 الشهادة الدعوي فقط وسيتم **الفصل في الدعوى**  
**في حقوق العباد بشرط قبولها** كقولهم على ما بينهم  
 ولو بالتركيب بخلاف حقوق الله وجوب لقايتها  
 على كل واحد فكل احد منهم فكان الدعوى موجودة  
**فان وافقتنا** اي وافقت الشهادة الدعوي  
**قبلت** والاتوا فيها لا تقبل وهذا احد اصول  
 المقدمة **فلو ادعى ملكا مطلقا** به **سبب** كثيرا  
 او اثرت **قبلت** كقولها بالاقول ما ادعى فقط بقلبي  
 كما مر **وعكسه** بان ادعى بسبب وشهدا بمطلق  
 لا تقبل كقولها بالاكتر كما مر قلست وهذا في غير  
 دعوى ارب ونتاج وشر من مجهول كما بسطه  
 الكمال واستثنى في البحر ثلاثة وعشرين **وكذا يجب**  
**مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى** الا في اثنين  
 واربعين مسئلة مبسوطة في البحر ورايا بين الله  
 في حاشية على الاشياء ثلاثة عشر اخرتها في حاشية  
 التطويل **بمطابق الوضع** لا تضمن واكتفيا  
 بالوافقة المعنوية وبه قالت الثلاثة **ولو شهد**  
**احدهما بالنكاح** والاخر بالتركة **لا تخادعناهما**  
**كذا الهبة والعتبة** وكهولهما ولو شهدا احدهما

تتفق  
 ولو بالمداد في ليصح تنصيح الله  
 الا ان عليهم تقوية شحنا النصور

قوله اوارث البع قبل الكفر والمشهور انه  
 كدعوى الملك المطلق كاخو البحر من الفم  
 وسيد تراه الله فلو اسقطه هنا فكان او  
 اهرط

قبلت



بالف والاخر بالفين او مائة وما يتين او مائة  
 وطلعتين او ثلاثا ردت لاختلاف العنيتين  
 كما لو ادعى غصبا او قتل او شهدا احدهما **باب**  
**والاخر بالف** لا يقر به لم تقبل ولو شهدا بالاقرار  
 به قبلت **وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل** بان ادعى  
 الشاهد احدهما بالرفع والاخر بالاقرار بها لا تنفع  
 للجمع بين قول وفعل فنية الا اذا اخذ القضاة كشهادة  
 احدهما ببيع او قرض او طلاق او عتاق والاخر بالاقرار  
 به فتقبل لا تخاد صيغة الانشاء والاقرار فانه يقول  
 في الانشاء بعت واقرضت وفي الاقرار كنت بعت  
 واقرضت فلم يمنع القول بخلاف شهادة احدهما  
 بقتل عمدا بسيف والاخر به بسكين لم تقبل لعدم  
 تكرار الفعل بترك الالة محبة او شرب لالينة **وتقبل**  
**على الف في** شهادة احدهما **بالف** والاخر  
**بالف ومائة ان ادعى الدعي الاكثر** لا اقل الا  
 ان يوفى باستيفاء او ابراء بحال وهذا في الدين  
 وفي البين تقبل على الواحد كما لو شهد واحد  
 ان قتلته بين العبد بن له واخر ان قتلته قبلت  
 على العبد الواحد الذي اتفقا عليه **اتفاقا**  
**درر وفي** **الحد** **القتل** **بالف** **سواء كان المدعي**  
**اقل المالكين او اكثرهما** عزيمته ثم فرع على هذا  
 الاصل بقوله فلو شهد واحد بسيف او ثمانية  
 على الف والاخر بالف وخمس مائة ردت لان المقصود

ولو ادعت امرأة ان زوجها  
 طلقها ثنتين وقال بالروح انها  
 واحدة فمهرها قبل البرهان  
 ويقضى بالثلاث هكذا اعلم  
 شيخنا الفاضل عفي عن

اثبات

اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البذل فلم ينع  
 القدر على كل واحد ومثله العتق بمال **والصالح**  
**عن قود والرمز والخلع ان ادعى العبد**  
**والقاتل والراهن والراة** لذو شرب ترتيب  
 اذ مقصودهم اثبات العقد كما مر وان ادعى  
 الاخر كما لو ائتمن الدين اذ مقصودهم  
 المال فتقبل على الاقل ان ادعى الاكثر كما مر **والاجا**  
**كالبيع لوفيا والمدة** للحاجة لاثبات العقد  
**كالدين بقدها** لو ادعى الزوج ولو الشاخر فدعي  
 عقدا ثقافا وصح **النكاح** بالاقول اي بالف مطلقا **استحسان**  
 خلافا لها **ولم** في صحة الشهادة **الحجر** شهادة ارب  
 بان يقول مات وتركه ميراثا للمدعي لان يشهدا  
**ملكه** عند موته **اريد** **او يدعي** **من يقوم مقامه**  
 كشاخر ومشتفيع وغاصب ومودع فينوزل كعبد  
 الجران لا يدعي عند الموت تتقلب يد ملك براسطة  
 الضمان فانه ثبت الملك ثبت الحجر ضرورة **ولا بد**  
**مع الحجر المذكور من بيان** **سبب التولية** **بيان**  
**ان التولية** **بسبب** **الحد** **او** **بسبب** **الحد** **او** **بسبب** **الحد**  
 ظهيرية وفي شرط ثالث وهو قول **الشاهد**  
**لا وارث** او **الحمل** **وارثا** **خبر** **ورابع** وهو  
 ان يدرك الشاهد الميت والاف باطله لعدم  
 عاينة السبب ذكرهما البرازي **وذكر**  
**الميت ليس بشرط وان شهدا بيد شي** **سوا** **فلا**

في قولنا ان اليد اي اليد التي  
 اليد التي هي اليد التي  
 قوله تقبل اي تقبل  
 قوله ليس في الوقت الذي  
 الكذب ويرجع فيه القاع  
 الضمان فان المودع اذا  
 المحنة الودعية ولا حاجة اليه لانه لا  
 وانما هو في شبهة الودعية







مطلب  
نفس جدا سعي التمس

يكذا وعليه فتوي السرخسي وغيره ابن كمال وهو الاصح كما  
في القمستان عن الزاهدي **ويكفي تعديل الفرع لاصله**  
ان عرف الفرع بالعدالة والالزم تعديل الكل كما يكتفي  
بتعديل **احد الشاهدين** **صاحب** في الاصح لان العدل  
لا يتم بمثله **وان كتب الفرع عنه نظر القاضي في حاله**  
وكذا لو قال لا عرف حاله علي الصحيح شرعا لا يثبت  
ويصح الجمع وكذا لو قال ليس بعدل علي ما في القمستان  
عن المحقق **وتبطل شهادة الفرع** باثباتهم  
عن الشهادة علي الاظهر خلاصه وسيجي متشاما بخلافه  
وخروج اصله عن اهلته كما كفست وقدر سر وعمر  
**باتكال اصله الشهادة** فتقولهم ما لنا شهادة اولم  
نشهدهم او انشهدناهم وغلطنا ولو سئلوا فسكتوا  
قبلت خلاصه **شهادتي** **شهادة** اثبت علي فلانة  
**نت فلان** **الفلانية** وقال لا اخبر انك تعرف فلانة  
وجا المدعي بالمرأة لم يعرف انها هي قيل له هات  
شاهدين انهما هي فلانة ولو مقرة ومثله الكتاب  
**الحاكم** وهو كتاب القاضي الي القاضي لانه كالشهادة  
علي الشهادة فلو جاء المدعي برجل لم يعرفاه كلفه اثبات  
انده هو ولو مقرا لاختال التزوير بخلافه ويلزم مدعي  
الاشتركا ان البيان كما بسطه قاضي خان **ولو قال لا فيها**  
**التمسية** لم يخرجني بنسبها الي اخذها وكذا وكفي  
بنسبها لزوجها والقصور الاعلام **شهادة علي**  
**شهادته** ثم نهى عنها لم يجمع اي نهى فانه ان يشهد

علي

علي ذلك درر واقره المصنف هنا لكنه قدم ترجيح خلاصه  
عن الخلاصة كما قرأت **شهادتي** **شهادة** مسلمين كما قرأ علي  
كافر لم تقبل **كذا** **شهادتي** **شهادة** الكافر علي كافر  
**وتقبل** **شهادته** **رجل** علي **شهادة** ابيه وعلي قضا ابيه  
في الصحيح درر خلافا للمنفذ من فله رتبة **شهادتي** **شهادة** بزور  
بان اقر علي نفسه ولم يدع سورا او غلط كما حره  
ابن كمال ولا يمكن اثباته بالبيضة لانه من باب  
التفريق **عزير** **بالتشهير** وعليه الفتوي سر اجتهاد  
وزاد فيه وجب به جميع وفي البحر فظاهر كلامهم  
ان للقاضي ان يستخبر وجهه اذا راه سياسة وقيل  
ان يرجع **مضطر** **فبشر** **اجماعا** وان تاييلا لم يفر رجلعا  
وتقويض مدة توبة لراي القاضي علي الصحيح لو  
فاسقا علي ولو عدلا او مستورا لا تقبل **شهادته**  
ابدا **قلت** **وعن الثاني** **تقبل** **وبه** **يفتي** **عيني**  
**وغيره** **باب الرجوع عن الشهادة**  
**هو ان يقول رجعت عما شهدت لا يكون رجوعا والرجوع**  
**شرطه** **مجلس القاضي** ولو غير الاول لانه منع او  
توبة وهي بحسب الجناية كما قال عليه الصلاة والسلام  
السري بالسر والعلانية بالعلانية **فلو ادعي**  
**الشهود** **عليه رجوعها** **عند غيره** **او اراد** **بينها**  
**لا تقبل** **لنسيان** **الدعوي** بخلاف ما لو ادعي وقوعه  
عند قاض وتضمنه اياها ملتقى او برقت لهما اقرار  
برجوعها عند غير القاضي قيل ويجعل انشا المحال بين

به ونحوه فلو انكها



ملك وان رجعا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان  
وعزروا لو عن بعضها لانه فسخ نفسه جامع  
الفصولين وبعده لم يفسخ الحكم مطلقا لترجمه  
بالقضا بخلاف ظهور الشاهد عبدا او محلدا  
في قذف فان القضا يطار ويرد ما اخذ وتلزم الريبة  
لو قضا صا ولا يضمن الشهود لامر ان الحاكم اذا  
اخطا فالغرم على التقدير له شرح تكملة وضمت  
ما اتلفاه المشهود عليه لتيسر ما تقديما مع  
تقدر تضمن المباشرة كالمجازاة في القضا قبض  
المديني لا لاولادهم يعني كروية وخلاصة  
وخزانة القنين وقبده في الوقاية واكثر والد  
يرد الملتقي اذا قبض لالمصدم الاتلاف قبله  
وقبل ان المال عينا فكل اولاد وان وينا فكاله في دارة  
الثباتي والعبارة فيه لمن يقيم الشهود لامن  
رجع فان رجعا فضا من النصف وان رجعا  
اخذ ثلاثة لم يضمن وان رجعا فضا النصف  
وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمنت  
الرجع وان رجعتا فالنصف وان رجعت ثمان نسوة  
من رجل وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت  
اخرى ضمن التسع رجعا لبناء ثلاثة ارباع هو  
النصاب فان رجعا فالغرم بالاسباب والالا  
عليه من النصف كما لو رجعت فقط ولا يضمن راجع في  
النكاح تشهد مهور المثل والاقل اذا اتلاف بموضع

بلا اتلاف وان زاد عليه ضمانها الوهي الدعية وهو  
المتكر عن يري زاده ولو شهدا باصل النكاح باقل من  
مهر مثلها فلا ضمان عليا المعتد لتعذر الماثلة بين  
البضع والمال بخلاف ما لو شهدا عليها بتقبض المهر او  
بعضه ثم رجعا ضمانا لهما الاتلاف لهما المهر وضمانا في البيع  
والشر ما ناقص عن قيمة البيع لو الشهادة على  
البايع او زاده لو الشهادة على المشتري للاتلاف بلا عوق  
ولو شهدا بالبيع وينقد الثمن فلو في شهادة واحدة  
ضمن القيمة ولو في شهادتين ضمن الثمن عيني ولو  
شهدا على البايع بالبيع بالعين السنة وقيمتها  
الف فان شتا ضمن الشهود قيمته حالا وان شتا  
اخذ المشتري الي سنة واياها اختار يري الاخر ضمانه  
في خزانة المفتي وفي الطلاق قبل وطئ ولو في ضمان  
نصف الما للمسي والمثمة ان لم يسم ولو شهدا  
انه طلقها ثلاثا واخر ان ابد طلقها واحدة  
قبل الدخول ثم رجعا فضا ضمان نصف المهر  
على شهودا الثلاث لا يجبر للحكمة الفليطة  
ولو بعد وطئ او خلوة فلا ضمان ولو شهدا  
بالطلاق قبل الدخول واخر ان بالدخول ثم  
رجعا ضمن شهودا الدخول ثلاثة ارباع المهر  
وشهودا الطلاق ربعه اختيار ولو شهدا بعقت  
فرجعا ضمن القيمة فلو لا مطلقا ولو يفسرين  
لانه ضمان اتلاف والولا المعلق لعدم تحول الفتق



اليها بالفيان فلا يتحول لولا هداية **وفي التفسير**  
**قننا ما نقصه** وقولك قيمته ولو ماتت  
المولا عنت من الثلث ولزمتها بقية قيمته وما  
في البحر **وفي كتابه يضمنان قيمته** كلها وان شاع  
المالك **ولا يفت حتى يودي** عليه اليها ويصدق  
بالفضل والولا لولا له ولو عجز عا د لولا له ودر قيمته  
على اليهود **وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتها**  
بان تقوم قننه وام ولد لوجاز بيعها فيضمنان ما  
بينهما فان مات المولى عنت **ومنها بقية قيمتها**  
**قننه للورثة** وتماه في العيني **وفي القضاة الذرية**  
في مال الشاهدين وورثاة **ولم يقتضا** لعدم اليها  
شره ولو شهد ابا العنوم يضمن لان القضاة ليس  
بمال اختيار **وممن شهروا الفرع برجوعهم** لاضا  
التلف اليهم **لا شهروا الاصل بقولهم** بعد القضاة  
**تشهدوا الفروع على شهدائنا** او شهدناهم **وهو**  
**وعملنا** وكذا لو قالوا رجعت عنها لعدم انلافهم  
ولا الفروع لعدم رجوعهم **ولا اعتبار بقول الفروع**  
بعد حكمهم كذب الاصول او غلطوا فلا ضمان ولو رجع  
ضمن الفرع فقط **وممن المذكور** هو لولا الذرية بالرجوع  
عنا التزمية مع علمهم بكونهم عبيدا خلافا اليها اما  
مع الخطا فلا جماعا محرم **وممن شهروا** لتقليد قيمة  
القنن ونصف المهر لو قبل الدخول **لا شهروا الا ضمان**  
لانه شرط بخلاف التزمية لانها علة **والشرط** ولو وحدهم

علي

علي الصحيح عيني قال ومن شاهد الايتناع لا ينفذ  
لان علة والتفريق بين التهمي وادبه تعالى علم  
**كتاب الوكا** **للمناسبة** ان كلام من  
الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غيره **التوكيل**  
**صحيح** بالكتاب والسنة قال تعالى فابعثوا احديكم  
بوزركم وكا عليه الصلاة والسلام حكيم بن حزام بشرا  
اضحية وعليه الاجماع وهو خاص وعام كانت وكيل في كل  
شئ نعم الكل حتى الطلاق قال الشيرازي يفتي وخضه ابو  
الليث بغير طلاق وعناق ووقف واعتمده في الاشياء  
وخضه قاض خان بالمعاوضات فلا يلى العنت والبرعا  
وهو الذم كافي بتوري البصاير ومنه اقرار الجواهر **ويجوز**  
ان يفتي واعتمده في المتقطعات واما الهبات هبة  
والعتاق فلا يكون وكيل عند الحنفية خلافا للمحروفي  
الشريفة البتة ولو لم يكن الموكل ضامعة معروفة قال الوكا  
باطلة **وهو اقامة الغير مقام نفسه** نرفها او عجزا  
في تصرف جائز **وعلمهم** فلو جهل ثبت الا يني وهو الحفظ  
**من يملك** ايا انصرف فنظر الى اصل التفريق وان  
امتنع في بعض الاشياء بعارض النماين كالقنن **لا يبيع** **توكيل**  
بجنون وصبي لا يمثل **طلنا** وصبي يمثل يتصرف  
ضار نحو طلاق وعناق وهبة وقسقة **ومعها**  
**ينعده** بلا اذن وليه كقبول هبة ومعها توريدين  
ضرر وينع كبيع واجارة ان ما دونها لا يتوقف  
على اجارة وليه كما لو باشره بنفسه **لا يبيع** **توكيل** **عبد**



محجور ومع لوما ذونا او مكاتبا وتوقف توكيل برتد  
 فان اسلم تغذ وان مات او حق او قتل لا خلافا لهما  
 مع توكيل سلم زيبا يبيع حرا او مختيرا وشراهما كما  
 سرقا يبيع الفاسد ويحرم حلالا يبيع مبيدا وان امتنع  
 عنه الموكل لعارضا المهر كما قد سافنته ثم ذكر شرطه  
 التوكيل فقال اذا كان التوكيل بعقل العقد ولو صيا او  
 محجورا لا يخفى ان الكلام الآن في صحة الوكالة لا في صحة  
 بيع التوكيل فلذا لم يقل ويقضه ثبنا للكثر ثم ذكر ضابط  
 الموكل فيه فقال بكلامها يشره الموكل بنفسه لنفسه  
 فمثل الخصومة فلذا قال ومع خصومة في حقوق  
 الامار برضا الخصم وجوزاه بلارضاه وبه قالت  
 الثلاثة وعليه فتوي الي البيت وغيره واختاره الفتاوي  
 وصححه في النهاية والتميز الفتوي تفويضا للحاكم ودرر  
 الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس حكم بقضيه  
 ابن كذا او غايبا مريضا او سريدا له ويكني قوله انا  
 سريدا السنن ابن كذا او محذرة لم يخالف الرجال كما مر  
 او حايضا او نفسا او حاكم بالسجدة ان لم يررض الطالب  
 بالثاخير كرا وجبوسا من غير حاكم هذه الخصومة  
 فلو منه فليس يذريه زينة جثا ولا يحسن الدعوي  
 خائفة لا يكون من الاحذار ان كان الموكل شريفا  
 خاص من دونه بل الشريك وغيره سوا محجور له  
 الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوي  
 لا بعده قسيدة ولو اختلفا في كونها محذرة ان من

نبات

نبات الاشراق والقول لها سلطانا ولو شيئا فيرسل  
 امينة ليجلفها مع شاهد من كره واقره المصنف وان  
 من الاوساط والقول لها لو بكر او ان هي من الاسا  
 فلا في الوجهين عملا بالظاهر من اريد ومع بائنا او كذا  
 باستيقاها الا في حد وقود بغيره موكله عن المجلس ملحق  
 وحقوق عقد لا بد من اضافة اي ذلك العند الي  
 الوكيل كبيع واجارة وصالح عن اقرار يتعلق به مادام  
 حيا ولو غايبا ابن ملكا ان لم يكن محجورا التسليم يبيع  
 وقبضة وقبض ثمن ورجوع به عند استحقاقه  
 وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبة  
 لانه العاقد حقيقة وحكما كمن في الجوهرة لو حضر افا المدة  
 على اخذ التمثلا العاقد في صم الاقاول ولو اضاف  
 العند الي الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا ابن ملك  
 فلم يحفظ فتونه لا بد فيه ما فيه ولذا قال ابن ملكا كمال  
 يكتفي بالاضافة الي نفسه فافهم بشرط الموكل عدم  
 تعليل الحقوق به اي بالوكيل لغو باطل جوهره  
 والملك ثبت للموكل ابتداء في الاصح فلا يفتق قريب  
 الوكيل بشرائه ولا يفسد كتاب زوجته به ولكن  
 هاتان اثبات على الموكل لو اشترى وكيله قريب  
 موكله وزوجته لان الموجب للفتق والفساد ذلك  
 المستقر وفي كل عقد لا بد من اضافة الي موكله يعني  
 لا يستقر عن الاضافة الي موكله حتى لو اضافة الي نفسه  
 لا يصح ابن كمال ككتاب وخلع وصالح عن دم عدا وعن

فل

الوكيل



انكار وجبت على مال وكتابة وهبة وتصدق  
 واعارة وايداع ورهن واقراض وشركة  
 ومضاربة عيني تتعلق بموكله لانه كونه فيها سفيرا  
 محضا حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح له فكان كالم  
 سول فلا يطالبه عليه في النكاح بمهر وتسلم للزوجة  
 والمشتري الابن عند دفع الثمن للموكل وان  
 دفع المهر ولو مع نفي الوكيل استغسانا ولا يطالبه  
 الوكيل ثانيا لعدم الفائدة نعم تقع المقاصة بين  
 الوكيل لو وحده ويضمنه لو كلف بخلافه وكيل يتيم  
 ومصرف عيني ومثله اي مثل الوكيل عبد مازون  
 لا ريب عليه مع مولاه فلا يملك قبض ديونه ولو  
 قبضه استغسانا ما لم يكن عليه دين لانه للمفرما  
 بزازية فسرع التوكيل بالاستفراغ باطله  
 لا الرسالة درر والتوكيل قبض المقتضى صحيح فتنه  
**باب الوكالة بالبيع والشراء الاصيل**  
 انها ان عمت او علمت او جهلت جهالة تيسيرة  
 وهي جهالة النوع المحض كمن سرح صحت وان فاحشة  
 وفي جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد  
 فان بين النمر والمنة كثر صحت والا لا وكلف بشر  
**نوب ضروري او فريسي او بفعل** بما يتخلله حال الامر  
 في بيع فراجع وان لم يسم ثمنه لانه من القسم الاول  
 وبشر اذا اراد عبد جاز ان يسمي الموكل ثمنه يخصه  
 نوعا او اكر او نوعا حبشي اذا نفي البزازية او قدرا

واعتراف بقوله المحض عما تروى بين  
 الجنس والنوع كالعبد والدار  
 فقيه التفصيل الاية اه

ككذا

ككذا قفنا والابن ذكرك لا يبيع والحق بجهالة الجنس  
 وهي الموكله بشر او ثوب او دابة لا يبيع وان  
 سمي ثمنها للجهالة الفاحشة وبشر او طعام وان  
 بين قدره او دفع ثمنه وقع في عرفنا على المتار والمها  
 فلاكل من كل مطعوم يمكن اكله بلا ارام حكمه  
 مطبوع او مشوي وبه قالت الثلاثة وبه يفتي  
 عيني وغيره اعتبار اللعوق كافي ليمين وقب  
 الوصية له اي لشخص بطعام يدخل كل مطعوم  
 ولوردا له خلاوة كسكنجيين بزازية والوكيل  
 الربا العيب سادام المبيع في يده لتعلق الخوف  
 به ولو ادرته او وصيه ذلك بعد موته موت  
 الوكيل فان لم يكونا فله موكله ذلك اي الربا العيب  
 وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه فلو سلمه  
 الي موكله امتنع مرده الا بامر لا تنقوا الوكالة بما  
 لتسلم بخلاف وكيل باع فاسدا فله الفسخ مطلقا  
 كحق الشرع لنية والوكيل ببيع بشر دفعه  
 الوكيل من ماله او لبالا ولا لانه البايع ولو  
 اشتراه الوكيل يتخذ ثم اجله البايع كان للوكيل  
 المطالبة به حاله وهي الحيلة خلاصة ولورده كل الثمن  
 رجع بماله ولو بعضه رجع بالباقي لانه خطا بكمركك  
 البيع من يده قبل جسه ذلك من مال موكله ولم  
 يخطا الثمن لان يده كيدته ولو ملك بده جسه  
 فهو كبيع فهو ذلك بالثمن وعندا الثاني كره ولا اعتبار



**معارضة الموكل** ولو حضر احدى العقدة المصنعة للبحر خلاف  
 للعينين وابن مكي بن معارضة الوكيل ولو صبى في صرف  
 وسلم قبض اللفظ بمعارضة صاحبه قبل القبض لانه  
 العاقد والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم لانه لا يجوز  
 ابن كمال والرسول فيهما اي الصرف والسلم لا يقتضي معارضة  
 بل بمعارضة مرسله لان الرسالة في العقد لا يقتضي استيفاد  
 صحة التوكيل مما وكله بشر عشرة ارط الخم بدرهم  
 فاشترى ضعفه بدرهم ما يباع به عشرة بدرهم لم  
 الموكل منه عشرة بنصف درهم خلافا لما في الثلاثة  
 قلنا انه ما يورث رطل مقدرة فينفذ الزايد على الوكيل  
 ولو اشترى ما لا يساوي ذلك دفع للوكيل اجماعا كغير  
 من وزن ولو وكله بشراشي فميت خلافا للوكيل بالنكاح  
 الا ان تزوجها لنفسه مع منبه والفرق في الوافي غير  
 الموكل لا يشترى لنفسه ولا الموكل اخر بالاتي عند عييته  
 حيث لم يكن مخالفا لفعاله لفرقوا بشراشه بغير التقود  
 او بخلاف ما سمي الموكل له من الثمن وقع الشراء للوكيل  
 مخالفا لمرده وينفرد في ضمن المخالفين وان بشر  
 ثم يغير عييته فالشراء للوكيل الا اذا نواه للموكل  
 وقت الشراء او شرده بماله اي بال الموكل ولو نكاحا  
 في النكاح بال نقد اجماعا ولو توافقا انهما لم يخف  
 ثروا بان زعم انه اشترى عبد الموكل فهلك وقال  
 موكله بل شريته لنفسك فان كان العبد عينا وهو  
 حي قايم فالقول للمامور مطلقا اجماعا نقض الثمن

قوله فذلك الهوان اسفا  
 عليها لما فاته قوله وهو حي  
 اه

اولا اخبار عن امير مكة استيفاء وان ميتا والحال ان  
 الثمن منقول فكذا الحكم ولا يكون منقولا فالقول  
 للموكل لانه ينكر الرجوع عليه وان العبد غير بيع وهو  
 حي او ميت فكذا اي يكون للمامور ان **الثمن منقول**  
 لانه امين **والا فلا امر** للثمن خلافا لما قال يعني  
 هذا الامر وفيما عهده ثم انكر الامر اي انكر المشتري ان  
 عمرو امره بالشراء اخذ عمرو ولغا انكاره الامر  
 لما فقتنه لاقراره بتوكيله بقوله يعني لعمرو والان  
 يقول عمرو لم امره به اي بالشراء فلا يأخذ عمرو  
 لان اقرار المشتري امره بزره الا ان يسلمه المشتري  
 اليه اي الي عمرو لان التسليم على وجه البيع بيع با  
 لشراطي وان لم يوجد نقض الثمن للمعروف امره  
 بشراشي ثمين معين او غير معين اذا نواه للموكل  
 كما منكره الحال انه لم يسم شيئا فاشترى له احدهما  
 بقدر قيمته او بزيادة بسيطة يتقاضى الناس فيها  
**مع عن الامر والا** ان ليس للوكيل **الشراء**  
 معين فاحترجا على خلاف وكيل البيع كما سيجي كذا  
**بشراشي** اي بال نقد وقيمتها **او فاشترى** بحد  
 بنصفه **او اقل** مع ولو بال نقد ولو بغير الا يلزمه  
 الامر **الا ان يشترى** الثاني من المعينين مثلا بما بقي  
 من النقد قبل الخصومة لحصول التقصير وجوزا  
 ان تبقى ما يشترى بمثلها الاخر لو امر رجل بكونه  
**بشراشي** معين بدين معين **وعينه** او عين

الشراء



**الباب** وجعل البايع وكيل بالقبض لالة فبيرا  
 الفرض بها التسليم اليه بخلاف غير العيين لان توكيل  
 المجهول باطل قلنا قال **الابن** فلا يلزم الامر  
**ونقد على الامر** فملاكه عليه خلاف الهماه  
 وكذا الخلاف لو امره ان يسلم ما عليه او يصرفه  
 بناء على تعيين النقود في الوكالات عنده وعدم  
 تعيينها في الثمار وضمان عندهما **ولو امره** اي امر رجل  
 مديونه **بالنقد** **عليه** **مع** امره بحمله للمال  
 لله وهو معلوم كما مع امره **لو امره** الاجر المستاجر  
**بمودة** **ما استاجر** **عليه** **من الاجرة** وكذا لو  
 امره بشرا عبد يسوقه لالة ويفيق عليها مع اتفاقا  
 للضرورة لانه لا يجد الاجر كما وقت فجعل الوجه كالموجر  
 في القبض **قلت** وفي شرح الجامع الصغير لقاضي  
 خان ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز فبعد  
 الوجوب قبل علي الخلاف اي اخره فراجع **ولو امره**  
**بشرا به بالف** **ورفع** **الالف** **فاشتري** **وقيمة**  
**كذلك** **فقال** **الامر** **بشريت** **بنصفه** **وقال**  
**الامر** **بكله** **صدقه** **قلنا** **انه** **امين** **وان** **كان** **قيمة**  
**نصفه** **فالتقول** **للامر** **بلا** **امين** **فقال** **المصنف** **ثمما**  
 لكدر در رواين اكتمال ثبنا لصدر التشرية  
 حيث قال صدق في الكل بغير الحلف ونبههم المنة  
 كمن جزم الواني بانه خريف وموابه بعد الحلف  
 وان لم يدفع الالف **وقيمة** **نصفه** **فالتقول** **للامر**

بلا يمين قاله المصنف ثبنا للدر كما مر قلت لكن  
 في الاشباه القول للوكيل بيمينه لانه اربع فباليمين  
 فثبت **وان** **كان** **قيمة** **الف** **فانما** **الفان** **ثم** **يفسخ** **القدر**  
**فيلزم** **الباع** **الامر** **وكذا** **لو امره** **بشرا** **امين**  
 من غير بيان **ثم** **فقال** **الامر** **بشرا** **قيمة** **بكذا** **وان**  
**صدق** **بايعة** **على** **الاظهر** **وقال** **الامر** **بنصفه** **فقال** **الف**  
 لوقوع الاختلاف في الثمن وموجبه الخالف **ولو**  
**اختلفا** **في** **مقدار** **رأى** **اليمن** **فقال** **الامر** **بذلك**  
**بشرا** **بها** **ايه** **وقال** **الامر** **بالف** **فالتقول** **للامر**  
 بيمينه فان برهنا قدم برهان الامر لانها اكثر  
 اثباتا **ولو امره** **بشرا** **اخيه** **فاشتري** **لوكيل** **فقال**  
**الامر** **ليس** **هذا** **المشتري** **ياخي** **فالتقول** **له** **بيمينه**  
**ويكون** **لوكيل** **ان** **مشتري** **لنفسه** **والاصل** **ان** **المشترا**  
**مولى** **لم** **يخذ** **على** **الامر** **بشرا** **على** **الامر** **بشرا** **خلاف** **الباع**  
**كأن** **في** **خيار** **الشروط** **وعتق** **العبد** **عليه** **اي** **على** **الوكيل**  
**لوجه** **عتقه** **على** **موكله** **في** **واحدة** **خاتمة** **ولو امره**  
**عبد** **بشرا** **نفسه** **لأمر** **من** **سواه** **بكذا** **ودفع** **المبلغ**  
**فقال** **لوكيل** **لسيده** **فاشتريته** **لنفسه** **فباعه** **عليه**  
**هذا** **الوجه** **عتقه** **على** **المال** **ولا** **له** **سيرة** **وكان** **لوكيل**  
 صغير **وان** **قال** **لوكيل** **فاشتريته** **ولم** **يقبل** **لنفسه**  
**فالعبد** **ملك** **للمشتري** **والالف** **للسيد** **فهما** **لان**  
**كسب** **عبد** **وعلى** **العبد** **الف** **اخرى** **في** **الصورة** **الاولى**  
 بل لا اعتنى **على** **المشتري** **الف** **شلهما** **في** **الثانية** **لان**



الاول مال المولى فلا يصح بدله **والشراء** العبد من بيده  
**اعتناق** فتلقوا احكام الشراء فلذا قال فلو شرى  
 العبد نفسه الى **العتاق** الشراجر كما صرح في حصته  
 ان الشريء نفسه من مولاه **ومعه** رجل اخر وبطل  
 الشراء **في حصته** شريء بخلاف ما لو شريء كالا ب  
 ولده مع رجل اخر فانه يقع فيهما بيع الحائثية من  
 تحت الاستحقاق والفرق اعتقاد البيع في الثاني  
 لا الاول لان الشرع جعله اعتاقا ولذا بطل في حصته  
 شريء للمزوم الجمع بين الحقيقة والجاز قال **العبد**  
**اشترى بنفسه** من مولاه **فقال** لمولاه يعني يبيع  
 فلان **ففعّل** اي باع على الوجه **فقال** لمولاه يعني يبيع  
 به عيبا ان علم به العبد فلا رد لان علم الوكيل بعلم  
 الموكل وان لم يعلم فالرد للعبد اختيار **وان لم يقبل**  
**فلان عتق** لانه ان يشرى فاشترى نفسه عليه وعليه  
 التزم فيهما الزوال حرم بغيره بغيره متفقنا باذن  
 المولى **در رفس** الوكيل اذا حال ان خلافا للخير  
 في الجنس كبيع تالف درهم فباع بالتف ومائة تفقد  
 ولو مائة دينار لا ولو خير اخلاصه **در رفس** والله اعلم  
**فصل** في **البيع** **وكيل** **البيع** **والشراء** **والجاء**  
 والصرف والسلم ونحوها مع **من** **تدري** **معرفة**  
**للمتعة** وجوزة بمثل القيمة الامين  
 عبده ومكانه **الا** **ان** **اطلق** **الموكل** **بيع** **من** **ثبت**  
**فيجوز** **بيعه** **لغيره** **بمثل** **القيمة** **اتفاقا** **فيجوز** **عتقه**

**معهم** **بأكثر** **من القيمة** **اتفاقا** **اي** **بيعه** **لا** **يشترى** **وهو** **يكفر**  
 منها اتفاقا كما لو باع باقل منها يفتن فاحترى **فيجوز** **العتاق**  
 وكذا يبيعه عنده خلافا لما ابن ملك وغيره وفي  
 السراجية لو صرح **بهم** **جاز** **اجمعا** **الا** **من** **نفسه** **وطفله**  
 وعبد غيره **مدون** **وضع** **بيعه** **بما** **قتل** **او** **كثرو** **مسا**  
**العبد** **في** **حصته** **بالقيمة** **وبالمتور** **وبه** **يفتي** **بترزية**  
**ولا يجوز** **في** **المرزوق** **بدرهم** **يفتي** **في** **اخترا** **اجمعا**  
 لانه يبيع من وجه شر من وجه صير فيه **وهو** **بما** **النية**  
**التوكيل** **بالبيع** **للتجارة** **وان** **كان** **للحاجة** **لا يجوز**  
**كالمرزوق** **ان** **ارقت** **غيره** **الى** **رجل** **ليبيعه** **لها** **او** **يبيع**  
**العتاق** **به** **يفتي** **خلاصة** **وكذا** **في** **ما** **وضع** **قامت** **الدالة**  
 على الحاجة كما افاده المنع وهذا ايضا ان باع بما يبيع  
 الناس شيئا فان طول المدة لم يكره **يفتي** **بمن** **ملك**  
 ومريمين الامر شيئا يفتن **لا** **يجوز** **بما** **النسبة** **بالف**  
 فباع بالتقدير **الجاز** **فقلت** **وقد** **بنا** **ان** **كان** **خلف**  
**الي** **خير** **في** **ذلك** **الجنس** **جاز** **والالا** **وان** **كان** **تقدير** **بنيان**  
 وكان **تكر** **في** **الترزية** **الوكيل** **الي** **عشرة** **ايام** **وكيل**  
**في** **العشرة** **ويجوز** **ها** **في** **الا** **وكيل** **لكنه** **لا** **يطالب**  
**الا** **بعد** **الاجل** **كما** **في** **تتو** **ير** **ايضا** **ير** **في** **وا** **هر** **الجواهر**  
 قال بعه بشهودا ويراي فلان او علمه او معرفته  
 وباع بدونه **جاز** **بلا** **لا** **يبيع** **الاب** **شهودا** **الا** **بمحضر**  
 فلان **به** **يفتي** **قلت** **وبد** **علم** **واقعة** **الفتوى**  
 دفع له مال **وقال** **له** **اشترى** **بنيان** **معرفة** **فلان**

ذكر



قد ذهب واشتري بلامعرفة فهلك الرهن لم يضمن بخلاف  
 لا تشتري بلامعرفة فلان فليحفظ **مع** **أخذ** **رهنا**  
 وكفيل باليمن فلا ضمان عليه ان ضاع الرهن  
 في يده او نوي لئلا يملك علي التكفل لان الجواز الشرعي  
 ينافي الضمان وتقييد شراره بمثل القيمة ومجبت  
 يسير وهو ما يقوم به مقوم وهذا اذا لم يكن سعره  
 معروف او ان كان سعره معروف فابين الناس كمن ربح  
 وسو روجين لا يتعد علي الوكيل وان قلت الزيادة  
 ولو فلسا واحدا به يفتي بحرقه بناية وكله ببيع عبد  
**فباع نصفه مع** لا طلاق التوكيل وقال ان باع الباقي  
 قبل الحصة جاز والا لا وهو استحسنان ملية وهذلية  
 وظاهره ترجيح قولهما والفتية خلافه بحرقه بدين  
 اكمل الخلاق بما ينبغي بالشركة والاهواز اتفاقا  
 فليراجع وفي الشرايئ توقف علي شره باقية قبل الحصة  
 اتفاقا ولو لم يبيع ببيع علي وكيله بالبيع بيته  
 او نكوله او قراره فيما لا يجد مثله في هذه المدة  
 رده الوكيل علي الامر ولو باقراره فيما يجد ثلا بده  
 ولزم الوكيل الاصل في الوكالة المخصوص وفي المضارة  
 العموم فخرج عليه بقوله فان باع الوكيل نسيئة فقال  
 امرتك بتعد وقال اطلقت صدق الامر في الاقتلاق  
 في المضاربة صدق المضارب عملا بالاصل لا يتعد  
 تصرف احدا لوكيلين معا كوكلتها بكذا وحده ولو  
 الاخر عبدا او ميا او مات او جن **الا** فيما اذا وكلها

علي

علي التقاب بخلاف الوكيلين كما سيحكي في باب **وف**  
**الحصومة** بشرط راي الاخر لا حضرة علي الصحيح الا  
 اذا اتفقا الي الفرض حتي يمتعا جوهره **وعتق معين**  
**وطلاق معينة لم يعموا** بخلاف جعوضه وغير معين  
 وتعليق بمشيتها اي لوكيلين فانه يلزم اجتماعهما  
 عملا بالتعليق قاله المصنف **قلت** وظاهره  
 عطفه علي **الم** لم يعموا كما يعلم من المعنى والدرج في  
 العبارة ولا علقا بمشيتها ما قد بر **وفي** **تيسر** **ورعين**  
 كورقة وعارية ومضروب ومبيع فاسد خلاصة بخلاف  
 استردادها فلو قبض احدها ضمن كله لعدم امره  
 بقبض شيء منه وحده سراج **وفي** **تسليم** **هست** بخلاف  
 قبضها ولو الجينة **وقضاد** **دين** بخلاف اقتضايه عيني  
 بخلاف **الوصاية** لاثنين وكذا **المضاربة** **والقضا**  
**والتحكيم** **والتواييد** **علي** **الوقف** فان هذه الستة  
 كالوكالة فليس لاحد منهما **الا** **انفراد** **بحر** **الا** **مسئلة**  
 ما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان  
 فان للواقف الانفراد دون فلان اشباه **والوكيل**  
**بتقضا الدين** من ماله او مال موكله لا يجبر عليه اذا لم  
 يكن للموكل علي الوكيل دين وهو واقعة القنوي كما  
 بسطه النعمادي واعتمده المصنف قال ونفاذه ان  
 الوكيل يبيع عين من مال الموكل لوفاء دينه لا يجبر عليه  
 كما لا يجبر الوكيل بخوطلاق ولو بطلها علي المقتده  
 وعتق وهبة من فلان وبيع منه كونه متبرعا الا في

اي وهلا



ما يلا اذا وكله بدفع عين ثم غاب او يبيع رهق شرط  
 فيه او بعده في الاصح او مخصوصه بطلب المدعي وغاب  
 المدعي عليه اشباه خلافا لما افقي به قاري الهداية  
 قلت وظاهر الاشباه ان التوكيل بالاجرة كغير  
 فندبر ولا تنسب مسئلة واقعة الفتوى وراجع تنوير  
 البصائر فاعلمه او في وفرو فالاشباه التوكيل  
 بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون  
 الموكل حاضرا بنفسه او مسافرا او مريضاً او مخدراً  
**التوكيل لا يوكّل الا باذن امّره** لوجود الرضا اذا  
 وكله في دفع **بركاه** فوكل آخر ثم وثم فرفع الاخير  
 جاز بخلاف شر الا فحمة اصبحت الخاتمة **والا**  
 التوكيل في قبض الدين اذا وكل من **في محله** مع ابن ملك  
**والا عند تقدير التمن** من الموكل الاول **له** اي  
 لو كيله في اجور بلا اجازته لم يصول المقصود **ن**  
**والنقطة** في ابراهيم كاعمل براك **كالاد** في التوكيل  
**الاجرة** طلاق **وعنف** لانها مما يجلف به فلا يقوم غيره  
 منها فنية فان وكل التوكيل غيره **بدون** ما بدون اذن  
 ونقوض **فعل الثاني** كحضرة او غيبته **فاجازه**  
 التوكيل **الاول** وتنفقت حقوقه بالعاقبة على  
 الصحيح **الا فيما** ليس بقدر **طلاق** **وهنا** تنفذها  
 بالشرط كان التوكيل علفه بلفظ الاول دون الثاني  
**وابرا** عن الدين فنية **وهضومة** وقضايين فلا  
 تكتفي الحضرة ابن ملك خلافا للخاتمة **وان فعل**  
 اجنبى

وكا يتوقف

اجنبى **فاجازه التوكيل الاول جاز** الا بشرط انه ينفذ  
 عليه ولا يتوقف ماني وجد **نفاذا وان وكل**  
 به اي بالامر والنفذ **والتوكيل الامر** ويجوز فلا ينصرف  
**موكله او موثقه** وينصرف لان **بوث** **الاول** كما مر في  
 الفضا وفي البحر من خلاصة والخاتمة له عزله في قوله  
 اصنع ما شئت لرفناه بعينه وعزله من صنفه  
 بخلاف اعلم براك قال المصنف فعليه لو قيل للمقاضي  
 اصنع ما شئت فله عزله ناييه بلا تنقيض للمر من جاز  
 لان الناييه كوكيل التوكيل واعلم ان التوكيل وكالة عامة  
 مطلقة مفوضة انما ملك المعاوضات لا الطلاق وهو  
 والعنف والشرعيات به يفتي زواجر الجواهر وتنوير  
 البصائر قال لرجل فوضت **التوكيل** امراتي **صار**  
**وكيلاً** بالطلاق **وتقتد** طلاقه **بالجلس** بخلاف  
 قوله **وكنك** في امراتي فلا يتقيد **بدر** **فلا**  
**لعمري** غير علم **يجز** تصرفه في حقه **وجيز** فاذا  
 باع عبداً ومكاتباً او ذمي او خري بعينه مال صغيره  
 امر المسام او بشر او احد منهم **بدون** اذن **ن**  
 صغيرة كذا في اي حنة مسئلة لم تجز لعدم الولاية  
 والولاية في مال الصغير **الاب** ثم وصيه ثم وصي  
 وصيه اذا الوصي بمك لا يصا ثم الى الجد **اب** ثم  
 الي وصيه ثم وصي وصيه ثم الي المقاضي ثم الي من  
 نفسه المقاضي ثم وصي وصيه وليس الوصي الامار  
 وصي لاح **ولا** فنية التصرف في ثراثة الام مع حضوره

اي الثاني

الولاية

مطال الولاية في مال الصغير  
 للاب الخ ما ذكر



مطبيع دار المنقبة

مطبعة دار القاضى  
لوحى الآب

الآب أو وصيه أو وصي وصيه أو الجدار الآب أو  
لم يكن واحد من ذلك كذا أي لو هو الأهم المفضل له بيع  
للمنفرد لا القطار ولا يشترى إلا الطعام والكسوة لانهما  
من جملة ممتلكات الصير خاتمة **فروع** وصي القاضى  
كوصي الآب إلا إذا قبل القاضى بنوع تفديده وفي الآب  
يعم الكل عمادية وفي متفرقات البحر القاضى وأمينه ها  
لا ترفع حقوقه عند بائنه للمنيه اليها بخلاف وكيله  
صواب فلو ضمن القاضى وأمينه من ما بلغه المنيه بعد  
يلتزم مع خلافهم وفي الاشياء جازا التوكيل بكل ما يعقله  
الوكيل لنفسه إلا الوضو فله ان يشتري مال اليتيم لنفسه  
لا غيره بوكالة وجازا التوكيل بالتوكيل **باب الوكالة**  
**بالخصومة والقضف وكيل الخصومة والتفاد**  
أي اخذ الدين لا يملك **القضف** عند زفوف يفتي  
لفساد الزمان واعتمد في البحر العرف ولا الصلح  
اجماعا محرو ورسول **التقاضى بملك** **القضف** **ع**  
**لا الخصومة** اجماعا محروا نيلك او كن رسولاه  
عني ارساكا وامر ترك قبضه توكيل خذ فالقيل  
ولا يملكها أي الخصومة والقضف وكيل **الملازمة**  
كلا يملك الخصومة وكيل **الصلح** محرو وكيل قبل  
**الدين بملكها** أي الخصومة خلافا لهما لو وكيل  
الدين ولو وكيل القاضى لا يملكها اتفاقا كوكيل  
قبض الدين اتفاقا واما وكيل قسمة واخذ  
شفعة ورجوع سبة وردد عيب فملكها مع

القضف

القبض اتفاقا ابن ملكا سره بقبض دينه وان لا يقبضه  
الا بقبض قبضه الا في ماله بقبضه المذكور على  
الامر بالقبض له فلم يصرو كيلا ولا سر له الرجوع  
على القبض بملكه وكذا لا يقبض درهم سادون  
درهم محروا ولم يكن **القبض** بينه على الا بقبضه  
عليه بالدين وقبضه الوكيل قضاع عنه ثم برهن  
الطلب على الا بقبضه للموكل فلا يسبيل للمدعيون  
على الوكيل وانما يرجع على الموكل لان يده كده  
وقبضه الوكيل بالخصومة اذا اولى الخصومة  
لا يجبر عليها في الاشياء لا يحل الوكيل ان امتنع عن  
فعل ما وكل فيه لتبرعه الا في ثلاث كما مر على  
القبض فانه يجبر عليها بالالتزام وكلم خصوماته  
واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيله  
فيما يدعي على الموكل جازا هذا التوكيل فلو اثبت  
الوكيل المال لوي لو كده ثم ابراه الخصم الدفع  
لا يسمع على الوكيل لان ليس بوكيل فيه درهم  
اقتدارا لو وكيل بالخصومة لا يغيرها مطلقا بغير  
الحدود والقضاة على موكله عند التقاضى دون  
غيره استحياسا وان انقضى الوكيل به أي بهذا  
الاقرار حتى يدفع اليه المال وان برهن بعد على الوكالة  
للتناقص **وكذا** اذا استثنى الموكل اقراره بان قال  
وكنتك بالخصومة غير جائز الاقرار مع التوكيل الاستثناء  
على الظاهر بضرورة فلو اقر عند أي التناهي لا يسمع **فخرج**

طلب



به من الوكالة فلا تنفع خصوصته في رفع التوكيل  
بما لا يخلو من لا يصير به اي بالتوكيل بغيره وبطل  
توكيل الكفيل بالمال ليلقي بغيره عما لا لنفسه كما لا يصح  
لو وكله بغيره اي الدين من نفسه او غيره لان  
الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا اذا وكل المدينون  
بأمر نفسه فيصح ويصح عزله قبل ابرار بنفسه اشباه  
او وكل الخصال المحل بغيره من المال عليه او وكل  
المدينون وكيل اطال اليه بالقبض لم يصح لاستحالة كونه  
قاضيًا وقتضايا قسبة بخلاف كفيل التفسير والرسول  
وكيل الامام يبيع الفخار والوكيل بالتبرع حيث  
يصح ضمانه لان كلامهم سفير لوكيل بغيره كونه  
اذا اقبل هو وبطل الوكالة لان الكفالة اقوي للزور  
مما اقتضت ناسخة بخلاف العكس وكذا كما اصحت  
كفالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدر ميت  
الكفالة او تلحق ما اقلنا ووكيل البيع اذا ضمن  
الثمن للبائع عن المشتري لم يخلو امرانه يصير  
عاملا لنفسه فان ادينه حكم الفسخ رجوع لطلالة  
وبطلته لا يبرعه وعما انه وكيل الغائب بقبض  
دينه فصدقه الغريم امر بصدقه اليه عملا باقراره  
ولا يصدقه لو ادعى الاثبات فان حضر الغائب  
فصدقه في التوكيل فيها ونعت والامر الغريم  
برفع الدين اليه اي الغائب ثانيا فساد الادا  
بانكا ومع يمينه ورجع الغريم بغيره علي الوكيل

ان باقيا في يده والوكيل بان استم ملكه فانه يضمن  
مثله خلاصة وان ضاع الحمل لا يتصدق به الا في كان  
قد ضمنه عنده لرفع لغريمه ياخذ الدين ثانيا  
لما اخذه الوكيل لانه امانة لا تخربها الكفالة  
ربيع وغيره او قال له قبضت منك عليا يا براتك  
من الدين فهو كما لو قال الاب للمختن عند اخذ مهر  
بنته اخذ منك عليا يا براتك من مهر بنتي فان  
اخذه البنت ثانيا رجع المختن علي الاب فكذا هذا  
بنازلة وكذا يضمنه ان لم يصدق علي الوكالة  
يضم صوته السكوت والتكذيب ووقع له ذلك  
علي زعمه الوكالة فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك  
فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لوكله صدق  
الوكيل خلفه وفي الوجوه المذكورة كلما الغريم ليس  
لما لا يسترد ربحه بغير الغائب وان برهن انه  
ليس بوكيل او علي قراره بذلك او اذ استخلافه  
لم يقبل لسببه في فقره ما ارجيه للغائب نفسه لو برهن  
ان الطالب جحد الوكالة واخذ من المال تقبل كبره  
مات الوكيل ورثته غريمه او وفده له اخذ قايما  
ولو حال كاضمة الا اذا صدقه علي الوكالة ولو اقر  
بالدين وانكر الوكالة تخلف ما لم يقم ان الدين  
وكلمه عيني قال اي وكيل بقبض لوديعة منه وصدقه  
الوديعة لم يورث بالدين اليه علي الشهور بخلاف الدين  
الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا لاسر







خلافة فتشبه بشرط علم الوكيل اي في التقدي  
 اما الحكم فيثبت وينعزل قبل العلم كالرسول  
**ولو عزل قبل وجود الشرط في المعلق به** اي بالشرط  
 به يفتي بغيره وهما يثبت ذلك اي العزل  
**بمشاركة به ويكتابة بكتوب بعزله وارساله**  
**رسولا من اعدا او غيره** اتفاقا او عبدا صغيرا  
 او كبير صدقة او كذبه ذكره المصنف في متفرقات  
 اذا قال الرسول الوكيل ايسر ليك لا يملك عزله  
 اياك عن وكالة ولو اضره فضولي بالعزل فلا يبر  
 من احد شرط في الشهادة عدد او عدالة كما هو  
 المتقدم في المتفرقات وقد مر ان من صدقة قبل ولو  
 فاستقام اتفاقا ابن ملك وخرج على عدم لزومها  
 من الجانبين بقوله **فلا وكيل** اي بالحضرة وشرط  
 المعين لا الوكيل بنكاح وطلاق وعتاق وبيع ماله  
 وبشرائه بغير عينه كما في الاشياء **عزل نفسه**  
**بشرط علم موكله** وكذا يشترط علم السلطات  
 بعزله فاضر وامام نفسه مالا لا كما بسطه في  
 الجواهر وكلمة بقبضه ادين ملك بعزله ان بغير  
**حضرة المديون وان وكلمه حضرة لا لتعلق حقه**  
 به كما مر الا ان علم به بالعزل المديون فحينئذ  
 ينعزل ثم فرع عليه فلو دفع المديون دينه اليه  
 اي الوكيل قبل علمه اي المديون بعزله يبر ويقدر  
 لا يدفعه لغير وكيل **ولو عزل الموكل ببيع**

كذا في نسخة  
 كذا في نسخة  
 كذا في نسخة

بقوله

الرهن

الرهن **نفسه بحضرة الرهن ان** رهنه بالعزل  
**صلا لا** لتعلق حقه به وكذا الوكالة بالحضرة  
 بطلب المدعى عند غيبته كما مر وليس منه توكيله  
 بطلاقها بطلبها على الصحيح لانه لا حث لها فيه  
 ولا قوله كلما عزلت لك فانت وكيل بعزله بكلمة  
 وكلت لك فانت معزول عيني وقوله **الوكيل بعد التتول**  
**حضرة الموكل** لفت توكيلي وانا بيري من الوكالة  
 ليس بعزل المحور الموكل بتولعه او ملكه لا يكون عزلا  
 الا ان يقول الموكل للوكيل **واذهب لا او كلك بشي**  
**فقد عرفت انها** وان **فقد عزل** فيلزم ذكر في الوقا  
 ان محوره عزل وحمله المصنف على ما اذا وافقه  
 الوكيل على الترتك لكن اثبت المقتضى باختلاف  
 الرواية وقدم الثاني وعلمه بان محوره ما على  
 النكاح فسخ ثم قال وفي رواية لم ينعزل بالمحور ان  
 فليحفظ **وينزل الوكيل بعزله** **بشرط** **الشيء الموكل**  
**فيه** **كلمة بقبضه** **دين** **فقبضه** **بنفسه** **وكلمه**  
**بنكاح فزوج** **الوكيل بزازية** **ولو باع الموكل والوكيل**  
 معا ولم يعلم السابق ببيع الموكل او بوعده عند  
 اي يوسف يشتركان وتخير ان كافي الاختيار وغيره  
**وينعزل بموت احد** **بما وجب** **مطلبا** **الكسر**  
 اي مستوعبا ستم على الصحيح درر وغيرها لكن  
 في الشرع لا لية عن الضمات شهراديه يفتي  
 وكذا في التثني والباقي وجعل قاضي خان



في فصل فيما يفتي بالمجتهدين قول لا حيفه وان عليه  
 الفتوى فلم يحفظ بالحكم **بالحق من زعمه** لا تنور بغيره  
 مسلما على الزهبي ولا باقائه فاقته بحرف في شرحه  
 المجمع واعلم ان الوكالة اذا كانت لازمة لا تنظر هذه  
 العوارض فلذا قال **الا** الوكالة اللازمة **اذا وكل الرا**  
**هن العدل والبر من بيع الرهن عند طول الاصل**  
**فلا ينزل بالعرف ولا يجوز الوكيل جونه والوكيل**  
**بالامر باليد والوكيل يبيع الوفا لا ينزل ان يموت للوكيل**  
 بخلاف الوكيل بالخصومة او الطلاق بترزية قلت  
 والحاصل كما في البحر ان الوكالة ببيع الرهن لا تنظر  
 بالعرف حقيقيا او حكما ولا بالخروج عن الاهلية  
 قلت فاطلاق الدرر فيه نظر **ينزل بالعرف**  
**احد الشرعيين ولو بغير وكيل ثالث بالتصرف وان لم**  
**يعلم الوكيل** لانه عز حكيم **ينزل بحكم موكله لو كانها**  
**وجوه** اي موكله **لو ما روي ذلك** اي علم اولاه  
 عز حكيم كما مر وهذا اذا كان وكيله في العقود  
 والخصومة اما اذا كان وكيله في قضايا دين واقتضا  
 وقبض وديعة فلا ينزل بعجز وجور ولو عزل المولي  
 وكيل عبده المازون لم ينزل **ينزل بتصرفه**  
 الموكل بنفسه فيما وكل فيه **تصرفا بعجز الوكيل**  
**عن التصرف معه** ولا لتمام الوطعنا واحدة **والمد**  
**باقية** فالوكيل يظلمها اخرى لبقاء المحل ولو ارتد  
 الزوج او الحق وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة

٣  
 مجنون وردة فبما عداها  
 من اللازمة لا تنظر بالحقيقي  
 بل بالحكمي وبالخروج عن الاهلية  
 ح

وتفود

وتفود الوكالة **اي اعاد اليه** اي الموكل **قديم ملكه** كان  
 وكله ببيع فباع موكله ثم رده عليه بما هو فسخ بغير وكالة  
**او بغيره** اي ان ملكه كسيلة العدة بخلاف مالو  
 تجدد الملك **فروع** في الملتقط عزل وتب لا ينزل  
 ماله بصله الكتاب وكل عما يبيانه عزله قبل قبوله  
 صح وبعده لا دفع اليه قيمة ليدفعها الى انسان  
 يصلحها فدفعها ونزل ببيع الوكيل بالدفع ابراه  
 ماله عليه قال يبرأ من العال قضا وما في الاخرة فلا  
 الا بغير ما يتوهم ان له عليه وفي الاشياء قال المبرور  
 من جاك بعلامة كذا او من اخذ صبيك او قال كذا  
 فادفع اليه لبيع لانه تفويض الجور فلا يبرأ بالدفع اليه  
 وفي الوهبانية  
 ومن قال اعطى المال فابخر خنصر فاعطاه لم يبرأ بالمال  
 وبعده وبع بالتدريس حاله في الخالفه قالوا يجوز  
 وفي الردع قل قول الوكيل مقدمه **اذا قول رب الدين**  
 ولو بغير الدال مال المبيع **ك** يسلم منه وضاع  
**كتاب الدعوى** لا يخفى مناسبتها  
 للوكالة بالخصومة **بمصلحة** قول يقصد به الانسان  
 ايجاب حق على غيره والى الثاني فلا تنزل  
 وجهها دعوى بفتح الميم او كفتوى وقتاوي درر لكن  
 جزء في الصباح بكسر هاء يعنينا ما نحافظه على الف  
 الثاني وشرعا **قول مقبول** عند القاضي **يقصد**  
 به ملابيه **حق** قبل غير **خرج** الشهادة والاقرار

التعجب  
 والخصومة  
 يشتر



**أو دفعه** أي دفع الخصم **عن حق نفسه** دخل  
 دعوي دفع التعرض فنسمع به يعني بزازية بخلاف  
 دعوي قطع النزاع فلا تسمع سراجية وهذا إذا  
 اراد بالحق في التعريض الأمر الوجودي فلو اراد  
 ما يقيم الوجودي والعدمي لم يحج هذا القدر  
**والمدعي من إذا ترك دعواه** ترك أي لا يجبر عليها  
**والمدعي عليه خلافه** أي يجبر عليها فلو في البلدة  
 قاضيان كل في حكمة فالخيار للمدعي عليه عند محله  
 يعني بزازية ولو القضاة في المذهب الأربعة علي  
 الظاهر وبه أفتيت مراراً جرحاً فالصنف ولو  
 الولاية الخاوية لقا ضيقين فأكثر علي السواء  
 فالعبرة للمدعي نعم لو أمر السلطان بإجابة  
 المدعي عليه لزم اعتباره لقوله بالنسبة اليها كما مر  
 مراراً قلت وهذا الخلاف فيما إذا كان كل قاض  
 علي حكمة علي حدة أما إذا في المصنفين وشافعي ومالكي  
 وحنبلي في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي أن  
 يقع الخلاف في إجابة المدعي لما أنه صاحب الحق كذا  
 بخط المصنف علي هامش بزازية فليحفظ **وركنها**  
**إضافة الحق إلى نفسه** لو أصيلا كلي عليه كذا أو  
 إضافة اليمن نائب المدعي **منابه** كوكيل ووضعي عند  
**النزاع** متعلق بإضافة الحق **وأهلها** العاقل البين  
 ولو صبي أو ما ذوال في الخصومة والأشياء وشي  
 طها أي شرط جواز الدعوي مجلس القضاء وحضور

كان

خصمه

**فصده** فلا قضا علي غايب وهل يحضره بحمد الدعوي  
 أن بالمصراع حيث يثبت بمنزلة نعم والأختي يبرهن  
 أو يكلف منية **ومعلومه** المال **المدعي** إذا لا يفتقر بحمول  
 ولا يقال مدعي فيه وبه إلا أن يتضمن الأضمار بشرطها  
 أيضا **أو ما لم يفتش** أي الخصم بعد ثبوتها وإلا كانت  
 عبثا **وكون المدعي بما تمثل الثبوت** فدعوي ما  
**يستحيل وجوبه** عقلا أو عادة **باطلة** لتيقن الكذب  
 في الاستحجال لفتلي كقوله لعرفا النسب أو لنزاع يولد  
 مثله لثله هذا التزوير في الاستحجال العادي  
 كدعوي معروف بالتفتراس أو الأعيمة علي خرافات  
 افرضه أياها دفعة واحدة أو غصيرها من الظاهر  
 عدم سماعها بحزبه جزم ابن الفرس في الفواكه  
 البدرية **وحيثما** **الجواب** عن المدعي وهو المدعي  
 عليه بلا أو نعم حيث لو سكت كان أنكارا فتسمع لبيته  
 عليه إلا أن يكون آخر سراجية أو مستحقته وبسببها  
 تغلق البناء المقدر بتعاطي المعاملات **فلو كان ما**  
**يدعيه** **منقولاً** أي يدعي الخصم ذكر المدعي أنه في يده **غير حق**  
 لا احتمال كونه مرفوضا في يده أو محبوسا بالثبوت  
 في يده **وطلب المدعي أخضاره** أن **استد** فتلي التزم  
 أخضاره **لبيته** **في الدعوي** **والشاهد** **والاستحلال**  
**وذكر المدعي** **في مكان** **فقد** **أحضار** **العين** **بان** **كان**  
 في نقلها مونة وإن قلت ابن كمال معزيا للتحريئة  
**بلا كها** **وغيرها** **لأنه** **مثله** **سفي** **وان** **تقدر**

هذا الشطب صحيح  
 لم يوافق جواب الجواب على الخصم



احضارها مع ثيابها كزهرية طمام وقطع  
 غم بعث القاضي امينه لينتار اليها والا تكن باقية  
 اكني في الدعوي **بذكر القيمة** وقالوا لو ادعائه  
 غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمته ما نسمع في حلف  
 خصمه او يجبر على ابيان درر و ابن ملك ولهذا  
 لو ادعيا **تختلف الجنس والنوع والصفة**  
**وذكر قيمته** الكل حمله كفي ذلك الاجمال على الصحيح  
 وتقبل بينة او يحلف خصمه على الكل مرة **وان لم**  
**يذكر قيمة كل عين على حدة** لانه لما صم دعوي  
 الغصب بلا بيان فلا يصح اذا بين قيمة الكل حمله  
 بالاولي وقيل في دعوي السرقة يشترط ذكر القيمة  
 ليعلم كونها انصافا ما في غيرها فلا تشترط اعمارية  
 وهذا كله في دعوي الفين لا الدين فلوا **دعوى قيمة**  
**شيء مستهلك** اشترط بيان جنسه ونوعه في الد  
 عوي والشهادة ليعلم القاضي ما ذا ينقض **واختلف**  
**في بيان الذكورة والانوثة في الدابة** فشرط ابو  
 الليث ايضا واختاره في الاختيار وشرط الشهيد  
 بيان السن ايضا وتامة في القاررية **وفي دعوي**  
**الايداع لا بد من بيان مكانه** لصحة الدعوي **من**  
**بيان** والاجمال له لا وفي غصب غير المثلي بين قيمته  
 يوم غصبه على الظاهر عمارية **ومشترط التكرار**  
**في دعوي المقارن** يشترط في الشهادة **ولو**  
 كان المقارن **شرا** خلافا لما لا اذا عرف **الشهود**

اي مكان الايداع سواء كان  
 له حمل او لم وفي الغصب ان  
 له حمل وموثة فلا بد  
 من

الدار عينها فلا يحتاج **الذكر حمله** كما لو ادعى  
 ثمن القنابل لانه دعوي الدين حقيقة **ولا بد من**  
**ذكر قيمة** بها **الدار** **الحالة** **في السكة** في يد ابا الاعم  
 ثم الاخصر فالأخصر كما في النسب **ويكتفي بذكر ثلاثة**  
 فلو ترك الرابع مع وان ذكره وغلط فيه لا ملحق لان  
 المدعي يختلف به ثم انما يثبت الغلط باقرار الشاهد  
 فقولين **وذكر اسم** **الدار** اي الحرد واسما **الاسماء**  
**ولا بد من ذكر الجرد** لكل منهم ان لم يكن الرجل مشهورا  
 والا كثر باسمه لحصول المقصود **وذكر انه** اي الغنار  
**في يد** ليضيق خصمه **ويشترط** عليه **بغير حلف** ان كان المدعي  
 منتقلا **لما** **لا تثبت** **يد** **في الغنار** **بغير حلف**  
**بل لا بد من بينة** **وعلم** **قاصر** لا احتمال تزوير  
 بخلاف المتقول لمعاينة يده ثم هذا ليس على اطلاقه  
 بل اذا ادعى **المقارن** **لما** **مطلقا** **ما في دعوي الغصب**  
**ودعوي الشراء** من ذي اليد فلا يفتقر لينة لان  
 دعوي الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره ايضا  
 بنزاع **يقر** **ذكر انه بطل** **به** **لثوقته** على طلبه ولاه  
 قتال **رهنه** او حبسه بالثمن وبه استغنى عن زيادة  
 بغير حلف فافهم **ولو كان** ما يدعيه **فيما** **مكيدا** **وسوره**  
 نقدا او غيره **ذكر وصفه** لانه لا يعرف به **ولا بد في**  
**دعوي المثليات** من ذكر الجنس والنوع والصفة  
**والقدر** **وسبب الوجوب** فلوا **دعوي** **بغير حلف** عليه  
 ولم يذكر سببها لم نسمع واذا ذكر في التسليم انما له المطالبة

نا  
 لا  
 ع



في مكان عيناه وفي خوقر وضو غصب واستملاك في  
 مكان القرض وكخوه محر فليحفظ **ويقال القاض**  
**المدعي عليه** عن الراوي فيقول انه ادعى عليك كذا  
 فاذ تقول **بعد صحتها** او **انك تصد** صحيح لا يسأل  
 لعدم وجوب جوابه **فان اقر فيها** او **انكر فيها**  
**المدعي قضى عليه** بلا طلب المدعي **والا يبرهن**  
**حلفه** الحاكم **بعد طلبه** اذ لا يبرهن طلبه المبرهن  
 في جميع الدعاوى الا عند الثاني في اربع على ما في  
 البرازية قال واجمعوا على ان التخليف بلا طلب  
 في دعوى الدين على الميت **وان اقال** المدعي عليه  
**لا اقر ولا انكر** لا يستخلف بل يجلس **ليقر او ليكر**  
 درو كذا لو لم يركب السكوت بلا افتقار عند الثاني  
 خلاصة قال في البحر وبه افنت لما ان الفتوى في  
 قول الثاني فيما يتعلق بالتقاضي انتهى ثم نقل عن البنا  
 الاشبه ان انكاره فيستخلف قدرنا بتخليف الحاكم  
 لانها لو اطلقا على **نحلف** عند غير قاض **يكون**  
**بريا فهو باطل** لان المبرهن حق القاضي مع طلب  
 الخصم ولا عبرة لمبرهن ولا نكول عند غير القاضي  
 فلو برهن عليه اي على حقه **يقبل** **والا يحلف** **ثانيا**  
**عند قاض برأيه** الا اذا حلفه الاول عنده فيكن  
 درو ونقل المصنف عن القنية ان التخليف حق  
 القاضي فيما لم يكن باستخلاقه لم يقبل **وكذا لو**  
**امطاحا ان المدعي لو حلف** **فالحكم ضام** **لما لا**

وحلف

يع

كان

م

**وحلف** اي المدعي **بضم** الخصم لان فيه تفسير الشرع  
**واليمين** لا تزول **على مدعي** الحديث البينة على المدعي  
 وحديث الشاهد واليمين فتبين بل رده ابن  
 مهيمن بل انكره الراوي عيني **هذا المدعي على دعواه**  
**وطلب من القاضي ان يحلف** **المدعي انه تحت**  
**قلا** **المدعي** او ان **الشهود** **صادقون** او **يحقون**  
**في الشهادة** **لا يجيبه** القاضي الى طلسته لان الخصم  
 لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لان لفظ الشاهد  
 عندنا يمين ولا يكره ليمين لانا امرنا يا كرام  
 الشهود **لذا لو علم** **الشاهدان** **القاضي يحلف**  
 ويعمل بالسنة **له الاعتناء** **عند** **اذا** **الشهادة** **لانه**  
 لا يلزمه برأيه **وبينه** **الخارج** **في ذلك المطلق**  
 وهو الذي لم يذكر له **سب** **حق** **من بينة** **ذي اليد**  
 لانه المدعي والبينة له بالحد يشك في المقيد  
 كتاب وتقام فالبينة لذي اليد اجماعا كما سيجي **قضي**  
 القاضي عليه **بتكوله** **مرة** **لو تكوله** **في مجلس** **القاضي**  
 حقيقة **بقوله** **لا احلف** **وحكم** **كذلك** **سكت** **وعلم** **انه**  
**من غير** **افهم** **كسر** **وطر** **شرفا** **لصحيح** **سراج** **وعرض**  
 اليمين ثلاثا ثم القضاء **وهل يشترط** **القضاء** **على** **قوله**  
**التكول** **خلاف** **درو** **لم** **ارفع** **نرجح** **قال** **له** **الصف**  
 قلت قد مرنا انه يفترض القضاء **قضي** **عليه** **بالتكول**  
**ثم اراد** **ان يحلف** **لا يلتفت** **اليه** **والقضاء** **على** **حال**  
 ما قد درر قبلت طرقا القضاء ثلاثا وعده في الاشياء

رجع  
 قول الافي ثلاث



سما بينة واقترار وتبين وتكول عنه وقسامة  
وعا قاض علي الرجوع والسابع قرينة قاطعة  
كان كلهم من دار خالته انسان خائف يسكين  
منلوت بدم فدخلوا قافرا فراه مذبحا حيه  
اخذه اذ لا يمنري احدا انه قاتله **شك فيما يدعي**  
**عليه بنية ان يرضي خصمه ولا يخلف تحرا عن الو**  
**توع في الحرام وان الي خصمه الا خلفه ان اكبر**  
**رايه ان المدعي بطل خلف والابان غلب علي طبعه**  
انه محقق لا خلف بن زينة **وتقبل البيعة لواقا**  
**سها المدعي وان قال قبل اليمين لا بينة لي سراج**  
خلافا لما في شرح المجمع عن المحيط **بدين المدعي**  
عليه كما تقبل البيعة بعد القضاء بالتكول **خاتمة عند**  
**العلمة** وهو الصحيح لقول بشرح اليمين الفاجرة اذ  
ان ترد منا البيعة العادلة ولا ان اليمين كالحلف عن  
البيعة فاذا جاء الاصل انتهى حكم الحلف كانه لم يوجد  
اصلا **كرو ويظهر كذبه باقامتها اي البيعة لواقا**  
اي المال بلا سب **خلف اي المدعي عليه ثم اقامها**  
حتى كفت في يمينه وعليه الفتوي طلاق الخانية  
خلافا لاطلاق الدرر **وان ادعاه بسب خلف**  
انه لا دين عليه **ثم اقامها المدعي علي السب لا يظهر**  
كذبه لجواز انه وجد القرض ثم وجد الابر والابقا  
وعليه الفتوي فصولين وسراج وشتم وغيرهم  
**ولا الخلف في نكاح** انكره هو او يدي **ورجعة** حدها هو

مطلبة  
تقبل البيعة بعد اليمين

مطلبة المسائل  
التي لا خلاف فيها

او يبعد عنه **وفيما يله** انكره احدهما بعد المدة **واستبلا**  
تدعيه الامة ولا يتاني عكسه لثبوتها باقراره **ورق**  
**ونسب** بان ادعي على مجهول انه قد او ايمته وبالعكس  
**ولا عتاقة** او مولاة ادعاه الاعلى والاسفل **وحد**  
**وليمان والفتوي علي انه يحلف** النكر  
**في الاشياء السبعة** ومن عدتها ستة الحف اسوية الولد  
بالنسب او الرق والحاصل ان الفتوي به التخليفي  
الكل في الحدود ومنها حد قذف وليمان فلا يمين  
اجماعا الا اذا تضمن حقا بان علف عتقت عبده بزا  
نفسه فلم يعد تخليفه فان تكا ثبت العتق لا الزنا  
**وكذا يستخلف السارق** لاجل المال **فان نكل منه**  
**ولم يقطع** وان اقر بها قطع وقالوا يستخلف في  
التنزيه كما بسطه في الدرر وفي الفصول ادعي نكاحها  
محملة دفع يمينها ان تتزوج فلا تخلف وفي الخاتمة  
لا استخلاق في احدي وثلاثين **مسئلة النيابة**  
**تحرر في الاستخلاق والخلف** وفرع علي الاول بقوله  
**فالوكيل والوصي والتولي** **واب الصفين ملك**  
**الاستخلاف** فله طلب يمين خصمه **والجلفا** احد  
منهم **الا اذا ادعي عليه** القصد **او صح اقراره** علي الاصيل  
فيستخلف حيث يترك الوكيل بالبيع فان اقراره صحيح  
عليه لو كل قلما تكوله وفي الخلاصة كل موضع لو اقر  
لزمه فاذا انكر يستخلف الا في ثلاث ذكرها والصفين  
في اربع وثلاثين **لا امر** عن الخاتمة **وراستة** اخري



في البحر و زاد اربعة عشر في تنوير البصائر حاشية  
 الاشباه والنظائر لابن المنذرى ولولا خشية النقل  
 لسرفها كلها **التحليف على فعل نفسه يكون على**  
**البنات** اي القطع بانه ليس كذلك **والتحليف**  
**على فعل غيره يكون على العلم** اي انه لا يعلم انه كذلك  
 لغزم علمه بما فعل غيره ظاهرا لهم **الا اذا كان**  
 فعل الغير **يصل به** اي بالحالف و فرع عليه بقوله  
**فان ادعى مشترعا لعبد سرقة العبد او ابا فم**  
 و اثبت ذلك **يخلف** اي يبيع **على البنات** مع انه فعل  
 الغير وانما مع باعتباره وجوب تسليمه سليما فروع  
 الي فعل نفسه يخلف على البنات لانها اكد ولذا يقتبر  
 مطلقا بخلاف العكس درر عن الزيلعي وفي شرحه  
 المجمع عنه هذا اذا قال المتكبر لا علم لي بذلك ولو ادعى  
 العلم خلف على البنات كورع ادعي قبض ربهما و فرع  
 على قوله وفعل غيره على العلم بقوله **واذا ادعى بكر**  
**سبق الشراء** له على شره زيد ولا يثبت **يخلف خصمه**  
 وهو بكر **على العلم** اي انه لا يعلم انه اشتراه قبله **ما سر**  
**كنا اذا ادعى زينا او عيبا على وارث** اي علم  
 التامه **يكونه ميراثا او افرجه** **لادعي** **ادعي** **ادعي**  
 فيخلف على العلم **ولو ادعاهما** اي الدين والعتيق  
**الوارث** على غيره **يخلف** **المدعي** **على البنات**  
 كونه بوشرا درر **ويخلف** **ما حاد** **الغزو** **اجاغا**  
**فان نكل فان كان في النفس جسر حتى يغتر ويخلف**

وفيما

مطالعة  
 دعوى الدين او العيب على الوارث

وفيما **ادونه** **تقتصر** لان الاطراف خلقت وقاية  
 للنفس كاللذات فيجري فيها الابتداء لخلافها **قال**  
**المدعي على بيتها ضرة في المهر وطلب بميت خصمه**  
**لم يخلف** خلافا لهما ولو حاضرة في مجلس الحكم انكف  
 اتفاقا ولو غايبة عن المرحل اتفاقا ابن مالك  
 وقد روي المختار في حصة مكية السفر **ويأخذ القاضي**  
 في سيلة التثنية فيما لا ينسقط بشبهة **كفيل لاقتة**  
 يومن به و به يحرف في حفظ **خصمه** ولو وجبها والمال  
 حقيقا في ظاهر الزدب عني **نفسه ثلاثة ايام** في  
 الصحيح وعن الثاني **اي** **يخلفه** الثاني **وصح فان اشتم**  
**من اعطاه ذلك** **كفيل لا** **اي** **نفسه** او امينه **مقدار**  
**مدة التكفيل** **لا** **اي** **ان** **يكون** **الخصم** **غير**  
 اي سا فرافك **ان** **او** **يخلف** **اي** **ان** **يخلف** **القاضي** **دفع**  
 للنضر حتى لو علم وقت سفره يكفله اليه وينظر فيه  
 او يستخير نقاه لو اذكر المدعي نرازية **قال لا يثبت**  
**لي وطلب بميت مخلفه القاضي ثم برهن**  
 على دعواه بعد ايمين **قبل ذلك** البرهان عند  
 الامام **منه** **وكذا** **الوقا** **المدعي** **كل** **بينة** **ان** **يها**  
 فهي شهود زور **وقال** **اذا** **خلف** **فانت** **تري**  
 من المال **مخلفه** **ثم** **برهن** **على** **الحق** **قبل** **خلفه**  
 و به جزم في السراج كما مر **وقيل لا** **يقبل** **قايده**  
 محمد كما في القارينة وعكسه ابن الملك **وكذا**  
 الخلاف لو قال لا دفع لي ثم اني يدفع او قال الشاهد



او



مطلبه قتل سفاقة

[illegible]

وقد تقدم ويغلب ذكر اوصافه تعالى  
وفيه بعضهم بناسق ومال خطير والاختيار فيه  
وهي صفته الى القاضي ويكتب المظن كما يذكر  
اليمن فلو خلفه بالله فكأن عن التخليط لا يقضي  
عليه به اي بالنكول لان المقصود الخلف  
بالله وقد حصل زبلي لا يستحب التخليط على الم  
بزمان ولا يمكن كذا في الحاروي وظاهره انه مباح  
ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة  
على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل  
على عيسى والمجوسي بالله الذي خلف النار  
فغلب على كل معتقده فلو اكتب بالله كما سلمه  
كلى اختيار ولو ثبت بالله تعالى لانه يفرقه وان عبد  
غيره وحزم ابن الملك بان الدهرية لا يقتضونه  
تعالى قلت وعليه فماذا يجلمون وبني تخلف  
الاخرس ان يقول له القاضي عليك محمد الله  
وميثاقه ان كان كذا وكذا فاذا اومي براسه اي  
نعم صار عالما ولو اصر ايضا كتب به ليجب  
خطه ان عرفه الا في اشارته ولو اعمى ايضا  
فابوه او وصيه او من نصبه القاضي شرخ وهما  
ولا يجلمون في يومئذ عباد الله كراهة دخولها  
وتخلف القاضي في دعوي سب يرتفع على الحاصل  
اي على صورة انتكار المنكر وفسره بقوله اي بالله  
ما بينكما تكاح فايهم وما بينكما بيع فايهم وما



**جب عليك** لو قايما او بدله لوها كما وما هي  
**بيان** شك وقوله **الاب** متعلق بجميع مسكين في  
 دعوي نكاح وبيع ونفس وطلاق فيه لن وتشرع  
 السب اي بالله ما تكلمت وما بعث خلافا للثاني  
 نظر المدعي عليه ايضا لاحتمال طلاقه واذا لته  
**الا ان البرم** من الحلف على الحاصل **نكرنا** النظر  
 للمدعي **فجعل** بالاجماع **على السب** اي على صورة  
 دعوي المدعي كدعوي **سنة** **باجوار** **وتفقه**  
**مبتوتة** **والخمس** لا يراهم كونه شافيا لصدق  
 حلفه على الحاصل في معتقده فينتصر المدعي **قلت**  
 ومفاده انه لا اعتبار بحلف المدعي عليه وامام  
 هب المدعي فقيه خلافا والوجه ان يسأله القاضي  
 هل تعتقد وجوب شفعة الجوار ولا واعتمده الفقه  
**وكذا** اي يحلف على السب اجماعا في سبب لا يرتفع  
 برفع بعد ثبوت كونه مسلم يدعي على يوله عتقه  
 لعدم تكرر رقه **واما في الامة** ولو مسلمة **والعبد**  
**الكافر** فلتكر رقه ما بالحقاق حلف مولاها على  
**الحاصل** والحاصل اعتبار الحاصل بالضرر في مدع  
 وسبب غير متكرر **وصح** **فدا** **اليمين** **والصلح** **من حديث**  
 زبوع عن ابي اسلم باموالكم وقال الشهيد لا يختار  
 هذا اليمين الصادقة واجب قال في البحر اي ثابت  
 جواز بدليل الحلف صادق **ولا يحلف** **السكر** **بعد**  
 ابداله استقطا حقه **وقيد** بالنداء والصلح لان المدعي

مطلق العبرة بكونه  
 الكرمي

مطلق  
 الاقضية من اليمين

لو

**لو استقطعه** انما يمين قصدا بان قال **بريت** من الحلف  
 او بركته عليه **او وجه** **تلا** **وله** **التلف** **بخلان** **البر** **الاعن**  
 المال لان التخليف للمحاكم يرازية وكذا **الشتر**  
 يمينه لم يخلو من ركن البيع **وشرع** **استخلفه**  
 خصمه فقال حلفتني مرة ان عند حاكم او محكم **وبني**  
 وبرهن قبل الاقله تخليفه **وشرع** **قلت** **ولم ار**  
 ما لو قال اني قد حلفت بالطلاق ان لا احلف فيم  
 والله اعلم **بالسب** **التخالف** لما قدم يمين  
 الواحد في يمينين **الاثنين** **اختلف** اي المتبايعان  
**في قدر** **شتم** او وصفه او جنبه **وقد** **شتم**  
**كلهم** **برهن** لانه نورد عواذ بالحجة **وان** **برهنا**  
**فلمثبت** **الزيادة** ان النيات للثبات **وان**  
**اختلف** **فيها** اي الشتم والبيع جميعا **قدم**  
**برهان** **البائع** **لو** **الاختلاف** **في الثمن** **وبرهان**  
**المشتري** **لو** **في السبب** **نظر** **الاثبات** **الربا**  
**وان** **يجوز** **في** **الصور** **الثلاث** **عند** **اليمين** **فان** **رضي**  
**كل** **بمثاله** **الاخر** **فيها** **وان** **لم يرض** **واحد** **منها** **بدعوى**  
**الاخر** **فيها** **فان** **لم يكن** **فيه** **خيار** **فيفسخ** **من**  
 له الخيار **وبدا** **اليمين** **المشتري** **لانه** **الباري** **سالا**  
**نكار** **فيها** **لو كان** **بيع** **يمين** **بين** **والابان** **كان**  
 مقايضة او مرفقا **وتخير** **وقيل** **يفترع** **ابن** **ملك**  
**ويقتصر** **على** **التي** **في** **الاصح** **وتفسخ** **القاضي** **البيع**  
**بطلب** **احدهما** **او** **عليهما** **ولا يفسخ** **بالتخالف** **ولا**

مطلق  
 استخلفه خصمه فقال حلفتني

قول في قدر ثمن صريح انها عينا مما اختلفا  
 فيه واما اذا عين احدهما ثمنه وقال الاخر ثمن  
 الفقه على الكون من غير قيد قدره بغير  
 الا باخذ المشتري من الثمن لم يفسخ العقد  
 2 الثمن فليس هذا الذي يفسخ العقد  
 الا اختلاف في القيمة او في المسمى  
 التبعين  
 2 باء السو  
 القاسد بعد فراغه من التكليف  
 على الباطل ونفسه وفسد بيع  
 ما سلكه عن ثمنه في العرف  
 مدعي العينة في حوائجها  
 المذكورة في مسامحة شق بفسد  
 القضاء







والمستاجر في بدل **الاجارة** او قدر المدة **قبل**  
**الاستيفاء** المتفق **تخالفنا** ونتراد او بدائمين  
 المستاجر لو اختلفنا في البدل والموجر لو في المدة ولو  
 برهنا فالبينة للموجر في البدل والمستاجر في المدة  
**وبعد الاول القول المستاجر لا يملك** للزنا  
 ولما اختلفنا بعد التمكن من استيفاء البعض  
 من الشيعة **تخالفنا** وقتئذ **المعتدق** **البياني** **والقول**  
**في الماضي المستاجر لا ينفذ** لها ساعة فساعة فكل  
 جزء كمقد بخلاف البيع **ولو اختلفت الزوجات**  
 ولو مملوكين او مكاتبين او صغيرين والحقير كجامع  
 او ذمية مع مسلم فادام النكاح او اذيت بيت لها او  
 لاحد من خزانة الاكل لان العبرة للمدلة للملك في  
**شئ** هو من اماكن في البيت ولو زفها او فضة **والقول**  
**لكل واحد منهما فيما يصلح له مع يسنة** الا اذا كان كل  
 منهما يفعل او يبيع ما يصلح للاخر **والقول** له لتعارض  
 الظاهرين درر وغيرها **والقول** له في الصالح لها  
 لانها وما في يدها في يده **والقول** لذي اليد بخلاف ما  
 يخفى بها لان ظاهرها اظهر من ظاهره وهو يد  
 الاستعمال **ولو اقاما بينة** يقضي **بيبت** **لها** لانها  
 خارجة خاتبة والبيت للزوج الا ان يكون لها  
 بينة بحر وهذا الوجهين **ولو مات احد** **لو اختلف**  
**وارثه مع الحي في المشكل** الصالح **لرئيس** **والقول** فيه  
 للحي ولو فتننا وقال الشافعي وما لك اكل بينهما وقال  
 ابن ابي ليلى لكاله وقال الحسن البصري لاكل لها وهي

بطلوا خلاف  
 الزوجان في متاع  
 البيت

السبعة وعرف في الخاتبة تسعة اقوال **ولو اختلفت**  
 ولو ما دونها **ولو اختلفت** **والشافعي** **وما كان** **فالتقوى**  
**الحق في الحياة** **والقول** **للموت** لان بدائنا اقرب ولا بد للبيت  
**اعتقت الامانة** او المانة او المدبرة **والقول** **للموت**  
 نفسها **فاما في البيت** **قبل العتق** فهو للرجل وما بعده  
 قبل ان تحتار نفسها **فوق** **ملو** **معتق** **في الطلاق**  
 بحر وفي طلقها ومضت العدة **فالتقوى** **للموت** **ولو اختلفت**  
 بعده لانها صارت اجنبية لا بد لها ولا ذكرنا ان الشغل  
 للزوج في الطلاق فكذا الوارثه اما لو مات وهو في العدة  
 فالتقوى لها كانه لم يملكها بديل ارثها ولو اختلفت  
 الموجر والمستاجر في متاع البيت **فالتقوى** **للمستاجر**  
 يمينه وليس للموجر الا ما عليه من ثياب يديه ولو  
 اختلفت اسكافي وعطار في آلات الاساكنة والآلات  
 العطارين وهو في ايديهما في بينهما بلانظر ما يصلح  
 لكل منهما **وتما** في السراج **رجل معروف** **بالفقر**  
**والحلقة** صار بيدة **علام** **وعلي** **عنته** **بدره** **ولكن**  
 بداره **فادعاه** **رجل** **عرف** **باليسار** **فادعاه** **صاحب**  
 الدار **فهو** **المعروف** **باليسار** **فادعاه** **صاحب**  
 رجل **وعلي** **عنته** **قطيفة** **يقول** **الذي** **هو** **علي** **عنته**  
 علي **فادعاه** **صاحب** **المنزل** **في** **صاحب** **المنزل**  
 رجلان في سفينة بها دقيقتان **فادعاه** **كل واحد**  
 السفينة **وما** **فيها** **واحد** **هما** **معروف** **ببيع** **الدقيق**  
 والاخر **بانه** **ملاح** **فالدقيق** **الذي** **يعرف** **ببيعه**

اي رقيق  
 ا



والسيفين فلان يعرف انه ملاح عملا بالظاهر ولو فيها  
راكب واخر مسك واخر كذب واخر مدها وكلهم يد  
عون في بين الثلاثة اثلاثا في اثني الماد رجل يتوز  
نظارا بل واخر راكب ان على الكل متاع الراكب فكلها  
له والنايد اجيره وان لا يشر عليها فللراكب ما هو راكمه  
والباقي للنايد في الاثر والبنو والغنم وتمايه في خزانة  
الاكل **قصص في دفع الدعا** وفيما قدم من يكون  
خصما ذكر من لا يكون خصما قال **روايل** هذا الشيء  
الدرعي منتولا كان او عتارا او دعيه او اعرار يديه او  
**اجر يديه او رهن يديه** الفايب او غصبته منه  
من الفايب **برهن عليه** عليهما ذكر والعين قائمة لهما  
لكذا وقال الشهود يعرفون باسمه ونسبه او بوجه  
وشرط محمد يعرفون بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف فلا يبا  
وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يثبت ذكره الزليم **وي**  
الشرف لا يثبت عن خط العلامة المقر من عند البرارية  
ان تعويل الايمه على قول محمد انه في حفظ **دفع**  
**خصومة الدرعي** الملك المطلق لان يده لا يثبت  
يد خصومة وقال ابو يوسف ان عرق ذوال اليد بالجلد  
لا تندفع ويده يوزن ملتي واختاره في المختار وهذه  
مخيسة كتاب الدرعي لان فيها اقوال خمسة على ما  
يسط في الدرر ولان صورها خسر عيني وغيره قلت  
وفيه نظرا اذا الحكم كذلك لو قال وكلني فها هي بحفظه  
او اسكنني فيهما زيدا الفايب او سرقته منه وانتز

بل

منه او ضامن فوجدته بجرا وحي في يدي من اربعة بنات  
فالصور احدي عشر قلت **كفن** الحق في البرارية  
الزارعة بالاجارة او الوديعه فلا يزار على المهر وقد  
حررت في شرح المتن **وان** كان هاتكا او قال الشهود او  
رعد من لا يعرفه او اقربوا اليه بغير الحضور  
كان **قال** ذوال اليد **اشترى** او انقضت من  
**الفايب** او لم يدع الملك المطلق بل ادع عليه  
الفعل بان **قال الدرعي غصبته** مني او قال **سرق**  
**مني** وبناه للمفعول المشتري عليه فكانه قال  
سرقته مني بخلاف غصب مني او غصبه مني فلان  
الفايب كما ينبغي حيث تندفع وهل تندفع بالمصدر  
الصحيح لا يزار **وقال ذوال اليد** في الدرع او  
**دعيه** فلان **برهن** تندفع في الكل لما قلنا **قال**  
**في غير مجلس الحكم** انه ملكي ثم قال في مجلسه انه  
**ويعتقد** لا ورهن من فلان تندفع مع البرهان  
على ما ذكره لو برهن الدرعي على ما قلنا **الاول**  
**يجعله** خصما **ويك عليه** لستف اقرا ببيع الدرع  
بزارية **وان** **قال الدرعي** اشترى منه من فلان  
الفايب **وقال ذوال اليد** او غصبه فلان **ذلك** اي  
بنفسه فلو موكله لم تندفع بل لا يثبت **دفع**  
**الخصومة** **وان** لم تتوافقه ان اصل الملك للفايب  
الا اذا قال اشترى منه وكلني بقضه وبرهن  
ولو صدقه في الشراء بالتسليم لئلا يكون قضا

منه

عليه

يب

يوم



علي الغائب باقراره وهي عجيبة ثم اقتصار الدرر  
 وغيرها على دعوي الشرقة فثبت اني فلذا قال  
**ولو ادعى انه له عصبه منه فلان الغائب وبرهين**  
**عليه وبرهين زوايد هذا الغائب او دعه عنده انما**  
**لنوافقهما ان البذل ان الرجل ولو كان مكان**  
**دعوي العصب ودعوي سرقة لا تندفع برهين**  
 ذي البذل اذاع ذلك الغائب استخسانا برأيه  
 ذي البذل اذاع ذلك الغائب استخسانا برأيه  
 وفي شرح الوهبانية للشر بن لالي لو انفقنا  
 على الملك بدين وكل ندعى الاجارة مستمداً  
 الثاني خصما الاول على الضحية ولا مدعي برهين او  
 بشر اما المشتري فحقهم الكل فروع قال المدعي  
 عليه لي دفع يهل الي المجلس الثاني صفري المدعي  
 تخلف مدعي الايداع على البينات وترددت تخلف  
 المدعي على القلم وتجاهله في البرازية وكل يقبل امته  
 فبرهنت انه اعترفنا قبل المدعي للدفع لا للعتق  
 مالم يحضر المولي ابن ملك وادته تعالى اعلم **باس**  
**دعوي الرجلين تقدم حجة خارج في ملك مطلق**  
 اي لم يذكر له سبب كما مر على حجة ذي البذل وان  
**وقت احدهما فقط** وقال ابو يوسف زوا الوقت  
 احق وثمرته فيما لو قال في دعواه هذا العبد لي  
**غايبة في منتهى من رفاق زوايد من دستة**  
 لان ما ذكره تاريخ غيبته لا ملك فلم يوجد التاريخ

كيفية

من

من الطرفين تقضي بينة الخارج وقال ابو يوسف  
 يقضي المخرج ولو خالته الاقرار ويقتضي ان يقضي  
 بقوله لانه اوفق واظهر كذا في جامع الفصولين  
 واقتره المصنف **ولو برهن خارجا على سبب يقضي بينهما**  
**فان برهنا في دعوي كالح سخطا** لتفذر الجمع لوجبة  
 ولو ميتة فقتي به بينهما وعلى كل نصف المهر وورثا  
 ميراث الزوج واحده ولو ولدت يثبت النسب بينهما  
 وتامة في الخلاصة **وهي لمن صدقته اذ لم تكن في يد**  
**من كذبته ولم يكن دخل من كذبته بها** هذا اذا لم  
 يورثها فان **ارخا فاسبق احق** بها فلورارح هو  
 احدهما فهي لمن صدقته او لذي البذل بزازية  
**قلت** وعلى ما مر عن الثاني يثبت في  
 اعتبار تاريخ احدهما ولم ار من ثبته على هذا  
 فتأمل وان اقررت لمن لا حجة له فويله وان برهن  
 الآخر فقتي له ولو برهن احدهما فقتي له ثم برهن  
 الآخر لم يقض له **انما ثبت**  
**سبب** لان البرهان مع التاريخ  
 اقوي منه بدونه كالم تقض برهان خارج  
 على ذي اليد فظهر تكا حده **انما ثبت سبب** اي  
 ان تكا حده اسبق وان ذكر اسبب الملك بان  
 برهنا على شراشي من ذي اليد فلكل نفسه  
 بنصف الثمن ان شأنا وتركها لما خبير  
 لتفريق الصفقة عليه وان ترك احدهما بعد

وفي نسخ يعني به

ن



ما فني لهما لم ياخذ الاخر **كله** لانفساخه  
 بالقضا فلو قبله فله وهو اي ما ادعى شرا  
 للسلف تازخا ان **ارخا** فبدا البايع ما قبض  
 قوله وهو الذي يدعي ان ملكه من قبضه من الاخر اي يدعي  
 يدعي على سبيل الشرايه ولا نهما استويا  
 في الايمان اي وزاد احداهما باليد فلا  
 تنقض البعد الثانيه بالشك قال في الب  
 والحق انها عليه اعري غير عوي خاض  
 على ذي يدوحا عليها ان خارجا وذا  
 يد ادعي كل الشرا من ثالث وبرها  
 قدم ذواليد في الوجه الثالث  
 والمجاورة وجه واحد فكان ينبغي  
 اقلها واما بالبعد سي بان  
 قوله وهو الذي يدعي ان لم يوزخا بجمع  
 اليه طلق مدعيين لا يقيد كونها  
 خارجين اهرطو

ما فني لهما لم ياخذ الاخر **كله** لانفساخه  
 بالقضا فلو قبله فله وهو اي ما ادعى شرا  
 للسلف تازخا ان **ارخا** فبدا البايع ما قبض  
 قوله وهو الذي يدعي ان ملكه من قبضه من الاخر اي يدعي  
 يدعي على سبيل الشرايه ولا نهما استويا  
 في الايمان اي وزاد احداهما باليد فلا  
 تنقض البعد الثانيه بالشك قال في الب  
 والحق انها عليه اعري غير عوي خاض  
 على ذي يدوحا عليها ان خارجا وذا  
 يد ادعي كل الشرا من ثالث وبرها  
 قدم ذواليد في الوجه الثالث  
 والمجاورة وجه واحد فكان ينبغي  
 اقلها واما بالبعد سي بان  
 قوله وهو الذي يدعي ان لم يوزخا بجمع  
 اليه طلق مدعيين لا يقيد كونها  
 خارجين اهرطو

قوله وهو الذي يدعي ان ملكه من قبضه من الاخر اي يدعي  
 يدعي على سبيل الشرايه ولا نهما استويا  
 في الايمان اي وزاد احداهما باليد فلا  
 تنقض البعد الثانيه بالشك قال في الب  
 والحق انها عليه اعري غير عوي خاض  
 على ذي يدوحا عليها ان خارجا وذا  
 يد ادعي كل الشرا من ثالث وبرها  
 قدم ذواليد في الوجه الثالث  
 والمجاورة وجه واحد فكان ينبغي  
 اقلها واما بالبعد سي بان  
 قوله وهو الذي يدعي ان لم يوزخا بجمع  
 اليه طلق مدعيين لا يقيد كونها  
 خارجين اهرطو

بيع انتقا والبيع ولو بوجه اقوي من الرهن ولو  
 الكفين معهما استويا ما لم يوزخا واحدهما سبق  
 وان برهن خارجا على ملك مورخ او بشرا  
 مورخ من واحد غير ذي يد او برهن خارج على  
 ملك مورخ وزو يد على ملك مورخ اقدم  
 فالسابق احق وان برهن على شرا انتفقت  
 تازخا **سبقت** او مختلف عيني وكل يدعي الشرا  
 من رجل اخر او وقت احدهما فقط استويا  
 ان تفقد البايع وان اخذ فدر الوقت احق ثم  
 لا بد من ذكر الدعي وشهوده ما يفيد ملك بايعة  
 ان لم يكن البايع في يد البايع ولو شهدوا بيده  
 فتولا ان بزازية فان برهن خارج على الملك  
 وزو اليد على الشرا منه او برهن على سبب ملك  
 لا يتكرر كالتنازع وما في معناه كسب لا يبادر وغزل  
 قطن وحطب لبن وحيز صوف وخوصا ولو عثر  
 بايعة درر فزاد اليد احق من الخارج اجماعا  
 الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب او ربيعة  
 او اجارة وخوصا في رواية درر او كان سببا يتكرر  
 كناية وغرس ونسج خرد وزرع بر وخوص او اشكل  
 على اهل الخبرة فهو الخارج لانه اهل وانما عدنا  
 عنه بحديث التنازع **وان برهن كل** من الخارجين  
 او زو لا يدري او الخارج وزو اليد عيني على الشرا  
 من الاخر فلا وقت سقطا ونترقا مال الذي به

غزو في دنا قد بيع بالهدية لان  
 الخارج الشرا



**في يد من معه** وقال محمد يقضي الخارج قلنا الا  
 قد ارم على البشرا اقرار منه بالملك له ولو اثبتنا  
 فبعضنا اثبتنا انقلاد **ولا يخرج بزيادة عدد**  
**النسب** **ود** فان التزجج عندنا بقوة  
 الدليل لا بكثرته ثم فرع على هذا الاصل بقوله  
**فلو اقام احدا المدينين يشاهد بين ولا**  
**خارجة** **فهيما سوا في ذلك** **وكذا لا ترجع بزيادة**  
**العدد** لان المقتبر اصل العدا لانه اذا احد  
 للاعدلية دار في بداخر اعمى رجل نصيبها  
 واخر كل ما ويرهنها فللاول ربعها والباقي  
 للاخر **بطريق المنازعة** وهو ان النصف  
 سالم لدعي لكل بلا منازعة ثم استوت منازعتها  
 في النصف لآخر فينصف **وقالا الثلث له والباقي**  
**للتاني بطريق القول** لان في المسئلة كلا ونصفنا  
 فالمسئلة من اثنين وتقول الي ثلاثة واعلم ان  
 انواع التسمية اربعة ما يقسم بطريق القول  
 اجماعا وهو ثمان ميرات وديون ووصية  
 وكاباة ودرهم مرسلة وسعابة وجناية  
 رقيب وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة  
 القنولين وبطريق المنازعة عنده والمول  
 عندهما وهو ثلاثة مسايل مسئلة الكتاب واذا  
 او هي ارجل بكل ماله او بعد بعينه ولا خير بينهما  
 ذلك وبطريق القول عنده والمنازعة عندهما

وهو

بل

وهو خمس كما بسطه الزيلعي والعيني وتما في  
 البحر والاصل عنده ان التسمية متى وجبت لحق  
 ثابت في عين او دمة شايها فعولية او يميز او  
 لاخذها شايها ولاخري العا لثنا رعة وعندها  
 متى ثبتا معا على الشيوع فعولية والا لثنا رعة فليحفظ  
**ولو الدار في ايديهما** **فهيما** **للتاني** نصف لهما القضا  
 ونصف به لانه خارج ولو في بدلتاثة وادعى احدهم  
 كلها واخر نصفها واخر ثلثها ويرهنوا فثبتت  
 عنده بالمنازعة وعندهما بالمول وبيانه في  
 الكافي **ولو يرهنا على شراج دابة** في ايديهما او  
 احدهما او غيرها **واثرها قضي لمن واقف بسنها**  
**تاريخه** بشهادة الظاهر **فلو في يورخا قضي بها**  
**لذي اليد ولهما ان في ايديهما** **او في ثالث وان لم يور**  
 بان خالف او اشكل فلها ان كانت في ايديهما **ولا ان**  
**خارجين فان في احدهما قضي بها له** هو الاصح  
 قلت وهذا الوجه ما وقع في اكثر الدرر **فلو في**  
**قنصر يرهنا** **احدا خارجين على القصب** من ريد  
**والاخر على الوديعة** **منه** **الاستوى** **لانها بالحد قصير**  
**غصبا** **الناس** **احد بلا بيان** **الاقب** **اربع** **الشهادة**  
**والخروج** **والقصاص** **والقتل** **كذا في نسخة المصنف وفي**  
**نسخة العقل** **وعبارة** **الاشياء** **والدية** **وجنيد**  
**فلو ادعى على رجل الجال** **اخرام** **لانهم عباء فانكر**  
**وقال** **الناظر** **الاصل** **فالقول** **لله** **لنفسه**

مطلقا لو يرهنا بها  
 ١٤



بالاصل واللايس الثوب احق من اخذ اكم والرا كيه  
 احق من اخذ النجام ومن في السرج من مرد  
 وذو حبلها من علق كوزة لانه اكثر تصرفا والجا  
 لسر على البساط والمتعلق به سسوا  
 كما ليه وراكي سرج كمن معه ثوب وطرفه  
 الاخر لا هدر منه اي طرفه الغير منسوجة لانهما  
 ليست بثوب بخلاف جالس دارتنا زعما فيها  
 حيث لا يقضي لهما لاختلاف انهما يد غيرهما وهنا  
 علم انه ليس في يد غيرهما عيني الحائط لمن جروعه  
 عليه او متصل به **اتصال** ثريسم بان تتدا  
 اتصال لبنانة في لبنات الاخر ولو من خشب فبان  
 تكون الخشبة مركبة في الاخرى لدلالة على انها  
 بنيا معا ولذا سمي بذلك لانه حينئذ يني مرتعا  
**لبرله** اتصال ملازقة او تقب وارخال او **اراك**  
 كغقب وطبت يوضع على الجذوع **على يكون بين**  
**الخارجين لوتنا زعما** ولا يختص به صاحب العراوي  
 بل صاحب الجذع الواحد احق منه خانية ولولا هذا  
 جلدوع وللاخر اتصال فلذي الاتصال وللاخر حق  
 الرضع وقيل لذيل الجذوع ملية وثممه في اليين  
 وغيرهما احت الحاجة برفق جذوع وضعت  
 تقديا فلا يسقط بابرا ولا صلح وعنروبيع واجاه  
 اشباه من احكام الساقط لا يمود فيلحفظ **ويست**  
**من دار** فيها يوت كثيرة **تدري يوت** منها **حق**

بها

بل  
 من  
 بل

مطالع  
 مع الجذوع وضعت  
 عابرها بها

سا

ساحتها فهي بينهما نصفين كالطريق بخلاف  
 الشرب اذا تنازع فيه فانه يقدر بالارض  
 بقدر شتمها **يرهنها** اي الخارجان على يد كل منهما  
 في ارض قضى بيدهما فتنصف **وتو يرهون عليه**  
 اي على اليد اخذها او كان تصرف فيها بان لين او يني  
**قضى بيده** لوجود تصرفه **ادعى الملك في الحال**  
**وتشهدا** الشهود ان هذا القين كان ملكة تقبل  
 لان ما ثبت في زمان يحكم بقاؤه مالم يوجد الزيل  
**درر صبي** يعبر عن نفسه اي يقتل ما يقول **قال انا**  
**حر قال قوله** لانه في يد نفسه كالبائع **فان قال**  
**انا عبد لفلان** لغير ذي اليد ففيه **اي اليد**  
 كمن لا يعبر عن نفسه لا قرارة بعدم يده **فلتر بصر**  
**وارد على الحرية** **تسبح مع البرصا** لا تقتدر  
 اذا التناقض في دعوى الحرية لا تسع صحة الدعوى  
 والله سبحانه وتعالى اعلم **باب**  
**دعوى النسب** الدعوة نوعان دعوة استنبلا وهو  
 ان يكون اصل العلوق في ملك المدعي ودعوة تحرير  
 وهو بخلافه والاول اقوي بسببه واستنادها الوقت  
 العلوق واقتضار دعوة التحرير على الحال وسبب  
 وسيضع مبيعة **ولدره لا قل من** **شبهه**  
**سد يبعث** **فادعاه** البائع ثبت **نسبه**  
 منه استجسانا العلوق في ملكه ومبني للنسب  
 على الحقا فيعني فيه التناقض اذا صحت استندت



ثبت  
مخ

فصار تامة ولده فيسبح البيع ويرد التمن وكنت  
ان ادعاه المشتري قبله **نسبه** مستلوج ومملكه  
واميتها باقراره وقيل تجل عليا انه تكلمها واستولدها  
ثم اشترها **ولو ادعاه معه** اي مع ادعائه البايع  
**او بعده** لان دعوته تحريرا البايع استيلا له  
فكان اقوي بما مر **وكذا يثبت** من البايع **لو ادعاه**  
**بعد موت الام** بخلاف **موت الولد** فان اصل  
ويأخذ البايع بعد موت امه **ويسترد المشتري**  
**في كل التمن** وقاله حصته **واعتاقها** اي اعتاق  
المشتري الام والولد **وكونهما في الحكم والتدبير**  
**كالاعتناق** لانه ايضا لا يخل الا بطلان ويرد حصته  
اتفاقا لمقتضى غيره وكذا حصتها ايضا على الصحيح من  
مذهب الامام كما في التمن تارة البرهان ونقله في  
الدرر والمخ عن الهداية على خلاف ما في الكافي عن  
المبسوط وعبارة المواهب وان ادعاه بعد عتقها  
او موتها ثبت منه وعليه رد التمن واكتساب رد  
حصته وقيل لا يرد حصتها في الاعتناق بالاتفاق  
انتهى فيلحق **ولو ولدت الام** المذكورة **لاكثر**  
**من حولين** من وقت البيع وصدقة المشتري  
**ثبت النسب** بتصديقه وهما **ولد** على المعنى  
اللفوي **نكاحا** حلالا لانه على الصلاح متى ولدت  
فما بين الاقل والاكثر ان صدقة الحكم الاول  
لا احتمال العلوق قبل بيعه والا لا ولدتا زعاف القول

وقيل لا يرد حصتها لو هو المهر  
كما تقدم هذا من ثقة عبارة  
المواهب فلا يرد حصتها بان  
مكرر لا يرد حصتها ما في المبسوط  
اهو على

المشتري

للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند الثاني خلافا  
لثالث شريلا لينة وشرح مجمع وفيه لو ولدت عند  
المشتري ولدين احدهما لدون ستة اشهر والاخر  
لاكثر ثم ادعى البايع الاول ثبت نسبهما بلا تصديق  
المشتري **بايع من ولده** **ادعاه بعد بيع**  
**مشتريه** ثبت **نسبه** لكون العلوق في ملكه **وردد**  
**بيعه** لان البيع يخلل التقاضي **وكذا الحكم لو كانت**  
**الولدا ورهنه او اجرة او كاتب الام او رهنها**  
**او اجرها او زوجها** **ادعاه** فثبت نسبه وترد  
هذه التصرفات بخلاف الاعتناق كما مر **بايع احد**  
**المؤمنين المولود** يعني علقا ولدا عنده **واعتقه**  
**المشتري** **شتم** **ادعاه** **البايع** **الولد الاخر**  
**ثبت نسبه** ما دامت **العتق** **الشري** باسرفوقه وهو حرة  
الاصل لانها علقا في ملكه حتى لو اشترى اهل بيته  
عتقه لانها دعوة تحرير فتقتصر عيني وغيره وجزم به  
المصنف ثم قال وحيلة استقاط دعوة البايع ان يقر  
البايع ان دعته فلان فلا تقم دعواه ابدى محتمل وقد  
افاده بقوله **قال عمر** **لصبي** **وهو** **ادعاه** **غيره** **عيني**  
**هو ابن زيدا** الغائب **ثم قال** **هو ابني** **لم يكن ابنة**  
**ابدا وان** وصليته **محمد بن زيد بنو** **بنو** **فلا فاما**  
لان الشب لا يخلل التقاضي بعد ثبوتها حتى لو صدقة  
بعد تكذيبه صح ولذا الوفا لاصبي هذا الولد مني ثم قال  
ليس مني لا يقع نفيه لانه بعد لاقترا رطل يفتني بالنبي



فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبارة العاري  
 كان رحمه الله لا يضره كما افاده الشريفي وهذا اذا  
 صدق الابن اما بدونه فلا لا اذا عاد الابن الى  
 التمدد في ابنا اقرار الاب ولو انكر الاب الاقرار  
 فبرهن عليه الابن قبل او اما الاقرار بانه اخوه فلا  
 يقبل لانه اقرار على الغير **فروغ** لو قال استوارث  
 ثم ادعى بانه وارثه وبين جهة الارث صح اذا تناقض  
 في النسب **عفو** ولو ادعى بنوة القسم لم يقع ما لم يذكر  
 اسم الجد ولو برهن انه اخو في ابنته تقبل لثبوت  
 النسب باقراره ولا تنسج الاعيان خصم هو وارث  
 او ابن او مدبرون او موصيه ولو اخضر جلا ليدعي  
 عليه قتالا به وهو مقربه او اقله اثبات نسب  
 بالبينة عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ولو ادعى  
 انما عن امه فلو اقر به امر بالذبح اليه ولا يكون  
 قتل على الابن حتى لو جاحيا اخذه من الدافع والدا  
 فعلى الابن ولو انكر قبل للابن برهن على موت  
 ابيه وانكر وارثه ولا يمين على الصحيح فليفتد على  
 العالم بانه ابن فلان وانه مات ثم يكلف الابن للبينة  
 بذلك وتامه في جامع الفصولين من الفصل السابع  
 والعشرين **ولو كان الصبي مع مسلم وكافر قتال**  
**المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني فهو**  
**حر لا بين الكافر** لنبيه الحر يتحالا والاسلام  
 ما الاكن جنم ابن الكمال بانه يكون مسلما لان حكمه حكم

ملا

دار الاسلام وعزاه للتحفة فليحفظ **قال زوج امرأة**  
**ابني بها هو ابني من غيرها** وقالت هو ابني  
 من غيرها **فروغ** ان ادعى مسلما ولا فقيه تفصيل  
 ابن الكمال وهذا **الوجوه** **فروغ** لا بان كان عبدا  
**لمن صدق** لان قيام ابنهما وفراشه ما يفيد ان  
 منهما ولو ولدت امته اشترها فاستحققت  
 نعم الاب قيمة الولد يوم الخصومة لانه يوم المنع  
 وهو حر لانه مقرب من الغرور من بطل امرأة بعتدا  
 على ملكك يمين او كاح فتلد منه ثم تستحق فلذا قال  
**وكذا الحكم لو ملكها بسبب اخر** اي رب كان عيني  
 كما لو تزوجها على انها حرة فولدت له ثم استحققت  
 ثم قيمته ولده فانه مات الولد قبل الخصومة  
 فلا شيء على بيبه لعدم المنع كما مر  
 وارث له لانه خير الاصل في جهة فبرته فان قتله  
 ابوه او غيره وقبض الاب من دية فبر قيمته  
 غرم الاب قيمته المستحق كما لو كان حيا ولو لم  
 يقبض شيئا لاشي عليه وان قبض قبل لزمه بقدره  
 عيني **ورجع بها** اي بالقيمة في الصورتين كما  
 يرجع عنها ولو كان على بايعتها وكذا لو استنوا  
 المشتري الثاني لكن انما يرجع المشتري الاول  
 على البايع الاول بالتميز فقط كما في المواهب  
 وغيرها **لا يقربها** الذي اخذ منه المستحق  
 للزومه باستيفامها كما سفي باب

لدها



البرائة والاستحقاق مع سائل التناقض وقالها  
سري متفرقات القضاء بحج في الاقرار **فروع**  
التناقض في موضع الحنا غفلا تسمع الدعوي  
على غرضه ميت الا اذا ذهب جميع ماله **لا حرجي**  
وسلمه له فانها تسمع عليه كونه زائدا لا يجوز  
للدعوي عليه الانكار مع علمه بالحق الا في دعوي  
البيع **ليس** ههنا فيمكن من الرد في الوصي اذا  
علم بالدين لا تخلف مع البرهان الا في ثلاث دعوي  
**دين** علي ميت واستحقاق مبيع ودعوي ائف  
الاقرار لا يجامع البيعة الا في اربع وكالة ووصاية  
واثبات دين علي ميت واستحقاق عين من  
مشترو دعوي الا ائف لا تخلف على حق مجهول  
الا في ست اذا اتهم التاضي ووصي يقيم ومتولد  
وفي **ههنا** مجهول ودعوي سرقه وعصب وحيالة  
موزع لا يخلف المدعي اذا حلف المدعي عليه الا في  
مسئلة في دعوي البر ومغريه يجب حفظها ان شاء  
قلت وهي ما قال الفصوب منه كانت قيمة  
توب ماية وقال الفاص لم ادر ولكنها لا تبلغ ما  
صدق يمينه والزم ببيانه فلولم يبين يخلف  
على الزيادة ثم يخلف الفصوب منه ايضا ان قيمته  
ماية ولو ظهر غير الفاص بين احده او قيمته  
فليحفظ واذا دعا على **اكثر**  
**الاقرار** مناسبتة ان المدعي عليه اما انكر او يقر

الاقتدار لا ياتي مع اليقين  
الا في ما نريد

مطالعہ لائبریری علی  
حف محمد علی شاہ

صلى الله عليه وسلم  
أذا خلف المدعي عليه  
ألا في سبيله

وهو اقرب لغلبة الصدق **وهو لغة الاثبات** يقال  
قد اثبتت اذا ثبت وشرعا **اخيار** **عن** عليه للغير  
**من وجه انتفاع** **وجه** قيد بعليه لانه لو كان  
لنفسه يكون دعوي لا اقرار ثم فرع على كل من  
الشهين فقال **فلوجه الاول** وهو **الاخيار** **فمن**  
**اقر** **سال** **ملوك** **الغير** **ومتي** **اقر** **ملك** **للغير** **بثبوت**  
**تسليمه** **الي** **المقر** **له** **از** **ملك** **بوجه** **من** **الزمان**  
لنفاذه على نفسه ولو كان انشالاصح لعدم وجود  
الملك وفي الانتباه اقر بحرية عبد ثم شرأه عتق  
عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم شرأها  
او ورثها صارت وقفا مأخوذة له بزعمه **والاصح**  
**اقرار** **بطلاق** **او** **عتاق** **ذكرها** ولو كان انشالاصح بعد  
التخلف **وصح** **اقرار** **المأذون** **بعين** **في** **بذمه** **ولله**  
**خير** **وبنصف** **داره** **من** **شرا** **والرأفة** **بأن** **زوجه** **من** **غير**  
ولو كان انشالاصح **ولا** **تسمع** **دعواه** **عليه** **بانه** **اقر**  
**ببيع** **بعين** **بثبوت** **الاقرار** **له** **بذلك** **به** **يفتي** **لانه**  
**اخيار** **تحتل** **الكذب** **بعين** **لواقر** **كاذبا** **لم** **يحل** **له** **لا**  
**الاقرار** **لرب** **سبا** **للملك** **نعم** **لو** **سلمه** **برضاه** **كان**  
**ابتداء** **هبة** **وهو** **الاوجه** **بثبوت** **الاقرار** **في**  
**دعواه** **هو** **ملك** **واقرب** **به** **او** **يقول** **لي** **عليه** **كذا**  
**وهكذا** **اقر** **به** **فتسمع** **اجل** **علا** **لانه** **لم** **يجعل** **الاقرار**  
**سبا** **للو** **جوب** **ثم** **لو** **انكر** **الاقرار** **هل** **تخلف** **الفتوي**  
**انه** **لا** **يجل** **علي** **الاقرار** **بل** **علي** **المال** **واما** **دعوي**



۱۴۱

في نصاب الزكاة فالاصح  
اختيار قيل ان المقدر  
فقير فنصاب السرقة  
وصح في مال عظيم لو بينه  
من الذهب اقل الفضة ومن  
خمس وعشرين من الابل  
ص



درامی کان اقراراً بالشركة **فلا بد** لصحة الهبة من  
**التسليم** بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف القريب  
الي ملكه كان هبة ولا بد مما يثبت لهما اضافة  
نسبة لملك ولا الارض التي حدودها كذا لطلب  
فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان يكون  
مما يحتمل النسبة فيشترط قبضه مفر لا تنفي للاضافة  
تقدم براديل قول الهبة اقراراً لا يثبت لم يقبضه لكن  
من العلوم لكثير من الناس انه ملكه يكون اقراراً  
او تملكاً يثبت الثاني فيراعي فيه تشریط التملك  
فراجع **قال لي عليك الف فقال اقرنه وانتقده**  
**او اجلي به او قضيتك اياه او ابرأني منه او**  
**نقدت له عاي او وهبته لي او اخلت لك**  
**به علي زبير** ونحو ذلك **فهو اقرار** بها  
لرجوع الضمير اليها في كل ذلك غير زيادة فكان  
جواباً وهذا اذا كان لم يكن علم بميل الاستمرار فان  
كان وشهدا الشهود بذلك لم يلزمه شيء الا لو  
ادعى الاستمرار لم يصدق **وبلا ضمير** مثل اقرن الخ  
وكذا تتحاسب او ما استقرضت من احد سواك  
او غيرك او قبلك او بعدك **لا يكون** اقراراً لعدم  
انصرافه الي المذكور فكان كلاماً مبتدأ والاصل ان  
كل ما يصلح جواباً لا ابتداء يجعل جواباً وما يصلح للابتداء  
لا للنسبة او يصلح له ما يجعل ابتداءً لا يلزمه المال  
بالشك اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلاً فلو

غير

غير مستقل كقوله نعم كان اقراراً مطلقاً حتى لو قال  
اعطني ثوباً عبدي هذا او افخ لي باب دارك  
هذه او حصص دارك هذه او اسرج فرسي  
هذه او اعطني سرجها او لحاها فقال نعم كانت  
اقراراً منه بالعبودية والدار والبرادة **قال ليس**  
**لي عليك الف فقال بل فهو اقرار له بها وان**  
**قال نعم لا** وقيل نعم لان الاقرار يحمل علي  
العرف لا علي دقايق العربية كذا في الجوهر  
والفرق ان يلى جواباً لا يستلزم المنفي بالاثبات  
ونعم جوابه بالمنفي **فلا يما بالراس** من الناطق  
**ليس** باقرار **بمال وعقار وطلاق وبيع وكساح**  
**واجارة وهبة بخلاف** **افتاؤب**  
**واسلام وكفر وامان كافر** واشارة محرم لصيد  
والشيخ براسه في رواية الحديث ط لطلاق في  
انت طالق هكذا واشارت ثلاث اشارة الاشياء  
ويزاد اليه كلفه لا يستلزم فلانا ولا يظهر  
سرد او لا يدل عليه وانت ارجئت عمارية فخر  
بطلان اشارة الناطق اليه **فليحفظ وان**  
**اقر بدين سوجل وادعى المقر له حلولة لزمه**  
**الدين حالاً** وعند الشافعي سوجل لا يمينه **كافراً**  
**بعد يديه انه لرجل وانته استناجرة**  
**منه** فلا يصدق في تأجيل واجارة لانه  
دعوي بلا حجة **وحينئذ يسكن المقر له فيها**





بخلق ما لو اقر بالدرهم السود فكذب في صفته  
حيث يلزم ما اقره فقط لان السود نوع والاجل  
عازض لثبوتها بالشرط والقول للبقر في النوع  
وللمنكر في الموضع كاقرار الكفيل بدينين  
موجب فان القول في الاجل لثبوتها في كفاية  
الوجيل بلا شرط وبشرط امة مستقيمة اقرار  
بالمكث للبايع كتوب في جراب وكذا الاسلم والاشية  
وقبول الود بغيره ولا تحارة والاشية باب والاشية  
ستحار ولو من قبيل فكل ذلك اقرار بملك  
ذي اليد يمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة وو  
صاية للتناقض بخلاف اقراره عن جميع الدعاوي  
ثم الدعوى به العدم التناقض ذكره في الدرر  
قبيل الاقرار صحيح في الجاهل خلاف البصير الوهابية  
ورفق شارحها الشرنبلالي بانه قال بغير هذا  
كان اقراره وان قال اتبع هذا لا يورده مثبلة  
كتابته وختمه على ملكه البيع فانه ليس باقرار  
بعده ملكه وله على ماية ودرهم كلها درهم  
وكذا المكباد والموزون استحقاقا وفيما ية  
وتوب ومائة وثوبان بفسر الماينة لانهما مائة  
وفي ماية وثلاثة اقواب كلها ثياب  
خلاف الشافعي قلنا الاقواب لم تذكر في اللفظ  
فانصرفا لتفسير اليهما الاستواء بما في الحاجة اليه  
والاقرار بديانة في اصطبل تلزمه الدابة

ابن السور  
في البيع  
بشرط

في  
م  
بل

نقط

نقط والاصل ان ما يصلح طرفا ان امكن نقله  
لزمه والالزم المظروف فقط بخلاف المحدث وان  
لم يصلح لزم الاول فقط كقوله درهم في درهم  
درر قسست ومثاله انه لو قال دابة في  
خيمة لزمه ولو قال ثوب في درهم لزمه الثوب  
ولم اره في حجر وكذا تلزمه حلقته ونفسه جميعا  
ومسب حقه وحمايله ونفسه ونحوه  
بحاجتهم بيت مزين يستقور ويستقر العبدان  
والكسوة وبشرة في قوصرة او بطعام في  
جوالق او في سفينة او ثوب  
في سدر او في ثوب يلزمه الطريق كالظروف  
لا قدمناه قوسن قوصرة مثلا تلزمه القوصرة  
ونحوها كتوب في عشرة وطعام في بيت  
فيلزمه المظروف فقط لما مر ان العشرة لا تكون  
طرفا لواحد عادة وخمسة في خمسة وعين  
سعي على او الضرب خمسة لما مر والزمه بفر خمسة  
وعشرين وعشرة ان عين مع كامر في الطلاق  
ومن درهم الي عشرة او ما بين درهم الي  
عشرة تسعة لدخول الفاية الاواب  
ضرورة اذ لا وجود لما فوق الواحد بدونه  
خلق الثانية وما بين الحايطين فلذا قال  
وقوله كرجنطة ان كرجنطة لزمه ما جميعا  
الاقفيل لانه الفاية الثانية ولو قال له علي



عشرة دراهم الى عشرة دراهم **دراهم**  
وتسعة دراهم **دراهم** الى حبة واحدة وفيه  
من داري ما بين هذا الجانب الى هذا الجانب  
له ما بينهما فقط الامر وضع **الاقرار** بالحمل المحتمل  
**وجودة وقت** اي وقت الاقرار بان تلك  
لدون نصف حول لوزوجة اولدون حولين  
لو معتدة لثبوت نسبه **ولو حمل غير ذي** ويقدر  
بأدنى مدة يتصور ذلك عند اهل الخبرة رتبة  
في الجوهره اقل مدة حمل الشاة اربعة اشهر  
واقلها البقية الدواب ستة اشهر **وصح له**  
**ان بين** المقر **سبا** **صالحا** يتصور الحمل **كالارث**  
**والوصية** بقوله مات ابوه فورثه او وصيه به  
فلان فيجوز والافلا كما ياتي **فان ولدته حيا**  
**لاقل من نصف حو** **ل** **مذاقر** **فله** **ما**  
**اقر وان ولدته حيين** فلهما نصفين ولو احدهما  
ذكر والاخر انثى فلكل في الوصية بخلاف الميراث  
اي فانه يعطى للتذكر مثل حظ الانثيين **وان ولدته**  
**ميتا** فبسر **لورثته** ذلك الموصي **والورث**  
لعدم اهلية الجنين **وان فسر** **سما** **يتصور**  
كهنة او بيع **اد اقرار** **واولهم** **الاقرار** **ولم يبين سبا**  
**لغا** **وحمل** **محمد** **المهم** **على** **السب** **الصالح** **وبه** **قالت**  
**الثلاثة** **واما** **الاقرار** **للرضيع** **فانه** **صحيح** **وان**  
**بين** **المقر** **سبا** **غير صالح** **فمنه** **حقيق** **قصة**

513  
كالأقرار **اض** او ثمن مبيع لأن هذا المقر محل  
لثبوت الدين للصغير في الحلة انشأه **اقرار** **مشرع**  
**انه بالخيار** ثلاثة ايام **لزمه** **بلا خيار** **لان**  
**الاقرار** **خيار** **ولا يقبل** **الخيار** **وان** **وصلية** **صدق**  
**المقر** **له** **في** **الخيار** **لما** **يقدر** **قصد** **يفقه** **الاقرار**  
**يعتد** **ببيع** **في** **الخيار** **له** **قيصر** **باعتبار**  
**العقد** **اذا** **صدق** **له** **او** **برهن** **فلذا** **قال** **الآات**  
**يكذبه المقر** **له** **فلا** **يصح** **لانه** **منكر** **والقول** **له**  
**كاقراره** **بدين** **بسبب** **كفالة** **على** **انه** **بلا خيار**  
**في** **مدة** **ولو** **المدة** **طويلة** **او** **قصيرة** **فانه**  
**يقم** **اذا** **صدق** **له** **لان** **الكفالة** **عقد** **بضائع** **خلاف**  
**ما** **سروا** **لها** **افعال** **لا** **تقبل** **الخيار** **يلزم** **الامر** **بكتاب**  
**الاقرار** **اقرار** **بما** **فانه** **كما** **يكون** **باللسان** **يكون**  
**باللسان** **فلو** **قال** **للمصكك** **اكتب** **خطا** **اقرار** **ي**  
**بالن** **على** **واكتب** **بيع** **داري** **او** **طلاق** **اسرائيل**  
**ضم** **كتب** **ام** **لم** **يكن** **وحمل** **للمصكك** **ان** **يشهد** **الا**  
**فجد** **وقود** **كأنت** **وقد** **منافيا** **لشهادته** **ان** **عدم**  
**اعتبار** **مشابهته** **لخطيئة** **احد** **الورثة** **اقرار**  
**بالدين** **المدعي** **بمدعي** **سورته** **ومجده** **الباقون**  
**يلزمه** **الدين** **كله** **يفنيان** **وفيما** **ورثته** **به**  
**برهان** **وشرح** **بجمع** **وقيل** **خصته** **واختاره** **ابو**  
**الميت** **دفع** **للمضمر** **ولو** **شهد** **هذا** **المقر** **مع** **آخر**  
**ان** **الدين** **كان** **على** **الميت** **قبلت** **وهذا** **علم** **انه** **لا** **يجل**



الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بتقضا القاضي  
 عليه باقراره فليتحفظ هذه الزيادة **درر الشهد**  
**عالي** ان في مجلس **والشهد** من رجلين **اخرين** في  
 مجلس **اخر** ببيان النسب **لزم** المالان **الشان**  
 كما لو اختلف السبب كذا في مالوكذا السبب او  
 الشهود او **الشهد** على صفة واحد او اقر عند  
 الشهود ثم عند القاضي وبعبارة ابن ملك **والصل**  
 ان الموقوف او المنكر اذا اعيد معرقا كان الثاني  
 عينا الاول او منكرا فغيره ولو نسب الشهود في  
 موطن او موطنين فمالا لان مال يقام اتحاده وقيل  
 واحد ونمامه في الثانية **اقر** ثم ادعى المقر انه كاذب  
 في الاقرار **فكان** المقر له ان المقر **يكن** كاذبا  
 في اقراره **عند** الثاني **يد** يفتي **درر** فكذا الحكم  
 بخري او ادعى **لا رت** المقر في حلف وان كانت  
 الدعوى على ورثة المقر فالييمين عليهم  
 بالعلم انما لا تعلم انه كان كاذبا **صدر** الشبهة  
**باب** الاستئناس وما في معناه  
 في كونه مغيرا كالشرط ونحوه **هو** عندنا **تكم**  
 بالباقي **بعد** **الكتاب** باعتبار الحاصل من مجموع  
 التركيب **ونحو** **الكتاب** باعتبار **الكتاب** القابل  
 على عشرة الاثلاثه **كه** عبارة ثمان سطوة وهي  
 ما ذكرناه ومختصرة وهي ان يقول ابتداءه على  
 سبعة وهذا معنى قولهم **تكم** بالباقي **بعد** **الكتاب**

اي بعد الاستئناس **وشرط** فيه **الان** **الكتاب** **الاستئناس**  
 الاستئناس كقوله **وسا** **الكتاب** **الاستئناس**  
 بينهما **لا** **الكتاب** **الاستئناس** **لانه** **للمتنبيه** **والثاني** **قوله**  
**لانه** **علي** **الكتاب** **درهم** **يا** **فلان** **الا عشرة** **خلاف**  
**لانه** **علي** **الكتاب** **فا** **الشهد** **والا** **كذا** **او** **خلاف**  
 ما بعد فاصلا لان الاستئناس يكون بعد تمام الاقرار  
 فلم يصح الاستئناس **استئناس** **بمقتضى**  
**اقر** **مع** **استئناس** **ولو** **الا** **عند** **الا**  
**والله** **الباق** **ولو** **ما** **لا** **يقسم** **به** **هذا** **العبد** **لفلان**  
 الاثلاثه او ثلثيه **مع** **علي** **المذهب** **والاستئناس**  
**المستغرق** **بما** **اقل** **من** **فيما** **يقبل** **الرجوع** **كروية**  
 لان استئناس الكل ليس برجوع بل هو استئناس  
 هو الصحيح جوهره وهذا **ان** **كان** **الاستئناس** **بغير**  
**لفظ** **الصدر** **او** **ساو** **به** **كما** **في** **ان** **غير** **هما** **كسبيدي**  
**اخر** **الاصول** **او** **الاسماء** **او** **غائبا** **او** **لانه** **ومثله** **نساي**  
 طوالق الاصول **او** **الزيب** **وعبرة** **وهذه** **وهي**  
**الكل** **مع** **الاستئناس** **كذا** **ثلث** **مال** **لزيد** **الف** **والثلث**  
 الفصح فلا يستحق شيئا اذ الشرط انهما البناء  
 لا حقيقة حتى لو طلق استئناسا اربعا مع وقوع  
 ثنتان **كما** **مع** **استئناس** **الكلي** **والوزن** **والمدور**  
 الذي لا استئناس احاده **كالفلوس** **والجوز** **من** **الدرهم**  
 والدرنا **ليس** **ويكون** **الاستئناس** **في** **القيمة**  
 استئناسا **لثبوتها** **في** **لذمة** **فكانت** **كالتمنين**



وان استغفرقت القيمة جميع ما اقرب  
لا استغرافه بغير المساوي بخلاف له على  
دينار الاما بنة درهم لا استغرافه بالمساوي  
فيبطل لانه استثنى الكال بحر لكن في الجوهره وغيرها  
على مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة  
او اكثر لا يلزمه شي فيخرج اذا استثنى عدد من  
بها حصر في الشك كان الاقل يخرجها حوله على  
الف درهم الاما بنة درهم اربعين  
درهما فيلزمه تسع مائة وخمسون على الجمع  
بحر اذا كان المستثنى بحسب لاثبات الاكثر نحو  
له على مائة درهم الا شيئا او اقل قليلا او لا يعنى  
لزمه احد ويحسب وقوع الشك في المخرج فيحكم  
بمخرج الاقل ولو وصل اقراره بان شيئا الله  
او فلان او علقه بشرط على خطر لا يكايث  
كان مثا فانه يخرج مطلقا اقراره في كوار على  
المشقة هل يصدق لم ازه وقررت في الطلاق  
ان المعتمد لا فليكن الاقرار كذلك ان يعلق حث  
العبد قال المصنف وضع استثنى السبب من  
الدار لا استثنى الربنا منها لدخوله تبعها  
فكان وصفا واستثنى الوصف لا يجوز وان قال  
بناوها في وصفتها لك فلما قال لان المنة  
في التبعة لا لبنا حثي لو قال وارضها لك كان  
لها البنا ايضا لدخوله تبعها الا اذا قال بناوها

لزيد

لزيد والارض له عرف كما قال واستثنى فقص  
الحاشية وتخله البستان وطوق الجارية قالها  
فما سر وان قال مكلف له على الف من ثمن عبدا  
فقبضته الجملة منه عبدا وقوله موصولا  
باققراره حال منها وكرة في الحادي فليحفظ وعينه  
اي عين العبد وهو في يد المقر له فان سلمه  
الى المقر لزمه الف والله لا عملا بالصفة وان لم  
يتعين العبد لزمه الف مطلقا وصل ام فصل  
وقوله ما قبضته لقوله رجوع كقوله من ثمن  
غير او ختم او مال شار او خرا وسببته او دم  
فيلزمه مطلقا وان وصل لانه رجوع الا ان احد  
اوقام بينه فلا يلزمه ولو قال له على الف درهم  
حرام او ربا فليلا لزمه مطلقا وصل ام فصل  
لا حتمال حله عند غيره ولو قال زورا او باطلا  
لزمه ان كذبه المقر له ولا الا بان صدقه لا  
يلزمه ولا اقراره بالسبب بحسبة مران يلزمك ان  
ثابت امر باطنه على خلاف ظاهره فانه على  
هذا التفصيل ان كذبه لزمه السبب والا لو  
قال له على الف درهم يوفى ولم يذكر السبب في  
كا قال على الأصح بحر ولو قال له على الف من ثمن  
متاع او قرضه يوفى مثلام يصدق مطلقا  
لانه رجوع ولو قال من عقيب او قديمه الا انها  
زبونها وبسبب صدق مطلقا وصل ام فصل

البي



وان قال مستوفى او برصاص فان وصل صدق  
وان فصب الالهاد راسهم مجازا وصدقاً يمينه  
في عصبته او او دعني ثوباً افاجا يعيب  
ولا يمينه وصدق لي على الف ولو من ثمن متاع  
مثلاً لاله ينقص كذا اي الدرهم وزن  
خمس لا وزن سبعة متصلاً وان فصل بلا  
ضرورة لا يصدق صحة استئثار القدر لا الوصف  
كما ان زيادة وتو قال الاخر اخذت منك الفاه  
وربعة فقلت في يدي بلا نقد وقال الاخر  
بل اخذت مني عقيباً ضمن المقر لا قراره يا  
لاخر وهو سبيل الضمان وفي قوله انت اعطيتني  
وربعة وقال الاخر بل عصبته مني لا ضمن  
بل القول له لا تكاره الضمان وفي هذا كان وربعة  
او فرضا لي عندك فاخذت منك فقال المقر  
بل هو لي اخذه المقر له لوقايها والافقيته لخرار  
بالبدل ثم بالاجز منه وهو سبب الضمان  
وصدق من قال اجرت فلاناً فري هذه او ثوب  
هذا فركبه او ليس او اعرت ثوبي او اسكنته بيبي  
ومده او حياط فلان ثوبي هذا بكذا فقبضت منه  
منه وقال فلان بل ذلك لي فالقول للمقر استحسانا  
لان اليد في الاجارة ضرورة بخلاف الودعة  
هذا الالف وربعة فلان لا بل وربعة فلان  
فالاختلاف في المقر الف مثله الثاني بخلاف هي

فلان

فلان لا بل لفلان بلا ذكر ايداع حيث لا يجب  
عليه الثاني شئت لانه لم يقر يا ايداع وهذا اذا  
كانت معينة وان كانت غير معينة لزوم ايضا  
كقوله عصبته فلاناً ما يده درهم وما يده  
دينار وكخطبة بل فلاناً لزوم لكل واحد  
منهما كله وان كانت بعينها فهي للأول  
وعليه الثاني مثلاً ولو كان المقر له  
واحد يلزمه اكثر ما قدر او افضلها وصفا  
بحوله الذي درهم لا بل القان او الف درهم جبار  
لا بل زبوني او عكسه ولو قال الدين الذي لي  
فلان فلان او الودعة التي عند فلان هي لفلان  
ثم اقرار له وصف العقبين للمقر كمن تو سلم  
اي المقر له برتبة خلاصة لكنه مخالف لما مر انه ان  
اضاف لنفسه كان منه فيلزم التسليم والى قال  
في الحاوي المقر ولو لم يسلط على القبض فان  
قال اسلم في كتاب الدين عارية ضم وان لم يقره  
لم يجمع قال المصنف وهو المذكور في عامة القبر  
خلافاً للخلاصة فاسل عند الفتوى باب  
اقرار المريض يعني مرض الموت وحده من فطلاق  
المريض ويسمي في الوصايا اقراره بدين لا جبري  
ناو من من قال باشر عمر ولو بعين وكذلك  
الاذا علم ككدها في مرضه فينفيد بالثلاث ذكره  
المصنف في موعيد فليحفظ واخر اقراره عنه ودين

لا



اما  
ع

مطلنا وبالمزيم في مرضه بسبب معروف بيينة  
او ما بينه قاض قدوم علي قريبه في مرضه  
موتة ولو القريب وديعه وعند الشافع الكاسوا  
والسبب المعروف ما ليس يتبرع ككاح مشاهد  
ان مهر المثل اما الزيادة قباطلة وان جاز  
النكاح عنانة وبيع مشاهد وائلاف كذلك  
اي مشاهد المرفق ليراه ان يقضي دين بعض  
الفرما دون بعض ولو كان ذلك اعطاه  
مهر وايضا جرة فلا يسلم لهما الا في مسيلتين اذا  
قضى ما استقرض في مرضه او يقدر ثمن  
ما اشترى فيه لو مثل القيمة كافي البروات  
وقد علم ذلك اي ثبت كل منهما بالبرهان لا بقره  
للثمة بخلاف اعطاء المهر وخوذة واذا لم يور  
حيات فان البائع اسوة للمرفق في الثمن  
اذا لم تكن العين المبيعة في يده اي يد البائع فان  
كانت كان اولي فلا اقر المرفق بدين ثم اقر  
بدين خاصا واصل او فصل للاستواء ولو اقر بدين  
ثم يور ببيعة خاصا وبكسرة الود ببيعة اوليها  
وابراوه مديونة وهو مديون غير جابر  
اي لا يجوز ان كان اجنبي او ان كان وارثا فلا  
يجوز مطلنا سرا كان المرفق مديونا اولاه  
للثمة وحيلة صحيحة ان يقول لاحق لي عليه  
كما افاده بقوله وقوله لم يكن لي علي هذا

المطلوب

**المطلوب** شيء يشترط الوارث وغيره **قضا** لا ديانة  
فترفع به مطالبة الدين الامطالبة الاخر فحادي الا  
المهر ولا يصح علي الصحيح بزارية اي لظهور رايه  
عليه غالبا بخلاف اقرار البنت في مرضها بان الشري  
الفلا في ملك اي او ابي لاحق لي فيه او انه كان عندي  
عارية فانه يصح ولا يسمع دعوي زوجها فيه كما  
بسطه في الاشهاد قايلا فاعتنم هذا التحير فاتفق  
من مفرحات كتابي **وان اقر المرفق لو ارثه** منده  
او مع اجنبي يمين او دين **بطل** خلافا للشافعي  
ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين **الا**  
**ان يصدق بنية الوارثة** فلو لم يكن وارثا اخر واهي  
لزوجه او هي له صحت الوصية واما غيرهما ليرث  
الكل فرضا ورثا فلا يحتاج لوصية شرعية لانه وفي  
شرحه للوصية انية اقرب بوقف ولا وارث له فلو  
على جهة عامة فم تصديق السلطان او نائبه  
وكذا لو وقف خلافا لما رجمه الطرسوسي فليحفظ  
**ولو كان ذلك اقرارا لا يقصد بنية** او بمصبة او  
رهنة ونحو ذلك **عليه** اي علي وارثه او عبد  
وارثه او مكاتبه لا يقع لوقوعه لمولاه ولو فعله  
ثم برأ ثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت  
اختيارا ولو مات المقر له ثم المرفق ورثته المقر  
له من ورثته المرفق جاز اقراره كما اقراره الاجنبي  
بحر وسيجي عن السير في بنية بخلاف اقراره له اي



لوارثه **بوريعة مستهلكة** فانه جائز وصورة  
 ان يقول كانت عندي وريعة لهذا الوارث  
 فاستهلكتها جوهرة والحاصل ان الاقرار للوارث  
 رث موقوف الالف ثلاث مذكورة في الاشباه منها  
 اقراره بالامانات كلها ومنها التي تلاحق لوقبل  
 ابي او امي وهو الحيلة في ابرار الرقيق ووارثه ومنه  
 هذا الشيء الغلط ملك اني او امي كان عندي  
 عارية وهذا حيث لا قرينة وثناهما فليحفظ  
 فانه مهم **اقر فيه** اي في مرفق مونة لوارثه يوم في الحال  
 بتسليمه الى الوارث **فاذا مات برة**  
 بزازية وفي القسمة تغرفات الميراث فاقدة وانما  
 تنقضي بعد الموت والعمرة لكونه وارثا وقت الموت  
**لا وقت الاقرار** فلو اقر لاجيه مثلاً ثم ولد له مع  
 الاقرار لعدم ارثه الا اذا صار وارثا وقت  
 الموت بسبب جديد كالترقي وعقد الموالاة  
 فيجوز كما ذكره بقوله فلو اقر لها اي لاجنيه  
 ثم تزوجها مع جلال اقراره لاجيه المحبوب  
 بكفر او ابن اذ انزل الجهد باسلام او بموت الابن  
 فلا يعم لان ارثه بسبب قديم لا جديد **وبخلاف**  
**الهيئة** لها في مرفق **والوصية** لها ثم تزوجها فلا  
 يعم لان الوصية تملك بعد الموت وهي جسيدي  
 وارثه اقر فيه **انه كان** على بنته الميتة عشرة  
 دراهم قد استوفيتها وله اي المقر **ابن** يتكرر ذلك

قول بخلاف الهيئة الظاهرة لا بد من المنقضي  
 في الهيئة الا فلا اعتبار بها

صم

صم الاقرار لان الميت ليس بوارث كما لو اقر لامرأته  
 في مرض مونة بدني ثم ماتت قبله **وتشركت**  
 منها **وارثا** مع الاقرار **وقيل** لا قابله ببيع الدين  
 ميراثه ولو اقر فيه لوارثه ولا جني بدني لم يعم  
 خلافاً لمحمد عما ديه **وان اقر لاجني** فجهول نسبه  
 ثم اقر بينونه وصدقه وهو من اهل التصديق  
**ثبت نسبه** مستند الوقت العلوي **واذا ثبت**  
**بطل اقراره** لا يرد لولم يثبت بان كذبه او عرف  
 نسبه صم الاقرار لعدم ثبوت النسب بشر  
 نبلا لانه معترى بالنيابيع ولو اقر لمن طلبت ثلاثا  
 يعني بانها فيه اي في مونة فلها الاقل من الارث  
**والدين** ويدفع لها ذلك حكم الاقرار لا حكم الارث  
 حتى لا يفسر شركته في اعيان التركة شرعاً لانه  
**وهذا اذا كانت في القعدة** وطلعتا بسواهما  
 فان مضت العدة جاز لعدم التهمة تربية  
 واذا اطلقها بلا سوء الظن بها الميراث **بالفاسا**  
 بلغ ولا يعم الاقرار لهما لانها وارثه اذ هو قار واهله  
 اكثر الشايخ لظهوره من كتاب الطلاق **وان اقر**  
**لغلام بمحولة** النسب في ولد له وفي يده هو فيها وهما  
 في السن بحيث يعلم مثله **انه ابنه** وصدقه  
**الغلام** لو ميراث والام ينجح لتصديقه كما  
 مرو جسيدي **ثبت نسبه** ولو المقر **مريخا** **واذا ثبت**  
**شركته** الغلام **الورثة** فان انتفت هذه الشروط

لا جني

مرض

عزمية

موردة

تقديم  
 في قول الشارح  
 في قول الشارح  
 في قول الشارح  
 في قول الشارح



بواخذ المقر من حيث استحقاق المال كما لو اقر  
 اخوة غيره كما سر عننا المنيابيع كذا في الشريعة  
 فيم رعدنا الفتوى والرجل **صم اقراره** اي الرضيع  
**يا ولد والوالدين** قال في البرهان وان عليا  
 قال المقدسي وفيه نظر لقول الزبيدي لو اقر بالجد  
 او ابن الابن لا يصح لان فيه حمل النسب على الغير  
**بالشروط الثلاثة** المقدمة في الابن وصم **بالزوجة**  
**بشرط اخلو** بعد زوج وعدته وخلوه اي المقر  
 عن **صم** ما شلا واربع سواها وصم **بالولي من جهة**  
**المقاربة** ان لم يكن ولاوه ثانيا من جهة غير اي غير  
 المقر **المراحم** اقرارها بالوالدين **والزوج**  
**والولي** الا ان اقرار الانسان على نفسه  
 حجة لا على غيره **قلت** وما ذكره من صحة  
 الاقرار بالام كلاب هو المشهور الذي عليه الجمهور  
 وقد ذكر الامام المعتزلي في فرائضه ان الاقرار  
 بالام لا يصح وكذا في ضوء السراج لان الانساب  
 لا يثبت الاكتمال وفيه حمل الزوجة على الغير  
 فلا يصح انتهى ولكن الحق صحة حاكم الاتصال  
 فكانت كالات فلم يحفظ **وكذا صم بالولد ان شهدت**  
 امراة ولو **قابلية** بنعيين الولد اما النسب  
 فما كفاش ثم يولي ومقتدة محمد بن ولادتها فيجوز  
 تمامه كما سر في باب ثبوت النسب **او صدقها**  
**الزوج ان كان** لها زوج **او كانت معتدة منه**

وصم **مطلقا** ان لم تكن كذلك اي من زوجة ولا معتدة  
**او كانت** من زوجة **وارعت** انعم من غيره فصار كما لو  
 ارعاه منها لم يصرف في حقها الا بقصد يترافق  
 بقي لو يعرف لها زوج غيره لم ارعاه في غير ولا بد من قصد  
**يق هو** الا بالولد ان كان لا يصبر عن نفسه لما سر  
 انه حينئذ كالمتاع ولو كان المقر لمعبدا لم يشرط  
 قصد يترافق مولا لان الحق له وصم **التقديرات** من  
 المقر له بعد موت المقر لبقاء النسب والعدة بعد  
 الموت **الا تقصد** يترافق الزوج بعد موتها مقبرة لانقطاع  
 النكاح بموتها وهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه وان  
 اقر رجل بنسب فيه تحمیل على غيره ولم يقل من غير ولا كان  
 في الدرر افساده بالجد وان الابن كما قال كالاخ **والعم**  
**والجد** وان الابن لا يصح الاقرار في حق غيره **والابن**  
 ومنه اقرار اثنين كما سر في باب ثبوت النسب فلم يحفظ  
 وكذا الوصية المقر عليه او الورثه وهم من اصل  
 التقديرات وفيه في حق نفسه حتى يلزمه اي المقر  
**الاحكام من التقديرات والحضانة والامتنان** ان تقاضا  
 عليه اي على ذلك لا اقرار لان اقرارها حجة عليها  
**فان لم يكن له** اي لهذا المقر **وارث غير مطلقا** لا فريسا  
 كدوي الارحام ولا بعد اكل الوالدة وغيره **ورثته**  
**والالا** لان نسبه لم يثبت فلا يترحم الوارث  
 المعروف والمراد غير الزوجي لان وجودهما  
 غير مانع قاله ابن اكمل ثم المقران يرجع عن اقراره

محيني



لانه وصية من وجه زليوي وان صدقة المقر له  
في البرايح لكن نقل حكم المصنف عن شروح الشراعية  
ان بالنقد يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فليقر  
عند الفتوي **ومن مات ابوه فاقرباؤه** **بشاركه في**  
**الامير** فيستحق نصف نصيب المقر **ولم يثبت نسبة**  
لما تقر ان اقراره مقبول في حق نفسه فقط قلت  
بنيواقر الاخ بابن هل يصح قال الشافعية لان ما  
اروي وجوه اليه انقي من اصله ولم اره لا يمتنا قرحا  
وظاهر كلامهم نعم فليبرأ **وان ترك شخص ابين**  
**ولم يترك ابنة فاقرباؤها يقبض اليه بحسب**  
**منه فلا يثبت المقر لان اقراره ينصرف اليه** **والاخر**  
**عس** بعد خلفه انه لا يعمل ان اباه قبض شطير الماية  
قاله الكل قلت وكذا الحكم لو اقر ان اباه قبض  
كل الدين لكنه هنا يخلو لحق القترم زليوي **فصل**  
**في سائل شقي اقرت اخوة المكلفه بدين لاخر فكذلكها**  
**زوجها صح** اقرارها **في حقه ايضا** عند اي حنيفه  
**فتمسك المقررة وتلازم** وان تضر الزوج وهذه احدي  
السايلات الخارجة من قاعدة الاقرار بحجة قاصرة  
علي المقر ولا يتعدى الي غيره وهي في الاشياء وينبغي ان  
يخرج ايضا من كان في لجارة غيره فاقرباؤه بدين فان  
لم يجسه وان تضر الشا جروهم وافعة الفتوي ولم  
نزلها صراحة **وعند ما لا يصدق في حق الزوج فلا تجس**  
**ولا تلازم** **درر قلت** وينبغي ان يقول علي قولها افتنا

وقضا

وقضا لان الغالب ان الاب يعلمها الاقرار له او لبعض  
اقرارها ليتوصل بذلك الي منعها بالحبس عنده عن  
زوجها كما وقعت عليه من اقرارها بثلثيها بالقضا كذا ذكره  
المصنف **وله النسب اقرت بالرق لانسان ومردا**  
**المقر له ولها زوج والار منه اي الزوج وان كانا زوجا**  
**صح في حقه اذ اقرت** فولد علق بعد الاقرار رقيق خلافا لمحمد  
**لا في حقه** يرده عليه انتقاما عما حققه في الشرع بلائيه **وطقت**  
**الاولاد** وفرع علي حقه بقوله **فلا يبطل النكاح** وعلي حقت  
الاولاد بقوله **والا يرضى لك قبل الاقرار وما يظن بها**  
**وقته اصرار** لحصولهم قبل اقرارها بالرق بحصول النسب  
**حين يبرأ** ثم اقر بالرق لانسان ومردقة المقر له صح  
اقراره **في حقه فقط** **وان اقرت فان مات العتق**  
**يرثه وارثه ان كان له وارث يستغفر** **فالشركة والالا**  
**فيبرأ الكل** او الباقي كافي وشرع بلائيه المقر له **فان مات**  
**المقر ثم القيت قارنته لمصبته المقر** ولو جني هذا  
العيتق سعي في جنابته لانه لا عاقلة له ولو جني عليه يجب  
ارشاد العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرته بالقضاء  
وهو يصالح المدفع للاستحقاق **قال رجل لا خير لي عليك**  
**الذئنا** في جوابه **العبد الحق او الحق او اليقين او كثر**  
**كقوله حقا وخو** او **كره** **فما الحق او العبد** كقوله الحق  
الحق او حقا وخو **وغوه** او **قرب** بها **البر** كقوله البر الحق  
او الحق **براح** فاقرا **ولو قال الحق الحق او العبد** **قد صدق**  
**او اليقين** **يقين** لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما

علاقتها



لا بد لا يعلم الا ابتداء جعل جوابا فكانه قال لا دعيت الحق  
 الخ قال لا متديا سارقة يار ابيته يا محمودة يا ابنة او  
**قال هذه السارقة فعلت كذا وباعها فوجد بها واحد**  
 منها اي من هذه العيوب لا ترد به لانه ندا او شتمه لانه  
 اخبار خلاف هذه سارقة وهذه ابنة وهذه زانية  
**او هذه محمودة** حيث ترد باحدها لانه اخبار وهو لتحقيق  
 الوصف بخلاف يظن ان هذه الطلقة فعلت كذا حيث  
 تطلق امرأة لتكنه من اثباته بشرعا فجعل ايجابا يكون  
 صادقا بخلاف الاول در بر اقرار السكران بطريق عظم  
 اي ممنوع محرم **عيب** في كالحق فلو اقر بغير اقيم عليه الحد  
 في سكره وفي السرفه يضمن السرفه كما بسطه سعد بن  
 اذني في باب احد الشرب **لا** ما يقبل الرجوع كالردة  
**وحدا لريا ونسب الجبر وان سكر بطريق مباح** كشربه  
 مكرها لا يقبل هو كالاغما الذي سترط القضاء وتامد في  
 احكامات الامتياز **المقر له** ان كذب المقر بطل اقراره لما  
 تقر رانه يرتد بالرد **لا** يست علمها هنا تبعا للاسباب  
**الاقرار بالحية والنسب** و**ولا** **المناقضة والعقوبات** في  
 الاسعاف او وقف على رجل قبله ثم رده لم يرتد وان رده  
 قبل القبول ارتد **الطلاق والرق** فكلها لا ترتد ويزاد  
 الميراث بنزوية والنكاح كما في منتزعات فضا البحر وتليه  
 شتمه واستثنى ثمة مسليتين من الابرار وهما ابر الكفيل لا يرتد  
 وابر المدينون بعد قوله ابر يني فابراه لا يرتد والثاني  
 عشرة فلتحفظ وفي وكالة الوهبانية ومتي صدقه فيها

ثم رده

سواء  
مكلف

ثم رده لا يرتد بالرد وهل يشترط الصحة الرد  
 مجلس لا يرتد اخلاف والضابط ان ما فيه عليك  
 مال من وجه يقبل الرد والافلا كما بطلان  
 شفعة وطلاق وعتاق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد  
 صحيح فليحفظ **صالح الحد والورثة وبراءة اهل**  
**عائنا** او قال لم يثبت لي حق من تركه الي عند الوصي  
 او قبضت الجميع وتجاوز ذلك **مظهر** في رد وصيه  
 من **التركة** **نفي** لم يكن وقت العلم وتحققه  
**تسمع دعوى** **تحققه** **ستم** **علي** **الصالح** **صلح** **البرار**  
 ولا تنافض رجل قوله لم يثبت لي حق اي مما قبضته  
 علي ان الابرار ايمان باطل وحينئذ فالوجه  
 عدم صحة البراءة كما افاده ابن التشنه واعتذر  
 الشرعي لا يوسخ تحققة في الصالح اقر رجل بماله  
**مك** **واشبهه عليه** **ثم** **او** **يحيى** **بعض** **هذا** **الا**  
**المقر به** **قرض** **ويضمنه** **ربا** **عليه** **فان** **اقام** **علي**  
**ذلك** **بينه** **تقبل** **وان** **كان** **متناقضا** **لانا** **نعلم** **انه**  
 مضطر الى هذا الاقرار بشرح وبيان قلنا  
 وحرر شارحها الشرعي لا يانه لا يفتي بهذا الفرع  
 لانه لا حد له اقر غائبة ان يقال بانه تخلف  
 المقر لم على قول ابي يوسف المختار للفتوى في هذه  
 ونحوها **انتم** **قلت** **وبه** **جزم** **الصنف** **فيما** **سرق**  
**اقر بعد الرد** **من** **عنا** **في** **كتاب** **الصالح** **ثابت**  
 نسخ المتن سابقا من نسخ الشرح **انه** **طلقة** **اقبل**

ية



الرجول في هذه المهر بالدخول بنفسه بالاقترار اقر  
الشروط له الربيع او بعضه انه اي ربيع الوقت  
يستخف فلا بد من ذلك ويستقط أحقه ولو كتاب  
الوقت بخلافه ولا وجه له كذا او استقطه لا احد  
لم يبيع وكذا الشروط التي على هذا كما سرفي الوقت  
وزكره في الاشباه ثمة وهناك في السافط لا يقود فراجع  
التنصير المرفوعة الى القاض لا يوافقها  
بما لا يفيها من اقر او روتة فتنه لا قدر منا في انقلا  
انه لا يوافقها الا اذا اقر بلفظه فترجا قال  
له عاليا في علمي وفيما العلم واحصب او اظن  
لاشئ عليه خلا قال الثاني في الاول قلنا هي للشك  
عز فانهم لو قال علمت ثم اتفقا قال غضبا  
الطامن فلا بد ثم قال كذا عشرة انفس مثلا  
واربع العاصب كذا في نسخ المتن وقد علمت هـ  
ستوظ ذلك من نسخ التشرح وصوابه وادعي الطالب  
كما عبره في الجمع وقال شراحه اي الفصوب منه  
الله ووجهه عنقها الزم الالف كلها والزمه  
زفر بشرها قلنا هذا الذي يستعمل في الواحد والظاهر  
انه تخبر بقله وور غيره فيكون قوله كذا عشرة رجلا  
فلا يجمع بهم لو قال غضبنا كذا مع اتفاق الالف  
لا يستعمل في الواحد قال رجل اوصب الي ثلث ماله  
لزيد بل لعروبل بكرا فالثالث للاول وليس لغيره  
ثاني وقاد زفر لكل ثلث وليس للابن شيء قلنا نقاد

الوصية

الوصية في التثنية وقد اقر به الاول فاستحقه فلم يبع  
رجوعه بعد ذلك الثاني بها بخلاف الدين فنفاذه  
من الكل لكل من المجمع وانه اعلم فروع اقرب من  
ادعي حطالم فيدل الا اذا اقر بالطلاق بنا على اقتنا  
الفتي ثم تبين عدم الوقوع لم يقع يعني ريانة قنية  
اقرار المكره باطل الا اذا اقر السيار في مكرها  
فان بعضهم يصححه ظهيرة الاقرار يعني محال  
وبالذين بعد الاقرار منه باطل ولو مهر بعد قبضتها  
له على الاشبه نعم لو ادعى ديناً بسبب حارث  
بعد الاقرار العام وانه اقر به يلزمه ذكره المنة  
في فتاويه قلت ومثله انه لو اقر ببقاء  
الدين ايضا فحكمه كالاول وهو واقعة الفتوى  
فتأمل الفعل في المرحاض من فعل الصحة الا في  
مسئلة اسناد الناظر انظر لغيره بلا شرط فانه  
صحيح في المرض لا في الصحة تمت ونهاية في  
الاشباه وفي الوهيانية  
واسناد بيع فيه للصحة قبلين وفي القنن من ثلث الترات  
اقر به المثل في ضعف مودة قينة الايهاب بن قبل  
وليسر لا تشهد بمقدرة نفسه ولو قال لا تخبر فلان  
ومن قال مكروا الزاكان متشبا ومن قال هذا ملكنا  
ومن قال لا زعوي لي اليوم عندنا بما يدعي من يوردها  
كتاب الصالح مناسيته ان انكار  
المقر سبب الخصومة المندعية للصالح مؤلفه

مطلب



اسم من الصالحة وتشرع عقد برفع النزاع  
 وينقطع الخصومة كونه الاجاب سلكا والقبول  
 يتعين ما فيها لا يتعين كالدرهم فيتم بلا قبول  
 عناية ويسمي بشرطه العقل لا البلوغ والحرية  
 دفع من صبي ما دون ان عرك صلح عنه ضرر  
 بين وصح من بعد ما دون ومكانت لو فيه وقع  
 بشرطه ايضا تون الصالح عليه معلوما ان كانت ضر  
 يحتاج الي قبضه وكون الصالح عنه حقا يجوز الاعتيا  
 عنه ولو كان غير مال كالقصاص والتعزير معلوما  
 كان الصالح عنه او جبره لا يقع للصالح عنه ما يجوز  
 الاعتياض عنه وبينه بثبوت كمن شفعة وحد قذف  
 وكذا له نفس ويطلب به الاول والثالث وكذا الثاني  
 لو قبل الرفع للحاكم لاحد زنا وشرب سلقا وطلب  
 الصالح كاف من المدعي عليه ان كان المدعي به  
 ما لا يتعين بالتعيين كالدرهم والدرنا ينز وطلب  
 الصالح عليه كذا لانه استاءا للضرر وهو يتم بالاستط  
 وان كان ما يتعين بالتعيين فلا بد من قبول المدعي  
 عليه لانه كالبيع بحر وحكمه وقوع البراءة عن الدعوي  
 ووقوع الملك في مصالح عليه وعنه لو منع وصح  
 مع اقراره وسكوت وانكاره الاول حكمه كبيع ان وقع  
 عن مال بمال وحسينه فتجري فيه احكام البيع  
 كالشفعة والرديف وخيار ردية وشرط ونفسه  
 جهالة البدل الصالح عليه لاجهالة لاجهالة الصالح

من القبول

كاشف عن الحق والبرهان

عنه

عنه لانه يستقط وتنتشر القدرة على تسليم البدل وما  
 استحق من المدعي بالصالح عنه **يراد المدعي حصته**  
**من العوض** اي البدل ان كلفا او بعضا فبعضا وما  
 استحق من البدل يرجع المدعي حصته من المدعي  
 كذا ذكرنا لانه معاوضة وهذا حكمه كاجارة ان وقع  
 الصالح عنه مال منفعة كخدمته وسكنه وارشط  
 التوقيت فيه ان اتيه اليه والا لا كبيع ثوب ويطلب  
 بوث احدهما وبذلك الحال في الدية وكذا لو وقع  
 عن منفعة مال او منفعة عن جنس اخرين كمالا لانه  
 حكم لاجارة **والاخيار** اي الصالح بسكون وانكار معاوضة  
 في حق المدعي وفدا بين وقطع نزاع **حقا اخر** وحسينه  
 فلا شفعة في صلح عن دار مع احدهما اي مع سكوت وانكار  
 لكن الشفيع ان يقوم مقام المدعي فيدري بحجته فان  
 كان للمدعي بيعة اقامها الشفيع عليه واخذ الدرهم  
 بالشفعة لان باقامة البيعة تبين ان الصالح كان  
 في معنى البيع وكذا لو لم يكن له بيعة خلف المدعي  
 عليه فنقل بشرطه اليه **وتجب في صلح** وقع عليه ما  
 حدهما او باقرار لان المدعي ياخذها عن المال فيؤخذ  
 بنعومه وما استحق من المدعي **يراد المدعي حصته**  
 من العوض ورجع بالخصومة فيه فيخاصمه المستحق  
 خلوا العوض عن الغرض وما استحق من البدل يرجع  
 اليه الدعوي في كذا وفي بعضه هذا اذا لم يتبع الصالح  
 بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعي نفسه بالدعوي



لان اقراره على ما يفيده اقراره بالكتابة عينه وغيره  
**وهذا ان الباطل لا يفيده قبل التسليم له اي**  
 المدعي **كاستحقاقه** ذكره في **الفصلين** اي مع اقرار  
 او مع سكوت وانكار وهذا لو ابدل بما يتعين والا  
 لم يطل بل يرجع بمثل عيني **صالح عن** ثلث نسخ المتن  
 والشرح وموافقا على **بعض ما يذهب** اي عين  
 برعيها كجوازها في الدين كما سيجي فلو ادعى عليه دارا  
 قصدا على بيت معلوم فما قلنا من غير قاض فمتنا في  
**لم يفيح** لان ما قلناه من عين حقه وجيلة صحة ما  
 ذكره بقوله **الابن يار** **ثمة** اخر كتوب ودرهم في  
**البدل** فيميز ذلك عوضا عن حقه فيما في **لو يلحق به**  
**بالاثر عن رعي الباقي** لكن في ظاهر الرواية الصفة  
 مطلقا تنسب لالة ومشي عليه في الاختيار وعزاه في  
 العزمية للبرازية وفي الجلالة لينة لشيخ الاسلام وجعل  
 ما في المتن رواية ابن سماعه وقوله لا يبرأ عن  
 الايمان باطل معناه بطل الاثر عن رعي الايمان  
 ولم يصير ملكا للمدعي عليه ولذا لو ظفر نيك الايمان  
 حله اخذها كذا لا تنسج دعواه في الحكم واما الصلح  
 على بعض الدين فيصح ويبرأ عن رعي الباقي اي  
 قضا الادبائة فلذا لو ظفر به اخذه فثبت ان تمامه  
 في احكام الدين من الاشياء وقد حقت في شرح  
 المتن **وصح** الصلح **عن رعي المال مطلقا ولو**  
 باقراره **عن رعي النعمة** ولو منعمة

عن

عن جندب اخبر عن رعي الرق **وكان عتقا على**  
**مال** ويثبت الولو باقراره والا لا يثبت درر  
**قل** ولا يثبت بالينة رقتا وكذا في كل موضع  
 اقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدعي لانه ياخذ  
 البدل بالاختياره ترك بايعا فله **عن رعي**  
**الزوج النكاح** على غير من زوجة **وكان خلعا** ولا يطيب  
 لو مبطل او محل لها الزوج لعدم الزحول ولو  
 ادعت المرأة فصلها لم يصح وقاية ونقابة ودرر  
 ومثل في وصح في المختار والاختيار وصح الصحة  
 في درر الجار **وان قتل العبد المأذون له رجلا**  
**لم يحز صلحا عن نفسه** لانه ليس من التجارة فلم  
 يلزم المولي لكن يستطاعه القود ويؤخذ بالبدل  
 بعد عتقه **وان قتل عبد له** اي للمأذون **رجلا**  
**عبد او صاحبه** المأذون عنه جائز لانه من تجارته  
 والمالك كالحرة والصلح عن المقتوب اليها كذا على  
 اكثر من قيمته قبل الكفنا بالقيمة جازي كصلحة  
 بعرض فلا تقبل بينة الغاصب بعده اي الصلح  
 على ان قيمته **اقول** ما صالح عليه ولا رجوع للفا  
 على المقتوب منه **لو تفسد** قاي بوزره انما اقل كثر  
**ولو عتقت** موصرا عبد او ممتلئ كاقصاع الموصر  
 الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز لانه  
 مقدر شرعا قبطل المفضل اتفاقا كما الصلح في  
 المسئلة **الاولى** على اكثر من قيمة المقتوب بعد

ص



التضليل بالقيمة فانه لا يجوز ان تقدر القاضى كالشائع  
وكذا الوصايم بعد ضرر وان كانت القيمة اكثر من  
قيمة المقتضوب تلف لعدم الربا وضع في الجناية  
العدس طلقا ولو فتنس مع اقرارها اكثر من الدية  
والارثاء وايضا لعدم الربا وفي الخطا كذلك لا تقع الزيادة  
لان الدية في الخطا مقدرة حتى لو صام بغير مفاد غيرها  
صح كيف كان بشرط المجلس لا يكون ديناً بين من هو  
وتعين القاضى خذها يصير غيره كجشرا خرو لو صام  
على خسر فسد فتنسزم الدية في الخطا ويستقطا القود  
لعدم ما يرجع اليه اختيار وكل زبد عمر با الصلح  
عن دم عمدا وعلى بعض دين بدعيه على اخرين  
مكيل وموزون لزوم بدله الموكل فبواخذ بضمائه كما  
لوقوع الصلح من الوكيل عن ما كان مال عن اقرار  
فيلزم الوكيل لانه حينئذ كبيع اما اذا كان عمدا انكار  
لا يلزم الوكيل مطلقا بخروجه من صلح عنه فمضوي بلا سر  
مع ان ضمن المال او اضاف الصلح الى ماله او  
قال على هذا وكذا وسلم المال مع وفاء متبرعا  
في الكال الا اذا ضمن بامر غيره بزاره والاي سلم في  
الصورة الرابعة فهو موقوف فان اجازته المذني  
عليه جاز ولو زعمه البطل والابطال والخلع في  
جميع ما ذكرنا من الاحكام الخمسة كالصلح اذعي  
وظيفة ارض ولا يمين له فصالحه المندر لقطع  
الخصومة جاز وطالب له البدل لو صام وقايت

لو كان المدين  
مدينين  
فان كان  
مدينين  
فان كان  
مدينين

دعواه وقيل قابله صاحب الاجناس لا يطيب لانه  
بيع معي وبيع الوقت لا يبيع كل صلح بعد صلح  
قال الثاني باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحوالة  
بعد الحوالة والصلح بعد الشراء والاصل ان كل  
عقد اعيد فالثاني باطل في الاية ثلاث مذكورة في  
بيع الاشياء: الكتالة والشراء والجار فتنسزم  
اقام الدعي عليه يمينه بعد الصلح عن انكار ان  
الدعي قال قلم قبل الصلح ليس له علم لان  
حق فالصلح ماض على الصحة ولو قال المدعي  
بوجه ما كانت لي قبله قبل المدعي عليه حق بطل  
الصلح محقلا المصنف وهو مفيد لاطلاق العمادية  
ثم تنادى دعوى البرازية انه لو ادعى الملك بجهة  
اخر كليم بطل فيمحق والصلح عن الدعوى الفاسدة  
يعم وعن الباطلة لا الفاسدة ما يمكن تصحيحها  
بحر حر في الاشياء ان الصلح عن انكار بعد دعوى  
فاسدة فاسد الا في دعوى يجهل ولا ينفذ في حفظ وقيل  
الشتر اذ صحة الدعوى كصحة الصلح غير صحيح  
مطلقا فيصم الصلح مع بطلان الدعوى كما اعتد مصدر  
الشريعة اخر الباب واقره ابن اكرال وغيره في باب  
الاستخفاف كما مر فراجع وضع الصلح عن دعوى  
حق الشرب وحقا الشفعة وحق وضع الخدوع  
على الاصم الاصل انه متى توجهت اليمين نحو الشخص  
في اي حق كان فاقدر في اليمين بدراهم جاز حتى في



دعوى التفرير بحجة بخلاف دعوى حد ونسب درر  
 الصلح ان كان بمعية الماء فمجان كان ديناً يعين **ينقض**  
**ينقض** ما اى يفسخ التصالحين وان كان لا  
 معها اى المعاوضة بل يعنى استيناء البعوض هو  
 واستغاط البعوض فلا يفسخ اقله ولا يفسخ لان الساقط  
 لا يمود قنية وميرقية فليحفظ **ولو صالح عن دعوى**  
**دعوى** على مكن بيت منها اذا اوصاه على ذراهم  
 الى الخصام او صالح مع المورد بغير **دعوى**  
 الهلاك لم يصح الصلح في الصور الثلاث سراجية  
 قد بغير دعوى الهلاك لانه لو ارعاه وصالحه قتل  
 الممنوع به يفتي خائفة **ويصح** الصلح بعد حلف **للدعي**  
**عليه دفعاً للتراخي** باقامة البينة ولو برهن الدعي  
 بغيره على اصل الدعوى لم تقبل الحجة الوصي عن مال  
 التميم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة  
 فانما تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو طلب  
 بمسنة لا يخلف ابتداء **وقيل** لا جرم بالاول في الاشياء  
 وبالثاني في السراجية وحكامها في القنية مقدماً  
 الاول **طلب الصلح والابرار** عن **الدعوى** لا يكون  
**اقراراً** بالدعوى عندا المتدريين وخالفهم المتأخرون  
 والاول اصح بزازية بخلاف **طلب الصلح** عن المال  
 والابرار عن المال فانه اقرارا بشبهه **ما لم** عن عيب  
 او دين **وظهر عدمه** او **لزال العيب** بمال الصلح  
 ويرتفع اخذه ابتداء **ودرر فصل** في دعوى

الدين

في دعوى التفرير بخلاف دعوى حد ونسب درر  
 الصلح ان كان بمعية الماء فمجان كان ديناً يعين ينقض

الدين الصلح الواقع على جسد من عليه دين  
 دين او عقيب اخذ استقر حقه وحقا لما فيه لا سيما  
 وقته الربا وحينئذ يفسد الصلح بلا اشتراط قبض بره  
 عن الت حال على ما ية حالة او على ان مواعيد  
 الف جبار على ما ية نزوف ولا يقع عن ذراهم  
 على ذراهم بغير مواعيد لعدم الجنس فكان مرفاقه بغير  
 او عن الف سوجل على نصه حاله الى صلح الولي كانه  
 يجوز زيل على عدل الف سوجل على نصه بغيره والصلح  
 ان الاحسان ان وجد من الدائن فاستطاع وان منها  
 فمعاوضة قال لغرضه **او الى خمسة** بقصد من **الف**  
**لي عليك** على انك بري من النصف الباقي تقبل واري  
 فيه بري وان لم يولد ذلك في الغد عار ذنبه كان  
 لغوان التقيد بها الشرط او وجوهها خمسة احدها  
 هذا والثاني ان لم يوقت بالقد **الصلح** لانه ابرار  
 مطلق والثالث **وقيل** لو صالحه من دينه على  
 نصه برفعه اليه عددا او هو بري بما فضل  
 على ان لم يرفعه عددا قال الكل عليه كان الامر  
 كالوجه **فاما** لانه مخرج بالتقيد والرابع فان  
 ابرار عن نصه على ان يعطيه ما يتقيد **فوق**  
 بري ادي الباقي في الغد او لا بداته بالاجر الا بالاداء  
 والخامس لو علق بغيره الشرط كان اديت الي  
 كذا اذا او سبي لا يصح الاجر الماقتصر ان تغليقه  
 بالشرط من كذا باطلا لانه يملك من وجه وان قال

في دعوى التفرير بخلاف دعوى حد ونسب درر  
 الصلح ان كان بمعية الماء فمجان كان ديناً يعين ينقض







فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء او قطنوا نصيب  
 المصالح منه اي الذين تبيعوا منهم واحدا لهم حصته  
 او اقربوه قدر حصته منه وصالحوه عن  
 غيره ما يصلح بدلا واحدا لهم بالقرض عاليا لغرماء  
 ويقبلوا الخوالة وهذه احسن الجبل ابن خمار ولا وجه  
 ان يبيحوه كتمان من شر او يحوه بقدر الدين ثم يحيلهم  
 على الغرماء ابن ملك وفي نسخة صاحب عن تركه بمولاه  
 اعيانها ولا دين فيها على وكيل او موزون متعلق  
 بصالح **اختلاف** والصحيح الضميمة نزيل بعد اعتبار  
 شبهة التهمة وقال ابن الكمال ان في التركة  
 جسد بدل الصالح لم يكن والاجاز وان لم يدبر في  
 الاختلاف ولو التركة بمولاه وهو غير وكيل او  
 موزون في يد البقية من الورثة هم في الاصحاح  
 لا تقتضي المنازعة لتمامها في يد من حقه لو كانت في  
 يد المصالح او بعضها لم يخولم بغيره ما في يده  
 للحاجة الى التسليم ابن ملك **وبطلان الصالح والقسمة**  
**مع احاطة الدين بالتركة** الا ان يضمن الورثة  
 الدين بدلا رجوع او يضمن اجنبي بشرط بركة الميت او  
 نفي من مال آخر لا ينبغي ان يصالح ولا ينقسم قبل  
 التقط الدين في غير دين عبطا ولو فعل الصالح والقسمة  
 صح لان التركة لا تخلو عن قليل دين فلو قضا كل  
 نقصا لورثة فيوقف قدر الدين استحقاقا  
 وقاية لباقي تاجروا الى تقصير القسمة بحر ولا وجه

فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء او قطنوا نصيب  
 المصالح منه اي الذين تبيعوا منهم واحدا لهم حصته

واحد

واحد من الورثة حصته فنقسم بين الباقي  
 على السواء ان كان ما اعطوه من مالهم غير  
 الميراث وان كان للمعطي ما ورثه فعلى قدر  
 سيرا انهم ينقسم بينهم وقدره الحصة بكونه عن الكار  
 فلو عن اقتزار فعلى السواء وصلح احدهم عن بعض الاعيان  
 صحيح ولو لم يذكر في ملك التاجر ان في التركة دين  
 ام لا فالملك صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى  
 فيتي بالتحفة وتعمل على وجود ثبوتها بجمع  
 النشأ ويروى **الموصي** مبلغ من التركة كوامر  
 فيما قد مر من مسيلة التاجر صاحب  
 اي الورثة **تدبر** مخرج من بينهم ثم ظهر  
 التمسك وبين او عين لم يعلموها هل يكون ذلك  
 المذكور قولان **الشهر** ما لا بد بين الكل والقولان  
 حكاهما في الحاشية متقدم ما تقدم الدخول وقد  
 ذكر في اول الكتاب فتاواه انه يقدم ما هو الاكثر  
 فكان هو المتقدم كذا في البحر **قلت** وفي البرازية  
 انه الاصح ولا يبطل الصلح وتبر الوهبانية  
 وفي مال قلل بالشهر وقلل بحر وما يدعي خصم ولا يتصور  
 وضع على الا بر من كايك ولو زال عيب عن صالح يهدى  
 ومن قال ان خلف فتيقرا فلم يجر ولو مدع كاجنبي يصح  
**كتاب المضارعة** لغة شاعلة بين  
 الضرب في الارض وهو السير فيها وشرعا عقد  
 شركة في الزرع بمال من جانب رب المال وعمل من

واختلاف في الصالح



**جانب المضارب وكونها الايجاب والقبول**  
**فكلمتها** انواع لانها **ايداع** **اشياء** ومن قبيل هذه  
 الضمان ان يفرضه المال لادبرها ثم يفقد  
 شركة ضمان بالدرهم وبما فرضه على ان يعلا  
 والزوج بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان هلك  
 فالقرض عليه **والتوكيل مع العمل** **للقرضه** **بامره وشركه**  
**ان زوج** **وخصم** **انما كان** **واك اجاز**  
 رب المال **يؤثر** لصيرورته غاصبا بالمال الفة  
**واجارة فاسدة** ان فسد **فلان** **للمضارب**  
**حينئذ** **بالاجرة** **مثل عمله** **مطلقا** **زوج** **اولا**  
**ريادة** **على الشرط** **ولا خلافا** **للمجدد** **والثلاثة** **لا**  
**في** **وصيل** **لخدمه** **لتيهم** **مضاربة** **فاسدة**  
 كشرطه لنفسه عشرة دراهم **فلا يشي عليه**  
 في مال البتيم **ان يعمل** **اشياء** فهو **امتنع** **اشياء** **اخر**  
**عمله** **والفاسدة** **لما كان** **فيها** **ايضا** **للمصلحة** **لانه**  
**امتنع** **ودفع** **المال** **الى** **المضارب** **بشرط** **الربح**  
**كله** **للمال** **لكن** **بمصلحة** **فيكون** **وكيله** **متبرعا** **بهم**  
**بشرط** **للمعاملة** **فقليلة** **ضرره** **وبشرطها** **امور** **سبعة**  
**كون** **رأس** **المال** **من** **الايمان** **كاسر** **في** **الشركة** **وهو**  
**معلوم** **للمعاقد** **ين** **وكن** **فيها** **لاشراك** **في** **القبول**  
 في قدره **وهي** **للمضارب** **بمصلحة** **والبينة**  
 للمالك **واما** **المضاربة** **بين** **فان** **على** **المضارب**  
 رب لم يجز وان على ثالث جاز **وكره** **ولو قال** **هو**

قوله لم يجز وما اشتراه له والدين  
 في حقه ٥١ مرد المختار فلو كان

انشر

قوله لم يجز وما اشتراه له والدين  
 في حقه ٥١ مرد المختار فلو كان

انشر عبد بنسبة ثم بعد وفنارب بئنه ففعل  
 جاز قنوله لغا صبا او مستودع او مستبضع  
 اعلم بما قيدك مضاربته بالقبول جاز محتمل  
**وكون** **رأس** **المال** **عينا** **لا** **دين** **لما** **بسطه** **في** **الدين** **وكون**  
**مسلم** **للمضارب** **ليمكنه** **القبول** **مطلقا**  
**الشركة** **لان** **العمل** **فيها** **من** **الجانب** **وكون** **الزوج**  
**بينهما** **اشياء** **عقل** **وعين** **قد** **فسدت** **وكون** **نصف**  
**كل** **منهما** **معلوما** **عند** **المقدر** **ومن** **بشرطها** **اكون**  
 نصيب المضارب من الزوج حتى لو شرط له من  
 رأس المال او منه ومن الزوج شديدا في الخلال  
 كل شرط يوجب جهالا في الزوج او يقطع العتق  
 فيه يفسده او لا يطل الشرط ورضع العتق  
 اعتبارا بالوكالة **ولو ادعى** **المضارب** **فسادها**  
**فالقول** **لرب** **المال** **ويكسبه** **فالمضارب** **لا** **اصل**  
 ان القول المدعى الصحة في العتق والادعاء  
 رب المال بشرطك لك ثلثا الزوج الا عشرة وقال  
 المضارب با لثلاث فالقول لرب المال ولو فيه فسا  
 لانه يكثر زيادة ربحها المضارب خائفة وما  
 في الاشياء فيه اشتباه فافهم **ويكسب** **المضارب**  
**في** **الطائفة** **التي** **لم** **تقتد** **بكان** **او** **ثمان** **او** **نوع** **البيع**  
**ولو** **فاسد** **اي** **يقتد** **بنسبة** **مضاربة** **والشر**  
**والتوكيل** **بما** **والاستقرير** **والمكر** **ولو** **دفع** **له**  
 المال في بلد معلن لظاهر **والا** **بضاع** **اي** **دفع**

دها



المال بضاعة ولولرب المال ولا تقسدهم المضاربة  
كما يحكي **فيملك الابداع والرهن والارثوان**  
**والاجارة والاستجار** فلو استجار امراضا ايضا ليرعى  
او يقرسها جاز فطرية **والاخصيال** اي قبوله  
الحالة **بالمؤمن مطلقا** على الايسر والاحسن لان  
كل ذلك من صنيع التجار لا يملك **المضاربة** والشركة  
والخط بمال نفسه **الابازن او اعمل برأيتك** اذا نشئ  
لا يتضمن مثله **ولا الاقراض والاستدانة** وان  
قبله ذلك اي اعمل برأيتك لانها ليسا من صنيع  
التجار فلم يدخل في التعميم **ما لم ينص المالك**  
**عليهما** فيمكنهما اذا استدان كانت شركة  
وجوه وجبذ فلو اشترى بمال **المضاربة ثوبا**  
وقصر بالمال او حصل متاع **المضاربة بماله** وقد  
قبله ذلك فهو متوقع لانه لا يملك الاستدانة  
بهذه المقالة وانما قال بالمال لانه لو قصر النشا  
حكمه كصبيغ وان صبغه **احمر ففرضتكم بما زاد**  
الصبيغ وزحاف في اعمل برأيتك كالحظ وكان له حصة  
قيمة صبغه ان يبيع **وحصة الثوب** اي يبيع  
في ماله او لو لم يغل اعمل برأيتك لم يكن شريكا بل  
مما صبا وانما قال احمر لانه ان السواد ففرض عند  
الامام فلا يدخل في اعمل برأيتك **ولا يملك ايضا**  
**تجاوز بلد او سلفه او وقت او شخص** عينه المالك  
لان المضاربة تقبل التقييد المفيد ولو بعد

المقد

المقد لا يصير المالك عرضا لا فحسب هذا لا يملك  
عزله فلا يملك تخصيصه ما يبيح فذرا بالقيود  
لان غير المفيد لا يقتبر اصلا كنهية عن بيع  
الحال واما المفيد فاجمله كسوق من مصر  
فان صرح بالثمن وضع **والالا فان فعل ضمن**  
بالمخالفة **وكان** **ويكون النشأ له** ولو لم يتصرف  
فيه حتى عاد للوفاق عادت المضاربة وكذا  
لو عاذا في البعض اعتبارا للجزء بالكل **ولا يملك**  
**تزوج فتن من ماله ولا اشترى من يفتت على رب**  
**المال بفراية او يمين** بخلاف التوكيل بالشرافانه  
يملك ذلك عند عدم القرينة المفيدة للوكالة  
كا شتر عهدا ابيعه او استخذه او جارية  
اطاها **ولا من يفتت عليه** اي المضارب اذا كان  
**قائما بالزعم** هو هنا ان تكون قيمة هذا العبد اكثر  
من كل راس المال كما بسطه النبي فليحذر **فان فعل**  
شرا من يفتت علوا واحدا منهما وقع الشر لنفسه  
**وان لم يكن زعم** كما ذكرنا صرح للمضاربة فان ظهر  
الزعم بزيادة قيمة العبد **لشر** يفتت حظه  
ولم يضمن نصيب المالك **لعتقة** لا يصنع وسي  
العبد **العتقة** في قيمة نصيب ربه المالك ولو اشترى  
الشريك من يفتت على شريكه والاب او الوصي  
من يفتت على الصغير **فقد غلب الماقد** لان نظرية  
الصغير والمادون اذا اشترى من يفتت على الوصي



مع وعقبت عليه ان لم يكن مستغفرا بالدين ولا  
 لا خلا فالله ما نزل في مضارب بعد الفيا لنصفه  
 امة فولدت ولدا مسيا ويا له اي اللان **فادعا**  
 موسى فصار ثمة اي الولد وحده كما  
 ذكرنا الفاء ونصفه اي خمسماية تفذت دعوة  
 لوجود الملك بظهور الزج المذكور ففتن **سعي**  
**لرب المال في الالف وربعه** ان شئنا المالك **او**  
**لعتقه** ان شئنا **لرب المال بعد فضل الف**  
 هذا لولد يقسمين **المدعي** ولو مفسر لانه ضمان  
 بملك **نصف قيمتها** اي الامة الظهور بقود دعوة  
 فيها وتحمل انه تزوجها ثم اشتراها جلي منه ولو  
 صارت قيمتها الفاء ونصفه صارت ام ولد وضمن  
 للمالك الفاء وربعه لو موسى فلو مفسر فلا سعاية  
 عليها لان ام الولد لا تسعي وتما به في البحر والبد  
**اعا** **باب المضارب** **باب مضارب** ما قدم  
 المفردة شرع في المركبة فقال **مضارب المضارب**  
**اخر** **اذن المالك** **بضم** بالرفع ما لم يعمل الثاني  
**الضمان** **او** **الاعلى** الظاهر لان الرفع ايداع وهو  
 يملكه فاذا عمل يبين انه مضاربة فيضمن الا اذا  
 كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان زج بل  
 الثاني اجر مثل المضارب الاول والا للاربع  
 المشروط **فان ضاع** **المال من يده** اي يد التاجر  
 قبل العمل الموجب للضمان فلا ضمان **تخلي احد**

وكذا

وكذلك ضمان لو غصب المال من الثاني وانما  
 الضمان على الثاني **فقط** الفاء صحت فقط ولو  
 استهلكه الثاني **او** **وهبه** فالضمان عليه  
 خاصة فان عمل خير ضمنه خير رب المال ان  
 ضامن المضارب الاول **او** **لا يضمنه** وان شئنا  
 ضمن الثاني وان اختار اخذ الزج ولا يضمن  
 ليس له ذلك **فان** **اذن** المالك بالرفع **ورفع**  
 بالثالث **وقيل** **للاول** ما رزق الله فبيننا  
 نصيبان فلما كان النصف عملا بشرطه  
 والاولا لسدس الباقي والثاني الثلث هو  
 المشروط **وقيل** ما رزقك الله **فان** **الخطاب**  
 والمسئلة كالحاها **فللثاني** **ثلثه** والباقي بين  
 الاول **والثاني** **نصفان** باعتبار الكافي فيكون  
 لكل ثلث **ومثل** ما نكت من شئ او ما كان  
 كذا فيه من زج ونحو ذلك لو بشرط الثاني اكثر  
 من الثلث او اقل فالباقي بين المالكين **والاول**  
**قال** **ما** **رزقك** **الله** **فبيننا** **نصفان** **ورفع** **بالنصف**  
**فللثاني** **النصف** **واستوى** **فيما** **في** **لانه** **لم** **يرج** **سوا**  
**وقيل** **ما** **رزقك** **الله** **فبيننا** **نصفان** **ورفع** **بالنصف** **فلما** **كان**  
**فضل** **فبيننا** **نصفان** **ورفع** **بالنصف** **فلما** **كان**  
**النصف** **وللثاني** **ثلثه** **والاول** **يملكه** **ماله**  
**للثاني** **لو بشرط** **الاول** **للتالي** **ثلثه** **والمسئلة**  
**كالحاها** **ضمن** **الاول** **للثاني** **سدس** **بالشبهة**



لانه التزم سلامة الثلثين **وان شرط المضارب**  
**للمالك ثلثه** **ولم يحد للمالك ثلثه وقوله**  
**عليه ان يعمل معه كاري** **وليس يفيد شرط**  
**لنفسه ثلثه** **ومضاركا** **انه اشترط للمو**  
**ثلاثي الرخ كذا في عامة الكتب وفي نسخ المتن**  
**والتشرح هنا خلط فاجنبه ولو عتدها المادون**  
**مع اجنبه وشرط المادون عمل مولاة لم يقع ان**  
**لم يكن المادون عليه دين** **لانه اشترط العمل على**  
**المالك والاصح** **لانه جليذ لا يملك كسبه واشترط**  
**عمل رب المال مع المضارب** **مفسد للمقد له**  
**يمنع التخلية فيمنع الصحة وكذا اشترط عمل**  
**المضارب مع مضارب** **او عمل رب المال المضارب**  
**الثاني خلاف مكاتب شرط عمل مولاة كما لو مضارب**  
**مولاة ولو شرط بعض الرخ للمساكين او ليعمل**  
**في الرقاب او امرأة المضارب او مكاتبه مع القدر**  
**لم يقع الشرط ويكون الشرط الرب المال ولو شرط**  
**لبعض من شا المضارب فان شاء لنفسه او**  
**لرب المال صح الشرط والا بان شا اجنبي لا يقع**  
**ومضى شرط البعض اجنبي ان شرط عليه عمل مع**  
**الشرط والا فليس** **مكلفا** **في القسطنطينية**  
**مطلقا والمشرط للاجنبي ان شرط عمله ولا**  
**فلما لك ايضا وعزاه للذخيرة خلافا للبرجدي**  
**وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين**

المضارب

شرط

مما

المضارب او دين المالك جاز ويكون للمشرط  
 له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغرمائه **وتعطل**  
 المضاربة **بموت احدهما** **اذا كانا** **وكذا يقتله**  
**وحجبه على احدهما** **وتجبون احدهما مطبقا**  
**فمستان** **وفي البرازية** **مات المضارب والماله**  
**عروضه باعها وصيه ولومات رب المال والمال نقد**  
**تتطال في حق التصرف ولو عرضا يتطال في حق السافرة**  
**لا التصرف فله بيعه بعرضه ونقد** **بالحكم بالموقف**  
**المالك سر تلافان عار** **بعده** **وقد مسلمة** **فالمضا**  
**عليها الحكم بالحاقه** **ام لا** **فان كان وكيله** **لانه لا حق**  
**له بخلاف المضارب** **ولو ارثا المضارب فمضى على**  
**حاله فان مات او قتل وحلف بدار الحرب وحلف**  
**بالحاقه بطلت** **وما تصرف نافذ وعهدت على لانه**  
**عند الامام** **مكر ولو ارثا** **المالك فقط اي** **وليس يلحق**  
**قتل** **اي المضارب** **موقوف** **وربة المراه** **غير**  
**مؤثرة** **وبعضه** **بغيره** **لانه وكيله** **ان علم به** **خبر**  
**رجلين مطلقا** **او فوضوا** **بعدها** **او رسول** **بممنز** **ولا**  
**يعلم** **لا ينقل** **فان علم** **بالقتل** **ولو حكم** **موت المالك**  
**ولو حكم** **والمال** **عروضه** **موتها** **كان خلافا** **جنس**  
**را من المال** **فالدرهم** **والدينار** **ممنز** **جنسان**  
**بمعها** **ولو سبعة** **ولو نهاه** **فان لا يتصرف** **في ثمنها** **ولا في**  
**نقد من جنس** **اسر ماله** **ويبدل** **خلافا** **به استحسانا**  
**لوجوب** **لرجل** **سده** **وليطهر** **الزنج** **ولا يملك المالك**

ربة

عنها



ضحيا في هذه الحالة بل ولا يصير لاذن لانه عزل  
 من وجهه نهائية بخلاف احد الشريكين اذا قسمه  
 الشريكة وماله امتنع صح افتراقا وفي المال دون  
 وزع حكر المضارب على اقتضا الدين اذ حينئذ  
 يعمل بالاجرة والامح لا خير لانه حينئذ مشرع يوم  
 بان يوكل المالك عليه لانه غير العاقد وحينئذ في الوكيل  
 بالبيع والمستضع كالمضارب يوم ان بالتوكيل  
 والتسليم في جميعه في التناهي وكذا الدلالة انهما  
 يعملان بالاجرة فصرح استوجبه على ان يبيع  
 ويشترى لم يجز لعدم قدرته عليه والجملة ان  
 يستأجره مدة الخدمة ويستعمله في البيع فليبي  
 وما اهلك من مال المضاربة بصرها في الزرع لانه يقع  
 فان اراد المالك على الزرع لم يضمن ولو فاسدة من  
 عمله لانه امين وان قسم الزرع وبقيت المضاربة  
 ثم ملك المال او بعضه فتراد الزرع لباخذ  
 المالك راس ماله وما فضل فهو بينهما وان  
 نقص لم يضمن لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت  
 المضاربة فقال وان قسم الزرع وفسخت الظن  
 ربة والمال في يد المضارب ثم عقد اهـ  
 فملك المال كله يتراد وبقيت المضاربة  
 لانه عقد جدد وهي الجملة النافعة للمضاربة  
 فصل في المتفرقات المضاربة لا تنفسد  
 برفع كل المال او بعضه تعييدا الهداية بالعقد

اتفاقي

اتفاقا في عناية المالك بضاعته لا مضاربة  
 لما مر وان اخذه اي المالك المال بغير امر المضارب  
 وباع واشترى بطلت ان كان راس المال نقدا  
 لانه عامل لنفسه وان صار عرقا لان النقص  
 الصريح حينئذ لا يعمل فهذا او بعناية ثم باع  
 بغير رضيت وان ينقد بطلت لما مر فلا أساس  
 ولو هو ما قطع عامه ويشترطه وكسوته وكريه  
 بفتح الراء ما يركبه ولو كره كما يحتاجه عادة اي  
 في عادة التجار المعروف في ماله الوضحة لا فاسدة  
 لانه اجير فلا نفقة له كمشيعة ووكيل وشريك  
 كافي وفي الاجرة جلا وان عمل في المصروا  
 ولذنية او اخذه راسا فنفقته في ماله كذا  
 على الظاهر اما اذا نوى الاقامة بصر ولم يتجزه  
 دارا فله النفقة ابن ملك ماله باخذ ماله لانه  
 لم يكتسب ماله ولو سا في ماله او خلط باذن  
 او بما بين لرجلين النصف بالحصة واذ قدم رزما  
 في جمع ويضمن الزايد على الموقوف ولو انفق  
 من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو هلك لم  
 يرجع على المالك وباخذ المالك قدر ما انفق  
 المضارب بين راس المال ان كان ثمة من مخفان  
 من الزرع اقتسم على الشراء لان ما انفق يعمل  
 كالمالك والمالك يصر في الزرع كما مر وان يظهر  
 زرع فلا شيء عليه اي المضارب وان باع المتاع

ان

وما لها في

متوفاه وفضل شري

كلم



من اجتهاد منسب ما انفق عليه لتناع من الجملان  
 واجرة السمسار والمضارب والقباع وكجود  
 مما اعتدضه ويقول البائع قام علي بهذا وكذا  
 يضم الي راس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة  
 او حكما او اعتادة الخار كاجرة السمسار فهذا هو  
 الاصل نهائية لا يضم ما انفق على نفسه لعدم الزيادة  
 والعادة مضارب بالنصف شري بالثمن بائنا  
 اي ثانيا وابعده بالثمن وشري بها عبدا فضاها  
 في يده قتل فتدفعها لبائع العبد عن المضارب  
 نصف الزرع ربعها وخدم المالك الباقي ويصير  
 ربع العبد ملكا للمضارب خارجا عن المضاربة  
 لكونه مضمونا عليه ومال المضاربة امانة  
 ويمنها انتاف وباقية لها ورأس المال  
 جميع ما دفع المالك وهو الثمن وخمسها ولكن  
 راج المضارب في بيع العبد على الفين فقط لانه  
 شره بهما **ولهم** العبد نصفهما باربعة الاف  
 فحقت بان ثلاثة الاف لان ربعه للمضارب والزرع  
 منها نصف لاني بينهما لان رأس المال الغائب  
 وخمسها لانه ولو شري من رب المال بالعبد  
**فشره** رب المال بنصفه راج بنصفه وكذا  
 عكسه لانه وكيله ومنه علم جوار شري المالك  
 من المضارب وعكسه ولو شري بالثمن عبدا  
 قيمته الثمن فقتل العبد رجلا خطا فثلاثة

ارباع

ارباع الفدا اعلى المالك وربعه على المضارب  
 على قدر ملكه سوا او لغيره بخدم المالك فثلاثة  
 ارباع والمضارب يومه بخدمه وخدمه المضاربة  
 بالفدا للثمن في فاسر ولو اختار المالك دفع  
 والمضارب الفدا فله ذلك لتوهم الزرع ايضا  
 حينئذ يشترى بالثمن عبدا وهكذا الثمن  
 قتال النضر للبائع لم يضمن لانه امين بل دفع  
 المالك للمضارب العاخر ثم وثم اي كلما هلك  
 دفع اخري او غير نهائية ورأس المال جميع  
 ما دفع بخلاف الوكيل لان يده ثانيا بد  
 استيفالا امانة فله الثاني قتال المالك دفعت  
 اليها الفاد زكت الفاد وقال المالك دفعت الفين  
 فالقول للمضارب لان القول في مقدار المقبوض  
 للمضارب مينا او ضمينا كما لو افكره اصلا ولو كان  
 الاختلاف مع ذلك في مقدار الزرع فالقول للرب  
 المال في مقدار الزرع فقط لانه يستفاد من جهة  
 وايهما اقام بينة فقتل وان اقامها فالبينه  
 بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال  
 وبينة المضارب في دعواه الزيادة في الزرع  
 قد اختلفا في كونه في المقدار لانه لو كان في  
 النصف فالقول للرب المال فلذا قال بعد الف قال  
 هو مضارب بالنصف وقد رجع الفاد وقال المالك  
 هو ايضا ففان القول للمالك لانه منكر وكذا لو قال

قوله في مقدار الزرع  
 اي في مقدار المشروط  
 بينهما نظير



المضارب هي قرض وقال رب المال هي مضاربة  
 او ودعة او مضاربة قال قول رب المال هو  
 والبيضة بيضة المضارب لانه يدعي عليه التملك  
 والمالك يتكبر واما لو ادعى المالك للقرض  
 والمضارب المضاربة فالقول للمضارب  
 لانه يتكبر الضمان وايضا اقام البيضة قبلت وان  
 اقام البيضة رب المال لانها اكثر اثباتا  
 واما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب المهر  
 او الاطلاق وادعى المالك المهر فالحق قول  
 للمضارب لانه لا اصل ولو ادعى كل نوعا فالقول  
 للمالك والبيضة للمضارب فيفتيها على صحة تفرقه  
 ويلزمها في الضمان ولو وقت البيضة قضى  
 بالتأخير والاف بيضة المالك **فروع** رفع الوصي  
 مال الصغير الي نفسه مضاربة جاز وقتها الطرسي  
 بان لا يجعل الوصي لنفسه من المهر اكثر مما يجعل للمالك  
 وتامة في شرح الوهبانية وفيها ما من المضارب  
 ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عا درينا في تركه  
 وفي الاختيار رفع المضارب شيئا للمعاشرة ليلف  
 عنه ضمير لانه ليس من امور التجارة لكن صرح في  
 جمع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال ولذا  
 الوصي لانهما يقصدان الاصلاح ويسمي اخر الوديعة  
 وفيه لو شري بها هاتما فقال انا انكسكه حتى  
 اخذت بها كثيرا وارا المالك يبيعه فان في الماله رخ

مطلد دفع الوصي  
 مال البيضة لنفسه مضاربة

مطلد  
 ما من المضارب

اجبر

اجبر على بيعه لعله باجر كما امر الا ان يقول للمالك  
 اعطيتك راس المال وحصلت من المهر فمجرى المالك  
 على قبوله ذلك وفي البرازية رفع اليه الفاضلها  
 هبة ونصها مضاربة فملكك يقضي حصه  
 الهبة انتم قلت والمقترية انه لا ضمان مطلقا لا في  
 المضاربة لانها امانة ولا في الهبة لانها فاسدة  
 وهي ملك بالقبض على المقترية المقترية كما سيجي  
 فلا ضمان فيها وانه يقضي قول الوهبانية **واو**  
 رعد عشر اعلى ان خمسة له هبة فاستملك الحسد  
**كتاب الادعاء** لا يخفى ان اشتراكه مع  
 ما قبله في الحكم وهو الامانة **مؤلفه** من الورع  
 اي التزك وبشرع **بسط الغيرة** **حفظ مال**  
**منها** **ورلة** كان اتفق زرق رجل فاخذ رجل  
 بغيره ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا الاخذ  
 التزم حفظه **دلالة** **بكر** **الوديعة** **ما التزك عند**  
**الامين** وهي اخو من الامانة كالحققة المصنف  
 وغيره **وكانما الاحاب** **منها** **كاور** **عنتك** **او كناية**  
 كقوله لرجل اعطيتك الف درهم او اعطيتك هذا الثوب  
 مثلا فقال اعطيتك كان وديعة بجران الخطا يحتل  
 الهبة لكن الوديعة ادنى وهو متيقن فصار  
 كناية **او فعلا** **ما لو وضع ثوبه بين يدي رجل**  
 ولم يذلل شيئا فهو يدعى **والقبول من الورع**  
**منها** **قلت** **او دلة** **ما لو سكت عند وضعه**



فانه يقول دلالة كوضع ثيابه في حمام يدرأى  
 من الثياب وكقوله كرت الخان ابن اربطها  
 فقال هناك كان ايداعا خائنة وهذا في حق  
 وجوب الحفظ وانما في حق الامانة فتشتم  
 بالاحجاب وحده حتى كوقال للغاصب اودعتك  
 المفترق براعنا الضمان وان لم يقبل اختيار  
**ونشرها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه**  
 فلو اودع الابن او العبد في الموالم يضمن **وتثبت**  
**المودع كالمناشر طر وجوب الحفظ عليه** فلو  
 اودع صبيفا فاستهلكها لم يضمن ولو عبدا محجورا  
 ضمن بغير عتقه **وهو ما نفع هذا حكمها مع وجوب**  
 الحفظ والاذا عند الطلب واستجاب قبولها فلا  
**تضمن بالاملاك** الا اذا كانت الرديعة باجرة  
 انشأه مخرجا للزبيح **مطلقا** ستر المكن الترخيم لا  
 هناك معها شئ او لا خربت الدار فظن ليس على  
 المستودع غير الغل ضمان **واشترط الضمان** في  
**عاب الامس بين** كالحامى والحاني باطل **به يفتي**  
 خلاصة ومذرا الشريعة **والنودع** حفظها من  
 بنفسه **وعبدا له كماله** وهم من يسكن معه  
**حقيقة او حكما** لا من بونه فلو رفقها الولد  
 المميز وزوجته ولا يسكن معها ولا ينفق عليها  
 لم يضمن خلاصة وكذا لو رفقها الزوجها لان  
 القبر للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبر ان معا

عيني

عيني **ويشترط كونه** اي من في عياله **امسها** فلو علم  
 خيانتها ضمن خلاصة **وجازلن في عياله الدرع**  
**لن في عياله ولو نفاها عن الدرع** اي بعض من في عياله  
**فدفع ان وجد بدله** ما كان له عيال غيره ابن  
 ملك **ضمن والاوان** حفظها **بغيره يضمن** وعن محمد ان  
 حفظها بمن يحفظها ما له كوكيله وما ذرويه وشريكه  
 معاوضة وعننا جاز وعليه الفتوى ابن ملك  
 واعتمد ابن المال وغيره واقف المصنف **الاذا**  
**خاف الحرق او الضرب** وكان غاليا **بالحبس** طما  
 فلو غير محبوس ضمن **فصل في الجارية** او التي في  
 اخر الا اذا امكنه دفعها الى عياله او القاضا فو  
 قعت في البحر ابتداء او بالترخيص ضمن **زبيح فان**  
**ادعاه** اي الدفع لجارده او فلك اخر صنف **انعلم**  
**وقوعه** اي الفرق **ببينة** اي بدار المودع **والايب**  
 وقوع الخريف في داره لا يصدق الا ببينة **فحصل**  
 بين كلامي خلاصة والهداية التوفيق وبالله  
 التوفيق **ولو سقمه** **الرديعة** ظلمها بعد طلبه  
 لرد رديعته فلو حملها اليه لم يضمن ابن ملك بنفسه  
 ولو حكما كوكيله بخلاف ريسوله ولو بعلامته على  
 الظاهر **فادر على تسليمها ضمن** **ولا بيان** كان عاجزا  
 او فاقا على نفسه او ما له بيان كان مدفونا معها ابن  
 ملك لا يضمن كطلب الظالم **فلو كانت** **الرديعة** سيفا  
**اراد صاحبها ان يلخذه** ليضرب رجلا فله المنع من الدرع

الاولى ان يقول  
 العبد



الى ان يعلم ان تركه الرعي الاول وانه يتوقع به على وجه  
 مباح جواهر **الوارث** **مست** امره **كتابا فيه**  
**اقرار** **بمنها الزوج** **بمال** او **بقبض مهرها** **منه**  
 فله منع منها لئلا يذهب حق الزوج خانية **ومنه**  
 اي من المنع ظاهرا **سنة** اي موت المورع **بجهلا فانه**  
**يضمن** فتصير دينه في تركه الا اذا علم ان وارثه  
 يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث ان علمتها وانكر  
 الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وان علمتها وهلك  
 صدق هذا ومالها كانت عنده سواء في مسئلة وهي  
 ان الوارث ان دل السارق على الورقة لا يضمن  
 والمورع ان ادل ضمن خلاصة الا اذا امتنع من اخذ  
 حال الاخذ **في سائر الامانات** فانها تنقلب مضونة  
 بالموت عن كميل شريك ومعاوضا **في بيع** على  
 ما في الاشياء منها **ناظرا ورع غلات الوقف** فلا يضمن  
 قديرا لخلته لان الناظر لومات بجهلا مال اليد ضمنه  
 انشاه اي لثمن الارض السابلة **قلت** فلعينه الوقف  
 بالاولي كالبراهم الموقوفة على التول بجواز وقاله  
 المصنف واقره ابنه في الزواجر وقيد موثقه كتابا العجاة  
 فلو مرض وخود ضمن لثمنه من بيانها فكان مانعا  
 لها ظاهرا فيضمن وربما جدد في يقع الوسايل فتنبه  
**ومنها قاض مات بجهلا مال اليتامى** زار في الاشياء  
 عند من اورعها ولا بد منه لانه لو وضعها في بيته ومات  
 بجهلا ضمن لانه مورع بخلاف مال الوارث غير لان للمعا

ش

ثم مات بجهلا

في

في ولاية ابداع مال اليتيم على المعتد كما في تنوير  
 البصائر فليحفظ **ومنها سلطان الورع بقض**  
**القيم** **تقدر** **ماز** **مات بجهلا** وليس منها مسيلة  
 احد المتناوين على المعتد لما نقله المصنف  
 هنا وفي الشركة عن وقف الخانية ان الصواب  
 انه يضمن نصيب شريكه بموته بجهلا وخلافه  
 غلط **قلت** واقره نحوها في بيع المستثنى  
 تسعة فليحفظ ويزاد الشريك في الموت مستثنى  
 هيانية على العشرة تسعة الحد وقيد وصي  
 القاضى **وسنة** من المحورين لان الحجة تشمل سبعة  
 فانه لقصور ورق وجنون وخفلة ورين وسفه  
 وعند المعتوه كصبي وان بلغ ثم مات لا يضمن  
 الا ان يشهدوا انما كانت في يده بعد بلوغه  
 لزوال المانع وهو الصبر فان كان الصبر والمعتوه  
 مازونا هما ثم ماتا قبل البلوغ والافاقه ضمنا  
 كذا في شرح الجامع الوجيز قال فبلغ تسعة عشر  
 ونظم عاظنا على بيتي الوهبانية بينين وهي  
 وكل امين ماز والفين تحصر وما وجدت عن افرينا نصير  
 سوي متولوا الوقف ثم غادر ومورع مال القم وقوا **وحيث**  
 وصاحب دار الفت الزخ مثل مال الوالقاه ملاك بها ليس **بشخص**  
 كذا والد جدد في ارض **وسنة** **بجهلا** **مات** **بجهلا** **مات**  
**وكذا الوخلط** **الموت** **بجهلا** **مات** **بجهلا** **مات**  
 ابن كمال **بغير ادل** **المالك** **بجهلا** **مات** **بجهلا** **مات**  
 لا تتميز الا بطلان



كخطة بشعير ودرهم جيار وزيوف مجنبي **ضمنها**  
**وان باذنه اشتركا** شركة املاك **فان الواختلقت بغير**  
**منفعة** كان النشق الكيسر لعدم التقدي ولو  
 خلطها بغير المورع ضمن الخالط ولو صغيرا ولا يضمن  
 ابوه خلاصة **ولو اتفق بغير باخر ومثله فخلطه**  
**بالباق** خلط لا يضمن معه **ضمن** الكل خلطها له  
 بها فلو تنا الى التميز او اتفق ولم يرد او اورع  
 وريقتين فانفق احد ما ضمن ما اتفق فقط بجهة  
 وهذا لم يضره التبعية **وان اتفدي عليه** فليست  
 ثوبا او ركب رايتها او اخذ بعضها **ثم** رعيته  
 الى زده حتى **ان التهدي** **ال** ما يورع الى **الضمان**  
 اذا لم يكن من نيته المورد له اشياء من شروط  
 النية **فخلق الشعيرون** فلو ازاله لم يبر العملها  
 لنفسه بالخلق مورع وكيل يبيع او يحفظ او اجارة  
 او استجار ومضارب ومستبضع وشريك عتانا  
 او معاوضة ومستعير من اشياء والحاصل ان الامين  
 اذا تفدي ثم ازاله لا يبر ولا الضمان الا في هذه الفترة  
 لان بدو تبدل المالك ولو كذبه في عوده للوفاق  
 فالقول له وقيل للمورع عارية وخلق **اقراره بعد**  
**محوره** اي محوره الادراع حتى لو ادعته او بيعها  
 لم يضمن خلاصة وقدر يقول **بعد طالب** ربه **ارها**  
 فلو سأل عنها لها فخرها فهلك لم يضمن بخر وقدر  
 بقوله **وتقلها من مكانها وقت الانظار** اي حال

محوره

محوره لانه لو لم يتقلها وقتها فهلك لم يضمن خلاصة  
 وقدر يقول **وكانت** **الوربعة** **منقول** لان العتار لا يضمن  
 بالمحور عند ما خلاقا للمجد في الاصح غصب الزيلع وقدر  
 بقوله **ولم يكن هناك** **من يخاف منه عليها** فلو كان لم  
 يضمن لانه من باب الحفظ وقدر يقول **ولم يحضرها**  
**بعد محورها** لانه لو وجدها ثم اخضرها فقال له  
 ربه ادرعها وريعه فان امكنه اخذها لم يضمن لانه  
 ادرع جديد والاحتمال لانه لم يتم الرضا اختباره  
 وقدر يقول **لما اكها** لانه لو وجدها لغيره لم يضمن  
 لانه من الحفظ فان كانت هذه الشروط لم تبرا اقراره  
 الا بقدر جديد ولم يوجد **ولو وجدها ثم ادع**  
**رهابها بعد ذلك** **وبرهن عليه** قبل يري **لما الورهن**  
**انه رها قبل المحور** **وقال** **خلطت في المحور**  
**نيت او قلت اقب** قبايرها نده ولو ادعها لهما قبل  
 محوره حلفا لالك ما يعلم ذلك فان خلف ضمنه  
 وان نكل يري وكذا العارية من مال يضمن قيمتها  
 يوم المحور ان علم والا في يوم الادراع عمارية بخلق  
 مضارب محكم اشترى لم يضمن خانية **والمورع**  
**له السفر بها** ولو لها حمل **رر عند عدم نهي**  
**المالك وعدم الخوف عليها** بالادراع فلو ناه او خا  
 فان له بدو السفر ضمنه والا فان سافر بنفسه  
 ضمنه وباهله لا اختار **ولو ادعاشيا** مثليا او  
 قهريا **فيجز ان يدفع التوك** **الي احد من الحفظ**

رفعتها

مالا  
 ادعي مالا لها



اوقمها لم يحزان يرفع المورع الي احدهما حفظه في  
 غيبة صاحبه ولورفع ما يقمن في الدرر رفعه  
 وفي البحر لا يستحسن ان لا كان هو المختار فان يورع  
 رجل عند رجلين مما يقسم اقتسامه وحفظه  
 كل نصفه كترتهم ومن يستحب فليحسن ووصيه  
 وعدي رهن ووكيلي شر او لو رفعه احدهما الي  
 صاحبه ضمن الراقع بخلاف ما لا يقسم او ان حفظ احدهما  
 باذن الاخر ولو قال لا يرفع الي عيالك او احفظني  
 هذا البيت فرفعها الي ما لا يد منه او حفظها في  
 بيت اخر من الدار فان كانت بيوتك  
 الدار مستوحية في الحفظ او اخبر لم يقمن  
 والا فملا ان التقيد مؤيد ولا يقمن سورع المورع  
 فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان  
 قبلها الاضمان ولو قال المالك هلك عذرا الثاني  
 وقال بل ررها وهلك عذري لم يصدق وفي  
 الغصب منه يصدق لانه امين فاجبة وفي الحثي  
 الغضار ان لا يقطع فرفع ثوب رجل غيره فقطعه  
 فكلها ضامنه وعن محمد اخاب المورع شيئا  
 فامر المورع رجلا ليعالجها فقطبته من ذلك فله رها  
 تضمن من شاككن ان ضمن المعالج يرجع على الاول  
 ان لم يعلم انها لغيره والالم يرجع انتهى **خلاف تورع**  
**القاصب** فيضمن ايا تشاوان ضمن المورع يرجع  
 على القاصب وان علم على الظاهر درر خلافا لما نقله

التمستاني والباقي والبرجندى وغيرهم فثبت  
 مع الف الف رجلان كل منهما لانه او رفعه  
 اياه فنقل عن الخلف انها فلولها وعليه الفاخر  
 بينهما ولو حلفوا لاحدهما ونكل عن الاخر فالاول  
 نكل له دفع الي رجل الف او قال ارفعها اليوم الي  
 فلان فلم يرفعها حتى ضاعت لم يقمن اذ لا يضمن  
 ذلك كالمو قال لها حمل الي المورعة فقال اقول ولم  
 يفعل حتى بقي اليوم وهلك لم يقمن لان الواجب  
 عليه التخلية عما دية قال رب المورعة للمورع  
 ارفع المورعة الي فلان فقال رفعت وكذب  
 في الرفع فلان وضاعت المورعة صدق المورع  
 مع يمينه لانه امين سر اجبة قال المورع ابتدا  
 لا ادرى كيف رفعت لا يقمن علي الاصح كالمو  
 قال رفعت ولا ادرى كيف رفعت فان القول  
 قول بخلاف قوله لا ادرى اضاعت ام لم تقمع  
 ولا ادرى وضعتها او رفعتها في ادرى او موضع  
 اخر فانه يقمن ولو لم يبين مكان الدفن لكنه  
 قال سرق من المكان المدفون فيه لا يقمن  
 تمامه في العارية **فروع** هدد المورع او الوصي  
 على رفع بعض المال ان خاف تلف نفسه او عضوه  
 فرفع لم يقمن وان خاف الجسر او القدر فزد وان  
 خشي اخذ ما له كله فهو عذر كما لو كان الجائر هو الاخذ  
 بنفسه فلا ضمان عما دية خيف على المورعة الفسار

ع

مطلقه  
 هدد المورع او الوصي  
 على دفع بعض المال



ربح الامر الى الحاكم ليسبعه ولو لم يرفع حتى يفسد فلا ضما  
 ولو اتفق عليه بالامر فاضر فهو متبرع قرامن  
 صحفا الورقة والرهن فذلك حالة القراءة لا  
 ضمان لان له ولاية هذا التصرف صيرفة قال  
 وكذا لو وضع السراج على المنارة وفيها اوردع  
 سكا وعرفا اذ بعض الحق ومات الطالب وانكره  
 الوارث الا ارجس المودع الصك ابداء في الاثنا  
 لا يبرأ مديون الميت برفع الدين الى الوارث  
 وعلى الميت دين لغير السيد اخذ وديعة العبد  
 العامل لغيره امانة لا اجر له الا الوصي والناظر  
 اذا عملا قلت فاعلم منه ان لا اجر للناظر المستف  
 اذا اعمل عليه المستحقون فليحفظ وفي الوصاية  
 ودافع الى شرطنا وشاغلنا ورجع الفرض الشرط جاز وكذا  
 وان يدعجه والمال فرضنا وخصمه تراضا فربما الا الفرض  
 وفيما اخلص بعد الزرع فالنظر قوله كذلك في الاضمار ما يتغير  
 وان قال قد ضاعت من البيت وحدها جميع ويختلف فقد  
 وتارك في قوله لا امر صيغة فراحوا وراحت بعض النسخ  
 وتارك نشر العود متبعا لم يضمن وقرض الفار بالفساد  
 اذا لم يسد النقب من بعد علمه ولم يعلم المالك ما به يتغير  
 قلت بقي لو سدها مرة ففتح الفار وافسده لم  
 يذكر وينبغي تفصيله كما سرت بركتنا  
**الفائدة** اخرها عن الوردية لان فيها تملك وان اشرك  
 في الامانة وكما سنها النيابة عن الله تعالى في اجابة

فوت

المضطر

المضطر

نحوه

كل

المضطر لا يملك ان يكون الامتناع كالغرض فلذا كانت  
 الصدقة بعشر ذوات الغرض بثمانية عشر **في** لغة  
 مشددة وتختف اعادة الشرفاوس وشرا **تلك**  
**الفاضة** **بجائنا** افاد بالتمليك لزوم الاحباب والقبول  
 ولو فعلا وحكمها كونها امانة وشروطها قابلية  
 المستغنى للاقتناع وخلوها عند شرط العرف لانها  
 نصير اجارة وصرح في العارية بكوار اعادة المشاع  
 وابداعه وسبعه يعني لان جهالة العين لا تقضي  
 الى المنازعة لعدم لزومها وقالوا علف الدابة  
 على المستغنى وكذا تقضى العبد اما كسوته  
 فعلى المغير وهذا اذا طلب الاستغناء فلو قال  
 المولى خذ واستخدمه من غير ان يشترط فنفقته  
 على المولى ايضا لانه وديعة **والصحيح** **باعتزلك** لانه  
 صريح **واطمعكنا** **رضي** اي غلبنا لانه صريح مجازا  
 من اطلاق الاسم المحل على حال **ومختك** **مفني**  
 اعطيتك **فولي** **ارجا** **فبهم** **وحلتك** **علي** **يا بني**  
**هذه** **ان لم يرد** **بم** **مختك** **وحلتك** **الهبة**  
 لانه صريح فيعبد العارية بلائمة والهبة بها اي  
 مجازا **واخذت** **عبدك** **ب** **واجرتك** **داري** **شهورا**  
**بجائنا** **داري** **مبتدا** **ك** **خبر** **سكني** **تميز** **اي** **بطريق**  
**السكني** **داري** **لك** **عمري** **مفعول** **مطلق** **اي** **اعمرتها**  
**لك** **عمري** **سكني** **تميز** **يعني** **جعلت** **سكنها** **لك** **مدة**  
**عمرك** **لعدم** **لزومها** **يرجع** **المسير** **بني** **شا** **ولو** **موقنة**



اوفيه ضرر فقتل وتبقى له من باجر المثل كذا استغار  
 امه ترفع ولده وفار لا ياخذ الا تربيها فلما اجر  
 المثل الى الفطام وتماه في الاشياء وفيها مفرق بالثنية  
 تلزمه القاربه فيما استغار جدار غيره لوضع جذوعه  
 فوضعها ثم باع العير الجدار ليس للمشتري فيها وقيل  
 نعمه الا ان شرطه وقت البيع قلت وبالقيل  
 حرم في الحصة والبرازية وغيرهما واعتمد محشها  
 في تنوير البصائر ولم يفتقد ابن الصنف فكانه ان رضاه  
 فلم يفتقد **فمنه** بالهالك من غير شرط الضمان باطل  
 كشرطه في الرهن خلافا للجهنمية **ولا توجر ولا**  
**نزهة** لان الشراء يتضمن ما فوقه **كالوديعه** فانها لا  
 توجر ولا تهره بل لا توجر ولا تهره خلافا للماربية  
 على المختار ولما استاجر فيو اجره وبيع وادبره  
 وانما الرهن كماله وبيعته وفي الوهبانية نظم تسع  
 مسائل لا يملك فيها تمليك الغير بدون اذن سوا  
 قبضه ولا فقال  
 وما لك امر لا يملك بدون امر وكيل مستعير ومو جرح  
 ركوبيا وليس اقهر ما مضى من امر من ايضا فاض في شتر  
 ومستورع مستضع ومن ارع اذا لم يكن من عنده البذر ينذر  
 قلت والعاشرة وما للمسا في ان يسا في غيره وان  
 اذن الموجله ليس يملك **فلان اجر المستعير او رهن فملك**  
**ضمنه العير** للتقدي **ولا رجوع له** المستعير  
**عاب** خلافا لافمان ظمرا لاجر ملك نفسه ويتصدق

اذا  
 ح

بالاجرة

بالاجرة خلافا للثاني **وضمن المستاجر** سكت عن  
 المثل وفي شرح الوهبانية الخامسة لا يملك الر  
 نمن ان يرهض فيضمن ولما كذا اخبار ويرجع الشا  
 في على الاول **ويرجع المستاجر على المستعير اذا**  
**لم يعلم يانه عارية في يده** دفعا للضرر المبرر  
**ولما ان يعير ما اختلف استعماله او ان يعير**  
**المعير متشعرا ويعير ما لا يختلف ان يعير وان**  
 اختلف لا التفاوت وعراه في زواجر الجواهر للاختار  
**ومثله** اي كالمعار الوجوه وهذا عند عدم النهي فلو  
 قال لا ترفع لغيرك فرفع فهلك فمنه مطلقا خلاصة  
 فمن استغار دابة او استاجرها مطلقا بلا  
 تفصيل يحمل ما يشاء ويعيره للحمل ويركب عملا  
 بالاطلاق **وايا فعل** ولا تغيب مرارا **وضمن بغيره**  
 ان عطيت حتى لو البس او اركب غيره لم يركب بنفسه  
 بعده هو الصحيح كافي **وان اطلق المعير او الموجه**  
**الاتقاع في الوقت والنوع** انتفع ما شاء ابدت  
 شالما سرفان فيده بوقت او نوع او هما ضمن  
 بالاختلاف الى شرط فظلا الى مثل او خير وكذا تفصيل  
 الاجارة بنوع او قدر مثل المعارية العارية الثمين  
 والكيل والموزون والعدود المتقارب عند  
 الاطلاق **فرض ضرورة** استهلاك عيها فيضمن  
 المستعير **ملاكها قبل الاتقاع** لانه فرض ضرر واستغار  
 ليعير الميزان او ميزن الدكان كان عارية ولو اعاره

كمر

١٥٥

كل



قصصة تريد فقرض ولوبيينها مباسطتها باحدة ونضع  
 عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجري مجرى الهلاك  
 صيرفيه ولو اعاد ارضا للمساواة لغرس مع العلم  
 بالمنفعة وله ان يرجع متى شاء انقرر انما غير لازمه  
 ويكلفه قلمها الا اذا كان فيه مضرة بالارض فيتركها  
 بالقيمة من قلع وعين لئلا يتلف ارضه وان وقتت  
 العارية ترجع قبله كلفه قلمها وضمن المغير للمستعير  
 ما نقص البناء والغرس بالقلع بان يتنوم قايما الى المدة  
 المفروضة وتغير القيمة يوم الاسترداد كذا الاستعارها  
 لغيرها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع وقتها ولا  
 فتترك باجر المثل مراعاة للمحقين فلو قال المغير اعطيك  
 البذر وكلقتك ان كان لا ينبت لم يجز لان بيع الزرع قبل  
 بنيه باطل وبعد بنيه فيه كلام اشار الى اجوار المغير  
 نهاية وموئذ الربيع على المستعير فلو كانت موئذها  
 فاستلمها بوجه ففعلت ضمنها لان موئذ الربيع عليه  
 نهاية الا ان استعارها لغيرها فتكون كالاجارة  
 رضى الخانية وكذا الموصلة بالخديعة موئذ الربيع عليه  
 وكذا الوجرة الغاصب والربيعين موئذ الربيع عليهم  
 لحصول المنفعة لهم هذا والاخراج باذن رب الا والا  
 فمؤنة رستاجر ومستعار على الذي اخرج اجارة  
 المزارعة بخلاف شركة ومضاربة وهبة فموجب الرجوع  
 مجتبى وان رضى المستعير الدابة مع عبده او اجيره  
 مشاهرة لاميا وسته ومع عبده ربه مطلقا يتنرم

موئذ ربه ما يحال المغير لانها  
 اشارة فيها منفعة فانها تبصر  
 وهو موئذ يبرأ المثل من المغير  
 ان يرجع كما المستعير اليه  
 ففعلت فم ٢٢

في البيع  
 في الشراء  
 في الهبة  
 في المضاربة  
 في الشركة  
 في الوكالة  
 في الامانة  
 في القرض  
 في الجور  
 في الغصب  
 في السرقة  
 في الزنا  
 في القتل

عليها

عليها اولاد الا ان اجبر الى مشاهرة كما مر فملكك  
 قبل قبضها بغيره لانه ان بالتسليم المتعارف بخلاف نفسه  
 تجوزة وبخلاف الزرع الاجنبي اي بان كانت العارية  
 مؤقتة ففدت مدتها ثم بعتها مع الاجنبي لتعديبه  
 بالامساك بعد المدة والا فالتعديب عليك لا بداع فيما  
 يملك الاعارة من الاجنبي بد يثنى زيل في قبيل حمل كلامهم  
 على هذا بخلاف رد ربيعة ومقبوض الى دار المالك  
 فانه ليس بتسليم وان استعار ارضا تبصر  
 للزراعة يكتب المستعير انك اطعته في ارضك  
 لا زرعها فيخصصه لئلا يعم البناء وخوذه العبد  
 المادون يملك الاعارة والمجور ان الاستعار  
 واستهلكها يضمن بعد الفسق ولو اعاد عيدا مجور  
 عيدا مجورا فاستهلكها يضمن الثاني الحال  
 ولو استعاره عينا ففقدت يضمن فسرقة الذهب  
 سنة اي من الصبي فان كان الصبي يفسد حفظ ما  
 عليه من البسمل لم يضمن والارض لانه اعارة  
 والمستعير يملكها وضمنها اي العارية بين يديه  
 فنام ففادعت لم يضمن لو نام جالس لانه لا يبعد  
 مضيعا لها وضمن لو نام مضطجعا لتركها لحفظ  
 ليس للاب اعارة ما لم يطفأ لعوده اليه وكذا  
 النافذ الوصي طلب شخص من رجاله او عارية  
 فقال اعطيك غدا فله ان كان الغد ذهب الطالب  
 واخذه بغير اذنه واستعمله فان الثور لا ضمان

قوله بغيره  
 وانما قال المجتاز  
 قال وقد تقدم ان المختار القبيح  
 جواره اهـ



ملك  
جهز ابنته بما جهز شاما

ملك

ملك  
طال امين ادعيت

عليه خامسة عن ابراهيم ابن يوسف لكن في الجنبي  
وغيره انه يضمن جهز ابنته بما جهز شاما  
**كنت اعرف ما الامتعة ان العرف مستمر ابراهيم**  
الناس ان الاب ما يدفع ذلك اجها فلا عارة لا  
**يقبل قوله** انه عارة لان الظاهر يكذب وان لم يكن  
العرف **تلك** وتارة وتارة **قال نقول له** به يفيك الو  
كان اكثر مما يحزبه مثلهما فان قوله انتا **قال الام** وولي  
الصفر **كالاب** فيما ذكر وفيما يدعيه الاجنبى بعد الموت  
لا يقبل الابدية تشرح وهما نية وتقره في باب  
المهر وفي الاشياء **كل امين ادعيت ايجال الامانة الي**  
**مستحقها قبل قوله** به يمينه **كالورع ان ادعيت**  
**المرد والوكيل في الناطق** اذا ادعيت الصرافات  
الموقوف عليهم يعني من الاولاد والفقر وامثالهما  
واما اذا ادعيت الصراف الى وظائف المرتبة فلا يقبل  
قوله في حق ارباب الوظائف لكن لا يضمن ما  
اكدوه له بل يزعمه ثانيا من مال الوقت كما بسط  
في خامسة اخر اراه قلت وقد مر في الوقف عن  
الولي في الاستعور واستخسبه المصنف واقراه ابنه  
فلما حفظ **وسوا كان في حياة مستحقها او بعد موته**  
**الاخي الوكيل يقبض الدين** اذا ادعيت بعد موت  
الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله  
الابدية بخلاف الوكيل يقبض الدين **توريعه** قال  
قبضتها في حياته ومكنت وانكرت الورثة او قال

دفعنا

دفعتها اليه فانه يصرف لانه ينفي الضمان عن نفسه  
بخلاف الوكيل يقبض الدين لانه يوجب الضمان على  
الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصديق وكالة الو  
لواجبة **قلت** وظاهره انه لا يصديق لا في حق نفسه  
ولا في حق الموكل وقد افني بعضهم انه يصديق في حق نفسه  
لا في حق الموكل وحمل عليه كلام الو لواجبة فينا مل عند  
التوريع فروع اوصى بالعارية ليس الورثة الرجوع  
العارية كالأجارة فتفسح بموت احدهما مات وعليه  
دين وعند **وربعة** يقبض عينية ما في التركة بينهم وهو  
بالخصم استاجر بعير **الريكة** فعلى المذهب وفي العارية  
على المذهب والمجان ردها عليه استاجر به للذهاب  
فاستلمه في بيته **فهلكت** فمن لانه اعارها للذهاب  
لا الامساك استعير ضارفا فاعار عليه الا ان اكره لم يقبض  
لانه عارية عرفا استعار رضا الميني ويسكن واذا خرج  
فانها للمالك فلما اكملها استعيرها استعيرها السكنى والبناء  
المستعير لان الاعارة تمليك بلا عوض فكانت اجارة  
معتبرة فسدت بحالة المدة وكذا لو شرط الخراج على  
المستعير لحالة البدل والجملة ان يوجره الا في سنين  
معلومة ببدل معلوم ثم يفسد باذا الخراج منه استعار  
كتبا فوجد في حقه خطأ أصح ان علم رضا صاحبه قلت  
ولا يملك بتركه الا في القران لان اصله واجب بخط  
مناسب في الوهبانية  
وسفر راي اصلاحه مستعير فيجوز ان مولاه لا يتناشر

كتاب

ملك  
استاجر دابة للذهاب



النصوص

وفيها بيان انما واري غير ليست كذا اخذها اعداء وفي غير اركان  
 وهل واهب الدين يجوز في بيعه وهل يجوز ما مضى  
 المال بخمس كتاب **الهيئة** وجه المناسبة ظاهر  
**هو لغة** التقاض على الغير ولو غير مال وشرعا **عليك العين**  
**مجانا** اي بلا عوض لان عدم العرض شرط فيه واما  
 تمليك الدين من غير من عليه الدين فان امره بقبضه  
 صحت لرجوعه الى هذه العين **وسبها ارادة الخير للواهب**  
 دينوي كموضوح ونجته وحسن ثناء اخروي قال الامام  
 ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والا  
 حسان كما يجب عليه ان يعلمه التوحيد واليمان اذ  
 حب الدنيا راس كل خطيئة نهائية وهي مندوبة وقبوحها  
 سنة قال صلى الله عليه وسلم ثوابوا ثوابا **واشربوا**  
**محذرا في الواهب العقل والبلوغ والمالك فلا يقع**  
**هبة** صبي ورفيق ولو كان ثوبا وشرايا صحتها **ف**  
**الموهوب** ان يكون مقبوضا غير متاع مميز غير  
**مستغول** كما يستغنى وركنهما هو الايجاب والقبول  
 كما ينبغي وحكمها ثبوت الملك للموهوب لمغير لان  
 فله الرجوع والمسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها  
 فلو شرط صحة ان اختارها قبل تغير قيمتها وكذا  
 لو ابراهم الاثر وبطل الشرط خلاصه **حكمها**  
 انها لا تنظر بالشرط **والفاسد** هي هبة عبد على ان  
 يفتقه نص ويبطل الشرط **ونص** بالاجاب **توهبت**  
**وحملت** واعطيتك هذا لطعاما **ولولا** وجه

الزاج

٥٤٤

**الزاج** خلاف اطعمتك ارضي فانه عارية لرفقتها  
 واطعام لغلتها **اجرا** **والاضافة** اليها اي الى جزء  
**يعني** عن الكل **وهبت** لك **فرجها** **وجعلت**  
**لك** لان اللام للملكية بخلاف جعلته باسمك فان  
 ليس بهبة وكذا في ملك حلال الا ان يكون قبله  
 كلام يفيد الهبة خلاصه **واعلم** **هذا** **النهي**  
**وجعلت** **على** **هذه** **الداية** **ناويا** **بالحمل** **الهبة**  
**كما امر** **استوف** **هذا** **التوب** **وذا** **ري** **لك** **هبة**  
 او عمري تسكنه بالان قوله تسكنه ما مشورة لا تنسب  
 لان الفعل لا يعلم تنسب الاسم فنفسه اشار عليه في  
 ملكه بان يسكنه فان ثباته مشورته وان ثباته  
 يقبل **الوقا** **الهبة** **سكني** **وسكني** **هبة** بل تكون عارية  
 اخذ بالمعنى وحاصله ان النقط ان اتيه من ملك لرفقة  
 هبة او المنافع عارية او احتمال العترة الهبة نوازل  
 وفي البحر اعرس باسم ابني الاقرب **الصحة** **ونص** **يقول**  
 اي في حق الموهوب له اما في حق الواهب فنص بالاجاب  
 وحده لانه متبرع حتى لو حلف ان يهب عبده لفلان  
 فهو هبة ولم يفعل يبر وتلك حنت خلاف البيع  
**ونص** **بفحص** **بلا** **اذن** **في** **المجلس** **فانه** **هنا** **كما** **القول**  
 فاقتصر بالمجلس **بعد** **ب** **ي** **بعد** **المجلس** **بالاذن**  
 وفي المحيط لو كان امره بالقبض حين وهبه لا يفتقر  
 بالمجلس ويجوز بالقبض بعده **والتمكن** **من** **القبض**  
 كما قبضه **فلو** **وهب** **لرجل** **في** **من** **القبض**

كل



ورغم اليأس **الغنى في لم يكن قبضا** اذ لم يكن  
من القنصر وان مفتوحا كان قبضا التمكن منه  
فان ذلك التمكن في البيع اختيار وفي الدرر والختار صحت  
بالتملك في صحيح الهبة لفسادها وفي التفتة ثلاثة  
عشر نقدا لا تقص لا قبض **ولو بها من القنصر**  
**بم قبض مطلقا** ولو في المجلس لان الصريح اقوي من  
الدلالة وتتم الهبة بالقبض الكامل ولو الموهوب  
شاعلا ملك الواهب لا مشغولا به والاصل ان الو  
هوب ان مشغولا بملك الواهب منع تمامها وان  
شاعلا لا ولو وهب جرابا فيه طعام الواهب او دارا  
فيها متاعا او دارا عليها سرجه وسلمها كذلك  
لا تقص وبعبارة تقص في الطعام والمتاع والسرير فقط  
لان كلاً منها شاعلا ملك الواهب لا مشغول به لان  
شغله بملك غيره واهب لا يمنع تمامها كرهه وصدقة  
لان القنصر شرط تمامها وتمامه في العارية وفي الاشياء  
هبة المشغول لا يجوز الا اذا وهب الاب لطفله قلت  
وكذا المداير العارية والتي وهبتها الزوج على المذهب  
لان المداير ومتاعها في يد الزوج فصاح بالتسليم وقد  
غيرت بيت الوهبانية فقلت  
ومن وصفت للزوج دارا لها بها متاع وهي فيها تقص  
المحرر وفي الجوهر وحيلة هبة المشغول ان يودع  
المتاع عند الوهب له ثم يسلمه للدار  
مثلا فتص لشفها بمتاع **في يد** في تعلق بتتم

محرر

**محرر** فقسوم وفتاع لا يتي من متاعه بعد ان يقسم  
كسيت وجمام صغيرين لا تقص لا تقص بالقبض فيما يقسم  
**ولو وهبه لغيره** او لاجنبي كقوله بقصير القنصر  
الكامل كما في عامة الكتب فكان موال الذهب وفي الصيغة  
عز العتاي وقيل يجوز لشريكه وهو المختار **فان**  
**فتمسه** **ويستلمه** **فان** **لزال المتاع** **ولو سلمه**  
**شايعلا** **لا يملكه** **فلا ينفذ** **فمنه** **فمنه**  
وينفذ تصرف الواهب درر يكتن فيها عن الفصول  
الهبة الفاسدة فقيدا الملك بالقبض ويبقى  
ومثله في البرازيل على خلاف ما صح في العارية  
تكن لفظا القنوي اكد من لفظ الصيغ كما تبسط  
الصريح بقية احكام المتاع وصل المتكرب الرجوع  
في الهبة **الثامنة** قال في الدرر **فمنه** **وتعقبه**  
في الشرع **لا يملكه** **بانه** **غير ظاهر** **على القول** **الفتي به**  
من افادتها الملك بالقبض فليحفظ **الثانية** **من**  
تمام القنصر **شروع** **مقارن** **للمعقد** **لا يماري**  
كان يرجع في بعضها ثانيا فانه لا يفسد ما اتفقا  
**والاستحقاق** **شروع** **مقارن** **لا يماري** **فيمسك** **الكل** **حتى**  
لو وهب ارضا وزرعها وسلمها فاستحق الزرع  
بطل في الارض لا استحقاق البعض لمتاع فيما يحتمل  
القسمة والاستحقاق اذا ظهر بالسند كان مستندا  
الى ما قبل الهبة فيكون متاعا لها لا طارا لرياء كما زعمه  
مدر الشريعة وان تبعه ما بين الكمال فتنبه **الثالثة**

مل



**هبة** لبن في ضرع وصور على غنم وخنبل  
**في أرض وخنبل** لانه كشاع ولو كنه  
**وسلمه جاز** الزوال المانع وهل يكفي فصل الوهو  
 له بادن الواهب ظاهر الدرر نعم **خلاف** رقت  
**في برون** في سسم وسمز قبل حيث لا يصح اصلا  
 لانه مودوم فلا يملك بعقد جديرو **وذلك** بالقبول  
**بلاقبض جديرو الوهب** في يد الوهب له  
 ولو يقبض او امانة لانه حينئذ عامل لنفسه والاصل  
 ان القبضين اذا تباينا تاب احد هما عن الآخر اذا  
 تفاير تاب الاعلى عن الادنى والعكس **وهبة** من له  
**ولا يد على لطف في الجسالة** وهو كل من يقول  
 فدخل الاخ والعم عند عدم الاب لو في حيا لهم **تتم**  
**بالعقد** لو الوهب معلوما وكان في يده او يد مودعه  
 لان قبضه لو ينيوب عنه والاصل ان كل عقد ينولاه  
 الواحد يكتفي فيه بالاجاب **وان وهب له اجنيبتم**  
**يقبض وليه** وهو احد اربعة الاب ثم وصيه ثم  
 الجد ثم وصيه وان لم يكن في حجرهم وعند عدمهم  
 يتم قبض من يقوله كعمه **وامه واجني** ولو لم تقط الو  
**في حجرها** والا لا لغوان الولاية **وقبضه لو حيز** بقتل  
 الخصيل **ولو مع وجود ابيه** مجتنب لانه في النافع للمعز  
 كالبائع حتى لو وهب له اعني لا تشع له وتاخذه موثقه لم  
 يصح قبوله **اشباه قلت** كذا في البرجندى اختلف  
 فيما لو قبض من يقوله والاب حاضر فيقبل ويجوز والصحيح هو

الجواز

الجواز انتهى وظاهر القوم ان تزججه وعزاه لغفر  
 الاسلام وغيره على خلاف ما اعتد به المصنف في ترجمه  
 وعزاه للمخلصه كذا منتهى بحثهم بوصله ولو بامه  
 والاجنبى ايضا فتأمل **ومع رده لها** كقبول  
 سراجيه وفيها حسان الصبر له ولا يوبه اجر  
 التعليم ويباح لو الريد ان ياكل من ما كوز وهب له  
 وقيل لا التفرق فان غير المأكول لا يباح له ما الخلقه  
 وضعا هدايتا الختان بين يدي الصبر ما يصلح كذا  
 الجيبان فالهدية له **والان** المهدي من اقرب  
 بالاب او سائر فله بالاب او من سائر فالام فلا  
 فلام قال هذا للصبر **ولا** لو قال اهد بزمه  
 للاب او للام فالقول له وكذا زقا فالبت خلا  
 وفيها التحذول له او لتلميذه ثيابا ثم اراد رفعها  
 لغفر ليس له ذلك عالم يبين وقت الاتخاذ انما عارية  
 وفي المتغى ثيابا بالبدن بملكها بلبسها بخلاف نحو  
 ملحفة ووسادة وفي الخاتمة لا بأس بقبض بعض  
 الاولاد في المحبة لانهما عمل القلب وكذا في العطايا  
 اذ لم يقصد به الا فسر اذ ان قصده يتنوي بينهم  
 يعطى البنت كالابن عند الثاني فعليه الفتوى ولو  
 وبت في صحته كل المال المولد جازوا ثم وفيها يجوز  
 ان يرب ثيابا من مال طفله ولو يعوض لانها تبرع  
 ابتداء وفيها ويبيع القاضى ما وهب للصغير حتى  
 لا يرجع الواهب في هبته **ولو قبض من ذبح الصغيرة**

رسمه

ا



اما الى الفذ فالقبض لها بعد الزفاف ما ذهب لها  
**صح** قبضه ولو خضرة الاب في الصبح لنيابته عنه فصح  
 قبض الاب كقبضها بميرة **وقبله** انما الزفاف لا يصح  
 لعدم الولاية **ذهب** **اثان** **دار** **الواحد** **صح** لعدم  
 الشروع **ونقله** لكبيرين لا عنده للشروع فيما يجتمعا  
 القسمة اما ما لا يجتمعا كالبيت فيصح اتفاقا فبدن  
 بكبيرين لانه لو ذهب لكبير وصغير فبعيا لا ككبير ولا بصير  
 فتفر ككبير يحز اتفاقا وتبدن بالهبة جواز الزا الهين  
 والاتجاره من اثنين اتفاقا **واي** **النصف** **بعشره**  
 راضم **او هبها الفقيرين** **صح** لان الهبة للفقير صدقة  
 والصدقة يرا د بها وجه الله تعالى وهو واحد  
 فلا يشوع **لا فنيين** لان الصدقة على الفقير هبة  
 فلا تقع للشروع اي لا تلك حتى لو قسمها وتسلها  
**صح** **فروع** ذهب لرجلين درهمان صحهما **صح**  
 وان مشيوشا لانه ما ينقسم كونه في حكم العروص  
 سعد درهمان قتال لرجل وذهب لك احدهما او نصفها  
 ان استويا اليكز وان اختلفا جاز لان مشاع لا ينقسم  
 ولذا لو ذهب ثلثها جاز **طريقا** **جوز** **هبة** **حاي** **طابق**  
 داره وبين دار جاره جاره **هبة** **البيت** **من** **الدار**  
 فهذا يدل على كون سقف الواهب على الجايط او  
 اختلف البيت بيطان الدار لا يمنع صحة الهبة بجني  
 والله تعالى اعلم **باب** **الرجوع** **في**  
**الهبة** **صح** **الرجوع** **فيها** **بعد** **القبض** **اما** **قبله** **فلم** **تتم**

الهبة

الهبة **صح** **انما** **ان** **الرجوع** **فيها** **بعد** **القبض** **اما** **قبله** **فلم** **تتم**  
 تجزها فقبل تنزهاها **ولو** **صح** **استقاط** **حقه**  
**من** **الرجوع** فلا يستقطبا استا طه خائنه وفي  
 الجواهر لا يصح الا برأينا الرجوع ولو صلح من  
 حق الرجوع على شيء وكان عوضا عن الهبة  
 لكن يصح استقطاطه في العقد **ويمنع** **الرجوع** **فيها**  
 حروري **رفع** **خزوة** **يقدر** **المرجع** **السبعة** **الاشنة**  
**قال** **الريادة** **في** **القبض** **الموجبة** **لزيادة**  
 في الهبة **القبض** **وان** **زال** **قبض** **الرجوع** **كان**  
 ثبت ثم يشاخ كمن في الحائنة ما خالفه واعنده  
 الفهستان فليتبس له لان الساقط لا يعود **كسنا**  
**وقرر** **ان** **عدا** **زيادة** **في** **كل** **الارض** **والرجوع** **ولو**  
 عدا في قطعة منها امتنع فيها **نقط** **ربيع** **ونهم**  
 وجمال وضيافة وصبح وقصر ثوب وكبر صغير وسماح  
 اصم والما را عري واسلاه بعد ومدا واذة وعفرو  
 حنانية وتعليم قران وكتابة او قراءة ونقطا صحت  
 باعرا له وجعل ثمر من بغداد او بلخ مثلا وخوما  
 وفي البرازية والخيال ان زار خير منع الرجوع وان  
 نقص لا وان اختلفا في الزيادة في المتولدة ككبر  
 القول للواهب وفي تحريها وضيافة وصبح للمزهر  
 له خائنه وحاي ومثله في المحيط لكنه استثنى ما لو كان  
 لا يبر في مثل تلك الهبة **لا يمنع** **الزيادة** **المفصلة** **اولد**  
**وارثين** **وعن** **الرجوع** **فيها** **بعد** **القبض** **اما** **قبله** **فلم** **تتم**

فيصح



لا يرجع بالام حتى يستغني الولد عنها كذا نقله  
 الفهرستان لكن نقل البرجندي وغيره انه قول  
 ابن يوسف فليست له ولو قبلت ولم تلدها  
 للزواج الرجوع قال في السراج لا وقال الزليعي  
 نعم وفي الجوزي مريض مريض يستغرق وقت  
 اسد فانت وقد وطئت زناها مع غيرها مولاها **والله**  
**سواء احد المتعاقدين** بعد التمسك فلو قبله بطل  
 ولو اختلفا والامتن في ذلك الوارث قال القول الوارث  
 وقد نظم المصنف ما يستفاد بالمرث فقال  
 كفارة ودية ضريح وراثة فماتت هكذا للفتات  
 كذا مذهبكم الجميع ستقرها المولى ان الجميع وسلاكت  
**والعين العوض** بشرط ان يذكر لفظا يعلم الواجب  
 انه عوض كل هبة فان قال **خذ هذه عوض هبتك**  
**او بدلها** او فمنا بينهما وكذا ذلك في قبضه  
 الواجب سقط الرجوع ولو لم يذكر انه عوض رجوع  
 كل هبته ولذا يشترط فيه **شرائط الهبة**  
 كقوله واقرضه عدم شيعي ولو العوض محاسنا  
 ونيسا وفي بعض نسخ المتن بدل الهبة العترة وهو  
 تحريف ولا يجوز للاب ان يعوض عما وهب للضيف  
**من مال** ولو وهب العبد لثاخر ثم عوض  
 فلما بينهما الرجوع كذا ولا يجوز تقويض مسلم من  
 نصرا في عتقه هبته غير او خسر ببل لا يصح  
 تمليكها من المسلم محرر ويشترط ان لا يكون العوض

ما يستفاد بالمرث

بعض

بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي لا يصح **الم**  
**الرجوع في الباقي** ولو الموهوب نفسه فموضعه أحدهما  
 عن الآخر ان كانا لعقدين مع والآلة ان اختلفا العقد  
 كاختلاف العين والدرهم لتعيين هبته ورجوع محبتي  
 ورفعت **المنظمة** يصلح عوضا عنها الحدوث  
 بالطين وكذا لو بيع بعض الثياب او ك بعض السوا  
 ثم عوضه مع خائيه **ولو عوضه** ولد احد جاريته  
**موصوئتين** وجد ذلك الولد بعد الهبة **بأن**  
**الرجوع** وصح العوض من اجنبي ويستحق حق  
**الواهب في الرجوع** اذا قبضه **ببدل**  
 الخلع ولو التعويض غير اذن الموهوب له  
 ولا رجوع ولو باسرها لا قال عوضه عن علي انما من  
 لعدم وجوب التعويض بخلاف قضا الدين والاصل  
 ان كل ما يطلاب به الانسان بالحبس **واللازمة**  
 يكون الامر بايديته ثبنا للرجوع من غير شرط القمان **وما لا فلا**  
 الا ان شرط القمان ظهيري وحيثي فلو مر المديون  
 رجلا بتضاد دينه **رجع عليه** وان لم يضمن  
 لوجوب عليه كمن يخرج عن الاصل ما لو قال انك علي  
 بناء داري او قال لا تسير اشتري فانه يرجع فيه ما سلا  
 شرط الرجوع كذا لا خائيه مع انه لا يطلاب بهما لا يجسر ولا  
 يلازمة فتأمل **وان استحق نصف الهبة رجح نصف**  
**العوض** وكسره لا مال **ير ما سبق** لانه يصلح عوضا  
 ابتداء فلما بنا كونه يتخير ليسلم العوض ومراثة العوض

قوله  
 لا يصح  
 العوض  
 من  
 الموهوب  
 نفسه  
 فموضعه  
 أحدهما  
 عن الآخر



الغير المشروط فاما الشرط فبادلة كما سيح في موضع البدل  
 على البدل نهاية **كما لو استحق كل العوض بحيث يصح**  
**في كل ما اذا كانت قائمة لان كانت هالك كما لو استحق**  
 العوض وقد انزاد اذ الهبة لم يرجع خلاصة  
 وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع  
 العوض ان كان قابلا ومثل ان العوض هالك ومثل  
 ويقتضيان في غاية ولو عوضا لنصف يرجع  
**لم يعوض** ولا يضر الشيوع لانه طاري تنبيه  
 نقل في المحتى انه يشترط في العوض ان يكون مشروطا  
 في عقد الهبة اما ان اعرضه بعده فلا ولم ار من  
 قسح بدعية وفروع المذهب مطلقة كما مر فتدبر  
**اذا خروجه الهبة عن ملك الموهوب له ولو هبة**  
 الا اذا رجع الثاني فلا ولا الرجوع سواء كان بقفا  
 او رفا لما سيح ان الرجوع فرع حق لو عادت بسبب  
 جديد بان تصدق بها الثالث غلب الثاني وابعاهما  
 من عدم يرجع الاول ولو باع نفسه رجع في الثاني لعدم  
 المانع وقيد الخروج بقوله **بالكيفية** بان يكون خروجا  
 عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله **فلو لم يحو**  
**الموهوب له بالثقة الوهوية او نذر التصديق بها**  
**ومار بها يمنع الرجوع** ومثله التعة والقران والتدبر  
 مجتمعا في المنهاج وان وهب له ثوبا فجعله صدقة  
 لله تعالى فله الرجوع خلافا للثاني **كما لو رجعها**  
**غير تصحية** فله الرجوع اتفاقا فرع عبد عليه دين

لها لا يمنع

او

او جناية خطا فهو به مولاه لغزبه او لولي الجناية  
 سقوط الدين والجناية ثم لو رجع مع اسخا انا ولا  
 يعود الدين والجناية عند محمد ورواية عن الامام  
 كما لا يجوز النكاح لو وصى بها الزوجها ثم رجع خائفة  
**والزاي الزوجية وقت الهبة ولو هب لامرأة ثم**  
**تلكها رجع ولو وهب لامرأة لم يفسد انتم**  
 فرع لا تضع هبة المولى ثم ولده ولو لم ير منه ولا  
 تنقلب وصيته اذ لا يد للمحور ما لو وصي بها بعد موته  
 تقع لغزبه ما يورثه فيسلم له كافي **والثاني القرابة**  
**وهي التي يرجع محرم من نسبه نسبا ولو لم يبا او**  
**متامنا لا يرث مني ولو وهب لمحرم بلا رحم كخض**  
**رضاعا** ولو ابن عمه ومحرم بالمصاهرة كاهبات  
 النسا والرايب واخيه **وهو عبد الاجنبي والعبد**  
**اخيه يرجع ولو كانت اي العبد ومولاه** **وارجع**  
**مع من الواهب فلا رجوع فيه** **الاتفاق**  
**على الامم** لان الهبة لا يبرها وقعت تمنع  
 الرجوع **فخرج** وهب لاجنبي واجنبي بالانقسام  
 فقضاء له الرجوع في حظ الاجنبي لعدم المانع **درر**  
**والهبة لا تكون للزوجة ولو ان عاه** **اي الهلاك**  
**صدق بالاحلف** لانه ينكر الررفان **قال الوهاب**  
**هي هبة المعين خلف التكرار انها ليست هبة**  
 خلاصة **كل ما يملك الواهب ان الموهوب له ليس**  
**بالضيم** **او ان عيب** **الاخ** **لان لا يدرى سبب**

ل



النسب لا النسب خائبة ولا يصح الرجوع الى  
**بقر** افيهما او حكم الحاكم للاختلاف فيه فيضمن  
 بمنعه بعد القضا لا قبله **واذا رجع باحد هب**  
 بقضا او رعتا كان فسخا لعقد الهبة من الاصل  
 ولعادة لذلك القديم لاهبة الواهب فلهذا لا يشترط  
**فيه قبض الواهب وضع** الرجوع في التابع ولو كان  
 هبة لما صح فيه **والمواهب ربه** على ما به مطلقا  
 بقضا او رعتا بخلاف **الرب** بالعبث بعد القبض  
**بغير قبض** لان حق الشري في وصف السلامة لا الفسخ  
 فافتقر قائم مرادهم بالفسخ من الاصل ان لا يترب على  
 العقد اثر في الاستغفار لا بطلان اثره اصله والاعمال المتصل  
 اجمالك الواهب برجوعه فصولين **انقضا** الواهب والمو  
 دود له **علي الرجوع في موضع لا يصح** رجوعه من المواضع  
 السبعة السابقة **كالهبة** لقدر **انتهج** هذا الانتها  
 منها جوهره في المحن لا يجوز الا قال في الهبة والصدقة  
 في المحارم الا بالقبض **الهبة** كما قال وكذا في نفسه  
 الحكم اذا اختصها اليه فهذا حكمه ولو وهب الرب لطفل  
 لم يرد ولو لم يجز لان غير مقبوض في الرقصة بطلان  
 الرجوع لما منع ثم زال لما منع عاذا الرجوع **تلف** العين **الو**  
**هوبة واستحقها** استحققت **وضمن** المستحق **الموهوب**  
 لم يرد **وضع** على الواهب **ما ضمن** لانه عقد تبرع فلا يضمن  
 فيه السلامة **والعارضة** كالهبة **هنا** لان قبض المستحق كان  
 لنفسه ولا غرر لعدم العقد **وقام** في العارية **واذا**

وقفت

وقفت الهبة بشرط العوض المعين في هبة ابتداء  
 في شرط التناقص في العوضين العوض بالشيوع  
 فيما ينقسم بيع التناقص **ربا** العيب **وخيار** الهبة  
**ويؤخذ** بالشيوع **هنا** اذا قال وهبتك  
 على ان تعوضني كذا اثم الوفاك وهبتك بكذا فهو  
 بيع ابتداء وانتهى في العوض بكونه معينا لا بكونه  
 لو كان مجهولا بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء  
 وانتهى **فسرع** وهب الوقف ارضا بشرط ان تبني  
 بلا شرط عوض كانه مجزوا ان شرط كان كبيع ذكره النا  
 صحي وفي المجمع واجاز محمد هبة مال طفله بشرط ان  
 عوض مسأور ومنعاه قلت فيحتاج على قولهما  
 الي الفرق بين الوقف ومال الصغير **فصل**  
 في مسایل متفرقة **وهب** امة **الا حلهما** او عاين  
 يرد **عليه** او يعتق **او يستولدها** او وهب **دارا**  
**عاين** يرد **عليه** **اشياء منها** ولو مينا كتلت الدار  
 او ريعها او عاين **يعوض** في الهبة والصدقة **فمن**  
**اشياء** **عنه** **ما** **حققت** **له** **هبة** **وبطل** **الاستقضاء**  
 في الصورة الاولى **ويبطل** **الشرط** في الصور الباقية لانه  
 يقض او يجهول والهبة لا يبطل بالشرط ولا تنفس  
 ما امر من اشتراط معلومية العوض **اعتق** **حمل** **امة**  
**ثم** **وهبها** **صاح** **ولو** **دبره** **ثم** **وهبها** **لغيره**  
 لبقاء الحمل على ملكه فكان مشفوعا به بخلاف الاول **كما**  
**لا يصح** تعليق **الاب** **عن** **الدين** بشرط محض كقوله

ويبطل

اله



لمدونه اذا جاء احد وان من يفتح الثقات برب  
 من الدين اوان من من سرفك هذا وان من  
 من مريض في ثقات في حل من مريض فهو باطل الا انه خاطرة  
 وتقليد **الامير طكاين** ليكون تخير اقول لمدونه  
 ان كان لي عليك دين ابرئك عنه فتح وكذا ان من  
 بضم الثقات برب منه او في حل جاز وكان وصية  
 خاتمة **حازا امري** للبر له ولو رثته بعده لبطال  
 الشرط **الحجر الرقي** لانها غلط بالخط وان تصح  
 تكون عارية تنسخ حديث احمد وغيره من غير عري  
 فهي عري في حياته ومما لا يترقبوا ان اربت شيئا فهو  
 سبل البرات **بعت الي امراته** هذا يا ايها **البر**  
 هذا يا عرضا للهبة صرفت بالعوض ولا ثم **اقترقا**  
**بعد الزفاف** وادعي الزوج **انه عارية** لاهبة وحل  
**واراد الاسترداد** وادان **هي الاسترداد** ايضا  
**استردك** كل منهما ما اعطيا اذ لاهبة فلا عوض ولو  
 استملك احد ما بعثه الاخر ضمنه لان من استملك  
 العارية ضمنها خاتمة هبة **الدين من عليه الدين**  
**وابراه عنه** يتم من غير قبول **اذا لم يوجب**  
 النفس اخذ صرف او سلم يكن يتردد بالرفق الجلب  
 وغيره لما فيه من معنى الاستناط وقيل يتقيد بالجلوس  
 في النهاية كمن في الصيرفة لو لم يقبل ولم يزوجها فترقا  
 ثم بعد ايام ردا بتردد في الصيرفة كمن في المتي الاحص  
 ان الهبة تملك والابرا استناط **تمليك الدين من**

ليس

٥٦٤  
 ٥٥١

**ليس عليه الدين باطل** الا في ثلاث حواله ووصية  
**واذا اسقط** اي سلب المملك غير المديون **عليه قبضه**  
 اي الدين **في قبضه** جيلد ومنه ما لو وصيت من ابنتها ما  
 علي بيده فالقبض الصحة للتسليم وتشرع على هذا  
 الاصل لو قضي دين غير علي ان يكون له لم يحز ولو كان  
 وكيل بالبيع فمولى ليس **ما اذا اقر الراين ان**  
**الدين للفلان وان اسمه** في كتاب الدين عارية حيث  
**صح اقراره** لكونه اقرارا لا تملك فلا يخر له قبضه بزازية  
 ومما فيه الاشهاد من احكام الدين وكذا لو قال الدين  
 الذي لي علي فلان لفلان بزازية وغيرها **قلت**  
 وهو مشكك لانه مع الاضافة لنفسه يكون تملكه  
 وتملكك الدين من ليس عليه باطل فتأمل وفي  
 الاشهاد في قاعدة تصرف الامام معن بالصلح البزازية  
 اصطحا ان يكتب اسم احدهما في الديوان فالقطا  
 لن كتب اسمه الخ **والصدق كالهبة** بجامع التبرع  
 وحديث لا ينعى غير مقبوضة **ولا في مشاع** **يقسم**  
**ولا رجوع فيها** ولو علي غملا ان المقصود فيها الثواب  
 لا العوض ولو اختلفا فقال الواهب هبة والاخر صدقة  
 فالقول للواهب خاتمة **فروع** كتب قصة **ال**  
 السلطان يساله تملكك ارض محدودة فامر السلطان  
 بالتوقيع فكتب كاتبة جعلته ملكا له هل يحتاج الي القول  
 في المجلس القياس نعم لكن لما انفذ الوصول انقسم  
 السؤال بالقصة مقام حضور اعطت لزوجها مالا يسوا له

مطلق  
 نفيس جدا فليست به



ليتوسع فظفر به بعض مائة ان كانت وهبته او اقر  
 ضته ليس لها ان تسترد من العزم وان اعطيت ليتصرف  
 فيه علي ملكها فلها ذلك لانه رفع لانه مالا ليتصرف فيه  
 تفعل وتكر ذلك فان الاب ان اعطاه هبة فالكلام والا  
 فيبراث وتما في جواهر الفتاوي بوث اليه هدية في  
 انما يهدى بها اكلها فيه ان كان ثريدا وخوهم بالحوول  
 الي ان اخر هبت لذنيهاح والا فان بينهما انسا طيبا  
 ايضا والا فلا يجرى قوما الي طعام وقرهم علي اخوته  
 اهل اخوة خوان مناقلة خوان اخوة عطا سائل وخدام  
 وهبة لغير رب المنزل ولا كلب ولو كبر رب البيت الامن  
 ياوله الجبر الخرق للاذن عادة وتما في اجور ورفي  
 لا نساها لا جبر علي اكلة الا في اربع شفعة وتنفقة زوجة  
 ومعين موصي بها ومال وقف وقدرت ابيات الوجدانية  
 علي وقف ما في شرحها للشريفي لا فيقول  
 ووافي دين ليس يرجع مطلقا او اير في ينفذ بجمع المحرم  
 علي جميعها او تركه ظلم له اذا وهبت مراه يوم يخسر  
 سلف تظليل با برامه كذا وانكاح اخر لم يور في طفر  
 وان قبض الانسان مالا يبيعه فابرا يور خدمه كالريز اظهر  
 ومن دون ارض في انسا محيية وعندي فيه وقعة في حرم  
 قلت وجه توقيفهم في كتابا لرهن بان رهن البنا  
 دون الارض وعكسه لا يصح لانه كالشايح فتامله واشت  
 باظهر في العارية عز خوار زاده انه لا يرجع واختار  
 بوضر المشايخ ويظهر في كتاب ضرتها لانه يرد للابر

ابطاله

ابطاله فلا حث فلا يحق كتاب **الاجارة**  
 قدم الهبة ككونها ملكك عين وهذه ملكك منفعة  
**هي** لقد انتم للاجرة وهو ما يستحق علي عا الخير  
 ولذا يدعي به يقال اعطيه اقد اجرك وتشرعا **تلك**  
**نفع** مقصور من العين **بموضع** حتى لو استاجر ثيابا او  
 او ان تجمل بها او دابة ليحبها بين يديه او دارا  
 لا يسكنها او عبدا او دابة او غير ذلك لا يستعمل  
 بل ينظر الناصر انه له فالاجارة فاسدة في الاول  
 اجر له لانها منفعته غير مقصورة من العين بترازيه  
 وسيجي **كل ما صالح ثمن** اي بدلا في البيع **صلح اجارة**  
 لانها من المنفعة ولا ينعكس كليا فلا يقال ما لا يجوز  
 ثمن الاجور اجارة جواز اجارة المنفعة اذا اختلفنا كما  
 سيجي **وتنفذ بذكر** **هذه الدار شهر** **بكذا** لان  
 العارية بموضع اجارة بخلاف العكس **وهذا**  
**اجرتك ثمنها** شهر بكذا افاد ان ركنها الاحاب  
 والقبول بشرطها كون الاجرة والمنفعة متعلقتين  
 لان جميعا لهما تقضي في المنازعة وحكمها وقوع الملك  
 في المدين ساعة فساعة وهل تنفذ بالتعاطي  
 ظاهر الخلاصة نعم ان علمت المدة وفي البرازيه  
 ان فصرت نعم **والا** **ويعلم النفع بيان المدة كالسنة**  
**والزراعة مدة كذا** اي مدة كانت وان طالت ولو  
 مضافة كاجرة كذا عند الموضعين اليوم وتبطل الاجارة  
 بدفعي جانبية **ولم تزد في الاوقاف علي ثلاث سنين**

بالمنفعة

رق



في المضاع وعلى سنة في غير ما كان في بلية والحيلة  
 ان يفتقر عتقوا امتنعوا فكل عقد سنة بكذا فيلزم  
 العقد الاول لانه ناجز لا ياتي لانه مضاعف  
 فلا ينوي فسخه خائفة وفيها لو بشرط الواقف  
 سنة يتبع الا ان كانت اجازتها اكثر ترفع فيوجبه  
 القاضي لا المتولي لان لانه عامه **قلت** وقد روي  
 في الوقت ان القنوي على ابطال الاجارة الطويلة  
 ولو يفتقر ويبيح متناظرا ليراجع ولا يحفظ **فلو اجرها**  
**المتولي الشرع تنقض** الاجارة وتنفس في كل المدة  
 لان العقد اذا فسدت في بعضه فسدت في كله فتاوي قاري  
 الهداية ووجه المصنف على ما في نفع الوسائل واما  
 فساد ما يتبع كثير من اخذ كرم الوقت او اليتيم مساه  
 فيستاجر له هذه الحالة من لا شجار يبلغ كثير وسيا في  
 على اشجاره يسهم من الف سهم فالخفاة هي في الاجارة  
 لا في المساقاة فماده فساد المساقاة بالاول لان كلا  
 منها عقد جديد **قلت** وقيدوا سرارية الفساد  
 في باب البيع الفاسد بالفاسد القوي الجمع عليه  
 فيسري كجمع بين حر وعبد بخلاف الضعيف فيقتصر  
 على حله ولا ينفذه الجمع بين عبد ومرد ترقت مر  
 وقيلوه ايضا من الفساد الطاري فيفسد ومن  
 حوالت الروم وهي زبد باع ضعيفة من تركته لدي  
 على انها ملكه ثم ظهرا ان بعضها وقف مسجد هل يبيع البيع  
 في الباقي **اجاب** في بيع بنعمه وفريق بلا والى

بعضهم

المتولي  
 قوله

بعضهم رسالة لم يخصها بترجيح الاول فتأمل وفي جها  
 هذا القناوي اجر صيغة وقع ثلاث سنين وكتب في  
 الصك انه اجر ثلاثين حقل كما عقد عتقيا الاخر الصبح  
 الاجارة وهو الصحيح وعليه القنوي لصيانة الوقت  
 ثم قال لو فرض قاضي يفتقرها تجوز ويرفع الخلاف انتهى  
**قلت** ويسمى المتولي والوصي لواجب يدرون اجر  
 المتل يلزم المستاجر تمام اجر المتل وانما يعمل بالانفع للوقت  
 وفي صلح الخانية متى فسد العقد في بعضه فسد بتمامه  
 يفسد في الكاوي يعلم النفع ايضا **بيان العمل بالصيغة**  
**والصبح والخياطة** مما يرفع الجاهة فيشرط في اشجار  
 الدابة للركوب بيان الوقت او الموضع فلو جلي عنهما  
 في فاسدة بزاريه يعلم ايضا بالاشارة **كثرت هذا**  
**العلم الى كذا واعلم** ان الاجرة يلزم بالفقد فلا  
 يجب تسليمه بطل بتجديده او بشرطه في الاجارة  
 المتجدة اما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرطه  
 التعجيل اجماعا وقيل يجوز عقودا في كل الاحكام فيفتي  
 برواية تملكها بشرط التعجيل المجازة تشرح وهذا انما  
 للشرطي الى **ولا يستفيد** المستفعة او **تمكن منه**  
 الاجرة ثلاث مذكورة في الاشياء ثم فرع على هذا بقوله  
**ففي الاجل لها** فبفتق ولم تسكن لوجود التمكن  
 من الانتفاع وهذا ان كانت الاجارة صحيحة اما في  
 الفاسدة فلا يجب الاجر الحقيقية لا انتفاع كما  
 بسط في العمادية وظاهر في الاسواق اخراج الوقت

بمسافر



فقط اجرت في الفاسدة بالتمكن كذا في الاشياء  
قلت وهل مال النعم والمعد للاستقلال والتشا  
في البيع وفاقا لما اقبل به علماء الروم كذا  
محل نزور فليبرقع ويقول **ويستغفر الاجر**  
**بالفصب** اي بالحيلة بين المتاجر والعين  
لان حقيقة الفصب لا تجري في العتار وصل  
تتفهم بالفصب قال في الهداية نعم خلافا لغيره  
خان ولو كتم في بعض المدة فيحسبه **الا ان الممكن**  
**اصلاح الفاصب** من الدار مثلا يشاعرة او  
**حماية الشبه** لو اكرر ذلك اي الفصب الموصف  
وارعاه المتاجر ولا بد له من الحكم **الحال الكسيلة**  
الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لان فريضة خيرة  
ويقوله **ولا يفتت قريب الموصف** لو كان اجرة لانه لم  
يمكده بالفتد والمراد من تمكنه من الاستيفاء  
تسليم المحتل الى المتاجر بحيث لا مانع من الانتفاع  
فلو سلمه العين الموصفة بعد مضي بعض المدة الموصفة  
فليس لاحد منها الامتناع من التسليم والتسليم  
في باقي المدة **ان لم يكن في مدة الاجارة وقت**  
**يرغب فيها الاجل** فان كان فيها اي في العين  
الموصفة **وقت كذلك** كبيت مكة ومثلي وحيثما  
زمن الموصف فانه لا يرغب فيها بعد التسليم ولو  
لم يسلم في الوقت الذي يرغب الاجل **جبر في قبض**  
**الباق** كما في البيع كذا في البحر ولو سلمه المتاجر فلم يقد

تخصيص

علي

على الفتح لضايعه ان امكنه الفتح بلا كلفة وجبا لاجر  
والاشياء قلبت وكذا الوعد المتاجر من الفتح بهذا  
الفتح لم يكن تسليما لان التخليصه نعم صيرفها  
ولو اختلف الحكم الحال ولو برهننا فبينة الموصف خيرة  
وكذا البيع وقيل ان قال له اقض المتاجر وافتح الباب  
فهو تسليم وانما كما بسطة المصنف **والبحر طلب**  
**الاجر للدار والارض من كل يوم** وللدابة كل مرحلة ان  
اطلقت ولو بين نعين **والخياطة** ونحوها من الصانع  
ان افرغ وسلم فملك قبل تسليمه يستط الاجر وكذا  
كل من عمله انما له الا ان له الاجر كما فرغ وان  
لم يسلم **وان وصليته عمل في بيت المتاجر**  
نعم لو سبق بعد مضي بعضه او انهرم بعدها  
بشبه فله الاجر كسابقه على المذهب كرواين كمال  
**ثوب خاطط الخياط باجر** ففتنه رجل قبل ان  
يقبضه رب الثوب **فلا اجر له** بله تضمنين الفاتت  
**ولا يجبر على الاعارة** وان كان الخياط هو الفاتت  
فعلية الاعارة كانه لم يعمل خلافتت الاجنبي وهل  
للخياط اجرا لنفسه بل لا خياطة الاصح لا شاة لكن  
في عاشيتا مفضيا للمضمر ان المفتي بد نعم وقال المصنف  
ينبغي ان يحكم العرف انتهى ثم رايت في التتارخا نية غريا  
للكثيري ان الفتوى على الاول فتأمل **والخياط طلب**  
**الاجر** **لخبر في بيت المتاجر** **بملا** **الاجر** **من التتوير**  
لان تمامه بذلك وبما اخرج بعضه بحسابه جوهره

موله وان عمل في بيت  
المتاجر خلاف الحق  
فانه لو عمل في بيت  
المتاجر يكتف من مال  
حكما فلا يشترط التسليم  
كما في الهداية ٤٠ ونحوه  
في الثانية فواجبه



**فان احترق بقدره** اي بعد اخراجه بغير فعله **فله**  
**الاجر** التسليم بالوضع في بيته **ولا عزم** لعدم التقدر  
 وقال لا يفرم مثل رقيقته ولا اجروا ان تشاخصه  
 الخبز واعطاه الاجر **ولو احترق قبله لا اجر له**  
**ويغرم** اتفاقا للتفكير **درر** وان لم يكن الخبز فيه  
 اي في بيت المتاجر سواء كان في بيت الخبز او لا  
**حترق** او سرق **فلا اجر له** لعدم التسليم حقيقة  
**ولا ضمان** لو سرق لانه في يده امانة خلا قالها وهي  
 سلة الاجير المشتركة جوهره **وان احترق الخبز او**  
 سقط امن يده **فيل الاجراج** فعليه الضمان ثم المالك  
 بالخيار فان ضمنه قيمته مخبوزا فله الاجر **وان ضمنه**  
**قيمته رقيقا فلا اجر له** للملاك قبل التسليم ولا يضمن  
 الحطب والملم **وللعلم بعد الفرق** الا اذا كان له البيت  
 جوهره والاصح في ذلك المعروف **فان افسده** اي لطعام  
**الطباخ او اخرقه او لم يخلصه** فهو ضمان للطعام  
 ولو دخل بنازل الخبز او لطباخ بها فوقع منه شرارة  
 فاحترق البيت لم يضمن الا اذا ولا يضمن صاحب الدار  
 لو احترق بقدر من السكان لعدم التقدير جوهره **و**  
 لضربا للدين **بعد الاقامة** وقال لا بعد شربها اي  
 جعل بعضه على بعض ويقولها يفتي ابن كمال بغيرها  
 للعيون وهذا اذا ضرب به في بيت المتاجر فلو في غيره  
 ملكه فلا اجر حتى يده منصوصا عنده ومشرعا عنه  
 فيلعي **فروع** المكين على اللبان والنرا بعل المتاجر

ملاحظة  
 ولو دخل بنازل الخبز او الطباخ بها  
 فوقع له من لوقد به

واردخال

وان حال الحمل المنزل على الحال لا صبه في الجوال قال  
 صوره للفرقة لا بشرط واكاف راية للحمل  
 على الكاري وكذا الحبال والجوال قال والجير على  
 الكانت واشترط الورق عليه بفسد ما ظهر فيه  
**وان كان له اشترى العين كالقسيان والقضا**  
**من حيسه** الاجل **الاجر** وهو الراد بالاثار  
 عين مملوكة للمعامل كالنشا والفرافون وغيره ما ياتي  
 ويرى قولان اصحهما الثاني ففاسل الثوب وكاسر  
 القسنت والحطب والظمان والحياط والخفاف  
 وحال ذلك اسر العبد لهم حيس العين بالاجر على  
 الاصح مجتبي وهذا **اذا كان حال الاما ان كان**  
**الاجر هو الاصل** يملك حيسها كعمله في بيت المتاجر  
 لتسليمه حكما ويضمن بالتقدي ولو في بيت  
 المتاجر غاية **فان حيسه فضاغ** فلا اجر له  
 لعدم التقدير **ومن لا اجر له** كالحياط على نفسه  
 او راية **او اللام** وغاسل الثوب اي لتظهيره  
 لا لتجسيه مجتبي فليحفظ **الاجر** العين  
 للاجرة **فله ضمان** ان القصب وسيجي  
 في يابده **وصاحبها بالخيار** ان يشاء اي يرد لها  
 شرعا بحمولة **واه الاجرة** ان تشاء بحمولة  
**ولا اجر** جوهره **وان اشترط له** بفسد  
 بان يقول له اعمل بنفسك او يدرك لايت بالغيره  
 الا الطير **فله استعمل** عندها بشرط وغيره خلاصة

لا اثر له

ملاحظة  
 فله قيمته



**وان اطلت كان له** اي للاجير ان يستاجر  
 غيره اذ بالاسيغارة انه لو دفع لاجني ضيق  
 الاول لا الثاني وبه صرح في الخلاصة وقد روي  
 العمل انه لو شترط اليوم او غدا فلم يفعل  
 وطالبه صرا اذ فطر طعن سرق لا يضمن واجاب  
 شمس الائمة بالضم ان كذا في الخلاصة **وقوله**  
**عاب ان يجعل اطلاق التقييد** متضمني قد ان  
 يستاجر غيره استاجر له اي بعينه **فما**  
**بعضه** فحينئذ يتوقف اجرة بحسابه لانه اوف  
 بعضه المعقود عليه وقد يقول **لو كان** اي  
 عياله **معلومين** اي للعاقدين ليكون الاجر متقايلا  
 بحملتهم **لا يكون** او معلومين **فكل** اي له كل  
 الاجر **تقبل** ابن اكمال ان كانت المونة تقبل بقبضان  
 عذرهم في حسابها **والا** كذا استاجر رجلا لا يصل  
**قسط** اي كتاب او زاد الي **زبد**  
**ان رده** اي المكتوب والزيادة **اي زبد**  
**او غيبة** لا تنقض لانه لا ينفذ بعونه  
 كالحياط اذا خا طتم فتف وفي الحاشية استاجره  
 لينذهب لموضع كذا ويدعو فلانا باجر مسمى فذهب  
 للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر فان **رفع**  
**القطر** **الدر** **تست** في صورة الموت او من  
 يسلم اليه اذا حضر في صورة غيبته وجب  
 الاجر بالانصاف وهو نصف الاجر المسمى كذا في

الشك

الدر

الدر والفر وتبعه الصنف ولكن تفقده المحشون  
 وعولوا على لزوم كل الاجر كذا في الغنم استا فبعن  
 النهاية انه ان شرط المجري بالجواب فنصفه ولا  
 فكله فليكن التوفيق **وان وجدته ولم يصله**  
**اليد** **يجب له** **الشي** **الا** **الاعتناء** **عليه** وهو الاجال  
 واختلف فيها لومر قد تنول **ان** **الوقت** **اجرها**  
**بغير** **الاجل** **الثل** **يلزم** **مستاجر** **ها** اي مستاجر  
 ارض الوقت لا المتولي كما غلط فيه بعضهم **تمام** **اجر**  
**الثل** **علي** **الغني** **بما** **في** **البحر** **عنا** **التخييص** **وغيره** **وكذا**  
**حكم** **وصي** **واب** **كما** **في** **جميع** **الفتاوي** **بغني** **بالضمان**  
**في** **عصب** **عنا** **الوقت** **وعصب** **منا** **عنه** **وكذا** **ان** **غني**  
**بما** **هو** **النع** **للقوف** **فيما** **اختلف** **فيه** **العلي** **احت**  
**تفرض** **الاجارة** **عند** **الزيارة** **القاضية** **نظرا**  
**للقوف** **وضيافة** **الحق** **الده** **تعال** **الحاوي** **القدس** **بما**  
**الاجر** **عليه** **زيوت** **حتى** **فسخ** **العقد** **بعد** **تجديد**  
**اليد** **فما** **الاستاجر** **لو** **العين** **في** **يد** **ولو** **يقدر** **فاسد**  
**اشباه** **الحق** **بالاستاجر** **من** **عرو** **ما** **اي** **حتى** **يستوفي**  
**الاجر** **المعجلة** **الا** **انه** **لا** **يستطاع** **الدين** **بهلاك**  
 اي يملك هذا المستاجر لانه ليس برهن من كل  
 وجه **بخلاف** **الدين** **فانه** **مضمون** **باقلم** **من** **قيمت**  
 ومن الدين كما سيجي في باب جميع الفتاوي **فروع**  
 الزيارة في الاجرة من المستاجر في المدة وبعد ما  
 واما الزيارة على المستاجر فان في ذلك ولو لم يتيم لم تقبل



كما لو خصت وان في الوقف فان الاجارة فاسدة  
 اجرتها الناظر بلا عرض على الاول لكن الجمع صحتها  
 باجر المثل ولو ادعى جلاها تعين فالحشر فان اخبر  
 القاضي وخيرة انها كذلك فسخها وتقبل الزيادة  
 وان شهدوا وقت العقد انها باجر المثل والافان  
 كانت اضرايا وتفتت لم تقبل وان كانت الزيادة اجر  
 المثل فالتمسها قبولها فيفسخها المتولي فان امتنع فالتمس  
 ثم يوجرها من زراد فان كانت دارا او حانوتا او ارضا  
 فارغمها على المستاجر فان قبلها فهو اجف  
 ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكرها  
 اجر المثل وادعى انها اضرايا فلا بد من البرهان  
 عليه وان لم يقبلها اجرتها المتولي وان كانت من روعة  
 لم تقم اجارتهما الفرض صاحب الزرع لكن نفهم عليه الزيادة  
 من وقتها وان كان بني وغرس فان كان استاجرهما  
 مشاهرة فانها توجب لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها  
 لانفقارها عند ابد كل شهر والباين ملكه الناظر  
 بفهمه مستحق القلع للوقف او يصبر حتى يتخلص بناوه  
 وان كانت المدة باقية لم توجب لغيره وانما نفهم عليه  
 الزيادة كالزيادة وبها زرع واما اذا راجع المثل في نفسه  
 من غير ان يزداد فللمتولي فسخها وعليه الفتوى  
 وما لم تفسخ كان على المستاجر المسمى بشاه مقربا للصفي  
 قلت وظاهر قوله والباين ملكه الناظر انه يملكه  
 بجهة الوقف غير على صاحبه وهذا لو الارض تنقص بالقطع

والا

والاشترط رضاه كما في عامة الشروح منها البحر والدمج  
 فيقول عليها لانها الموضوع لتقل المذهب بخلاف  
 تقول الفتاوي وفي فتاوي مريد زارده من الوقف  
 معزيا بالمصولين حانوت وقف بنا فيه ساكنه بلا  
 اذن متولييه ان لم يفرقه رفعه وان ضرايا المضيع  
 ماله فليترى ان يتخلص ماله من تحت البناءم ياخذه  
 ولا يكون بناوه مانعا من صحة الاجارة لغيره ان لا يبدله  
 على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اطلقوا ان  
 يجعلوا ذلك للوقف بثمن لا يجاوز اقل القيمة من وقتها  
 وسببا فيه من غير ان يكون الاجرة من رفع الامر  
 الى القاضي فيفسخ العقد وليس للاغرة ان يفسخ بنفسه  
 وعليه الفتوى ويجوز مثل الاجراويا اكثر او باقل من ثمانين  
 فيه الناس لا يملكها ان تكون فاسدة فيوجه اجارة  
 صحيحة اما من الاول او من غيره باجر المثل او بزيادة  
 بقدر ما يبر فيه المستاجر ثم وفي فتاوي الحانوت  
 بينة الاثبات مقدمة وهو التي شهدت بان الاجرة  
 او الاجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض قال

اولا

وبه اجاب بقية المذاهب فليخلفوا الله اعلم  
**ما يجوز من المجارة وما يكون خلافا فيها**  
 اي الاجارة تضم اجارة حانوت اي دكان **وذا راي**  
**بيان ما يجوز فيها لغيره للمنفعة** ولا يمان من  
 يملكها فله ان يسكنها غيره باجارة وغيره كما يجبي  
 وله ان يعمل فيها اي الحانوت والامر كل ما اراد فيقيد







كل حصته بخني وفوق القنية بني فالدار السيلة  
 بلا اذن القيم وتزع الدنيا بضر بالوقت يجبر القيم  
 على دفع قيمته للباقي **ولو استأجر ارض**  
**وقفت وعشرين فيها وبينت مئة اوجا**  
**رقة فلابت استأجر استأجر المثل او الم**  
**يكن في ذلك من ربح بالوقت ولو اتى الوقوف**  
**عليه ثم الا القلع ليس له ربح** **وكت** كذا في  
 القنية قال في البحر وهذا تعلم سيلة الارض  
 المتكررة وهي مقولة ايضا في اوراق الخصاف **والر**  
**طبة** لعدة منها يتها كالشجرة فتقطع بعد مضي المدة  
 ثم المراد بالربة ما يبقى اصله في الارض اذا واما  
 يقطف ورقه ويبيع او يزهق واما اذا كان له نهاية  
 معلومة كما في الفجر والخمر والبانجان فينبغي ان  
 يكون كالزراع يترك اليها ينبت كذا حرة الصنف في  
 حوائط الكثر وقواه بما في حامله الخاضية فلا يحفظ  
 قلت في لوله نهاية معلومة لكن ما بقية طويلة  
 كالقصب فيكون كالشجر كما في فتاوي ابن الجلي فيحفظ  
**والزراع يترك باجر المثل الى اذ راكم** **وعايب**  
 الجانيين لان له نهاية كما من خلاف موت احدهما  
**قل اذ راكم فانه يترك بالاسم** **عاجاله**  
 الى الحصاد وان انقضت الجارة لان انقضاء على  
 ما كان اولها رامت المدة باقية اما بعد فاجاز  
 المثل **ويحفظ بالستاجر المستغير** **ويترك** **اذا راكم**

باجر المثل

باجر

باجر المثل **واما الفاسد فيومر بالقلع مطلقا**  
 نظائره ثم المراد بقوله يترك الزرع باجر ان ينفذ  
 او ينفذ ما احتجب به الاجر لا باجره كما في القنية  
 فليحفظ **ولو استأجر ارض الدابة للركوب والحمل**  
**والثوب للربط** **لا تصح اجارة الدابة للحمل**  
 اي لا جال ان يجعلها حنية بين يديه **ولا يركبها ولا تضع**  
 اجازتها ايضا **الجل ان يربطوا على باب داره ليراهما**  
**الخاص** فيقال له فربطه لاجل ان يربط  
**بيته** او حانقته **بالثوب** **او من ان هذه مشقة**  
 غير متصورة من العيين وانما فسدك فلا حرج وكذا لو  
 استأجر بيتا ليصل فيه او طيبا ليشمه او كتابا او شعر  
 ليقرأه او مصحفا شرح وبيان **وان لم يغيره**  
**بركب ولا يحمل ركب من ثيابا** **وتعين** **او لم يركب**  
 ولا يسر وان لم يبين من يركبها فسدك للمجهالة نه  
 وتعليق حجة بربطها **وان قيد بركب او لا يركب**  
**فلا يضر اذا علبت ولا يضر عليه** **وان سلم** **بجلا** **فان حانوت**  
 افقد فيه حدا داملا حيث يجب الاجر اسلم لانه اسلم  
 سلم يبين انه لم يخالف وانما هو لا يوهن الدار كما في  
 الفاية لانه مع الضمان **متنع** **وشله** **والحكم** **كله**  
**بالمتحمل** **كالفسطاط** **وقما** **المتحمل** **بطل**  
 تفيد به **لما لا يفسد** **واسكنوا** **واحد** **ان يسكن غيره**  
 كما ان التفيد يعمد به **ان سمنوا** **او قدرا** **او كثر**  
 له حمل مثله **واخف** **لا اضر** **كالسج** **والاهل**



ان من استخف منفعة مقدرة بالعقد فاستوفى لها  
 او مثلهما او دونها جاز ولو اكثرت لم يجز منه تحصيل وزن  
 البرقطينا لا شبيهه الا لاصح **ولو اروق من يتسكك**  
**بنفسه وعطيت الدابة بضمين النصف** ولا اعتبار  
 للشغل لان لا يغير وزون وهذا ان كانت الدابة  
 نظيق حمل الاثنتين **والا فالكل بكل حال كما لو حمل**  
**الراكب على عاتقه** فانه بضمين الكل وان كانت  
 نظيق حملها لكونه في مكان واحد وان كان الرديف  
**صغيرا لا يتسكك بضمين بقدر ثقل حمله** ثيا  
 اخر ولو من ملك صاحبها كولد الناقة لعدم الارث  
 وليس المراد ان الرجل يزود بل ان يسال اهل الخيرة  
 كم ينزروا لوركب على موضع الحمل ضمن الكل كما امرت  
 لو لبس ثيابا كثيرة ولو ما يلبسها الناس ههنا بقدر  
 ما زاد يجتري **وانا هلك ببدل دموع العضد وجب**  
**جميع الاجر** ولو تولى بنفسه مع التضمين بزيادة القيمة  
 لركوب غيره ثم ان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن  
 الرديف يرجع لو مستاجر من المستاجر ولا لا يتد بكونه  
 عطيق لانها لو سلمت لزم المسمى فقط ويكونه ارفد  
 لانه لو اقعده في السرج صار عاقبا فلا اجر عليه بحرم  
 الغاية لكن في السراج لو هاج عن المشكك ما يحال فيه فليست له  
 عند الفتنوي ينف وفي التشابه وغيرها ان الاجر والضيان  
 لا يضمنان **وانا استاجرها ليعمل عليها بقدر الحمل**  
**عليها اكثر من عطيق** ضمن ما اراد التمسك وهذا اذا حملها

المستاجر

المستاجر ان حملها صاحب ابده **ووجده فلا ضمان على**  
**المستاجر** لانه هو الذي اشترى الدابة وان حملها الحمل او  
 فاعله عليها **وجب النصف على المستاجر** بقوله ويهدر  
 فعل ربها جني ولو كان البر مثلا في جولي قين **فحمل واحد**  
 منها **جولقا** اي وعاكعدا مثلا **ووجده** وضمناه عليها معا  
 او متعاقبا **لا ضمان على المستاجر** ويجعل حمل المستاجر ما  
 كان مستحقا بالعقد غاية ومغارة انه لا ضمان على  
 المستاجر سواء تقدم او تاخر وهو الوجه وهو من ثم  
 عولنا عليه على خلافه ما في الخلاصة كذا في شرح المفه  
 قلت وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من  
 قوله **وكذا لا ضمان لو حمل المستاجر ولا لزم ربا الدابة**  
**وان حملها ربا ولا لزم المستاجر** ضمن نصف القيمة التي  
 فقتب **وهذا** اي امر من الحكم **ان كانت الدابة المستجرة**  
**نظيقا مثله** ما اذا كانت **لا تطيق جميع القيمة** لا رة على  
 المستاجر يبيع **وجب عليه كل الاجر** للتحيا والضمان  
 للزيادة غايية واذا بالزيادة انهما من جنس المسمى  
 فلو من غيره ضمن الكل كما لو حمل المسمى وحده ثم حمل  
 عليها الزيادة وحدها بحرقا قال ولم يتعرضوا للاجر  
 ان اسلمت لظهور المسمى فقط وان حمل المستاجر لان  
 منافع الغصب لا تضمن عندنا ومنه علم حكم المكارم  
 في طريق مكة **وهمن بضريرها وبجرها** بالجماعها  
 لتقييد الارن بالسلامة حتى لو هلك الضمير بضريرها  
 بلب او الوصل لتاديب ضمن لو وقع به بضريرها

وجوب صح

بشر



وقال لا يضمنان بالثمن فوفوا الغاية عن التهمة بالاصح  
رجوع الامام لثمنها لا يضمن **بسرقة** النفاق واطاع  
الامارة ان المستاجر الضرب بالاذن العرفي واما  
ضربه لداية نفسه فقال في التهمة عن ابي حنيفة رحمه  
الله لغاية لا يضمنها اصلا ولا يخاصم فيها زاد على التارب  
ويضمن بزرع السرج ووضع **الايكاف** سوا وكف بمثله  
او لا وبالصريح بما لا يبرح هذا الجار **مثله** جميع  
**قيمت** ولو مثله او اسرجها كان اوكيا ولا يضمن  
الا اذا زاد وزنا يضمن بحسابه ابن كمال **لا يضمن**  
**لواستاجرها** بغير علم فاجها بلحى ام لا **لا يبرح**  
**مثله** وكذا لو ابدله لان الجار لا يضمن بالعلم وغيره  
غاية او سلك طريقا غير ما عينه المالك **وتقا**  
**وتقا** بعد او عدا او خروفا بحيث لا يملكه الناس  
ابن كمال **او يحمله في البحر** اذا قيد بالبر **سقط**  
سلكه الناس او لا الخطم الى ولو لم يقيد بالبر لا ضمان  
**واذا بلغ المنزل فله الاجر** لوصول المقصود **وضمن بزرع**  
**رطبه** وقد اسرى بالسر ما انقص من الارض **لا**  
الرطوبة اضمن من البر ولا **اجرة** له صاحب الا فيما استثنى  
كما يبيح قيد بزرع الارض لانه بالاقبال يضمن ويبيع  
الارض **وضمن بجياطة قبا** واسرى بغير قيمة **ثوبه**  
**ولسه** انما صاحب الثوب اخذ القبا ووقع اجر  
مثله لا يجوز للمسيء وهو حكم الاجانة الفاسدة **وقلنا**  
**انما طهره** سرا ويرى وقد اسرى القبا فان حكمه لذك الشئ **لا يصح**

فتقيد

فتقيد بالبر بما القبا التناهي **وضمن** بصبغه **اصغر** وقد  
اسرى بغير قيمة **ثوب** ابيض **وايت** **بشرا**  
المالك اخذه واعطاه ما اراد الصبي **فيه** ولا اجرة له  
**ولو صبغ رديا** ان لم يكن الصبي فله **ثمنه** الصباغ  
**وان كان فاحشا** عند اهل فنه **ضمن** قيمة ثوب ابيض خلاصة  
**فروع** قال الحياطة قطع طوله وعرضه وكما كذا في  
نقصان قدره اربع وعشرون ان كان رديا **فقال**  
ان كفا في قيمته فاقطعه بدرهم **فقطعه** ثم قال  
لا يكتفي بضمه **لو قال** لا يكتفي بضمه **فقال** نعم **فقال**  
اقطعه فقطعه ثم قال لا يكتفي بضمه **لا يضمن** ثوب الجاني  
منارة ولم يبرح حتى يفسد **مثال** بسرقته او مطر **وضمن** لو  
السرقه والمطر **فاحل** له **وقال** الاشياء استغاث  
ببرج في السوق ليبيع متاعه فطلب منه اجر **فالعير**  
لعادته ثم وكذا لو دخل رجلا فحانوته ليحمله **ففي**  
الدرهم **رفع** غلامه او ابنة **فما** يكسده **كذا** يعلمه  
النبي **فشرط** ان يعلم كل من كذا جاز ولو لم يشترط  
فبعدا لتعليم **طلب** كل من المعلم والمطاع **اجرا** من الاخر  
اعتبر عرف البلد **ففي** ذلك **لو** اعمل **فيها** **استاجر** رابة  
الى موضع **فما** وزنها **الى** اخر **ثم** عا **را** **الى** **الاول** **فقطعت**  
**ضمن** مطلقا في الاصح كما في العارية **وقولهم** **واليه**  
رجع الامام كما في جميع الفتاوى **وفيه** **خوف** **والا** **مكاري**  
**فروع** واعاد الجمل **لجمله** **الاول** **الا** **آخر** **له** **ويستغني** **ان** **تكر**  
**عليه** **العادة** **وفيه** **رفع** **ابريه** **اي** **صباغ** **ليصبغه** **تلك** **انتم**



قال القسطنطين وروى عن علي بن ابي طالب انه قال لا ضمان  
 وفيه سبيل ظهير الدين عن استاجر جلاله  
 في القصة فلما خرج نزل المطر وامتنع بسببه هلاله  
 الاجر قال الاستاجر رابة لاجلها اذا فرضت فجلها  
 روى عن المستكرى الرجوع بحضه قال لا نه روى عن  
 استاجر رجوعه الجير من الطحن لتوهين البناء ولم  
 القاض عنه هل تستقط حصته مدة المنع قال لا مال  
 يمنع حسان الطحن استاجرهما سنة ففقر في مدة  
 هل يجب كل الاجر قال لا يجب بقدر ما كان يستغنى  
 وفي الوهبانية  
 ويستقط في وقت العارة مثل ما لو انهد بعض الدار قال لا  
 وخالف في قدر العارة امره يقدم فيها قوله لا العر  
 قلت ومفاده رجوع المستاجر عنها ثبت على المجر  
 بجر الامر يعني لا في تنوير وبالوعة فلا بد من شرط  
 الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا  
 تنفسخ به ما لم يفسخ المستاجر خضرة المجر هو  
 الاصح واذا بنيت لاجلها له وفي سبيل عرصة لا يجب  
 الاجر قال ابن التهمة قلت وفي ثقبه نظر ولعله  
 امر بها لسمي اما اجرة التل او حصه العرصة فلهما مع  
 من لزومها فتأمل لم يبيح في سبيلها ما يبيده فتنبه  
 استاجرهما وشرط اجرة شهرين للمعطلة فان  
 شرط حمله قد لا يظلمه صح بزارية السجدة  
 والسجدة في زمانها يجب ان يكون علي بن الدين

خط

خرانة

خرانة الفتاوى انقضت مدة الاجارة ورب الدار  
 غايب فسكن المتاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه اكثر  
 لونه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة  
 وكذلك لو انقضت السنة واستاجر غايب والدار  
 في يد امراته لان الرأية لم تسكنها باجرة اجرة ارد  
 كل شهر يكاد لكل الفسخ عند تمام الشهر ولو غاب  
 المتاجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومناعه  
 فيها لم يكن للاجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بحصم  
 والحيلة اجارة ثلها اخر قبل تمام الشهر فاذا تم تنفسخ  
 الا في فتنة الثانية فتخرج منها المرأة وتسلم الثا  
 خاتمة والله تعالى اعلم **باب الاجارة النافذة**  
**النافذة من المعقود ما كان مشروعا باصله دون**  
**وصفه والباطل ما ليس مشروعا الا بالاصل ولا**  
**بوصفه كالأول وهو النافذ وجوب اجرة المثل بال**  
**شتمال** لو لم يعلو ما ابن كمال **بخلاف الثاني**  
 وهو الباطل فانه لا اجر فيه بالاستعمال خنايف **والثالث**  
**النافذ في الاجارة النافذة بالقبض بخلاف البيع الفا**  
 فان البيع يملك فيه بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى  
 لو قبضها المتاجر ليس له ان يوجرها ولو اجبرها وجب  
 اجرا مثل ولا يكون غاصبا ولا اول تقدر ان لا تحرف  
 الخلاصة وفي الاشياء المتاجر فاسد الواجر صح اجارة  
 وسيجيئ تنسدا لاجارة بالشرط **والثاني** **النافذ في المعقود**  
**ما افسد البيع بما يفسده كجهاالة ما جاور واجرة او**

مطل  
 اجرة ارضه كل شهر يقدرا لكل  
 الفسخ

في

سد



او عمار وكشرط طعام عبيد وعلف دابة ومروعة دار او مفاخرها  
وعشر او خراج او موزنة ردا شيئا او تقسدا ايضا **بالشروع**  
بان يوجه نصيبا من داره او نصيبه من داره مشتركة من  
غير شريكه او من احد شريكه انفع الوسایل وعمار دية  
من الفصل الثلاثين واكثر **بالاصلي** عند الطاري فلا  
يفسدها على الظاهر كان اجرا الكلي ثم فسخ في البعض واجرا  
لو احدثت احدهما او بالعكس وهي الحيلة في اجابة الشاع  
كما لو فسخ جواره **الاذا امر كل نصيبه** او يفقد من شريكه  
فيجوز فجوزاه بكل حال وعليه التقوي زيلعي وكبر موزيا  
للمفني لكن ربه العلامة قاسم في صحيحه بان ما في المفني  
شاذ فجهول الثاني فلا يقول عليه قلت وفيا لبدائع  
لو اجر مشاعا يحتمل الخمسة فقسمة وسلمه جازل زوال  
المانع ولو ابطالها الحاكم ثم قسم وسلمه يجوز بجواره  
لو ابناء الرجل والمرصة لاخر فصولين من الفصل الحادي  
والعشر **بين يعني** الوسط منه وتفسد **بجهالة المسمى** كله  
او بعضه كنسبة ثوب او دابة او مائة درهم على ان  
يرتفع الشاغل لغيره المدة من الاجرة فيصير الاجر  
جهولا وتفسد **بجهالة التسمية** اسلا او نسبية خيرا او  
خيرا **فان فسر** بالافير بين جهالة المسمى وعدم  
التسمية **وجب اجرا المثل** يعني الوسط منه ولا ينقص عن  
المسمى بان يمكن بل **بالتسوية** حقيقة كما مر  
**بالفعل** بالغ لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى  
والانفسد بهما بل بالشرط او الشروع مع العلم بالمسمى

لم يزد

ت  
تلك

**لم يزد** اجرة التل على المسمى لو هما مائة وتبصر عينه  
لفساد التسمية واستثنى الزيلعي ما لو استأجر دارا  
على ان لا يسكنها ففسدت ويجب ان يسكنها اجرة  
الثاني الغام بالغ وحمله في المسمى ما اذا جهل المسمى  
ككن رجهه فاضحان في شرح الجامع لجهما التل المسمى  
وعلي كل فلا استثنى فتنه قلت **ويبلغ** استثنى  
الوقف لان الواجب فيه اجرا مثل ما الغام بالغ فتشمل  
**فان اجرا** **ر** تغريغ عايجها لالة المسمى **بمعد**  
**جهول** ففسدت مدة ولم يزد فقه فعليه المدة **اجرا**  
**الثل** بالغام بالغ وتفسخ في الباقي من الدقة **اجرا**  
**حان** على كل ثلثه **ر** في واحد ففسد في الباقي  
لجهما التل والاصل انه متى دخل كل فيما لا يعرف منتهاه تغين  
ازياه فازانم التمهيد لكل فسخها بشتر طحضر الاخر  
لاستحقاق العقد الصحيح وفي كل شهر **سكن في اوله**  
هو الليلة الاولى ويوسفها عرفا ويدين **مع العقد فيه**  
ايضا وليس المخرج اجرا حتى يتقرر الا بعدد كما لو عمل  
اجرا **شهرين** فاكثركونه المسمى زيلعي **الا ان يسمى**  
**الكل** اي جملة شهرين ومطلوعة فيه في نزول المانع **واذا**  
**اجرها** **استقر** **فان** **ر** وان لم يسمى **اجرا** **شهرين** وتقسيم  
سوية **واول** **الليلة** ما سمي ان سمي **والاقوت** **العقد**  
هو اولها **فان** كان العقد **حين** **يقال** **بضم** فتح اي يبصر  
الهلال والمراد اليوم الاول من الشهر **شهرين** **الاهلة**  
والا **الايام** **كل** **شهرين** **فان** **ر** وقال ائتم الاول بالايام والباقي

س



ومر

قوله ما قبل اي من الاجر وفي الهدية اذا استاجر المعلم باجر معلوم ولم يبين عدد العبيان يجوز ان يتقدم  
والمتحار جواز الاستجار على قراءة القرآن على القبول لمدة معلومة وفيه فتاوى اهل البيت عليه السلام  
معلم وصفت اليه اثنا عشرة فعلم شرهم فان هل لاي الصبي ان ياخذ ما اعطاه قال لو بعث ذلك لاقبل  
الاجر ياخذ ما فضل عن اجرة الشهر او الحادي مائة وفضل العشرة العشرة من هاتين تسبعة  
من العشرة ما نفعه في الاثني عشر الحقة ليس له ان ياخذ الا اجر اقل من خمسة واربعين درهمها  
شرعيها هذا اذا لم يستمر ثمانية الاجر كما ذكره في الاصل اي المبسوط في رجل قال للقاري احسن  
**وسمى بها الجور** ما جاورها وياخذ من الاجر  
**لا يكثرها** لانه لا يكثر ولو كانت العبيات والظير انتفعت  
**الاجارة** ولو كانت ابره لا يجزى غسل الصبي **وتدب**  
**واصلاح طوعا** و **ودنه** بفتح الدال اي طلبة بالدين  
**للصرف** وهو مغبته فيما لا يضر فيه لا يكثرها **ثبت**  
**من ذلك** وما ذكره من ان الدرهم والدينار عليها  
**فعادة اهل الكوفة** في اي ثمنه **واجرة عملها على**  
**ابيه** ان ابنته للصغير **ان لا اخفيها** لانها كانت تقف  
**فانما ارضت بلبس** مشاة او عدت بطلعه **ومفت**  
**المدة** **لاجلها** لان الصحيح ان المغفور عليه هو  
**الارضاع** والتربية لا اللبن والتغذية عناية **تخلان**  
**ما لو فتنه** **البحار** **ما احتيا** **رضعته** **واستأمرت**  
**من امر** **رضعته** حيث تستحق الاجرة **الشروط**  
**ضامها** على اهم تشريها **البحار** **الذخيرة** ولو اجرت  
**نفسها** بذلك تقوم اضرمت ولم يعلم الاولون فان  
**وفرغت** اثنت ولها الاجر كماله على الفريقين لشبهها  
**بالجيرة** **خاص** **المشتركة** **وتعلمه** في العناية **لا تصح**  
**الاجرة** **لعيب** **التيب** وهو شره على الاناث **لاجل**  
**العاصي** **مثل** **المناد** **الفرج** **والدلا** **ولو اخذ** **بشرط**  
**بما جلا** **الاجال** **الطاعات** **مثل** **الاذان** **والج** **والامامة**  
**وتعلم** **القران** **والفقه** **ويقتا** **اليوم** **يقبضها** **بالعلم**  
**القران** **والفقه** **والامامة** **والاذان** **ويجوز** **للمستاجر**  
**عليه** **رفع** **ما قبل** **فيجب** **المسهي** **بمقدور** **الاجر** **المثل** **ان لم يذكر**



بعد مدة فشرح وذهب انيق من الشريعة **فكسب**  
 به يفتي **في بيع علي ربح** **لكلوة الرسومية** في ياهدي  
 لمعلم علي ربح بعض سوال الفزان سميت بها لان  
 العادة ان هذا الخلا **ولو دفع غنما الاخر** **لنفسه له**  
**بنصفه** اي بنصف الفزان **واستاجر** **فلا يبيع**  
**طعامه ببعضه** **او ثورا ليطحن به** **بعضه** **بنصفه**  
 فسدت في الاكل لانه استاجر به من جملة والاهل في  
 ذلك نهية صلى الله عليه وسلم عن فقير الطمان من  
 وقدمناه في بيع الوفا والجملة ان يفرز له الاجر ولا  
 او يبيع فقير ابلان فبين ثم يوطيه فقير اسنه فيجوز  
 ولو استاجر له ليجل له نصف هذا الطعام بنصفه  
 الاخر لا اجر له اصله فيبر مرة شريكا وما استشكله  
 الزيلوي اجاب عنه المصنف قال وضرحوا بان دلالة  
 التقصلا عوم لها فلا يخصص عنها بشي بالعرف كما  
 زعمه متاجر **او استاجر خبارا** **لنفسه له**  
 كفقير رقيق **اليوم بدرهم** فسدت عند الامام لجمعه  
 بين العمل والوقت ولا ترجيح لاحدهما فيقضي بالساعة  
 حتى لو قال في اليوم او علمي ان تفرغ منه اليوم فجازت  
 اجماعا **ان رفا بشرا** **ان يثنيها** اي يجر ثهما مرتين  
**او يكرس انهارها** **المظام** **او ييسرها** **البناء** **ان هذه**  
 الانفال الربا الارض فلو لم ينف لم يفسد **او بشرط ان**  
**يندم ما ينزعة** **او اضري** **لا يبيح** **ان الجنس** **بانفرا**  
 يحرم النساء **وقوله** **فسدت** **جواب** **الشرط** **وهو قوله**

ولو

ولو دفع **الحا** **فحت** **لو استاجر** **فلا يبيع** **ان يكره** **ها** **او يزرعها**  
 او يبيعها **ما يزرعها** **لانه** **فسدت** **باعتقنية** **العقد** **ولو**  
 استاجر **فلا يبيع** **لانه** **مشتري** **بينها** **ما يزرعها** **لانه** **لا يعمل**  
 تنبها **المشتري** **لا يبيع** **بعضه** **لنفسه** **فلا يستحق** **الاجر**  
**كما ان** **استاجر** **الرب** **من** **الرب** **فانه** **لا يجر**  
 لعدم ملكه وفي جوابه **الفتاوي** **لو استاجر** **حما** **او**  
 المجرع **بعضه** **لانه** **الحام** **لا يجر** **عليه** **لانه** **يستتر**  
 بعضه **لانه** **عليه** **وهو** **منفق** **الحام** **في** **المنزلة** **وهو** **يستط**  
 شئ من الاجرة **لانه** **ليس** **معلوم** **استاجر** **فلا يبيع**  
**انه يزرعها** **او يزرعها** **ففسدت** **الا** **ان** **يفهم**  
 بخلافه **الار** **لو** **قوة** **عليه** **السكنى** **كما** **روا** **فسدت**  
**فمن** **عها** **فلا** **يجل** **عازي** **ما** **اوله** **المسلي** **يستحسانا**  
 وكذا **الوم** **بعضه** **الاجر** **لانه** **الجملة** **بالزراعة** **قبل** **تمام**  
 العقد **فلنت** **فلو** **حذف** **قوله** **فمن** **الاجر** **كقاضي** **ان في**  
 شرح الجامع **كان** **اولي** **ان** **استاجر** **حما** **لانه** **فسدت**  
**ولم** **يسم** **حما** **لانه** **المعتار** **ففسدت** **الحمار** **بعضه** **افساد**  
 الاجارة **فالامن** **امانة** **كافي** **الصحة** **فان** **يلع** **قل**  
**لانه** **لما** **في** **الزراعة** **فان** **تتأني** **اقبل** **الزراع** **في**  
 مسيلة **الزراعة** **او** **الجل** **في** **مبئلتنا** **ففسدت** **الاجارة**  
**وقعا** **لنفس** **التي** **بعد** **استاجر** **لانه** **تم** **حج** **الاجارة**  
**في** **بعض** **الطريق** **وجب** **عليه** **الاجر** **ما** **ركب** **قبل** **الانكار**  
**ولا** **يجب** **لما** **بعد** **عند** **اي** **يؤس** **لانه** **بالجور** **صار** **عنها**  
 والاجر **والضمان** **لا** **يجتمعان** **وعند** **يجب** **المسهي** **در**

مطلق عدم الضمان والاجر  
 حيث لا تقدير



وكانه لا قول الامام وفي التشابه قصر الثوب المجزئ فان  
 قبله فله الاجر والا لا وكذا الصباغ والنساج **اجازة**  
**النفقة بالنفقة يجوز اذا اختلفا جنسا** استجار  
 سكنى دار من طاعة امره **وان اختلفا في جنس** كجارقة السكنى  
 بالسكنى واللبس باللبس والركوب بالركوب ونحو ذلك  
 لما تقر من الجنس بانقراده بغير النساق في جاز المثل  
 باستيفاء النفقة كما امر انفسا العتق **استاجرة لبصير**  
**له او يخلط لغيره** وفان وقت كذلك **وقت جاز** ذلك  
**والا فلولم يوقت** وعين الخطب فسد **الا فاعين**  
**الخطب وهو اي الخطب ملكه** فيجوز مجتريه يفتي  
 بصيرفة **فروع** استاجرة امرأة لتجزئ له قبل الاكل  
 لم تجز والبيع جاز بصيرفة اجرت دارها لزوجه فاسكنها  
 فلا اجرة تشابه وحانية **قلت** لكن في جازتها التوزيع  
 البصاير عن الضمرات معزيا للكبرى قال القاضي خاد  
 هذا الفتوى على الصحة لتبعيةها لها في السكنى فليحفظ  
 وجاز اجارة الماشطة لتزوين العروسة لادكر العمل  
 والمدة بزازية وجاز اجارة القناة والهرع المسا  
 به يفتي لعموم البلوى بضمرات وادده اعلم **باب**  
**ضمان الاجير الاجرة** على من يشترط او خاص **باب**  
**منه في الاول** كالحياطة ونحوه **وان لم يعمل في وقت**  
 كان استاجرة الحياطة في بيته غير مقيد بمدة كان  
 اجيرامشركا وان لم يعمل له **او وقت الملائمة** **باب**  
 كان استاجرة لغيره في غنمه فمهر كان مشتركا الا ان يقول

ولا

ولا تنجزه غيري ويستقيم وفي جواهر الفتاوى استاجر  
 حايكا بالنسيج ثوبا بثمان اجرا حايكا بنفسه من اخر النسيج صح  
 كذا التقدير لان المعقود عليه العمل لا النفقة **باب**  
**المشتركة الاجرة** كالتقصار ونحوه كفتال وجمال وملاح  
 ودلا وله خيار الروية في كل عمل يختلف باختلاف العمل تجزي  
 ولا يضمن ما هلك في يده **وان نشرط عليه الضمان**  
 لان نشرط الضمان في العمل فباطل كالمورع **وبد يفتي** كافي  
 عامة العتقات ودية جزم اصحاب المتنون فكان هو الذي ذهب  
 خلافا لما في التشابه وافق المتأخرون بالصالح على نصف  
 القيمة وقيل ان الاجير مصلح لا يضمن وان جاز فله يضمن  
 وان مشترط الحال يؤمر بالصالح عمدا **قلت** وصل  
 يجبر عليه صرح في تنوين البصاير نعمه كن ثبت مدركه  
 في وسط البحر والبرية تنقلا لاجلها بالاجر **ويضمن لغيره**  
**بجوده كتحريق الثوب من دقة وزلفا الحال** **ويعرف**  
**السفينة** من مدح جاوز العتار اهل الجراد والحمام ونحوه  
 كما في عملاية والعرف في الدهر وغيره على خلاف ما بحثه  
 صدر المشرقة فتأمل لكن قوي التمسك في قول  
 صدر المشرقة فتنبه وفي اللينة هذا اذا لم يكن رب  
 المتاع او كيلة في السفينة فان كان لا يضمن اذا لم  
 يتجاوز العتار لان كل العمل غير مسلم اليه وفيما حل رب  
 المتاع متاعه على الدابة وركبها فاساقها الكاري فغشرت  
 وفسد المتاع لا يضمن لاجلها **قلت** وقد منعت  
 التشابه معزيا للزعلي ان الوريعة باجر مضمونة فليحفظ

يجاز



ولا يقين به في ارم مطالع من عرق في السجينة  
او سقطت عن المابة وان كان بسوقه او فوده  
لان الارض لا يقين بالتدليل الجانية ولا جانية لادنه  
فيه وان التمس في الطريق ان شأنا الك  
ضمن الجبال فتمت في مكان حله ولا اجراء في موضع  
انكسر واجر من سائر هذه الواكسر ينفذ والابان  
زحمه الناس فاكسر ولا همان خلافا لما ولا همان  
على حزام ونزاع اي يطار وفيما دل على الموضع  
للقطار وان جاور القطار ضمن الزيادة كلها اذا لم  
يكن الجوز عليه وان هناك ضمن نصفه  
الفسل ثلثها بما زون فيه وغير ما زون فيه فيتنصف  
ثم فرع عليه بقوله **فقط الختان الحشفة**  
**القطر** **في يد** **كاملة** **لانه** **اير** **كان** **عليه** **فان**  
**الحشفة** **وهي** **موضو** **كامل** **اللسان** **وان** **مات** **فالوجه**  
**عليه** **نصف** **الحصول** **ثلث** **النفس** **بفعل** **لن** **احد** **مما**  
ما زون فيه وفي قطع الجملدة والآخر غير ما زون  
فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو بشرط علي  
الحجامة العمل على وجه لا يسري على وجه لانه ليس في وجه  
الا اذا فعل غير القطار فيضمن عمادية وفيها سئل  
وما حب الحيط عن فساد قال له علام اقصدي في قصده  
فوجدت انما فوات بسبه قال حب ربة الحرقية  
العبد على اقله الفضل لانه خطا وسيل عن قصد  
نابا وتركة حريمات من السيلان قال يجب القصاص

بيان  
الاعتاد

كلية

وتعوه

او عبد

والثاني

جبر

والثاني وهو الامر الخامس ويسمى جبرو حله هو  
من يقول لو احدث جبروتيا بالقصاص وسبق  
الاجر بسلام نفسه في المدة وان لم يعمل كذا استر  
شهر في الخدمة او شهر في العمل المسمى جبر مسمى  
بجلاف ما لو اخر المدة بان استاجر للزعمي شهرا  
حيث يكون مشتركا الا ان شرط ان لا يجد غيره ولا  
يرجو غيره فيكون خاصا وتحت في الدرر ليس للخاص  
ان يقول غيره ولو عمل تقص من اجرة بقدر ما عمل فتاوي  
النوازل وان هناك في المدة نصف الفهم او اكثر  
من نصفه **فلا اجرة في امة** **ما دام** **يرجو** **بها** **شيا** **لما**  
ان المعنور عليه تسليم نفسه جوهرة وظاهر التخليل  
بقا الاجرة لو ذلك كذا وبه صرح في العمادية **ولا يضمن**  
**ما** **لك** **في** **يده** **او** **يعلم** **كثي** **ف** **الثوب** **من** **دقة**  
الا ان تفقد الفسار فيضمن كالمورد ثم فرع على  
الاصل بقوله **فلا ضامن** **على** **طريق** **صبي** **ساع** **في**  
**يد** **ها** **او** **سرق** **ما** **عليه** **من** **الحلي** **كون** **ها**  
اجبرو حدوكذا الاضمان على جارس السرقة وحافظ  
الخان **ومع** **تد** **بها** **الاجرة** **التد** **بها** **العمل** **كان**  
خطا رسيان فدرهم او روميان فدرهمين **وربما**  
**في** **الاول** **كذا** **خطا** **المع** **لم** **يخطا** **لم** **بشر** **رحه** **وسيتضم**  
قال تينخنا الرمي ومعناه يجوز في اليوم الاول دون  
الثاني كان خطا اليوم فدرهم او عندا فنصفه  
**ومكان** **كان** **سكنت** **هذه** **فدرهم** **او** **هذه** **فدرهمين**

جبر  
المسمى صفة الفهم



والعامل كان سكت عطارا فبدرهم او جذا لا فبدر  
 رهمين والمسافة كان ذهبت الي الكوفة فبدرهم  
 او البصرة فبدرهمين والحمل كان حملت شقير فبدر  
 هم او بوا فبدرهمين وكذا الخيرة بين ثلاثة اشيا  
 ولو بين اربعة لم يجز كما في البيع فيجب اجر ما وجد الا  
 في تجبير النعمان فيجب ما طنة في الاول ما سمي وفي الغد  
 اجر المثل لا ينزاع على درهم ولو خاطه بعد غدا لا ينزاع  
 على درهمين هم وفيه خلاف فيما بين المستاجر وتور لوكنا  
 عبارة الدر او كانونا في الدار المستاجرة واحترق  
 بوضي يوت الجيران او الدار الا ضمان عليه مطلقا سا  
 بني بادن رب الدار اهل الا ان يحا وزم ما يضره الناس  
 في وضعه وايقارنا لا يوجد مثلها في التور والكانون  
 استاجر جارا افضل من الطريق ان علم انه لا يحرقه بعد  
 الطلب لا يضمن كذا مراع نذر من قطع شاة فاقطع على  
 الباقي الملاك ان تبعها لانه انما ترك الحفظ بوزن فلا  
 يضمن كدفع الوردية حال الغرق وقا لان كان الرعي  
 مشتركا فمرو لو خط الفهم ان امكنه التمييز لا يضمن  
 والقول له في غيبنا الدواب انها الغلال وان لم يكن  
 ضمن قيمتها يوم الخياط والقول له في قدر القيمة وليس  
 المرعيان يترى على شي منها بلا ان ربه فان فعل  
 فوطيت ضمن وان نزي بلا فعله فلا ضمان جوهرة  
 ولا يسافر بوبد مستاجرة الخدمه لمشتقته الا بشرط  
 لان الشرط امك عليك ام لك وكذا الوعد وبالسفر

لان

لان المعروف كالشر وطخلاق العبد الموصى بخدمته  
 فان لمان يسافر مطلقا لان موثقه عليه ولو سافر  
 المستاجر به فهلك ضمن قيمته لان غاصب ولا اجر  
 عليه وان سلم لان الاجر والاضمان لا يجتمعان وعند  
 الشافعي له اجر المثل ولا يسترد مستلجرا من عبدا و  
 صبي بحجور اجرا ذقوه البه للجل عمله لقوله ابا عبد  
 الغراغ صحبة استخسانا ولا يضمن غاصب عبدا  
 ما اكل الغاصب من اجرة الذي اجره العبد نفسه به  
 لعدم تقويمه عند اي حني فقه لا يضمن اتفاقا  
 لو اجره الغاصب لان الاجر له لا لما كده وجاز للعبد  
 قبضها لو اجر نفسه لا لو اجره المولى لا بوجالة لانه  
 العاقد عناية فلو وجد حاملة قايمة في يده اخذ  
 لبقا ملكه كسرو فبعد القطع استاجر عبدا شهريين  
 شهرا باربعة وشهر الخمسة صح على الترتيب المذكور  
 خلو عمل في الاول فقط فله اربعة وبكسنة خمسة  
 اخلفنا الاجر والمستاجر في ابا العبد او صرفه او جري  
 ما الرحي حكم الحال فيكون القول قول من شهد له الحما  
 مع يمينه في الحكم الحال لو باع شجرة فيه ثمر واختلفا في  
 بيوع اي الثمر عليها اي الشجر والقول قول من في يده  
 الثمر والاصل ان القول لمن يبيعه له الظاهر في الخلاصة  
 انقطع ما الرحي سقط من الاجر بحسابه ولو عار عارث ولو  
 اختلفا في قده لا انقطاع فالقول للمستاجر ولو في نفسه حكم  
 الحال والقول قول رب الثوب يمينه في القيد والقب

ما

ل



والحرة والعزة وكذا في الاجرة **قوله** قال ابو يوسف ان  
 كان الصانع معاملة له فله الاجر والاولى قيل اي وقال محمد  
 ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيل حاله  
 بها اي بهذه الصنعة كان القول قوله بشرط ان لا يراه  
 ولا خلاف به يعني يولي وهذا بعد العمل اما قبله فيمحق الغان  
 اختيار **قوله** وعقل الاخير في كل الصناعات يعني ان لا يراه  
 فما اتلفه يضمنه الاستاذ اختيار يعني ما لم يتعد في صنعه  
 هو عمادية وفي الاستباه ادعي ازالة الختان وادخل الحمام  
 وساكن المولد الاستغلال اوجب لم يعقد **والاجر واجب**  
**قلت** وكذا ما لا يتيقن على المقتريه فينتبه وفيها الاجرة  
 للارض كالخراج على المقتد فاذا استأجرها للزراعة  
 فاصطلم الزرع ائنة وجب منه لما قبل الاصطلام ونحو  
 ما بعده **قلت** وهو ما اعتدله في الولو الجنية لمن  
 حزم في الخانية برواية عدم سقوط شي حيث  
 قال اصاب الزرع ائنة فهلك او عرق ولم ينبت  
 لزم الاجر لانه قد زرع وعرق وقبل ان يزرع فلا اجر  
 عليه انتهى **باب في فتح الاجارة** **قوله** فيفتح  
 او الرضا **باب في شرط** **قوله** فيفتح خلافا للشافعي  
 بخيار عيب حاصل قبل العقد او بعد بعد القبض او  
 قبله **قوله** فيفتح عيب عيب **باب في انقطاع**  
**ما الرجوع** **قوله** فيفتح عيب عيب **قوله** فيفتح عيب  
 السما فانقطع الطرف فلا اجر خانية اي وان لم تنفسخ  
 على الاصح كما مر وفي الجوهر لو جاز من الماء ما يزرع

طالع  
 الا على القيد في العمل  
 للاستغلال

بعضها

بعضها قال استاجر بالخيار ان تشافى من الاجارة كلها او  
 ترك ورفع بحساب ما روي منها وفي الولو الجنية لو  
 استاجرها بغير شرط فانقطع ما ازرع على وجه لا يجر  
 فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجى منها السقي  
 فالاجر واجب وفي لسان الحكم استاجر حيا على قرية  
 فزرعوا ورطوا استغلا الاجر عنه وان نذر بعض الناس  
 لا يضمنه **الاجر** **قوله** عطف على يفرق به اي بالنفع  
 بحيث ينفع به في الجملة **قوله** **باب في انقطاع** اي  
 فخرتها وسقوطها بطرادا وفي التبيين لو انقطع مكان  
 الرجوع والبيت مما ينفع به لغيره لم ينفعه من الاجر  
 بحسنة استأجره المقتد وعليه فاذا استوفاه ائنة فهو  
 حصته **قوله** **باب في عيب** **قوله** **باب في انقطاع**  
**قوله** **باب في انقطاع** **قوله** **باب في انقطاع**  
 ونظيرها واصلاح الميزاب وما كان من البناء على رب  
 الدار كذا كما يجرى بالاسكن فان ابي صلحها ان يفعل  
 كان للمستاجر ان يخرج منها الا ان يكون المستاجر  
 استأجرها وهي كذلك وودرها ارضاه بالعيب  
 واصلاح بئر الماء والبالوعة والخروج على صاحب  
 الدار كذا لا يصير عليه لانه لا يجبر على اصلاح ملكه  
 فان فعله للمستاجر وهو مبرع وله ان يخرج ان ابي  
 ربهما خانية اي الا اذا رآها كما مر وفي الجوهر قوله ان  
 ينفر بالفسخ بلا قضاء ولو استأجره ربه فسقط  
 او تعيب احد هما فله تركها لو عقد عليها منفعة



واحدة قلت وفي حاشية النسخة معزيا للنهاية ان  
 العذر ظاهر ان يقرر ذلك مشتملا لا يقرر وهو الاجم  
 وبعد عطف على خيار بشرط الزوم ضرر لم يستحق  
 بالعقد ان يفي بالعقد كما في سكون ضرر استوج  
 لقلعه وموت عرسا واختلافها استوجب طباخ  
 لطبخ وليتم ما بعد الزوم **في سكون** كان ثلثا  
 ببيان من الناس اويان الي بيينة او اقرار **الحال**  
 انه لا مال له غيره اي غير المتاجر لان يفسر بعقيد  
 الا اذا كانت الاجرة المحقة تستغرق قيمتها اشياء **فقد**  
 او لا يستاجر كان ليتم ويعد رافدا **في حيا** **طباخ**  
 بما له لا يراى انه استاجر عبدا **يخيط** فترك عمله **و**  
 بعد **بلا** **يكنز** **راية** من سفر ولو في ضيق طريقه  
 فله نصف الاجران استويا معوية وتسمية **والا**  
 فعذر مشرع وديانة وخاتمة **بجلاف** **بدا** **الحاري**  
 فانه ليس بعد راز بكنه ارسال اجيره وفي المتق ولو  
 مرض فهو عذر في رواية الكرخي ورواية الاصل  
 قلت وبالاولي يفتي ثم قال ولو استاجر كان لا عمل  
 الحياطة فتركه لعمل اخر فعذر وكذا لو استاجر  
 عقارا ثم اراد السفر انتهى وفي التمساني سفر  
 مستاجر دار للسكن عذر في سفر موخرها ولو  
 اختلفا فالقول للمستاجر في خلاف انه عزم على السفر  
 وفي الاول الحجة بخوله عن فتنه الخمرها عذر وان  
 لم يفسر حيث ان يتعاطاها فيه وفي الاشياء لا يلزم

بالتسني

كبريكنه م

الحاري

الحاري الذهاب معها ولا ارسال علام وانما يجب الاجر  
 بتخليتها بخلاف **في حياطة** **استاجر** **عبد** **يخيط**  
**الحال** متعلق بتركه في **الحري** لا مكان الجمع  
**و** بخلاف **بيع ما اجره** فانه ايضا ليس بعذر يردو  
 كحرف من قام ويوقف بيعها الي انقضاء مدتها  
 وهو المختار لكن لا يفتي بخواتمه **فقد** تمامه في شرح  
 الوهبانية وفيه معزيا للخاتمة لو باع الاجر المتنا  
 جرفا راد المتاجر ان يفسخ بعه لا يملكه هو الصحيح  
 ولو باع الراهن الرهن المثلث من نفسه **وتنفسخ**  
 بلا حاجة الي الفسخ **بوت** **احد** **عاقدين** **عند** **كنا**  
 لا يجوز له تطبيق **عقد** **هال** **نفسه** **لا** **ضرورة** **كونه**  
 في طريق مكة ولا حاكم في الطريق فتبقى المكة فيرفع  
 الامر الي القاضي ليعمل الاجل فيوجبه له لو امسأ او يبيعها  
 بالقيمة ويدفع له اجرة الاجاب ان برهن على **الحري**  
 رفعها وتقبل البيعة هناك لهم لانه يريد الاخذ من  
 ثمن ما في يده اشياء وفي الخاتمة استاجر دارا وحما  
 او ارضاء شهر فمكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر  
 الثاني ان سدد لا يستغلل نعم والاباه يفتي قلت  
 فكذا الوقت وما الى بيتهم وكذا لو تقاضاه المالك  
 وطالبه بالاجر فمكن يلزمه الاجر يسكنه بعده ولو  
 يسكن المستاجر بعد موت المجره هل يلزمه اجر ذلك  
 قيل نعم فيه على الاجارة وقيل هو كالسيلة الاولى  
 وينبغي ان لا يظهر الانقضاء هنا لما به اليه الوارث

ن

ما



مطلب المستاجر والمنفعة  
والشترى الحق بالعين  
لح

بالشترى او بالزام جراح ولو بعد الاستيفال لا يفعل  
محمداً فيه وهل يلزم المسمى واجراً لثقل ظاهر المقابلة  
الثاني وثمة في شرح الوهبانية في الشبهة مات  
لحد ثلثوا الزرع بفعل في العقد بالسمي حتى يترك وبعد  
الدية باجر لثقل في جامع الفصولين لو بقي الوارث  
وهو كغيره ببقاء الاجارة ورضيه المستاجر جاز في  
اي فعل الرضا بالنفا انت انت لاعتد بجاز في  
بالعاطفة لامله وفي حاشية الاشباه المستاجر والثمن  
والشترى احق بالعين من سائر القرم والققد  
صحيح ولو فاسداً فاسوة الفرم فليحفظ **فان**  
**عذرها لغيره لا تنفس كوكيل** اي بالاجارة اما الوكيل  
بالاستجار اذا مات سطل الاجارة لان التوكيل بالاستجار  
توكيل بشترى المنافع فصار كالنوكيل بشترى الاعيان  
فيصير مستاجر لنفسه ثم يصير موجراً للوكيل فهو  
مقتضى قولنا ان الوكيل بالاستجار بمنزلة المالك كذا  
نقله المصنف عن الزخيرة **قلت** ومثله في شرح  
المجمع والبر الوفاء والعمادة ثم قال المصنف **قلت**  
هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من ان الملك يثبت  
للكوكل ثم ينتقل اليه الوكالة على قوله ابو طاهر  
من انه يثبت للوكيل ابتداءً به جزم في الكثرة وهو لا  
كما في البحر ولا يشقهم واذا علم ان الذي **قلت**  
وتنصبه شيناً بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي  
ايضا لاننا فهم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه

غير

غير مستقر ولا موجب للعقود والفساد الملك المستقر  
ثم قال والماصل ان الاصح ان الاجارة لا تنفس بموت الوكيل  
المستاجر والقول به مستقيم في التي والله اعلم **ووصي**  
واب وجب وقاض **ومتولي الوقف** بقا المستحق عليه  
والمستحق حتى لو مات العتق وله بطلت در الا اذا  
كان متولي وقف خاص به وجميع عتقه لم يكن وقف  
الاشباه معرباً للوهبانية قال واطلاق المتن بخلافه  
**قلت** وباطلاق المتن افي قاري الهداية فكان هو  
المذهب المعتبر كما قاله المصنف في حاشيته على الاشباه  
ولذا قال في الاشباه بعد اربع اوراق لا تنفس الاجارة  
بوجوب الوقف الذي مسئلتين ما اذا اجرها الواقف  
ثم انزل ثم مات لبطلان الوقف برزته وفيها  
اذا اجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفس  
وفي وقف فتاوي ابن نجيم تسيل اذا اجر الناظر  
ثم مات فاجاب لا تنفس الاجارة في الوقف  
بموت الموجر والمستاجر كذا رأيت في عدة نسخ  
لكن مخالف لما في اجارة فتاوي قاري الهداية  
فتنبه وفيها لا تنفس بموت المتولي ولو الغلبة  
له بغيره فتنبه وفي الفضا لواقف لواجر الوقف  
بنفسه ثم مات ففي الكسائر الاستحسان لا يبطل  
لانه اجر لغيره ومثله في البرازية وفي السراجية  
وحكم عزل القاضي والمتولي كالموت ولا تنفس **و**

الوقف



تتضمن ايضا **موت** **لحد** **مستاجر** **من** **او** **موجر** **عقار**  
**في** **حصته** **اي** **حصته** **التي** **لو** **عقد** **ها** **التي** **فقط**  
وتنفي في حصته التي فرع في وقف الاشياء تلبية العبد  
باطلة فلو استاجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها  
على الاصح وينبغي المتولي ان يذهب للقرية مع المتأجر  
جزا وعينه في جاري بينه وبينها او يرسل وكيله او يرويه  
احبالا للوقف فلا يحط **قلت** لكن نقل تخييرها بين  
المصنف في زواجر الجواهر عن يوسع فتاوي قاري  
الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها  
والرجوع فيها كان قابضا والا فلا تنسبه انتهى **سباب**  
**شئ** **احرق** **حساب** **اي** **بقايا** **اصول** **فصب** **محمود**  
**في** **ارض** **مستجرة** **او** **مستغارة** **ومثله** **ارض** **بيت**  
**المال** **المدة** **لحط** **الفواقد** **والاحمال** **وسرع** **الرد** **واب**  
**وطرح** **الحساب** **يد** **قلت** **وحاصله** **ان** **لم** **يكن** **له** **حق**  
**في** **الانتفاع** **في** **الارض** **يضمن** **ما** **احرق** **في** **مكانه** **بنفس**  
**الوضع** **لما** **انقلبه** **الترج** **عليه** **ما** **عليه** **الفتوي** **قاله**  
**نفي** **نا** **فاحرق** **ق** **من** **من** **ارض** **غيره** **لم** **يضمن**  
**لانه** **نسب** **لا** **مباشرة** **ان** **لم** **يضر** **طرب** **الرياح**  
**فلو** **كانت** **مضطرب** **يضمن** **لانه** **يعلم** **انها** **لا** **تستقر** **ف**  
**ارضه** **فيكون** **مباشرا** **وكذا** **قل** **وضع** **كان** **الواضع**  
**صف** **الوضع** **فيه** **اي** **في** **ذلك** **الوضع** **لا** **يضمن**  
**على** **كل** **حال** **اذا** **نلت** **بذلك** **الوضع** **نفي**

سوا

سوا تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف  
**ما** **اذا** **لم** **يكن** **الواضع** **فيه** **حق** **الوضع** **حيث** **يضمن**  
**الواضع** **اذا** **تلف** **به** **شئ** **وهو** **في** **مكانه** **وكذا** **بعد** **ما** **زال**  
**لا** **يضمن** **لوضع** **جزءه** **في** **الطريق** **ثم** **اخر** **اخرى** **فقد** **صر** **جنا**  
**فان** **كسر** **شئ** **ضمن** **كل** **جزءه** **صاحبه** **وان** **زال** **بمزيل** **كرفع** **وسيل**  
**لا** **يضمن** **الواضع** **هذا** **والاصل** **في** **هذه** **السائل** **كما** **حفظ** **في**  
**الحانية** **ثم** **فرع** **عليه** **بقوله** **فلو** **وضع** **جزءه** **في** **الطريق**  
**فاحرق** **بذلك** **شئ** **ضمن** **لنفديه** **بالوضع**  
**وكذا** **يضمن** **في** **كل** **وضع** **ليس** **فيه** **حق** **الروا**  
**اذا** **صحت** **اي** **بالوضع** **الترج** **فلا** **يضمن** **لنفسها**  
**فعله** **وكذا** **لو** **خرج** **السيال** **المجرب** **في** **خالية** **ولو**  
**اخرج** **الحداد** **الحديد** **من** **الكبر** **في** **مكانه** **ثم** **ضربه** **بطرقه**  
**فخرج** **الشرار** **الي** **الطريق** **واحرق** **شئ** **ضمن** **ولو** **لم** **يضره**  
**واخرجه** **الترج** **لا** **يضمن** **سقي** **ارضه** **سقي** **لا** **يضمن**  
**فتقدم** **المال** **الارض** **جارية** **فان** **سدها** **ضمن** **لانه**  
**مباشرا** **لا** **متنسب** **فقد** **جبا** **ط** **او** **صباغ** **في** **جان** **نوته**  
**من** **يطرح** **عليه** **العمل** **بالنصف** **سوا** **الحدا** **لعمل**  
**او** **اختلن** **كخياط** **مع** **قصار** **صم** **استمسك** **لانه** **شركة**  
**الينابيع** **فقد** **ابوجامنه** **يقبل** **وهذا** **جد** **قنه** **يعمل** **كما**  
**سما** **جمل** **العمل** **عليه** **ولا** **يركبن** **الي** **مكة** **وله** **العمل**  
**القناد** **ورقته** **احب** **وكذا** **اذا** **لم** **ير** **الطراصة**  
**والحافز** **في** **الولولة** **الجية** **ولو** **تكارى** **الي** **مكة** **بالاسماء**  
**بغير** **اعيان** **اجاز** **ويجعل** **المعتور** **عليه** **ولا** **قدمة**



الحاج من الاجارة للحمل والركوب الى مكة سلا  
تعيين الاجل صحيح والله اعلم **استاجر جلا ليل**  
من زاد ونحوه قال لغاصب داره فرعه ما والا فاجرتها  
كل شهر فلما لم يفرغ وجب على الغاصب المسمى  
لان سكوتها رضا الا اذا انكر الغاصب ملكه وان  
**انتهى بيب** لانه اذا انكره لم يكن راضيا بالا  
رة او **فرغ** على انكره اي ملكه ولكن لم يررض **بالاجر**  
لانه صرح بعدم الرضا في الاستثناء السكوت في  
الاجارة وضرب قبول فلو قال للساكن اسكن بكذا  
والا فانقل او قال الراعي لا رعي بالسمي بل بكذا  
فكنت لزمها سمي في لو سكنت ثم لما طالبه قال  
لم اسمع كذا كذا هل يصدق ان به طسم بغيره والا  
لا عمل بالظاهر **لست اجاز ان يوجر الجور** بعد قبضه  
قبل وقبله **من غير جوره** واما من **جوره فلا**  
يجوز وان تحلل يد يفتي للزوم ملكك المالك ومنه لئلا  
الاول بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبانية قلت  
وصح في اخيهان وغيره وفي الضمير ان وعليه الفتوي  
وقد منعنا البحر من الجور في الامم نصم واقره  
المستوفى ونقل هنا عن الخلاصة ما يفيد انه ان  
قبضه منه بعدما استاجر بطلت والا فلا يكون  
التوفيق فتأمل وهل تنفذ الاجرة ما دام في يد الجور

ثالث

خلافه بسوطة في شرح الوهبانية **وكلمه باستجار**  
**عقار** ففعل الوكيل وقبضه لم يتسلمه اي لم يتسلم الو  
كيل العين الموجرة اليه اي الى الموكل حتى سقطت الدية  
فالاجر على الوكيل لانه حصل في الحق وقبض **ورجع الوكيل**  
**بالاجر على الامر** لانه لم يتسلمه في القبض وقبض  
قابضا حكما وكذا الحكم ان شرط الوكيل في قبض **الاجر** قبض  
الدار **فثبت الدية** ولم يطلب **الامر** الدار  
منه فانه يرجع ايضا لصيرورة الحق قابضا بقبضه  
ما لم يظهر المنع وان **طلب الامر** الدار **والي الوكيل**  
**في عمل الاجرة** لا يرجع لانه لما حبس الدار حتى لم تنق  
بذرة بدنيته فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا يلزمه  
الاجر **يستحق القاضى الاجر** **كتب الوثا** والي حاضر والي  
والسجلان **قد مر** **بالحجر** **والغيره** **كالفتب** فانه  
يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب  
عليه الجواب باللسان دون الكتابة باليد  
ومع هذا الكفا والاحتراز عند القيل والقال  
وصيانة ماء الوجه عند الابتذال بزيادة وتماه  
في قضا الوهبانية وفي الصيرورة حكمه **وطلب**  
**اجرة** ليكتب شهادته جاز وكذا المفتي وفي البلد  
غيره وقيل مطلقا لان كتابته ليست بواجبة عليه  
وفيها استاجره ليكتب له فتوى لاجل السعر  
جاز ان بينه قد لا الكعد والخط وكذا المكتوب

مطلب يستحق القاضى  
والمنعني الاجر الخ

الاستاجر لا يكون قاضيا له  
الا بالقرينة والفتوى



لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المشتري  
 والمشتري ولو هو لم يملكها العين وهل يشترط  
 حضور الاجرم مع المشتري قولان **وتصح الاجارة** **وفسحها**  
**والاربعة والعامة والمضاربة والوكالة والكنانة**  
**والايجار الوصية والانتضا والامارة والطلاق**  
**والعتاق والوقف**  
 حال كون كل واحد مما ذكره مضافا الى الزمان  
 المستقبلا كاجرتك او فاسحتك راس الشهر صريحا  
 جماع لا يصح مضافا للاستقبال كل ما كان له كالحال كالمثل  
 البيع واجازته **وفسحه** **والفسخ** **والفسخ**  
**والهبة والوكالة والرجعة والصلح** **والعابرة**  
 وقد سرقه متفرقات **اليسوع** **زارا** **المثل** **في نفسه**  
 من غير ان يزيل احد من المتولي فسخا ومالم يفسخ كان  
 على الشاخر على الست اجرة **المسهر**  
 به يقين فسخ **الشفقة** **بعد** **تجمل** **البدل** **فلم** **يحق** **اجب**  
**الميل** **حتى** **يستوفي** **مال** **البدل**  
 صحتها كان العقد فاسدا والعين في يد المشتاجر  
 فليجوز **استاجرة** **شفقة** **وفاسحة** **في** **الفاسحة**  
**نفس** **لا** **المشتق** **لما** **ركن** **حرم** **مشتري** **الانتباه**  
 الراجحة اجارة **المشتق** **ويوسر** **بالشقة** **من**  
 والتسليم مالم يكن فيه فسخ فله فسخا **ففسخ** **استاجر**  
**شاة** **لارضاع** **وليه** **اجديه** **لحم** **لحم** **لحم**  
 المعروف **الاستاجر** **فاسدا** **ان** **الاجر** **صحيح** **اجازت**

لو بعد قبضه في الاصح منية **وقيل** **لا** **وتقدم** **الكل** **والكل**  
 في الانتباه **ف** **وع** **اعلم** **ان** **المنافسة** **اذا** **وقعت**  
 بشروط الاجارة فهو صحيح لان العبرة بالمعاني  
 وقد سماه في الجهاد فصح استيجار فلم يبين الاجر والمدة  
 استاجر شيئا يستفع به خارج المصرفا انتفع به في المص  
 فان كان ثوبا لزم الاجر وان كان راية لاساقها  
 ولم يبر بها لزم الاجر لا لعذر بها اخطا كانت في  
 البعض ان الخطا في كل ورقة خير ان شأ اخذه واعطى  
 اجر مثله او تركه وترك عليه واخذ منه القيمة  
 وان في البعض عطاء فكسابه من المسهر **المصرف**  
 باجر اذا ظهرت الزيادة في الكل **المشتري** **الاجرة** **وفي** **الكل**  
 بحسابه ان ركنه كذا فله كذا فله فله اجر مثله  
 ان مشرا لاجله من ركنه كذا فله كذا فله كذا فله باطل ولا  
 اجر لئلا يلد له الا ان يعين الموضع استاجره كغيره  
 عشرة في عشرة وبين الحق في خمسة وخمسة كان  
 له ربع الاجر **الكل** **من** **الانتباه** **وقد** **ساحا** **از** **استيجار**  
 طريق **المسهر** **ان** **بين** **الذمة** **قلت** **وقد** **حاشيتها**  
 هذا قولهما وهو المختار **شرح** **مجمع** **وفي** **الاختيار** **مرد** **لنا**  
 على كذا جاز لان الاجر يتعين بدلالته وفي الغاية راي  
 لك اجارة هبة **محت** **غير** **ارضة** **فلكل** **فسخها** **ولو**  
 بعد القبض فليجوز **وفي** **لزم** **الاجارة** **المضافة**  
**تضي** **كان** **واي** **عدم** **لزم** **سها** **بان** **عليه** **العتوي**  
 وفي **الجنبي** **لا** **يجوز** **اجارة** **البناء** **وعند** **مجد** **جوز** **لو** **منتقفا**

مطل



به جدار يستفد به يفتد ومنه اجارة بملكة وكرة  
 اجارة ارضها وفي الوضعية  
 وفي الكلب والبارقون والبنكالم القري اذ ارضها  
 ليس توجرت ولو رفع الدلال ثوبا الناجر بغيره لو  
 راح ليس كسرت ومن قال انما قصدي ان اصاف  
 فافتحن فخلقه او فاسا لرفا قال يذكروني فيسبحون  
 تركه التجارة ما اكثرني ولو كان في بعض الطريق وموجر  
 له فسخها الوصيات منها معين واظلمت يعقوب  
 وبالصنف يذكروني واجاز في صنف من الكل جاز  
 ولو ان اخرا المثل من ذاك اكثر ومن مات مديونا  
 وكبر عتاره توفاه للبساجر الجسد ربه  
**كتاب** انما مناسبت الاجارة ان في كل  
 منها ملكا الرقبة لشخص والشقة لغيره **الكتابة**  
 لغة من اكتب ويجمع الحروف سمي به لان فيه ضم  
 حرية اليد الى حرية الرقبة ويشترعا **تحت يده الملك**  
 يد اي من جهة اليد **الرقبة** ما لا يعني عندا  
 البذل حتى لو اده حاله عتق **حالة** **الكتاب** **والقيد**  
 بلفظ الكتابة او ما يوردي معناه **وشرط** **الكتاب**  
**البدل** المذكور فيها **اعلوه** قدره وجنبه وكون  
 الدف في المحرقا بالكونه سجا او موحدا لصحتها  
 بالحال وحكمها في جانب القيد تنقح الح في الحال  
 وثبوت الحرية في حق البينة الرقبة الابلا وفي  
 جانب المولي ثبوت ولاية مطالبة البدل في الحال

صوابه فامتنع  
 اي ما ختبر

ان

ان كانت حالة والملك في اليد ان قبضه وعورده  
 للملكه اذ اعجز **كتاب** **قيد** **والقيد** **مقتضى** **مال**  
**حالي** اي قيد **مقتضى** **مال** **ومقتضى** **مال** **ومقتضى** **مال**  
 معلومة او قال جعلت عليك الفالتور يدوما ولما  
 كذا واخرها كذا فان ادبته فانت حر وان عجزت فقتن  
**وقيل** **كتاب** **العبد** **ومقتضى** **مال** **ومقتضى** **مال**  
 فكانت لهم والامر للندب علي الصبي والمراد بالخبر ان  
 لا يضر بالمسلمين بعد العتق فلو يضر فالا فضل تركه ولو  
 فعل صح ولو كانت نصف عبيد هجارت ونصفه الاخر ما دون  
 له في التجارة ولو اراد منه ليرسله ذلك كيلا يبطل عني  
 العبد خفت العتق وتماه في التتار خانية **ان** **اصح**  
 الكتابة **خرج** **من يدر** **دون** **ملكه** **حتى** **يوري** **كل** **اليد**  
 الحديث اي داودا كانت عبيد ما يتبعه فيهم ثم فرغ  
 عليه بقوله **وعنه** **المولى** **العقربان** **وطر** **كانت** **لحمة**  
**عليه** **او** **جني** **عليها** **فانه** **يغرم** **ارثها** **او** **جني** **عاري** **ولا**  
**او** **ان** **الملك** **المولى** **ما** **اها** **لانه** **يعتد** **الكتابة** **فما** **ركل** **منها**  
 كالا جني نعم لا حد ولا قود على المولى للشبهة شمي ولو  
 اعتقعت عتق محالة لا سنا طهقة **وقيل** **ان** **كانت** **على**  
**خبر** **وقيل** **ان** **كانت** **على** **الملك** **فانه** **يغرم** **ارثها** **او** **جني** **عاري** **ولا**  
**او** **ان** **الملك** **المولى** **ما** **اها** **لانه** **يعتد** **الكتابة** **فما** **ركل** **منها**  
 كالا جني نعم لا حد ولا قود على المولى للشبهة شمي ولو  
 اعتقعت عتق محالة لا سنا طهقة **وقيل** **ان** **كانت** **على**  
**خبر** **وقيل** **ان** **كانت** **على** **الملك** **فانه** **يغرم** **ارثها** **او** **جني** **عاري** **ولا**  
**او** **ان** **الملك** **المولى** **ما** **اها** **لانه** **يعتد** **الكتابة** **فما** **ركل** **منها**

نقد

العبد



بسم

ما



خلافا للمجدل انه ولد للفردور وروعه الفردور وبالخراباج  
 الهماينة واستشككه الزيلع **ولو انشترت الكتاب**  
**شرا فاسد فوطيلها ثم رزقا للفساد لشراها** اشراها  
 صحيحا فاستحققت **وجيد عليه العقر في حالة الكتاب**  
 قبل عتقة لدخوله في كتابته لان الاذن بالشرا اذن  
 بالوطي **ولو وطيلها بكتاب** بلا اذنه **اخذ بها العقر**  
**من عتقه** اي بعد عتقه لونه ودخوله فيها كما سر والم  
 دون كالمكتب فيها في الفصيلين **واذا ولدت سكا**  
**من سكرها** قلها الخيارات ان شات **فستعقوت**  
**تتها** وتاخذ العقر منه وان شات **تحت** نفسها  
**ويعام ولده** ويثبت نسب به بلا فصدية لانها  
 ملكه رقة **ولو كانت مختصرا ثم ولده او مدبره**  
**وعتقت** ام الولد **انما بموت** بالاميت لادوسي  
 المدبر في ثلثي قيمته ان شتا **ادوسي** في كالمبدل موت  
 سكره فغيره لم يترك غيره **ولو دبر كتابه** مع فان  
 عجز ثم مدبره **ادوسي** في ثلثي قيمته ان شتا وفي ثلثي  
 المبدل بموته اي المولي **مستمر** لم يتدبر غير **وان كان**  
**ان موصل** فحينئذ يجمع المديون **الثلث** عتقت  
 بالتدبير **وسقط عنه** بدل الكتاب **كالوا** عتقت  
 المولي كتابه فانه يفتق بما نال قيام ملكه **كما ثبت** على  
 الف سرجل **ثم** **مطلوع** على نفسه **حالا** **استحسن** ان  
 مريض **كتاب** عبده **عالم** **افين** **الى سنة** **قبيل** **المريض**  
 والحال ان قيمة **المكتب** **الحد** **مهم** **ولم** **تجر** **الورقة**

قوله لو ان الاذن بالشرا او الو  
 قال لان الاذن بالشرا اسقط  
 الحد فاجب العقر لكان اولى  
 لما ياتي اهو طي

التاجيل

التاجيل ولم يترك غيره **ادبي** **المكتب** **البدل** **وعتقت**  
 محذ ثلثي القيمة **حالا** **والا** **الاجل** **ادبر** **رقتا**  
 لقيام البدل مقام الرقة فتتخذ في ثلثه **وان كان**  
**على الف السنة** والحال ان قيمته **الفان** **ولم** **يخير**  
**ادبي** **ثلثي** **القيمة** **حالا** **وسقط** **الباق** **وردر** **رقتا**  
 اتفاقا **لوقوع** **المبايعة** **في** **العقد** **والناخير** **فتتخذ**  
 بالثلث **عقر** **الولي** **عبد** **كتاب** **عتقت** **ك** **فلاق** **الغايب**  
**على الف درهم** **علي** **ان** **ادبر** **الكتاب** **الف** **هو** **حصر**  
**فكان** **المولي** **علي** **هذا** **النشر** **وقيل** **المولي** **ثم** **ادبي** **الحد**  
**العتقة** **العبد** **تسلم** **النشر** **طوق** **كذا** **الولي** **يفلان** **ادبر**  
 فادري **يفتق** **استحسن** **ان** **النشر** **تصرف** **الغضولي** **في**  
 كل ما ليس **بضر** **ولا** **يرجع** **الحرج** **على** **العبد** **انه** **متبرع** **واقا**  
**بلغ** **العبد** **هذا** **الامر** **تقبل** **ما** **اركتها** **انما** **يحتاج** **للتبول**  
 لاجل لزوم **البدل** **عليه** **قال** **العبد** **حاضر** **سببه** **كاتب**  
**على** **نفس** **وعت** **فلان** **الغايب** **فكان** **تتبع** **ما** **قبل** **السيد**  
**الحاضر** **مع** **العقد** **استحسن** **ان** **الحاضر** **امالة** **والغايب**  
**تبع** **وايها** **ادبي** **بدل** **الكتاب** **عتقت** **اجمعا** **بالرجوع**  
**وتجبر** **المولي** **على** **التبول** **للبدل** **من** **احدهما** **ولا** **يطلب**  
**العبد** **الغايب** **بشي** **لعدم** **التزامه** **وقبوله** **الكتافة**  
**لغرض** **لا** **يقدر** **كثرة** **ايها** **ادبر** **لوحده** **سقط** **عند** **الحاضر**  
**حصته** **لوحده** **الحاضر** **ومات** **ادبي** **الغايب** **حصته**  
**حالا** **والا** **الامر** **فكان** **للبدل** **الحاضر** **او** **ذهب** **لم** **عتقت** **اجمعا**  
**وان** **كتاب** **الامر** **فكان** **اي** **ففسرها** **عن** **الذين** **تفسير** **بين** **الها**







النفس طنة فاذا ادى حكم بعثت ابيه قبل موته وقتته  
 نبحا ولو ترك ولد الشتر اه في كتابته ادى الملك  
 حاله وورده الى حاله مرفقا وشويا بينهما واما الابوان  
 فمردان للرق كالمات وقالان اديحا لاغتقا واللاه  
 اشتري المات اشرفا عن وفاء ورثة ابيه لوثة صرا  
 عن ابن هرثام في كذا يرثه لو كان هو اي المات  
 وابنه الكبير كاتين كتابه واحدة اعبر ورثهما كشخص  
 واحد ضرورة اتحاد العقد فان ثلث المات ولد امين  
 حرة اي متعة وتركه دين ابي بيد له الفخ الولد نقض  
 به بلحني على حاقلة ابيه ضرورة ان الاب لم يعثف  
 بعدم يكن ذلك القضا تعجلا ابيه لعدم المناقاة ولا  
 رجوع فيد بالدين لان في الامين لايتاني القضا بالاطلاق  
 بالام لان الوفا في الحال ولو قضى بعبا الوفا ايه بعد  
 خصوصية مع قويم الاب في ولايه هو اي القضا ما من تعجلا  
 لانه في فصل بجهنم فيه وطالب السبده وان لم يكن مصرقا  
 للصدقة ما ادى بها اليه من الصدقات فيعي لئلا الملك  
 واسلم حديث بن زويي كصدقة وناهدية كافي  
 وارث شخص فقرا من صدقة اخذها وارثه الفتي  
 وكافي بن سبيل اخذها ثم وصل الى ماله وهو في يده اي  
 الزكاة وكثير استغنى وهو في يده فانها طيب لم يخلاف  
 فقير اياها لغيره وهاشمي حين زكاة اخذها الجبل لامت  
 الملك لم يشهد فلان جني عبد وكاتب مسير جهل لاجانية  
 او جني بكتاب فلم ينعض به جاني في فان شأ الولد وقع

العبد

العبد وفدي لفرق المانع بالحق وان قضى به عليه  
 حال لو انه سكتا في بيع فيه لا يتقار الخف من وقتته  
 الى قيمته بالقضا فيد بالحق لان جنابا المات  
 عليه في كسبه ويلزمه الاقضية قيمته ومن الامر شروا  
 تكرر من قبل القضا فعليه قيمة واحدة ولو بعده فقيم  
 ولو اقترن بجناب خط الرضا في كسبه بعد الحكم بها ولو الحكم  
 عليه حتى يخرطت وان مات السيد لم تنسخ الكتاب  
 كالنبي في امير الولد وكاجل الدين اذ امات الطالب  
 ويودي المال اليه ورثته علي بن جوم كاجل القضا بخلاف  
 مونة المطلوب كخراب زمرة هذا اذا كانت مفوضه  
 ولو لم يرضه لا يبع تاجيله الامن الثلث وان حرره  
 اي كل الورثة في مجلس واحد عن جانا استخسانا  
 ويجعل ابرا اقتضا فان حرره بغيرهم في مجلس والاخر  
 في اخره بغيره ففعل الصبح لانه لم يملكه ولو عجز بعد  
 موت المولى عارقه كاتبت بكتامة طلبة ثنتين فلكها  
 ليجل ان يطاها حتى تنام زوجا غيرهم وكذا الحر ما تقر في  
 محله كاتبا عبد كتابة واحدة اي بغير واحد من  
 المات لا يميزه القاضي حتى يجمعها لانها كواحد بخلاف  
 الورثة فان القاضي يخرجه بطلب احدهم محتر وفيه  
 كاتب عبديه مرة ففخر احدهما فرد المولى في الرق  
 او القاض ولم يعالج كتابته الاخر لم يبع فان غاب فلا مرد  
 ورجا الاخر ثم يخره فليس الاخر رده في الرق فخرج لاختلاف  
 المولى والمات في قدم البذل فالقول للمات عندنا

الربح

مكاتب

قوله للاخرا في البيس السيد ٤٥٧







وكذا ما فضل عن قرض احد الزوجين المال يكون للآخر  
او للبنت رضا كذا في فرائض الاشباه وافراده المنة  
فغيره **واذا ملك الذمي عبدا** ولو مسلما جده  
**واعتق فولاؤه له** لان الولاء للنسب فيتوارثون  
به عند عدم الحاجب كالسلميين فلو مسلما لا يرثه  
خلاف الثاني **وكذا ما كان له ولد لا ولد**  
ولا يفتقر منه في هذا المقام قسنا القول بان الولاء هو  
الميراث حق الانتفاع ولو اعتقت حرة في دار الحرب  
**عبد حرة بالاعتق** بجره اعتاقه الا ان يخلو سبيلا  
فان خلاه اعتقت دينية **ولا ولا له** حتى لو خرجت اليها  
مسلمين لا يرثه خلاف الثاني وكان له ان يوالي  
من يشاء لانه لا ولا له عليه ولو دخل مسلم في دار  
الحرب فاشترى عبدا ثمة واعتقه بالقول **اعتقت**  
بلا تكلية ولو كان العبد مسلما فاعتقه مسلم او غربي  
**في دار الاسلام فولاؤه** اي له منقذ فزوج ارحيا ولاه  
منه ويرثه من كل اذ اعتقه يقضي الولاء والميراث  
لها المولى بيمين الحق **الولا** لا حتى تنفذ منه وصاياه  
وتتقي منه ربونه الكفاة تقبيري ولا لفتاوة  
فمعتقة التاجر بقوله تنفذ الوارثون اذ باع الام  
ان كانت حرة الا حمل بمقتضى عدم الرق وانما فلا ولا على  
ولدها والاب اذا كان كذلك فلو غربي لا ولا عليه مطلقا  
ولو غريبا لا ولا عليه لنزوم الاب ويرث مقتوق الام معه  
وعقبته خلاف الثاني **فصل في ولا المولاة** **اسلم**

له  
ع

حل

رجل مكلف على يد اخر **ولا ولا له** او **والغير** الشرط  
كونه محميا لا مسلما على ما مر وسيجي على ان يرثه  
اذا مات **ويقتل عنه** اذا جني صرح هذا القتل **وعتقه**  
**عليه وارثه له** وكذا لو شرط الامرث من الجانيين  
**ولو والي صبي عاقل باذن ابيه او وصيه** صرح  
لعدم المانع كما لو والي العبد باذن سيده اخر  
فانه يصح ويكون وكيله عن سيده بعتق المولاة  
واخر ارثه عن ذي الرحم لضعفه وله التقل عنه بمخضه  
الي غيره ان لم يقتل عنه او عن ولده وان غفل  
عنه او عن ولده لا يمتنع لثناكه ولا يوالى مقت  
لحدا لزوم ولا لفتاوة امرأة والثالث ثم ولدت  
مجهول النسب **يتبعها الولد** فيمعتق وكذا لو  
اقرن بعتق المولاة او انشأته والولد معها لانه لمع  
مخضه حق صغير يد رله اب **وعتق المولاة شرطه**  
**ان يكون حرا** مجهول النسب بان لا ينسب الي غيره واما  
نسب غيره اليه فغير مانع عن اية الثاني **ان لا يكون**  
**عربيا** والثالث **ان لا يكون له ولا لفتاوة ولا ولا**  
**سوا له** مع احد **قد عتق عنه** والرابع ان لا يكون  
عتق عنه بيت المال والخامس ان يشترط العتق  
والارث واما الاسلام فليس بشرط فتقوى مولاة السلم  
الذي وعكسه والذي لا يري وان اسلم الاسلام لان المولا  
لاقا الوسيه كاسطفي ليرايه وفي الوهبانية ومعتق  
عبد عن ابيه وولاؤه له وابوة بالشيء يوجب







يتناول امره بقتله او يقطع يده او يقطع يده بضره يخنق  
 على نفسه او يقطع عضو كفتية القير ويقتل في  
 الزانية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه  
 الاكره **اكره** على قتل صيد فاليحي قتل كات  
**ما جوزه** عند الله تعالى اشباهه ولو اكره البايع على البيع  
 لا المشتري وهكذا المبيع في يده ضمن قيمته للبائع  
 لقبضه بفقد فاسد البائع المكره له ان يضمن  
**اي اشأ** من المكره بالكسر والمشتري فان  
 ضمن المكره رجع على المشتري بتيمنه وان ضمن  
 المشتري يضمن جازيا مكره كاشرا بعهده ولا يضمن  
 ما قبله لو ضمن المشتري الثاني مثلا لصيرورة  
 ملكه فيجوز ما بعده لا ما قبله فيخرج المشتري الضامن  
 بالثمن على ما بعده بخلاف ما اذا اجاز المالك احد  
 الباعثات حيث يجوز الجميع وبالحذر الثمن من  
 المشتري الاول للزوال المانع بالاجازة **فان اكره على**  
**اكره ميتة او دم او لحم خنزير او شرب خمر**  
 باكره غير ملحق بحبس او ضرب او قتل اذ لا ضرورة في  
 اكره غير ملحق بغيره لا بحد للشرب للشبهة وان اكره  
 بماحي **تقتل او يقطع** عضو او ضرب مبرح ابن كمال الفل  
 بالقرص **فان صبر فقتل** انتم الا اذا اراد بغيره بغيره  
 الكفار فلا بأس بدوكذ الويلع الا يلحقه بالاكراه لا ياتم  
 تخفيه فيعد ربا لجهل كالجمل بالخلاف في اول الاسلام  
 او يدار الحريم **كافي** في النجاسة كما قد مناه في الحج وان اكره على

الكفر

قوله حيث يجوز خلاف  
 اجازة المالك بيع الفضول  
 حيث لا يجوز الا ما يؤولا  
 زه اه

الكفر بالله او بسب النبي صلى الله عليه وسلم جميع  
 وقد وري **بقطع** او قتل **بخصم** ملك بغير ما امر  
**ب** على لسانه ويوري **وقلبه** بغيره بالامان  
 ثم ان وري لا يكفر ويات ثمره بقضا الادبانه  
 وان خطر ياله التورية ولم يورثه ويات بربانه  
 وقضا نوازك وجلالته **ويجوز** لغيره لثمة الاجرا  
 المهر وماله سائر خوفه نفايا كفساد صوم او  
 صلاة او قتل صيد حرم او في احرام وكل ما ثبت  
 فرضيته بالكتاب اختيار **ولم يجر** الاجرا بغيرها  
 بغير القطع والقتل بغير غير الملحق ابن كمال اذا انكسر  
 بكلمة الكفر لا يحل ابرار **بخصم** له اطلاق مال مسلم  
 او ذمي اختيار **وتقتل** **وقطع** ويوجر لو صبر ابن ملك  
**وضمن** رب المال **المكره** بالكسر لان المكره بالفتح كالا  
 لا بخرصة **قتله** او سبه او قطع عضوه ومالا يستباح  
 بحال اختيار **ويقتل** القتل **او اكره** بالكسر لو  
 ملكنا على ما في اليسوط خلافا لما في النهاية **فقد** لان  
 المختار الالة واوجبه الشافعي بغيره او بغيره  
 عما في المشبهة **ولو اكره على الزنا** **وقطع** لان فيه قتل  
 بضياع ملكه لا يجد استخسانا بل بغير المهر ولو  
 طابعتا لهما الاستفطان جميعا شريح ومهانية  
**وفي جانب المرأة** **تزوجها** الزنا بالاكراه الملحق لان  
 الولد لا يقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف  
 الرجل لا يغير **وكسبه** بينه وبينه **الحديث** في زناها **لا زناه**



لانه لما لم يكن المهر خاصة له لم يكن غير المهر شبهة  
 له فخرج ظاهرا من قلوبهم ان حكم التواطع حكم المهر  
 لعدم الولد فخرجوا بالبحر الى ان يفرق بكونها  
 اشتد خربة من الزنا لانها لم تنج بطريق ما يكون  
 فيها عقليا ولذا لا تكون في الجنة عليا لصحيح قاله  
 المصنف **وصح طلاقه ونكاحه وعنفه**  
 لو بالقول الا بالافعل كشرافه ابن كمال **ورجع**  
**تيممة العبد ونصف المسمى ان لم يطار ونذر عيونه**  
**وظواهره ورجعته وايلاده وقينه فيه اي في الابد**  
 بقول او بفعل **واسلامه** ولو دميما او موطئا او طلاق  
 كثير من المشايخ وما في الخائفة من التقديس فقياس  
 والاستحسان ان العينة مطلقا فليحفظ **بلاقتل**  
**لو جع** للشبهة كما سري باب الرزق وتوكيله بطلاق  
**وعتاق** وما في الاشهاد من خلافة قياسي والاعتقان  
 وقوعه والاصل عندنا ان كل ما يصح مع الزوج يصح  
 مع الاكراد لان ما يصح في الزوج لا يجتمل الفسخ وكل ما لا  
 يجتمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراد وعدها ابو الليث في  
 خزائن الفقه ثمانية عشر وعديها في باب الطلاق  
 ثمانية عشر من لا يصح مع الاكراد **ابراؤه وديونه او**  
**وايراه كقوله** بنفسه وماله لان البراءة لا تخرج مع الزوج  
 وكذا لو اكره الشفيع على ان يسكت عن طلب  
 الشفعة فسكت لا يطل شفعته **واروته** بلسانها  
 وقلبه مطمين بلايمان **فلا تبين زوجته** لانه لا يكره

والقول

والقول له استحسانا قلنا وقد منعنا عن التواكل  
 خلافة فلعلمه قياسا فتأمل **اكره القاض جلا القدر**  
**بسرقته او قتل جراحه او ليقر بقطع يده او يقر**  
**فاقر بذلك فقطعت يده او قتل على ما ذكرنا ان كان القاض**  
**سوء موافا اصلاحا فقتل من القاض وان منتهى ابا**  
**لسرقته معروفا بها او بالقتل لا يقتصر من القاض**  
 استحسانا للشبهة خائفة قيل له اما ان تشرب هذا  
 الشراب او يبيع كرمك فمساكراه ان كان شرابا يبيع  
 كالحمر **والاخلاق** قاله وكذا الزنا وسائر المعاصي  
**دوره السلطان واليهين بيعه لادبها مع** لمدته يمينه  
 والحيلة ان يقول من ابن اعطى لاهل الجواز قال الظالم  
 مع كذا فقد صار مكرها فيه بنزلة خوفها **الزوج**  
**بالضرب جنة مبرهه** **تفص** **الهيئة ان قد لا يزوج**  
**على الضرب** وان هدرها بطلاق او تزوج عليها او قسر  
 فليسوا كراة خائفة وفي جميع الفتاوى يمنع امرات  
 الربيعة عن السير الى ابويها لان نقب مهرها فوجت  
 بعض المهر فالهيئة باطلة لانهما ككرهه قلنا  
 ويؤخذ منه جواب حادثة الفتوي وهو زوج بنته  
 البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها الاب الا ان  
 يشهد عليها انها استوفت من ميراث امها فاقرب  
 ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها ككونها في مهرها  
 ودها اقربا ابو السمو ومضى الروم قاله المصنف في تنصيص  
 منقول منه كخفة الاقرار ان في كذا الهيئة **الكره باخذ**



هذا لا يخرس الا عوار  
الخالصة في فعله

الا لا يضمن ما اخذه ان اقر بالاختلاف وقت الاختلاف بوجه  
على صاحبها لا يضمن واذا اختلفا الى الكفر والكفره  
في النية فالقول في كونه مع يمينه ولا يضمن بيمينه وفيه  
الكفره على الاختلاف الدفع انما يضمن ما دام حاضرا عند  
الكفره والتمس الزوال القدرة والنجابا بعد منه وهذا  
تبيين انه لا يجوز لاجوان الظلمة في الاختلاف عند غيبة الامر  
او رسول الله صلى الله عليه وسلم كره ان يرضع بيمينه على الكفره  
ان جابها لرضوع وان شبعنا رجع بيمينه على الكفره  
لمصلحة منفعة الكماله في الاول ان قال اهل الحزب لابي  
اخذوه ان قلت لست بيمين تركن ان ولا اقتلنا كما يسميه  
قول ذلك وان قيل لغيري ان قلت هذا ليس بي  
تركنا بيمينك وان قلت نبي قتلناه وسعد لا اشتاع هذا  
الكذب على الانبياء قال عز في رجل ان دفعت جارتك  
لازني بهار فقتلتك انك لفي اسير لتهكل اقر بقتل عبده  
مكرها لم يقتل في الاصح وهل الاكره لا اخذ المال الصغير شرعا  
ظاهر الغنية تقم وفي الوهبانية قال  
وان قيل الذين اتوا في التبرأ من الكفره من مصورة  
وضع في الامم مناسا اسلامه كره ولا يقتل ان يقر بقتل محرم  
**كتاب المحرمات** لغة النع مطلقا وشيئا  
**منع من نفاذ نصر فخر** لا فعل الى الفعل بعد وقوعه  
لا يمكنه ولا يضمن صور المحرمات قلت يشكك عليه التيق  
لنع نفاذ فعله في الحال بل بعد الوقوع كما صرح به في البدائع  
الهم الا ان يقال الاصل فيه ذلك لكنه اصرر بقتله لقيام

المانع

المانع فتأمل **مسببه** مفسر وجنود يهجم النزي والضعيف  
كما في الفتوة وعلمه كمينه كما يهجم في المازون **وتف**  
**ولا يصح طلاق صبر** ويحتمل ان يكون اي لا يثبت  
بحال واما الذي يحتمل ويثبت فحكمه كمينه كمينه كمينه  
**اعتنا** فاما وقراهما فنظر الى ما وضع طلاق عبده وقراهما  
**في حق نفسه** ففقد لاسيده فلو اقر بما لا اخذ عنه لولا  
لغيره ولا ولوليه **وتف** وفقد اقيم في الحال لبقا به على  
امل الحرية في ختمها **ومن عند** عقد ايدو برين منع وضرب  
كما يهجم في المازون **منهم** من هو لا يجوز **من هو يقتله**  
يبرق ان البيع سالب للملك والشمع جالب **اجاز** ولهم  
**اور** وان لم يبق له فباطل بناية **وان اختلفوا** اي  
هو لا يجوز **من سوا** عقلا او لا در **ثيبا** مثنو مامت  
مالا ونفس **فمنه** الا يجوز في الفعل لكن ضمان العبد بعد  
العقد فلهما امر في الانتباه العبد المحرم وواخذ بافعال  
فيضمن ما اتلفه من المال الحال واذا قتل فالدية على قاتله  
الا في مسابيل الواتلف ما اقترضه وما اودع عنده بلاذن  
وليه وما اعبر له وما بيع منه بلاذن ويستثنى من ابدعه  
ما اذا اودع صبي كجور مثله وهو ملك غير مملوك **الك**  
تضمن الزايع او الاخذ **لا يجوز** **كل** **بسمه** هو يثبت  
الا في قصده على خلاف مقتضى الشرع او العذر  
ولو في الخسار كان يضرب في بناء الساجد ويخوذ كما في محرم عليه  
عند ما وتمامه في فوايد ثلثي من الانتباه **وفس** **ورين**  
وتعلم **فمنه** ما جرت به العيل الباطلة كمنع المردة

٥٨

الي

كله



لنبيين من زوجهما ونسقط عنها الزكاة وطبيب جاهل  
 ومكارم فلس وعندهما **عالم الحرف**  
 بالسند والمطلة **اي** بقوله **ما في** صيانة له وعل  
 قوله **ما في** به **فيكون في الحكمة** كمن في هذا الخلاف  
 تصرفات تحتل الفسخ ويبطلها الهزل واما ما لا يحتله  
 ولا يبطله الهزل فلا يخرج عليه بالاجماع فلذا قال **الاج**  
**فكاح وطلاق وعتاق وامشيلاد وتديبير**  
**وجوب زكاة وفطرة وحج وعبادات وزوال ولاية**  
**ايده وجده وفي صحة اقراءه بالعقوبات وفي**  
**الاتفاق وفي صحة وصلياه بالقرب** في هذه كبر الع وفي  
 كفارة كعدا تشابه والحاصل ان كل ما يستوي فيه  
 الهزل والجدي من المحجور وما فلا الاياذن القاضي  
 خاتمة **فلا يبلغ الحبر غير شيلد بيسلم اليه ما له حتى**  
**يلغ خوسا وعشر من سنة فصح تصرفه قبله** اي قبل المقدار  
 المذكور من السنة **وبعد بيسلم اليه** وجوبه حتى لو منع  
 منه بعد طلبه فمن وقبل طلبه لا ضمان كما يفيد كلام  
 المجتهد وغيره قال **يشيخنا وان لم يكن رشيدا** وقال  
 لا يدفع حتى يونس رشده ولا يجوز تصرفه فيه **والرشد**  
 المذكور في قوله تعالى فان النسيئ منهم رشدا **مؤكد**  
**مصلحا في ماله فقط** ولو فاستاقاله ابن عباس **والقاضي**  
**يجب الحرف الحديوني ببيع ماله لدينه وقضي دراهم**  
**دينه من دراهم** يعني بلا مرة وكذا لو كان دنانير وبلغ دنانيره  
 دراهم دينه وبالعكس استخفافا لا تخارها

من اقلت  
 فهو

مع الله  
 القاضي محمد بن محمد بن  
 لقضاء دينه

في

الكفاية

في التمنية لا يبيع القاضي **المدين خلافا لها**  
**وبه اي** بقوله ما يبيعها المدين **فمن** اختار وهي في بيع  
 الغدوري وبيع كل ما لا يحتاجه في الحال ولو اقره ولا يلزمه  
 بعد المدين ما لم يكن تابنا بيبنة او علم فاضل في راحم القوا  
 كمال استهلكه لا يخرج في الفسخ **والفسخ بعد عرض**  
**شراء فقبضه باطلان** من بايعه ولم يودع منه  
 فبايعه اسوة للقوا في ثمنه فان افسخ قبل قبضه او بعده  
 لكن بغير اذن بايعه كان له استرداد وحبسه  
 بالثمن وقال الشافعي للبايع الفسخ **حي القاه ببيع**  
**ثم رفع الي قاض خسر فطلقة** واجاز ما صنع المحجور كذا في  
 الخاتمة وهو سابقا فلما لا يرد والى **عاز اطلاقه** وما  
 صنع المحجور في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق  
 الثاني وبقوله كان جائزا لان محجورا ولا يجوز فيه  
 فيتوقف على امضا قاض خسر **ورفع بيع المحجور**  
 الغايب لكنه لا يخرج ماله يعلم خاتمة ولا يرتفع الخسر  
 بالرشد بل باطلاق القاضي ولو ادعى الرشده وادعى  
 خصمه بقاءه على السعة وبرهنا ينبغي تقديم بيينة  
 بقا السعة انشاه وفي الوهبانية  
 ومن يدعي اقراره قبل محجور من يدعيه وقعة فهو جدير  
 ولو باع والناظر اجاز وقال لا تؤذي في اذنه من دون خمس  
**فصل في بلوغ الغلام بالاعتلام ولاحي والاعتلال**  
 والاصل هو الانزال **والجارية بالاعتلام والحيض**  
**والحبل** لم يذكر الانزال من حاله قبل بلوغها

مطلق  
 بيع القمار والمنفقر  
 في الرين



فان لم يوجد فيه **شئ** في يوم **الكل** من **الخمس**  
**عشرة** **شئ** **فقط** **للقدر** **اعمال** **اهل** **زمان** **واو**  
**مدته** **له** **اثنى** **عشر** **سنة** **ولم** **يشرع** **لغير** **هو** **المختار** **كما**  
 في احكام الصغار **ان** **ايضا** **اي** **بان** **يلغى** **هذا** **السن**  
**فقال** **بلفظ** **صدق** **ان** **لم** **يكذب** **بما** **الظاهر** **كذا** **قيد**  
 في المادينة وغيره **ا** **بعد** **اثنى** **عشر** **سنة** **بشرط**  
 آخر **الحق** **اقر** **ار** **به** **بالوعود** **وهو** **ان** **يكون** **بحال** **كعلم** **مثله**  
**والا** **يفعل** **قوله** **شرح** **وهي** **بانية** **وهي** **حينئذ** **كتاب** **الحكم**  
 فلا يقبل جوده البلوغ **بعد** **اقر** **ار** **مع** **احتمال** **حاله**  
 فلا ينقض **سنة** **ولا** **يبعد** **فيما** **لشر** **بلا** **لبي** **يقبل** **قول**  
 المراهقين **قد** **يلغى** **مع** **تفسير** **كل** **ما** **اباح** **بلا** **يمن** **وفي**  
 الخزانة **اقر** **ار** **بالوعود** **فقبل** **اثنى** **عشر** **سنة** **لان** **نقض** **البينة**  
 وبعده **نص** **ان** **في** **كتاب** **المازون** **الارد**  
 الاذن **لغة** **لأعلام** **وشرعا** **فك** **الحجر** **اي** **في** **التجارة**  
 لان الحجر **ينفك** **عن** **العبد** **المازون** **في** **غير** **باب** **من**  
 التجارة **ابن** **كما** **و** **استقاط** **الحق** **الاستفاد** **هو** **المولى**  
 المازون **رقيقا** **والولي** **لرؤسبا** **وعند** **فر** **والشافعي**  
 هو **توكيل** **وانا** **بنة** **تختص** **العبد** **انفس** **بها** **اهلية**  
**ولا** **يتوقف** **بوقت** **ولا** **بتمتع** **بمنوع** **فتبيع** **علي**  
 كونه **استقاط** **ولا** **يجز** **بأن** **يهد** **فك** **الحجر** **فلو** **اذن**  
**لص** **تترج** **علي** **الحجر** **وما** **او** **شهر** **او** **تحت** **تحت**  
**صار** **ما** **ذنا** **مطلقات** **في** **الحجر** **لان** **الاستقاطات** **لا** **تتوقف**  
**ولم** **يخصص** **بمنوع** **فاذا** **اذن** **في** **منوع** **من** **از** **في** **الانواع** **كلها**

عليه

لانه

لانه **فك** **الحجر** **لا** **يؤكل** **ثم** **اعلم** **ان** **الاذن** **بالنقص** **في** **النوع**  
 اذن **بال** **التجارة** **وبالتخصيص** **استخدام** **ويثبت** **الاذن** **لانه**  
**فبعد** **راه** **سيدة** **ه** **يباع** **ملك** **اجنبي** **فلو** **ملك**  
 مولا **لم** **يجز** **في** **ما** **اذن** **بالنطق** **بما** **زينة** **ودر** **رعت**  
 الحانية **لكن** **سوي** **بينهما** **الزلي** **وغيره** **وجز** **بالنطق**  
 ابنه **الكمال** **وصاحب** **المنق** **ورج** **في** **الشر** **بلا** **بانية** **بان**  
 ما **في** **المنون** **والشرح** **ا** **وقما** **في** **كتب** **القلوي** **فليحفظ**  
**ويشترى** **ما** **اراد** **وسكن** **السيد** **ما** **ذون** **غير** **البند** **الاذا**  
 كان **المولى** **قاصيا** **اشباه** **وكن** **لا** **يكون** **ما** **ذنا** **يباع** **ذلك**  
**الشئ** **وشرايه** **فلا** **ينفذ** **علي** **المولى** **بيع** **ذلك** **المتاع** **لانه**  
 يلزم **ان** **يعير** **ما** **ذنا** **قبل** **ان** **يعير** **ما** **ذنا** **وهو** **ما** **طل**  
 قلست **قيد** **القياس** **في** **مقري** **الذخيرة** **بالباع** **رون**  
 الشر من مال مولا **اي** **فبيع** **قيد** **ايضا** **وعليه** **في** **نقتر**  
 الى الفرق **والد** **الموقف** **ويثبت** **ص** **ح** **فلو** **اذن** **مطلقات**  
 بلا **قيد** **ص** **ح** **كل** **تجارة** **منه** **اجماعا** **ما** **الوقيد** **فمنذنا**  
 يعمن **خلا** **لالمشافعي** **في** **يباع** **ويشترى** **ولو** **يقيد**  
**فاحش** **خلا** **الما** **وكل** **ما** **ذنا** **ير** **من** **وير** **نقت**  
**ويغير** **الثوب** **والدابة** **لانه** **من** **عادة** **التجار** **وبها** **الح**  
**عن** **قصاص** **وجب** **علي** **عبد** **ه** **ويبيع** **من** **مولا** **بمثل**  
**القياس** **وما** **ياقل** **منها** **في** **البيع** **مولا** **منه** **بمثل**  
**القياس** **واقل** **والولي** **حب** **المبيع** **لغير**  
**منه** **من** **العبد** **ويط** **التي** **خلا** **الما** **صحة** **شراح** **ه**  
**الجمع** **مقري** **المحيط** **الوسم** **البيع** **قبل** **قبضه** **لانه** **لا** **يجب** **لوعلي**



عنده دين فخرج بجانا حتى لو كان التخذ عرفنا لم يطل التخذ  
 بالعتق وهذا كله لو انما دون مديونا والا لم يكن بينهما  
 بيع نهائية ولو باع المولى منه بالكسر خط الزايد او  
**فمنع العتق** اي بامر السيد بان يفعل واحدا منهما  
 لحق الغرض فيما كان من **التجارة** وتقبل **التمسدة**  
**عليه** اي على العبد المأذون بحق ما وان لم يجر  
**سولا** ولو محجور لا تقبل بيعه لا تقبل على كراهه بل عليه  
 قبول اخذ به بعد العتق ولو حضر معاقان الدعوى  
 باستهلاك مال او عصبية قضى على المولى وان باستهلاك  
 ودية وبضاعة على المحجور تسع على العبد وقيل على  
 المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بقتل يفتقر على المولى  
 مطلقا ولو تماشى في العارية **ويأخذ الارض اجارة**  
**وسراية وساقاة وشترى بنزرايزرعي ويؤاجر يزارع**  
**ويشارك وعنانا لامننا ومنه ويشتاجر ويوهر**  
**ولو قسده ويقتريه ويهتد وعصب** ولو عليه دين **لغيره**  
**وولد ووالد** وسيد فان اقراره على المولى باطل  
 عند مخالفا لهما درر ولو يمين صح ان يمين مديونا  
 وهبانية **ويهدى** طعم **ليسير** بما لا يورس فوافقه انه  
 لا يهدى من غير الاكول لصلابن كمال وخبر به ابن النخلة  
 والمحجور لا يهدى بشيا وعن الثاني اذا رفع المحجور قوت  
 يومه في بعض وقتا **لله** لا كل معه فلا يستغنى ماله  
 رفع اليه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تنص في من بيت  
 سيدها او زوجها لاي سير كتر عفيف ونحوه ملية ولو علم

مطل للمراه ان تصدق  
 من بيت زوجها

منه عدم الرضا لم يجر **ويشترى من بطع** ويتخذ الفيا  
 البسيرة بغير رماله **ويحط من الثمن بعيب قدر**  
**سليط الحار** تقاضي وهو رجل مجتبي ولا يتزوج  
 الامازن ولا يتسري وان اذنت المولى ولا يزوج رقيقه  
 وقال ابو يوسف يزوج الامة **ولا يملك** الا ان يمين المولى  
 ولا يمين عليه ولا يمين العتق للمولى ولا يمينت بمال الا ان  
 يمين المولى الى اخر ما سر ولا يمينه ولا يمينه ولا يمين  
 ولو يمينه ولا يكفل مطلقا بنفسه وماله ولا يمينه  
**عن قصاصه وجب عليه ولا يمينه عن القصاص**  
**ص** ويجام عن قصاصه وجب عليه خزانة  
 الغنم **وهذا دين وجب عليه** بتجارته او بها هو  
 في موانها **امثلة الاول** كبيع وشراء اجارة و  
**شجار** **امثلة الثاني** غريم ودية وعصب  
 وامانة **جحد** **امثلة الثالث** غريم ودية وعصب  
 بلاميم فتنب **وعقرو** **وجب** **بومل** **مشتريه** **بعد**  
**الاستحقاق** كل ذلك يتعلق برقيقته كدين الاستهلاك  
 كغيره **امثلة الرابع** كغيره **امثلة الخامس** كغيره  
 والمهر وعتقة الزوجة **بيع** **فبيع** ولهم استسماؤه  
 ايضا زيلع ومفاده ان زوجته لو اختارت استسماه  
 لعتقة كل يوم ان يكون لها كذا ايضا جرم الثقة  
**بحضة مولاه** او ناييه لاحتمال ان يهديه بخلاف بيع  
 الكسب فانه لا يحتاج لغير المولى لان العبد حرم  
 فيه **ويقسم** **ثم** **بالحصص** **ويعلق** **بكسب** **حصل**



**قبل الدين اولى** تنقلت بما وصف له وان لم يحضر  
 ماله هذا قبل الكسب والانتخاب لكن يشترط حضور العبد  
 لانه الحميم في كسبه ثم انما يبدا بالكسب وعند عدمه  
 يستوفيه من الرقبة **قلت** ولما الكسب الحاصل  
 قبل الاذن حق المولى فله اخذه مطلقا قال شيخنا  
 وشايعه انه لو اكتسب المهر من ثيابه او من غيره عند اخر  
 وهلك فيه بالورع المولى يقتضيه لان كونه الغائب  
 فقام له لا يملك الدين **ما اخذ** ماله منه قبل الدين  
**وطول** المازون بما بقي من الدين زايده  
 عند كسبه ونحوه بعد عتقه ولا يباع ثانيا ولم يله اخذ  
 في قتلته بوجوه دينه وما زاد للفرس  
 يعني لو كان المولى يخذل من العبد كل شهر عشرة دراهم  
 مثلا قبل الحرق الدين كان له ان ياخذها بعد حرقه  
 استخسانا لانه لو منع منها لم يحجر عليه فينسب باب  
 الاكتساب **في حجره** ان علم هو نفسه لرفع الضرر  
 عنه واكثر اهل سوفه ان كان الاذن ثانيا  
**اما ان لم يعلم** ان الاذن الا العبد وحده كسبه في حجره  
**عليه فقط** ولا يشترط مع ذلك علم اكثر اهل سوفه  
 لا تنقضي الضرر وفي البرازية باع عبده المازون ان  
 لم يكن عليه دين صار حجورا **عليه علم** اهل سوفه  
 يبيعه ام لا لصحة البيع وان عليه دين لا مال يفيقه  
 المشتري انشأ البيع وهل للمعسر ما فسخه ان يريهم  
 حالة نعمه الا اذا كان بالتمذوقا وابرو العبد او

اري

اري المولى ونمايه في السرايكة وموت سببه وجبونه  
**مطبقا** **والموت** وتزاجنوت المازون وخوفه ايضا  
**بدر** الحرب من ذلك المازون لم يعلم **احد** به  
 لانه موت حكمه عيني حكما **يا** فذوان لم يعلم احد  
 به كجنونه **ولو عارضة** او افاق من جنونه لم يعد  
**الاذن** في الصحيح زيلع وقهستاني **وباستنبال** اذها  
 بان ولد من ماله وان غام كان حرا لانه ما لم يصر  
 بخلافه لا تحجر **بالقدر** ومنهما قيمتهما فقط  
**للمر** المولى عليه ما رين محيطا **اقر** مبتدأ بعد حرقه ان  
 ماله مائة او عصب او دين عليه الاخر  
 صحيح خبر فيقتضيه منه وقال لا يقع احاطة دينه بها  
 له ورقيقته لم يملك بيده ماله فلم يعتق بعبده من  
 كسبه بغير ماله **وقال** لملكه فيعتق وعليه  
 قيمته موصرا ولو بعسرا فلم ان يضمنوا العبد  
 المعتق ثم يوضع على المولى بن كمال **ولو اشتري** يدي  
 رجم محرم من المولى لم يعتق ولو ملكه اعتق  
 ولو اتلف المولى ماله يده من الرقيق فمن ولو  
 ملكه لم يضمن خلافا لما بنا على ثبوت الملك وعدمه  
**وان لم يحط** دينه بماله ورقيقته **فم** تحريره اجماعا **وصح**  
**اعتاقه** حال كون المازون **مديونا** ولو محيطا **وممن**  
**المولى** المولى الاقل من دينه وقيمتها وان نشأوا تبعوا  
 العتق بكاربونهم وباتباع احد ضمالا يبر الاخر مما  
 كليل مع مكنولته **وطول** بما بقي من دينهم ان لم تنق



بدقيته **بعد عتقه** لتقرره في ذمته وفتح نذيره ولا  
 ينح وجبر الفرم كعتقه الا ان من اختار احد الشين  
 ليس له الرجوع شرح تكملة وفي الهداية ولو كان  
 الماذون مدبرا او ام ولد لم يضمن قيمتهما لان  
 حق الفرم لم يعلق برقيتهما لانهما لا يباعان بالدين  
 ولو اعتقه المولى باذن الفرم فلم يضمن مولاه  
 من بيع **والماذون ان يلعنه** **بعد** باقل من الدين **وعيبه**  
**المشتري** قيده لان الفرم اذا قدر واعلى العبد  
 كان لهم فسخ البيع كما مر **ضمن الفرم البايع قيمته**  
**لتقديده فان رد العبد عليه بعيب قبل التقبض**  
**مطلقا او بخيار روية او شرط او بعده بقضار مع**  
**السبب بقيته على الفرم** وعاد حقتهم في العبد  
 لزوال المانع **وان رد العبد** لتبطل لا ينفذ فلا يبيد  
**لصاحب العبد ولا للمولى** بالقيمة لان الربا انما  
 ضا فاقته ويبيع في حق غيره **وان فضل من دينهم**  
**شي رجعوا** **بعد** على العبد **بعد** الحرية كما مر **وضمنوا**  
**مشتريه** **وطغ** على البايع اي ان نشأوا في دين المشتري  
 ويرجع المشتري بالثمن على البايع **او اجازوا البيع**  
**واخذوا الثمن** لا قيمة العبد **واذ يلعنه** **بعد**  
**في الدين** يعني مقرا به لا منكرا كما سيجي لتحقيق الخصة  
 ويبطل خيار المشتري لا الفرم **فالفرم** **بدا** **البيع** ان لم  
 يوصل ثمنه اليهم لان قبضهم التمدد ليل الرضا بالبيع الا  
 اذا كان فيه حايابة فاما ان ترفع او ينقض البيع اين

بقوله  
 ع

كال

كمال وقال المصنف هذا اذا كان الدين حالا وكان البيع  
 بلا طلب الفرم او التمدد لا يفي بدينهم والا فالبيع نافذ  
 لزوال المانع **وان غاب البايع** وقد قبضه المشتري  
**فالمشتري ليس بخضم لهم** لو شكرا دينه خلافا للثاني  
 ولو منكر الخضم **بما مر** **لو يغلبه** بان غاب المشتري  
 والبايع حاضر **فالحكم كذلك** اي لا خصوصية **بحا** **احية**  
 بخض المشتري لكن لهم تضمين البايع قيمته او اجازة  
 البيع واخذ الثمن **بعد** **مصر** **وقال** **انا عبد** **وقال**  
**مازون في التجارة فباع واشتري** فهو مازون  
 وحديث **ازم** **كل** **من** **التجارة** **وكذا** **الحكم** **لو** **اشتري**  
**العبد** **وباع** **ساكن** **لانه** **محرر** **كان** **مازونا** **والاستحسانا**  
 لفرومة النفاذ وامر المسلم بحول على الصلاح فيعمل  
 عليه ضرورة شرح الجامع ومعاذه تقييد السيلة بالمسلم  
 ابن كمال **ولكن لا يباع له** **بينة** **ان** **الم** **يفاكسه** **الاذا** **قرر**  
**مولاه** **به** **اي** **بالاذن** **او** **اثبتته** **الفرق** **بالبينة** **ونقص**  
**الصبر** **والمعتوه** **الذي** **يعتلى** **البيع** **والشر** **ان** **كان**  
**خاف** **من** **الاسلام** **والانقلاب** **مع** **بلاذن** **وانضا**  
**كالطلاق** **والعتاق** **والصدقة** **والقرض** **لا**  
**وان** **اذ** **نابه** **وليها** **وما** **ترد** **من** **الحقوق** **بين** **نفع**  
**وهو** **كالبيع** **والشر** **توقف** **على** **الاذن** **حتى** **لو** **بيع**  
**فاجاز** **تفن** **ان** **ان** **لها** **الولي** **فهي** **في** **شر** **وبيع**  
**بعد** **ما** **فون** **في** **كل** **الاحكام** **والشر** **لانه** **ان** **يعقلا**  
**البيع** **ساليا** **للملك** **عن** **البيع** **والشر** **اجاب** **ان**

ر



الزيلع وان يقصد الزرع ويعرف الغبن اليسير من الفا  
 حشر وهو ظاهر **وليده ابو هبة** بعد مونة ثم  
 وفي وصيه كما في القسائي عن العمادية **ثم** بعدهم  
**جدة الصبيح** وان علا **وصيه** ثم وصيه قسائي  
 زاد القسائي والزيلع ثم الوالي بالظرف الاول  
**ثم القاضي ووصيه** يهما تصرف في بيع فلذا لم يقل ثم  
**دون الامام او وصيه** هذا في المال بخلاف النكاح  
 كما مر في باب **راي القاضي للصبي والعقود ابو عبد الله**  
 ابو عبد الله كما مر **يبيع ويشترى فسكن** فيكون سكوت  
**اذ نافي التجارة والقاضي له** ان ياذن للميتيم **وهن**  
**والعقود ان لم يكن له ولي ولقبه** ان كان لهما واحد منهما  
 من الصبي والعقود لعقوده **ولي وامنع** الولي من الازن  
**عند طلب ذلك منه** اي من القاضي زيلع **قلت**  
 وفي البرجندي عن الخزانة الوالي ابو هبة او وصيه  
 صم اذن القاضي له زاد شارح الوهبانية ولا يخبر  
**بذلك** اصله لان علمه لا يحق قاض اخر قد مر  
**سرع** لو الا انسان بما **سرع** من كتب او اذن صم  
 على اظهر مما زون در المادون لا يكون ما دون  
 قبل العلم به الا في سبلة ما اذا قال يا يعوا عيدي فاني  
 اذنت له فبايعوه وهو لا يعلم بذلك ماره اذ في الجاني  
 ما اذا قوله يا يعوا ابني الصغير ليبيع الازن لا ينف  
 والمقصوب المحجور ولا يبيعه ولا يصير محجورا على  
 الصحيح اشباه وفي الوهبانية

أقلام

ولو

ولو اذن القاضي لطفل وقد اذن ابو ربيع الازن منه  
 وضمن يعقوب الصغير **ثقة** وتخليفه يفتي به حيث  
 ولو رهن المحجور او باع او اشترى وجوزة الولي فيما  
 لتوقف تصرفه المحجور على اجازة فلولا محجور الازن له  
 في التجارة فاجازتها العبد جاز استخارنا ولو لم ياذن  
 له فاعتقه فاجازها لم ينف اجازة قال وكذا الصبي  
 المميز **قلت** ولا يخفى ان ما هو متبرع ابتداء منار  
 فلا تصح باني ولي الصغير **القرص كتاب**  
**الفصل في حوله** اخذ الشيء مالا وغيره كالحر على وجه  
 التغليب وشرعا **الالة** **يد** **تحقق** ولو كان المحجور له ما  
 اخذه قبل ان يحول **بالتأني** **يد** **مطلقة** واعتبر الشافعي  
 اثبات اليد فقط والتمس في الزوائد فثمره بستان  
 مقصوب لا ينفذ عند الخلاف **له** **در** **في مال** فلا ينفذ  
 في ميتة وحر **تفهم** فلا ينفذ في حر ومسلم **حتم** فلا  
 ينفذ في مال حر **يقابل** **للتفهم** فلا ينفذ في  
 الفقار خلاف المحجور **يفرأذن** **الكه** اختار ببعدها الور  
 يعة واعلم ان الموقوف مضمون به لا يلا بالانلاف  
 مع انه ليس بملوك اصلا صرح به في ابدايع فلو قال بلا  
 اذن من له الازن كما فعل ابن اكمال كان **ولي** **الحقية**  
 اختار ببعدها السرقة وفيه لابن اكمال الكلام **فاستخدام**  
**العبد** **وتحليل** **الرابعة** **عصب** **الالة** **بما** **الك** **لاجلوس**  
**علي** **بساط** لعدم اذ التنا فلا ينفذ ما لم يملك  
 بفعله وكذا لو دخل دارا سلك واخذ متاعا ومحمد

فيجوز  
 يتكبر  
 يتفهم



فهو ضامن وان لم يحمله ولم يحمله بضمن ماله بمالك بفعله  
 اخرجهم من الدار خائبة وقسمه الاثم لمن علم انه مال  
 الفيروزي العين قايمته والفرم هالكته ولا غير من علم  
 فلا اثم لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث المفصوب منه  
 مخير بين فضيل الغاصب وخصام الغاصب الا اذا  
 كان في الوقت المفصوب بان غصبه وقيمته اكثر وكان  
 الثاني املي من الاول فان الضمان على الثاني  
 كذا في وقف الخائبة وفي غصبها غصب كذا في استهلكه  
 ويلبس لمن امه ضمن قيمة العمل ونقصان الامور  
 كراهيتها من هدمها باطعيرة فمن نقصانه ولم يور  
 بعارضة الاجر حايطة المسجد وفي الفنية تصرف في ملك  
 غيره ثم ادعيه كان يارثه فالقول للمالك الا اذا  
 تصرف في مال امراته فانت وادعيه كان يارثها وانكر  
 الوارث فالقول للزوج **ويجب رد عين المضمون** سلم يتغير  
 تغيرا فاحشا محتميا في مكان غصبه لتفاوت القيمة باختلاف  
 الاماكن **ويبرأ ردها ولو بغير علم المالك** في البرائة  
 غصب راضع انسان من كبسه ثم ردها فيه بلا علمه  
 بر وكذا الوسلم اليه بجهة اخرى كهيئة او ايداع او شرا  
 وكذا الواعوه فأكمله خلافا للشافعي **ويجب رده**  
**مثله ان هلك وهو مثلي وان انقطع المثلي** ان لا يوجد في  
 السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في السوق ابن كمال  
**قيمته يوم الخصومة** اي وقت القضاء وعنداني  
 يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع ورجحا

مطل اذا تصرف الزوج في مال  
 زوجته فلهما ثلثا وادعيه فان  
 يارثها وانكر الزوج

قستان

مطل معرفة القهي والمثلي  
 والعددي المتقارب

قستان **ويجب القيمة في القهي يوم غصبها** اجماعا  
**والثاني الغلو طحلا في غصبه** سبب غلو طحلا  
 وشيخ مخلص بن بريت ونحو ذلك كد من غصبه **في** قجب  
 قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون يختلف بالصفة  
 كققيم وقدر درر ودرر بزر ذكره في الجواهر زاد المص  
 ورب وقطر لان كلاهما يتفاوت بالصفة ولا يصح  
 السلم فيها ولا تثبت دينها في لينة قل **في**  
 الذخيرة واجبن في في الضمان مثلي وغيره كالسلم  
 وفي الجني السويق قيمته تتفاوت بالثقل مثلي في الاشياء  
 اللحم واللحم ولونيا والاجر قيمته في خاشيشها لا يثبت  
 المصنف هنا وفيما يلجلب الذي يميزه في الفصوليت  
 وغيره وكذا الصابون والسرفين والورق والابرة  
 والمصفر والقصرم والجلد والذهن المتنجس وكذا  
 الحفنة وكل كبد وموزون مشرف على الهلاك مضمون  
 بقيمتة في ذلك الوقت كسفينة موقورة اخذت في الفرق  
 والقي الملاح ما فيها من مكيد وموزون بضمن قيمتها  
 ساعته كافي الجني في الصبر في صب ما في جنطة فافسد  
 وزاد في كبد ما في قيمته قبل صبه لكما لا مثلهما هذا  
 اذا لم ينقلها فلو نقلها كان ضمن ذلك لانه غصبه وهو  
 مثلي بخلاف ما لو صب في الموضع الذي فيه الخط يتغير  
 نقله والخاص بالما في الدرر وغيره ان كايما يوجد له  
 مثلي في الاسواق بلا تفاوت بفنائه فهو مثلي في المسد كد  
 فليس في حفظه **فان ادعيه هلكه** سرقة بوجوب رد العين

وقيل

مطل اخذت السفينة والفرق  
 والقي الملاح منها شيئا







احترازا عند دراهم سبكه لا ضرب فانه وان زال  
 اسمه لكن تنفي اعظم منافعه ولذا لا يقطع حق  
 المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم مفنيا  
 عند اعظم منافعه كما ظنه من لا خسر وغيره **الوجه الثاني**  
 القصور **بما لا يصح بيعه** **بما لا يباع** **بما لا يباع**  
**او يمكن بيعه** **بما لا يباع** **بما لا يباع** **بما لا يباع**  
**قبل ان يباع** **بما لا يباع** **بما لا يباع** **بما لا يباع**  
 تضمن قاض القياس حله وهو رواية فلو عصب  
 طعنا **فمنعه** حتى صار مستهلكا يتلعد جلا في رواية  
 وحراما على المعتد خسر المادة الفساد **كذلك** **شاه**  
 بالتقنين بدلا من اضافة اي شاه غيره ذكره ابن سلطان  
**وغيرها او شيئا** **او شيئا** **او شيئا** **او شيئا**  
**سيفار** **سيفار** **سيفار** **سيفار**  
 بالهند **وغيره** **اي البنا** **اكثر منها** **اي من قبله**  
 السلاح **بما لا يباع** **بما لا يباع** **بما لا يباع** **بما لا يباع**  
 فينقلها او يحرس او يتلعد رجاحة لولو او  
 اذقل البقر اسه في قدر او اودع فضلا كبيرا في بيت  
 الودع ولم يمكن اخراجه الا بهدم الحدار او استقار ابناءه  
 في حجرة غيره ولم يمكن اخراجه الا بكسرها وتحويلها  
 تضمن صاحب الاكثر قيمة الاخل والاصل ان الضرر  
 لا يشترط ان لا يخل كما في هذه القاعدة من الاشياء  
 ثم قال ولو اخلع لولو قامت لا يشق بطلان لانه حرمه  
 الا بما اعظم من حرمة المال وقيمتها في تركته وجوز

علي ساجدة

الشاه

الشافعية قياسا على المشتق لاخراج الولد قبل  
 وقد مشا في الجنازة عن الفم انه يشق ايضا فلا خلاف  
 وفي تنوير البصائر انه لا يصح حفظه في لوك كانت قيمة  
 الساجدة والبنا سواء فان اصطالحا على تنفي جاز وان  
 تنافي بايع البنا عليه ما وقيسم الثمن عليه ما بينهما  
 على قدر ما لها من ثمن البنا عند البنا زينة في لواراد  
 القاصب تقضي البنا ورذا الساجدة هله ذلك ان قضى  
 عليه بالقيمة لا بجزءه قوله ان لتضييع الالبلا فائدة  
 وتعلمه في المختار **وان ضرب المختار** **درهما او دينار**  
**او ان لم يملكه** **وهو لا يملكه** **بما لا يباع** **بما لا يباع**  
**شاه** **او شيئا** **او شيئا** **او شيئا** **او شيئا**  
**قيمتها** **او اخذها** **او اخذها** **او اخذها**  
**الحكم** **لوقطع** **بدها** **او قطع** **طرفا** **او قطع** **طرفا**  
 المقتضى قياسا على غير سدد بدها فله قوله غير  
 سدد غير سدد بدها في غير لوكولة ايضا  
 لكن اذا اختار ربحها اخذها الا بضمنه شيئا وعلمه الفتوى  
 كانت له المنة عن الوارثة وعلمه الفتوى لم يخلو الجلا في  
 طرف العبد فان فيه الارش او **خرف** **او خرف** **او خرف** **او خرف**  
**وهو ما قوت** **بغير العين** **وبعض** **بغير** **بغير** **بغير**  
 كله ضمن كلها **او خرف** **بغير** **بغير** **بغير** **بغير**  
**ضمنه** **المقتضات** **مع** **اخذ** **بغير** **بغير** **بغير** **بغير**  
 لقيام العين من كل وجه مما يجد فيه صنعة او يكون  
 ربويا كما بسطه الزيلعي قلت ومنه يعلم جواب حاشية



غصبت جملتها بموهبة بالذهب فزال توابعها بخير ما  
 لكنها ما لك بين تضمنها بموهبة او لخذها بلا شيء لانه  
 تابع مستهلك ولو كان الغصب بشرا بوزنها فقتلته  
 فلا رد لتعويضها ولا رجوع بالتقصير للزوم الربا  
 فاغتنته بقتل من صرح به قاله شيخنا **ومد بينا فخر**  
**في ارض غير يغير اذنه امر بالقلع والربو قيمة**  
**السيادة كشفا من المالك ان يقمن له قيمة بنا**  
**او شجر امر بقلعه** اي مستحق القلع فتقوم بدونها  
 ومع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل **ان**  
**تقتل الارض به** اي بالقلع ولو زرعها بغير  
 العرف فان اقتسموا العلة انصافا لا ارباحا  
 احبوا والا فالخارج للزارع وعليه اجر مثل الارض  
 واما في الوقف فتجب الحصة والاجر لكل حال فصوله  
**عصب ثوبا وصنفه** لا عبرة للالوان بل الحقيقة  
 الزيادة والنقصان **او سويقا فلتنه بسمن خال**  
**لك تجبر ان تباضه قيمة ثوبه ابيض وفلله السوي**  
 عبر في البسوط بالقيمة لتغيره بالتالي فلم يبق مثليا  
 وسماه من مثله لقيام القيمة بفاحه كذا في الاختيار وقد  
 قولين عن الجني **وان شأنا اخذ الصبرع والمثلون**  
**وعزم ما لا يفي الصبرع وعزم السمن** لانه  
 مثلي وقت انصافه بملكه والبيع لم يبق مثليا قبل انصافه  
 بملكه لا متراجعا بالما يجتبي **في الغصب الغاصب الغصون**  
**على الغاصب الا ولي غير عن فمنا نكنا الوهيك**

مطلقا بغيري او غيري فوارض  
 غيره بغير ادسه

الغصون

الغصوب في يد الغاصب **فادى**  
**القيمة الى الغاصب** فانه يبر اليها  
 لقيام القيمة مقام العين **ان كان قبضه القيمة معروفا**  
 بقضا او بينة او قضيته المالك لا يباقر ارا المالك للغاصب  
 الا في حق نفسه وغاصبه عمادية **بغصب ثوبا ثم عصبه**  
**اخر منه فادى المالك ان يباخذ بعض الضمان من الاول وبعضه**  
**من الثاني** له ذكر سر اجبة والمالك بالخيار في تضمين  
 ايها اشأوا اذا اختار تضمين احدهما لم يملك تركه  
 وتضمين الاخر وقيل يملك عمادية **الاجارة لا تلحق**  
**الاتلاف فلو تلف مال غيره نفذ يا فقال المالك اجرت او غصبت**  
**لم يبر من الضمان** شبهه بغيره بالبنزارية كمن نقل البضاعة  
 عن العمادية ان الاجارة تلحق الافعال وهو الصحيح قال  
 وعليه في تلحق الاتلاف لانه من جملة الافعال فلا يحفظ  
**كسر الغاصب الحشيش سره فاصنا لا يملكه ولو**  
**كسره الوهوب له لم ينقطع حق الرجوع**  
 اشباه وفيها اجر الغاصب ويرد اجرتها الى المالك  
 نظير له لان اخذ الاجرة اجارة **فروع** استعار  
 منشأرا فاندقطع في النشر فوصله بلا اذن ما كده  
**انقطع حقه** وعلى المستوفى قيمته منكسر اشترى وعبانية  
 ركب دار غير له اظنا حريقا وقع في البلد فانه لم يبق شيء  
 بركوبه لم يضمن لان ضرر الحريق عام فكان لكل دفعه  
 جوهره لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في  
 الضرر وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو علمه

مطلق الاجارة لا تلحق الاتلاف

مطلقا ركب دار غيره فانضر



اخذه حشر قنبر اقصو في ارضه اقصو ثلثة اوجيه  
ان الارض الحافر قد نبشته وله تسوية وان مباحة  
فله قيمة حفره وان وقفنا كذلك ولا يحكره لو الارض  
منسعة لان الحافر لا يدري باي ارض يموت لا يجوز التمسك  
في مال غيره بلا اذنه ولا ولاية الا بمساييل مذكورة في  
الاشباه غصب حارة فتبعضها تحتها فكله الذي غصبه  
كافي بما يان الوهبانية

وغاصب شيك في يمين غيره وليس له فعل ما يتغير  
وغاصب يمسك له منه شربة وعلمهم نمر واما ليطر

**فصل عيب بمجمة ملغصيه وضمن قيمته لما لك**  
**ملكه عندنا ملكا مستند اليه وقت الغصب قبل له**  
الكساي لا الاولاد ملققي **والقول له يمينه لو اختلفا**  
**في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة**

فان برهن او برهننا فلما لك ولا تقبل يمينه الغاصب  
لقياها على نيل الزيادة هو الصحيح ولا يفي وتقل الصنف  
عن البحر والجواهر لو قال الغاصب او المورد التعدي  
لا عرف قيمته لكن علمت انما اقل مما يقول فالقول للمالك  
صبي يمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة  
فان نكل الزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها  
ثم ان ظهر الغصب فله الغاصب اخذه ورفع القيمة  
او رده واخذ القيمة وهي من خواص كتابنا فليحفظ فان  
**ظهر الغصب وهي قيمته اكثر مما ضمه او مثله**  
اورونه على الاصح عناية فالاولى ترك قوله وهو اكثر وقد

ضمن

مطلب لا يجوز التصرف في مال  
غيره بغير اذنه الا في مساييل

مطلب حشر قنبر اقصو على الوجه  
الا عرف قيمته فترك الغصب  
او المورد يمينه

**ضمن بقوله اخذه المالك ورده عوضه اع**  
**امضي الضمان** ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزوم  
بالفداء ذكره الواي نعم يمينه ملكه بالضم ان فله خيار  
عيب او روية يمينه **ولو ضمن بقوله المالك او يبرهانه**  
**او تكول الغاصب قوله ولا خيار للمالك** لمضاه حيث  
ادعي هذا المذاق فقط وان باع الغاصب الغصب  
**فضمنه المالك** لا يضمنه وان حلف الغاصب لا ي  
تحجر المشتري من الغاصب ان في الاصح عناية **ثم**  
**ضمنه** لان الملك الناقض يكفي لنفاذ البيع لا التمسك  
**وزوايد الغصب مطلقا** متصلة كسمن وحسن  
او منفصلة كدر وثمر امانة لا تضمن الا بالتعدي  
**او النع بعد طلب المالك** لانها ملزمة ولو  
طلب المتصلة لا تضمن **وانتقمته الجارية بالولادة**  
**مضمون** ويجبر بولدها بيمينه او بفرقة ان وفيه  
والا فيسقط بحسابه ولو ماتت وبالولد وفاكتي هو  
الصحيح اختيار **زنا يمينه بغيره** اي غصبها **فردها**  
**حاملة فانت بالولادة** ضمير قيمته اليوم علقته **بالحر**  
لانها لا تضمن بالغصب بيمينه الضمان الغصب بعد فساد  
الرد ولو ردها محمومة فانت لا تضمن وكذا لو زنت  
عنده فردها فجلدت فانت به ملزمة ولو زنا بها واستو  
ثبت النسب والولد رفيق **درر وخلاف منافع**  
**الغصب استوفاه او عطلها** فانها لا تضمن عندنا  
ويوجد في بعض المتن ومنافع الغصب غير مضمونة الا

لدها

مطلب منافع الغصب غير مضمونه  
الا في ثلاث مساييل



لكن لا يلازم ما ياتي من عطف خبر السلم الى مع انه اخصر  
 فتدبر **الاول** في ثلاث فيجب اجرا مثل علي اختيار المتأخرين  
**ان يكون المصوب وقفا** السكنى والاستقلال **او مال**  
**يتيم** الا في مسألة سكنت امه مع زوجها في داره بلا اجر  
 ليس لها ذلك ولا اجر عليه ما كان في الاشياء معزاة الوصايا  
 القنية قلت ويتشترى ايضا سكنى شريكنا يتيم فقد  
 نقل المصنف وغيره عن القنية انه لا تشترى عليه وكذا الاجرة  
 بلا عقد وقيل دار اليتيم كالوقف انتهى قلت **ويشترى**  
 حل ولا الفرعين على قولنا المتقدمين بعدم اجرة واما  
 على القول المتقدم انها كالوقف فتجب الاجرة على الشريك  
 والنزوح تكون سكنى المرأة واجرة عليه وهو غامض  
 لدار اليتيم فتلزمه الاجرة وبه ائتي ابن نجيم وما في  
 السير في مسألة التفصيل لو اليتيم بقدر علي المنع فلا اجر  
 ولا انطباعها غير ظاهر وعليه فهو عليه لا عليه ما كان افاده  
 في تنوير البصائر ثم نقل عن الثانية ان مسألة الدار  
 مسألة الامر وان الحاضر اذا سكن فيما اذا كان لا يجرها  
 فللغايب ان يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى  
**او بعد** اي اعده صاحبه **للاستقلال** ان بناءه فذلك  
 او انشأه لذلك قيل واجرة ثلاث سنين على الولائي  
 الاشياء لا تقير الدار مودة له باجارتها بل بنائها او  
 شراؤها ولا يبعد ان يابح بالنسبة للمشتري  
 ويشترط علم المستعمل بكونه مودعا فترجى الاجرة وان  
 لا يكون المستعمل مشهورا بالغبوب قلت ولو اطلقا

مطلق سكنت امه مع زوجها  
 في داره بلا اجر ليس لها ذلك

مطلق اذا سكن الشريك في  
 المشترك

مطلق لا يصير مودعا للاستقلال  
 الا بشروطها

في

في العلم وعدمه فالقول له يمينه لانه منكروا الاخر مدع  
 قاله شيخنا وموت رب الدار في يمينه يبطل الاعذار ولو  
 بني بنفسه ثم اراد ان يبعده فان قال بلسانه وخبر الناس  
 جاز ذكره المصنف **اي** المودع للاستقلال فلا ضمان فيه **اذا**  
**سكن بنا وبيع ملك** يمينه سكنه احدا لشركا في الملك ولو  
 ليتيم كما مر عن القنية فتنبه لما في الوقف اذا سكنه  
 احدا لما بالقبلة بلا دن لزم الاجر **وعقد** كمينت الرهن  
 ان اسكنه الرهن ثم بان للمغير بعد الاجارة فلا شيء عليه  
 بغير لو اجر الفاضل احدها فاعيا المتاجر ليس له الاجر المثل  
 ولا يلزم الفاضل الاجر بل يرتب ما قبضه للمالك انشاء  
 وقنية وفي الشرب لا لية وينظر ما لو عطل للخدمة هل  
 يعرض الاجرة كما لو سكن **وخلا** **خبر السلم** **وخبر**  
 بان اسلم ومما يبدى **اذا انزلها** اسلم او لم فلا ضمان  
**وهذا** التلف السالم قيمته ما لان الخرف في خفا قيمته كما لو  
**كان الذي** والتلف غير الامام او ما سوره يرى ذلك عقوته  
 فلا يعرض ولا لزق خلافا لحد مجتبي ولا ضمان في مينة ودم  
 اصلا بخلاف ما لو اشترى **ها** اي الخمر منه اي الذي يشربها  
**ولا ضمان ولا ضمان** لانه فعله بنسبها با يبعد بخلاف عقوبها  
 مجتبي وفيه التلف زمني خمر ذمي ثم اسلمها او احدها  
 لا شيء عليه الا في رواية عليه قيمة الخمر **خبر مسلم**  
**محمدا** بما لا قيمة له كخطة وملك بسير لا قيمة  
 له او نتميم سر او غوب **جلد ميتة** **قد غفبه**  
 بما لا قيمة له كتراب ونتميم **خبرها** الملك **بجائنا** ولكن



لو انك ما من لا اولاد في شرح الوهابية يضمن  
 قيمته سربو عا ولعقد في التلويح ولو جلد ما يذري  
**فيمد كالسهم** الكثير والخل يمكنه ولا شيء عليه  
 لما كد خلافا له **ولو دمع به** يذري قيمة كقسط وعفص  
**لجلد اخذه المالك ورد ما زاد الدرع** وللغاب  
 فيه حتى ياخذ منه **ولو اتلفه** كما لو تلف ولا ضمان  
 باتلاف الميتة ولو لذي ولا باتلاف متروكة النسبة  
 محلا ولو لم ينسج ملحق لان ولاية الحاجة ثابتة **وضمن**  
**بكره يفرق** بغير الله ولو كافر من كمال قيمته  
 فتمت ما تحتها **صالحا الغير للمو** وضمن القيمة لا  
 المثل **بارقة سكر** ونفسه يبيح بيانه في الخسرة **ومح**  
**بيها** كلها وقال لا يضمن ولا يضمن بيعها وعليه القتل  
 متى ورر ويزيل ويغيرها واقره المصنف واما قتل المرأة  
 تراد فخطر الخلاصة والسيارين والدق الذي يباح  
 ضربه في العرس فيمنون اتفاقا **كالامة الفنية**  
**وحوها** كبشر تطوع وجماعة طيلة وديك سقات وعبد  
 خصي حيث يجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور **ولو عقب**  
**ام ولد فملك لا يضمن بخلاف** موت **الدبر** لتفهم  
 المديرون ام الولد وقال لا يضمنها للتقويم  
 حل قيد عدي غيره او رباط **والبنه** وفيه باب اسطباها  
 وقفص طابره وقد صبت هذه الذكورات **او يوجب**  
 الي سلطان بين يديه **والحال** ان لا يرفع بلا رفع  
 الي السلطان **او سقي** من يباشر النفس فلا يمنع

مطلب لو كسر الة اللهون

مطلق سفي الي ظالم شخص  
 او حلفه فغيره او فتح باب  
 اسطبل

بنوهم

بنوهم **او قال السلطان قد يبره** وقد قال انه بعد كثر  
 ففرسه السلطان **شالا يضمن** في هذه الذكورات  
**ولو عصب** السلطان **البنه** بمثل هذه السعاية **ضمن**  
**وكذا** يضمن لو سقي بغير حق **محمد بن جبر** الساي  
 للساعي **يضمن** وعزروا لو الساعي عبد لطلب بعد  
 عتقه **ولو مات الساعي فلا سعي به** ان ياخذ قدر  
**الحسرة** ان من تركه **هو** المبيع جواهر الفناوي  
 وتقل البنة انه لو مات الشكوا عليه يستقوط من سعيه  
 حقه غير الشكوي ربه لو مات بالاضرب ليدور  
 وقد مر في باب السرقة **امر** شخص **غيره** **باراق**  
**او قاتله** **القتل** بنفسك **فيعمل** ذلك **وجب عليه**  
**قيمته** ولو قال تلذمال ما كوك فالتلف لا يضمن  
 الامر والفرق ان بامره بالابق والقتل صانرا خاصا  
 لانه استعمله في ذلك الفعل وبامره بالانلاق لا يضمن  
 خاصا للمال بل للعبد وموافق لم يملك وانما التلف  
 بفعل العبد واعلم ان الامر لضمان عليه بالامر الا  
 في ستة اذ كان الامر سلطانا او ميا او سيذا او لما  
 مورصيا او عبد امره باتلاف مال غير سيده واذا  
 امر بغير باب في جابطا الغير غير الخافز ورجع علي  
 الامر انشاء **استعمل** **الغير** **لنفسه** **لنفسه**  
 بان ارسله في حاجته **وان لم يعلم انه عبد** **وقال** **هو**  
**ذلك العبد** الذي استعمله **اي** حر **ضمن قيمته**  
**ان ملك** العبد عمادية وفيه لجأ رجل الي اخره وقال اي

منه

مطلب لو مات الساعي فله سعيه  
 ان ياخذ الحسرة ان سكر كتم

مطلب امر سيد يبره باق ونحوه

مولاك

مطلب كاضيات على الامر الا  
 في ستة مسايل



حرفا مستعملين في عمل فاستعمله فملك ثم ظمرا له عند  
 ضمنه علم اوله يعلم هذا اذا استعمله في عمل ففسد **ولو**  
**استعمله لغيره** اي في عمل غير **لا ضمان** عليه لانه لا يصير  
 بدعا صاحب القول له عند ارفاق هذه الشبهة وانشر المشتري  
 لتلك له انما فسطح الموضع الامر ولو قال لتلكه انت  
 وانما ضمن قيمته ملكه لانه استعمله في نفسه **علاما**  
**الي فقتاد فقال** فقصدي فقصده **فقتاد** او **مقتاد**  
 فقيوب لا اذيان **سند ذلك** ضمن قيمة **العبد**  
**عقده** **الفقتاد** وكذا الحكم في **الصبي** يجب **ديته**  
**عاب** **عاقلة** **الفقتاد** عمادية فرج في صبي عيدا  
 ومعه مال الورث صار غاصا بالمال قالوا ايضا في ثيابه  
 تبع الضمان عبيده بخلاف الحر وفي الموهبة انية  
 ولو نشر الحرفان يضمن بقصده ولو نشر الحرفان او شرع يذكر  
 ولو علم الدال قيمة سلمة ففترم للسلطان فقتاد كسره  
 وشلف احد ففترم وينسب اليه **بقيمة** والجورج منه يضمن  
 قلت وعندي يورس لا يضمن الا الحرف التي اطلقها  
 وفي البرازين يضمنوا الحرفا واقرروا النشر شيلا في ذكر ما يفيد  
 ان السلطان ليس يضمنه وانما يضمن القول بضمير القنا  
 ضري ايضا سيما في استبدال الوقت ومال اليتيم فله حفظه  
 وانما **كتاب الشفعة** مناسبة تلك  
 ما لا يغير غير ضلالي لغة الضم وشرا عاتلك **الشفعة**  
**جرا على المشتري** **بما قام عليه** **بشركه** او جوار **شركها**  
 ان يكون **المحل عتقا** **اسفلا** كان او علوا وان لم يكن

لو قال لعبد السودة فاجني  
 بشرا طحا فيه تفصيل الخ

جازع لاه الي فقتاد  
 فقصده فقات الخ

لو قهرم سلعة للسلطان  
 بان يضمن منه ضمنه الخ

بالمشترى  
 انضال ملك الشفعة  
 في قيمة وسبها  
 بمثلها ولو مثالا وا

طريقه

طريقه في السفار لانه التحق بالعقار وما له من حق  
 القرار **رر قل** **واما ما جزم به ابن ابي**  
 في اول باب ما فيه فيه من ان البنا اذا بيع مع حق  
 القرار يكتسب بالعقار فزده شحنا الرمي وافق  
 بغيره انما للبرازية وغيره اقل يفظ **ورثتها** **اخذ**  
**الشطير** **من اخذ** **المتعاقد** **من** **عند** **وجود** **سبها**  
 ونشرها **وعلمها** **جوا** **را** **اطلب** **عند** **تحقق** **الشكر** **ولو**  
 بغيره **من** **من** **انما** **الحرف** **ما** **يضمن** **لغيره** **من** **في** **ثبوت**  
 بها ما يثبت بالنشر كالورثا روية وعيب **فجب** له  
 لا عليه **بعد البيع** ولو فاسدا انقطع فيه حق المالك كما  
 ياتي او خيار المشتري **فقتاد** **بما** **اخذ** **بها** **شرا**  
 قالوا الواثبة فلا تطل بعده **وملك** **بما** **اخذ** **بها** **شرا**  
**وتقصا** **القاضي** عطف الاخذ شيون ملكك  
 الشفيع بمحرم الحكم قبل الاخذ كاحد من الامور **بغير**  
**رر** **الشفعة** **الملك** خلافا للشافعية  
 المخلوط متعلق بغيره في نفسه **ببيع** **نحو** ان لم يكن  
 او سلم له في صف **المبيع** وهو الذي قام به ويؤيت له  
 شركة في حق العقار **كالشرب** **والطريق**  
**خاص** **بين** **ثم** **فسر** **ذلك** **بقوله** **كشرب** **نهر** **ومغير**  
**لا** **خري** **في** **بما** **السفن** **وطريق** **لا** **يضمن** **فلو** **قامين**  
 لا شفعة بينهما بانه شرب نهر مشترك بين قوم نسق  
 اراضيهم منه يريتم ارضهما فلكل اهل الشربة السعة  
 ولو ارضهما عام والسيلة بالاعاقا لشفعة لاجار الملائق



فقط **تجار** **بلا** **صحت** ولو ذميا او مازونا او مكاتبيا **به**  
**في** **سكة** **اخر** **رب** **ظاهر** **داره** **ظهور** **واقلوب** **بده** **فلك**  
**السكة** **من** **حظ** **طنا** **من** **روا** **مجدد** **عاج** **باط** **وشر** **ك**  
**في** **خشب** **عليه** **جار** **ولو** **في** **نفس** **الجار** **اشر** **يك** **ملي**  
قلت تكن قال المنة ولو كان بعض الجيران شركا في  
الجار لا يتقدم على غيره من الجيران لان الشركة في  
البنا المرددون الاصل لا يستحق بها الشفعة وفي  
شرح المجمع وكذا الجار المقابل في السكة الغير النافذة  
الشفعة بخلاف النافذة **استقط** **بعضهم** **حرف**  
من الشفعة **بد** **النفس** **فلو** **قبل** **فلن** **في** **اخذ** **الكل**  
لزوال الزاحمة **ليس** **ان** **في** **اخذ** **فصيب** **التار** **ك**  
لانها بالنفسا قطع حرفا كل واحد منهم في نصيبه الاخر  
**زيل** **ولو** **كان** **بعضهم** **عاجبا** **بقضي** **بها** **الشفعة**  
**بين** **الخاضع** **من** **البيع** **لا** **احتمال** **عدم** **طلبه** **فلا** **يؤخر** **بالشك**  
**وكذا** **لو** **كان** **الشريك** **عاجبا** **وطلب** **الحاضر** **تقبله**  
**بالشفعة** **كل** **ما** **اتم** **اذا** **حضر** **وطلب** **فقبله** **بها** **فلو** **مثل**  
الاول قضي له بنصفه ولو توفقه فبكله ولو ردت  
منه خلاصه **ان** **من** **الشفيع** **الشفعة** **قبل** **الشرا**  
**لم** **يصح** **لنقد** **شرطه** **وهو** **البيع** **اراد** **الشفيع** **اخذ**  
**البعض** **وفر** **كذا** **الباقى** **لم** **يرك** **ذلك** **جبر** **على** **الشركي**  
**ضرر** **تفريق** **الشفعة** **ولو** **جعل** **بعض** **الشفيع** **نصيب**  
**لبعضهم** **بيع** **وخط** **حقه** **به** **اخر** **فنه** **ويقسم** **بين**  
**البقية** **بل** **لو** **طلب** **احد** **الشريكين** **النصف** **بنا** **افه**

بالشفعة

يستحقه

يستحقه فقط بطلت شفوعته او شرطها معهما ان يطلب  
الكل كما بسطه الزيلعي فليحفظا **ومع** **بيع** **دور** **مكة** **تجب**  
**الشفعة** **فيها** **وعليه** **الفتوي** **اشباه** **قلت** **ومع** **دوره**  
صحت لجارها بالاولى وقد قدمناه فليحفظا لكن يكره  
وبسطة فقه في الخطر وفيها **وصح** **الطلب** **من** **وكيل**  
**الشرا** **ان** **لم** **يسلم** **الى** **موكله** **وان** **سلم** **لا** **وبطلت**  
**موالجاته** **والشفعة** **في** **الوقف** **ولا** **له** **نواز** **ل** **الجواره**  
شرح مجمع وخالفه خلافا للخلاصة والكرارزده  
ولعلنا قلنا قاله المصنف قلت وحمل شيخنا الرمي الاور  
على اخذ به والثاني على اخذه بنفسه اذا بيع في  
البيع حقا الشفعة يذبح على صحف البيع انتهى فعاده  
ان ما لا يملك من الوقف محال لا شفعة فيه وما يملك  
محال ففيه الشفعة واما اذا بيع بجواره او كان بعض  
البيع ملكا وبعضه وقف او بيع الملك فلا شفعة للوقف  
وانه اعلم **باب** **طالب** **الشفعة** **ويطلبها**  
**الشفيع** **في** **مجلس** **علمه** **من** **مشتر** **او** **رسول**  
او عدل او عدد **باب** **البيع** **وان** **امتن** **المجلس** **كالخز** **وهو**  
**الاف** **در** **وعليه** **الفتوي** **خلافا** **للقا** **جوا** **هرا** **الفتاوي**  
**ان** **على** **التور** **وعليه** **الفتوي** **بلفظ** **انهم** **طلبها** **اكتلبت**  
**الشفعة** **ونحو** **كانا** **طالبا** **لها** **او** **طلبها** **وهو**  
**يسمى** **طالبا** **لوانته** **اي** **المباد** **في** **والا** **شرا** **فيه** **ليبيع**  
**بلا** **نهم** **بل** **لخافة** **الحود** **علم** **ينكسر** **على** **البيع** **لو**  
**العقار** **في** **يده** **وعلى** **المشتر** **وان** **لم** **يكن** **زاد** **لها** **مما** **لك**



بالتشريع

او عند الغفلة فيقول اشترى فلان هذه الدار وانما  
 تشريعها لو قد كانت طلبت الشفعة واطلها الآن  
 فلتشترى واعليه وهو لا يريد ان يطلب تقريره هذا الطلب  
 لا بد منه حتى لو تمسك ولو بكتاب او برسول ولم يشهد  
 بطلت الشفعة وان لم يتمسك به منه لا ينطلي ولو شهد  
 في طلب الواثبة عند احد هو لا كفاه وقام مقام  
 الظالمين ثم بعد هذين الظالمين يطلب عند قاض فيقول  
 لو قال يسب كذا كما في الملتقى لشرب الشرع في نفس  
 المبيع **فقد يسلم الدار اليه** هذا الوفاء بالشرع  
 وطلب الخصومة لا يتوقف عليه **يبي** يسبي وهو طلب  
 ملكه وهو موقوف **مطلعا** بغيره او بغيره بغيره  
 او اكثر لا ينطلي الشفعة حتى يستقطبها بالسنة **به يفتي**  
 وهو ظاهر المذهب وقيل يفتي بقول محمد ان اخره منها  
 بلاخذ بطلت كذا في الملتقى بغيره فبالضرر قلناه  
 دفعه برفعه للقاضي ليامره بالاخذ والترك **واذا**  
**طلب الشفع** سأل القاضي الخصم عن ما اكيد  
 التشريع **لما يشفع** ان يملكه ما يشفع به **ونكل عن**  
 الحلف على العمل او يرضى **من التشريع** انما ملكه  
 سأل عن الشكر اهل الشكر ام لا فان اقره  
 او نكل عن العمل على الحاصل في شفعة الحافظ  
 او على السبب في شفعة الجوارح لان الشاقي  
 كما من كتاب الدعوى **او يرضى** هذا التشريع قضى  
 له بها هذا اذا لم ينكر المشتري طلب الشفع

الشفعة

بموان اقره

عند عدم التاكيد في حقه فتنطلي

الشفعة فان اذكر فالقول له يمينه ان كمال وان  
 لم يحضر الثمن وقت الدعوى وان اقره لزمه بها  
 به والمشتري يحضر الدار ويقض ثمنه فلو قيل  
 للتشريع **او الثمن** فالحكم ينطلي بشفعة والخصم  
 للتشريع المشتري مطلقا والبائع قبل التسليم الاول  
 بملكه والثاني يبرده ان كمال لو كان تشفع البيعة  
 عليه حتى يحضر المشتري لانه المالك ويقض بضموه  
 ولو سلم المشتري ليلزم حضور البائع لئلا الملك  
 والبدع عنه ان كمال **ويقضي** القاض بالشفعة والهدية  
 لقمان الثمن عند الاستحقاق على البائع قبل تسليم  
 البيع الى المشتري والهدية على المشتري لو بعهده  
 لامر بالتشريع **فيما الروية والحب** وان شرط  
 المشتري **البراءة منه** دون خيار الشرط والاهل  
 اختيار وفي الاشهاد الشفعة بيع في كل الاحكام الا  
 فمان الغرور **والجبر** **وان اختلف** التشريع والمشتري  
 في الثمن والدار مقبوضة والتمن منقول صدق  
 المشتري بيمينه لانه مكر ولا يتخالفان **واذا**  
**فالتشريع احق** لان يمينه ملزمة او على المشتري  
**ثنا** وارعي بايمه اقل منه بلا قبضه فالقول له  
 ايم البائع ومع قبضه المشتري ولو عكس افود  
 قبضه القول للمشتري وقيل يتخالفان واي فكل  
 اعتبر قوله صاميه وان ملنا فسخ البيع وبأخذ  
 الشفع بما قال الملتقى **وعط** البصر بغيره في حقه  
 البايه







التواضع والتواضع لا يقابلها شيء من الثمن وبالحق  
بالشفعة تحولت الصفقة الى التواضع فقد هلك  
ما دخل بها قبل التقصير ولا يتبعها شيء من  
التميز قاله شيخنا بخلاف ما اذا تلف بعض الارض  
بغير قسمة يسقط من الثمن بحصة لان الغاية  
بعض الارض يبيع ويأخذ بحصة العريضة من الثمن  
ان تقصر المشتري البناء لانه قصد الاتلاف وفي  
الاول الاقد سماوية ويقسم الثمن على قيمة الارض  
والبناء يوم العقد بخلاف ان يهد لحد كاسر لتقومه  
بالجسر **وتقصير الاجنبي بقصده** اي المشتري  
**والتقصير** كالكسر النقوض له اي للمشتري وليس للشفيع  
اخذ له لولا التبعية بانقصا له ويأخذ بثمنها  
استجسانا لاقصا له ان اتباع ارضه بخلاف  
وانخر بعد الشرا في يده وان جذه المشتري فليس  
للسفيع اخذه الامر وهلك بافنة سماوية وقد  
اشترى بها ثمرها سقط حصته من الثمن في الاول  
اي شراها بثمرها ويحل الثمن في الثاني لحدوثه  
بعد القبض **قضى بالشفعة** للشفيع ليس له ثمرها  
تخرج وهو بائنه لا يحول الصفقة اليه بخلاف ما قبل  
القفصا الطالب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البايع  
**اتفاقا وفي عينة بموضع** بشرط ولا شيوع فيهما  
**وقت التناقب** وفي بيع فضولي وخيار بايع وقت  
البيع عند الثاني ووقت الاجازة عند الثالث

وخيار

من لم ير الشفعة

مطلوب

وخيار مشترك وقت البيع اتفاقا محتج من لم ير الشفعة  
بالجوار الشافعي مثله **المطلوب** قائم يراه يقول  
ليس له **تقتدر** وجوبها ان قال نعم **اعتقد ذلك**  
**حكم له** ولا يقبله لا يحكم بنية وبراءة فروع اخر  
التسفيح ايجاب الطالب تكون القاض لا يراها وهو  
معد وروكذ الوطلب من القاض احق بانه فاستمع  
بخلاف سبت اليهود كما ياتي بشري ارضها بامانة ورفع  
ثمنها وبعده بامانة ثم اخذها التواضع بالشفعة  
رفع الثمن لاجل اخذها الخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة  
الارض يوم الشرا قبل رفع الثمن وعلى قيمة الثمن  
الذي يابعد وما سوا ولو قسمها كانت فالجواب  
لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كسبت فيملا فمو  
ملك حاوي الراهي وفيه شريك دار الى الحصار  
ليس للشفيع ان يعمل الثمن ويأخذها بالشفعة  
لانه ملكها ببيع فاسد انتهى قلت وسيجي اذ لا  
شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لا ختمال  
الفسخ **نفس** اذا سقط الفسخ بغيره وخوه وجبت  
وقر البسوطا الهبة فلو كان بشرط الموضع انما تثبت  
الملك للموهوب له اذا قبض الكل فلو ذهب دار على  
عوضا الى درهم فقبض احدا لم يضمن دون الآخر  
ثم سئل الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العرض  
الاخر كان له ان يأخذ الدار بالشفعة انتهى  
**باب ما تثبت هي فيه ولا تثبت قصدا**

لا تثبت



الخفقار ملك بموضع خرج الهبة **مومال** خرج  
 المهر وان لم يكن يقسم خلافه **كحي** اي بيت  
 الرجوع الرخي ناية **وحام** و **بيرو** ونهر و **بيت**  
**صغير** لا يمكن قسمه **لا في عرف** بالسكون ما ليس بعتار  
 فيكون ما بعده من عطايا خاص على العام **فذلك** خلافا  
 لما ذكره **وبنا** و **خل** اذا بيع **اضداد** وتوقع حق القرائن خلافا  
 لما فهمه ابن الكمال في الفقه المتقول كما افاده **جنا**  
 الرمان **ولا يارث** و **صدقة** وهبة لا يعوض من مشروط  
 و **ارقت** او جعلت اجرة او بدل خلع و **عتق**  
 او صلح عن دم عمدا ومهر وان قول ببعضها اي  
 الدار حال لان معنى البيع تابع فيه وارجبها في حصة  
 المال **ور** اي بيعت **الخيار** اليابح ولم يستقطها **فان**  
**يسقط** وجبت ان طلب عند سقوط **الخيار** في البيع  
 وقيل عند البيع وصحح **او** بيعت الدار **بيعا** فاسدا ولم  
 ييسقط **فان** سقط حق فسخه كان بين المشتري  
 فيها تثبتت الشفعة **فان** او **خيار** روية او **مشروط**  
**او** عيب بقضا متعلق بالخير فقط خلافا لما روي عنه  
 نفع الدار **بعد ما سلمت** اي اذا بيع وسلمت الشفعة  
 ثم راد البيع **خيار** روية او **مشروط** وكيف ساكن او  
 يبيع بقضا فلا تفسد لانه فسخ لا بيع **خلافا** لرد  
 يوجب بعد القبض **بلا قضا** او **بالقالة** فان له الشفعة  
 كما ان الردي يوجب بلا قضا والاقالة بمنزلة البيع مبني  
 وتثبت الشفعة **للجدة** المازون **الستغفر** قبل الف

احاطة

احاطة الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ابن كمال في بيع  
**سببه** وتثبت **اسببه** في بيعه بناء على ان الاخذ  
 بالشفعة بمنزلة الشراء بشرط واحد فاما اذا اخذ  
 يجوز وتثبت **لن** **شري** **اصالة** او **كالة** او **شري**  
**له** بالوكالة وقايدته انه لو كان المشتريا والموكل موثقا  
 بالشرا لشركا والدار شريكة في آخر فلهما الشفعة  
 ولو هو شريك للدار جاز فلا شفعة للجار مع وجوده  
**لا** شفعة **لن** **بيع** **اصالة** او **وكالة** او **بيع** **لداي**  
 وكل بالبيع او ضمن للدار كونه اصل اي الشفعة تبطل  
 باظهار الرغبة عنها لا فيها **باب**  
**لا** يطلبها **بطلانها** **ان** **تطلب** **المواثبة** **تترك** بان  
 لا يطلب في مجلس اخر فيه بالبيع ابن كمال وتقدم **جنا**  
 او **ترك** **طلب** **الانتماء** **عند** **قار** **او** **يبدل** **الكم** **بار**  
 عند طلب المواثبة لانه غير لازم مع **الدار** **تسليم** **بطلانها**  
**تسليمها** **بعد** **البيع** **ان** **بالسقوط** **او** **لا** **يفتق**  
 لا قبله كما مر ولو تسلمها من اب ووصي خلافا للمد  
 فيما بيع بقيمة او اقل من ثمنه **الويل** **بطلانها** **ان** **اسلم**  
 الشفعة **او** **قر** **علي** **الموكل** **بفسليم** **الشفعة**  
**مع** لو كان التسليم والاقر **عند** **القاضي** **والا** **لم** **يصح**  
 كذا يخرج من الخصومة ويسكون من يملك التسليم  
 تسليم **ويطلبها** **اصلا** **منها** **علي** **عوض** **اي** **غير**  
 المشفوع لما ياتي **وعليه** **رو** **لانه** **رغبة** **ويطلبها**  
**بيع** **شفعة** **بمال** **ولا** **يلزم** **المال** **وكذا** **الكنة** **الجلد** **ف**

صورة دار بين ثلاثة والمدار  
 حار ملاء صفا فادامعت الدار  
 واشترها احد الشريكتين  
 الشفعة للمشتري هو الشفعة  
 اصالة او وكالة وكذا ان ثبت  
 بالوكالة او الشفعة او الوكالة  
 لا يملك وتثبت ايضا للمشتري  
 الاخر وقايدته انها لا تثبت  
 للجار لان الشريك مقدم على

٥  
 ح



المتوردين ولو صالح على اخذ نصف الاربعين المتوردين  
 صرح ولو صالح على اخذ ثلث حصته من الثمن لانه  
 جهالة الثمن عند اخذ ولا تستحق التشفيع في بطلانها  
**سورة التشفيع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله**  
 ولا تورث خلافا للشافعي ولو مات بعد افضاء سهم  
 بطل الا يبطل ما سوت المشتري كالمشتري المستحقه يبطلها  
 ببيع ما يشفع به قبل افضاء بالتشفيع منطلقا على  
 بيعها اتم وكذا لو جعل ما يشفع به مسجدا او مقبرة  
 او وقفه مسجدا او مقبرة ولو باع يشترط الخيار لنفسه  
**فقط لا ينال السبب في بطلانها** **اشترط التشفيع**  
 فلم يرد في امثله اخذها منه بالتشفيع بالامتنع  
 الاول والثاني بخلاف ما لو اشترها ابتداء حيث  
 لا تشفعه لئلا يرد **وكذا يبطلها ان اشتاها**  
**او ساءها بيا او اجارة ملتزم او طلب منه**  
**ان يوليها عند النشر او عند الزك** مستند  
 ما مر اننا فنبتل في الكمال لربيل الامم اخذ في بيع قبل  
 للتشفيع منها ببيعته بالف فسلم ثم علم انما بيعت  
 باقل او بغير او بشعير او عدري فبطلت قيمته الفاء  
 اكثر فلما التشفيع **ويان انما ببيعته** بربنا وبيع  
 قيمتها القفلا **فمنعوا** الفرق بينهما ان هذا  
 قيمته وذاك مشتريه بما يسهل عليه وان كثر ولو  
 علم ان المشتري هو مع غيره وكان له اخذ  
 نصيب غير طهر التماسه في حقه ولو بافقه

ولو كان  
 زبير فسلمه ثانيا  
 انه يكره التشفيع  
 ولو علم ان المشتري

نشر

نشر التشفيع فسلم ثم بافقه نشر الكل فله التشفيع  
**رب فسلم ثانيا** **ان يكره التشفيع** ولو علم  
 في الكل **فبطلت** **بانه** **ان يكره** **التشفيع** **ولو علم**  
 ظهور نشر التشفيع **بانه** **ان يكره** **التشفيع** **ولو علم**  
 التسليم في الكل تسليم في ابعاضه بخلاف عكسه ثم  
 نشر في الجبا فبطل **وان باع** **وجعل** **عنا** **الاذر** **اعا** **مثلا**  
**في جانب** **اخذ** **التشفيع** **فلا تشفعه** لعدم الاضال  
 والقول بان نصيب ذرعا سوا وكذا التشفيع **لوا**  
**وهب** **هذا** **المقدر** **للمشتري** **وان** **اتباع** **سهمها**  
**منه** **بتمن** **ثم** **اتباع** **بتمن** **بها** **فلا تشفعه** **للمجار**  
**في** **السهم** **الاول** **فقط** **والباقي** **للمشتري** **لانه** **نشر**  
 وحيلته كله ان يشتري الاربع او التمسهم بكل الثمن  
 الاربعه الباقى بالباقي وليس له تخليفه بالده  
 ما اردت ابطال تشفعته في له تخليفه بالده ان البيع  
 الاول ما كان تلجيد مويد زاده موذيا للموذي  
**وان** **ابطل** **عنه** **بتمن** **بتمن** **بها** **فلا تشفعه** **للمجار**  
**لشفعه** **بالتمن** **بها** **فلا تشفعه** **للمجار**  
 تقوم الشريكة والمجار كنهما تقضيا بالبيع اذ يلزمه  
 كل الثمن اذا استحق المترافاه ولي بيع دراهم  
 الثمن بدنيا لبيطل الصرف اذا استحق وحيلته  
 اخري لصدره وان يسهل وهي المتعارفة في الامصار  
 ذكرها بقوله **وكذا** **الموا** **اشترى** **يدراهم** **مطلو**  
 بونك او اشارت مع قبضته فلو سب الشريكتيها

وقبضته



وجهل قدرها وضيغ الفلوس بعدا لغيره  
 المجلسان جهالة التذلل لضع الشفعة ودرجته  
 في المضمرات ويبلغ ان الشفيع لو قال انا عاقبة  
 الفلوس ويذكر ان ياخذها لدرهم وقيمة ثمان  
 لو اشترى دارا بغيرها وعقار الشفيع اخذها بغيره  
 كما مر قال المصنف ثم نقل عن مقطعات الظهيرية  
 ما يوافق قل **ووافق في تنوير البصائر**  
 وافرده شيخنا لكن نفقه ابنه في زواجر الجواهر  
 مخالفا لاول ومخالف المتون والشروح بقوله على  
 الفتاوى كما مر مرارا انتهى قوله ان لا تملكه فيها  
 بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا  
 سقط الفسخ بالبنا ونحوه وجبت **وتكره الحيلة**  
**لاستقاط الشفعة بعد ثبوت نية الفلوس** للشفيع  
 اشتره من ذكره البرازي **واما الحيلة في دفع ثمنها**  
**ابتداء فعدا ييوسف لا تكره وعند محمد تكره**  
**ويقتضي قول أبي يوسف في الشفعة قيد في السر**  
 بما اذا كان الجار محتاج اليه واستحسنه محشي  
 التشباه **وبضده** وهو ذكره في **الزكاة**  
 والحواشي السجدة جوهرة **والحيلة** موجودة  
 في كلامهم **لاستقاط الحيلة** بزازية قال وطليباها  
 كثير فلم يجد ما اذا اشترى جماعة عقارا  
 والبائع واحد يتعد بالاختيار بالشفعة  
 يتعددهم فللشفيع ان ياخذ نصيب

خير

بعضهم

بعضهم **ويترك الباقي ويعكسه** وهو اذا تعدد  
 البائع واخذ المشتري لا يتعدد الاخذ بها بل  
 ياخذ لكل ويترك الباقي فيه تنزيها للشفعة  
 على المشتري بخلاف الاول لقيام الشفيع مقام  
 احدهم فلم تتفرق الشفعة بلافراق بين تونه  
 قبل القبض او بعده سمي لكل بعض ثمان او سمي  
 لكل حصة لان العبرة هنا لا باخذ الشفعة لانه  
 لا تخار الثمن ولعلم انه لو طلب الحصة فهو على  
 شفعته ولو اشترى دارين او قريتين بمهرين  
 صفقة اخذها ما شفعيها معا وانزكها لآخرها  
 ولو اخذها بالمشرك والاخر بالفرد شرح مجمع  
 وباتي **والغنى في هذا** اي العذر والاختار **العاقبة**  
 لتعلقه فترق المقدبة **دون المالك** فلو وكل  
 جماعة فللشفيع اخذ نصيب بعضهم **اشترى**  
**نصف دار غير مقسومة** فقام اسم المشتري  
 البائع اخذ الشفيع نصيب المشتري الذي  
 حصل له بالقسمة وان وقع في طير جانيه على  
 الاصح **وايجوز** اي للشفيع تقضها مطلقا سواء  
 قسم او فرض على الاصح لانها من ثمار القبض حتى  
 لو قسم المشتري كان للشفيع التقض بما ذكره  
 بقوله بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه  
 من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك  
 الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع تقضه كقصد

بعضهم



بيده وهبته كما لو اشترى اثنتان دارا وهما  
 شفعيتان ثم جانت شفع ثالثا بعد ما اقتسما  
 بقضا او بغيره فله ان يشفع ان ينقض القسمة  
 ضرورة فيسرو رثة النصف ثلثا شرح وهبانية  
 اختلف الجار في الشفعة في ملكية الدار التي  
 يسكن فيها الشفع الذي هو الجار فانقول هو  
 للمشتري لانه ينكر استحقاق الشفعة وللجار تخليفه  
 اي تخليف المشتري على العلم عند ابي يوسف وبه  
 يعني كالمواكرا المشتري يطلب الموائمة فان  
 يملك على العلم وان انكر المشتري يطلب الاحتسار  
 عند لقائه فلهما المشتري على الثبات لانه يجبر  
 به علمادون الاول حاروي الزاهدي ولو برهنا  
 فبينه الشفع اخذ وقال ابو يوسف بينه  
 المشتري **فروغ** باع ما في اجارة الغير وهو  
 شفعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطل  
 الاجارة وان ردها شفعه شفعه لعلقه  
 والاب شفع له الشفعة ولو صيكا لابي  
 والاب شفعه ملائمة لغيره لبيع كالمواكرا  
 في الارقة **قلت** كذا في شرح الجميع ما  
 مخالفه فتبه ولو فيه تفرق الصفة الاول العلم  
 من الشفع بطلها فضا ملكا لاريان ان لم يعلم  
 بها اذا بيع الشفع كما انما في الشفع خيران  
 ثنا اعطاه ما زاد الصفع او تركه اخر الجار طلبه

الاولى حذف وان وهما

لو كان  
 يبيع الكسوة  
 في الاصغر فقط

ككون

ككون القاض لا يبرأ فله وسند ربه يسمع بالبيع  
 يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا **قلت** يوحنا  
 منه ان اليهودي ان اطلب خصمه من القاض فخطا  
 يوم سبته فانه يكفه الحضور ولا يكون سبته  
 عذرا ويروا قصة الفتوي قاله المصنف **قلت** وهي  
 في واقعات الحسامي ادعى الشفع على المشتري ان  
 اقتال الابطا لها بكونه في الوهبانية فلاف **قلت**  
 وسند كره لان ابن الهبة في جامعته الاشياء ايده بما  
 لا يرد عليه فليحفظ تقليد ابطا لها بالشرط جاز  
 له دعوي في رقبته الدار وشفعة فيها ينزل هذه  
 الدار داري وانا ادعيها فان وصلت اليها انا على  
 شفعتي فيها استنوي الشفع عليها بالاقضاء ان  
 اعتمد على قول عالم لا يكون ظاهرا الا كان ظاهرا  
 عالم عدل الروس المقتل والشفعة واجرة القسام  
 والطرف ان اختلفوا فيه الكل في الاشياء لا شفعة  
 لرثة عن ابني شفع لا ولي له لا يطل شفعته وان  
 نصب القاض فيهما يطلبها جاز جواهر شريكم اوله  
 شفع عايب فان شرف الاشجار فكلها المشتري ثم ان  
 الشفع واخذ ان الاشجار وقت القنطرة ممر  
 سنف بفرده والالات لخدمة له من التمر جيز  
 موزاده مغزها لو افغان الحسامي في الوهبانية  
 قال  
 ويلحق فيما يشترى لصغير اب ووصي للبلوغ يوحنا

نية



مجلس ١٠٠

جمع

الدرهقان

الدرعان بتقسيمها فتقسم ان ذهبها افرز للدرعنا  
 او لا فلكان الباقي عليهما وان يحوزا غنمه او لا فلكان الك  
 على الدرعان خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى  
 ملخصا وان اجبر عليهما او علي قسمه غير الصحيح فيخذ  
 الجنب منه فقط سوى ريف غير الغنم عند طلب الغنم  
 فيجبر ليا فيها من غنم لا فرز علي ان المبادلة  
 قد يجري فيها الجبر عند نقل حق الفير في الشفعة  
 ويبيع ملك الدينون لو فاديه وينصب قاسم يرفق  
 من بيت المال ليقسم بلا اخذ اجر منهم وهو واجب  
 وما في بعض النسخ واجب غلط وان نصت لجر الشلح لانها ليست  
 بقضا حقة تجاز له اخذ اجر عليها وان لم يجز علي  
 القضاء كره اخبر اده وهو علي عدد الروس مطلقا  
 لا انما بخلاف الصافي ثانيا القاسم لان اجرة الكيال  
 والوزان بقدر الانصب اجمعا وكذا سائر الموثق كاجرة  
 الراعي والحمار والحفظ وغيرهما شرح مجمع زاد والمختار ان  
 لم يكن للقسمه وان كان اما فعلي اخلاق كمن ذكر وفي  
 للمدابة بالمقتضى وانما فيها علقته عليه والتاسم يجب  
 كون عدد الاسماء اياها ولاثنين واحداها لا  
 يتحكم بالزيادة ولا يستتركت التاسم خورقوا لهم  
 وصحت برضا المشركا الا اذا كان فيهم صغير او مجنون  
 لاننايب عنه او غايب لا وكيل عنه لعدم لزومها جنيذ  
 الاباحارة النافذ والغايب او الصبي اذا بلغ او وليه  
 هذا المورد ولو شتركا بطلت منية القتي وغيرهما

لغول وهو غلبته في عمره  
٣ فوله وان احمر عليها هذا اخا به



وقسم تقلى يدعون ارضهم بينهم او ملكة مطلقة او  
 شرا او مدر النشريعة فلا فرق في التقلى بين شرا او  
 ارث وملك مطلقة قلت ومن التقلى البنا والاشجار  
 حيث لم يتبدل المنفعة بالقسمة وان تبدلت فلا جرم  
 قاله شيخنا **وعنا يدعون شرا او ملكة مطلقة**  
**فان ادعوا انه ميراث عن رجل لا يقسم حتى يتوضوا**  
**على ناءه وعدد ورثته** وقال لا يقسم باعتدافهم كما في  
 الصور الاخرى **وان برهننا ان الغنار هم ما حتى برهننا**  
**انها اتفقا في الاصح** لانه يجمل انه معهما باجارة  
 او اعاره فتكون قسمة حفظا والمقار يحفظ بنفسه  
**ولو برهننا على الموت وعدد الورثة وهو اى المقار**  
**قلت** قال شيخنا وكذا المنقول بالاولى **وما فيهم**  
**صغير وغائب قسم بينهم ونصب قابض لهما**  
 نظرا للغائب والصغير ولا بد من النية على اصل  
 الميراث عند ايضا خلافا لهما كما مر فان برهن  
 وارث واحد لا يقسم اذ لا بد من حضور اثنين ولو  
 احدهما صغير وموحيه **او كانوا ايا الشركاء مشركين**  
 اى شركاء بغير الارث **وغائب احدهم لان في الشرا**  
 لا يصلح الحاضر خصما عن الغائب بخلاف الارث **لو كان**  
 في صورة الارث الغنار او بعضه **مع الوارث الطفل**  
**او الغائب** او كان ثلث منه لا يقسم للزوم الفصل على  
 الطفل والغائب بلا خصم حاضر منهما **وقسم**  
 المال المشترك بطلب احداهم ان انتفع كل واحد منه

بعد

بعد القسمة ويطلب ذي الكثرة ان لم ينتفع الاخر  
**قلنا حصته** وفي الثانية يقسم بطلب كل واحد عليه القسمة  
 لكن المتوفى على الا ولغيره العول **وان تضر الكل**  
**لم يقسم الا برضاهم** لئلا يكون على موضع وبالنقص  
 في الميراث جازون لهما بجلان فيه طلبة احدهم القسمة  
 ان امكن لكان ان يحل فيه بعد القسمة قبلها قسم والا  
 لا يقسم **عروضا خذ جنسها الا الجنسان** بعضها  
 في بعض لوقوعها معا وضة لا تتميز فيتم هذا التراض  
 زون القاصي **والرفيق** وحده لئلا يتعاون في  
 الارضى وقال لا يقسم لوز كورا فقط او انا فقط كما  
 يقسم الاجل والغم ورفيق الغنم **والجواهر** لغنم  
 تقاوتها **والجواهر** والسير والرحا الكتب وكلها في قسمة  
 ضرر **الابرضاهم** كما مر ولو اراد احدهم البيع والى  
 الاخر لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما كان في الجواهر  
 لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بلاهايا  
 ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم وكل كتابا اذا  
 مجلدات كثيرة ولو تراضيا ان تقوم الكتب ويا  
 خذ كل بعضها بالقيمة لو كان بالتراض جاز والا لا خانبه  
 وفي الستة **خاتمة** دار او حاثوث بين اثنين لا يمكن  
 قسمة ما تشاجر فيه فقال احدهما لا كرى ولا  
 انتفع وقال الاخر ان يرد ذلك امر القاضى بالمايا  
 ثم يقال ان لا يرد لا انتفاع ان ثبت فانتمتع  
 وان ثبت فاعلق الباب **وورث مشتركة او دار**

ما طار بهل فيه

مطلقا لو اراد احدهما السرقة اليه  
 والى الاخر الخ

لو كان



وضبعة اودار وحانوت قسم كل واحد منها  
منفردة مطلقا ولو سلازقة او في محلتين او في  
مصريين مسكين ان كانت كلها في مصر وحلا ولا  
وقالا ان الكافي مصر واحد فالرافيه للتناضي  
وان في مصريين فقط واما كقولهم **ويصور القاسم**  
**ما يقسمه** على قرطاس ليرفعه للتناضي **وبعد**  
**على سهام** القسمة ويدرعه ويقوم البناء  
وتقرر كل نصيب **بما يقدر** بطريقه ونسبه  
ويقبل الاضبا بالاول والثاني والثالث  
وهلم جارا ويكتب اساميهم ويقرغ لتقليب  
الفلوب من خرج اسمه **ولا ظلم السهم الاول**  
**ومن خرج** ثانيا ظلم السهم الثاني الى ان ينتهي  
الى الاخير واعلم ان الدار لهم لا تدخل في  
القسمة لاعتبار الارض صاهم فلو كان ارضا  
بنا او مقول قسم بالقيمة عند الثاني وعند  
الثاني يرد من العروة بمقابلته الباق فان يرفضل  
ولا يمكن التسوية ردا لفضل دراهم للضرورة  
واستحسن في الاختيار قسم واحد هم سبيل ما  
او طريق في ذلك **الاخر** والحال انه لم يشترط في  
القسمة صرف عنه ان امكن والاخسوف  
القسمة لجماعا واستوفت ولو اختلفوا افتل بعضهم  
انقياد مشترك كما كان ان امكن افران كل فاعل كما سطر  
الزليم **يختلفوا** في مقدار عرض الطريق جعل عر

او مقول

ضها

ن

بينه

شقا

ضها قدر عرض باب الدار واما في الارض فنقدر  
بما هو الشور **بما يظن** اي ارتفاعه حتى يخرج واحد  
منهم جناحا في تقسيم ان فوق الباب اذمار وانه لان  
قدر طول الباب من المولى مشتركة والبناء على الهواء  
المشتركة لا يجوز الا برضا الشريك **ولا يشترط**  
**ان يكون** الطريق في قسمة الدار على التناوت  
هان وان وصليته كان سهم سهم والدار ونسبا وبيد  
وذلك لان القسمة على التناوت بالتراضي غير  
الاسوال الربوي **يجاز** في قسمة التناوت بالدار  
ليس بربوي لا العيب بالسنة على الصحيح بل بالقبول  
او الميزان لانه وزني **سفل** اي فوقه **علا**  
مشتركة كان **وسفل** بجزء مشترك والعلو الاخر **علو**  
مشتركة **والسفل** الاخر **فوق** كل واحد من ذلك على  
حصة وقسم بالقيمة عند حدوده **فوق** بغير بعض  
الشركا بعد القسمة **تصبيه** ويشهد القاسم  
بالاستيفاء **فيل** وان قسما بالامر في الاحص  
ابن ملك **وان** يشهد قاسم لانه فرد ولو ادعى  
احدهم ان من نصيبه شيا وقع في بر صاهية  
غلط **وقد** كان اقربا **لاستيفاء** ولم يفرقه ذكره  
البر جند يلم **بغير** لا **يجزها** ان اقر الخصم او  
تكونه فلو قال لا بحة لعنت ولان افضله اعتمد  
على فعل الامين ثم ظهر غلظه **وان قال** فيمنته  
**واخذ** شريكه **بعضه** وانكر شريكه ذلك **فلا**

ن

ن

ن



من ذلك انما الى كذا ولم يسلمه الى وكذا به شر كذا  
 وتقسيم القسم كالاختلاف في قدر البيع ولو قسمنا  
 دارا واحدا ب كلا طائفة فادعي احد هما بيننا في يد  
 الاخر انه من نصيبه ولا نكر الاخر فعليه البينة  
 لانه مدعى وان اقامه القصة البينة المدعي لانه  
 خارج وان كان قبل الاثبات على القبطر مخالفا  
 ونسخت وكذا لو اختلفا في الحدود وان استحق  
 بعض معين من نصيب لا تقسم القسم اتفاقا  
 على الصحيح وفي استحقاق بعض شايع في الكل  
 تقسم اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع من نصيبه  
 لا تقسم جبرا خلافا للثاني بل المستحق منه يرجع  
 حقه ذلك في نصيب شريكه ان يشا او تقض  
 القسم دفعا للمقتضى في الضرر التفتيش فلو كانت  
 بقي ههنا احتمالا اخر وهو ان يستحق بعض من  
 نصيب كل واحد فان كان شايعا فسخت وان كان  
 معين فان كان متساويا فظاهرا والا فالبينة لذلك  
 الزايد كما مر فلذا لم يفردها بالذكر فظهر الدين  
 في الشركة المقسومة تقسم القسم الا اذا قضوه  
 اي الدين وابر العرفا ذمهم المورثة او يبيح منها  
 اي من الشركة ما ينبغي بملزوم المانع ولو ظهر تخلف  
 فاحتمل لا يدخل تحت التقويم في القسم فان كانت  
 بقضا بطلت اتفاقا لان تقصير القاض يقيده بالعدل

ولم يوجد او وقعت بالشر اضر بطل ايضا في الاصح  
 لان شرط جوازها العادلة ولم توجد فوجب  
 تقصيرها خلافا للتصحيح بالخلاصة قلت فلو قال كما اكثر  
 تقسم لكان اولى فتسمع دعواه ذلك اي ما ذكره العبد  
 الفاضل ان لم يفرده لا يستيف وان اقر به لا تسع  
 دعوي الغلط والعين المتناقض لان ادعى القصب  
 فتسمع دعواه ونظامه في الخاتمة ادعى احد المتقاضي  
 المشتركة دينا في الشركة فم دعواه لا التناقض لتعلق  
 الدين بالمعروف والقسم بالصورة ولو ادعى عين  
 باي سبب كان قسم للتناقض اذا اقدم على  
 القسم اعترافا بالشركة وفي الخاتمة اقتسموا  
 دارا او ارضان ادعى احد هتم في قسم الاخرين  
 او يتخلل زعم انه وعرضه لم تقبل بينة وقسمت  
 بينة في نصيب احد هما القضا انها منذ اية في  
 نصيب الاخر ليس له ان يجبره على قطعه بانه يقضي  
 لانه استحق الشجرة باعصانها الضار بها  
 اي احد الشريكين بغير ادنا الاخر في عقار مشترك  
 بينهما فطلب شريكه رفعها به قسم العقار  
 فان وقع البناء في نصيب الثاني فلهما ونعمت  
 والاهدم البناء حكم الفرد كذلك بزازية القسم  
 تقبل التقصير فلو اقتسموا واخذوا حصتهم ثم  
 تراصوا على الاشتراك بينهم مع وعاد في الشركة  
 في عقار او غير ذلك لان قسمه التراضي مبادلة ويصح

منه

بناؤه



فستوها وجبة مبادلتها بالتراضي من ارضه **القبوض**  
**بالقبضة الفاسدة** تنسمة على شرا او صدقة  
او بيع من المقتسوم او غيره **يملك الملك فيه ويبيع**  
جواز **التصرف فيه** لقابضه وبضمنه بالقيمة **كالقبو**  
**ضربا لشرا الناسد** فانه يفيده الملك كما في رعايه  
**وقيل** لا ينبت جزمه بالقبول في الاشياء وبالأول في  
البنائرية والقبضة **ولو نهايا في سكنى دار** واحدة  
يسكنها هذا بغيرها او ابعضا وهذا يشترط ان يشترط  
**او في دار** يسكن كل دار **او في حرمه** يخدم هذا بغيرها  
وهذا بغيرها **او عبد** يخدم هذا وهذا والاخر الاخر  
**او فعلة دار او دارين** كذلك **مع** التباين في الوجوه  
الستة استحسننا اتفاقنا والاصح ان القاضيه يباي  
بينهم يطلب احدها ولا يتطل من موت احدهما ولا يموت  
ولو طلب احدهما الفسدة فيما يقسم بطلت ولو  
انفق على ان تنقذ كل عبد على من يخدمه جازمه  
استحسننا خلاف الكسوة وما زاد في نوبة احدهما  
في الدار الواحدة مشتركة لا في الدارين ويجوز في عبد  
ودار على السكنى والحزمة وكذلك في كل يختلف المنفعة  
ملته وتعلمه فيما علقته عليه **طولاها باقية** **عبد**  
**او فعلة عبد** **او نهايا** **او فعلة** **بطل او بطلين** او في  
سبب **بطل او بطلين** او في **شجرة او في لبن شاة**  
لا يصح في السائل الثمان وحيلة الثمار ونحوها ان  
يتشترى جزمه تشريكة ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته

جبر

سار  
الوقلة

مطلب قسمة الفرائد  
الخ

او ينتفع بالعين بغير معلوم استقر انما النصيب  
صاحبه اذ فرض الشاع جازم **فروع** الفرائد ان  
كانت لحق الملاك فالقسمة على قدر الملك وانما  
الاقتسار على عدد الروس ولا يدخل في بيان **وشراف**  
غرم السلطان قرية تنقسم على هذا ولو خيف  
الفرق فانتقموا على القاضية **فالفروع** بعد الرو  
س لانها لحق الاقتسار المشترك اذا التزم فاوليها  
الحارة ان اختلف القسمة لاجير وقسم والابناء جزمه  
ليرجع بما اتفق له لو اسر القاضيه والقيمة البناء  
وقت البناء التفرقة في ملكه وان تضر جازم في نظام  
الرواية الكافي لاشياء وفي الجزمه وبغيره في السرا  
جدة التفرقة على المنع قال المصنف فقد اختلف الاثنا  
ويبين ان يقول كاي ظاهر الرواية التي قلت ومصر  
في متفرقات القضا وفي الوهبانية **وشرها**  
ولو زرع الانسان ارضا بداره فليس له ان يترفع او يترفع  
وجب ان يملك واحد **واحد** وكما في قبيل البسريين  
وما اشرك ان يملك بيطون **وقيل** لتعلقا بغيره  
ويستحق ما يختار ارض بلونه **ويستحق** بغيره  
وخذ منقبا بالاذن منه **علاكم** **وخذ** **فبينة** ان لا وهذا  
**كتاب الزراعة** مناسبتها ظاهرة **هي**  
لغة مفصلة من الزرع وشرع **عقود** على الزرع **ببعض**  
**الخارج** وان كانها اربعة ارض وبذر وعمل وتجر **ولا يصح**  
**عند الامام** لانها تقتضي الطمان **وعندها تصح**

مطلب لغيره  
ولو خيف القدره واقفوه  
على القاضيه الاستفاد

مطلب له المصروف  
في ملكه وان تضره

مطلب المشترك اذا التزم  
والحي شريكه الحارة







في القضاء ولا قيمة للمنافع **ويستتر فيه ريبان**  
 فيمنع بان يوقية اجرة مثله لفرزه **وتفتتح الرابعة**  
**بدين كوج** الي بيعها **العلم** بعيت الزرع **كلن** يجب  
 ان يستتر فيه الزرع **ديانة** ان يعمل كما امر اما اذا  
 ثبت ولم يستتر فيه **العلم** بقية الارض **تعلق** حقت  
 المزارع **في** لو اجازها فان مضت المدة قبل ادراك  
 الزرع **على** العامل **اجور** مثل نصيبه من الارض  
 الي ادراكه اي الزرع كما في الاجارة بخلاف مالومات  
 لحد ما قبل ادراك الزرع بحيث يكون الكل على العا  
 مل او وارثه **لينا** المعتد **استثناسا** كما سيجي  
**رجل** ارضه **الي** اخر على ان يزرعها بنفسه **وقدره**  
**والبذر** بينهما نصفان **والخارج** بينهما كذلك  
**فعل** لا على هذا فالرابعة فاسدة ويكون الخارج  
**بين** ما نصفين **وليس** للعامل على رب الارض اجر  
 لتشرته فيه **والعامل** يجب عليه **اخر** نصف الارض  
**لصاحبها** النقاد **المعتد** وكذا لو كان البذر ثلثاه  
 من احدهما **وثلثه** من الاخر **والربع** بينهما نصفين  
**او على قدر بذرها** فهو فاسد ايضا **للتشرط** الا  
 عامة في المزارعة عمادية **واعلم** ان تنقصة الزرع  
 مطلوبة بعد مضى المزارعة **عليها** ما بقدر الخصص  
 واما قبل مضيتها **فكل** عمل قبل انتهاء الزرع **تنقصة**  
 بذر ومونة **حفظ** ذكره **نصر** على العامل ولو بلا  
 شرط فلو تنها **ي** بقي **لا** مثلها **كاي** بينهما **فوجب** عليها

مونة كحصار وديار **كذلك** المصنف **وحمل** عليه  
 اهل صدر **المشريعة** فليحفظ **فان** شرطها **على** العمل  
**فسدت** كما لو شرطه **غير** الارض **بخلاف** مالومات **رب**  
**الارض** والزرع **بغير** ان العامل **في** جميعا **على** العامل  
**او وارثه** **لينا** هذه المعتد **والقندر** يوجب علمت  
 العامل **على** الخارج اليه **ان** انتها **الزرع** كما امر **وتوما**  
 قبل البذر **بطلن** **ولا** شئ **كرايه** كما امر **وكذا** لو فسدت  
 بدين كوج **بدين** **و** **الشرط** **العمل** كحصار وديار  
 ونسب على العامل **عند** **الغاية** **للتعامل** **وصولا** **لصاحب**  
 وعليه **الفتوى** يلتقي **الغلة** **في** المزارعة **عند** **طلم** **ولو**  
 فاسد **امانة** **في** يد المزارع **نظم** فرع عليه **بقوله**  
**فلا ضمان** عليه **لو** **عطلت** **الغلة** **في** يده **بلا** **مذمة** **فلا**  
 تضم **بها** **الكفالة** **نفس** **لو** **كذلك** **لخففت** **ان** **استعمل** **بها**  
 دكت **المزارعة** **والكفالة** **ان** **لم** **تكن** **على** **وجه** **والا**  
 فسدت **المزارعة** **خاتمة** **فذلك** **في** الحكم **المعاملة** **في**  
 المساقاة **فان** **حصلة** **الدين** **ان** **في** **يد** **العامل** **امانة**  
**وان** **اقصر** **المزارع** **في** **سجل** **الارض** **من** **هالك** **الزرع** **بهذا**  
**السبب** **لم** **يضمن** **المزارع** **في** **المزارعة** **الفاسدة** **في**  
**يضمن** **في** **الصحة** **لوجوب** **العمل** **في** **ما** **امر** **في** **يده**  
**امانة** **في** **ضمن** **بالنقص** **في** **السراجية** **اذا** **تفرغ** **منه**  
**السيرة** **عند** **اخي** **ييسر** **ضمن** **وقت** **ما** **ترك** **السيرة** **في** **مستله**  
**ثابت** **في** **الارض** **وان** **لم** **يكن** **المزارع** **قيمة** **قومت** **الارض**  
**من** **دعة** **وغير** **من** **دعة** **في** **ضمن** **فضل** **ما** **بين** **ما** **فرع**

الشرط  
 المعاملة

عليه





آخر الاكل للسنن ان تاهب امنا لا يقيم ولا اضمين  
 نشر عليه الحصار فتنافل حتى ملك من الان يو  
 من قتل امنا فان حفظ الزرع حتى اكمل الدواب  
 فمن وان لم يرد الج ابعث اكله كله ان امكن طوره  
 فمن والا يزارية زرع ارضه رجل اسرط البه  
 كمنته الارض فان كان المرور جري في تلك القرية  
 بالنصف او بالثلث ونحوه وجب ذلك حرت بين  
 رجلين اني احدهما ان يستنيه اجير فلو فسد قبل  
 رفوه للثامن وامره بذلك نشر اشنع من جواهر  
 الفتاوى نشر ط البذر على الاربع ثم زرعها رب  
 الارض ان على وجه الانتهاز فزارعة والاقتض  
 لصادق الارض المتاجر من الاجر من اربعة جاز ان  
 البذر من المتاجر ومعاملة ثم يزار استاجر ارضا  
 ثم استاجر صاحبها ليعار فيها جاز الكل من مخ  
 البصيف قلت وفيه واجرباب جناية البهيمة  
 من راي الخلافة بتان اهر البستان وحفل حيث  
 دخل الماء تلفت الكروم والحيطان قال يضمن  
 الكروم لا الحيطان ولو فيه حصره ضمن الحصر لا  
 الوهب انما يضمنه فصار حفظه عليها قال قاري يضمن  
 الوهب في عرفنا انتهى فنحن بلا ان الاخر ولا امر  
 قاض فهو مشرع كمرعة دار مشتركة ثمان العمل  
 فتال الوارث انما العمل الى ان يستوفى فله ذلك  
 وان اي ربه الارض ملته وفي الوهبانية قال

لا ضمان عليه وان رفع  
 الى القاضي هو

قلت

ويأخذ

ويأخذ ارضا للثمن وصيد من اربعة ان كان ما هو يذرت  
 ولو قال بذرا الارض مع من اربع له القول ببدرا الحصد والحفر  
**كتاب المساقاة** لا تحق مناسبتها  
 المعاملة بلغة اهل المدينة فمما فقه وشرع ما فقه  
**رفع الشجر** لا كرم وهل المراد بالشجر ما يعمر غير المنز  
 كالحور والعنق صاقل ارضه الى من يصح فخر معلوم من  
 ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا وكذا شروطها  
 تكون منها يخرج بيان البذر ونحوه الا في اربعة اشياء  
 فلا تشتراط عند المتبع احدها يجبر عليه اذا هزم  
 بخلاف المزارعة مما مر وان انقضت المدة تنك بلاء  
 اجرو ويجعل بلاء اجرو في المزارعة **وان استحق القيل**  
**يرجع** العامل بلجر مثله في المزارعة بقعة الزرع و  
 الرابع بيان المدة ليس تشتراط هنا استحقاقا للعلم  
 بوقته عادة وجب يذرع على اول شرب يخرج في اول  
 السنة وفي الرطوبة على اربعة اذ بذرهما ان الرغبة  
 فيه وحده فان لم يخرج في تلك السنة شرفسدت  
**ولو كروية** لا يخرج الثمرة فيها فسدت **ولو بلغ**  
 الثمرة فيها **والاجع** لعدم التيقن بفوات المقصود  
 فلو خرج في الوقت المسمى فقبل الشتر طاعة العقد  
 والافسدت فللمعامل اجرا مثل البذر ثم يجر عمله الى  
 ادراك الثمر ولو دفع عن ارضه في ارضه ببلغ الثمرة  
 علم ان يصابها فافترج كان بينه ما فسد هذه  
 المساقاة ان لم يزرع او ما معلومة وان ذكر ذلك

قوله وفي المزارعة باجر  
 ليس راجعا لقوله و  
 بل لقوله وان انقضت المد  
 الح اه تقويم شجنا المنصور



صح فكذلك لو دفع اصول رطبة في ارض مساقاة  
 والحيث لم يسم المدة في الاصل الرطبة فانه يجوز  
 وان لم يسم المدة ويقع على ارض جز يكون ولو  
 دفع رطبة انما يجوز ان يسم على ان يقوم عليها  
 من يخرج بلدها ويكون بينهما نصفين جازلا  
 بيان مكية والرطبة لصاحبها ولو شترط  
 الشراكة فيها اي في الرطبة فسدت لشروطها  
 الشراكة فيما لا يتموا بعمله وتقع في الكرم والشجر  
 والطلب المراد منها جميعا يقول **واسول الباذنجان**  
**والنخل** وخصها الشافعي بالكرم والقيلوفيد اي  
 الشجر المذكور **شجرة غير مدركة** يعني شريد  
 بالغسل **وان مدركة** قد انتهت لا تقع كالزراعة  
 لعدم الحاجة دفع ارضا ايضا مبددة معلومة بها  
 ليصرف عن كون الارض **والشجر بينهما الاصل**  
 لا اشتراط الشراكة فيما هو موجود قبل الشراكة  
 فكان كقغير الطمان فتفسد **والنخل والخرس**  
**لرب الارض** تبعاً للارض وللأخر قيمة غير مبددة  
 يوه الغرس **واجر مثل عمله** وحيلة الجواز ان يبيع  
 نصف الفراس بنصف الاخر ويتاجر برب الارض  
 العامل ثلاث سنين مثلاً بشرط ان يعمل في نصيبه  
 صدر شريعتي **وقد ثبت الترخ** سواء رطلها  
 في كرم اخر فثبت منها شجرة فهي لها حب  
 الكرم **الا قيمة للنواة** وكذا لو وقعت غرة

في

عليه

في ارض غيره فثبت ان الخوصة لا تثبت الا بعد  
 زرعها بغيرها **وتبطل المساقاة** كالزراعة **المساقاة**  
 بموت احد المأويين مدتها **والنخل** هذا قيد  
 لصورتي الموت ومضي المدة **فان مات العامل تقوم**  
**ورثته** ان شلوا حتى يدرك النخل وان كرهه **الرافع**  
 اي رب الارض وان ارادوا القلع لم يجز وعلى العمل وان  
 مات المانع **فالحيا** في ذلك **لورثة العامل** كما مر  
 وان لم يمت احد صاحبها انقضت مدتها اي المساقاة  
 فالحيا للعامل ان شل على علمه **وتفسد** **بالقيد**  
 بالعد **والزراعة** كما في الاجارات ومنه **تكون العا**  
**على ارضه** العمل **وتكون** سائر ما يخاف على ثمره **وهو**  
**وسدعه منه** دفعا للضرر **ف** **وعما قبل الادراك**  
 كسني وتلقين وحفظ فعلى العامل وما بعد ذلك اذ وحفظ  
 ثمرها ولو شترط على العامل فسدت انفاقا ملتقى  
 ولا اصل ان مكان من قبل الادراك كسني فعلى العامل  
 وبعده كصا وعليهما كما بعد القسمة فليحفظ **ادفع كرمه**  
 معاملة بالنقد ثم زاد احد صاحبها النصف ان زاد  
 الكرم **فجز** لانه **مشتاع** يفسد وان زاد العا  
 جاز لانه اشتراط دفع الشجر لشريكه مساقاة  
 لم يجز لاجله لانه شريد فيقع العمل بنفسه وفي  
 الوهبانية  
 وما **المساقاة** ان يساقى غيرهم **وانما** **الزراعة** **المساقاة**  
 بها **بأجر** **وانما** **المساقاة** **والزراعة** **المساقاة**

مل

مل

مل

يفوز العامل كما كان وز كره ورثة  
 الرافع دفعه للضرر وان ملنا مع



**كتاب الذبايح** مناسبتها للذبايح عدة كضربها  
 انلافها في الانتفاع بالنبات والحيوان والجمادى والذبيحة  
 اسم ما يذبح كالذبح بالكسر واما ما يذبح فقطع الاوداج  
**من جبهته** **ثلاثة** **الذبح** يخرج السمك والجراد  
 فيجلان بلا ذكاة وفعل المتردية والاطيخة وكل ما لم  
 يذبح ذكاة شرعيا اختياريا كان او اضطراريا **ولا ذكاة**  
**الضرب** **فيمرح** وطفن وانهار الدم في اي موضع  
 وقع من البدن **وذكاة الاختيار** ذبح بين الخلق  
 والبهائم بالفتح المخرجه من الصدر **وفقه** **الملتوم**  
 كله او سطره او اعلاه او اسفله وهو يجري بنفسه  
 على المصح **والرؤوس** **الذبح** **الذبح** **الذبح** **الذبح**  
 يجري بالدم **وهو الذبح** **الذبح** **الذبح** **الذبح**  
 لاكثر حكم الكاويل يذبح قطع اكثر من ذكاة خلافه  
 البرازي قطع كل جثثوم وميري واكثر ورج ويحيى  
 انه يكتفى من الحياة قدر ما يستغنى في الذبح **وحل**  
**الذبح** **كل ما افرى الاوداج** **الذبح** **الذبح** **الذبح**  
 الاريفة تغلبا **والنمر** **الذبح** **الذبح** **الذبح**  
**اوليطة** او قشر قوب او مرققة وهي جمل يبيض  
 كالسكين يذبح بها الانسان وطفن **قاي** **مبين** **ولو**  
**كانا مشروعين** **حل** **عند** **ما** **اكره** **له** **ما** **فيه**  
 من الضرب بالحيوان كالجذبة **شفره** **كيلة** **ونذرت**  
**احدا** **شفرته** **قبل** **الاضطجاع** **وكره** **بعد**  
 كالجرب **بها** **الي** **الذبح** **ونذرها** **في** **قفاها** **ان**

بقيت

سكرة

لجونا

بقيت حية حتى تقطع العروق والامخل الموتى ابلا  
 ذكاة **والذبح** **يذبح** **فيسكون** **بلوغ** **السكين** **الذبح**  
 وهو عرف اسفله في جوف عظم الرقبة **وكره** **كل**  
 تقذيب بلا فائدة **مثل** **قطع** **الراس** **والسلك** **قبل**  
**ان يذبح** **اي** **تسكين** **من** **الاضطراب** **وهو** **تفسير**  
 للارام كالاخي وكرة **التوجيه** **الى** **الفتنة** **لما** **لقد** **السنة**  
**ونشر** **طكون** **الذبح** **مسلم** **احلا** **الخارج** **الحرم** **ان**  
**كان** **صيدا** **فصيد** **الحرم** **لا** **تخله** **الذكاة** **في** **الحرم** **مطلقا**  
**او** **كتابيا** **فيما** **او** **حريا** **الا** **ذاسم** **من** **عند** **الذبح**  
**ذكر** **المسيح** **فتحل** **في** **جبهته** **ما** **او** **الذبح** **الذبح**  
**او** **اسرة** **او** **صيا** **بقتل** **التسمية** **والذبح** **وقدر**  
**او** **قلن** **او** **اخرى** **تختل** **في** **جبهته** **كتابيا** **من**  
**وتنجد** **بحسب** **مرد** **وغيره** **غير** **كتابيا** **من**  
**ولو** **ابو** **حيدر** **لحنا** **اشبه** **لانه** **صار** **كرت** **ذقتبه**  
 بخلاف يهودي **او** **بحسب** **تنصير** **لانه** **يقرب** **ما** **ان** **ثقل**  
 اليه **عند** **ما** **يقرب** **لانه** **عند** **الذبح** **من** **وغيره** **هو**  
 لا تحل ذكاة **والمتولد** **بين** **شفرته** **وكتابيا** **يكتا** **لانه**  
**او** **تار** **في** **شفرته** **علا** **اخلاق** **المشايخ** **وهو** **مخالف**  
 للاجماع قبله **كاسطر** **الزليقي** **فان** **نزلها** **ناسيا** **حل**  
 خلاف لما ذكره **وان** **ذكر** **مع** **اسمه** **لغاي** **غيره** **فان**  
**وحل** **بلا** **عطف** **لانه** **كقول** **له** **اسم** **الذبح** **تقبل** **من** **قلان**  
 او من منته **اسم** **الله** **محمد** **رسول** **الله** **بالرفع** **لعدم**  
 العطف فيكون مبتديا **اكن** **يكر** **للوصل** **صورة** **ولو**

قوله لانه صار كمرتة علمة لقوله لو اذ  
 سنا فكان الاولي تقدم بها على قوله  
 ولو ابو حيدر اختلف اهل العلم



بالحر والاضيق حرمه في هذا اذا عرف الخوف والا  
وجه ان لا يفتن الاعراب بل يحرمه مطلقا بالاعطاف  
لعدم العرف كما افاده بقوله **وان عطفنا حرم**  
**عوليسم الله واسم فلان او فلان** لانه اهل به لغير  
الله قال عليه الصلاة والسلام وطنان لا اذ كره فيهما  
عند العطار وعند الذبح **فان فصل صورة ومعني**  
**بالعطف الا حطط لاجل** والعطف بالانتمية او  
بعد الذبح لا يفسر به لعدم القرآن اجمالا والشرط  
في التسمية هو الذكر لخالص من تنوير الدعاء  
وغيره فلذلك يتولى الدعاء لعنصره لانه دعا وسأل  
فانه حال ونوع عطف عند الذبح فقال الحمد لله لا يجافي  
**الاصح** لعدم قصد التسمية بخلاف الخطبة حيث يجزيه  
قالت بدني جلاء علي ما اذا انوبد الا لا يوقف بينه وبين  
ما في الجنة فتأمل **والمستحب ان يقول بسم الله**  
**عنه اكبر بلاها وكره بها** لانه يقطع فور التسمية  
كل زاده الزيلع الحاد او اية وقال قبله والمنداول  
المفتول عن النبي صلى الله عليه وسلم بالواو والواو  
حسب ولم يخضه في التسمية بخلاف ما لو قصد بقاء  
التبرك في ابتداء الفعل ونوي بها امر اخر فانه  
لا يصح فلا تخالفا لوقال الله اكبر والادبه متابعة  
المودن فانه لا يصير شارعا في الصلاة بزارية  
وفيها **وتشترط التسمية** من الذبح حال الذبح  
او الرمي بصيد الارسل او حال وضع الحد يد جمار

رسولي

لأكلوا ني

الوشر

الوشر ان الميت بعد عن طلبه كما يسمى **العنبر الذبح**  
**عقبت التسمية قبل الذبح** والجلسه تحت لوا في جمع  
شائبين احدهما فوق الآخر فيذبحهما ذكاة واحدة  
بتسمية واحدة بخلاف ما لو ذبحهما على التناقض  
لان الذبح يتعدد فتشترط التسمية ذكوة الزيلع  
في الصيد ولو سمى في الذبح ثم اشتغل باكل او شرب  
ثم ذبح ان طار وقطع الفؤاد حرم ولا لا وحدا الطول  
ما يستكثره الناظر في ذكاة الشفرة فيقطع الفؤاد  
بزارية **وهي ما لا يحل لاجل** في اسدل الشفرة **وتكون ذكاهما**  
**والحكم في بقر وعنهم** فندب ذكاهما وكره بقرها  
لشرك السنة ومنعها ما كان **لا بد من ذبح صيد مستا**  
**شرك** لان ذكاة الا ونظر انما يصار اليها عند العجز عن  
ذكاة الاضيق **وتجوز ذكاهم** كبشر وعنهم **نوعه**  
فيجمع كصيد **وتفوز ذكاه** كان نذرك في بئر او رذا  
وصال حتى لو قتله لصول عليه مريلا ذكاة حل  
وفي النهاية بقره تفسر ولا ذكوة فاذ حل بقره  
ونذخ الولد وان قد راقلت ونقل المذة ان سدر  
النذر والواد رك صيد جبارا وشرف ثوره على  
الهلاك وضاف الوقت غاي الذبح او يجر الذبح في جرحه  
حلي رواية وفي منظومة النسفي ان الجنين مفرد **فحكمه**  
**لم يشترك بذكاة امه** فخذف المنة ان وقال ان تم خلقه  
اكل لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة امه  
وحل الاماه على التشبيه اي ذكاة امه بدليل انه

رقيب

نظم

فلو ان جرحه في غير محل الذبح ان لم  
يقدر على الذبح فله صم صم صم

الذبح



روي بالنصب وليس في نسخة الام (فانما) الويل لعدم  
 التيقن بموته **ولا يجل** **وناب** **بصيد** **بنا** **مخرج** **مخو**  
 البعير **يخلب** **بصيد** **يخلبه** اي ظفيرة يخرج نحو الحامة  
**من سبع** بيان لذي ناب والسبع كل محتطف منتهب  
 جارج فان لم يمانه **او طير** **بيان** لذي يخلب **ولا الخشبات**  
 وهي صغارها وبالارض واحد ما حشرة **والحر** **الاهلية**  
 بخلاف الوحشية فانها وليتها احد **والابن** **الذي** **ما**  
 حار فظنوا به بقره اكل اناقا ولو فرسا فقامه **والهليل**  
 وعندهما وعند الشافعي وقيل ان ابا حنيفة رجع  
 عند حرمته قبل موته بثلاثة ايام وعلمه الفتوي  
 عمارية ولا يمانس بليتها على الاوجه **والضيق** **والثقل**  
 لان ليمان ادين وعند النجاشي **والساحف** **البرية**  
 وكبرية **والغراب** **الابن** **الذي** **ياكل** **الجيف** **لانه** **ملحق**  
 بالحيايت قاله المصنف قاله الخبيث ما تستحبته  
 الطباع السليمة **والغراب** **يوزن** **غرابا** **النسر** **حمده**  
 عرفان قاموسه **الغراب** **النصب** **وما** **روي** **من** **اكله** **كل**  
 على لا ينشأ **والبروج** **ومن** **عروس** **والزخم** **والبحا**  
 صوطا يبرر دجى الهدهد يشبه الزخم وكلها من سباع  
 البهايم وقيل الخفاش لانه زوايا **ولا يجل** **حيوان**  
**ما** **لا** **السهم** **الذي** **ما** **نبا** **فانه** **ولو** **مؤلف** **في** **ما** **اوه**  
 مجر ولو طافية **ولو** **مجر** **وحده** **وهي** **ان** **غير** **الطافي**  
 على وجه الماء الذي ما فيه دفتن الفد وهو عاظمه  
 من فوق فلو ظهره فوق فليس يطافي فيوكل كما يوكل ما

في بطن الطافي واما ان يجرد الماء او يردده وهو طافي فيه  
 او الغاشي فموتة باقعة سيما وفيه **والا** **الحري** **سبك** **استود**  
**والارواح** **سبك** **في** **صورة** **الحية** **وافر** **دها** **بالدكر** **للخفا**  
 وخلاف محمد **وحل** **الجرا** **وان** **ما** **ات** **حنت** **انف** **جلاق**  
 السمك **وانواع** **السمك** **بلا** **ذكا** **لحديث** **احلت** **لنا**  
 ميتتان السمك والجرا ورومان الكبد والطحال كبر  
 الطافي **غراب** **الزريع** **الذي** **يلكل** **الحب** **والارب** **المتفق**  
 هو غراب يجمع بين الكجيف وحبه الاربع حله **عها** **اي**  
 مع الذكا **وزن** **الايوكل** **يطهر** **لحمه** **وشحمه** **وجان**  
 تنذر في الطمار وترجع خلافا **الا** **الاربع** **المتفق** **كما**  
**نوع** **مشاة** **مريضة** **فموت** **او** **خرج** **الدم** **محت** **والادان**  
**لم** **تدر** **حياته** **عند** **الزح** **وان** **تطام** **حياته** **حل** **سلفا**  
**وان** **لم** **تتحرک** **ولم** **يجز** **الدم** **وهذا** **ياي** **في** **موت** **مقتة**  
 ومنزوية وتطبخه والذي يغزل الزيت يطهرها فذكا  
 هذه الاشياء لحلل وان كانت حيا فذكا فبذكا فعليه  
 الفتوي فتولد تعالى الاما ذكيتهم من غير فصل ويسمي  
 في الصيد **مقتة** **لم** **تدر** **حياته** **فموت** **الزح** **ولم** **تتحرک**  
 ولم يجز الدم ان فموت فاملا فتوكل وان ضمت  
 اكلت وان فتحت عيناها لا فتوكل وان ضمتها  
 اكلت وان مدت رجلها لا فتوكل وان قبضتها اكلت  
 وان ناه شعرها لا فتوكل وان قام اكلت لان الحيوان  
 يستتر في الموت فتفتح فم وعين ومد رجل وتوم شعر  
 علامة الموت لانها استترها ومثاب لها كانت تحتها الحي



في سنة ١٢٠٠  
في سنة ١٢٠٠  
في سنة ١٢٠٠

فقد علموا بما في هذا كله اذ لم تفر اجابته وان علمت  
حياته وان علمت ان الله اكلت لظلمة اكل حال  
زكيه سكتة في سكتة فان كانت الظلمة مهيبة  
حلتا يعني الظلمة وفرة والظلمة الموت المبلوعة بسبب  
حادث وان سكتة صحيحة حل الظلمة لا المظلمة كالخروج  
من دبرها لاستحقاقها عذرة جوهرة في غير الغنى  
عناية مستند اليها سمعته ولو وجد ذكره ملكا حلالة  
ولو كانت اوردت ارضها في موطنة في القدر  
**الامير ونحوه** سواحد من القضاة انه اهل لغيره  
الحليل واكرام الضيف اكرام الله تعالى والفارق انه  
ان قد سماها لكان متواكفا كان الذبح دده والمنفعة المضيف  
او المولمة او للذبح وان لم يفردها لياكل بل يدفعها  
لغيره كان لظلمتهم غير اذ دده فتميم وهل يكفر قولان بزيادة  
وتشرح وهما نية قلت وفي صيد النية انه يكره ولا  
يكفر لان النية الظن بالسلم انه يقترب اليه الا دمي  
بهذا النحر ونحوه في شرح الوهيانية عما الذخيرة  
وقد نظمه فقال  
وقال له جمهورهم قال كافر وفضل واسماعيل السكتة  
**الفضي** يعني الجز بالنفس حقيقة وحكاية مطلق  
كاحقة في غير ذلك كما في تنوير البصائر قلت لكن  
ظاهر المتن التفسير بدليل الاستثنائي فاعلمه من الحكي  
**كيفية** لان القطر وعة والسن الساقطة الا في  
حق صاحبه وظاهره وان كثيرا شياه من الطهارة

نعم

في

وهو

وهو المختار كما في تنوير البصائر **الاسم** من روح خفي  
**موتة** في كل كلمة من الحيوان **الأكولة** لان ما يتغذى من  
الحيات غير معتبر اصلا من ازالة قلت كذا يكره  
كما شرحه حررنا في الطهارة في قول الوهيانية  
وقد حل اللحم البقال واماها من الخيل فلما واكتسامة تذكر  
وان يترك كلب فوقه في ايتها له راسه ككلب فينظر  
فان اكلت لحمه فكلب جميعها وان اكلت شئ من الرأس  
ويتركها باقية وان اكلت ذراعا فاضربها والهياب  
وان انشككت فاذبح فانكرتها بذا فغفر ولا فهو كلب فيطهت  
وقال في معانيها  
واي شياه دون ذبح يحلها ومن ذا الذي ضحى ولا رم  
**كتاب** **الاصح** من ذكر الخاص بعد العامة  
في لغة اسم لما يذبح ايام الاضحية من تسمية الشئ  
باسم وقتة وتشرع في حقيقته **ان مخصوصه** نية  
القربة في وقت مخصوص وتشرع بها الاسلام  
والاقامة والبسار الذي يتعلق به وجوب  
صدقة العطر كما مر لا الذكورة فتجب على  
الانثى خائفة وسببها الوضوء واما يوم النحر وقيل  
الرأس في التثارة خائفة **وكما** ذبح ما يجوز ذبحه  
من النقص لا غير فيكره ذبح دجاجة وديك لا  
تضرب بالمجوسيين اريد وحلها **المزوح** عن  
عمدة **الواجب** في الدنيا والوسيلة في الشرع  
الله في العقب مع قحة النية اذ لا ثواب بدنها



**فتجب النفحية** اي اراقدة الدم من المنعم جلا  
 لا اعتقاد بقدره متمكة من ما يجب بحجره التمكن من  
 الفعل فلا يشترط ثباتها والاشارة الوجوب لانها بشرط  
 محض لا بغيره وهو ما يجب بعد التمكن فيصحة البشير  
 فغيره من العسر الى اليسر فيشترط ثباتها وهما اثنا  
 عشر طي في هذه الولد كما مر في الفطرة بدليل وجوب  
 تصدقه بعينها او بغيرها الوضوء ايامها **على حر**  
**سليم نفهم** بمحصر او فريضة او بادية عينه فليجب  
 على حاج مسافر فاما اهل مكة فتتزوجهم وان حجوا وقيل  
 لا تلزم المهر **شاة** بالرفع بدل من ضمير يجب او فاعله  
**اوسبع بدنة** هي الاجل والبقر سميت بها الضخامة  
 ولولا حد من اقل من سبع لم تجز عن احد وتجزى عما  
 دون سبعة بالاول **فجر** ينصب على الفريضة **يوم**  
**الخير** **اليوم** وهي ثلاثة افضلها اولها ويصح  
 عن ولده الصغير من ماله صح في الهداية وقيل  
 لا صح في الكافي قال وليس بالاب ان يفعله من مال  
 طفله وزجر ابن النخعي عنه فخرج على القول  
 الاول بطوله **فاكل منه الاطفا** او حرله قدر حاجته  
**ويلا في بدنة** لا ينفع للصغير **بعينه** كثر وب وخفلا بما  
 يستهلك كخبر وخو ابن كمال **وجم** **انتشارك سنة**  
**في بدنة** **تشرية** **لاصححة** اي ان تؤيق وقت الشرا  
 المنتشر ان صح استخسانا والا لا **استخسانا** **لوذا** اي  
 الانتشار ان قبل الشرا **الحب** ويقسم اللحم **وزنا** **الاجزاء**

سراج  
ع

قلت وهو المعتمد لما في من  
 مواهب الرحمن من انه اصح ما يقين  
 به وعلمه في البرهان بانه ان كان  
 المقصود الاثلاف فالاب لا يملكه  
 في مال ولده كالعتق والتصدق  
 باللحم فقال الصبي لا يجمل صدقة  
 التطوع وعزاة للميسر طفي حفظ  
 ع

الا

**اول الجلد**

**الا انهم** **سنة** **الاجزاء** **صرفا** **الجسد** **خلا** **فجسه** **واول**  
**وقتها** **بعد الصلاة** **ان ذبح في صبر** اي بوجه  
 استيف صلاة عيده ولو قبل الخطبة تكن بوجهها احب  
 ويؤمر مضي وقتها ولم يصلوا العذر ويجوز في العذر  
 ويؤله قبل الصلاة لان الصلاة في العذر تقع قضا  
 لا ان يلبس وغيره **وبعد طلوع فجر يوم النحر** **ان ذبح في غيره**  
 واخره قبل غروب يوم الثالث وجوزته الشافعي  
 في الرابع والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه  
 في ليلة منصرفه اذ لا يوجب ان يخرجها خارج المصر  
 فيضحي بها اذ اطلع النحر فيعتبر اخر وقتها **للفقير**  
**وضده** **والولادة** **والوفاة** **فان كان غنيا** **فيلق الايام** **فقيرا**  
**في اخرها** **الحب** **عليه** **وان ولد في اليوم** **الحب** **عليه** **وان مات في ليلة**  
**حب** **عليه** **تتم** **ان الامام** **غيره** **فلهما** **تقار** **لصلاة**  
**ون النفحية** لان مقتضى من العلمان قال لا يبعد  
 الصلاة الامام وحده فكان الاجتهاد فيه مسلما  
 وفي المختار انما تقار قبل التفرق لا بعده وفي البرزخية  
 بلدة قبلت فتنه فلم يصلوا وضحا ابدا طلوعه  
 الفجر جاز في المختار كمن في البيضايع ولو بعد الترتك  
 فسن اول وقتها لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس  
 انهر وقيل يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في  
 بقية الايام **قلبت** **وقرنا** **انه مختار** **الربيع** **وغيره**  
**وبه** **جزم** **في المواهب** **فتبين** **كما** **الوشهد** **انه يوم العيد**  
**الامام** **فصلي** **نعم** **فمحر** **انهم** **بان** **انه يوم** **عرفه** **اجزا** **نهم**

صلي

الا

وكذا الج  
 والعوي



**الصلاة والتقضية** لا يمكن التفرع عن مثل الخطا  
 فيحكم بالجواز صيانة لجميع المسلمين **ويكره**  
 تنزيها الذبح **ليلا** لا حتميا الغلط **وتترك**  
**التقضية** ومقتضى ايامها تصدق **فما** على تصدق  
**لعينته** ولو فقيرا ولو تركها تصدق بالمعها ولو  
 نقصها تصدق بقيمة التقصير ايضا ولا ياكل النسا  
 ذر منها فاذا كل تصدق بقيمة الكل اي ما اكل **وفقير**  
 عطف عليه **شرها** ارجو به عليه بذلك حيث  
 يمتنع عليه بيعها **وتصدق** **تقيته** **غني** **شرها** **اولا**  
 لتعلقها بدمه **شرها** **اولا** فالرأى القيمة قيمة شاة  
 تجري فيها **وصالح** **دوسنة** **الشر من الضان** ان كان  
 لا يملك خطا بالشاة **يكره** **من بعد** **وصح** **الشر**  
**فصل** **من ثلث** **الشر** **والشر** **من خمس** **من**  
**الابل** **وحولين** **من البقر** **والجاسوس** **والعذر** **والمتولد**  
 بين الاهل والوحشي يتبع الامه قاله المصنف فروع  
 الشاة افضل من سبع البقرة اذا استوفى في القيمة  
 واللحم واكثر من افضل من النجدة اذا استوفى في قيمتها  
 والانتى من الموز افضل من النجدة اذا استوفى في قيمة  
 وادده اكل ولد الاضحية ويرا قبل الذبح يذبح الولد  
 معها وعند بعضهم تصدق به بلا ذبح وصلت او  
 سرفت فاشترى ثم وجد بها فالأفضل ذبحها وان ذبح  
 الاول جاز فلذا الثانية لو قيمتها ما لا وليا واكثر وان  
 اقل من الاول يذبح تصدق به بلا فرق بين غني وفقير

في ذبح

لو

من الشاة

ولا غنى من ابله افضل حاوي  
 وفي الوضوء ان لا يغني افضل  
 من الذكر اذا استوفى قيمته  
 اخرى

وقال

وقال بعضهم ان ربيت عن يسار فكذلك الجواب وان  
 عن اعمسار ربيهما يبيع **ويضحي بالجاء والخمس والتولا**  
 اي المحنونة **اذ لم يمتنعها من الصوم والرجوع وان**  
**منها** **النجوة** **التقضية** بها **والجاء** **السمنة** **فلو** **مزدولة**  
 لم تجز لان الجرب في النجدة نقص لاجل العيا **والعوا** **التي لا تمتنع**  
 المزدولة **التي لا تمتنع** **والعوا** **التي لا تمتنع**  
**اي الجسك** **اي الذبح** **والرخصة** **التي لا تمتنع**  
**وتقطوع** **الاذن** **او الذنب** **او العين** **التي لا تمتنع**  
 اكثر نورها اي نور عينها فاطلق القطع عن اذنها  
 بحال وانما يعرف بتقريب العلف **او اكثر الاية** لان الاكثر  
 حكم الكل بنزولها باقيلتي بنها الاكثر وعليه الفتوى  
 مجتنب **لا الهما** **التي لا تمتنع** **التي لا تمتنع**  
 ما نقلت **والسكا** **التي لا تمتنع** **التي لا تمتنع**  
 صغيرة فخلقة اجزان **ويبيع** **والشر** **التي لا تمتنع**  
 فسروها **والشر** **التي لا تمتنع** **التي لا تمتنع**  
 لا الهما **التي لا تمتنع** **التي لا تمتنع** **التي لا تمتنع**  
 وهبانية **والسكا** **التي لا تمتنع** **التي لا تمتنع**  
 ولا تاكل غيرها **والشر** **التي لا تمتنع** **التي لا تمتنع**  
**ما نبع** **فصل** **من ثلث** **الشر** **والشر** **من خمس** **من**  
**غنيا وان فقيرا** **الشر** **التي لا تمتنع** **التي لا تمتنع**  
 لعدم وجوبها عليه بخلاف الفقير ولا يضر فقيرها من  
 اضطرارها عند الذبح وكذا لو ماتت فعلى الفقير لا الفقير  
 ولو وصلت او سرفت فاشترى اخرها فظهرت فعلى

يا

او يابسها ولا الجدة عام مقطوعة  
 الا نقي ولا المصرية اظباوها

غيرها



الفتي احد هما وعليه الفقير كذا ما علمني **وان مات احد**  
**السبعة المشتركين في البدنة وقال الورثة اذ جوا**  
**عنده وعنكم صرح** عن الكل استخسانا كما انفقوا القربة  
 من الكل ولو لم يحوها الا اذن الورثة لم يجرهم لان  
 بوقفها لم يقع قربة **وان كان شريكاً الستة نصرايا**  
**او مريداً للمحمية لم يجر عند احد منهم** لان الاراقة لا تجزي  
 لا تجزي هداية كما مر في روج ولو ان ثلاثة نفر  
 اشترى كل واحد منهم ثمانية للاضحية احد منهم  
 بعشرة والاخر بعشرين والاخر بثلاثين فقيمة كل  
 واحد مثل ثمنها فاختلعت حتى لا يجر وكل واحد منهم  
 شاة يضحى بها اجزا نفهم وينصرف صاحب الشاة  
 ثمين بعشرين ومن صاحب العشرين بعشرة ولا  
 يتصرف وما صاحب العشرة بشيء وان اذن كل واحد  
 منهم ان يذبحها عنه اجزائه ولا يشر عليهم كالوضحي  
 اضحية ظهره بغير امره بيابيع **وياكل من لحم الاضحية**  
**غنياً وبوكل غنياً وبزجر فذبح انما ينقص التصديق عن الثلث**  
 وذبح تركه لذي عيال ترسعة عليهم **وان ذبح**  
**بيده ان علم ذلك ولا يعلمه تشوهدا بنفسه وبياسر**  
 غيره بالذبح كبل لا يملكها ميتة وكفه ذبح اكتباني  
 واما الجوس فيجزم لانه ليس من اهله **ورب تصديق**  
**جلدها او بول من غير غراب وجواب** وقريذ وسنة غيره  
 قد لدا ويبدلها بالتفيع به باقيا كما مر لا يستهلك  
 كل واحد وقدرهم فان بيع اللحم والجلد به اي

شاة بعينها فاصطفاها  
 كما ان ياتخذ كل ح

سات  
 بغيره وفي  
 سعة فقيرة  
 اقر

اما الفقير  
 فليس له  
 ان ياكل منها  
 ولا ان يجر  
 كل منها  
 بغيره  
 يحل ذلك اذا  
 او جهلها على  
 بولها كناية

بمستملك

بمستملك لا يجر **لا يجر تصديق ثمنه** ويغادره صحة البيع  
 مع الكراهة وعن الثاني باطل لانه كالوقوف محبتي  
**ولا يبط على الجوار منها** لانه كبيع واستفدت من قوله  
 صلى الله عليه وسلم من باع جلد اضحية فلا ضحية  
 له قد اية **ذكر جفر صوفها قبل الذبح** ليتضح ان  
 جزء تصديق به ولا يجر كيوها ولا يجر عليه ما شيا ولا يجر  
 بوجرها فان فعل تصديق بالاجرة هادي الغناوي  
 لانه التذم اقامة القربة بجميع اجزاها **الخلاف**  
**ما بعده** لحصول الفقير بغيره بغيره **مكره الاتفاخ**  
**بليتها قبله** كما في الصوف ومنهم من يجازها  
 للفقير وجوبها في الزينة فلا تقبل بليها **والغلاط**  
**التيان وذبح كل شاة صاحب** ينفذ عن  
 نفسه على ما دل عليه قوله على الاول يغلاط  
 فيكون كل واحد واحد لا يجر الاخر لانه هداية قال  
 ابن الكمال وظاهر كلامه ومدى الشريعة وغيره  
 وقوله عن صاحب **صرح** استخسانا لا يجر  
 ولو اكلوا لم يجر وانهم عرفوا هداية وان شاة من  
 كل صاحب قيمته وصدق بها قلت وفي  
 او ابل الناعمة من الاشياء لو شراها بنية الاضحية  
 فذبحها غير ذل اذن فان اخذها منه بغيره  
 لكها فلا ضمان عليه **ان يبيع او يصر بشفاة الغنم**  
 ان ضمنه قيمتها حية كما ان ياكلها وكذا لو اكلها  
 ضمن صاحبها قيمتها هداية لظهور ان ملكها

من بوجه ولم يمتنع اجزائه  
 وان هبته لا يجره وهو اذا ذبحها  
 عند نفسه اما اذا ذبحها

الاولى  
 فراجع



بالضمان من وقت الفضا لا الورقة وان ضمتها  
 لا نسبب ضما انه ضما بالذبح والملك بقيت بعد  
 تمام السبب وهو الذبح فيمنع في غير ملكه **قلت**  
 ويظهر ان العارضة كالورقة والرمون كالمضمومة  
 كونهما مضمومة بالدين وكذا المشتركة فليراجع  
**ف** روع لون افحيتة عليه الصلاة والسلام  
 سورة الفاتحة عشر اوصيا للزوجة ثمان لم ياتي بها  
 خاتمة والاهم وجوب الدلالة كما ان من جسد  
 ايجاب شرح وهما اية قلت ومثاله لزوم الغد  
 بما من جسد واجب اعتقاري واسطلاح في الـ  
 المصنف فليحفظ علم بين رجلين ضحاها جانح خلاف  
 الفتاوى في قسمه الغنم لا الرقيق فليحفظ  
 فالاصحية كلالها وقيل الزاوية والافضل الاكثر  
 فبما ان استويا فالأكثر في اذان استويا فاطلها  
 ولو ضحي بالكل فالكل فرضا كذا الصلاة فان الفرق  
 منها ما ينطلق الاسم عليه فاذا طولها يمنع الكا فيضا  
 محض بشرى اصحية وامر رجلان في حها فقال تركت  
 التسمية عند الزممة فيمنعها البشيرة في الامور اخرى  
 ويضحي ويصدق واجا كل لو ايام الخرافة والـ  
 تصديق بغيرها على التفرخانية فيها الزاوية  
 فرض مع بده على مع هذا القصاب في الذبح وان كان على  
 الذبح سمي كذا جوا فلو تركها اخرها او طرأت  
 تشبهية اخرها لكان حرام وهي تصلح لغيرها

للحد

نقلي

بحسب

هو من

المختار

اي

اي شاة لا تحل بالنسبة من قبل الابن ان يسمي عليها  
 مرتين وقد نظمه شيخنا الحبر الرعيلي رحمه الله  
 تعالى فقال **قلت**  
 اي ذبح لا يدرك فيه ان يذبح في يد كذا في التسمية  
 فاجب عنه بالتسمية فانها لا تراه ذكرا ولا ترضيه  
**قلت** في الجواب  
 خذ جوابا نظما كالتسمية من فقيه ميرزوي عن فقيه  
 ههنا في ذبحها المشتركة اثنا عشر في ذكرها في ذكرها  
 كما نرويه في ذكر ذبح ذهاب وضع اليد مع الصاحب  
 الذي يوجب قتل كل واحد منهما ان يذكر اسمه جل  
 عند تشييده وفي الوهابية ويشرحها قال  
 ولو ذبح شاة معانم واحد اخل بيسم الله والشاة  
 تهيى وان يشترى منها ثلاثا ثلاثة واشتعل بها  
 فلا تكيل بالذبح يدكر وكيل شر الشاة للغير  
 ان يشري يصح خلاف العكس والوقوف فيمنع  
 ولو قال سور فقير حلا انا كان في قرا مجيبا فيمنع  
 بتبيين يندر العشر الزموا ويصح اكل الجميع  
 محرم وعند ميت بالامر المزم تصديق والاكل  
 منهما وهذا الخبير ومن مال القطر في الصبي فوطها  
 عند ابيه في حقه وهو اظهر وواجب شاة راجع بوزن  
 فيمنع من ضحي عليها ويوجب **قلت**  
**الاباح** فيناست طاهرة والخطرفة الدم والجس  
 وشرعها يمنع من استعماله شرعا والخطورة

والقود يفسر



ضد الباع والباع ما اجيز للمكلفين فعله وتركه  
 بلا استحقاق ثواب وعقاب نعم بحاسب عليه  
 حسا بيسر اختيار **كل مكره** اي كراهة تخريم  
**حرام** اي كالحرام في العقوبة بالنار **عند محمد**  
 واما المكره كراهة تنزيه فاذا حال اقرب اتفاقا  
**وعند محمد الا الحرام اقرب فالكره تحميما نسبة**  
**الحرام كنسبة الواجب الى الوفاء** فيثبت به  
 الواجب يعني بطلان التفرغ وبيانهم بارتكابها ياقم  
 بترك الواجب ومثله السنة المؤكدة وفي الزيل في بحث  
 حرمة الخيل القريب من الحرام ما يتعلق به محذورون  
 استحقاق العقوبة بالنار وتكون يتعلق به الحرمان  
 عند شناعة النيران المختار صلي الله عليه وسلم الحديث  
 من ترك سنة لم ينل شفاعتي فترك السنة المؤكدة  
 قريب من الحرام وليس حرام انتهى **كل الف**  
 والشرب للعطش ولو من حرام او ميتة او مال غيره  
 وان ضمه فرض شاب عليه حكم الحديث ولكن مقدار  
 ما يدفع الانسان الهلاك عن نفسه وطمع عليه  
 وهو مقتدر وان لم يكن به من الصلاة قايما ومن صوم  
 مناد وجواز تقليل الاكل بحيث يصف عن الفرض لكنه  
 لم يكن كافي المتيقن وغيره قلت ولحقا التفتي بالغيبة  
 الفرض بقدر ما يدفع به الهلاك ويمكن بعد الصلاة  
 قايما انتهى فتنبه **وباع الى الشبع لتزيد قوت حرام**  
**وهو ما فوق** اي الشبع وهو اكل طعام غلب

وهو البيع الحرام  
 وشبهه البيع الحرام

بل انما كثر الاستحباب  
 في تركه لا في تركه

علي

علي فانه انه يفسد معدته وكذا الشرب تهتاف  
**الا ان يقصد قوة الصوم** **الف** **لا يبغى فيه**  
 او خور ذلك ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يفسد  
 عن اذا العبادة ويحاسب بانواع الفواكه وتترك افضل  
 ولتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز فوق الحاجة  
 وسنة الاكل البسملة اوله والحمد لله اخره وغسل  
 اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوع  
 بعده ملتي **وكره لهم الاتان** اي الحارة الاحلقة خلافا  
 لما لك **ولتتبا** **ولكن الجلالة** التي تاكل العذرة  
**ولبن الرميكة** اي الفرس ويعمل الابل واجازة ابو  
 يوسف المتناوي **وكره لها** اي لحم الجلالة والرميكة  
 وتجنب الجلالة حتى يزهد تنزها عنها وتزول لثامها  
 للجاجة واربعة اشاة وعشر لابل وبقر على الاظهر  
 ولو اكلت الغناسة وغيرها بحيث لم تنزها عنها اكلت  
 كما حل كل جدي غدي بلبن فخر لا فخر لا يتغير وما  
 غدي به يبيع مستهلكا لا يبيعه الاثر **ولو سقي ما**  
**يوكل لحم حرام** **فمن سقاه حل اكله ويكره** **فيلبي**  
 ويبيد **من شرح** **وهما نية كره الاكل والشرب والارهاق**  
**والنظيب** **من ان اذهب** **وقفة للرجل والمراة**  
**لا طلاق الحديث** **وكذا يكره الاكل على عفة الفضة**  
**والذهب** **والاستحالة بميلها** وما اشبه ذلك من الاستعمال  
 كالحلة ومرة وفلم ودولة وخوها يعني اذا اشغلت  
 ابتداء فيما صنعت لكسب متعارفا الناس والافلاك كراهة

فيثبت

بما  
الاكل

بغيره  
بكره



حقلون نقل الطعام من اناء الذهب الى موضع اخر وحب  
 الى او الذهب في كفة لا تسمى راسه ابتدأتم استعمال لبا  
 سبه بجني وغيره وهو ما حرمه في الدرر فيلحظ اهاب  
 واستثنى القهستاني وغيره استثنى الى البيضة والجوشن  
 والسعدان عنهما في الحرب للمضروبة ورواها فيما يرجع  
 للبرية واما الفيرة فحلالا وان اتخذت من ذهب  
 وفضة وسريرتك ذلك وفرش عليه ديباج ونحوه فلا  
 بأس به بل فعله السلف خلاصة حتى ابو حنيفة ونسبوا  
 الديباج والنوم عليه كايادي وكيرة الاكل في كاسر او من  
 والا فضل الخرف قاله في اذنه عليه السلام من اتخذ او في  
 بيتهم فزاره في الايكة اختيار لا يكره ما ذكره **انا**  
**رمضاه ورجاه ويلو في غنيفة خلافا للشافعي وحال الشرب**  
**من انا مفضض اي مزوق بفضة والركوب على سرج**  
**مفضض والجلوس على سرج مفضض** فمكن  
 بشرط ان يتقي اي يتجنب موضع الفضة فيهم قيل  
 ويدرجلوس سرج ونحوه وكذا الاجازة في سرج بذهب  
 او فضة واكثر من الفضة بهما وجليه مرارة ومضغ  
 بهما كالموجع اي التفضيف في فصل سيغفر سكين  
**رواية فيهما او الحمام او ركاب ولم يضر بده**  
**موضع الذهب والفضة كذا كتابه التوب بذهب**  
 او فضة وفي الجني لا بأس بالسكين المفضض والمخار  
 والركاب وعذا الثاني يكره الاكل والخلاق في المفضض اما  
 المعالي فلا بأس به بالاجماع بخلاف في بين الحمام وركاب وغيرها

اباحه

لان الطلاء مستعمل ولا يلحقه فلا عبرة للونه عيني وغيره  
**ويقبل قول كافر ولو بجوسيا قال اختبر في التعم من**  
**كتاب فيقول قال اختبر في من بجوسيا فيجوز ولا يرد**  
 بقول الواحد واصله خبر الكافر مقبول بالاجماع في المعالي  
 ملاك في البيانات وعلية تحمل قول اكثر ويقبل قول  
 الكافر في الحلال والحرمه يندرج الحاصلين في من المعاملات  
 لا مطلق الحلال والحرمه كما تروى في التلميح **يقبل قول المملوك**  
**ولو انني في العبيد في الدين** وشوا خبر كذا هذا المولى وغيره او  
 نفسه **الاذا** وسوا كان بالتجارة او بدخول الدار مثلا  
 فقيده في السراج بما اذا علم ايسر مدقه فلو شرب  
 من غير خصوصية وان كان لا بأس ببيعها ولو نحو  
 زيت وجلو ولا يذبح ببيعها لان الظاهر كذب  
 ونجاسته فيه **يقبل قول الفاسق والكافر والعبد**  
**في المعاملات ككثرة وقوعها اذا اخرج**  
**انه وكيل فلان في بيع كذا فيقول الشافعي ان غلب على**  
**الراي صدقه كما مر وسيجي خبر الخطر ومشرط**  
**العدالة في الديارات هي التي بين العبد والرب كالخز**  
**عن خلاصة الاقضية ولا يتوقفنا ان اخرجها مسلم**  
**عبد ولو عبد لا اؤتمه ويتجوز خبر الفاسق بنجاسته**  
**الا وخبر المستور ثم جعل خالي بظنه واطلاقا لا**  
**فيشجع فيما اذا غلب على رايه كذبه كان احوط وفي الجوهرة**  
 وفيه يورد الوفاء احوط قلت واما الكافر اذا غلب  
 على كذبه فارقت احب قهستاني وخلاصة وخا

نكذب

موقفهم فيما اذا غلب على رايه  
 في الجوهرة

في الجوهرة  
 في الجوهرة

في الجوهرة  
 في الجوهرة

نية



قلت كذا لو تميم قبل اراقتة لم يكن تميم خلافا  
 الفاسق لصله اخيه من في الجملة خلافا للكاف ولو  
 اخبر عن ابها ربه وعدل بها استحكم بظهارته  
 بخلاف الذمجة وتعتبر الفطنة في اوان طاهرة وخجسته  
 وزكية وميتة فان الغلب طاهر الخيروي والعلم  
 والسؤال لا يطهر في الثياب بخمسة **عليه**  
**رغمه لعب او غنا فعدوا كل** **سواء النكر**  
 في المنزل ولو على المائدة لا ينبغي ان يفقد بل يخرج منها  
 لتواضعه فلا يتقدم بعد ذلك يخرج القوم الفاليل  
**فان قيل الشيخ فاعلم لا يقدر صبره ان لم يكن ممن يتقدم**  
**به فلا كان يتقدمي لم يقدر علي المنع خرج ولا يتقدم**  
 لان فيه شيئا الدين والمحي عن اهام كان قبل ان  
 يوسر مقتدر يابده **وانعلم** **اولا** **باللعب لا يحضر اصلا**  
 سواء كان ما يقتدر به اولان حق الدعوة انما  
 يلزمه بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج  
 ودلت السبيلة ان الملاهي كلها حرام ويدخل عليهم  
 بلا ذنبهم لا تكرار المنكر قال ابن مسعود وموت  
 الممور والغنا يثبت التقاق في القلب كما يثبت الماء  
 النبات قلت وفي البرازية استماع صوت الملاهي  
 معصية والجلوس عليها فسيف والتذمر بها كفر  
 اي بالنسبة فصرف الجوانح الي غير ما خلق لاجله كفر  
 بالنسبة لا تشكر فالواجب كل الواجب ان يجتنب  
 كيلا يسمع لما روي انه صلى الله عليه وسلم دخل

عليه

عليه السلام  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

اصبوع في اذنه عند سماعه وانتشاره لعرب او فيها  
 ذكر الفسق نكره انتهى لتقليد الذم في الاختيار  
 اول الاستحلال كما في النهاية **فان** **من ذلك**  
 ضربا النوبذ للتناخر فلو والذنبه فلا بأس به اذا  
 ضرب في ثلاثة اوقات لتذكر ثلاث لفتات من  
 الصور مناسبتين مما يقود لعصر الاشارة الى تحفة  
 الفرع وبعد العشاء الى تحفة الوقت وبعد نصف الليل  
 الى تحفة البعث وتماه في حلقته على المتيقن **فصل**  
**في البس حرم البس الحر بغير عايل** بينه وبين بدنه  
**على الذهب** الصحيح وعند الامام الزاكي اذا مس  
 الجلد قال في القنية وهي خمسة عظيمة شملت بد البولي  
 او في الحرب فانه يجرم ايضا عنده وقال الجبل **عليه الرجل**  
**لا المرأة الا قد يلح اصا** كعلام التوب **مستومة**  
 وقيل منشورة وقيل بين بين وظاهر الذهب عرم  
 جميع المتفرق ولو في حمامة كما بسطة في القنية وفيها  
 عمامة طرازها قدر اربع اصابع منها برديهم من اصابع  
 عمر وفيها اربعة وذلك فيس شير نابره وفيه **قلنا**  
**انما** **النسوج** **بذهب** **كل اذا كان هذا المقدار** **اربع**  
**اصابع** **والا** **كل للرجل** **رابع** **وقا** **الجنب** **الحا** **في العمامة**  
 في موضعين او اكثر **جمع** **وقيل** **لا** **وعن** **ابن** **حنيفة** **رحمه**  
 الله تعالى عمامة عليه السلام من فضة خضرة قدر ثلاث  
 اصابع لا بأس من ذهب بكره وقيل لا بكره وفيه نكره  
 الجنة المكفوفه تحريم قلت وهذا يثبت كراهة ما احتا

في موضع  
 في الحرب

رغمه



اهل زماننا في القصر المصري وفيه المرحوم العلم  
 في عرفة الثوب قلت ومفاده ان القليل في طوله  
 يكره ان يوصى بالمشف وبعده من المشرق ووصد  
 الشريعة كذا اطلاق الهداية وغير هاتين وفي  
 السراج عن السير الكبير العلم لال مطلقا صغير كان  
 او كبير قال المصنف رحمه الله وهو نحو الف مرس  
 التقدير بارج اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلي به  
 فمنما انما انتهى قلت قال في الحاشية ان طهانه الراب  
 وما يفقد على المرح فانه هلال ولو كبير لانه ليس  
 بلبس وبعده في التوفيق **ولا باس بكلمة ريباج هو**  
**ماسداه** وختمه ابراهيم شرح وهبانية **الرجال**  
 الكثرة الكسرة البشاعة والناموسية لانه ليس بلبس  
 ونظم شارح الوهبانية فقال  
 وفي كلمة الرياج فالنوم جائز وفي قية والمنتقى في  
**وتكره التكره منه** اي من الرياج هو الصحيح وفي الرياج  
 بها **وتكره التكره** **وان كانت تحت العامة**  
**الذي يباع فيه** **والظن في عصب الخراج** اي بالحد يركن  
 في الجنين وفيه ان يزين بيته بالرياج ويحلب باواني  
 ذهب وقضة بلا نقاء وفي القنية جسر المنقوش  
 عمامة طويلة وابس ثياب واسعة وفيها لا باس بتد  
 خمار اسود على عيني من ابراهيم لودر قلت  
 ومنه الرد في شرح الوهبانية عن التكره لباستبروة  
 القيصور من الحن لانه نبع وفي التنازعانية عن

له

السير الكبير لباستبروة الرياج والذهب وفيها  
 عن مختصر الطحاوي لا يكره علم الثوب من القصة  
 ويكره من الذهب قالوا وهذا مشكل فقد خص  
 المشرع في الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب  
 انتهر رجل **خسره** **وانتشر** **والثوب عليه** وقال  
 والشافعي وما لك حرام وهو الصحيح كما في المواهب  
 قلت فليحفظوا هذا كونه خلافا للمشهور بوجوه  
 دثارا او ازارا فانه يكره بالاجماع سراج واما  
 الجلوس على الفضة فحرام بالاجماع شرح مجمع **رجل**  
**لبس ماسداه ابراهيم** **وختمه غيبه**  
 كتمان وقطن وعزلان الثوب انما يبرئ ثوبا با  
 لبسهم واللبس بالجمعة فكانت من العشرة دون السدا  
 قلت وفي التشرية عن المواهب يكره ماسداه  
 فاحر كالتأخير وقيل لا يكره وخوجه في الاختيار قلت  
 ولا يخفى ان الاصح ان اعتبار الجمعة كما يعلم من الغيبة  
 بل في المختار ان اكثر الشايخ اثنوا بخلافه وفي شرح  
 المجمع الحزق وهو غنم البر التي قلت وهذا كان في  
 زمانهم واما الان فمن الحن يكره به صدر الشريعة  
 وتنازعانية في قوله **رجل عكسه في الرد فقط**  
 صفتا يحصل به النقاء العدد فلور قيتا حرمه  
 بالاجماع لعدم القابري سراج واما خالصه فيكره  
 فيها عند خلافا لما علق قلت ولم اربا الوفا قلت  
 التكره بابراهيم وغيره والظاهر اعتبار الغالب

واما

ع

كالتقاضي

وخرج

بسر قيسر وشرقا نيم



وفي جاري الزاهدي بكره ما كان ظاهره قرا  
 او خفاه فظهر الزاهدي بعد جمع المتفرق الا  
 اذا كان خطا منه قرا وخفاه منه غير بحيث يرى  
 كله قرا فاما اذا كان كل واحد مستتبا كالقرا في  
 العامة فظاهر للذهب انه لا يجمع انتهى واقتره  
 شيخنا قلت وقد علمت ان العبرة بالحمة  
 لا بالنظر في الظاهر **وكره لسر المعصفر والزرغر**  
**الاحمر والاصفر الرجال** مناده انه لا يكره  
 للنساء **الباس بالالوان** في المختبر والقسمان في شرح  
 التقييد لابي الحارث لاجل ان يثبت الثوب الاخضر  
 انتهى ومناده ان الكراهة تترى هية كذا صرح في  
 الفتحة بلحمة فاذا رانها خضيه وهو الحمل عند  
 الطلاق قاله المصنف قلت ونشر تبلاي فيه  
 رسالة فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب **ولا**  
**يخلو الرجل بذهب وقصة** مطلقا **لا جائز ومنطقة**  
**وحلية سيف منها** اي القصة اذا لم يربده التز  
 بين وفي المختبر لجل استعمال منطقة وسطرها  
 من ريباج وقيل لجل اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع  
 وفيه بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة تحلقة  
 حديد وخاس وعظم وسبيح كمل الملوك **ولا**  
**يختتم** لاجل القصة كقول الاستغناء فيجوز **بغيرها**  
**الخمر** وهي السر خضجوا في البشيب والعقيق  
 ونعم من لا يكره **وروز ذهب وحدا** **وروز** **وروز** **وروز**

منه

نافعهم

نقل

ورجاء

ورجاء وغيرهما ما اذا ثبت كراهة لسبب التقييد  
 ثبت كراهة تبيها وميرها لما فيه من الاعتناء على  
 ما لا يجوز وكل ما اري اليه الجوز لا يجوز وثابت  
 في شرح الوهبانية **والعبرة بالملاقاة من العفة لا**  
**بالفصل** فيجوز من حجر وعقيق وياقوت وغيرها  
 وحل سمار الذهب في حجر الفص فيجوز له لم يطن تفعه  
 في ربه اليسرى وقيل اليسرى لانه من شمار الروا  
 قضى فيجب التحريم عنها فثبت في غيره قلت  
 ولعله كان وبالي فتبصر وينقشه اسمه او اسم الله  
 تعالى لا تمسك لطيرا وانسان ولا حمار رسول الله ولا  
 يريد على مثال **وان كان الختم لغير السلطان والفاض**  
**وقد حطجه** اليه كقول **ولا يفتد منه الخمر** **ينهب**  
**بالفضة** في حوزها محمد **ويحلف** **ان القصة**  
 تفتد **وكره الباس للصبي** **وهذا** **فان** **ما حرم** **حريرا**  
 ليسه وشربه حرم الباسه واشترابه لا يكره **وقد**  
**لوضو** بالفتح بنية بالله **او خفاط** او عرف او طلحة  
 الحكة ولولم يكره **ولا النية** هي خيط برطبا  
 صبح او خاتم لتذكير الشئ لم ياصل ان كان في الخبر  
 كره وما فعل الحكة لا عناية **فرع** في المختبر النية  
 المكرهه ما كان بغير امرية انتهى **فصل**  
 في النظر والمس **وينظر الرجل من الرجل** ومن غلام بلغ حد  
 الشربة مختبر ولوامر صبيح الوجه وقد مر في الصلاة  
 والاولي تنكير الرجل لئلا يتوهم غير الا ولولا الكلام

انظر

ان الثاني



فيما بعد فقلت وقريبة المقام تكفي فترد  
 ثم نقل عن الزهري انه لو نظر لغيره في غير  
 ما بين يديه لم ياتم انتهى فليحفظ **سورة من عرسه**  
**التي تحت ركبته** والركبة عبوة السرة **ومن عرسه**  
**وامنه الخلال** الزمان وفيها الخرج الجرسية والكاية  
 والمشرقة ومثوحة الفير والحمة برضاع او  
 معامرة في كملها كالاجنية تحتها بشكل الفصاة  
 فانه لا يخلو ويظهر اليها ففتتاني قلت وقد  
 كباب يانه الخلال **فيها** بشهوة ونعيمها والاولى  
 تتركه لانه يورث النيان **ومن عرسه** من لا يخلو كاحترها  
 اذ ينسب او بسبب رضاع ولو من زنا **الي الداس**  
**والوجه والصدق والحق والمضمان** ان الشهور  
 وشهورتها ايضا ذكره في الهداية فنقص على الاول  
 فقد قصر ابن كمال **والا لا الى** **الظهور والبطن**  
 خلافا للشافعي **والنحو** واصله قوله تعالى ولا يبين  
 زينتهن الا لغيرهن الآية وتلك المذكورة انتموضع  
 الزينة بخلاف الظهور والبطن ونحوهما **كم استغیره**  
 ولو من برة او ام ولد **ذلك** فينظر اليها كحمة **وما**  
**هل ينظر** من ذكر او انثى **حل** **سورة** اذا امن الشهوة  
 على نفسه وعليها لانه صلى الله عليه وسلم كان يقبل  
 راسه فاطمة وقال عليه الصلاة والسلام من قبل رجل  
 امه فكانما قبل عتنة الجنة وان لم يامن ذلك او شك  
 فلا يخلو النظر للسريتها الحقايق لا بين سلطان والمجني

ما ذكره الزهري قلت ومنه نظر  
 في لفظ الزهري نظر  
 زنة مخيرة

اعلي

**الامن اجنبية** فلا يخلو سر وجهها وكفها وان امن  
 الشهوة لانه لعلوا وذا ثبتت به حرمة الصلوة وهذا  
 في الشابة اما العجز التي لا تثبت فلا بأس بمخالفتها  
 وتسريدها ان امن ومضى جاز السر والنظر جاز سفرها  
 ويخلوا اذا امن عليه وعليهما لا الا في الاشبه الخلوة  
 بالاجنبية حرام الملازمة مديونة صربت ودخلت  
 خربة او كانت عجزا وشوها او بجلا والخلوة بالمحرم  
 مباحة الا تحت رضاعا والصلوة الشابة وفي الشر  
 نبلا لانه مغربا للجمعة ولا يعلم الاجنبية الا يجوز اعطت  
 اوسلة من في شتمها ويرد السلام عليها والا لا تنهي  
 وبه بان ان لقطه لا يقتل القمستان ويظهرها بما لاه  
 يحتاج اليه زائدة قتب **ولدمسرة** اي ما حيل  
 نظره **ان اراد الشر وان خاف** للضرورة وقيل  
 لاجل زمانها ويدجز في الاختيار **وامنه بلدت** **حل**  
**الشهور** **فمن عرسه** **البيع** **في الدار** **واحد** **في البيت**  
 بين السرة والركبة لان ظهرها وبطنها عبوة وينظر  
**من الاجنبية** ولو كان فرج مجني **اي وجهها وكفها فقط**  
 للضرورة قبل والقدم وقيل والذراع ان اجريت  
 نفسها تتار حانية **وعند** **الاجنبية** **فيها** فينظر لوجهها  
 وكفها فقط ثم يدخل عليها لا ان يراها اجماعا ولا يبا  
 فزها اجماعا خلاصة فعندما لك الشاوي ينظر  
 كحمة **فان خاف الشهوة** **او شك** **استغ** **نظرها** **او وجهها**  
 فيحل النظر مفيد بعدم الشهوة والافرام وهذا

شهوة

وقيل

وعبدها كالا جنيني

للمخبر



في زمانهم وما في زماننا فنع من الشابة فتمت ان  
 وغيره الا النظر الى الحاجة كقاصد وشاهد كليم  
 ويشهد عليها الف ونشر من لا يحمل  
 الشهادة في الاصح وكذا امر يدركها او نشرها  
 ومدوا انها في نظر الطبيب الى موضع من هذا بقدر القوة  
 اذا ضرورت فتقدر بقدرها وكذا نظر قابله وقتان  
 وينبغي ان يعلم امرأة تذاو بها لان نظر الجسد اخف  
 ونظر المرأة السليمة الى المرافقة كالرجل من الرجل  
 كنظر الرجل الرجل ان است شهور فلولم تامن او خافت  
 او شكت حرمه استخسانا كالرجل هو الصريح في  
 الفصلين تتار خانية معزبا المضرات والذوية  
 كالرجل الاجنبي في الامم فلا ينظر الى بدن السليمة معني  
 وكذا في الجوارح النظر الى بدن الاخصا والجوارح  
 ولو بعد الموت كشعر عانة وشعر راس وعظم  
 ذراع ورجل ميتة وساقها وقلامه ظفر رجلها ورون  
 يد ما يحتمل وفيه النظر الى ملاء الاجنبية بشهوة حرام  
 وفي الاختيار وصل الشعر بشعر الاربع حرام سواء  
 كان شعرا او شعرا غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لمن لده الواصلة والستور ملاء والواشمة والستور  
 والواشمة والستور وشرة والنامصة والتمصصة  
 النامصة هي التي التي تنشف الشعر من الوجه  
 والتمصصة التي تنقلها ذلك والحشمي والجبري  
 في النظر الى الاجنبية كالنحل وقيل لا بأس

لا الهس

وقيل كالرجل المحرم  
 والاقول اصح سراج وكذا  
 تنظر المرأة من الرجل

بمحبوب

ان من جوزه

بمحبوب جف ماوه كن في الكبري من قلة التجربة  
 والديانة وجازع من امنه بغير ان لها وعن  
 عرسه به اي باذن حرة او مولا ملة وقيل يجوز  
 وانه كفساد الزمان ذكره ابن سلطان انتهى باب  
 الاستبراء وغيره من ملك استمتاع امة بتوقع من  
 انواع الملك كشر او ارت وسبر ورفع كخباية وفسخ  
 بيع بغير القيد وكذا وقيدت بالاستمتاع ليخرج  
 شر الزوج كاسمي ولو كثر او مستغنية من غير  
 او امرأة ولو عبدة ككاتبه ومازونه لو مستغنى او لا  
 لا استبراء او من محرمها غير رجمها كالا فتفق عليه او من  
 سال صبي ولو طفله صدم عليه وطبوا وكذا دواعي  
 في الاصح لاحتمال وقوعها في غير ملكه بظهورها حيا  
 حتى يتبين حالها فيمنه فيمن اخبرها ويتبين رغب  
 ذات الغنى وهي صغيرة وابسة وتنقطع صغر ولو  
 حانت فيه بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع جوفها بان  
 صارت بمنزلة الطور وهي من حيث الاستبراء بشهرين  
 وخمسة ايام عند كدونه ينفذ والاستخافه ذكرها من  
 اول الشهر عشرة ايام برجذ يذوي غيره فليمنه فواضح  
 الحاصل في الاصل لا ينفذ في غير ملكه ما قبل الملك قبل  
 قبضته ولا ينفذ في ملكه ما قبل قبضته كذا في اي يورد ملكه ما قبل  
 قبضته كذا في الاصل من ذلك اي من قبضة ونحوها  
 بعد البيع قبل الجارة ببيعها فلو وان كانت قبض  
 الشري ولا ينفذ ايضا بالحاصل بعد القبض في الشرا

ولا اله



الفاسد قبل ان يشتريها بشرى **في استحقاق الملك** ويجب بشرى  
 ان يبيع بشرى يكون من امة مشتركة بينهما لتتام  
 ملكه لان بشرى في بيعه حاضرة او غيوبة او  
 حاضرة بان يشتري امة غيوبة او مسلمة وكانها  
 بعد الشراء قبل الاستبراء فحاضرت ثم اسلمت  
 المموسية او غيبت **في اقامة وجودها** بعد الملك  
 ولا يجب بشرى في رد الاسلام خافية **ورد**  
 المقتضية اي اذا لم يثبتها الفاصلة خافية **والمستأجرة**  
**وفكر الرهونة** لعدم استحداث الملك ولو اقال  
 البيع قبل القبض لا يستبرأ على البايع كما لو باعها  
 بخيار وقبضت ثم ابطله بخياره لعدم خروجه عن  
 ملكه وكذا لو باع مديرة او ام ولد وقبضت ان لم يبطا  
 المشتري وكذا لو طلقها الزوج قبل الدخول ان كان  
 زوجها بعد الاستبراء وان قبلها فالتنازل وجوبه **قلت**  
 وفي الجملة لا يشترى مفعلة الغير وقبضها ثم  
 موفت عندها لم يستبرأ لعدم حارطتها للبائع وقت  
 وجود السبب **ولا باس من كيلة استنطاق الاستبراء اذا**  
**علم ان البايع لم يفرغها** به يفتى **وهي اذا لم يكن**  
**لها حصة** او اربع اما ان يتكلمها ويقبضها **فبشرى**  
 فتخل به الى المال الا بالاشكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجة  
 لا يجب ايضا ونقل في الدرر عن ظهير الدين ان استراطيه  
 وظليه قبل الشراء وذكر وجهه **وان كان تحت حصة**  
 فالحيلة ان يتكلمه **البائع** اي يزوجها من ينف بدك

۵  
سان  
و بیست و  
این یکی  
ال

بها في طهرها  
ذاك  
والالا  
ع

18

سيجي قبل العشر او ان يتكلم بها المشتري قبل قبضه  
 لها فلو بعد لم يفسط من ثمنه بل لم يفسط حصة  
 او يزوجه بغير طلاق يكون امر عليه ولا يبيده بطلانها  
 من ثمنها ان خاف ان يطلها ثم يبتري بالامه ويقبض  
 او يقبض فيطل الزوج قبل الدخول بعد قبض  
 المشتري فيفسط الاستبراء قبل المسئلة التي اخذ  
 ابو يوسف مائة الف درهم زمدة خلعت الرشيد  
 ان لا يشتري عليها ما جارية ولا يشتريها فقال يشتري  
 نفسه او يوهب له نفسه ما لم تقط او كان بها المشتري  
 بعد العشر والقبض كما يفيد اطلاقهم وعليه  
 فيبطل الفرق بين الكتابة والتمكك بعد القبض  
 وقد نقله المصنف شيخنا كما سذكره اكثر في  
 الشرع لا ينفذ المواهب النضر تنقيد الكتابة  
 يكون قبل القبض فليحرق قلت ثم وقف على البرها  
 شرح مواهب الرحمن فلم ار القيد المذكور ثم قسم  
 برضاها في قوله الوطي بلا اشتبه ولا نزول  
 ملكه بالكتابة ثم تجرده بالنظر في كنه الحدوث  
 ملكه خفيفة فلم يوجد سبب الاستبراء وهذه اسهل  
 الحيل تارة خاتمة الامانة لا يجتازان كما عاها لقصار  
 املا فلو قبل او وطئ احدهما جلا وطئها هو  
 وتقبيلها دون الاخرى بنسوة المشهورة في القبلة  
 لا تقبيل في السر والنظر ابن كمال حرمنا عليه وكذلك  
 بحر الداعي كالنظر والتقبيل من محرم فرج احدهما

کتاب

حيث قال  
 وتشرع في حيلة لطيفة  
 في حيلة وحيلة لطيفة  
 وتذكر حيث الاستبرار يفتقد  
 حيلة معها ولا يقتل  
 وتذكر العجوز أكل المجلس  
 فيفسخ القيد لا يفسخ  
 وتقدمه جازيلا استبد  
 ان يطافوا بالامر

ن  
فقد بر



عليه ولو يغير فعله كما استبدل كتاب عليها ابنه كما **يمكن**  
ولو لبعضها ما يسيبها **ان كان** صحيح لا فاسدا لا  
بالنحو **والاعتناء** ولو لبعضها الكتابة لانها محرم فزجها  
بخلافه يبرور من واجاره قلت والسحب ان شاء  
بمسماحتي بخبر جيفة على الحرمه كما بسطه فشرح  
المتن **و** كثر ما قيل في **تيسيل الرجل** فم الرجل اويده  
او ثنيامنه وكذا قيل المرأة المرأة عند لقاء او ذراع  
قنية وهذا لو عند شهوة واملا على وجه البر في عند  
الكل خافية وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد  
البر وامن الشهوة كتيسيل وجهه ففقد وكذا  
**معانقة في الزنا واحد** قال ابو يوسف لا بأس بالتيسيل  
والمعانقة في الزنا واحد **لو كان عليه قميصا وصبغة**  
**جاء** لا كرامة بالاجماع وصححه في الهداية وعليه  
المتون وفي الحقايق والفتاوى على وجه المبررة زوت  
الشمس جازيا لاجماع **المصلحة** اي كل يجوز المصلحة  
لانها سنة قولهم متواترة لقوله صلى الله عليه وسلم  
من صام اخاه المسلم وحرك يده تنافرت ذنوبه  
وإطلاق المنة تبع للدبر واكثر والوقاية والتفاحة  
والجمع والمخيط وغيرها ينفذ حوازمها مطلقا ولو بعد  
العصر وقولهم انه بدعة اي مباحة حسنة كما افاده  
النروي في انكاره وغيره وعليه يحمل ما نقله عنه شارح  
الجميع من انما بعد الفجر والعقرب يسرى نوفيقاته  
وفي القنية السنة في المصلحة بكتاب ابيه وتامه

في غير

فيها

**الفرش** **في** العلق على المتني **ولا يجوز الرجل فمناجعة الرجل**  
**وان كان كل واحد منهما في جانب من** قال عليه الصلاة  
والسلام لا ينفذ الرجل الى الرجل في ثوب واحد  
ولا تنفض المرأة الى المرأة في الثوب الواحد اذا  
بلغ الصنم والضميمة عشر سنين بحسب التعريف  
بينهما بين اخيه واخته وامه وابيه في الضميمة لغوا  
عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في الضميمة  
وهما ابناعشر وفيما التفت اذا بلغوا ستاذا في المخرج  
وفيه الفلام حذر الشهوة كالمخل والكافرة كالمسنة  
عن ابي حنيفة اما صاحب الجاهل ان ينظر الى المورة  
وحجته الحتان وقيل في حتان الكبير اذا امكنه ان يمتحن  
نفسه فقل والام يفعل الا ان لا يمكنه الشك او شر الجارية  
والظاهر في الكبير ان يمتحن ويكفي قطع الاكثر **ولا بأس**  
**بتيسيل يد الرجل العالم** والتمنع على يدي البنات  
درر فقل المصنع الجامع انه لا بأس بتيسيل يد الحاكم النزيه  
**والسلطان العادل** وقيل خذ يميني **وتيسيل براسه** اي  
العالم **اجور** كما في البرازية **ولا رخصة فيه** اي في تيسيل اليد  
**لغيره** اي لغير عالم وعادله والمختار محتمل في المحيط  
ان لنظيم اسلامه واكرامه جاز وان قيل الدنيا كسره  
**طالب من عالم** وان يدفع اليه ذميمة **ويمكنه من ذلك**  
**يتقبله اجاب** **وتيسيل** خير فصر اليه فيه كما يكره تيسيل  
المرأة فم اخري واخذها عند اللقاء او الودع كافي  
القنية من هذا القليل وما يفعله الجاهل **من تيسيل يده**

العوام

زاد



ان الغنى **مير** فهو **مكره** فلا ترضه فيه واما  
 تقبيل يدي صاحب عند القاف كروه اجاعا **عند**  
 ما يغفلوه **من تقبيل الارض** **بزيدي** والعظماء  
 والفاعلا والراضين ان كان لانه يشبه عبادة الوثن وهل  
 يكره ان علي وجه العبادة والتقظيم كمن ان علي وجه  
 الخنة لا وقار انما من تكبير الكسيرة وفي الملقط  
 التواضع لغير الله حرام وفي الوهابية يجوز ان يندب  
 القيام تقظيها للقادم كيجوز القيام ولو القاري  
 بين يدي العالم ويسبحي نظما انتهى **باب** قيل  
 القسيل التقبيل على خمسة وجه قبلة المودة للولد  
 على الحاد قبلة الرحمة لو الدية على الدار وقبلة  
 الشفقة لخدمته على الخدمة وقبلة الشهوة لامرته  
 او استدعى الغم وقبلة التهمة للمومنين على اليد  
 وزاد بعضهم قبلة الديانة للحج الاسود جوهرية  
**قلت** وتقدم في الحج تقبيل عنقب الكعبة وفي  
 التينة وياي ما يعلق بالقباب تقبيل المصحف قيل  
 بدعة لكن روي عن عمر بن الخطاب انه كان يأخذ  
 المصحف كل صلاة ويقبله ويقول عود ربي وعود  
 ربي عود ربي وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف  
 ويمسح على وجهه واما تقبيل الخبز فحرم الشافعية  
 انه بدعة قبيحة وقيل حسنة وقيل كره ورويه  
 لا يوسه زكرو ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج  
 لابن حجر في بحث الولية وقول عدنا لا تاتاه وجبا

به

قالوا

لا تنظمووا الخبز بالسكين واكرهوه فان الله اكرهه  
 انما **فصل في البيع** **كره** **بيع العذرة** **رجع** **الاربي**  
**خالصة** لا يكره بل يبيع **بيع السرقة** **يا الزيل**  
 خلافا للشافعية **ويجوز** **بيعها** **مطلوطة بشراب او مواد**  
**غلب عليها** **في الصبح** **كالحج** **لا تنفع**  
**بمطلوطة** اي العذرة بل يباح الصبح على ما صح الزيل  
 وغيره خلافا لما لم يفسح العذرية تقبلا خلتا النصفين  
 وفي الملقية الانتفاع كالبيع اي في الحكم فافهم **وصح**  
**دين علي بن ابي طالب** **من خمر** **لصحة** **بيعه** **بلاز** **دين علي**  
**الم** **بطلان** **الاذ** **او كل ذيما يبيعه** **في حوز** **عنده**  
 خلافا لما وعليه ذالومان مسلم وترك من خمر يبعه  
 مسلم لا يخل او تركه كما بسطة الزيل وفي الاشياء  
 الحرة تنقل مع العلم الا لو ارث الا اذا علم ربه  
**قلت** ومن في البيع الفاسد كمن في المجتمعات  
 وكسبه حرام فالبر ان حلال ثم رزوقا لا ناخذ  
 بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة قبيحة  
**وجاز** **خيانة** **مصحف** **ما فيه** **من تقظيم** **كان** **تفتش** **المسجد**  
**وتفتش** **تقظيم** **اي** **اظهار** **العذرية** **وبد** **يجعل**  
 الرقن جارا خفصوا الم في بيوتهم وعلى هذا لا يلبس  
 بكتانة اسامي لسور في هذا الاي وعلا مات  
 الوقت ونحوها في بدعة حسنة در وقتية وفيها  
 لا بأس بكونها اخبار ونحوها في معنى وتفسير وقفة  
 وذكر في كتب نجوم وادب ويكره تفسير مصحف

وتفتش



وكتابتها بغير رقيب يعني تتركها ولا يجوز ان يشرع  
 كما غدر فقهه وكوه وفي كنهه **جواز دخول النبي سجدا**  
 مطلقا وكرهه مطلقا وكرهه محمدا وكرهه الشافعي واحدا  
 في المسح الحرام قلنا النبي كونه لا يكره ولا يكره ولا يكره  
 عابر السبيل جنب او جنيذ فقه لا يكرهوا الصلاة اي  
 لا يحرم ولا يكره واعدا بوعدها لهم هذا عام مع جين  
 امر المدني ونادي علي بغيره بسورة برائة وقال  
 الا لا يحرم بوعدها هذا شرك ولا يطره فترى ان يكره  
 الشيعان وغيرهما فلم يفظ قلت ولا ينس ما روي  
 فصل الجزية **جواز عبادته** بالجماع وفي عبادة الجوهري  
 قولان **جواز عبادة** فاسف على الامم لانهم سلموا العبادة  
 من حقوق المسلمين **جواز خض** البياض حتى الهرة  
 واما خض الادريجي ثم قيل الفرس وفيدوه بالانفعة  
 والاحرام **وانرا الخير على الخيل** كسب فستان **والحقنة**  
 للتداوي ولو لرجل ابطا فلا يجوز كذا في التواتر والنجوى  
 الا بطا وموزة في النهاية محرم اذا اخبره طبيب مسلم  
 ان فيه شفا ولم يجد مباحا يقوم مقامه قلت  
 وفي البرازية ومقتضى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله  
 لم يجعل شفاكم فيما خرم عليكم في الجرح من عند العلم  
 بالشفاد عليه ساعة النخلة بالخروج وجواز شربه  
 لارالة العطش وقد مرناه **جواز رزق الفاضل** من  
 بيت المال لو بيت المال حلالا لاجمع حتى والام بجل وجبر  
 بالرزق ان يقديره بقدرة ما يتقيد واهله في

العلق

ج

و

كله

كل زمان ولو غيبا في الامم وهذا الوجه لا يشرط ولو به  
 كالأجرة في الامم لان القضاء ساعة فلم يكره سائر الطاعات  
 قلت وهذا يجري فيه كلام المتأخرين في جواز  
**سفر الامة وام الولد** والحائض والبغضة **بلا**  
**محرم** وهذا في زمانهم اما في زماننا فلا لقول القلبية  
 اهل الفساد ويدينني ابن تيمال **جواز نشر ما لا بد**  
**للمصغير منه** ويبيع اي يبيع ما لا بد للمصغير منه  
**لا يحرم** وامه **ولم ينظره** وفي حجرهم اي لا ينفقهم والا  
**وجاز اجارته لامه فقط** لو في حجرها وكذا الملتفط على  
 الامم كالعنبره المصنف لشرح المحرم ولم اروه فيه وياتي  
 منشا ما ينافيه فتنبه وكذا الذي عند الشافعي بخلاف  
 الثالث ولو اجبر الصغير نفسه ليجزأ اذا فرعه  
 البول المتخضه نفعا فيجب السهر في جارة اب وجد  
 وقاض ولو يدرون اجبر المثل في القمي كما يوافق من الله  
 فتدبر **جواز بيع عصير عنب** ممن يعلم انه **يأخذ خيرا**  
 لان العصية لا تقوم بعينه بل بوزن قير وقيل بكيرو  
 لا حاشية على العصية ونقل المصنف عن السراج والمشكلات  
 ان قوله ممن اي من كافرا ما يبيع من السلم فيكون  
 وثقله في الجوهرة والباقيات وغيرهما اذا التفتاني  
 معنوا بالخائبة ان يكره بالاتفاق **بخلاف بيع اهود من**  
**يلوط به** ويبيع سلاح من اهل الفتنة لان العصية تنقو  
 بعينه ثم انكره في مسألة الامر مصرح بها في يوع  
 الخائبة وغيرها واعتمد المصنف على جلاء ما في الزيلع

بحر

مكمله

سار



وان اقره المصنف في باب البقاء قلت وقد منته  
 معزها المصنف انما قامت المعصية بعينه ويكره بيعه  
 كخرها والاشترى بها فلهذا توفيقا وجزاء تغيير كشيته  
**وجمل خمر** يجب بنفسه او ابنته **ياجر** لا يحرمها لغيرها  
 المعصية بعينه وجزاء **بيت بسواد الكوفة**  
 اي بغيرها **لا يغير على** واما الامصار وقرب  
 غير الكوفة فلا يمكنون لظهور تشعير الاسلام فيها  
 وخبر بسواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الزمة  
**ليتل من نار او كتيبة او يبعث في بيع فيه الحمر**  
 وقال لا ينبغي ذلك لانها عانة على المعصية وبه  
 قالت الثلاثة **زليج** وجزاء **بيع بيتا بيوت مكة**  
**وارضها بالارفة** وتبه قال الشافعي وبه يفتي  
 عيني وقد مر في الشفعة وفي البرهان في باب  
 القشر ولا يكره بيعها ببيع ارضها كبنائها وبه  
 يقول في مختارات النواز لمصالح المداينة  
 لايأس ببيع بنائها وجزاءها ككن في الزليج وغيره  
 يكره اجارته وفي آخر الفصل الخامس في التتار خاتمة  
 واجارة الوهبانية قال قال ابو حنيفة اكره  
 اجارة ييوت مكة في ايام الموسم وكان يفتي لهم  
 ان يئتمروا عليهم في زورهم لقوله تعالى سوا المعاف  
 فيه والبادي وخرج فيها في غير ايام الموسم انتهى  
 فليحفظ قلت وهذا يظهر الفرق والتوفيق  
 وهذا كان ينادي عمر بن الخطاب رضي الله عنه ايام

يعمل  
 ع

الموسم ويقول يا اهل مكة لا تتخذوا البيوتكم ابوابا  
 لينزل اليها كيديت شاذية يتلوا الآية فليحفظ **فجر**  
**قيد العبد** كراعي الخمر والاحبار وهو سنة  
 السليم في الفسق **وقبول الهدية** **تأخر** **واجازة**  
**دعواه واستغارة رافته** استغسانا وكره كسوته  
 اي قبول الهدية العبد **ثوب او اهدرا** **النقد** من ادم  
 الضرورة **واستخدام الخصي** ظاهرة الاطلاق وقيل  
 بل زحولي على الحرم **لوسم** خمسة عشر **كره اغراض**  
 اي اعطائها **الغناز** وغيره **والهم** وبر الخوف ملكه  
 لو يبيده **يشترط** **الباحر** **متفرقا منه** **بذلك ما نشأ**  
 ولو لم يشترط حال المعتد لكن يعلم انه يرفع لذلك  
 شره لئلا يذلة لانه قرض جرت فعا وهو بقا له فلو اودعه  
 لا يكره لانه لو ملكه لا يضمن وكذا لو بشرط ذلك قبل  
 الاقراض ثم افرضه لم يكره اتفاقا فثبت شره لئلا يذلة  
**وكره تحريم اللعب بالشر** **وكره الشطرنج** بكسر اوله  
 وبهمل ولا يفتح الا نادرا ولا يلحقه الشافعي وابو يوسف  
 في رواية ونظيره شارح الوهبانية فقال  
 ولا بأس بالشطرنج وهو رواية عن الحرقاضا التشرقي  
 والغريب بوثرة وهذا اذا لم يقامر ولم يداوم ولم يخل  
 بمواجب والاخرام بالاجماع **وكره كل الصول** لقوله عليه  
 الصلاة والسلام كل اهل السلم حرام الا ثلاثة ملاعبة  
 اهلها وقاربيد لغرسه ومناضلة لنفسه **وكره جعل**  
**الفلطوف** **راية في عتف العبد** يعلم باقده وفي زماننا

لوسم

الموسم ع



لا بأس به لعلنا لا ياف خصوصاً في السودان وهو  
 المختار عليه في تشرع الجمع المعيني **خلافاً للقيس** فإنه جلالاً  
 كما هو كرهه **قوله في رواية** **بمقتضى العزم من عزمك**  
 ولو تقدمت العين وعن أبو يوسف لا بأس به وبه أخذ  
 أبو الوليد لأن في الاحتياط الامتناع لكونه خبر واحد  
 فيما يخالف القطعي إذا امتنابه إنما يثبت بالقطع هداية  
 وفي التنازع خاتمة مخبراً المنتقى عن أبي يوسف فتدبر  
 حنيفة لا ينبغي أن يدعى الله الآيه والردح المازون  
 فيه المأمورية وما استغنى من قوله تعالى والله  
 الأسما الحسن فارعوه بها وكذا لا يصح على أحد  
 العلوي لغيره صلى الله عليه وسلم كرهه **بمقتضى رسلك**  
**وانبيائك وأوليائك** ونحو البيت لأنه لاحق للخلف  
 على الخلق تعالى ولو قال لا خير خلف الله وأباده ان  
 تفعل كما لا يلزم ذلك وإن كان الأولي عمله درويش  
 المختار ان قال ابن المبارك سال بوجه الله والحق الله  
 يعجزني أن يعطيه شيئاً وفيها قرأة القرآن ولا يعمل  
 بوجهه يشاب لغير المؤمن يصلي ويصوم **فرع** هل  
 يكره رفع الصوت بالذكر والذكر في غير محله  
 فنل جنابات البرازية **كره لغيره قوت البشر**  
 كثنين وعنب ولوز **والبهائم** كثنين وقت في بلد  
**بصرى** هل يجوز المشا إلى عزوف والمختار مملون  
 فإن لم يصرف بكره ومثله في كريان والجالب قريب  
 ان يامر القاضى **ببيع ما فضل عن قوته وقوت**

وهو اللهم اني اسالك بمقتضى العزم  
 من عزمك وبمقتضى العزم من عزمك  
 وبما كره الا عظم وجدك الأعلى  
 وبكلمات الله القامات ما دعي به

لأنه مظهر حقيره  
 الله  
 ع

المبيع

**اهامه فافترخا** القاضى **عزله** بما يراه ردياً له **وباع**  
 القاضى **عليه** طعامه **وقا** **فأفترخا** على الصحيح وفي الأسراج لو خاف  
 الامامه غايها هل يلدل لهلاك أخذ الطعام من المختارين  
 وفرق عليهم فاذا وجدوا سعة رزقاً مثله وهذا  
 ليس كبحر الضرورة ومن اضطر إلى غيره وخاف  
 الهلاك تناول به بلا رضاه **ولا يكون مختاراً بغيره**  
**ارضه** بلا خلافة **ووجب له من بلد آخر** خلافاً  
 الثاني وعند محمد ان كان يوجب منه عارة كرهه هو  
 المختار ملحق **لا يسع** حاكم لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا تشعروا فان اديتموا السعير القابض الباسط  
 المرازق **الاذا تقدي الأرباب عن القيمة** **فأشأ**  
**فيسع** **مكتشوة** **اهل الارزاق** ما لك دعاي الوالي  
 التشعير عام الغلا وفي الاختيار ثم اذا سقر وخاف  
 البابع ضرباً الامام لو نفع لغير المشتري وجب له ان  
 يقول له يعني بما يحب ولو اضطر لمعالي سمر الخبز  
 واللحم ووزن ناقض رجع المشتري بالانقصان في الخبز  
 لا اللحم **لشهره** **سعره** عارة بخلاف اللحم **قلت**  
 وافاد ان التسعير في القوتين لا يخبر به صريح الفتاوى  
 وغيره لكنه اذا تقدي رباب غير القوتين وظلموا  
 على العامة فيسعر عليهم الحاكم بناء على ما قال أبو يوسف  
 ينبغي ان يكون ذكره الفتاوى فان أبو يوسف يقتدر حقيقة  
 الضرر كما تقدم فتدبر **كره اساك الحمامات** ولو في جهات  
 ان كان يضر بالناس بنظره وجلب والاحتياط ان يتصد

عن نقله الذي يلي عن الاختيار  
 وافرده

صوابه لو زاد



بها ثم ينشز بها او ذوب له مجنن فان كان بطيرها  
 فوق السطح مطلقا على عورات السليين ويكسر  
 زجاجات الناس برقيب تلك الحمامات  
 وسخاشد للنوع فان لم يتبع بذلك الحمامات  
 المحنن رر وصرح في الوهمانية بوجوب  
 التفرير وزج الحمامات ولم يقيد بملس ولعله اعتد  
 عارتهم واما الاستيناس فيباع كشر اعصاب  
 ليعتقنها ان قال من اخذها فله ولا يخرج عن ملكه  
 باعنا فله وقيل يكره لانه يفسد الفاسد ويوفي  
 المختارات بسبب رادته وقال ابو الحسن اخذها لم يلزها  
 من اخذها او مر في الجواز كروى الثور ويحمله  
 واكراب على الجير لا جهد وحرب الدابة انشد  
 من الذي ظلم الذي استمد من السلم **ولا بأس بالسبا**  
**بقية في الرمي والغرس** والبناء والجار كذا في  
 المتن والجمع واقرض المصنف خلافا لما ذكره في مسائل  
 شتر فتنة **والابل والاعدام** لانه من اسباب الجهاد  
 فكانت مذبويا وعند الثلاثة يجوز في الاقدام اي  
 بالجملة وما بدو به فيباح في كل الملاعب كما ياتي في  
**الجعل** وطائفة لا تجعل يستحق ذكره البرجندي  
 وغيره فعلة البرازي يانه لا يستحق بالشروع  
 لودم العقود والتفكير ثم هو المصنف كما يقول الشافعي  
 فعية فتبصر **ان شرط المال** في السابقة **من جانب**  
**واخر** وهو لو شرط فيها من الجانبين لانه يغير قرار الا

ومفاده لزومه  
 بالعقد

اذا

ان ادخلنا الشا محلا **بينهما** بفرس كمن في شربها  
 فهوهم ان يسيقهما والامة كثر ثم اذا سيقتهما اخذتهما  
 وان سيقناه لم يبق لهما وفيما بينهما ايهاا سبق اخذ من  
 صاحبه **كذا الحكم في المتفق** فان شرط ان يسهل الصور  
 مع وان شرطه لا كما عار صاحبه لا يدر ويختار والمصاحفة  
 ليست ببدعة الا لثقله في غيره برجندي واما السباق  
 بلا جعل فيجوز في كل شيء كما بان وعند الشافعية السابقة  
 بالاقدام والطير والبنز في السباحة والصخور  
 والبيدق والسفر ورمي حجر او شاة باليد والشباك  
 والوقوف على جمل ومعرفة ما بيده من رزق او فرد  
 واللوب بالخانم وكذا كل كل لو غط الخازق قلب  
 سلامة كرم وصيد حية وكل التفرع عليهم جفيل  
 وحديث خذ ثوابي اسرايل يؤيد رجل سماع الا  
 عاصب والفراب من كل ما يتفق كزبه بقصد الفرس  
 لا الحجة بنا وما يتفق كزبه كمن يؤيد به ضرب  
 الامثال والمراعاة وتعليم نحو الشفعة على السنة  
 الارميين او جيرانا ذكره ابن حجر **ويستحب قتل**  
**اذا فيرة يوم الجمعة** وكونه بعد الصلاة افضل  
 الا اذا اخذها اليه تاخيرها فاحشافيكره لان منة  
 فلم اذا فيرة يوم الجمعة لعانة الله من البلاء  
 الي الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام درر وعنه  
 صاير الله عليه وسلم من قتل اظفار ومخا العالم نرود  
 عينه ايد اعني كقول علي رضي الله تعالى عنه امين

كفو

وسمي  
وعمر الشا  
ممنوع

لا يملكه الا ان يرقه الله تعالى  
 فحينئذ وفي الحديث من مع

الا كما  
 في دار الحرب  
 فيكون له  
 فغيره



قلوا اظفاركم سنة ولا ريب فيها خواريسيا  
 او خير وبيانها وتمامه في منتاج السعادات وشرح  
 الغزواني وروي انه صلى الله عليه وسلم بدا  
 بحسنة اليمن الى الخصر ثم خصره من اليسر  
 الى اليمين ثم خصره باهام اليمن وذكر له الغزالي  
 وجهها وجهها في الاحياء لم يثبت في اصابع الرجل يمين  
 نعم الا في اعظمها كتحليلها انما قلنا في  
 المواهب اللدنية قال الخازن ابن حجر انه بسبب  
 سبب ما احتاج اليه ولم يثبت في يمينه في  
 تقنين يوم امتنا النبي صلى الله عليه وسلم  
 وما يقرب من النظم في ذلك للامام علي كرم الله  
 وجهه ثم لابن حجر قال شيخنا انه باطل **يسبى**  
**يسبى خلق عانته ومظليف بدنه بالانكسار**  
 والا فضل يوم الجمعة وجاز في كل خمسة عشر  
 وكره نكته في الاربعين محسني وفيه خلق الشارب  
 بدعة وفيه سنة ولا يابس ينفث الشيب واخذ  
 اطراف اللحم والسنة فيها القنطرة وفيه قطعت  
 تشمر لاسمها اثنتان ولعن زادي البرازية وان  
 اذن الزوج لانه لا طاعة لخلق في مقصده الخالق  
 ولذا يحرم للرجل قطع لحية والعقن الموتى التشبه  
 بالرجال **ثم قلنا** واما خلق راسه فمعي  
 الوهيانية **قال** وقد قيل خلق الراس في كل جمعة يجب وبعض الجواز

في كل جمعة يجب

يعبر **بما تعلم الصلاة او غيره** (يعلم الناس واخر  
**يعلمه فالاول افضل** لان مقتضى روي مذاكرة العلم  
 ساعة خير من احياء ليلة وله الخروج لطلب العلم  
 الشرعي بلا اذن والذية لوملتحيا وتمامه في الدرر  
 واذا كان الرجل يديوم **ويصلي ويصلي الناس يديون**  
**ولسا انه ذكوة** بل فيه ليس فيه خيرة خيرا واخير السلطان  
 بذلك **ايحرجه** **لا** **انهم عليه** وقالوا ان علم ان اياه  
 يقدر على منعه اعلمه ولو بكتابة والا كمال لا تقع العدا  
 وتمامه في الدرر **وكذا** **لا انهم عليه** **اذا كرمساوي** **يعبر**  
**علم وجه الاهتمام** لا يكون غيبة **انما الغيبة ان يد**  
**كرخي وجد الغضب يربد السبب** ولو اغتاب  
 اهل قرية ليس بغيبة لانه لا يربد بهم كلهم بل بعضهم  
 وهو مجهول خائفة فتباح غيبة مجهول ولو نقلوا  
 بغيره ولو صامرة وليسوا اعتقاد تحذير منه  
 ولا شكوي ظلامته للحاكم شرع وهبانية **وكا تكون**  
**الغيبة بالسبب** **صحت** **تكون** ايضا **الفعل** **وبالانفرد**  
 وبالكثابة وبالحركة وبالرمن **وبعجز العين** **ولا**  
**تساق باليد** وكلما يفهم منه ان المقصود فهو داخل  
 في الغيبة وموجده ومن ذلك ما قاله عائشة رضي  
 الله عنها دخلت علينا امراة فلما واثت او مات يدي  
 اي قصيرة فقال صلى الله عليه وسلم اغتبيتها ومن  
 ذلك المحاكات كان يمشي متفارجا وكما يمشي وهو غيبة  
 بل اقم لانه اعظم في التعمير والتهم ومن الغيبة ان

وة



ان يقول بعد الناس من رايها اليوم او بعض من رايها مكانا  
 اذا كان الخطاب يفهم شخصيا معينا لان المخدور تفهم  
 دون ما به التفهم واما اذا لم يفهم عينة جاز وتمامه  
 في شرح الشريعة وفيها الغيبة ان نفس اخاك  
 خال كونه غائبا بوضوح بكرة هذه اذا سمعه عن  
 ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انذرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم  
 قال ذكره اخاك بما يكره قال افرأيت ان كان في  
 اخي ما افول قال ان كان فيه ما تقول فقد  
 اغتبته والام يكن فيه فقد بئسته واذ لم تبلغه  
 كفيه المدم والاشراط بيان كل ما اغتابه به  
**وصلة الرحم واجبة ولو كانت بسلام وجبة وعذبة**  
 وسماونة ومجالسة ومكالمة وتلطف واحسان  
 وينورهم غيايليزي جيايليزي ورافريايه كل  
 جمعة او شهر ولا يرد حجتهم لانه من القطيعة في  
 الحديث ان الله يعامل من وصل رحمه ويقطع من  
 قطعها وفي الحديث صلة الرحم تزيد في العمر وتمامه  
 قال **ابن ماجة** **بسم الله الرحمن الرحيم** قوله طلبة اليه  
 والاكراه وهو الصحيح كما ذكره للسلم مصالحة الذي يمكن  
 في نسخ الشرح واكثر المتن بلفظ وسيلم فاولتها هكذا  
 ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن في الاسلام  
 فافهم وفي شرح البخاري للشيخ في حديث اي الاسلام  
 خير قال تطلعهم الاطعام وتقرأ السلام علي من عرفت

ومن

ومن لم تعرف قال وهذا النعيم مخصوصا بالمسلمين  
 فكيف يسلم ابتداء علي كافر قال عليه الصلاة والسلام لا  
 تندوا اليهود والنصارى بالسلام فاذا لقين احدا  
 في طريق فامطروه اليه اضيته وراه البخاري وكذا  
 يخص منه القاسق بدليل اخر واما من تشكك فيه  
 فالاصل فيه البقاء على المحرم حتى يثبت الحضور ويمكن  
 ان يقال ان الحديث كان في ابتداء الاسلام لمصلحة  
 التاليف ثم ورد المنهي انتهى فليحفظ ولو سلم يهودي  
 او نصراني او مجوسي على مسلم فلا بأس بالرد كذا  
**ابن ربيع** **قوله وعليك السلام** كما في الحاشية **ولو سلم**  
**الذي يحيل الكفر** لان تحييل الكافر كسر ولو قال المجوسي  
 يا اسنادا تحيلا كفر كما في الاشياء وفيها لو قال الذي  
 اطال الله بقاءك ان نوي بقلبه يسلم او يودي الجزية  
 ذللا فلا بأس به **واجب** **بسم الله** لانه ليس بالتحية  
 ولا من يسلم وقت الخطبة خائفة وفيها اذا اذ دار  
 انسان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل  
 يسلم او لا ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا زيد لم يسقط  
 وجواب العاطس اسماعه فلو اصم برية تحريكه يا فلان او اشار لمعين  
 تشفيه انتهى قلت وفي المتن ويستفاد عن الباء في الرد مع  
 قين برز صبي يقال لا نمنه اصل القائمة الغرض في الجملة  
 بدليل جلد في تحته وقيل لا وفي المتن ويستفاد من العجز  
 في رد الشاب والصبي والمجنون قولان وظاهر الترجيح  
 ترجيح عدم السقوط ويسلم علي الواحد بلفظ الجماعة

لعله

لو فوض  
 لو فوض  
 لو فوض



وكذا الرد ولا يزيد المراد على وبركاته ورد السلام وتشميت  
 العاطس على الفور ويجب رز جواب كتاب التحيّة كرد  
 السلام ولو قال لا ضرأ فقلنا السلام يجب عليه ذلك  
 ويكره السلام على العاقل لو علمنا أو لا كما يكره  
 على عاجز عن الرز حقيقة كالحمل أو شرعاً كالمصل وقاري  
 ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى وقد مر في باب ما  
 يفسد الصلاة كرايته في يمين وعشرين موضعاً  
 وأنه لا يجب رد السلام **فصل في الجهر والهمس** ولو دخل عليه  
 ولم يرا أحداً يقول السلام علينا وعلى عباد الله  
 الصالحين **فصل في بكرة الخطأ** أسأل الله تعالى إذا لم  
 يتخطأ رقاب الناس في التختار ومن مواهب الرحمن  
 لأن علياً كرم الله وجهه تصدقنا في الصلاة **فصل في**  
 فمدحه الله تعالى بقوله ويوتون الزكاة وهم  
 راكعون **أحب الأسماء إلى الله ما لا يجد الله وعبد**  
 وجاز التسمية بعلي ورشيد وغيره من الأسماء المشتركة  
 ويراد في حقنا غير ما يراد في حق الله تعالى لكن التسمية  
 بغير ذلك في زماننا أو لا لأن العوام يصنفون عند الدنا  
 كذا في السراجين وفيها **كان اسم محمد لا باس بان**  
**يكنى بابا الف اسم** لأن قوله صلى الله عليه وسلم  
 سموا باسمي ولا تكونوا بكيتي قد نسخ لأن علياً كثر ابن  
 محمد بن الحنفية أبا الفانتم **ويكره أن يدعى الرجل**  
**أباً وإن تدعى إلاة** زوجها باسمه انتهى بلفظه فيها  
 يكره الكلام في السجدة وظن الجارة وفي حالة الجماع

كما في الاختيار  
 ٤

وفي الخ  
 ٤

وزاد

وزاد أبو البيت في البستان وعند قراءة القرآن  
 وزاد في التختار وعند التذكير فما ظنك به  
 عند الفنا الذي يسمونه وجد العربية **فصل في**  
**الأسن وهو لسان أهل الجنة من نفلها** **فصل في**  
**غيره فهو ما جود** وفي الحديث أحب العرب لثلاث  
 لاهن عزير والقران عزير ولسان أهل الجنة عزير  
 وفيها **نظير التبر** **لا يكره في الفنا** وفيها يكره وقال  
 البرزوي لو أخرج الكتاب كبل لا يذهب الفخر ولا يمتنهن  
 لا بأس به ذكره المصنف في آخر باب الوصية للأقارب  
 وقد مرنا في الجنايز **بكرة في الويت** **فصل في**  
**عيش الأخرى في الوقوع في العصبية** أي في كره وخوف  
 الدنيا كما الدين فيطن الأرض خير لكم من ظواهرها خلاصة  
**لا بأس بل يمس العصبية المولود وكذا البالغ** كذا في  
 شرح الوهبانية معزياً بالمهنية وقاس عليه الطر  
 سوسر بنية الأحجار كيا قوت وزررد ونازعها ابن  
 وهبان بأن يحتاج إلى نقل صريح وجزم في الجوهرة  
 المولود **قلت** وحمل الحق عليه في التسمية على قوله  
 وما في الجوهرة على قوله ما قال وقد زعموا قولهما  
 في الكافي قولهما أقرب إلى عرف ديارنا فيقتري به ثم  
 قال المصنف وعليه التوسعي فالتمس في المذهب حجة  
 المولود بخودة لأنه من حلي النسب **ويكره** **فصل في**  
**الأسن الخيال والمسوار العصبية** ولا بأس بشق أذن  
 البنت والطفل استحساناً لما نقله قل **فصل في** وهل يجوز

ير  
 في الجنة



الحرام في الامم لم يكن **للمذبح والذبيحة الكتابية بالقلم**  
**للتخذ من الذهب** **بشرافته او من سراجية** ثم قال  
 لا بأس بنحوه السلاح بذهب وفضة ولا بأس بسرج  
 وكمام وتفر من الذهب عند اي حنيقة خلافا لابي  
 يوسف **جارية لزيد قال بكر وطغى زيد بيهجها**  
**حل او وشرها وطها** **القبول قول بكر ان الكبر**  
 رايه صرفة كما سوان الكبر رايه كذبه لا يقبل قوله  
 ولا يشترى ولو لم يخبره ان ذلك النسي لغيره فلا بأس  
 بشرايه منه **كاحل وطغى من زفت اليه وقال النسا**  
**هي اسراك وتكاح مت قال طلقني وجهها نقضت**  
**عديا وكنت امك فلان اعتقني** ان وقع في قلبه صداق  
 لاسرائيل وجها وان باهر مستنكر لا مال يستفسرها  
 فروع كيب ما قول الشافعي يكتب جواب الي  
 حنيقة اذا كتب المقي برين يكتب ولا يصدق نقضا  
 لينقض القاضى فحشده الشافعي بالقران والاذان  
 بالفتون القليبي طيب اذا لم يزد فيه الحروف وان  
 زاد كره له واستنعه وقوله اصحت ان لا يكون  
 محسن وان لذلك القراءة تشيع عليه **المنافرة**  
 في العلم لنصرة الحق عبادة فلا حد لثلاثة **الحرام**  
**لنهر وسيل واظهر علمه ونيل دنيا او مال او قول**  
**التذكير على المنابر للوعظ والانتفاظ سنة الانبياء**  
**والمرسلين ولرباسية** **وما لوقبول علامة من ضلالة**  
**اليهود والنصارى فراه القران بفراة معروفة**

دابة القلم

وتما مه في القامحة قلت  
 وعاصله انه متى اخبرت  
 بامر محتمل فان ثقة او وقع  
 في قلبه صدقها مع م م م

وشادة رفعة واحدة مكرهة كالي الحاروي القدرى يستحق  
 الرجاء فباب شعرة وحينه ولو في غير وقت في الاصح والام  
 ان عليه الصلاة والسلام لم يعلمه ويكره بالسور وقيل  
 لا يجمع الفتاوى والكل من مع المصنف الكتب التي لا يجمع  
 بها جميعها اسم الله وملايكته ورسوله وتحرق الباقي  
 ولا بأس بان تلقى في ما جارك كما هو اذ زفت ومولحت  
 كما في الانبياء الكفوت المكره ان يكرههم باليسر له  
 افضل معروف او يعظوم بما لا يتوقاه او يزيروا ويقتصر  
 بغير في اصله اما التزيم بالعبارة ان **الطائفة المرفقة**  
 والتشريح لغوا يده قد لك حسن والافضل مشاركة  
 اهل الجلالة في اعطاء النايبة لكن في زماننا اكثرها ظلم  
 فمن تمكن من رفعة عن نفسه فحسن وان اعطى قليلا  
 من عجز ليسر له يلح ان ياخذ غير جنس حقه وجزوه  
 الشافعي وهو الاوسع مع طلب الصبيان اثمان الحصر  
 جميع ما يشري ببعونها واخذ بعضها له ذلك لانه يملكه  
 من الاباء **بالشرايع** **بالقوله** **فمنه وهو غني** **تصدق**  
 به لا بأس بل الجاع في بيت فيه مصحف للبلوي لا تترك  
 مسلمة على السرخ الحديث وهذا المنكر ولو الحاجة  
 غروا وجه او مقصد ادين او يوكيل لا بد لها منه فلا  
 بأس به **تلقى بالقران** **ولم يخرج** **بالجاذبة عند قد وهو**  
**فحين في القرنية مستحسن** **ذكر الله من طلوع**  
**النهار الى طلوع الشمس** **ولما من قرأة القران** **ويستحب**  
**القران عند الطلوع والغروب** **لا بأس الامام**

سار  
المرفقة

الونبيا

والاسر بولي  
 فتوجه بها  
 الكرامة دون  
 الكسبة وقد  
 الاقبة له  
 بالاشفاق  
 ع م م



عقبت الصلاة بترأة ابنه الكرسى وخواتم سورة  
 البقرة والاختلاف في قراءة التلحة بعد الصلاة  
 جهر للجهان بدعة قال استاذنا لكنها كانت  
 مستحسنة للعامة والاثار الرشوة لا يملك بالقبض  
 لباس بالرشوة اذا خان على دينه والبرص على الله  
 عليه وسلم كان يعطى الشفعة ومن يخاف لسانه وكفى  
 بسهم المولفة من الصدقات دليل على مثاله جمع  
 اهل الحلة للامام في سنة في السحت ما يوجب على كل مباح  
 كالحل ولا يوجب ما يوجب غار لغزو وشاغر لشعر  
 ومسخرة وحكوي قال تعالى ومن الناس من يشتري  
 لهو الحديث واصحاب جميع المعازي وقواد وكاهن  
 ومفسر وشتمه وفروعه كثيرة قيل له يلخص بيت  
 ونحوه جاز له الردي في كل شتمه لا توجب الحد وتركه  
 افضل منه فوالله ما يرمي النطوع ان اسيل اصابعه  
 حتى انظر فانه نفاق من له اطفال وما لقلب اليبوسي  
 فقال من صلى ونصرف يراي به الناس لا يعاقب بتلك  
 الصلاة ولا يشاب بها قبل هذا في الفرائض وعجبا ان  
 هدي المتواقل فيهم الريا لا يدخل الفرائض غرضه  
 الرجل على هيبة غزاة ليرة يكره ويكره المرأة تسور  
 الرجل وسور حاله وله ضرب زوجته على ترك الصلاة  
 على الاظهر والحجب على الزوج تطلق الناجرة لا يجوز  
 الوقت من الحياض المعتدة للشرب في الصحيح ويمتنع  
 منه وفيه وحمله لاهله ان ما ذونا به جاز ولا الكذب

من

او حرق

مباح

من

مباح لا يجب اخفه ورفع الظلم عن نفسه والمراد ان يرض  
 لان عين الكذب جرم قال وهو الحق قال الله تعالى  
 قتل الخراصون الكاذب المومن وفي الوهاب يندى قال  
 والمصلح جاز الكذب او رفع ظالم واهل الشريعة والنسب  
 ويكره في الحرام ثم يميز حرام ومن شانه توفيقا لوابتور  
 ومن قام اجله للثمن كالمراييز وفي غير هذا العلم بعض غير  
 ويستحق عقارا المروى بحاسم ومن علم الاطفال فيد ويقتل  
 وجوز ان نقل الميت البعض مطلقا وعن بعضهم مرفوق ميلين  
 والنزوجة القسمين لا فرق بينهما ومن قوتها التقويز الجب  
 ويكره ان تسقط استقامت جملها جاز له حيث لا يتصور  
 وان استقطعت ميتا فير السقط غرة لواله الا ان عاقل الامم  
 وفي يوم عاشوراء يكره كلهم ولا بأس بالمفاد وخلط او يجر  
 وبعضهم المختار في التحمل جاز له قتل سر لادنه فهو الغنى  
 ويكره عبيد الفرج جاز يابو وما جاز في الاحرار والاب يامر  
 واتوب من ذكر الفراء لستماعة وقالوا انوا بالطفل اللطيف  
 ودرست باي الذكر ولي من الصلاة مثلا ودرست له اول وانظر  
 وقد ذكره او اوده ونحوه لا علام ختم الدرر جين  
**كتاب احيا الموات** لعل من له ان فيه  
 وما لا يكره الحياة نوعان حاسية ونامية والمراد هنا  
 النامية وسمى بالطللان الانتفاع به واجبا وههنا  
 غرس او كثر او سقى **اد احيا سلم او ذيما فتلغى**  
**متفق بها** وليست بملوكة لسالم ولي يملو كمل  
 تكن سوانا فلولم يعرف ما لكها فهي نقطة ينصرف بها الامام

من

ذكر كراه

ما يكره



ولو ظهر ما كلفنا انزاله ويضمن نقصانها اذا انقضت  
 بالزرع **وهي عبدة عن القرية ان اصاح باقضي**  
**العاسر** وهو جدي يري الصوت لا يسمع بزاردة لا يسمع  
 بها صوت ملكها عند ابي يوسف وهو المختار كما قال  
 وغيره واعتبر محمد بن ابي اهل القرية وبه قالت  
 الثلاثة قلت وهو ظاهر الرواية وبه يعني كافي  
 زكاة الكبرى ذكره القوساني وكذا البرجيني عن  
 منصور بن عيسى عن قاض خان ان الفتوى على قول محمد  
 فالعجب من الشريفة كيف لم يذكر ذلك في الخط ان  
**ان له الامم في ذلك** وقال ابيكم ما بلا اذن وهذا لو  
 سلفا فلور ميا شرط الاذن اتفاقا ولو سلفا من الم  
 بملكها اهلا اتفاقا ففست ان **ولو نزلها بعد الاهيا**  
**وزر عها غيره** فاولا حقها في الجمع **ولو احيا ارضا**  
**ميتة** ثم احاط الاهيا بجواربها الاربع من اربعة  
 نقر عاين الاتفاق فبين طريقا اول في الارض لربعة  
 ومن جواربها من منع غيره منها بوضع علامة من  
 جواربها من اهلها ثلاث سنين **وقفت الي غيره**  
 وقبلها هو الحق بما وان له الامم بملكها بالاهيا  
 والتعير لا يجوز **ولو كبرها** او ضرب عليها  
 السنة او غرق اهيا **فصل** او بذرها او اهلها بسوط  
 ولا يجوز احياها من العامر بل يترك ممرها موطرا  
 لها بذرهم لتلفق قههم به فلم يكن موانا وكذا كان  
 محظبا واعلم انه ليس للامام ان يقطع ما لا يخفى

بهورية

١٨٢

ملكها

للم

**للمسلمين عنه** من المعادن الطاهرة وهي ما كان  
 جوهرها الذي اودعه الله في جواهر الارض يارز المعادن  
**المسح** والكمال والغار والنفط **والبحار** التي لم تملك بالانتبا  
 والسقي في المستنبط بالسقي كما في البحر في الطريق فذلك  
 البحر في المستنبط ونماه في شرح المصالح في حديث  
 المسلمون شرك في ثلاث في الماء والملا والنار **التي يتبع**  
**منها الخامس** زيلع يعني التي لم يملك بالاستنباط والسعي  
 فلو قطع هذه المعادن الطاهرة لم يكن لافطاع حكم بل هو  
 المقطع وغيره سوا فلو منعهم كان بمنعهم منفذيا وكان  
 لما احبته ما كالا انه منع بالمنع لا بالخذ وكف عن المنع  
 وصرف عن مداومة العمل ليلال يشبه اقطاعه بالصحة  
 او بغيره في حكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة  
 قاسم في رسالته احكام اجارة اقطاع الجدي **وحريم**  
**بئر الناصح** وهي التي تخرج المائما بالبعير كبير العطن  
 وهي التي تخرج المائما باليد والعطن مناع الاجل حول البئر  
**الربعون ذراعا من كل جانب** وقال ان المنافع مشتركة  
 وفي الشريعة لا ينفك عن شرح المجمع وعنه البير فوق  
 اربعين ذراعا عليها انتهى لكن نسب القوساني محمد  
 ثم قال ويقتضي بقول الامم وعزاه النخبة ثم قال وقيل  
 التقدير بربعين وعين بما ذكر في اربعينهم اصلها وفي  
 اراضيها واخاوة فينزل ببلد ينتقل الى الثاني وعزاه  
 للمهرانية وعزاه البرجيني كما في **ان احضرها**  
**سواك باذن الامام** فلو غير موان او فيه بلا اذن امام

ط  
كالما

المقطع

فليحفظ



لم يكن الحكيم كذا ذكره المصنف وعبارة التفسير  
 وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك الفيل لا يستحق الحريم  
 فلو حفر في ملكه فله من الحريم ما يشاء وانما لو غلب  
 على امره فله ما يشاء او ما نزل او انقرضوا له بخراجها وما  
 فلو تركها لغيره بحيث لا يعود اليها ولم يكن خزانها لغيره  
 جازا صياها وعزاه الله للمضمرات **وحرم العين خمسائة**  
 ذراع **من كل جانب** كما في الحديث والذراع هو الكسرة وهو  
 ستة قبضات وكان ذراع الملك اي ملك الكاسرة تسبع  
 قبضات فكسرة قبضة **ويمنع غير من الحفر**  
 لانه ملكه فلو حفر فلان له ربه او فنيته وتما في  
 الدرر **لو حفر الثاني بئر في منتهى حريم البئر الاول**  
**بارز الاسلام فله ما بين البئر الاول والثانية فلا شيء عليه**  
 لانه غير مستعد والمختار لارض لا يملك فلا حاجة له في  
 حانونا **يجب حانونا غير وكسرة** الحانون  
 الاول **يسمى** فانه لا شيء عليه درر ويزيل والكافر الثاني  
 الحريم من الجوانب الثلاثة **دون جانب الاول**  
 لست ملك الاول فيه **والقنا** هو مجرى المختار الارض  
**جهد قدر ما يملكه** لاقا الطيز ونحوه وعن محمد كالبير  
 ولو ظهر له ان كان العين في الاختيار فوضعه امام لاري  
 الامام لو باذنه والا فلا شيء ذكره البرجيني **وحريم البحر**  
**يقر في الارض الموات خمسة اذرع من كل جانب**  
 فليس فيه ان يفسد فيه **ولحق ما امتنع عود** ولم  
 والفوانا ليد بالموات اذا لم يكن ذلك حريما

الملاك

لعامر

لعامر **والنكان حريمها اوجاز عوبه** **بخراجها**  
 لانه ليس بوان **والنهر في ملك الغير لا حريم له الا**  
**ببهران** وقاله مسناه النهر شبيه والي طينه وقدره  
 محمد بقدر عرض النهر من كل جانب وهو ارض ملحق  
 وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر وعليه الفتوى  
 ففتا في معز الكرماني وفيه معز بالاختيار  
 والخوض على هذا الاختلاف وفيه معز بالكفاية ولو  
 كان النهر صغيرا لاحتاج الى كرية في كل حين فله حريم بها  
 لا تقا وفيه معز بالكرمان في اختلاف في نهر ملك  
 لمسناه قارعة بلزقها ارض لغير صاحب الارض فاما مسناه  
 لمعندهما ولصاحب الارض عنده وفيه معز بالسنمة  
 الصحيح ان له حريما بالاتفاق ايضا الشرب لا يعن  
 الاختيار شرح المجمع والله اعلم **فصل الشرب**  
**لغة نصيب الماء** وشرعا نوبة الانتفاع بالمسقى  
 للزراعة والدواب **والشعة شرب بني آدم والبهائم**  
 بالشفة **ولكل حريم في كل جانب اذرع** وكل يستأجر  
 من بحر او نهر عظيم **لا يملكه الفلاة ونحوها** لا  
 الملك لا حرا ولا حرا لان قهر الماء يمنع قهر غيره **ولكل**  
**شفت نهر** يستقي منه من الماء **ولنصيب من الرعيان**  
 لم يضر بالعامنة لان الانتفاع بالراح انما يجوز اذا لم يضر  
 باحد كالانتفاع بشمس وقرو هو لا يستقي دوابه ان  
 حين خرب يدور النهر كثر فها لا يستقي رعيه وكذا  
 وزرع ونصيب دواب ونحوها من رعيه وقتا شدة

بقدر ما يحتاج اليه  
 لا لقا العليل ونحوه  
 انتهى قلت وصحت  
 نقل الاتفاق



لانه الخلف له فيترقن عليا زنه **والسنة في شجر اخضر**  
 زرع في **واحد حمله** او **واحد** او **واحد** في **الاصح**  
 وقيل لا ابا زنه **والسنة في شجر اخضر** **مهملة منصوبة**  
 الخابية لا يتفقد به **الاباد** **للكد** باحد زنه  
 ولو كانت البيرة والخرص او النهر في **البحر** **لكن** **جبل** **فلم**  
 ان ينحصر من **الاشجار** **من** **الدخول** في **البحر** **ان** **كان**  
**جبل** **فلم** **فان** **البحر** **يكون** **البحر** **البحر** **البحر** **البحر**  
**اما** **ان** **تخرج** **الماء** **اليه** **او** **البحر** **لما** **اخذ** **البحر** **ان**  
**البحر** **من** **البحر** **اي** **باب** **البحر** **لانه** **لانه**  
**حينئذ** **على** **الشفقة** **لحديث** **احد** **السلمون** **شركا** **في**  
**ثلاث** **في** **الما** **او** **الما** **او** **الما** **او** **الما** **او** **الما**  
**لما** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان**  
**قد** **ربما** **بدر** **يلعب** **و** **لكن** **من** **البحر** **او** **من** **البحر**  
**عالم** **فلم** **و** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان**  
**لا** **تخرج** **من** **البحر** **ان** **كان** **كان** **كان** **كان** **كان** **كان**  
**بغير** **سلاح** **كطعام** **عند** **البحر** **من** **البحر** **ان** **كان**  
**يندر** **فمن** **البحر** **للكد** **بالا** **البحر** **البحر** **البحر** **البحر**  
**وقيل** **في** **البحر** **و** **البحر** **البحر** **البحر** **البحر** **البحر** **البحر**  
**ان** **نكب** **مع** **بينة** **فكان** **كالنقد** **يركض** **و** **كرى** **نهر** **اي** **جفره**  
**غير** **مملوك** **من** **بيت** **المال** **فان** **لم** **يكن** **نهر** **اي** **في** **بيت**  
**المال** **ثم** **يجبر** **الناس** **على** **كرى** **ان** **امتنعوا** **عنه**  
**دفع** **الضرر** **و** **كرى** **النهر** **المملوك** **عالي** **اهله** **و** **الجبر**  
**من** **اليه** **منهم** **عليه** **لكن** **وقيل** **في** **البحر** **البحر** **البحر** **البحر**

حق

ان

ان باسرا القاضي نعم ومونة كرى النهر المشركي عليهم من  
 اعلاه فان جاءوا من ارض رجل منهم بري في مونة انكري  
 وقالوا عليهم كرى من اوله الى اخره بالحصص كما يسترون في  
 استحقاق الشفعة ولا كرى علي اصل الشفعة **وقيل** **في** **نهر**  
**النهر** **بغير** **ارض** **فان** **البحر** **لا** **يخرج** **في** **البحر** **فان** **البحر**  
**رب** **الارض** **ان** **لا** **يجري** **النهر** **في** **ارضه** **لم** **يكن** **له** **ذلك**  
**ويتركه** **على** **حاله** **وان** **لم** **يكن** **في** **يد** **و** **البحر** **جاري** **فيها**  
**اي** **في** **الارض** **فقيه** **البيان** **ان** **هذا** **النهر** **ان** **ان** **ان**  
**كان** **له** **حجارة** **من** **هذا** **النهر** **يسوقه** **للع** **ارض** **الارض**  
**وعلى** **هذا** **النهر** **في** **البحر** **وعلى** **سطح** **البحر** **او** **البحر** **او**  
**المشي** **كل** **الشيء** **في** **البحر** **فلم** **الاختلاف** **في** **نظيره**  
**في** **المشي** **فلم** **الاختلاف** **في** **نظيره**  
**ويزيلي** **نهر** **بين** **قوس** **اختص** **مواضع** **البحر** **بينهم**  
**على** **قوس** **البحر** **لانه** **القصود** **في** **الاختلاف** **في** **البحر**  
**في** **البحر** **فان** **البحر** **من** **البحر** **فان** **البحر** **فان** **البحر**  
**بلا** **اعتبار** **سعة** **الدار** **فمن** **البحر** **لانه** **القصود** **في** **الاختلاف**  
**والبحر** **لانه** **البحر** **فان** **البحر** **فان** **البحر** **فان** **البحر**  
**بمنصب** **عليه** **رخصي** **الارض** **وضع** **في** **يد** **البحر**  
**ولا** **يضر** **نهر** **ولا** **نهر** **ولا** **نهر** **ولا** **نهر** **ولا** **نهر**  
**او** **نظر** **فمن** **البحر** **او** **نظر** **فمن** **البحر** **او** **نظر** **فمن** **البحر**  
**والحال** **ان** **فان** **كان** **البحر** **بالبحر** **فان** **البحر** **فان** **البحر**  
**بمنصبها** **لانه** **البحر** **فان** **البحر** **فان** **البحر** **فان** **البحر**  
**الحق** **فيه** **او** **يسوقه** **في** **البحر** **فان** **البحر** **فان** **البحر**

اسكنناهم  
 كان البحر

نهر



**شرب بلارضاضاهم** يتعلق بلجميع ولهم  
 تقضيه بعد الاجارة ولذبتهم من بعدهم وليس  
 للاعلاسكر الشرب بلارضاضاهم وان لم يشرب ارضيه  
 يدرونه ملتحظا **طريقا** كثيرا **لا احد** منهم ان يقع  
 فيه بابا الى الارض بساكنه لا غير ساكن هذه  
 الارض **لا احد** في هذا الطريق بخلاف ما اذا  
 كان ساكن الارض **لا احد** لان المارة لا تتردد في  
 الشرب ويومئذ لا تتفادع **بما** الا يصيبه  
 فباطل **لا يباع** الشرب **لا يجوز** ولا يجوز **لا**  
**يتصدق** **لا بد** لانه ليس به المتقوم في ظاهر  
 الرواية وعليه الفتوى كما سيجي **لا يوصي** بذلك  
 اي يبيعه واخويه **لا يصلح** الماء **بذل** **حلال** **وصلي**  
**عن** **لا يوصي** **لا يحل** **وان** **لا يوصي** **لا يوصي**  
 لانها لا تظلم للشروط الفاسدة لان الشرب لا يملك  
 بسبب ما يحق لومات وعليه رين لم يبيع الشرب  
 بلا ارض فلو لم يكن له ارض قيل جمع الماء في كل نوبة  
 في حوض فيباع **لا يوصي** الماء الى ان يتفقد رينه  
 وقيل ينظر الامام لارضه لا شربها فيضمه اليها  
 فيبيعها برضي بها فينظر القيمة الارض بل الشرب  
 ولقيمتها معده فيصرف تفاوت ما بينهما الدين الميت  
 وتماثله في ارضيه **لا يوصي** **لا يوصي** **لا يوصي**  
**ارض جارة** **لا يوصي** **لا يوصي** **لا يوصي**  
 متعلق هذا اذا استقامها استقامها اذا تحمله ارضه

التي مفتوحها  
 بخلاف ما اذا كان ساكن

عادة

عادة ولا يضمن وعليه الفتوى وفي الزخير فوهذا  
 اذا استقي في نوبته مقدار حقه واما اذا استقي في غير  
 نوبته او اراد حقه يضمن على ما قاله السامع  
 الرازي فمستثنى **فان** **لا يضمن** **لا يضمن** **لا يضمن**  
 او زرعه **لا يضمن** **لا يضمن** **لا يضمن**  
 وعليه الفتوى بشرح وهما نية واما ان كانا في الحصة  
 لاسرائيل غير متقوم ولو قصد تركه فحسن لئلا يدا  
 الحرام فيه بخلاف العلق الفصوب فان الدابة اذا  
 سمعت به انقروا وصار شيئا اخر فمستثنى **فان**  
**لا يضمن** **لا يضمن** **لا يضمن** **لا يضمن**  
**لا يضمن** **لا يضمن** **لا يضمن** **لا يضمن**  
 الوهابية قال وجوز بعض مشايخ بلح بيع الشرب  
 لتعامل اهل بلح والقياس ينكر للتعامل ويوقض  
 بانه تعامل اهل بلدة واحدة وافق لناصحي  
 بضمانه ذكره في خواهر الدنيا وي قال لا يضمن  
 الحكم بصفة فليحفظ **لا يضمن** **لا يضمن**  
 ونشر وجهه من البيع الفاسد انه يضمن بالار  
 تعلق فلو سعى ارضه بغيره با غيره ضمه و  
 حرم في النقاثة هنا فافهم **لا يضمن** **لا يضمن**  
 عليه الفتوى فنية وفي الوهابية رحمة الله  
 تعالى قال  
 وهو شاق شرب لغيره ليس بضامن ومنه بعض وما من اظهر  
 وما جوز في اخذ الشراب الذي عاين جوابه فهو ان يضمن

منه

يضمن  
 من

ويضمن



ولو جفروا شربوا القوترا به فلو جفروا ليس بالثقل  
**كتاب** الاكثر به هرجع شراب **والشراب**  
 لغة كل ما يشرب واصطلاحا ما يسكر  
 فتنشد **بكر** ما العنب اذا غلا **واشند**  
 وقذف اي رمى بالزبد اي الرغوة ولم يشترطا  
 قذفه وفيه قائلان الثلاثة وفيه اخذ ابو جعفر  
 الكبير وهو الاظهر كما في الشرع لا يذهب عن الرا  
 صب ويأتي ما يغيبه وقد تظلم الخنزرة على  
 غير ما ذكرنا من انهم تشرع في احكامها العشرة  
 فقال **وصح** قليلها وكثيرها بالاجماع **لعينها**  
 اي لذاتها وقوله تعالى انما الخمر والميسر الاية  
 عشر لا يجر مجازا في مسوطة في الجنين وغيره  
 وهي **خمس** حاشية **تفليظة** كقول **وتأخر** **تفليظة**  
**وتستظنقونها** في حق المسلم **لا ما لبثها**  
 في الاصح **وصح** **الاتقاع** بها ولو استقر زواج  
 او طين او نظر للتأهي وقد رواه هذه او طعمه او  
 غير ذلك لا التحليل او خوف عطش بقدر الضرورة  
 فلوراد فسكر حد محلي **ولا يجوز بيعها** الحديث  
 مسلم ان الذي حرّم تشربها حرم بيعها **وحد**  
**نشاربها** وان لم يسكر منها **وحد** **نشاربها** اذا  
 سكر **ولا يجوز فيها** **الطبخ** الا ان يذوقه ما لم يسكر  
 منه لا خضار الحد بالذي ذكره الزيلعي واستظهره

والبحر منها اربعة  
 انواع

مطلب الحرام من الاستزابة

المدة وضعف ما في القنية والجنين ثم نقل عن ابن عباس  
 انه لا يثبت له الا قاله صاحب القنية في القواعد  
 ما لم يقضه ثقل من غيره انهم قنية لابن الشحنة  
**ولا يجوز فيها التداوي** على المعتد قاله المصنف  
 قلت ولو باحتل خنتان او اقطار في حليله ماية  
**ويجوز تحليلها** ولو بطرح شيء فيها خلا قال في  
 والثاني **الطلا** بالكسر **وهو** **المصير** **يطبخ** **حيث**  
**يذهب اقل من ثلثيه** ويصير سكر  
 وصوب المصنف ان هذا يسمى البارق واما الطلا  
 وهو ما ذكره بقوله **وقيل** **ما عطي** **من** **الغيب**  
**حيث يذهب ثلثاه** **وقيل** **ثلثه** **فصار** **سكر** **وهو**  
**الضوايب** كما جري عليه صاحب المحيط وغيره يعني  
 في التسمية **الضوايب** لان هذا المثلث يسمى طلا  
 على ما في المحيط ثابت بشراب كبار الصحابة رضي  
 الله عنهم لا يخفى عنهم كما في الشرع لاية قاله في الطلا  
 لقول عمر رضي الله عنه ما اشبه هذا بطلا البصير  
 وهو القطر الذي يطل به البصير الجريان **وخامسة**  
 اي الطلا على التفسير الاول كذا قاله المصنف **كالخمر**  
 به يفي **والثالث السكر** **يفتح** **وهو** **الذي** **من**  
**ماء الرطب** اذا اشند وقذف بالزبد **والرابع**  
**تبيع الزبيب** **وهو** **الذي** **من** **ماء الزبيب** بشرط  
 ان يذوق بالزبد بعد الفليان **والكل** **اي** **الثلاثة**  
**المذكورة** **هaram** **ان** **غلا** **واشند** **والله** **بحم** **اتفاق** **وان**

كلام

في حم



قد في حرم التناق و ظاهر كلامه كيفية التناول انه اختار  
رها هنا قوله ما قاله البرجندي تقسم قال الفيتاني  
ونكره القيد هنا انه اعتمد على السابق انما يشترط  
ولم يبين حكم نجاسة السكر والتبج ومما ذكره  
انها خفيفة ومختار السر خفيف واختار في العادة  
انها خفيفة **وحرمها دون حرمة الخمر فلا**  
**يكفر من تناولها** لان حرمتها بالاجتهاد **والخلاص**  
**منها** اربعة انواع الاول **ببطلان التبريد** الذي اذا  
**طبخ اذني طبخة** تحل شرابه **وان اشتد** وقد اذا  
تشرّب منه **بلا هو ولا طبر** فلو شرب للموق قليله  
وكثيره حرام **وبالمسكر** فلو شرب ما يغلب عاوي  
فانه انه مسكر فله في حرمه **لان المسكر حرام في**  
**كل شراب** الثالث **الخليطان** هذا الزبيب والتمر  
اذا طبخ اذني طبخة وان اشتد كالبلاهو **والثالث**  
**ببطلان العسل والتين والشعير** **والبلد**  
**سوا طبخ اولاهو وطرب والرابع**  
**العبي** وان اشتد وهو ما قلنا من ماء العنب حتى  
يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قهر به استمر الطعام  
والندوي والتفوي على طاعة الله ولو لم ياكل  
اجل احتياط **ومع بيع غير الخمر** مما مر ومفاده  
فحة بيع الخشيشة والافيون قلت وقد قيل  
ان ينجس من بيع الخشيشة هل يجوز فكتبه يجوز في كل  
علي ان مراده بعدم الجواز عدم الخلق قاله المصنف **وقال**

مطلب الحلال من الاشربة

نبي

مطلب سبيلاً بدنيهم عن بيع الخشيشة هل يجوز



منه  
مطلب اذا سكر من الحبوب  
مطلق يقع بطلان



**حضر والنفوس** المطلب بالزفت اي الفير **والثقب**  
 الحشيشة المقورة وما وزعت في النهر تسخ **وكبر شرب**  
**دردي الحشيش** اي عكره **والايشنا** بالدردي  
 لان فيه اجزاء الخرد وقليله ككثيره كما مر **وكن احد**  
**نشايد عندنا** **سكرو** ويذكر جملها **وحرم اكل**  
**البنيخ والحشيش** وهو ورق القنب **والاخيون** لانه  
 يفسد العقل ويصد عن ذكر الله وعذا الصلاة  
**لكن دون حرمه** **الحرفان** اكل شيئا من ذلك عليه  
 وان سكر منه بل **يعز** **ومادون** **الحمد** كذا في الجوه  
 وكذا في جورة الطيب لكن دون حرمه الحشيشة  
 قاله الصنف ونقل عن الجامع وغيره ان من قال  
 محل البنيخ والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال  
 قسمة قال رحمه الله ان الزاهد يانه يكفر ويباح قتله  
**قلت** ونقل شيخنا النجاشي القزويني الشافعي في  
 شرحه على منظومة ابنه المقلقة بالكتاب يرقم  
 والصفائير عند ابن حجر المكي انه صرح بتجريم جورة  
 الطيب باجماع الائمة الاربعة وانها مسكرة ثم قال  
 شيخنا النجاشي والتمنا الذي حدث وكان حروثة  
 بدمشقي في سنة خمس عشرة بعد الاني بدعي  
 شاربه انه يسكر وان سلم له فانه مقتول وقص  
 حرام حديث احمد بن حنبل سلمة قالت نهي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتقر قال  
 وليس من ذلك ما يترتأ له المرق والرتين ومع لحي

فرك الحشيشة والبنيخ

لا احد

طالع  
 بغير الاقويوت  
 جورة الطيب

قيف  
 كما التفت

ولي

ولا امر عنه حرام قطعا على ان استعماله مثله  
 اقترى بالبدن **نفس** **جم** الاصرار عليه كبيرة كسائر  
 الصغائر انما هي كروية وفيها لاشباه في قاعدة الاصل  
 الاباحة او التوقف ويظهر اثره فيما اشكل حاله  
 كالحيوان المستطير امره والنبات المجهول سميجه  
 التمر قلست فيهم من حكم النبات الذي  
 شاع في زماننا المسماة بالثمن فتشبه وقد كرهه  
 شيخنا العمادي في هديته الخاقاله بالتودم  
 والبصل بالا وفتدبر ومن حرم حرمه الحشيشة  
 شارح الوهبانية في الخطر ونظمه فقال  
 لا فتوا بجرم الحشيش وحرقه وتظلمت كحشيشه وفروا  
 لبايعه التاديب والفسق اثبتوا وزندقة المستحجر  
**كتاب الصيد** لعل مناسبتة ان كلامه  
 منهما ما يورث السرور **فومباح** خمسة عشر  
 شرطا مبسوطة في النهاية وستفرضها في اثنا  
 السابيل **الاحرم** في غير الحرم او **التلهي** كما هو ظاهر  
**او حرقه** على ما في الاشباه قال المصنف وانما اورده  
 تبعاله ولا فالتحقيق عندنا يباحه اتخاذ حرقه لانه  
 نوع من الكسب وكل انواع الكسب في الاباحة سواء  
 على المذهب الصحيح كالنيرانية وغيره **فانصب**  
**شكركم** **لصيد ما** **ما تعلق به** **الخلق** **ما اذ** **لصغيرها**  
**لا يحرق** **فانه** **لا يملك** **ما يعلق به** **واوان**  
**وجدا** **القتل** **وغيره** **خاتما** **او دينارا** **مضويا** **اعلم** **ان**

في غير الحرم  
 في غير الحرم



اسباب الملك ثلاثة تاقال كبير وصغير وخلافة كارت  
واضالة وهو الاستنباط حقيقة بوضع اليد وحكما  
بالتهينة كمنصب تشبكه لصيد الجفاف على المباح  
لخال عن مالك فلو استولى في مغارة فغاب خطب  
غير له ملكه ولم يجل للمفلس ما يجده بلا نفقة يغوثام  
التفريق في الطولان **فعل الصيد بكل ذي ناب وكلب**  
تقدم ما في الدباج من كلب وبارز وكوهما بشرط **فما**  
**بليته التعليم بشرط ان يكون له ليس بجسر المعين**  
ثم فرغ على ما هو من الاصل بقوله **فلا يجوز** الصيد  
**بدب واستد** لعدم قابليته بها التعليم فانها  
لا يعملان لغير الاسد فلو صنته والدب لحسانته  
والحق بغيرهم بالدب الحد فحسانتها **ولا**  
**يجوز** الحانسة عينه وعليه فلا يجوز بالكلب على  
التوليد ما يستعمله لان يقال التصور ورقيه فتبه  
وبه يندفع قول النفثان ان الكلب جسر المعين  
عند مفهومه والخبز بر ليس بجسر المعين عنداي  
حينفة على ما في الخبر بغيره فتأمل **بشرط علمها**  
علم ذي ناب وكلب **وذا بشرط ان اكل في الكلب**  
وكوه **وبالرؤوع اذا وعونه في البارز وكوه**  
**وبشرط طهر ما في اي وضع منه على الظاهر** وبه  
يفتقر على الثاني كل بلا جرح ويد قال الشافعي وبشرط  
**ارسال مسلم او كتاب وبشرط ان يسمي عند**  
**الارسال ولو حكما فالشرط عدم تركه اعدا على**

للمجاز

من الصيد فلا يصح قهشا في رواية

انما يشترط

من

حيوان

حيوان ممتنع اي ذار على الامتناع بقوله او  
من احيه **متوجس** فالذي دفع اي في الشبكة او سقط  
في البئر او استأثر لا يخفى فيه الحكم المذكور ولما  
قال **يكل** ولو كلكم لان الكلام في صيد الكوا وان حل  
صيد غيره كما سيجي واعمل حل الانتفاع بالجلد مثلا  
كما ياتي فتأمل **وبشرط ان لا يشترك الكلب المعلم كلب**  
**لا يجل صيده كلب غير معلم وكلم مجس** او لم يرسل  
او لم يسم عليه **وبشرط ان تقول وقفته بنو**  
**ارسال** ليكون الاصطبار خلافا لما اذا كان  
**واستغفر** كما لو يد اي كما يمكن العهد على وجه الحيلة لا لا  
بشراحة والعهد خصا لصنه ينبغي لكل ما في العمل  
بها كما بسطه المصنف **فان اكل منه البارز** اي تعليمه  
ليس يشترك اكله **وان اكل الكلب وكوه** اي يوكلم طلقا  
بحسبنا **كل كلب** اي كما لا يوكلم الصيد الذي اكل الكلب  
منه **بعد تركه** لان ثلاث مرات لانه علامة  
لجهل **ولا لا يوكلم** **مصادره** حتى يعلم ثانيا  
بتركه اكل ثلاثا او ما صاده **قبله** **لوي في ملكه**  
فان ما التفت منه الصيد لا يظهر فيه الحرمة اتفاقا  
لفروات الحال وفيه اشكال ذكره النفثان **ان يصغر**  
**فترقب ما حبه** **فانك حينئذ تخرج اليه** **فارسلم**  
**فصا** **د** لم يوكلم ان تركه ما صار كذا تعلم ان يكون  
كالكلب اذا اكل **ولو اخذ الصياد الصياد من الكلب**  
**وقطع منه بضمه** **والثقل** **ايه** **فاكلها** **او خطف الكلب**

مقتضى المارسال

اكل

لوي



منه واكل اكله ايضا لو شرب الكلب ميت  
**دفع** عنه لانه من غايه  
علمه ولو شرب الصيد فقطع منه **بضعه**  
فلما مات ثم ادركه فقتله ولم ياكل منه لم يوقل لاكله حاله  
الاصل يار ولو اذبح ما انشده وفتح الصيد فقتله  
ولم ياكل منه حتى اخذه صاحبه ثم اكل ما بقي  
**ح** لانه حينئذ لو اكل من نفس الصيد  
لم يقرب كما امر اذا ادركت الرسل او الرامي الصيد  
في الحياة فوق ما في الذبح **نكاه** وجوب شرط طوله  
بلازمي التسمية ولو حكما كما امر بشرط الجرح  
ليتحقق معنى الزكاة وشرط ان يفرد عن طلبه  
لو غاب الصيد **في اكله** فما دام في  
طلبه كل وان فعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا يوقل  
لاختلال موته بسبب اخر وشرط في الخائفة ان لا  
لا يتوارى عن بصره وفيه كلامه يسووا في الزلعي  
وعيره فان ادركه الرامي او الرسل جبا **زكاة**  
فلو تركه حيا لم يسجد في الحياة **الفتنة** هنا ما  
يكون فوق **زكاة الذبوح** بان يوشى يوما وري  
اكثره جمع اما مقدارها وهو ما لا يتوهم بقاوه  
كما في الميت فلا يقرب منها حتى لو وقع في ماله بحرم  
والفتنة في الشريعة **واحو** في نطقه وموقوته  
وما اكل السبع **والزبيحة** مطلق الحياة وان قتل  
كما اشرفنا اليه وعليه الفتوى ونقدم في الذبايح فان

اي الزكاة عدا مع القدر فعليه ما فات حرم  
ولما يحرم ولو عجز عن التذكية في ظاهر الرواية وعن  
ابن حنيفة وابن يوسف يحل وهو قول الشافعي قال  
المستوفى في منتهى ومنه الوقاية اشارة الى خلع الظا  
ما سمعته انتهر قلت **ووجد** القاهر ان العجز  
التذكية في مثل هذا الجرح الحرام او ارسل **مجوسي**  
كله فزجره مسلم فانزجر او قتلته مسلم فزجره  
وهو سهم لا يرشده سمي به لاصابته بعوضه  
ولو لراسه حرقا صاب جده حل **وتذرية**  
**تقيلة** ذات حرم لقتلها بالقتل لا بالحرق  
ولو كانت خفيفة **باحتة** لقتله بالحرق حينئذ ولو  
لم يجرحه لا يوقل مطلقا وشرط في الجرح الا ما قيل  
لا ملتقى في تمامه فيما علمته عليه **او يوقل** فوقع  
في ما لا احتمال لقتله بالماء ولو اظير ما يافوق  
فيه فان انجس جرحه فيه حرم **والاحل** ملتقى او  
وقع على سطحه وحل فتزجره **منه الى الارض**  
**حرم** في المسائل كلها لان الاختيار عن مثل  
هذا ممكن فان وقع على الارض **بذرة** الاخر انعمه  
غير ممكن فيحل **او ارسل مسلم** كل به فزجره اي اعراه  
بصاحبه **مجوسي** فانزجره الزجر دون ارسال  
والنقل يرفع ما هو فوقه او مثله اذا لم يجره  
الارسال والنقل يرفع ما هو فوقه او مثله كسبح الحديث  
او لم يرسله احد فزجره مسلم فانزجره اذا الزجر

اذبح



ارسال الجيا واخذ **غير الرسل** لا تغرفه اخذ  
 كل صيد يمكن منه حتى لو ارسله على صيد كثيره  
 بنسبته واحده فقتل الكل اكل الكل في الوجوه  
 المذكورة **اذا كان كذا** **في قطع عضو منه فانه**  
**يؤكل الا العصف** **وخلاف الشافعي** ولذا قوله  
 عليه الصلاة والسلام ما ابي من سزا حتى فهو ميتة  
 ولو قطع له يمينه فان احتمل التيامن اكل العصف  
 ايضا ولا يملك **فان قطع له رامي** **الا اذا اكل الشروع**  
**تجعه او قطع نصف راسه او اكثره او قده**  
**نصفين اكل فله** لان في هذه الصور لا يمكن حياة  
 فوق حياة المذبوح فلم يتناول الحديث المذكور  
 بخلاف ما لو اكثره مع راسه للامكان المذكور **وحرم**  
**صيد بجو يبيد ونبي وموتد ومحمم** لانهم  
 ليسوا من اهل الذكاة بخلاف كتابي لان ذكاة الاضطرار  
 كذكاة الاختيار **وان ربي صيد فانه يتجده فرياه**  
**اخر يقتله** **فولدا ابي** **وان اكل** **الاول** بان اخرجه  
 عند غير الامتناع وفيه من الحياة ما يفتش **فان**  
**لصيد الاذن وحرم** لقدره على ذكاة الاختيار  
 فصار قاتله في حرم **وهذا الذي للاول** **فيمتد**  
 كلها وقت اطلاقه **غير انقصت** **فراحت** **وخل**  
**اصطيا** **او يوك الحية** **وما لا يوك الحية** **لنقطة جلده**  
**او شعره او ريشه او لدغ شربه** وكله مشروع  
 لاطلاق النصر في القينة يجوز ذبح الهرة والكلب

للتأني

لنفع

لنفع ما داولي ذبح الكلب اذا اخذ من افة الموت **وبه**  
**يطهر خمس غير بحس القين العيين** **اختير** **ولا يطهر**  
**اصلا وجلده** **وقيل** **يطهر جلده** **لا الحية** **وهذا اصح**  
 يقتل به كافي البشر بلا يذبح من الموايد هنا ومرفي  
 الطهارة **اخذ الطير** **للاباح** **ولا اولي** **مفعلة**  
**خائفة يكره** **تقليم الباتني** **بالطير الحبي**  
**لتقريبه** **سمم** **الصايد** **حسد** **انسان** **اقتله**  
**من الاهلييات** **كفريس** **وشاة** **فري** **اليه** **فان**  
**صاب صيد** **لم يحل** **الا ان** **ما اذا سمع** **حسد**  
**او خسر** **فري** **اليه** **او ارسل اليه** **قازاهو**  
**صيد** **جلد** **الاكل** **حس** **ل** **ولم يبا** **ان الحسد**  
**صيد** **او غيره** **لم يحل** **جوهره** **لانه** **اذا اجتمع** **اليهم** **والحرم**  
**بغلب** **الحرم** **ربي** **طيبا** **فاصاب** **قوته** **او طلقته**  
**فان ان** **ازم** **ما** **اكل** **لوجود** **الجرح** **والالا**  
**والعبرة** **لحالة** **الترمي** **يحل** **الصيد** **بروته**  
**اذا ربي** **سلبا** **لا باسلامه** **ووجب** **الجزاء**  
**تحملة** **اذا ربي** **بما** **لا باسلامه** **وسيج** **قيل** **كتاب**  
**الديان** **فصرع** **لوان** **باز** **بما** **عليها** **اخذ** **طيبا** **فقتله**  
**ولا يدرى** **ارسله** **انسان** **او لا** **يؤكل** **لوقوع**  
**الشك** **في** **الارسال** **ولا باحده** **بدونه** **وان كان** **مسلا**  
**فهو مال** **الفري** **ليكون** **تناول** **الا باذن** **صاحبه** **زليعي**  
**قلت** **وقد وقع** **في** **عصر** **ناظر** **ارثة** **الفتوي** **ودعي**  
**ان رجلا** **وجد** **شاة** **مذبوحة** **بين** **ان** **هل** **يجل**

المنع



اكملها ام لا وهل يسمى الله عليها ام لا ومقتضى ما ذكرناه  
 ان لا يحل الوقوع الشك في ان الذابح ممن يحل ذكاته  
 ام لا وهل يسمى الله عليها ام لا لكن في الخلاصة في اللفظة  
 قوم اصحابنا يميزون بين وجهي طريق البادية لم يكن  
 قريبا من الماء وقع في القلب ان صاحبه فعل ذلك بالحق  
 للناس لا بأس به لاخذ والاكل لان الثابت في الدلالة  
 كالثابت بالنسبة انتهى فغذا باح اكملها بالشرط  
 المذكور فاعلم ان العلم يكون الذابح اصل للذكاة ليس  
 بشرط قاله المصنف قلت قد يفرق بين حادثة  
 الفتوى واللفظة بان الذابح في الاول غير المالك قطعاً  
 وفي الثاني كونه من ايت جوازقة سرق شاة فذبحها  
 بتسمية فوجد ما احبها هل نزل الاصح لا كفره  
 بتسمية على الحرم القطع لا تلك ولا اذن شرعي  
 انتهى فحجرت الوهابية  
 وعامات لا نظير لها فانه حيث حرام نفعه متعذر  
 وتعليق عنصره لو اجد اجز واعدافه بعض الامية ينكر  
 وان يلقه مع غيره جاز اخذ كفش لربان رماه المفسر  
 في معانيها  
 واي حال لا يحل اضطياده صيودا وما صيدت ولا تتفر  
 صود بيد رجل دار رجل فلق عليه بابه مثلك فلا يملكه  
 غيره ولو بعد خروجه انتهى **كتاب**  
**الرهن** مناسبتة ان كلام الرهن والصيد يسب  
 لتخصيل المال مولفة حبس الشيء وشرعا حبس

شبه

**شبه** الي اي جعله كسبوسا لان الحابس هو الرهن  
 يمكن استيفاءه اي اخذه من كلاً او بعضا كان كان  
 قيمة الرهن اقل من الدين **كالدين** كاق لا تستفصالان  
 الوهن لا يمكن استيفاءه من الرهن الا اذا صار ديناً  
 حكماً ليس **حقيقة** وهو حال كونه ديناً واجب  
 وحكيك قد ظاهراً وباطناً او ظاهراً فقط كمن كان  
 الرهن عبداً ودخل وجد حراً او خيراً او كلاً الاعيان  
 المضمونة بالمثل او القيمة كما سيجي وينعقد **بالحجاب**  
**وقبول** حال كونه **غير لازم** وخييد **قد لا يرهن بشيء**  
**والرجوع عنه** كافي الهبة **فان اسلمه وقبضه**  
**الرهن** حال كونه **محرراً** لا ينتزعا كشرعاً في شجر  
**مفراً** لا يستفول الحق الرهن كسب يدون التمر **ممنول**  
 لا مشاعاً لو حكما بان الفضل المرمون بغير المرمون خلقة  
 كالشجر وسبب **لزم** اذا ان القرض شرط كافي الهبة  
 وصح في المجتزأ بشرط الجواز **التقليدية** بين  
 الركن والرهن **قبض** حكماً على الظاهر **كالبيع** فانها  
 فيه ايضا قبض **وهو مضمون** اذا اهلك بالاقول  
 من قيمته **من الدين** وعند الشافعي هو امانة  
 والمقبض **قيمة يومه** القبض لا يوم اهلك كما توهمه  
 في الاشياء المخالفة للمنفوق كما حرمه المصنف  
 القبض **على سوم الرهن** اذا لم يبين  
 المقدار اي مقدار ما يريد اخذه من الدين  
 ليس **مضمون** في الاصح كذا في القنية والاشياء

الزوم



فات ملك مساوت قيمته الذي صار مستوفيا دينه  
 كما لو ارادت ان الفاضل فيضمن بالتفدي ونقصت  
 سقط بقدره ورجع الرهن بالفضل  
 لان الاستيفاء قد راعى المالية وضمن الرهن برعي  
 الملاك بلا برهان مطلقا سواء كان من  
 اموال ظاهرة او باطنة وخصه مالك بالباطنة وله  
 طلب دينه من راهنه وامهضه به وان كان  
 الرهن في يده لان الحبس جزاء مطلق ولم يحبس رهنه  
 رهنه بغير هذا الفسخ للعقد حتى يقبض  
 دينه او يبرره لان الرهن لا يطل بحج الفسخ بل يبقى  
 رهنا ما بقي القبض والدين معا فاذ افات احدهما ابقى  
 رهنا لغيره ودرر وغيرهما لا الاحتناع به مطلقا  
 لا بالاستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة او اعادة  
 سواء كان مرقعا او راهنا **الاجازة** كمال الاخر وقيل لا  
 يحل للمرتهن لانه ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا لا  
 وفي الاشياء والجواهر باح الرهن للمرتهن كل الثمار  
 او تسكني اذ اولين الشاة المرونة فاكلها لم يضمن  
 وله منعه ثم افاد في الاشياء انه يكره للمرتهن الانتفاع  
 بذلك وسيجيء اخر الرهن **مات الشاة في يد الرهن**  
 قسم الرهن على قيمة الشاة وليس بها الذي يشره  
 في الشاة يسقط وخطا البين ياخذ الرهن  
**فلسوف** فمسل الانتفاع قبل اذنه  
 ما اراد يداوسه ببيع الرهن به وان اطلب

لا يملك  
الكات

الملك

لا يملك

اي

المرتهن

المرتهن

قوله فلو فعل الانتفاع قبل  
 اذنه راجع لقول المنته  
 فيما تقدم لا الانتفاع الا  
 باذن له تقرير

المرتهن دينه امر باحضار رهنه لئلا يصير مستوفيا  
 من ثمنه الا ان يحل له حمل او عند العدة لا يتم ياخذ شرح  
 جمع فان احضره الرهن كل دينه اولا سلم المرتهن  
 رهنه تحقيا للتسوية فان طلب دينه في غير بلد  
 العقيد للرهن فلكل الحكم ان لم يكن للرهن  
 مونة وان كان كماله مونة سلم دينه وان لم يحضره  
 لان الواجب عليه التسليم بغير التحلية لا النقل من  
 مكان الى مكان ونقل القهس في عن الذخيرة انه لو لم  
 يتقدم على احضاره اصابه قيامه لم يوسر به انتهي  
 فليحفظ ولكن **الراهن ان كماله مونا** وهذا كله  
 اذا ادعى الرهن مونة اما اذا لم يدع فلا فائدة  
 في احضاره وكذا الحكم عند كل حجة حاضرة  
 ابن الشحنة **مونة** تشارع الوضعية وقارظها  
 ولا دفع ماله بحضر الرهن او يكره بغير مكان العقد والحل  
 كذا الخم او لا دون دعوى مديونية هلكا وهذا في النهاية يد  
 ولا يكلف من غير قد طلب دينه احضار رهنه قد  
 وضع عند العدل باسم الرهن ولا احضار ثمنه  
 باعه المرتهن باسمه باسم الرهن حتى يقبضه  
 لانه بذلك وجبت فان قبضه اي لو كان يكلف  
 احضار الرهن لقيام البديل مقام البديل لا يكلف  
 مرتهن بعد رهنه بغير الرهن من يبعه ليقتضي  
 دينه بتمينه لان حكم الرهن الحبس الرام حتى  
 يقبض دينه ولا يكلف من بقي بغير دينه ابراءه  
 او

هلك

المرتهن



تسليم بعض رهنه **التي تقضي حتى يقض الرهن**  
من الدين او يبيعها **او يبيعها** اعتبارا **او يبيعها** المبيع  
ويجب على الرهن ان يحفظه بنفسه **وعليه**  
كافي الوديعة **وضمن** ان يحفظها **فمما** وضمن  
باب **اعبه** واعارته واجارته واستخراجه **وتفقد**  
كل قيمته فيسقط الدين بقدره **وكذا** يضمن كل قيمته  
بما اخاتم الرهن **فضم** هو اذ جعله ليطر كفه  
اولا بغير رجدي **اليسري** او **اليجري** عليها اختياره  
الرضي كذا قد مناه في الخط عن الرجدي فيها انه  
شعائر الروافد وان يجب الترخيعة فتسبه  
قلت **ولكن** حرت العادة في زماننا بليس  
كذا فينتفي لزوم الضمان قياسا على مسيلة السيف  
التيه قلبي **ولا** يجعله في اصبع اخرى **اذ** كان  
الرهن امرأة فتضمن لان النساء بليس  
كذلك فيكون استعما لا يحفظا **ابن** كمال مفرها  
الربيع **مثله** **تقليد** **يسير** **الرهن** **لا** **الثلاثة** **فان**  
**الشحنان** يتتلدون بسنتين **لا** **الثلاثة** **وفي** **باب**  
**خاتمه** اي خاتم الرهن **فوق** **يرجع** **الي** **العادة**  
فان كان من ينجي بليس خاتمين **فمن** **ولا** **الحافظ**  
فلا يضمن **ثم** **ان** **قضي** **بها** **اي** **بالقيمة** **الذكورة**  
**جنس** **الدين** **يلتفتان** **قضا** **صا** **بمع** **ر**  
اي **يجري** **القضا** **بالقيمة** **اذا** **كان** **الدين** **حالا**  
**طلب** **الرهن** **الرهن** **بالفضل** **ان** **كان** **ثمة**

فضل

سار  
بيت

ابن  
ع

آخر  
قار

فضل **وان** **كان** **الدين** **سويا** **لا** **يضمن** **الرهن** **قيمة**  
**وتكون** **رهنه** **عنده** **فان** **احل** **الاصل** **لخذه** **بدينه**  
**وان** **قضي** **بالقيمة** **من** **خلاف** **جنسه** **كان** **الضمان** **رهنه**  
**عنه** **الي** **قضا** **دينه** **بدل** **الرهن** **فاخذ** **حكمه** **واجرة**  
**بعض** **حفظه** **وحا** **فظه** **وما** **وي** **الغنم** **علي**  
**الرهن** **واجرة** **لعيه** **لوجيوانا** **وتفقد** **الرهن**  
**والخبر** **راج** **والعشر** **على** **الرهن** **والاصل** **فيه** **ان** **كلما**  
**يحتاج** **اليه** **لصحة** **الرهن** **بنفسه** **وتتقيته** **فعلي**  
**الرهن** **لانه** **ملكه** **وكل** **ما** **كان** **لحفظه** **فعلي** **الرهن**  
**لان** **جنسه** **له** **واعلم** **انه** **لا** **يلزم** **بشي** **منه** **لو** **اشترط**  
**علي** **الرهن** **فهو** **ثاني** **عن** **الرجية** **واما** **سنة**  
**رهنه** **تجعل** **او** **رجسته** **كدا** **واذ** **جرح** **الي** **باب**  
**اي** **الربا** **الرهن** **فتقسم** **علي** **المضمون** **والامانة**  
**فالمضمون** **علي** **الرهن** **واما** **ثاني** **الرهن** **لوقيته**  
**اكثر** **من** **الدين** **والا** **فعلي** **الرهن** **كذا** **معاجلة** **ها**  
**امراض** **وقروح** **وفدا** **جناية** **كلما** **وجب** **على** **الرجد**  
**فالاه** **اخر** **كان** **سنة** **علا** **ان** **يامره** **العاقبة**  
**به** **ويجعله** **دينا** **علي** **الرجد** **في** **يبيد** **يرجع**  
**عليه** **ويجري** **امرا** **القاضي** **بلا** **تضرع** **تجعله** **دينا** **عليه**  
**لا** **يرجع** **تأني** **الملتقط** **وعن** **الامام** **لا** **يرجع** **لوصاحبه**  
**حاضر** **امطلقا** **خلاف** **الثاني** **وهو** **فرع** **مسيلة** **الح**  
**يلج** **قال** **الرهن** **الرهن** **غير** **هذا** **والرهن** **من** **قبل**  
**هذا** **هو** **الذي** **هسته** **عندي** **فان** **قول** **الرهن** **لانه** **القاضي**

الرهن

مشهور في



خفي ما اراد على الرهن من رده على الراهن بعد  
 قبضه فان القول للراهن لانه المنكر فان برهنا  
 فللراهن ايضا ويستقر الدين ثبانه الزيادة  
 ولو قبل قبضه فالقول للراهن لان حكاية دخول  
 في ضمانه وان برهنا فللراهن لاثباته الضمان  
 بترانه **بحوز السفر به** بالرهن **اذا كان الطريق**  
**لنقله ان كان له حذو** لا انتقال عن البلد  
 وكذا العدل الذي الرهن في يده كما في الهاربة  
 مفترضا للعدة **فان** لم يجرى خلاف ما في القتاي  
 اختلفا في القاضيين ولعل ما في العدة قول  
 الامام ومالك في القتاي قولهما كما يفيد كلامه  
 القنية **فان** في الحديث اذا عثر الرهن فهو  
 بما فيه قالوا بغيره انه اذا اشتبهت قيمته بعد  
 هلاكه وان قال لا ادري كم كانت قيمته ضمن ما  
 فيمن الرهن كذا ذكره المصنف او لا ليات انه  
**باب ما يجوز ان يفانده وما لا يجوز ان يفانده**  
**رهن مستناع** لعدم كونه مميذا كما مر مطلقا  
 متارنا او طاريا من شركه او غيره فيقسم ولا يتم  
 الصبي بتفاسد بعضه بالقبض وجوز الشافعي  
 وفي التنباه ما قيل البيع قبل الرهن في اربعة  
 الشاع والشغول والنقل بغيره والعلق عتقه  
 بشرط قبل وجوده بخير المدبر في بيعها الارها  
 وعينها الجيلة جواز رهن المستناع ان يبيعه

هذا  
 هو  
 الذي  
 مر  
 في  
 المتن

المراد بالقاضيين قاضى خاز  
 والمقاضي قاضى الدين

ركل  
 ٤

النصف

النصف بالخيار ثم برهنه النصف ثم يفسح البيع قال  
 المصنف وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف في الشروع  
 الطاري قلت جاز ولا علة ايضا لانه بالخيار لا بالخوات  
 بيع في ملكه او يبيع للكنه فيكون رهنا الشاع  
 ابتداء بسطه في تقريره ايضا **فقيه** قلت  
 والحيلة الصحيحة في حيل كنية الفتى راد رهن  
 من داره مشاعا يبيع بغيره فان طالب الرهن  
 ويقتضي منه الثمن على ان المشتري بالخيار في قبض  
 الدار ثم ينقل البيع كالمخيار فيبيع فيه بمشرونة  
 الرهن بالثمن واعنده ابن الصغرى في اهرجواهر  
 وفيها الشروع الثابت ضرورة لا يفسد في الويلولة  
 ولو جابثونين وقال خدا حرة ما رهنا والاخر  
 بضاعة عند فان قبض كل منهما يفسد رهنا  
 بالدين لان احدهما ليس باولي من الاخر في بيع الرهن  
 فيجوز ان يضروا فلا يضر ولا رهن **ثم قال**  
**كل يونه ولا يره ارض او نخل او مابوقنا**  
**وكل ما عكسها** كرهن الشجر والشم والارض والنخل  
 اصل والآن الموهون متى انفصل بغير الرهن وخلقته  
 لا يجوز لاستناع قبض الرهن ووجهه درر وعين  
 الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهنا الشجر بمواضعها  
 او الدار بمبانيها جاز لثبوت لانه انما جاز رهن  
 القنية رهن دارا الى بطنان مشتركة بينه وبين  
 الجيران مع في العريضة ويضرب على المستنف

وهذا التقليل لا يظهر الا اذا  
 رهنه ما في الدار او تقرير



بل يطان المشتركة لكونه نفعاً ولا **رهن المهر والدر**  
**برو الكاتب وام الولد** والوقف نعم ما ذكر  
 ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال **ولا**  
**بالامانات كوديعة وامانة ولا بالدرك خوف**  
 استخفاف البيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما  
 من ولا يضمن مقبوضة بغيرها اي بغير مثل وقبضة  
 مثل **الرجع في يد البايع** فانه مضمون بالثمن  
 فاذا هلك ذهب بالثمن **ولا بالكفالة** **بالتفسيخ**  
**لا لغيره مطلقاً** في نفسه وما دونها **خلاف**  
**الغاية** خطأ مكان استئجار الارض ثم من الرهن  
**ولا بالشئمة وبلحمة النليجة والقيمة وبالغير**  
**الحالب او المديون** واذا لم يصح الرهن في  
 هذه الامور فلا رهن اخذه فلو هلك عند الرهن  
 قبل الطلب هلك بحاله اذ الحكم للباطل في القف  
 ياذن المالك صدر الشريعة وابن حمال **لا رهن**  
**خبر او رهنها من مسلم او ذي المي السلم** اي يجوز  
 ان يرهن خيراً او يرهنها من المسلم او ذي **ولا**  
 يضمن له اي للمسلم **رهنها حال كونها في**  
**عكسه الضمان** لتقومها عندهم لا عندنا وفي  
 الرهن يضمن مقبوضة بنفسها اي بالمثل **وبما**  
**القيمة كالمقبوض وبطل الطلع والمهر وبطل المهر**  
**مقتن ومعه** اعلم ان الاعيان ثلاثة عينية  
 غير مضمونة أصلاً كالامانات وعين غير مضمونة

البيع

ولكنها

ولكن بالشئمة المضمونة كبيع في يد البايع وعين  
 مضمونة بنفسها ما كالمقبوض **فخوته** **في الدر**  
**وضع الدين ولو هو** **ولا بان رهنه بغير رهنه**  
**كلا** كالمقبوض ودفع له البعض وامتنع لا جبراً **شاه**  
**فاذا هلك هذا الرهن في يد المدين كان**  
**مضموناً عليه بما اقترضه من الدين**  
 فيسلم الا للراهن جبراً اذا كان الدين مساوياً  
 للقيمة **واقل ما اذا كان اكثر فهو مضمون**  
**بالقيمة** هذا اذا سرق من الدين فان لم  
 يسلمه لم يكن مضموناً في الاصح كما امر في القبرض على سرق  
 الرهن بان رهنه على ان يعطيه شئاً فذلك في رهنه  
 هل يضمن خلاف بين الامامين مذق في المنزلية  
 وغيرها والاصح انه غير مضمون وقد تقدم ان المقروض  
 على سرقه الرهن اذا لم يبين المقدار غير مضمون في الاصح  
 وضع **بواسر مال المسلم** **فمنه الصرف في الاسلام**  
**فان هلك الرهن في الجالس ثم الصرف والمسلم**  
**وقصار الميرته مستوفيه** **كما اخلاف الثلاثة**  
**وان اقتروا قبل ان ينفذوا بطلان** اي المسلم  
 والصرف واما المسلم فيه فيصير مطلقاً فان هلك  
 الرهن ثم المقتد صار عوفناً للمسلم فيه **ولو لم**  
 يهلك ولكن تغا سخر **المسلم والمسلم فيه رهن**  
**فهر اسر المالك** استخساناً لانه يترك مقامه  
 وان هلك الرهن **بمدا الفسخ** **الذكر هلك به**

بيان  
موقوف

هلا

رهن







فعلينا ان جسدنا لنصف فلودفع له كله ضمن عند  
 خلافا لهما واصله مسيلة الوديعه زليج و  
 ملك ضمن كل حصصه ليجري الاستيفاء فان  
 فان فقير دين احدهما فكله رهن **فان احدهما**  
 ان كل المعين رهن في يد كل منهما بلا تقرب **وان رهن**  
**رجل رهن** واخذ رهنين عليه ما مع بطلان الدين  
 ويبيعه اليه استيفاء كل الدين اذ لا يتبوع ولو  
 رهنه دين بالثمن لا يخلو لهما اتصاله **فان** كل  
 بكل الدين كالبيع في يد البايع فان سمي لكل واحد  
 منها شيئا من الدين لمان يقبض احدهما اياه  
 اذا سمي له بخلاف البيع لنفرد العقد بتفصيل  
 الثمن في الرهن لا البيع صولا **ويطلب بينه كل**  
**منهما** اي من رجلين **على رجل انه** اي اذا كان واحد  
**هذا الثمن** كونه مثلا **فان** لا يستحق التكون  
 رهن هذا وكله رهن لذلك وان واحد ولا يمكن  
 تنصيبه لزوم الشبوع فتعاقبوا وحينئذ فيملك  
 امانة اذا طالب الحكم **فان** انما يورجافان  
 انهما كان صاحبا القاض **فان** اقدم اولي ذلك ان كان  
 الرهن في يد احدهما كان **فان** رهنه لقرينة  
 سبقه ولو مات **فان** اي رهنه العبد مثلا والحال  
 ان الرهن **فان** اي في يد رهنه الا اي وليه  
 العبد رهنه فان الحكم واخذ رهنه **فان** كل ذلك  
 كما وضعت **فان** في كل واحد منهما رهنه في العبد رهنه

بيان  
 قصته

ادبي  
 م

رهنه

يد

نكته

**هنا الحق** استحقاقه بالانقلابه بالوث استيفاء  
 والشايع يقبله **اخذ رهنه الدينون لتكوت**  
**رهنه عنده** **لم تكن رهنه** واذا اهلك  
 تهلك ملاك الرهنون قال وهذا ظاهر اذا  
 المطلوب بتركه رهنه عمارية ومعارضة ان رهنه  
 بتركه كان رهنه والا وعلية محل اطلاق السراجية  
 وغيرهما كما افاد المصنف وفي الخبر **لرب المال** مستك  
 مال المديون رهنه بلا اذنه وقيل اذا ايسر فله اخذه  
 مكان حقه قصاصا عن دينه واقره المصنف **رفع**  
**ثوبين** وقال **اخذ احدهما ان شئت رهنه** **بكذا**  
**فاخذهما لم يكن واحد منهما رهنه** **فان قيل ان**  
**تختار احدهما** سراجية **فرفع** غصب الرهن  
 كهلاكه الا اذا غصب في حال الاستعاضة **فان**  
 باذن الراهن امرو برفعه للمالك ورفعه فهو ملك  
 لم يضمن حاميه وضع المصنف الرهن في صندوقه  
 ووضع عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء  
 على الصفي فملك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة  
 والتودع لا يضمن شيئا قنية الاجل في الرهن  
 يفسده سلطه ببيع الرهن ومات للمرتهن  
 بغيره بلا محض وارثه **فان** الراهن غيبه  
 منقطعة فرفع المرتهن امره للقاضي ليبينه  
 بدينه يبيع ان يجوز ولو مات ولا يملكه وارث  
 فباع القاضي داره جاز كذا في التفرقات من يبيع

فكوت  
 مضمون رهنه  
 بغيره

فلا يكون مضمونا تقديرا

نكته



النهرو في الخبزة ليس المرتهن ببيع ثمة الرهن  
 وان خاف تلفها لانه لو اوجبه الخسران لبيع ويمكن  
 رفعه الى القاضى حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع  
 للقاضى او كان بحال يفسد قبل ان يرفع جاز له ان  
 يبيعه انتهى **باب الرهن بوضع على يد**  
**عبدك** سمي له الرهن في زعم الراهن والمرتفع  
 اذا وضع الرهن على يد عبدك مع وليه يقبضه  
 ولا يخله احد مما منه وضمن لورفع الى احدهما  
 لتعلقا فحقما به فلورفعه قلن ضمن لتعديبه  
 واخذ منه قيمته وجعلاه عندة او عند غيره  
 وليس للمورل جعلها رهناني يده ليلاد يصرقها فيها  
 ومقتضاها وهل للمورل الرجوع بمسرها في الطولات  
 واذا هلك يهلك من ضمان المرتفع فان وكل الرهن  
 المرتفع او وكل العدل او غيرهما يبيعه عند  
 حلول الاجل **باب** توكيله لو وكيل اهلا لذلك ايب  
 البيع عند التوكيل **باب** اهلا لذلك عند التوكيل  
 ونصح الوكالة وجب فيه فلو وكل ببيع صفيلا ليجتنب  
 فليعه بعد لوفقه لم يرفع خلافهما فان شرطت  
 الوكالة في عقد الرهن لم ينعزل بفعله ولا بموت  
 الراهن ولا للمرتفع الزوجه بل فيم العقد فهي  
 مخالف الوكالة المفردة من وجوه احدها هذا  
 والثاني ان الوكيل هنا كبيع على ابيع عند  
 الامتناع وكذا لو شرطت بعد الرهن في الاصح

نزيلعي

نزيل على خلاف ظاهر الرواية وان صح ما قاضى خان  
 وتغيره على ما نقله القهستاني وغيره فتنبه بخلاف  
 الوكالة المفردة **والثالث** انه يمكن بيع المورل **والرابع**  
**والرابع** اذا باع بخلاف جسر الدين كان له ان يصرقه  
 الى جنسه اي الدين بخلاف الوكالة المفردة والخسر  
 اذا كانت عبدا وقتلمه بخطا فرفع بالجناية كانت  
 له بيعه بخلاف المفردة متعلق بالجميع وله بيعه في  
 غيبة ورثته اي رثة الراهن كما كان له حال حياته  
 البيع بغير حضرته اي حضرته **باب** قبض الرهن بموت  
 الوكيل **باب** مطلقا عن الثاني ان وصيه يتلفه ككنه خلاف  
 جواب الاصل **باب** الوكيل في البيع له ان كان  
 مشترا وظالمه الثاني لو كان له ولا يملك رهن ولا  
 مرتفع ببيع بغير رضاه فانه خال الاجل وجاب  
 الرهن بغير الوكيل على بعهته والحكم في الوكيل  
 بالخصوص **باب** اذا غاب مؤكده او باها فان لم يجزها  
 بانكسده ايلما يبيع فان لم يجد ذلك باع القاضى  
 دفعا للضرر **باب** باع المدين فالتن رهن كالتن  
 فيهلك اهلا كده فان اوفى بعهده بوعده المرتفع  
 فاستحق الرهن **باب** ضمان فان كان البيع عاكفا في يد  
 المشتري ضمن المستحق الراهن ان شالائه  
 غاصب حينئذ صح البيع والقبض لملكه بضمانه  
 او ضمن المستحق العدل لتعديده بالبيع فهو اي المورل  
 يضمن الراهن وصحنا ايضا او ضمن الراهن ضمنه



الذي اذا اداء اليه هو اي الثمن له اي العدل لانه  
بدل ملكه ويخرج المرتهن على رهنه بدينه ضرورة  
بطلان قبضه وان كان الرهن قابلا في يده اي يد  
مشتريه احد السخف من مشتريه ويخرج هو  
اي المشتري على العدل بتمنه لانه العاقل يخرج  
هو اي العدل على الراهن بدينه اي بتمنه واذا رجع  
عليه صحت الرهن الثمن المرتهن او رجع العدل  
على المرتهن بتمنه ثم رجع هو اي المرتهن على الراهن  
بدينه بدينه في الدبر والوقاية وان شرطت  
الوكلة بعد الرهن رجع العدل على الراهن فقط سواء  
قبض المرتهن بتمنه او لا فان ذلك الرهن عند المرتهن  
فاستحق الرهن وضمن الراهن قيمته لا يخرج على  
الراهن بتمنه التي ضمنها القرضه ويدينه استفاض  
قبضه في الرهن والقيمة ذهبت عين رابته  
الرهن يستطرح الدين وسيجي انتمى باب  
التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته اي الرهن  
على غيره توقف بيع الراهن رهنه على اجازة رهنه  
او فساد بينه فان وجد احد هما فقد صار رهنه  
رهنه في صورة الاجازة وان لم يكن الرهن البيع وفسخ  
بعد لا يفسخ بفسخ في الاصل وان بقي موقوف المشتري  
والخيار ان شاء صبر الى ذلك الرهن او رجع الامر  
الى القاضي لينفذ البيع وهذا التشرية ولم يعلم انه  
رهن ابن كمال ولو بعد الراهن من رجل ثم باعه الراهن

تدبر

هكذا  
هذه  
وان  
المرتهن  
القيمة

ايضا

٢٥٤

قوله

التي فكل





زيلع ويلعازته اي المرتهن من رهنه يخرج  
 من ضمانه تسميتها عارية مجازة **وهذا**  
**الرهن في يد الراهن هلك مجازا** حتى لو اعطاه  
 كاهن ابي كاهن كفيلا به لم يلزم الكفيل شي خروجه  
 من الرهن نعم لو كان اخذه بغير رضا المرتهن جاز  
 ضمان الكفيل بتارخانية **فان عاقب نفسه عارضا**  
**واسرتهن اسرته** راده منه اليه فلو مات  
 الراهن قبل ذلك اي قبل الاسترخاء فالمرتهن  
 احق به من سائر المقر ما يتاحكم الرهن ولو  
 اعارة او ودية احدهما اجنبيا مازن الاخر  
 سقط ضمانه ولكل واحد منهما ان يعيده رهنه  
 كما ان بخلاف الاجازة والبيع والهبة والرهن من  
 المرتهن او من اجنبي اذا اشترها احدهما  
 باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود الا بقصد  
 مبتدأ لا نه اعقوب لا منه بخلاف العارية بخلاف  
 بيع المرتهن من الراهن لعدم لزومها في لوميات  
 الرهن قبل رهنه ثانيا فالمرتهن لسوء المقر **ولو**  
**اذن الراهن للمرتهن في استعماله او عارضة**  
**للمحل فهلك الرهن قبل ان ينسحب في العمل او بعد**  
**الخراج منه هلك بالدين** لتناقض الرهن ولو  
 هلك في حالة العمل والاستعمال هلك امانه لثبوت يد  
 العارية حينئذ ولو قبلها في وقتها اي وقت  
 هلاكه فقال المرتهن هلك في وقت العمل وقال الراهن

في

في غيرهما **فالقول للمرتهن اذنه منك والبين للمراهن**  
 لانهما التقيا على زوال الرهن فلا يصدق الراهن في  
 عوده الا بحجة برزنية وفيها اذن للمرتهن في ليس  
 ثوب الرهن يوم الحاجة به المرتهن متحرقا وقال حرق  
 في ليس ذلك اليوم وقال الراهن ما لبسته فيه ولا  
 تحرق فيه **فالقول للمراهن وان اقر الراهن بالبيع**  
**فيه وقال حرق قبل البيع او بعده** فالقول للمرتهن  
 في قدر ما عان من الضمان **فروعه** هذا الامتناع  
 طفله شيابدين على نفسه جاز ولو الرهن قيمته  
 اكثر من الدين فذلك ضمن قدر الدين دون الزيادة  
 بخلاف الوصي فانه يضمن قيمته والفرق ان الاب  
 ان يلتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي  
 ولو اذرك الابن ومالك الاب ليس الابن اخذه قبل فضا  
 الدين ويرجع الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه  
 لانه يفتقر اليه الرهن ولو رهنه شيئا ثم اقر بالرهن  
 لغيره لا يصدق في حق المرتهن ويومر بفضا الدين  
 ومرتبه الى المقر ولو رهن دار غيره فاجاز صلاحها  
 جازية بفقار بينة الراهن على قيمته الرهن او لبي وايد  
 الرهن كولو وشجرة رهنه لا غلة دار وارض وعبد  
 فلا يصير رهنه والرهن الفاسد كالحصاة والحيوان  
 وصح استعماله في بيعه **فما انسا** ان اطلق بقبضه  
 بشي وان قيده بقدر او حبس او مرتهن او يلد  
 نقيد به وجنبه فان خالو ما قيد به المعير ضمن

الاب

نوع

فهم



العير المستعير او الرهن لتعدي كايته بما الا اذاه  
 خالف الرهن بان عينه اكثر من قيمته فبرهته  
 باقل من ذلك لم يضمن الخ الفته الجير فان ضمن  
 العير المستعير ثم عفا الرهن لتلكه بالضممان  
 وان ضمن الرهن ثم يرجع بما ضمن وبالددين على الرهن  
 كما في الاستحقاق فان وافق وملك عند الرهن  
 صار الرهن مستوفيا لدينه ووجب مثله اي مثل الدين  
 المستعير على المستعير وهو الرهن لقضائه به ان  
 كان كله مضمونا وان لم يكن كله مضمونا ضمن قدر  
 المضمون والباقي امانة وكذا لو قبض فيذهب من  
 الدين تحسبا بوجوب العير مثله ولو اقرت له اي  
 الرهن المستعير الرهن على القبول ثم يرجع على  
 الراهن لانه غير مستعير لتخليص ملكه بخلاف الاجنب  
 بما ادي ان ساوي الدين القيمة وان الدين ازيد  
 فالراهن يبرع وان اقل ولا يجبر بربك ان يستهلكه  
 الرهن وغيره وافر الحنف فلذا لم يرجع عليه في مثله  
 مع ثباته للمدبر فقدر ولو ملك الرهن الشعار  
 مع الراهن قبل لانه او لم يملكه لم يضمن وان  
 استخذه او ركب او نحو ذلك من قبل لانه امين  
 خالف ثم كما في الوفاق فلا يضمن خلافا للشافعي  
 لكن في الشريعة لا يضمن العارية الشعار اذا خالف  
 ثم عاد الى الوفاق لا يبرع عن الضمان على ما عليه  
 الفتوى انتهى في لو اختلفا في القول للرهن لانه ينكر

مستوع ص

الاين مال ولو اختلفا في قدره ما اسره بالرهن به  
 فالقول للرهن به اية اختلفا في الدين والقيمة  
 بعد الهلاك فالقول للرهن به في قدر الدين  
 وقيمة الرهن تشرح كمله ولو مات مستعيره  
 مغللا من يوم اخا الرهن باق عليه حاله ولا يباع  
 الا برضا العير لانه ملكه ولو اراد العير بيعه وان  
 الرهن السبع يبيع بغير رضاه ان كان له اي بالرهن  
 وفاو الا يباع الا برضاه ولو مات المبيع فليس له  
 وعليه دين امر الراهن بقضائه نفسه  
 ومن الرهن ليصل الى اذاه فحقه وان عجز الفقير  
 فالرهن كالمالك لو كان المبيع حقا ولو رثته اي  
 ورثته الميراثية اي الرهن بعد قضائه  
 كورث فان طلب عمو العير من ورثته بغيره  
 فان به وواييع والا فلا يباع الا برضا الرهن كما امر  
 واعلم ان حياية الراهن على الرهن كلا ويضاه  
 مضمون الجناية الرهن عليه ويستقط من دينه  
 اي دين الرهن بقدرها اي الجناية لا تملك غيره  
 فلزمه ضمانه وان الزم وقدره الدين سقط بقدره  
 ولزمه الباقي بخلافه بالرهن وهذا هو الدين من  
 جنس الضمان والام يستقط منه شي والجناية على المير  
 نهي والمير نهي ان يستوفى دينه كذا لو اعمى رعيته  
 بدعوى نفسه دينه عنه فوضعت في رعيته وجناية  
 الرهن عليه ما يعلو الرهن والرهن وعليه ما يهاجر

حي

اللف و



اي باطل **ان كانت** الجناية غير موجبة القصاص  
**صب** في النفس دون الاطراف اذ لا قوديين  
 طرف جرح عيب **وان كانت موجبة للقصاص**  
**فقتله** فيقتل منه ويبيط الدين خانية وعما في  
 القهستان في شرح الجمع فيبطل الرهن **كجنايته**  
 ان الرهن على ابن الرهن او على ابن الميراثين  
 ولا يكون القصاص الا في النفس فقط دون الاطراف  
 فانها تعتبر في الصبي حتى يرفع بها او يغدي  
 وان كانت على المال فيساع في الوصية على الاحتياط  
 لتأمين الاملاك زيليم **ولو رهن عينا بيا وثيق**  
**الغالب** موجل فرجعت قيمته الي ما يسه  
**قتله رجل وغرم مائة وحل الاجل** فالمرتهن  
 يقبضها اي المائة قضاه **ولا يرجع على الراهن**  
**بشيء** كونه بلا قتل والاصل ان نقصان السعة لا يوجب  
 سقوط الدين بخلاف دين الاستيناء فيصير نقصان  
 العين فاذا كان الدين باقيا ويدر الرهن زبد  
 الاستيناء فيصير مستوفيا الكال من الاخذ **ولو**  
**باعه** اي القيد المذكور **بما هو الراهن**  
**فقبض المائة** قضاه الحق **ورجع** بالنسبة لانه  
 لا اذن له ببيعها **باعت** باذن الراهن **فصار**  
 مستوفيا **وباعه** بنفسه لانه لما كان الدين باقيا  
 واذن ببيعه بما كان الباقي في نفسه **ولو**

كان الدين باقيا وقد  
 اذن ببيعه بما كان  
 الباقي في نفسه  
 وباعه بنفسه صحيح  
 ذمته

**قتله** عيب قيمته مائة فدفع به **اقتله** الرهن وجوبا  
**بكل الدين** وهو الاصل لقيام الثاني مقام الاول  
 كما ورد ما قال محمد ان شئ اقتله بكارينه وتركه  
 على المرتهن بدينه وهو التنازل كما في الشرع لا يثبت  
 عن المواهب لجن عامة المنون والشرع  
 على الاول **فان جازي** ترك التفرع **اولي الرهن**  
**خطا** فراه المرتهن لانه ملكه **ولم يرجع على**  
**الراهن** بشي ولا يملك ان يدفعه الي **ولي**  
**الحنانية** لانه لا يملك التملك **فان** اي المرتهن  
 من الغدا **ادفعه** الراهن ان شئ **اؤفده**  
 ويستحق الدين بكان منها **الواقف** من قيمة الرهن  
 او مساويا ولو اشترى سقط قدر قيمة **العقد**  
 فقط **ولا ينفق الباقي** من الدين ولو استملك مالا  
 يستغرق بريقته فراه المرتهن فان ابي باعه  
 الراهن او فراه ولو قتل ولذا الرهن انسانا او  
 استملك مالا دفعه الراهن وخرج عن الرهن  
 او فراه وتبقى رهنا مع امد واما جناية الدابة  
 فهو رديصير كانه هلك باقة سم او لية وتعلمه  
 في الخانية **وان مات الراهن باع وصيه رهنه**  
**باذن** مرتهنه وقض دينه لقيام مقامه **فان**  
**لم يكن له وصيه** نصب الغاضيه وصيا وامره  
 يسقط لان نظره عام وهذا لو ورثته من اقلو  
 كبار اخلعوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه

لو قال لونا جناية حصلت في ملكه  
 فكان اولى به



جوهرة انتهى فروع رهن الوحي بعض التركة  
 الدين على الميت عند عتق من غير ما يه توقف  
 على رضى البقية ولهم رده فان قضى قبل الرقعة  
 ولو اتخذ الفسخ جاز ويبيع في دينه واذا ارتهن دين  
 الميت جاز رده في معين الفسخ المصنف لا يبطل الرقعة  
 بموت الراهن ولا بموت المرقون ولا هوتهما ويبيع  
 الرهن رهنه عند الورثة انتهى **فصل**  
 في مسايل متفرقة **رهن عشرين اربعة عشر**  
**بعشرة فتيحة ثم تحلل وهو يساوي العشرة**  
**فهو رهن بعشرة** كما كان ثمة المعتبر في الزيادة  
 والنقصان القدر لا القيمة كما افاده ابن الكمال  
 وعليه فان انتقص شيء من قدره سقط بقدره  
 والا فلا **ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة**  
 هذا قدر لا بد منه لو كان قيمتها اكثر من الدين  
 يكون الجلد ايضا بقدره امانة كسبائه فتشبه  
 بما انت بلاذخ **فدفع جلد عابا لقيمة له فلو له**  
 قيمة ثبت المرقون حقه جسد بما زاد دباغه  
 وهو يبطل الرهن قولان **وهو الجلد يساوي دباغه**  
**فهو رهن بدخلان ما اذا ما انت الشاة البيعة**  
**قال القنص قد دفع جلد عابا حيث لا يعود البيع**  
 بقدره على المشهور والفرق ان الرهن يتفرق  
 بالهلاك والبيع قال القنص يفسح به ولو ابيع عبدا  
**الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود**

في آخره

الفتوى

لأنه

المر

والرهن

**والرهن خلافا للرهن** **رهن الرهن كالرهن**  
**والدين والرهنة** **والرهن** **والرهن** **والرهن**  
 لا يرد من ملكه وهو رهن مع الاصل ليعال  
 بخلاف ما هو بدليل عن المتفق على ان سبب  
 والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخل  
 في الرهن وتكون **الرهن** **الرهن** **الرهن**  
 من غير ان يرد من ملكه الرهن من اكل ما يتوار  
 القتاوي **وان اهلك كل واحد منكما ما كانا لهما**  
 لم يرد تحت المذموم **وان ابيع** **النما** **لو حكما**  
 بان اكل بالاذن فانه لا يستقطضه ما اكل منه يرجع  
 ببيع الرهن كما اذا ملك الاصل ويرى اكل فانه يقسم  
 الدين على قيمتهما فحسبنا في ذكره بقوله **بعد**  
**هذا ان الاصل فلك حصته من الدين لانه صار**  
 مقصودا بالافكا كذا التبع يقابله شيء اذا كان مقصودا  
 وجب ان يقسم الدين على قيمته **يوم الهلاك**  
**وقيمة الاصل يوم القنص** **وسبقنا من الدين**  
**حصته الاصل وفك النما** **حصته** **كما لو كان الدين**  
**عشرة وقيمة الاصل يوم القنص عشرة وقيمة**  
**النما يوم الفك خمسة وثلاثا** **العشرة حصته الاصل**  
**فيستقطض ثلث العشرة حصته النما فينكر به ولو**  
**اذن الراهن للرهن في كل الزوايد اكل**  
**رؤيد الرهن بان قال مهابا افضله فاكلها ظاهر**  
**يعتبر اكل ثمنها وبدا في المصنف قال لان يوجد نقل**

والا شح

لا

البيع

منه

الفكا



يخصر حقيقة الكافي فيجب **فلا ضمان عليه** اي  
 على الرهن لانه ائتمن باذن الكافي والاصل  
 يجوز تعليقه بالشروط والخطوط بخلاف التملك  
**ولا يسقط الدين** قال في الجواهر رجل  
 رهن دارا واباح السكنى للرهن فرفع بسكناه  
 خذل وحرب البعض لا يسقط شي من الدين لانه  
 اباح له السكنى اخذ حكم المار به حتى لو اراد منه  
 كان له ذلك وفي الفهرات رهن ثبارة فقال له  
 الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان  
 عليه وكذا لو اذن له في ثمره البستان فصار كله  
 كالكال الراهن ثم تقلعت التهذيب انه يكره للرهن  
 ان يفتنم بالرهن وان اذن له الراهن قال المصنف  
 وعليه يحمل ما عرفت محمد بن اسلم من انه لا يحمل للرهن  
 ثمر ذلك ولو بالاذن لانه يافلت وتعليقه فيه  
 انها تحريمية فتأمل **وان لم يفتك الراهن حتى يملك**  
 بل في عند الرهن على حاله في يد الرهن **قسم**  
**الدين على قيمة الثايني الزيادة التي اصابها الرهن**  
**وعلى قيمة الاصل فيما اصاب الاصل سقط وضا**  
**اصاب الزيادة اخذ الرهن من الراهن**  
 كذا في الهداية والكا في الحاشية وغيرها وفي الجواهر  
 الاصل ان الاطلاق يازن الراهن كالاتلاف الراهن  
 بنفسه لتسليطه وفيها اباح للرهن نفسه هل  
 للرهن ان يوجره قال لا قيل فلو اجره ومضت

ولو

الرهن

الرهن

لدة

المدة فاجرة له ام المراهن ذال له ان اجره فلا اذن وان  
 يارذه فللمالك وبطل الرهن وفيها من كرهوا وتسليم  
 الرهن ثم دفعه الراهن ليس فيه ويترجم به على لا يبطل  
 الرهن رهن كبريا وياح فخره ثم باع الكرم فقبض  
 الرهن الثمن ان ثمره حصل بعد البيع فلم يشترط  
 وان قبضه للرهن ان فخره بين الرهن واليكوت  
 رهنه جعل البيع رجوعا عن الا باحة فانها تنبيل الرجوع  
 كما مر وفيها من رجع الرهن ارضا بيع له الانتفاع ولا يجب  
 عليه شيء وان لم يبع لزومه ففان لا يرد ضمان المالك من  
 قناه مملوكة فلا ينفذ ان رجعها للرهن او غيرهما اذ  
 الرهن من يبيع ان يقر رهنه فلا يبطل الرهن ثم استحق  
 الرهن ليس للرهن طلب غيره متامه استحق  
 بعضه ان شيئا يبطل الرهن فيما يقر وان مفقورا  
 يقر فيما بقي ويحس بطل الدين كرهه فله حصته  
 اجزائه اغيره ثم رهنه هامة وهو بطلان الاجارة  
 ولو اذ رهن ثم اجره من رهنه فالاجارة باطلة  
 ابق الرهن سقط الدين كهلاكه فان عارض سقط  
 بحساب نفسه لان الاياق عيب حدث فيه ثم ايا  
 فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة الضمنية  
 فقال **الزيادة في الرهن** نعم وتعتبر قيمتها بوجه  
 القرض **قال ايضا في الدين** لا تدفع خلافا للمشافى  
 والاصل ان الاحق باصل العقد انما يتصور ان كانت  
 الزيادة معقودة به او عليه والزيادة في الدين ليست

الرهن

في



منها فان **من كسح** الشرح بالغامع انه شبه في  
 شجره على انه اعطى بالاولاد الفاليعيد منها  
 سبيل مستقلة لا فرع الاولي فتشبه **بما كان عيدا**  
**بالن** وقد فرع عيدا اخر **وهنا مكان الاول** وقية كل  
**عن الجدة** في الفخا **اول رهن** حتى يرد له **الى**  
**الراهن** والرهن في **الراهن** امين **يجعل ملكا** الا  
**ول** بالبر **اول** الرهن **حينئذ** يصير الثاني  
 مضمونا **اول** **الراهن** **الرهن** **او** **مضمون** **هكذا**  
**الرهن** في يد **الراهن** **هكذا** **بغير** **شئ** **استحسن** **انا**  
 لست موقفا **الدين** **الا اذا** **منعه** **من** **صاحبه** **فيصير**  
 غاصبا **بالمنع** **ولو** **فقد** **الرهن** **من** **وبينه** **كده** **او** **يقضه**  
**من** **راهن** **او** **غير** **المنع** **او** **يشري** **الرهن** **من**  
**بالدين** **عينا** **صاحبه** **اي** **عزيبه** **عليه** **لا** **له**  
**استغناء** **او** **احال** **الراهن** **من** **رهنه** **بدون** **علي**  
**آخر** **هكذا** **رهنه** **مع** **اي** **في** **يد** **الرهن** **هكذا**  
**بالدين** **ور** **عاقبة** **الي** **من** **ادي** **في** **صورة** **ايضا**  
**راهن** **او** **منظوع** **او** **شرا** **او** **حلال** **وبطلت** **الحالة**  
 وهكذا **الرهن** **بالدين** **لانه** **في** **معنى** **البر** **بطل** **الا اذا**  
 هذا **اي** **مفاده** **عدم** **بطلان** **الصالح** **وان** **الدين** **ليس**  
 باكثر **من** **قيمة** **الرهن** **والا** **فينبغي** **ان** **لا** **ينظر** **الحالة**  
 في **قد** **الزيادة** **فوق** **القيمة** **التي** **كان** **يملك** **الرهن**  
 بالدين **في** **الصورة** **التي** **ذكر** **هنا** **يقول** **به** **ايضا** **الرجو**  
**تقار** **عليه** **ان** **لا** **ينبغي** **عليه** **هكذا** **الرهن**

الرجو

بالدين

ين

بالدين **لأنهم** **وجوب** **الدين** **لنفسه** **فما** **غير** **قياسه**  
 فتكون **المطالبة** **به** **بافتقار** **الا** **ببر** **فانه** **يستند** **الرهن**  
**اصل** **كل** **حكم** **عرف** **في** **الرهن** **الصحيح** **فهو** **الحكم** **في**  
**الرهن** **الفاسد** **كما** **في** **العادي** **قال** **وذكر** **الكرخي** **ان**  
**المقبوض** **حكم** **الرهن** **الفاسد** **يتعلق** **به** **الضمان** **وهو**  
 وفيها **ايضا** **وفي** **كل** **موضع** **كان** **الرهن** **مالا** **او** **مقابلا**  
**بمضمونا** **الا** **انه** **فقد** **بعض** **بشرائط** **الجواز** **الرهن**  
**المشاع** **ينفقد** **الرهن** **لو** **وجد** **بشرط** **الاقتدار** **كأن**  
**بصفة** **الفساد** **كالفساد** **من** **البيع** **وفي** **كل** **موضع** **يمكن**  
**الرهن** **كذلك** **اي** **لم** **يكن** **مالا** **ويمكن** **المقابل** **بمضمونا**  
**لا** **ينفقد** **الرهن** **اصل** **او** **حينئذ** **فان** **هكذا** **هكذا** **غير**  
**تجوز** **الا** **والفاسد** **فانه** **يملك** **بالاقل** **من** **قيمة** **ومن**  
**الذين** **ومن** **ما** **وله** **غروما** **فالرهن** **احق** **بمقاب**  
**الرهن** **الصحيح** **فصر** **رهن** **الرهن** **باطل** **كما** **اخر** **ناه**  
 في **العارية** **مقر** **بالوهابية** **وفي** **معاينة**  
 واي **رهن** **لا** **يرام** **ان** **تفكك** **او** **يخيب** **لومات** **بالوقت** **يستظهر**  
 هذا **التغيير** **كالنفس** **كما** **سببت** **رهينة** **والمعنى** **كالنفس**  
 ترهن **بكسرها** **عند** **اداءه** **تفاني** **انتهى** **كتاب**  
**الجنابيات** **مناسبة** **ان** **الرهن** **للعينة** **المال** **وكل** **الجنابة**  
**للعينة** **لانفسه** **والمال** **وسيلة** **للعينة** **فقد** **تم** **الجنابة**  
**لغة** **اسم** **الجنابة** **من** **التشريع** **بشرعا** **اسم** **للعينة** **بحرم**  
**حل** **بالمال** **ونفسه** **وقضا** **النفوس** **والسرق** **تدخل**  
**محال** **والجنابة** **بما** **حل** **بفسر** **واطراف** **القتل** **الذي**

يحين

الجنابة



اي ضرب الاصل

ببغلق به الاحكام الاثنية من قودية وكفارة واثم وجوان  
ارت خمسة والاف انواع كثيرة كرجم وصلب وقيل جرد  
والاول **عذاب** وهو ان يتورق بغيره في اي موضع من جسده  
باله تنفر الاجز لمنه **سلاح** وتنقل لوم من جديد جوهره  
**وحد من خشب** ورجاج **وحج** وابرة في مقتل برهان  
**وايطم** وقوله **عطف** على محله لانها تشق الجلد وتعمل  
عمل الزكاة حتى لو وضعت في الماء فاحرق في الصدوق  
اكل يعني ان سالت بها الدم والاكافي الكفاية قلت وفي  
شرح الوهابية كالمابه الذكاة به القود والافلا انتم في  
المجني واحدا التنوير كغير المقود وانتم كغيره في مقامين  
المقتل بسيف الاثر اذا اصاب في مقتل فقيه القود والافلا  
انتم في قودا وقالا الثلاثة ضربة فصدرا القفاية  
البنية خشب عظيم **وسوجب** **الانتم** فان حرته اشد  
من حره اجرا كلمة الكفر حرامه ذكره في القتل وموجبه  
**المتورع** فلا يصير ما لا يلائم في قيصم حيا ولو  
سئل اريدنا واكثر من كالم عن الحفايف **الانتم** لان  
كسرة محمودة وفي الكفارة معنى العبادة فلا يسلطها قلت  
لكن في الحافية لو قتل ملوكه او ولده الملوك لغيره عدا  
كان عليه الكفارة **والثاني** **شبهه** **ووجوه** **يقصد** **هذه**  
**بغيره** **او** **اي** **بلا** **يفرق** **الاجز** **او** **لو** **حج** **وخشب** **كبير** **ين**  
عنده خلاف القيد **وسوجب** **الانتم** **والكفارة** **ودب**  
**بغلظة** **على** **العاقلة** **تسبب** **تفسير** **ذلك** **الاقول** **لشبهه**  
بالخط النظر لان الله الان ينكر منته فلا امام قتله اي يكلد

اختيار

اختيار **وسوي** اي شبهه القود **فما دون النفس** من الاطراف  
**عذ** **توجب** **النفس** **او** **فليس** **فيما** **دون** **النفس** **شبهه** **عبد**  
**والثالث** **خطا** **وهو** **نوعان** **لان** **اما** **خطا** **في** **الاعمال**  
**كان** **يرمي** **بشيء** **فانه** **مبيد** **او** **حسب** **او** **مبزر**  
**فان** **امو** **مسلم** **او** **خطا** **في** **نفس** **الفعل** **كان** **يرمي** **بغيره**  
**او** **مبيد** **فاصاب** **او** **مبيد** **او** **مبيد** **او** **مبيد** **او** **مبيد**  
عنه فاصاب غيره او اراد بذكر فاصاب غيره  
ولو عتقه فمعد فظما او اراد بذكر فاصاب غيره  
رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطا لانه اخطا في اصابة  
الحياطة وجوعه بسبب اخرو الحكم ايضا فاختار سبابه  
ان كمال عن المحبة قال وكذا لو سقط من يده خشبة او  
لينة فقتل رجلا لا يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد فيه  
فلا م صدر الشريعة فيه مقية وفي الوهابية رحمة  
الله تعالى على مولم ما قال **س**  
وقاصد تخضر ان اصاب خلافة **فقد** **خطا** **او** **القتل** **في** **مؤثر**  
وقاصد تخضر حالة النوم ان يمت فبقدر ان يمت فبقدر  
**والرابع** **ما** **يجز** **اه** **بجر** **الخطا** **انما** **يتم** **انقلاب** **على** **جل**  
**فقتله** **لان** **معد** **و** **كل** **خطا** **وسوجب** **اي** **موجب** **هذا** **التموع**  
من الفعل وهو الخطا ومن جرت به **اه** **الكفارة** **والدية**  
**على** **العاقلة** **والانتم** **دون** **الانتم** **القتل** **انتم** **عمر**  
الكفارة يؤذن بالانتم لترك العزيمة **والخامس**  
**قتل** **بسبب** **خاف** **البيرو** **وضع** **الحجر** **في** **غير** **ملكه**  
بغير اذن من السلطان ابن كمال وكذا واضع

الخطا



الحق والوضوح في غير ملكه در

۱۵۰

27. 11. 1911





فلا يقتل العاصي عند خلاف الشافعي بهان **ولا سيف**  
**بعبك** اي بعد نفسه **ويدينه ومكانه وعبد ولده**  
 هذا دخل تحت قوله ومن ملك فقام على ابيه سقط  
 كما ينبغي **فبعدك** **بعبك** لان القصاص لا يجزي **ولا**  
**بعد الرق من حيث يجمع العاقدان** وقال محمد لا قود وان  
 اجتمع ابو هريرة وعليه يحمل ما في الدرر من الكافي في البيع  
 كقول الشريفة الية عن الظهيرية انه اقرب الى الفقه  
 يخلو واختلفا فلما القيمة تكون رهنا مكانه ولو قتل عبد  
 الاجارة فالقود لا يوجب البيع اذا قتل في يد بايعه  
 قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالقود له وان رده  
 فللبايع القود وقيل القيمة جوهرة **ولا مكال** وكذا  
 ابنه وعبده شريفة الية **قتل عبيدا** لا حاجة لقبول  
 لانه شرط في القود **عن وفا وارث** **فان اجتمع**  
 لا خلاف الصحابة في موته مراه وقيفا فاشبهه الولي  
 فان رفع القود **فان لم يدع وارثا ولا وفاقا** **ان سيده**  
 لتعينه وفي احوال الصور الاربع خلاف محمد **ويستقط**  
**قود وورث على ابيه** اي اصله لان الفرع لا يستوجب  
 القود بتعليق اصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب  
 امراته مثلا ولا وارثا لم غير هاتئ مانت المرأة فان  
 ابنها من دبرت القود الواجب على ابيه فسقط لها  
 ذكرنا واما بقود برصد الشريعة فتبوء فيه لان  
 ابتداء ارثا عند ابي حنيفة وان لم يخلو الحكم في الجاني  
 وفي الجوهر لو غني الجرح او وارثه قبل موته صح

مطل  
من الاجارة

صورة في الصورة  
الاربع تاه

استحسانا

استحسانا لا نفقار السب اما لا قود يقتل مسلم  
 مسلما **ظنه منسك بين الصنفين** لما امر  
 انه من الخطا وانما الجارة لبيبي موجه بقوله  
**بل القاتل عليه كفارة ودية** قالوا هذا اختلطوا  
 فان كان في صنف الشريكين لا يجب شي لسفوف وخدمته  
 قال عليه الصلاة والسلام من شرب سوار قوم  
 فهو منهم قلت فاذا كان مكثر اسوارهم ولم يترى  
 بينهم وكيف من ترينهم قالوا الزاهد ي قال  
 المصنف حتى لو تشكك في الجرح في باح قتله  
 كدية فيدينه لا قودا م على قتله ثم اذا تبين انه  
 جني فلا تشكك في الفاتاة والله اعلم **ولا يقاتل الابا**  
**لسيف** وان قتله بغيره خلاف الشافعي وفي الدرر  
 عند الكافي المراد بالسيف السلاح قلت وفيه  
 صرح في حج المضمرات قالوا التخصيص باسم القود  
 لا يمنع الحاق غير به الا نزي اذا الحقتا الرمي  
 والخنجر بالسيف في قوله تعالى الله عليه وسلم لا  
 قود الا بالسيف فلو القاه في نيز وقتله جرحا وسنوح  
 اخر غير فكان مستوفيا يحمل على مراده بالسيف  
 السلام والله اعلم **ولا في الفتوة القود** تشفيا  
 للمصر رآه امك ملك **الصلح** بالاولاد المفقود **تقطع**  
**يد** يد الفتوة **وقتل وليه** لانه ابطال حقه ولا يملكه  
**وتقتل صلحه بغير الدية او اكثر منه وان وقع**  
**بأقل منه لم يصح الصلح** ويجب الدية كاملة

اذ  
٤

منه

اما الحقتا  
فما في السيف  
فان بالسيف



لانه انظر للمعتوه **والقاضي كالايب** في جميع ما ذكرنا  
 في الاحكام كمن قتل ولا يملك له التحاكم قتله والصلح لا يعتد  
 لانه منبر العامة **والوصي كالايب** فيصالح عن القتل  
**فقط** بقدر الدية وله القود في الاطراف استخسا  
 لانه يسكن بها مسكن الاحوال **والصبي كالمعتوه**  
 فيما ذكر **وللتكبار القود قبل كبر الصغار** خلافا لهما  
 والاصل ان كل ما لا يتجزى اذا وجد بسببه كمل ثبت  
 لكل على اكمال كولاية النكاح وامان **الاذا كان الكبير**  
**اجنبيا عن الصغير** فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير  
 اجماعا عليه فليحفظ **ولو قتل اجنبيا وجب القصاص**  
**عليه في القتل المود** لانه محفون الدم بالنظر  
 لقائل كما مر **والدين على محاقلة** اي القاتل في الخطا  
**ولو قال ولي القاتل بعد القتل** يبعد قتل الاجنبي  
**كنت امره بقتله ولا يبيته له** على ما تقدم **لا يصدق**  
 وفتل الاجنبي درر بخلاف من حفر قبره في دار جافان  
 فيها شخص فقتل رب الدار كنت امره بالخفر  
 صدق محنتي يعني لانه يملك استئنافه الى ابيد  
 بخلاف الاول لفوات المحار بالقتل فاهو القتل عذرة وظاهر  
 ان حق الولي يستند ارضا كما لو مات جنت انتدولو  
**استوفاه بعض الاولياء** بعض من شياء وفي الدرر  
 والمختار دم بين اثنين فقتل احدهما وقتله الآخر  
 ان علم ان عفو بعضهم يستند باحقه بقاد ولا فلا  
 والدية في ماله بخلاف مسكن رجل يقتل عمدا يقتل

مثل  
 وللتكبار القود قبل كبر الصغير

القاتل

ولي

سر

ولي القاتل المسكن فعليه القود لانه لا يشك على اننا  
 جرح انسانا ومات المجرع فاقام وليا القاتل  
 بيته انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيته  
 انه بري من المرححة ومات بدمه فبيته  
 وليا القاتل ولي كذا في معنى الحكم مغربا للمجاوي  
 اقام وليا القاتل البيته انه جرحه بدمه وقتله  
 واقام وليا البيته على ان القاتل قال ان زيدا  
 لم يجرحني ولم يقتلني فبيته زيدا وليه كذا في الشتم  
 مغربا لجمع القاتل ولي قال المجرع لم يجرحني  
 فقلت ثم مات المجرع ليس له ان يدعى عوي على  
 الجرح بهذا السبب مطلقا وقيل ان الجرح  
 معروف فعند القاضي والذات قبلت قسبة وفي  
 الدرر عن المسعودي يطوع المجرع او الاولي بعد  
 الجرح قبل الموت خاز العفو استخسا ناديا لوجه البيته  
 جرح قال قتلني فلان ومات فبرهن وارثه على اخراجه  
 قتله لم تسمع لانه حقا المورث وقد اكد بهم ولو قال  
 جرحني فلان ومات فبرهن ابنه على بن اخراجه  
 جرحه خطا قبلت لقيامها على صرمانه الارث  
 ستاه سماه في مات **ولا يصدق البيه في الخطا** يعلم  
 به فان لا يصدق ولا يبيته كمن يجلسه ويعززه  
 ولو اوجره السم ومات وجب الدية على قاتله  
 وان دفعه له في شرفه فقتله لم يملك منه فكل اول  
 لانه شره باختياره الا ان الرفع ضرورة فلا يلزمه

ان







صرح به في الكفاية اي لانه من باب دفع الصايل  
 صرح به النعمان وغيره وبما في **لا يقتل** بخلاف الجمل  
 الصايل لا يقتل **من قتل مسلما غاربا** **لا يضره**  
**في مصر او غيره او شجره او عينه او يضره**  
**تورعا** **لا يقتل** **المنه** **وعليه** **وان شجره**  
**الجنون** **غاري** **غير مسلما** **لا يقتل** **فقتله** **المنه**  
**عليه** **جمل** **الحية** **في ماله** **ومثله** **الصبي**  
**والدابة** **الصايلة** **وقال** **الشافعي** **لا ضمان** **في الكوا**  
**لانه** **دفع** **النشر** **ولو ضرب** **الشام** **فانه** **في** **المنه**  
**عليه** **ولا يرد** **ضربه** **ثانيا** **اقتله** **الاخر** **اي**  
**المنه** **وعليه** **او غيره** **كذا** **عنه** **ابن** **الكمال** **بنما** **الكافي**  
**والكفاية** **قتل** **القائل** **لانه** **بالانصراف** **عما** **رثعت**  
**قلبه** **تحررا** **له** **ما** **دام** **شاهرا** **السيوف** **ضربه**  
**والا** **يخلف** **ومن** **دخل** **عليه** **غيره** **ليلا** **فاذبح**  
**السرق** **من** **بيته** **فانتهر** **رب** **البيت** **قتله** **فلا**  
**شر** **عليه** **لقوله** **عليه** **الصلاة** **والسلام** **قاتل** **دوت**  
**مالك** **وكذا** **لو** **قتله** **قبل** **الاخذ** **اذا** **افضل** **اخذ** **ماله** **ولم**  
**يتمكن** **من** **دفعه** **الا** **بقتل** **صدر** **الشريعة** **وقب**  
**الصغير** **يقتل** **ماله** **ان** **عشرة** **فاكثر** **له** **قتله** **وان**  
**اقل** **قائله** **ولا** **يقتله** **وهل** **يقبل** **قوله** **انه** **كأبره** **ان** **بيته**  
**نعم** **والا** **فان** **المقتول** **معدوم** **فابا** **السرق** **فلا** **والنشر**  
**لم** **يقتل** **استخسا** **ا** **والدية** **في** **ماله** **لورثة** **المقتول**  
**بنار** **زينة** **هذا** **اذا** **المعلم** **انه** **لو** **صاح** **عليه** **طرح** **ماله**

ما يورده

ما  
ال  
ع

وان

**وان علم** **ان** **قتله** **مع** **ذلك** **وجب** **القصاص**  
**لقتله** **بغير** **حقت** **كالغصوب** **منه** **اذا** **قتل** **الغاصب**  
**صوب** **فانه** **يجب** **القتل** **لقد** **رثع** **عليه** **بكل** **الثقاة**  
**بالسليم** **والنفاضي** **بما** **اح** **الدم** **النفاضي** **الحرم** **لا** **يقتل**  
**فيه** **خلافا** **للساقي** **ولم** **يخرج** **عنه** **لقتل** **كمن** **يمنع** **عنه**  
**الطعام** **والنشر** **اب** **حتى** **يضر** **طريق** **جرح** **من** **الحرم**  
**في** **بئس** **يقتل** **خارج** **وما** **في** **ما** **دون** **النفوس** **فيقتل**  
**منه** **في** **الحرم** **اجماعا** **والحنابلة** **القتل** **في** **الحرم** **قتل** **فيه**  
**اجماعا** **سراحيمة** **ولو** **قتل** **في** **البيت** **لا** **يقتل** **فيه** **ذكره**  
**المصنف** **في** **الحرم** **ولو** **قال** **اقتله** **فيقتله** **بسيوف** **فلا**  
**قصاص** **فوجب** **الدية** **في** **ماله** **في** **الصحة** **لان** **الابا**  
**الخبر** **في** **النفوس** **وسقط** **القتل** **لشبهة** **الآذن** **وكذا**  
**لو** **قال** **اقتل** **اخا** **وامن** **او** **ابن** **او** **ابن** **قتله** **مد** **الدية** **استخسا**  
**كما** **نظر** **في** **البنار** **زينة** **عن** **الكفاية** **وفيها** **عن** **الواقعات**  
**لو** **ابنه** **صغير** **اقتل** **وفي** **الحائنة** **بقتل** **دمي** **بقتل**  
**ماله** **فقتله** **بقتل** **وفي** **قتل** **الي** **عليه** **دية** **لا** **يند** **وفي**  
**أقطع** **يده** **فقطع** **يده** **بقتل** **وفي** **شجر** **ابن** **في** **شجره**  
**لا** **شر** **عليه** **فان** **ما** **تقتله** **الدية** **وقب** **الاجب**  
**الدية** **ايضا** **وصح** **كبر** **الاسلام** **فما** **في** **الحار** **دية** **واستظهره**  
**السطر** **سويس** **كمن** **ربه** **ابن** **وهبان** **كالوقفا** **القتل**  
**عدي** **او** **أقطع** **يده** **فمعد** **فلا** **ضمان** **عليه** **اجماعا**  
**كقوله** **أقطع** **يدي** **او** **رجلي** **وان** **شجر** **سري** **لنفسه**  
**ومات** **لان** **الاطراف** **كالمو** **القص** **الامر** **ولو** **قال**

ح

نا



افطعمه عاين ان تقطين هذا الثوب او هذه الدراهم  
 ففقدت حجب ارسا لئلا القور ويطل الصلح بزانة  
**ف**روغ هذه القضا صر لغير القاتل لا يجوز **لا**  
 لا يجري كنه التملك بمغفوا الوي عن القاتل افضل  
 من الصلح والصلح افضل من القضا صر وكذا عفو  
 الجروح لا يقع ثوبه القاتل حتى يسلم نفسه للقور  
 وحياته امام شرط استيناف القضا صر كالحود  
 عند الاصوليين وقرق الفقهاء الشيا وفيها **ف**  
 قاجدة الحود وندرا بالثببات القضا صر كالحود  
 الا في سبع يجوز القضا بعلومه في القضا صر دون الحود  
 القضا صر بورت والحود لا يقع عفو القضا صر الحد  
 التتار لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى  
 حد القذف ويثبت باشارة اخر سر وتبانه بخلاف  
 الحد بخور الشفاعة في القضا صر الحد السابعة  
 لا بد في القضا صر من الدعوى بخلاف الحد سوى حد  
 القذف انتهى وفي القنية نظري باب دار رجل يفتا  
 الرجل عينه لا يضمن ان لم يمكنه تنجيسه من غير  
 فقتلها وان لم تكن ضمن قال الشافعي لا يضمن فيها  
 ولو دخل راسه فرماه بحجر فقتلها لا يضمن اجماعا  
 الخلاف فيمن نظر من خارجها انتهى **باب**  
**القور فيما دون النفس وهو في كل ما يمكن فيه**  
**المباشرة** **حفظ** وجنبه فيقتل قاطع اليد **ع**  
**الفصل** في القضا من نصف ساعدا وساق او

هذا مبني على القول بان  
 القضا في يقطي تعلمه والصحيح  
 خلا ٨٥ هـ

من

من فضته ان لا ينفذ لا تمتنع حفظ المباشرة وهو الاصل  
 في جريان القضا صر **كانت يد اكر منتهها**  
 لا تخاد المنفعة **وكذا الحكم في الرجل والمبارك والارث**  
**وكذا عين من يرب قزال فتوهمها وهو قايمة غير**  
 منتهة **فيجعل على وجهه قطن وطبق وقابل**  
**عينه بمرارة حجارة او فطعت** لا قضا صر لا تغدر  
 المباشرة في المختبر فقا اليمن ويسري الفاق زاهدة  
 اقتصر منه وترث اعمر وعن الثاني لا تغدر في فتق  
 عين حوله وكذا هو ايقنا في كل شي **اي** في تحت  
**فيها المباشرة كوخة ولا تغدر في عظم الا العين**  
**وان تفاقط هولاء وكبر الماسر فقتلها بانه اغتيل**  
**تبر الى الحكم موضع اصل السن** ويستفاد المباشرة  
 هو ان لا يجهل نفس كمانه وبه اخذ صاحب الكافي قال  
 في قوله وفي المختبر وبه يفتي **باب** الجان متساويا **ان**  
**كسر** في المختبر ويوجب حولا فان لم يثبت يقتصر وقيل  
 يوجب القبيح لا البالغ فلو مات المجهول في الحول براه  
 وقال ابو يوسف فيه حكومة عرك الالم اي اجرة  
 القلع والطبيب انتهى وسحقفه **ونفذ القبيح**  
**بالثبته والنايب بالنايب ولا يوجب الا له بالاسفل**  
**ولا الاسفل بالاحقر** بخبري والحاصل انه لا يوجب  
 عضوا لا بمنزلة ولا قور عندنا في **طريق رجل وامرأة**  
 وطرفه **عبد** لا تغدر المباشرة بديل اخلا ورتهم  
 وفيمنه والاطرا وكالاموال قلت هذا مستو

ما سواه لا تغدر

وكذا الخلاف اذا اجل  
 في تحريكه فلم يسقط  
 فقتل ابي يوسف تحت  
 كلومة عدل **باب**



المشهور يمكن في الواقع ان لو قطعت المرأة يد رجل  
كان له الفلور لان الناقص يستوفي بالكل اذا رغب  
صاحب الحق فلا فرق بين حرو عبد ولا بين عبدتين  
واقوه القهستاني والبرجندي **وطرف المسلم والملاح**  
**سيان** المتناوي في الارض وقال الشافعي كل ما يقتل  
به يقطع به وما لا فلا ولا في قطع **يد من نصف**  
**السلعة** امر ولا في جايغة **سرت** وان لم تنبر  
فان سارية فيقتضب والا فينتظر البراءة  
ابن كمال **والسان** **وذكر** ولو من اصلها بديقي  
وهي انية واقره المصنف لا بد يلقب بـ ويقتض  
قلت تكن جزم قاضي خان يلزم القضاة وجعله  
في المحيط قول الامام ونقيب قال ابو حنيفة ان قطع  
ذكر من اصله او من الحشفة اقتصر منه اذ له حد  
معلوم واقره في الشريعة لا بد فيلحق هذا الا ان يقطع كل  
**الحشفة** فيقتصر ولو بعضها الا وسيجيء الوقطع  
بعض السان **وجبا القصاص في الشفاعة** ان  
**استغنى** صاحبها بالقطع لا مكان الماتلة **والجست** فيها  
لا يقتصر بجبر وجوه وفي لسان اخر من وصي الحكم  
حكومت عدل وان كان **القاطع** **اشل** **وناقص** **الاصح**  
او كان **راس** **الشاج** **اكر** من الشجوع **فيل** **المجني** عليه  
**بين** **القتور** **واخذ** **الارض** **وعا** **هذه** في **الشك** **وتماير**  
الاطراف التي تقاد اذا كان طرق الضارب والقاطع  
مهيأ بتمخير الجاني عليه بين اخذ العيب والاشتب

كاملا قال برهان الدين هذا هو الشك لا ينتفع به بل  
لم ينتفع به الا في محل الفلور فلهذا كانت بلا خيار  
وعليه القتري يجتري وفيه لا يقطع الصحيحة بل لا  
**ويستقط** **القوه** **وتات** **القائل** **لعنوان** **الحمار** **وتبهر**  
**الا** **وليا** **وبصاح** **هم** **عن** **مال** **ولو** **قليل** **لا** **ويجب**  
**حالا** **عند** **الاطلاق** **ويصلح** **احدهم** **وعتق** **فمن** **مال**  
**ول** **لن** **بقي** **من** **الورثة** **حصته** **من** **الدين**  
ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل العاقلة  
ملتقى **اسرا** **للقاتل** **وسيدا** **العبد** **للقاتل** **وجلا**  
**بالصالح** **عن** **دس** **ما** **الذي** **اشتركا** **في** **سنة**  
**على** **القافل** **ففعول** **لما** **سورة** **الصالح** **عن** **دس** **ما** **الذي**  
**على** **الحرد** **والسيد** **الامير** **من** **نصف** **ان** **لا** **سنة**  
مقابل بالقتور وهو عليه ما سوية في ذلك  
**ويقتل** **جميع** **بمجرد** **ان** **خرج** **كل** **من** **اصحابها** **سبيلها**  
لان رصوف الروح يتحقق بالشاركة لانه غير متجزئ  
بخلاف الاطراف كما سيبي **والا** **كافي** **في** **جميع** **الاملاء**  
قاسم وفي المختار لما يقتلون اذا وجد من كل جرح  
بصلح لزهوف الروح فاما اذا كانا نظارة او متبرين  
او عشرين باسساك واحد منهم فلاقتور عليه **والا**  
ان يعرف الجمع بلام الممد فانه لو قتل في رجم  
احدهم ابو او يكون سقط القور فمستأن  
**ويقتل** **في** **جميع** **اكتنا** **اليبا** **قين** **خلاف** **لشافعي**  
ان حضر ليهما **ان** **حضر** **ولي** **واحد** **قتله** **ويستقط**

فأ

ولصدم

الاجبة



٢٤

عندنا حق النبوة **القاتل** تحت انفسه لقراء  
الحاكم **قطر** رجل اكثر **يدرجل** او رجلاه او  
قلع اسنده ونحو ذلك مما دون النفس جوهر **فبان**  
**اخذا** سكينيا وامرا **عليه** **حتى** **انفصلت**  
**فلا** انصا صر **عندنا** **عليه** **واحد** **منها** **او** **منهم** **لا** **يؤدلم**  
المائلة لان الشرط في الاطراف المساوات في  
المنفعة والقيمة بخلاف التفرق فان الشرط فيها  
المساوات في القيمة فقط **در** **وهنا** **او** **ضموا**  
**دنيا** **عليه** **درهم** **بالسوية** **فان** **قطر** **واحد** **من**  
**رجلين** **فاهما** **قطر** **بمئة** **وليه** **بمئة** **ما** **ان**  
حضرا **معانا** **فان** **مضرا** **احدهما** **وقطر** **فلا** **اخر** **عليه**  
اي على القاطع **بقي** **الذي** **لما** **مران** **الاطراف** **وليت**  
**لا** **النفوس** **ولو** **ففي** **بالقصاص** **عليها** **استحق**  
**احد** **ما** **قبل** **الاستيلاء** **الدية** **فلا** **اخر** **القتل** **وعند**  
**محمد** **الارش** **ويقال** **عبد** **بقتل** **محمد** **اخلاقا**  
**لذ** **نرو** **لما** **قر** **خطا** **لم** **يقتل** **فلا** **عليه** **مولد** **بل**  
يكون في رقبته **الان** **يقتل** **كما** **انقله** **المه** **عبد**  
**الجوهرة** **قال** **وظاهر** **كلام** **الذي** **يلج** **بطلان** **اقراره**  
**بالخطا** **اصلا** **يعتبر** **في** **حقه** **ولا** **في** **حق** **سببه** **ونحوه**  
**في** **احكام** **العبيد** **من** **الاشباه** **معللا** **بان** **موجب**  
**الرفع** **والغدا** **انتصرو** **فنامله** **لكن** **علمه** **التمت** **ان**  
**بانه** **اقر** **بالدية** **عليه** **لما** **قله** **انتصرو** **فقد** **بره** **ان** **اقر**  
**اجمع** **العلم** **عليه** **الحق** **ما** **اختص** **في** **قوله** **عليه** **الصلاة**

والسلام

٣٠  
بينهما

او يقال

والسلام لا تنقل المواضع **عبد** **ولا** **عبد** **ولا** **عبد** **ولا** **عبد** **فا**  
**عز** **لوا** **اقر** **الحق** **بخطا** **لم** **يقتل** **فلا** **عليه** **لما** **اقر** **بالدية** **عليه** **لما** **قله** **انتصرو** **فقد** **بره** **ان** **اقر**  
**اجمع** **العلم** **عليه** **الحق** **ما** **اختص** **في** **قوله** **عليه** **الصلاة**  
**بمئة** **فان** **مضرا** **احدهما** **وقطر** **فلا** **اخر** **عليه**  
**اي** **على** **القاطع** **بقي** **الذي** **لما** **مران** **الاطراف** **وليت**  
**لا** **النفوس** **ولو** **ففي** **بالقصاص** **عليها** **استحق**  
**احد** **ما** **قبل** **الاستيلاء** **الدية** **فلا** **اخر** **القتل** **وعند**  
**محمد** **الارش** **ويقال** **عبد** **بقتل** **محمد** **اخلاقا**  
**لذ** **نرو** **لما** **قر** **خطا** **لم** **يقتل** **فلا** **عليه** **مولد** **بل**  
يكون في رقبته **الان** **يقتل** **كما** **انقله** **المه** **عبد**  
**الجوهرة** **قال** **وظاهر** **كلام** **الذي** **يلج** **بطلان** **اقراره**  
**بالخطا** **اصلا** **يعتبر** **في** **حقه** **ولا** **في** **حق** **سببه** **ونحوه**  
**في** **احكام** **العبيد** **من** **الاشباه** **معللا** **بان** **موجب**  
**الرفع** **والغدا** **انتصرو** **فنامله** **لكن** **علمه** **التمت** **ان**  
**بانه** **اقر** **بالدية** **عليه** **لما** **قله** **انتصرو** **فقد** **بره** **ان** **اقر**  
**اجمع** **العلم** **عليه** **الحق** **ما** **اختص** **في** **قوله** **عليه** **الصلاة**

تضمن

اقر

العلم

١٤



الحايط الا في الحيوان تاجية واعلم انه اذا اشترك في قتل  
 العدم من لا يجب عليه الشر كجاني شاركت  
 الاب في قتل ابنته وجاني شاركت الزوج في قتل زوجته  
 وله منها ولد وكما مد مع خطي في قتل مع مجنون وبالع  
 مع صغير وشريك جنة وسبع كالجانية فلا تورد  
 على احد منها اي لا تضاعف على واحد منها فيما ذكره رجل  
 رجل بينه فرأي رجلا مع زوجته او جارية فقتله  
 حله ذلك ولا تضاعف هذا ما قطع من نسخ التثنية  
 ثابت في نسخ الشرح معزى بالشرح الوهبانية وقد  
 حققته في باب التنزيه انتهى **فروع** صبي  
 محجور عليه قال له رجل رشيد رشيد فكري  
 فارد رشيد هات رشيد فانت قد ريت علي عاقلة  
 الامر وكذا لو اعطى صبي اسلحة او امره ان  
 يعمل شيئا فان او كسر خطبه ونحو ذلك بلا اذن وليه  
 فان ولو اعطاه السلاح ولم يفعل مسكه فقولان صبي  
 على حايط صاح به رجل فوقع فوات ان صاح به فقال  
 لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال وقع فوقع فمضى به يفتي  
 وقيل لا يضمن مطلقا تاجية **فصل** في الفعلين  
 قطع يد رجل ثم قتله **اخذناه من** اي بالقطع والقتل  
 ولو كان تعددين او كانا خطابين او كانا مختلفين  
 اي احدهما عمدا والاخر خطأ **الخطابين** اي  
 فيؤخذ بالامرين في الكل بلا تداخل **الخطابين** اي لم  
 يتدخل بينهما **بر** فانما يتداخلان فيجب فيها

دية

صل  
 ٤

**دية واحدة** وان تدخل بر لهما يتداخل كما علمت فالحا  
 ان القطع اما عمدا او خطأ والقتل كذلك صار اربعة  
 ثم اما ان يكون بينهما بر او اضرار ثمانية  
 وقد علمت كل منهما **ان يضرب مائة سو قفرا**  
**من نسج من ولم يبق اثرها** اي اثر الجراحة  
**ومات من عشرة** فدية واحدة لا تضاعف من  
 تسعين لم يبق معتبر الا في حق التنزيه وكذا كل  
 جراحة انزلت ولم يبق لها اثر عند الراس في جفنة  
 ومن اي يوسف في مثل حكمه من عدل وعند محمد  
 احق الطبيب وثمن الادوية ودرر وصد الشريعة  
 وهداية وغيرها **وجب حكومتها** مع دية  
 النفس **مائة سو طمخته** **وتماثرها** الاجتماع  
 لبقاء الاثر ووجوب الارش بقدر اعتبار الاثر هداية  
 وغيرها وفي جوار الفناوي جابج رجل في الحرم  
 عند الكسب فادارة الضروب وثقتة على الذين  
 جابا العوان انتهى قال المصنف والظاهر ان مخرج  
 على قول كثر قلت وقد مر من سائر المجتهدين  
 اي يوسف كونه حقيقته في الشجاج **ومن قطع** اي  
 عمدا او خطأ بدليل ما ياتي وبه صرح في البرهان  
 والشريعة لا يكتفي في التفتيش عند شرح الطحاوي  
 ان الدية على العاقلة في الخطا فتدافعها وكذا لو جرح  
 فغنا عن قطعها **ان** منه من فاطمة الدية في ماله  
 خلافا لما قلناه انه غير من القطع وهو غير القتل **وتعني**

يجب على الجارح النفقة والمدا  
 واة وفيها رجل جابعوات  
 الرجل فضر به العوان وعجز  
 عن الكسب

ومنظمت انها على القاطع



عن الجنازة او عن القطع وليكذب منه فهو عفو عن  
 النفس فلا يقض شيئا وصيغ في الخطا بغير من ثلث  
 ماله فان خرج من الثلث فيها ولا فعلى العاقلة تلتشا  
 الدية كما في شرح الطحاوي في انما في قتال انما على  
 القاطع فقد اقطاعا ومنازله ان عفو الصبي لا  
 يعتبر من الثلث ذكره التمهيداني **والعبد من ماله**  
 لتعلق حق الورثة بالدية لا بما تؤول له ليس بماله  
**ولا لشبهه بماله** اي مثل القطع حكما وخلافا **فقطعت**  
**اسراة بن جيل عبد** اي او خطا الى ان يخطوا طلفا كما سبق  
 فكالميت وغيره كان اولى فتأمل **فقطعت** المظوع يده على  
 يده **ثم مات** فلو لم يموت من السراية فهو صا  
 الارث ولو عمدا اجماعا **عنداي** صيغة **مهر**  
**مثلهما والدية فيهما** ان **تحدث** وتقع القصاص  
 بين المهر والدية ان تساويا والافراد الفصل  
**وعلى القاتل ان اخطات** في قطع يده ولا يتقاصات  
 لان الدية على العاقلة في الخطا لا في العمد فان الدية  
 عليها والمهر على الزوج فيقتصاصان قلت وقال  
 صاحب الدرر يتبع ان تقع القصاص في الخطا ايضا  
 لانها على هادون العاقلة على القول المختار في الدية  
 لكنه ليس على طلاق بل في النكاح ولعله اطلقه لاحالة  
 المحل فليحفظ وان **كلمها على اليد** وليكذب منه **او**  
**على الجنازة** ثم مات منه وجب لها في العود بمثل  
 ولا شيء لغيره الرضا بالسقوط ولو خطا رفع عن العاقلة

قلت

ماله

انما هو  
 في الدية  
 انما هو  
 في الدية  
 انما هو

فانما هو  
 في الدية  
 انما هو  
 في الدية  
 انما هو

من مثلهما والباقي **او وصيته** لهم اي العاقلة  
 فان خرج من الثلث سقطت والاستفاد قلت  
 المال فقط ولو قطعت يده فاقطعت له المظوع فان  
**الاول قبل الثاني** فقتل الثاني بغير رايته  
 حين اي يوسف لا تؤول له الا قدره على القطع  
 فقد ابراه وراه وظاهر اشكال ابن ابي ابيد  
 تقوية قول اي يوسف قال المصنف ولومات  
**المقتول** من ورثته عار عاقلة المقتولة خلافا  
 لما قلت هذا ان استوفاه بنفسه **فقطعت** رايته  
 الحاكم والحكام والختان والفصا والبراع فلا يقتل فعلهم  
 بشرط السلامة فلا جبر وتمايه في الذر **قلت**  
 والاصل ان الواجب لا يقتل بغيره في السلامة  
 والمباح يقتل بغيره ومنه ضرب الاب ابنه تاريا  
 او الاكلم او الوصي ومنه الاول ضرب الاب والوصي  
 او المعلم ياذن لا يقتلها فان اضمن فضرب  
 التاريب مقيد لانه مباح وضرب التلميذ لانه  
 واجب وحله في الضرب المقتدر لما عرفت فيجب  
 الضمان في كل واحد منهما في الاشياء **وان قطع**  
**في القاتل** **ويؤخذ** **عفي** عن القاتل **صحت**  
**القاطع دية اليد** لانه استوفى في غير هذه لكن  
 لا يقتصر بالشبهة وقال لا شيء عليه **وضمان الصبي**  
**انما هو** **امات** من ضرب ابيه او وصيه  
**تاريا** **ان** ونشر مرتب فالضمان على المعلم اجمعا

اي  
 اي  
 اي  
 اي  
 اي



قال في القتل

وان الضرب بانها لا تضرب على المعالي اجماعا قبل هذا  
رجوع من ارجحية القول بها **وكذا بضمير زوج**  
**امراه ضربها تاريا** لان تاريا به الدليل كذا عزاه  
للمنفذ لشرح الجمع للعين قد تروى في الاشياء  
وغيرها كما قدمناه وفي بيان التخييل الزوج والوجه كلاب  
تتفيل او خلافا لغيرهم اريدوا **واختارة** وقيل رجع  
الامام الى قوله ما وتمامه **فزوج ضرب**  
امراه فافوضها ان كانت تستمسك بوجهها فيه  
ثلث الدية ولا فكل الدية وان اقتصر بغيرها بالزنا  
فافوضها فان سطا وعة حرة ولا فمكره وان مكرهه  
فبغيره الجدر وان فخره القضاء لا العذر جاري القدر  
فقط **الحج** اجماعا من عنده وكان غير جاري فحيت  
فعلية بضم الدية اشياء وفي القصة بضم الدية  
عن صيغة سقطت من سقطت فافتقار اسمها فقال  
كثير من الجراحين ان يثقتهم راسها ثوب وقال  
واحد منهم ان لم تثقوه اليوم تموت وانا تثقوه  
وابررها فثقتهم في اثبت يوم او يومين ممل  
بضمين فثقتهم في اثبت يوم او يومين ممل  
وكان الشك معتادا ولم يكن فاحشا خارج الراس  
قبله فلو قال ان ماتت فانا ضامن بدل يضمن  
قال لا انتهى قلت انما يعتبر بشرط الضمان لا انقصر  
ان شرطه على الامين باطل على ما عليه الفتوى  
انتهى **باب الشهادة في القتل واعتبار**

مطلوب اذا قال الجاني  
انا اشدق الجميع وايريه  
الحج

مطلوب شتر اهل الضمان  
على الاصلين باطل

حالة

حالة اي حالة القتل **الفتور ثبت في الورقة ابتداء**  
**بطريق الخلافة** من غير سبق ملك الورقة  
لان شرعية الفتور لا تنفي المصدر ودرك الشارعية ليس  
بهاهله وقوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا نص  
فيه **وقالا بطريق الارث** كما لو اقلب مالا وثمة الخلا  
ما افاده بقوله **وقالا بصير احدهم** او احوال الورثة  
**فصما عن البقية** في استثناء القضاء بخلافها  
والاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الورثة  
الباقين فاحدهم خصم عن وقابهم تمام الكافي لخصوصية  
وما يملكه الورثة بطريق الوراثة لا بصير احدهم  
فصما عن الباقين ثم فرع عليه بقوله **فلو اقامه**  
**حجة بقتل ابيه عملا مع غيبة اخيه** يريد الفتور  
لا يقيد اجماعا حتى يحضر الغائب لكن يجسر لانه صار  
متهما فان حضر الغيب **بغيرها ثانيا ليقتل**  
الفتور وقال لا بصير وفي القتل **الخطا والدين لا يحتاج**  
**الى عارة البينة** بالاجماع على امر فلو برهن القاتل  
على عفو الغائب فلما خصم لا تقلا به مالا  
وتسقط الفتور كذا الوقت **لعمد ما عمدا وخطا** والاصل  
ان البدين احدهما غائب فهو على التقدير السابق  
ولو افسر وليا فتور بغيرها **ما الاثبات** اي اجماعا  
عفو القصاص **من عمدا** اي عمدا وهو ما عصى  
والاول ان صدرت من اي النية **في القاتل والامم الشريك**  
فلا شيء له اي للشريك عمدا لا بغيره **ولما اثلث**



في كتابه في التفسير

والثاني ان كل ما عا شي  
للخبرين وكا فيه ما نلت  
الدين مع

الدين والثالث ان صدقهما القتال وحده فكل  
منهما انكروا الرابع ان صدقهما الاخر فقط فكل  
الثالث ان اقراره او نكرهه يثبت القاتل اياه فوجه  
له ثلث الدية وكنه يصير ذلك في الخبرين  
وهو لا محذور عليه لانه صار غراهما بما اقر به القاتل  
وان شهدا لانه ضربه بشي خارج فلم ير له صاحب  
فراشه حتى مات فقتل لان الثابت بالبينه  
كالثابت بمعانته ولا يحتاج الشاهد ان يقول انه  
مات من جراحتة بزازية وان اختلفا شاهد  
قتل في الزمان اوفى المكان او الله او قال احدهما  
قتله بعض وقال الاخر لم ادر بماذا قتله او  
شهدا احدهما على معانته القتل والاخر عايب  
اقرار القاتل به بطلت لان القتل لا يتكرر فكل  
تبطل الشهادة لو كل النصاب في كل واحد منهما  
لدينفن القاضى يكذب احدا الغريقين والكلوية  
ولو كل احدا الغريقين دون الاخر قبل الكاسل منهما  
لعدم المعارض ولو شهدا بقتله وقالا جهلنا  
التم تجب الدية فما لم في ثلاث سنين شرى بالية  
استحسن ان يحمل على الاثني وهو الدية وكانت في  
ماله لان الاصل في القتل العمد وان اقر واحد منهما  
اي من رجلين انه قتله وقال المحل قتلنا جميعا  
لقتلناهما على اقرارهما ولو كانا كان اقرارهما  
الاقرار والمسئلة تجالها شهادة لفت الشهادة لان

القتل

التكذيب

التكذيب فيفسق وفسق الشاهد يبطل شهادته اما  
فسق القتل لا يبطل الاقرار ولو قال الولي صورة  
الاقرار السابقة صدقهما البسلة ان يقتل واحد منهما  
لان قصد يقتله باقراره كل يقتله تصديق فيقتلها  
باقراره ما يليق ولو اقر رجل بان قتله وقامت  
البينة على اقراره قتله وقال الولي قتله كلاما  
كان له اي للولي قتل المقررون المشهور عليه  
لان فيه تكذيبا لبعض موجه كما سر ولو قال  
الولي لاحد الغريقين صدقت انت قتلتك وحرك  
كان له قتله اي لتصادقهما على وجوب القتل عليه  
وحده كما لو قال ذلك لاحد المشهورين عليه ما كان له  
قتله لعدم تكذيبه مشهوره عليه وان كذب الاخير  
وكذا حكم الخطا في كل ما ذكره ان يلعن شهدا على رجل  
بقتله خطأ وقسم بالدية على العاقلة في المشهور عليه  
بقتله هباضن العاقلة الولي لمقتضا الدية بلائق  
او المشهور وجعلوا اي المشهور عليه على الولي هو  
لتملكهم الضمون الذي في يد الولي والشهادة على  
القتل العمد فها كالحظا فاذ جاء بها خبر الورثة  
بين تضمن الولي الدية او المشهور الخطا هو فلا  
رجوع للمشهور على الولي لانهم اودبوا له القود وهو  
ليس بملاك وقالا يرفعون كالحظا ولو شهدا على اقرار  
اي اقرار القاتل بالخطا او العمد ثم جاءيا او شهدا  
على شهدا فغيرهما في الخطا وقضى بالدية على العاقلة

وحده اقرار بان الاخر له  
بقتله فملا ف قوله قتلها  
لا ينعى عوي القتل بلاص

ذعر



ثم جاء به ايضا اذ لم يظهر كذا في شهادتهما **وضمن**  
**العلياء** في الصور **من العاقلة** اذ اظهر انه اخذها  
منهم بغير حق **والقبر** **حالة الرمي** في حق الحار والضان  
**لا الوصول** وحينئذ **حجب الدين** في ماله واستطاع  
التعود للتشبه **برده** **الرمي** **قبل الوصول** وقال  
لا شيء عليه **لا حجب** **دينه** **الرمي** **اليه** **باسلام** **بالاجماع**  
**فحب القيمة** **بمقتضى** **قبل الاصابة** **فحب الجزاء** **علي محرم**  
**في حصيد** **الحل** **فوصل** **لا على** **جلال** **وله** **فاحرم** **فوصل**  
**ولا يقتل** **من** **مقتضيا** **عليه** **برحم** **فروع** **تشاهده**  
**وحل** **صير** **ماه** **سالم** **فتميز** **فوصل** **الحل** **بار** **ماه**  
**بحوسن** **فاسلم** **فوصل** **لا يعرف** **ان** **القبر** **حالة الرمي**  
**لغير** **اي** **جان** **لوما** **بجانب** **فعلبه** **نصف** **الدية** **وكو**  
**عائش** **قال** **الدية** **فقتل** **فقتل** **فقتل** **فقتل** **فقتل** **فقتل**  
**اي** **انسان** **يقطع** **اذ** **يجب** **نصف** **الدية** **ويقطع** **من**  
**راسه** **عشر** **ما** **قتل** **جانب** **خرج** **راسه** **فقطعه** **ففيه**  
**الفرقة** **اي** **شي** **يجب** **بالشاة** **دية** **وثلاثة** **اجناس** **ما** **قتل**  
**دية** **الانسان** **اشباه** **كتاب** **الديان** **الدية**  
**في** **الشرع** **اسم** **المال** **الذي** **هو** **يدل** **النفس** **لا** **تسمية**  
**للمفوق** **بالصد** **لانه** **من** **التقولات** **الشرعية**  
**والا** **فشر** **اسم** **لوا** **ج** **في** **مادون** **النفس** **دية** **لغير**  
**ما** **من** **لا** **يل** **ار** **لما** **من** **بلك** **مخاض** **وبنت**  
**ليون** **وحقة** **الي** **جذعة** **باد** **خال** **الغاية** **وهي**  
**الدية** **المغلطة** **لا** **على** **بسر** **الدية** **في** **الخطا**  
**الاجناس** **منها** **وهي** **ابن** **مخاض** **والف** **ديار**  
**من** **الذهب** **او** **عشرة** **الالف** **درهم** **من**

بعد الرمي

نصف

تشبه

الورق

**الورق** وقال الشافعي اثني عشر الفا وقلها منها  
ومن البقر ما يتاقره ومن الغنم الفا عشرة ومن  
الحمل ما يتاخره كل حلة ثوبان اذ اسود راء وهو  
المختار **فكان** **تاما** **اي** **الخطا** **ونسبه** **الحمد** **عطف**  
**قن** **مومن** **فان** **عجز** **عنه** **صام** **شهر** **ين** **ولا**  
**اطعام** **فيها** **اذ** **لم** **يرد** **بالنصر** **والنقاد** **يرتوق** **غيبه**  
**وصح** **اعتناق** **رضي** **احدا** **ابويه** **مسلم** **لانه** **مسلم**  
**يتبع** **الا** **الحسين** **ورقة** **الرافعة** **علي** **للصنف** **من**  
**دية** **الرجل** **في** **في** **النفس** **وما** **ذو** **سار** **ويذلك**  
**عن** **علي** **رضي** **الله** **عنه** **بوقوف** **او** **من** **فوج** **الذي**  
**والستامة** **والسالم** **في** **الدية** **سوا** **اخلاف** **النشا**  
**وصح** **في** **الجوهرة** **لانه** **لا** **دية** **في** **الستاس** **جزم** **في**  
**الفتنار** **وصح** **الذي** **لغير** **في** **النفس** **مقتضى** **والذكر**  
**والخشعة** **والعقل** **والنفس** **والذوق** **والسمع** **والبصر**  
**واللسان** **ان** **منع** **لذلك** **افلا** **ان** **فلسان** **الاخرى**  
**حكومة** **جوهرة** **وهذا** **سلف** **من** **نسخ** **الشرح** **فتسبه**  
**او** **منع** **او** **اكثر** **الحروف** **والا** **فسميت** **الدية** **على** **عدد**  
**حروف** **الجم** **الثمانية** **والعشر** **من** **او** **حروف**  
**اللسان** **الستة** **عشر** **فاصل** **الناظر** **يلزم** **وقامه**  
**في** **شرم** **الموهبانية** **وبغيرها** **الحجة** **حلت** **فلم** **تثبت**  
**ويوجد** **سنة** **فان** **ما** **في** **بها** **بسر** **وفي** **نصفها** **نصف**  
**الدية** **وفيما** **دون** **الحكومة** **معد** **لشارب** **ولحي** **فبعد**  
**في** **الصحيح** **ولا** **شي** **في** **الحية** **كوسع** **علي** **رقته** **شعرات**

ولا

فوقها

يصح

ع

في  
والذي في الشرع  
لكن بالمشورة  
صح

خبر المبتدأ وهو قوله الاتي  
الدية والاق وما رنه وارنبته  
وقيل في ارنبته حكومة عدل  
علم الصحيح



معدودة ولو على حدة ايضا ولكن غير متصل بحكومة  
 انصاعا عدل ولو متصلا فكل الدية **ونصف الرأس**  
**كذلك** اي اذا حلفت ولم يثبت كذا روي عن علي  
 رضي الله عنه وعند الشافعي فيها حكومة عدل  
 واعاذه لا قصاص في الشعر ولو مات قبل تمام  
 السنة ولم يثبت فلا شيء عليه كشعر صدر وصاف  
 وساعد **والعينين والشففتين والحاجبين والر**  
**جلين والاذنين والاثنتين** اي الحصيتين  
 وتزويج المرأة وحليتها والاثنتين اذا استأصلاهما  
 والحكومة عدل وكذا فرج المرأة من الجانبين  
**الدية** وتزويج الرجل حكومة عدل **وفي كل واحد**  
**من هذه الاشياء الذريرة وفي اشياء العيين**  
**الاربعة** جمع شفرة بضم الشين وتفتح الجفن والهد  
 الدية اذا قطعها ولم تثبت **وفي احداهما ربعها** ولو  
 قطع جفون اشترافا ذرية واحدة لانها كشي  
 واحد وفي جفنة لا شعر عليه حكومة عدل **وفي كل اصب**  
**من اصابع اليد بينه والرجلين عشرة اصابع**  
**من اصابع الرجل ثلث دية الاصبع ونصفها اي**  
 نصف دية الاصبع **وفيها فصلان** كالا بهام **وفي كل**  
**سن يعني مثله** جل اذ دية المرأة نصف دية الرجل  
 جوهره **خمسون من الابل وخمسون دينا** او **خمسمائة**  
**درهم** لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس  
 من الابل يعني نصف عشرة دية لو صرا ونصف عشر

مهلل

لي المقتدران  
 في كل دية كاملة  
 جفنا او شعرة

قيمته

منه  
 الانسان كلها على  
 النفس مثلا  
 سها قلنا

قيمته لو عدا فان قلت **نفسه** ولا بأس فيه لانه  
 ثابت بالنفس على خلاف القياس كافي الغاية هذه  
 وغيرها وفي العناية وليس في البدن ملك ببقايت  
 اكثر من قدر الدية سوى الانسان وقد يوجد  
 نواجز اربعة فتكون اسنانه ستا وثلاثين ذكره  
 الفهشتاني قلت **وجبينه** فلكل كوسم دية  
 وخمس ذرية ولغيره امارية او ثلاثة اخماس كخملت  
 ان الرأفة غاي النصف فتبصر **وتجديرة كاملة في**  
**كل عضو ذهب النصف** بضرب حثارت ببيت ثلثت  
 وعين ذهب ضوها وصب انقطع ماوه وكذا  
 لراسه ليل له ولحده ولوزالت الحدودية فلا شيء عليه  
 ولو بقي اثر للضرب فحكومة عدل **وجبت حكومة**  
**عدل** باتلاف عضو ذهب نفقه ان لم يكن فيه  
 جمال كالبعد **وارشده كاملة** ان كان فيه جمال  
 كالاذن **الشالفة** وهو الطرس وهو من الالفنة  
 فالنجم في اواخر هذا الفصل انتهى والله تعالى اعلم **فصل**  
**في الشجاج** وتصل الشجة مما يكون بالوجه  
 والرأس لفته وما يكون بغيرها في **الوجه** اي تشبي  
 جراحة وفيها حكومة عدل **وتجدي** اي الشجاج  
**عشرة الحارصة** بهملات وهي التي تحضر الجلد اي  
 تحذر **واللغة** اي التي تسيله **والباطنة** اي التي  
 تبضع الجلد اي تقطعه **والثلاثة** اي التي تأخذ  
 في اللحم **والسما** اي التي تصل الي السحاف اي تجلده

او اربعة الخماس

المشال

وسكين

جملات التي تظلم اليه  
 كالدمع والشمس واللامية



فيتميز بها اللحم وعظم الراس **والوصفة** التي توضع  
 العظم اي تظهر العظم **والجائفة** التي تسمى العظم  
 اي تكسرة **والمنقلة** التي تتخذ بعد الكسر **والامة**  
 التي تفصل الى الام اي ام الدماغ وهي الجلد التي فيها  
 الدماغ وتنفذ الى الدامعة بغير مجية وبهي التي  
 تخرج الدماغ ولم يذرها لحد الموت بعد هذه فتكون  
 قتلا لا تشي افعالهم بالاستغفر بحسب الآثار انما لا تزيد  
 على عشرة **وكب في الوصفة نصف عشرة الدية**  
 اي لو غير اصابع ولا قيمتها حكومة لان جلدتها تقصر  
 زينة من غيرها فتمت اني عن الذخيرة **وفي الجائفة**  
**عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي**  
**الامة والجائفة ثلثا فان تغذت الجائفة**  
**فثلثاها لانها اذا تغذت صارت جافتين في كل**  
**ثلثها وفي الجائفة وفي الدامعة والباضعة والامثلة**  
**حمة والتمشي في حكومة عدا اذ ليس فيها ريش**  
 قدر من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب حكومة  
 عدا **وهي اي حكومة العدل ان ينظر كم مقدار**  
**هذه السمكة من الوصفة فيجب بقدر ذلك**  
**من نصف عشرة الدية** قال الكرخي وصحة شيخ  
 الاسلام وفي اقباله الطحاوي يقوم المشجوع عدا  
 بالهنا الا **ثم معه وقد اختلفت** **ان**  
**القيمتين في اخر من الدية** وفي المبد من القيمة  
 فان تقصر الخ عشرة قيمته اخذ عشرة دية وكذا في

بيان  
 الاثر

النصف

النصف والثلث **وهي** اي هذا التفاوت **هي** اي حكومة  
 العدل **به يعني** كما في الوقاية والتجانية والملتقى والدر  
 والحانية وغيرها وجرم به في الجمع والخلصة انما  
 يستقيم قول الكرخي والجائفة في وجهه ورأسه فحينئذ  
 يفتي به ولو في غير هذا او تفسر على المتن بقول الطحاوي  
 مطلقا لانه يسرا انتهى ونحوه في الجوهرة بزيادة هـ  
 وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة  
 الطبيب والاروية الي ان يسرا **والاقتصاص** في جميع  
 الشجاج **الاجف الوصفة** عدا وماله فود فيه يستوي  
 فيه العدا والخطا لكن ظاهر المذهب وجوب القصاص  
 فيما قيل **الوصفة** ذكره محمد في الاصل وهو الاصح در  
 ويجزي رين الكمال وغيره لكان المساوات بان  
 يسبر غورها بمساواتهم يتخذ حديدية بقدره فيقطع  
 واستثنى في الشرع بل اليه السمي او فلا يفي اليه لاجل  
 كماله فود فيما بعد هذا كالمشمة والمنتلة بجمع وعراه  
 للجوهرة فلجمقة انتم قال في الختم ولا خور في جلد  
 اسود بدن وجهه حد ويطرز ويطفر ولا في نظره  
 ووكزة ووجاه وفي سلع جلد الوجه كمال الدية **وفي**  
**كل اصابع اليد الواحدة نصف دية ولو مع الكف**  
 لانه تبع للاصابع **ومع نصف سلع اليد نصف دية**  
**للكف** **وحكومة العدل** النصف الساعد وكذا الساق  
 في قطع كف وفيها اصبع او اصبعان **عشرها**  
**خصر بالذ** ونشر من رتب **لا شيء في الكف عند باب**

في  
 يعني

ايضا

فيكم



حبيبة كالوكان في الكف ثلاث اصابع فانه لا شيء في الكف  
 بالاجماع اذ لا اكثر حكم الكل وفي جوامع الفتاوى يضرب بيد  
 رجل ويرى الاله لا فضل يده الى قناه فيقدر التنصان  
 يوحز من جملة الدية ان تفقد الثلثان فتلتا الدية  
 تفلدا واقره المصنف ولو قطع مفصلان من اصبع فمثل  
 الباقي وقطع الاصابع فمثل الكف لزم دية المقطوع فقط  
 وسقط التنصان في افعولهم وان خالفوا الدر ذكره الشر  
 نبلا في ربيع من ثمانية **او في الاصبع الزائدة وعين الصبي**  
**وذكره وليسانه ان لم يعلم صوته بنظر في العين**  
**وحسنة في الذكر وكلام في اللسان حكومة عدل** فان  
 علمت الصبي فكلها بالحق او عدا اذا ثبت بدينه  
 او باقرار الجاني وان انكر او قال لا يعرف صحته فحكمه  
 العدل جوهرة **ودخل ارش من حكمة اذهنت عقله**  
**او شعرا لدية** لدرجته الجز في الكل من قطع  
 اصبع فمثل اليد وان ذهب سمعه او بصره  
**او نطقه** لا تدخل لانه كاعضا مختلفة بخلاف العقل  
 لعود نفعه للكل **والا فخر ان ذهبت عيناه بل**  
**الدية فيهما** بخلافهما ولا اصبع قطع مفصله  
**العدل لا فتل ما بقي من الاصابع بل دية المفصل**  
**والحكومة فيما بقي لا فخر بكسر ف من اسود**  
**او اصفر او احمر باقره** كسره بل كل دية  
**السنن** ان افان منفعته المفعول والافلو مما يرمى حاله  
 ولا خلاف الدية ايضا والحكومة تعدل زيل فيقول

في  
 ح

كلامه

الدرر ولا لا شيء فيه ما فيه ثم الاصل ان الحناية  
 متى وقعت على تخليق متباينين حقيقة فارتد  
 احدهما لا يمنع فوز الآخر وفي وقت على كل  
 وانلفت شيئين فارتد احدهما يمنع القود  
**بحسب الارشاعين اذ ان يرد من دونها ثبت** بعد  
 ذلك للثنين الخطا حينئذ وسقط القود للشبهة  
 وفي المتيقن وبستان في اقتضاها السر والوقحة  
 حولا وكذا الوضرب سنة فتحت كمن في الخلاصة  
 الكبير الذي لا يجر جنبا انه لا يوجد به يفتي **قلت**  
 وقد يوفى بما نقله المصنف وغيره عن الهذابة  
 الصحيح ناجيل البالغ ليس الاستلان بباثنا در  
**او قطعها في ردت** اي رد صاحبها اليها **او ردت** عليها  
**الحكم** لدرجته عود العروق ككانت وفي النهاية قال  
 شيخ الاسلام ان عادت اليها الهذابة في المشقة  
 والحال لا شيء عليه كما لو ثبت **قلت الاذن** اذا قصتها  
 قال الخبير يجب الاذن لانها لا تعود اليها ما كانت  
 عليه **درر الا ان قلعت السن فثبتت اخرى** فانه  
 بسقط الاذن عنده كسنا الصبي بخلافهما ولو  
 ثبتت معوجت حكومة عدل ولو ثبتت الواضحة  
 فعليه نصف الاذن ولا شيء في ظفر ثبت ككان **والخبر**  
**تشجيرة** **الحكم** **حرج** حاصل ذلك **يضرب**  
**ولم ينف له اشر** فانه لا شيء عليه وقال ابو يوسف عليه  
 اشر لاله ويجوز حكومة عدل وقال محمد بن الحنفية



من النقلة الى ان يبرأ من اجرة الطبيب وشر  
رواوي يشرح الطحاوي فسرقك ابو يوسف شر  
الام باجرة الطبيب والداوان فعليه لا خلاف  
بينهما قاله الضيف وعنده قلت وفرق من  
كرو عن المختص وذكرها عنه روايتين فتنسبه  
**ولا يفرج الا بعد ربحه** خلافا للشافعي **وعند البيهقي**  
**والحنفلي** والمعتزلة **خطا** بخلاف السكران والمغني  
عنه **وعار** **عقلته الدينية** ان يبلغ نصف العشر  
فاكثر ولم يكن من العجم في ماله درر وسحقه  
في المعامل **لهم** **هبة** حكومة العدل  
لا تتجملها العاقل لمطل على السمع كما في تنوير  
البصائر **بمن** **الشرعية** **فصل** **الدين**  
**الدين ضرب بطن امره** **حليل** خرج الحمة والبهيمة  
ويستخرج كما قلت **الشرعية** **الدين** **دوت**  
اسم كائنه علفت من سبدها ومن المضر وفيه  
الغرة على العقله **در** **عن** **الربيع** **والعجب** **من**  
**المعنف** **كيف** **لم** **يذكر** **فقلو** **كانت** **الراه** **كتابية**  
**وحيوية** **اضحية** **فالقت** **جنيبا** **بنت** **لها** **وجب**  
على العقله **غرة** **عمر** **الشر** **اوله** **وهذه** **اول**  
نثار الديان **نصف** **عشر** **الدين** **اي** **لرجل** **لوا**  
الدين **ذكر** **او** **عشر** **ريية** **الراه** **لوان** **وكا** **من** **بها**  
خمسماية **در** **هـ** **في** **سنة** **وقال** **الشافعي** **في** **ثلاث**  
سنين كالدية وقال مالك في ماله ولتأمله صل

ولا كفارة ولا حرمان ارث  
خلافا للشافعي ولو جبت بعد  
القتل قتله وقيله لا وتمامه  
فما علقته على الملتقي صبي  
ضرب سنن صبي فانتزعها  
بنتظر بلوغ المضر وبان  
بلغ ولم يثبت فعلى عاقلة الامة  
ومثل العجم ففيماله درر ص

قدية

الله عليه وسلم **فان** **القتل** **حيات** **فان** **قدية** **كامله** **وان**  
**القتل** **ميتا** **فان** **القتل** **ميتا** **قدية** **والا** **قدية** **في** **الجنيين** **لما** **انقر**  
ان الفعل يتعدى بتعدا اثره وصرح في اخيرة بتعد  
الغرة لميتين فاكثر التي قلت وظاهرة بتعد  
الدية ولم اذكره فراجع **وان** **ما** **التفت** **القتل** **ميتا**  
**قدية** **فقط** **وقال** **الشافعي** **غرة** **قدية** **وان** **القتل** **حيات**  
**بعد** **ما** **ما** **تتجيب** **عليه** **دينان** **كما** **ان** **القتل**  
**حيات** **وما** **انما** **وما** **تتجيب** **فمن** **غرة** **او** **دية** **يو** **تعد**  
**وتر** **تعد** **امه** **لا** **يجز** **ضارب** **منها** **فلو** **ضرب** **بطن**  
**اسرته** **فالقت** **الدين** **ميتا** **فقط** **الامة** **ولا** **يجز**  
لانه قاتل **في** **جنيين** **الامة** **الرفيق** **الذكر** **نصف** **عشر**  
**قيمة** **لحيات** **عشر** **قيمة** **لوان** **عجب** **لما** **انقر** **ان**  
دية الرفيق قيمته ولا يلزم زيادة الا في زيادة قيمة  
الدين عا لباد فيه اشارة الى انه اذا لم يكن الوقوف  
على بونه ذكر او ان في لانه عليه كالمال لا راس  
لانه انما تجب القيمة اذا وقع فيه الروح ولا تجب من  
غير راس ذميرة **في** **الضارب** **للامه** **الاول**  
القتل حيات وقد نقصتها الولادة فعليه قيمة الجنيين  
لانقصانها لو بقيت وفاءه والافعليه اتمام ذلك  
مختبر وقال ابو يوسف فيه نقصانها كما لبيمة  
وقال الشافعي فيه عشر قيمة الام صدر بشريعة **ولا** **يجز** **ان** **القتل** **ميتا**  
**فان** **ميتا** **اي** **الجنيين** **بمن** **يضر** **بطن** **الامة**  
**فالقت** **حيات** **لانه** **تضييع** **حيات** **السوي** **لا** **دية**

منها

لا يجوز ان يقتل



وان مات بعد العتق لان العتق حالة الضرب وعند  
 الثلاثة يجب دية وهو رواية عن **ابن ابي ابي**  
**الحسين** عندنا وجواب بل نزار يلى ان **فقد**  
**ميتا وان ضرب جميعا فانما فقيها الكفاية**  
 كما صرح به في الحاوي القدير وهو من مذهب  
 كلامهم انضرحهم بوجوب الدين حينئذ فبعد  
 الكفاية فيه كالا فليحفظ **وما استبان بقض**  
**خلفه** كظفر ويشتر **شام** فيما ذكر من الاحكام  
 وعدة ونفاذ كاسر ويا به **وقضن الكفر عاقلة**  
**امس** خرق في سنة ايضا صدر المشيعة وليس  
 ثابته ما لم يستبين بعض خلفه ومرفى الخطر نظما  
**استقطبت ميتا** **لا يسلط** **ونفس** **خبرها** **يظن ما لا**  
**زوجها فان اذن** **اول** **تتعد** **لا** **غرة** **لعدم** **التقدي**  
 ولو امرت امرأة ففعلت لا تضن الما سورة واما  
 ام الولد ان فعلته بنفسها حتى اسقطته فلا شيء  
 عليها لا يستحالة الدين على ملوكه مله تيسر حتى  
 حينئذ يجب للولي الغرة لانه مفور في الواقع  
 تشرعت في التسقطه عيدا فان القته حيات  
 فعليه الدية والكفارة وان ميتا فالغرة ولا تترث  
 في الحالين **وجب في جبين البهيمة ما نقصت الاله**  
**ان نقصت** **وان لم ينقص** **الاه** **ففيه** **شي** **سراجية**  
 فرع في البرازية ضرب بطن امراته  
 بالسيف خالقت ولدا حيا والاخر ميتا وبجرعة

تخفى  
 ع

واحد وان  
 لم يلد لها عاقلة  
 فعلى مالها حتى  
 سنة **ايضا** **خفي**

فقطه ووجهه احوال الوبر  
 جرحا بالسيف والاخر ميتا  
 السيف

السيف وماتت الاله ايضا بقضرة جرح الزوجة لانه  
 عمود على عاقلة دية الولد اجماعا ماتت وجب غرة  
 الولد اثبت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولد ينفذ  
 بطنه ما كان الضرب خطأ **انما** **باب ما حدث**  
**الرجل في الطريق** **وعنه** **لما ذكر** **القتل**  
 مباشرة تشرع فيه تنسب اذ قال **الفرع** **الى طريق**  
**العامة** **كيفا** **هويت** **الحلا** **وميزا** **او غير** **فمنها**  
 كخرج وجزع وتسر علو وحوض طافة وخوفا عي  
**او كان** **اجاز** **احد** **لانه** **ان** **له** **بالعلم** **نوم** **ينع** **منه**  
 فان ضرب له كل كاسي **لكل** **احد** **من** **الخصم**  
 يود **ما** **منع** **بنت** **او** **بطل** **المنع** **بنت** **منه**  
 ورفع **بقد** **اي** **بعد** **البش** **سوا** **كان** **فيه** **ضرر** **اولا**  
 وقيل انما ينقص بخصومة اذا لم يكن له مثل ذلك  
 والا كان تقتل بدمه **كله** **ان** **بنا** **النفس** **بغير**  
**اذن** **الامام** **زاد** **الصغار** **ولم** **يكن** **للطال**  
 مثله **وان** **ابني** **للسلمين** **سجد** **وغير** **او** **غير** **لا**  
 الامام لا ينقص **ان** **كان** **بضر** **بالعام** **ملاك** **او** **جدانه**  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار  
 في الاسلام **والغفوة** **في** **العر** **الطيب** **وشرا** **بحوزان**  
 لم يضر واحد **والا** **على** **هذا** **التفصيل** **السابق**  
 وهذا في الذان **غير** **انما** **ف** **لا** **يجوز** **ان** **ينقص**  
 باحداث **مطلقا** **ان** **يضر** **بهم** **او** **لا** **الاجان** **لانه** **كل** **ذلك**  
 الخاص **الاصلي** **فيما** **جهل** **حاله** **ان** **يجعل** **حديثا** **لو**

باز  
 الكفر



في طريق العامة وقد بها في طريق الخاصة  
 جندى فان مات احد من الناس **بشيء طويل عليه**  
**فدريته على عاقلته** اي عاقلته المخرج للشيء  
**كما تلي العاقله او جندى في طريق او**  
**وضع حجر او نرايا او طينا ملتقى فتلف به انسان**  
 لانه بسبب **قادر للعبه** اي بواحد من المذكورات  
**بشيء ضمن في ماله ان لم ياذن به الامام فان اذن**  
**الامام في ذلك اصابه فوقع في طريق جرحه او عطشه**  
**او غشا** لا ضمان به في خلاصته خلافا لحد ولو سقط  
**الجزايب واصاب مكان في الداخل فلا قتله**  
**فلا ضمان** اصل الكونه في ملكه فاقلم تكن تقديرا  
**فان اصاب الخنازير او وسطه بزازيته فالظلمات**  
**على اضعه** لتقديده ولو سئل جرح او مستغيرا او  
 غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع ابتداء فعله وهو  
 الموجب للضمان بخلاف الحايض المايل كما بسطه  
 الزيلعي **ولو اصابه الطرفان** من الجزايب **وعلم ذلك**  
**وقت تعلقوا اضعه** النصف **وغير النصف** ولو لم  
 يعلم اي طرف اصابه من النصفين **استحسانا** يبيع **ومن لم**  
**يجر او سمعه اخر قطب** بشي في الطريق **فستفاد**  
**منه على امره** **وقل جندى او قنديل او**  
**حصاة في مسجد** **فمن يجره** اي جعل فيه  
 حصا او بواريا بين كالي **وجلس فيه لا المصلاة**  
 ولو لقران وتعليم **فقطب به** **احد** كما عني ضمن خلافا

ما كان

رجال ضيف لان فعله  
 الاول نسخ بفعل الثاني  
 كمن حمار على راسه  
 او ظهره مع

لها

اي لا يضمن من سقط منه **والبيد عليه او دخل منه**  
 الاشياء المذكورات **في مسجد** **او حرم** **او حرم**  
 المسجد لاهله دون غيرهم ففعل الغير مباح فيقتل  
 بالسلامة **او جالس فيه الصلاة** الحاصل ان الجالس للصلاة  
 في مسجد حرمه او غيره لا يضمن ولو غير الصلاة يضمن  
 بطلان خلافها لهما واستظهر في الشرع لا يضمن  
 الزيلعي وغيره قولهما وقد حققته في شرح المتن وفيه  
 لو استاجر ليسي او ليجزله في فلاحا نوته او اذنه قناه  
 فقتله به شئ ان قبل قراعه فعلى الجرح وان بعده فعله  
 الامر كما لو كان في غير فلاحه ولم يعلم به الا جرحا فان علمه  
 فعليه كما لو امره بالبناء وسد الطريق لانسداد الامر  
 ولو قال الامر هو مني وليس فلاحا يوجب الجرح فعلى  
 الاخير قياسا اي لعلمه بفساد الامر فمما اخراه وعلى  
 الساجد استخفافا انه قد است وقدرم هو  
 وغيره القياس من اوطافه فترجحه سيما على وجوبه  
 صاحب المتن من ثقتهم الا قولي فتأمل **ومن جرح**  
**بالوعده في طريق بامر السلطان او فكه او وقع**  
**خشبته قبها** اي الطريق **او قنطرة فلا ضمان**  
 وكذا كل ما فعل في طريق العامة **قتله جرحا**  
**لم يضمن** لان الاضافة للمباشرة او من السبب  
 وبهذا يتميزان المنتسب انما يضمن في جرح البير  
 ووضع الحجر اذ لا يبعد الواقع المرد كذا في المتن وفيه  
 جرح في طريق مكة او غيره من الغيا في لم يضمن بخلاف

دأب هو





الامصار قلت وهذا عذر ان المراد بالطريق في الكتب  
 الطريق في الامصار دون النيات والصحاري لانه  
 لا يمكن القدول عنه في الامصار على البادون النيات  
**ولو استقام رجل اربعة اجزاء وابير الى فوق**  
**البيرو عليهم جميعا من خفيهم فمات احدهم فمات كل**  
**واحد من الثلاثة الباقيين مع الدية وسقط**  
**ابوها** لان البيرو وقع بفعلهم فقدمت مذبذباته  
 وجنايته اصحابه فيسقط ما قام بفعله خائفة وغيرها  
 زاد في الجوزة وهذا هو البيرو في الطريق فلو ملك  
 المتاجر فينبغي ان يحب شي لان الفعل مباح فيحدث  
 غير مضمون انتهى قلت ويؤخذ منه الجواب في  
 حادثة بمان رجلاه كرم وارضه تارة تكون مملوكة  
 وعلمها الخراج كاد اخرجت الما وتارة تكون للوقف  
 وتارة في يده مدة طويلة يورثي خراجها ويملك  
 الانتفاع بها فليس في غير فية خراجها والرجل  
 جماعة تجفرون له بغير البيرو فية انتحار الف  
 وعيسو فسقط على احد منهم هل الورثة مطالبون  
 بدية قال المصنف والحكم فيها وشبهها عدم  
 الوجوب اي عدم وجوب شئ على المتاجر وكذا  
 على الاجرة فيبديه كلهم الجوزة وتحمل اطلاق  
 الفتاوى على ما وقع من هذا الخراج الحكم والحارثة  
 والله اعلم **فروع** لو استاجر رب الدار الفعلة  
 لاجرة جناح او طاسة فوقع فقتل انسانا

اي بغير  
 على المتاجر  
 سكر

قبله

قبله اي قبل فراغهم من عملهم فالضمان عليهم  
 لانهم جئتم بكن مسلم الرب الدار ويضربون  
 الما حيث يروقوا واستوجب الطريق ثمانية اوت  
 يارن ضاحيه فالضمان على الامر استحقاقا وتمامه  
 في المتيقن انتهى **فصل في الحايطة المايل مال حايطة**  
**طريق العامة فصل فيه** صاحب ما تلف به  
**من نفس انسان او حيوان او مال ان طالب ربه**  
 حقيقة او حكمه كالواقف والقيم ولو حايط المسجد  
 فتضمن عاقلة الواقف والقيم الولي والراهن  
 والكتاب والعبد المتاجر وكذا احد الشركاء ولو  
 رثة استجسانا نعم في الظهيرة لو مات ربه  
 عن ابن فتاوى ورين ستفرق في الاستهاد على  
 الابن وان لم يملك الدار برهني وغيره **بنفسه**  
**مكلف مسلم او ذمي حر او مكاتب وان لم يملك**  
**شيء من الحال لانه لم ينقصه وممليك نفسه**  
**في حصة بقدر رعيه انقصه فيهما** لان رفع الضرر  
 العام واجب ثم ما تلف به من النفوس فعلى العا  
 قلة ومن الاموال فعلى العا قلة لان فاعل المال  
 والضمان الا بالاشهاد على ثلاثة اشياء على التقدم  
 اليه وعلى العا لك بالاستفوط عليه وعلى كونهم  
 الجزار ملكا له ان من وقت الانتهاذ الى وقت السقوط  
 فلذا قال **لو تقدم اليه من لا يملك نفسه من يسكنها**  
**باجارة ولعارة او بالرهن او بالوديعة**

اي فان  
 يتحقق  
 ولو رشح في فماتوا  
 بالذن

يعني من اهل الطلب فيشتتر  
 في القبي والعبد اذن وليه ومولاه  
 للخصوص ان يبيع



قوله

لعدم قدرتهم على التصرف في ماله بعد التقدم  
لن ذكروا **في الفاسدين** فلا ضمان لهم ولا  
مالك **كالوحد** الحايض **عنه** ملكه **يباع** وغيره كهيئة حاوي  
التدريس وكذا لو جن مطبعا او ارتد وحق وحكم  
بالحاقه ثم عاد او افاق خائبة **بعد الاثبات ولو**  
**قبل القبض** زال ولا يثبت ما يبيع ويخونه وان عاد ملكه  
بعده حاوي وخائبة بخلاف حو الجناح لثنا فعله كما مر  
**وان مال الى دار** **الناس** مالك او ساكن باجارة او  
غيرها فلا ضافة لادني ماله **فقتل في فالحالب**  
**اليه** الحق له **فيهم** تلجبله **وابر** اوه **اي** عن  
الجزائية **وان مال الى الطريق** فجلده **القاضي** التقض  
لا يبرأ الا بحد العامة وتصرفا القاضي فحق العلة  
فان في ما بينهم لا فيما يضرهم **فيهم** فجلد في تلجبل  
من في الدار ولو ماله بفضة للطريق وبفضة للدار  
فأي طلب في كل بر جند **فان بني ما بلا اثبات**  
**ضمن** بلا طلب **كل في** اشترع الجناح وغيره كغيره  
لن قدر به **حايض** بين خمسة **اشهد** على احد **هم**  
**فستطعون** **كل** **ضمن** ما قلته **خمس** **ادب** **اي** خمس  
ما تلف به من مال او نفس **لتمكنه** من اصلاحه  
بمرافعة الحاكم **دار بين** ثلاثة **خمس** **احد** **هم** **فيها**  
**ببر** **الشي** **حايض** **فقط** **به** **رجل** **ضمن** **ثلاثة** **ادب** **في**  
الثلاثين وقد حصل التلف بعة واحدة فقتلهم  
بالحصة وقالوا **انما** **قال** **ان** **الثلث** **قسمان** **مقتبر**

او من طلب

وهو

وهو **الاثبات** **على** **الحايض** **اشهاد** **على** **التقضي**  
بالكس ما يقتض من الجدار **وجند** **فلو** **وقع** **الحايض**  
**على** **الطريق** **بعد** **الاثبات** **فقتل** **انسان** **بثقتضه**  
**فان** **ضمن** **لان** **التقضي** **ملكه** **فقتل** **يفه** **عليه**  
**وان** **قتل** **رجل** **بقتيل** **مات** **بستوطتها** **اي** **الحايض** **الاثبات**  
لان تقضي به **للاول** **لا اليه** **بخلاف الجناح** **حيث**  
ضمن ربه **القتيل** **الثاني** **ايضا** **لثنا** **بثقتضه**  
تقضي **الطريق** **بقتل** **القتيل** **ايضا** **بثقتضه** **ان** **الو**  
**باع** **الحايض** **او** **التقضي** **يري** **ولو** **باع** **الجناح** **لا** **يبيع**  
**ولا** **يباع** **الا** **بعد** **الاثبات** **فقتل** **اي** **الحايض** **لا** **يقتل**  
**ان** **ادرا** **ان** **ثما** **بقتيل** **بثقتضه** **رجل** **او** **امرأة** **بثقتضه**  
**ثما** **ادرا** **على** **التقضي** **على** **القتيل** **ف** **روع** **حايض**  
**بعضه** **صحيح** **وبعضه** **واه** **فان** **شهد** **عليه** **فستطاه**  
**كله** **وقتل** **ان** **ثما** **بثقتضه** **لان** **يكون** **الحايض** **طويلا**  
**فيضمن** **ما** **ادرا** **الواحد** **فقط** **لان** **جند** **بثقتضه**  
**فان** **اشهاد** **بثقتضه** **في** **الواحد** **اي** **الحايض** **ان** **م**  
**احد** **ما** **ادرا** **واحد** **صحيح** **فان** **شهد** **على** **الحايض** **فستط**  
**الصحيح** **فان** **تلف** **شيئا** **كان** **هو** **ادرا** **خائبة** **تسجد** **مال**  
**حايض** **فان** **اشهد** **على** **من** **بناه** **والدية** **على** **عاقلة**  
**من** **بناه** **وحايض** **الوقف** **على** **الساكن** **على** **عاقلة**  
**الواقف** **وحايض** **العبد** **التي** **خرج** **على** **عاقلة** **مولا** **لو**  
**مستغفر** **فان** **استغفر** **انا** **قال** **ولو** **القتيل** **اذ** **اجل** **عذ** **عفو**  
عن القضا **اي** **يصح** **لان** **تمليك** **كذلك** **عليه** **مستط**

تت



[illegible]

ولو

۴۴

ولو الحجة **اضحت** لامكانه **وهذا السائق والقا**  
**ماضته** **الراكب** وصحبه بالبر **انه** **مطر** **ويستل**  
**والراكب عليه الكفارة** في الوطى **كما** **لا** **عليهما**  
 اي لا على سابق وقايد ولو كان تساق وقايد  
 وراكب **بضم** **السائق** على الصي **مخلاف** **الماخر**  
 التثنية **في** **وعينه** **لان** **الاضافة** **الى** **الماخر** **اول**  
 من **التثنية** **كما** **يري** **اذا** **كان** **يسبلا** **يعمل** **بانقراده**  
 فيشتد **كان** **تكميالي** **في** **مسيلة** **تخسر** **للاية** **تبارت**  
**راكبها** **فلما** **حفظ** **اوضعت** **عاقلة** **كل** **فارعا** **وازل** **دنية**  
**الاخران** **اهبط** **ما** **وما** **تاسم** **فوق** **عليها** **التقالو**  
**كانا** **اصريين** **او** **فعل** **عليها** **الوجه** **ابن** **كال** **عند** **وهما**  
 في **العد** **والخطا** **نشر** **سبلا** **الينة** **ولو** **كانا** **من** **الوجه** **الدية**  
 في **ما** **الاسم** **كما** **يري** **مرا** **لا** **ولو** **كانا** **عند** **بين** **فعل** **كل** **نصف**  
**الدية** **ولو** **وقع** **احدهما** **على** **وجه** **هذه** **دنية** **فيقظ**  
**ولو** **احدهما** **احدا** **والاخر** **عبد** **افعل** **عاقلة** **الدومية**  
**العبد** **في** **الخطا** **ونصفها** **في** **العبد** **كما** **الوجه** **رب** **جلال** **بجلا**  
**فانقاع** **لنفس** **فستظا** **ما** **تلقا** **عليها** **القف** **كل** **هذه**  
**وهما** **لوت** **كل** **يقو** **نفسه** **فان** **فعل** **عليها** **الوجه**  
**وجب** **دنية** **كل** **واحد** **منها** **على** **عاقلة** **الاخر**  
**لنفسه** **بالقطع** **لوت** **بقوة** **صلحة** **وهو** **يرد** **من**  
**وقع** **على** **القتال** **لوت** **بقوة** **نفسه** **ولو** **وقع** **المال** **انسان**  
**بينهما** **فوقع** **كل** **منهما** **على** **القتال** **فان** **دنية** **صاعلة** **عاقلة**  
**لنفسه** **بالقطع** **وشايق** **دانية** **وقع** **اذا** **لا** **انما** **كشرح**  
 فان تقا

بذل نالخراده و خورده

بسم الله الرحمن الرحيم  
والله اعلم بالصواب

فان نقا كسا فوقع احدهما  
على القفا والاخر على الوجه فدية  
الواقع على الوجه على عاقلة الاخر  
لموتة ببقوة صاحبه



وكثر على جفان وقابض فطار الكسر ايقظ الابل  
 وطل يعبر منه رجلا الدابة وان كان حيا ساق فيها  
 لا يستويان في النسب لكن ضمان النفس على العاقلة  
 وضمان المال في ماله هذا هو السابق من جانب الابل  
 فلو توسطها واخذت من ماله واحدا ضمن ماله  
 وضمانا ما قدمه وركب وسطها يضمنه فقط  
 ما لم ياتخذ من ماله ماله فان قتل يعبر بطا على  
 قطار سائر بلا علم قابض رجلا مفعول قتل  
 من عاقلة القاتل النكاح الدابة وهو على عاقلة الدابة  
 لانه دابة لا ضمان ان كانت دابة من الشريعة  
 فلو يبطو القطار واقف ضمنه عاقلة القاتل بلا  
 رجوع لقوده بلاذن ومن ارسل بعينه او كلب  
 ملحق وكان خلفها سابقا لها فاصابت في قورها ضمن  
 لا تملك لهما وان لم يشر خلفها فادمت في  
 قورها فاسبق حكتا وان تراخر قطع السوق  
 فالمراد بالسوق الشئ خلفها والمراد بالدابة الكلب  
 يلعى وان ارسل طيبيل ساقه اولا ودابة او كلب  
 فلهن سابقا لها فلتقت دابة بنفسها وانها  
 ما الاوان سببا نهارا او ليلا لا ضمان في الكل  
 لقوله عليه الصلاة والسلام المهاجر اري النقلة  
 من حاله تحت الدابة اي بالراكب ولو سكران  
 والبقدر الراكب على دابة فانه لا يضمن كالتفلة  
 لانه في يد ليس يسيير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى

لو

لو التفت لسانا فدمه هدر عمار دابة ومن ضرب  
 راسه عليها ركب او كسرها يعود بلا اذن الراكب  
 فتمت او ضربت بيدها شخصها غير الطاعن  
 او تقرت فقتلته فقتلته فمن هو اي الناحس  
 لا الراكب وقال ابو يوسف يضمنان نصفين  
 كما لو كان موقفا دابة على الطريق لتفديه في  
 الاتفاق ايضا كما لو كان باذنه وقطعت احداهما  
 فموتها فدمه عليها ولو لم تحت الناحس فدمه  
 هدر ولو اقلت الراكب فقتلته فدمه عاقلة  
 الناحس ثم الناحس انما يضمن لو اوطى قور  
 الناحس والا فالضمان على الراكب لا ينقطع ان شر  
 الناحس دروزية ضمت في قيعين رجله  
 او شاة قصار او غيرهما فقتلها فقتلها  
 بخير بها ان شئت كما على الفاق وضمنه فتمت  
 او امسها وضمنه النقصان رطله فقتلته  
 خيل وحصان اي ابله قابضة الاضافه عدم  
 اعتبار العدد للمحمدين كالك وحصان وفارس  
 ربع القيمة لان الاقامة الاولى ما يمكن بارسع  
 اعين عينها وعينا مستعملها فصار كانهما  
 ذات اعين اربع وقال الشافعي رضي الله عنه  
 كالشاة والفرق ما قد صناه لكن يتر عليه انه لو  
 قتل عيني حمار مثلا لم يضمن نصف قيمته وليس  
 كذلك كسرة لاولي التمسك بهما روي انه صلى الله عليه وسلم

لا يضمن للمحمدين



ففي فبا عين الدانه بر مع القيمة والتقدير بالعين  
 لانه لو قطع انما اورد بها يقصر نقصانها وكذا  
 لسان الثور والحمار وفي جميع القيمة كالوقوع لحي  
 فوا بهما فانه يفرق بين قيمتهما على مقتضى ما يلو غير ما كثر  
 وانما كثر لا يحد كذا في العينين كقطعهما **ف** روعه  
 نقل المصنف عن المصنف ان كل عيب الكرم فاشتهر به  
 عليه فيه فلم يحفظه حتى اكل العنب لم يقصر في نقصه  
 فيما اشتهر به عليه فيم يخاف تلف بين ادم كالحابط  
 المايل ونظير الثور وعقر كلب عقر فيضرب اذا لم يحفظ  
 التمر في المصنف ويمكن حمل المثل في قول المصنف  
 وان ائلف الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم  
 اليه قبل الاطلاق والاقبال كالحابط المايل انه ينجى على الارض  
 فيحصل التزويج قلت وقع الاستنفذت اعترضه كل  
 بضعة في بستانه فيخرج فياكل عنب الناس وروايتهم  
 كل يضمن ربا الخلع الملقه الخلع من العنب ويخوه  
 اهل اهل يوم يتجول به عندهم الي مكان احرام لا ورواه  
 ان لا يضمن ربه شيئا مطلقا اشتهر به عليه اهل اخذ  
 من مسئلة الكلب بل او لم يركب ذكره المصنف **ف**  
 معين يمكن ان يتفقوا فيه انه ائتمن بالضمان في مسئلة  
 الخلع فرجوه عند الفتوى واما تخويله من ملكه فلا  
 يومر بذلك على ما هو ظاهر المذهب واما جواب الساج  
 فينبغي ان يومر بتخويله ان كان الضرر بينا على عليه  
 الفتوى في الصبر فيه حمار ليجل حنطة انسان فلم ينفذ

لا يضمنه شيئا عند الفتوى  
 وعلمه الفتوى في غير جها  
 لكن هو العيون انما ساء

وقد

علا  
 اذا ائلف الكلب شيئا

حتى

حتى اكل الصبي ضبانه اذ اكل غنما او ثورا او فرسا  
 او حمارا في زرع او كره ان ساءت اخضر ما ائلف  
 والا لا وقيل يضمن ونهاية في البرازية الفتوى  
**باب جنابة المملوك والجنابة عليه**  
 ان جنابات المملوك لا تجوز الا دفعا واحدا  
 لو حلا والا فقيمة واحدة ولو قد ائلف ثم جن  
 فكالاول ثم ونه كذا في المذهب واختصم في ان الجن  
 الاقيمة واحدة وسيستخرج **جن** خطا التقدير بالخطا  
 فانا انما يفيد في التفسير لا يفيد في نقص او اضرارها  
 فلا يفيد الا شوا خطاه وعمده فيما دونها ثم انما  
 يثبت بالبينة او اقرار مولاه وعلم القاضي على  
 لا ما قرأه لاسلاما رابع قلت كذا قوله او حلا  
 القاضي على غير الفتوى فانه لا يبي على علم القاضي في بستان  
 شربا البتة عند الاستسلاء وتقدم **رفع** مولاه ان  
**شاه** **ما في ملكه** **ولها** **ان** **شاه** **قوله** **بار** **شاه** **حلال**  
 لكن الواجب **لها** **الواجب** **الاصول** **موال** **رفع** **علي**  
 الصحيح وكذا سقط الواجب بكونه خلاقا من الحر  
 كذا ذكره المصنف وغيره لكن في الشرع لا يثبت عن  
 السراج والجوهرة عن الزرقاني ان الصحيح هو  
 الفرائض لو اختاره ولم يفتقر عليه اذ لا يثبت وجوب  
 ولا يبرأ من ذلك العبد وعلمه الريس وغيره ثباته  
 اختار اصل فتوهم فقط اصفهم في القيد عند ارب  
 حنيفة انتهى وسأدد ان اهل هذه الغد لا الذم

لما

لا يفراره اصلا بدافع

المشقة



واذا شارح المجمع في تقليد الامام ان الواجب احدهما  
 وانه متى اختار احدهما تغير الدين فقدم ان الدفع هو  
 الاصل وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه فان فراه  
 في بؤده فالاخر حكما فان ضامنا بين دفعهما  
 الى قولهما وفيه ما يشبهه فان وفيه الولي اولى  
 فاعتقدها وديرا واستولى ما غيرهما سلب الجنانية  
 له فمن اقل من قيمته واقل من الارش وان  
 كان ما غرمه الارش ففقط احدا بيبعد عما سبها  
 فكذلك عتقه بقتل ذرا ورعيه او شجرة ففعل  
 العبد ففعل كما يصير فان يقول ان من رقت فانتظروا ثلاثا  
 فان قطع عبيد بغير حكمة ورفع اليها عتقه فان  
 من السراية فالمعبد صليها بالجنانية لان عتقه  
 دليل على الصلح وان لم يعتقه وقد سري بربها  
 سيده فيقتل او يعفى لبطان الصلح فان جنيها وفتنه  
 سريون خطا فاعتقه سيده بلاء علم بها غرمه لرب  
 الدين الاخل من قيمته ومن دينه وعلم لوليهما القل  
 منها اي القيمة ومن الارش ففوقه اي العبد  
 الجاني اجبي فقيمة واحدة لمولاه لاخير فان  
 ولدت ماز وند مد بونم بيعت مع ولدها في  
 الدين ان كانت الولادة بعد جوق الدين فلو ولدت  
 ثم خلفها من لم يخلق حق الغريم بالولد بخلاف  
 السا بها فان جنت فولدت لم يدفع الولد اي  
 لولها الجنانية لتعلقها بدمه الولي لا ذمتها

بخلاف

لا

الحالة

بخلاف الدين بعد رجل زعم رجل ان سيده حرره  
 فقتل العبد العتق وليه اي ولي الزاعم عتقه خطا  
 فلا شيء عليه **الحرة** لانه بزعمة عتقه ان لا يستحق  
 العبد بل الدين لكنه لا يصرف على العاقلة الا الحرة  
 فان قال مقتور قد يعرف في رجل قتل اخل خطا  
 مولاه به الذي اعتقه خطا قبل عتقه قال لا لا الذي  
 هو المولى بل بعد صدق الاول لانه ينكر الضمان وان  
 قال لها قطعت يدك وانت اميتي قالت هي لا بكل  
 فعلته بعد العتق فالقول لها لانه اقرب سبب  
 الضمان ثم ادعي ما يبريه فلا يكون القول له  
 وكذا القول لها في كل ما اخذه المولى منها لانه كانه  
 الحرة ثم مودة متنافية للضمان عتق حورا او  
 صبي امر صبي بقتله قد رتب على عاقلة القاتل  
 لان محمد الصبي خطا ورجع على العبد بعد عتقه  
 وقت لا على الصبي لانه لا يتصور  
 اهليته وان كان مامورا العبد عتق مثله دفع  
 السيد القاتل وفراه في الخطا ولا يصح على  
 المير في الخطا ويرجع بعد العتق بالاقول من القتل  
 وقيمة العبد لانه مختار فيدفع الزيادة لا مضطر  
 وكذا الحكم في العبد ان كان السيد القاتل لان عمده خطا  
 فان كبير اقتصر منه عتق جفرا فاعتقه مولاه  
 ثم وقع فيه انسان او اكثر فذلك فلا شيء عليه لان  
 جنابة العبد لا توجب عليه شيئا ويحب في الولي قيمة

من المال

من المال استكسنا  
 الا الفلة والجماع  
 قال قوله

رجل فقتله

صغير



**واحدة ولو الواقع الثاني فان قتل عبد عمدا حليين**  
**حر من ذمة لهما وليان فمضى احد ولي كل منهما فرفع**  
**السيد نصفه الى الحرين الذين لم يمتوا او قراه بدينه** **كامله**  
 لانه بذلك المعفو سقط القود وانقلب الى مؤنثيان  
 وقد سقط دينه نصيب العاقبين وبه دينه نصيب  
 الساكنين او يدفع نصفه لهما **فان قتل العبد احدهما**  
**عمدا والاخر خطأ وعنى احد ولي العمد فدي بدينه**  
**لواي الخطا ونصفه الاخر لولي العمد الذي لم يمت او دفع**  
**ونصفه الاخر لولي العمد الذي لم يمت او دفع**  
**فان قتل عبد هما فريدهما وعنى احدهما بطلان كله**  
 وقال يدفع الذي عني نصف نصيبه للاخر او يفديه  
 بربع الدية وقيل بثلثه مع الامام ووجه انه  
 انقلب بالعفو الى الولي لا يستوجب عليه عبده  
 دينه فلا يخلفه الورثة **انتهى في هذه المسألة**  
**في الجنايات على العبد بدينه العبد قيمته فان بلغت**  
**مئة دينار الحر وبلغت قيمة الامه دية الحر ونقص**  
**من كل من دية عبد وبلغت مئة دينار او اقلها**  
 لا يخطا ورثة الرقيق عن الحر وتفيين المشرقة بان  
 ابن مسعود روي انه دعه وعنه من الامه خمسة  
 ونكروا على المقله في ثلاث سنين خلافا لابي يوسف  
 وفي الفقه حجب القيمة بالعتما بلفظ الجمع  
 وما قد روي دية الحر قد روي من قيمته وحينئذ  
 لم يدره نصف قيمته بالعتما بلفظ في الصحيح ذكر

ملحق

ملحق وقيل لا يزار على خمسة الا ان اخذه وهو ديه  
 في التلحق **وحجب كونه عتقا في الصحيح وقيل كل قيمته**  
**قطع يد عبد فريده سبيل فمضى فمات منه وادى العبد**  
**وربما تغيب عن غير الولي لا يقتصر لا تشباه ماله**  
 الحنفية لا يكون له غير الولي **القتل من عمدا قال**  
**لعبد بدينه احدهما فمضى فمضى المولى العتق في احدهما**  
 بعد التلحق **فان شهما السيد لان البيان كالاتا ولو قتل**  
 فدي بدينه وقيمة عبد لولا القاتل واحد معا وقيمتها  
 سواء وان قتل كلا واحد معا او على التفريق ولم يدر  
 الاول فقيمة العبد من رجليه **فتار رجل عبد خير**  
 سواه ان شارب **سولا عبد** **القتل بالتفريق واخذ**  
**منه قيمته كاملة او مسكه ولا يخذل النقصان**  
 وقالوا اخذ النقصان وقال الشافعي منه القيمة  
 وامسك الحنيفة اليها **ولو جرح مدبر او ام ولد ضمن**  
**السيد الاقل من القيمة ومن الاكثر لقيام قيمته بقاها**  
**فان دفع القيمة بقضائه لادبر او ام ولد جنايته**  
**اخرى يشار الى الثاني الاول** **الذي ليس في جنايته كلها الا**  
 قيمة واحدة ولا يمتنع على المولى لانه مجبور على الدفع ولو  
 دفع القيمة لولي الاولي **ففي قضا النفع السيد** **محصته**  
 من القيمة ورجع بها على الاول لان قبضه فهو حق  
 لان المولى لا يجب عليه القيمة واحدة او اتبع ولي  
**الجنايات** **الاولي وقال الشافعي على المولى القيمة**  
**واحدة علم بالجناية قبل العتق او لان حق المولى**

منه ح

وان اعتق المولى الموهوب وقد  
 جني جنايات لم يلزمه اي المولى  
 ح







تتميم

ومن الذين مات بحببه في عليه اذا مات بالوث يشطرن  
 كن حيا في الدنيا **وقال استلمها الي فسقط الصبي**  
**ولم يكن منه شيء في الدنيا** كان على عاقلة من حكمة ربيته  
 اي دية الصبي كان الصبي من يربيه عظمه او لا يربيه  
 ومثله في الدنيا كقضي اودع عبد مقتله اي قتل  
 الصبي لعبد المودع ضمن عاقلة الصبي  
 قيمته **وان اودع طعاما بلا اذن وليه وليسر ما**  
**ذونا له في الشجار فكله له يضمن**  
 لانه سلطه عليه وقال ابو يوسف والشافعي يضمن  
 وكذا لو اودع عبد محجورا ما اقامت عليه ضيمه بعد  
 عتقه وعند ابو يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاق  
 لو اعير او اقرضا ولو كان يارثه او ماري وناضن  
 بالاجماع مما لو استملك الصبي مال الغير بلا ودية  
 ضمن للحال **قلت** هذا كله لو الصبي عاقل والا  
 فلا يضمن بالاجماع ونماه في العنابة والشرعية  
 عند الشافعي ومسكين على خلاق ما في الملتقى والهداية  
 والزليق فليحفظوا انتهى **باب**  
**الفسامة** في لغة من الفسامة وهو كوا العين مطلقا  
 وشرعا العين بالله تعالى بسبب كذا موصوف واعد  
 مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص  
 وسيجي بيانه **ميت** ولو دمي او نجونا شرعية  
 بجرح او ان ضرب او خنق او خروج دم من  
 اذنه او من عينه وجدي محلة او جدي بدنه

او

سائر جاني عال

مع

او اكثر **واوصف** **راسه** والتقص وان ورد في  
 البدن لكن لاكثر حكم الكا حيا ولو جذا من يضمنه  
 ولو مع راسه لا يدا يودي لتكرار الفسامة في قتل  
 واحد هو غير مشروع **وليعلم قائله** اذ لو علم  
 كان هو الخصم وسقط الفسامة **واذ عوي ليد القتل**  
**على اهلها** اي المحلة كلهم **واذ عوي في بعض جاني**  
**خسرون** رجالهم يخافهم **الولي** يارثه ما قتلنا  
**ولا علمنا القاتل** بان خلف كل منهم يارثه ما قتلنا  
 ولا علمت له قاتلا **الحلف** **الولي** وقال الشافعي ان  
 كان ثمة لو ان استجلب الاوليا جسد يمينه ان  
 اهل المحلة قتلوا ثم يقضي بالدية على المذنب عليه  
 وقضي مالك بالقرى والذموي بالقرى **ثم قضيت**  
**على اهلها بالدية** مطلقا بل ان وقعت الدعوى  
**يقال عموما** **وان** **وقعت الدعوى** **خطا فعلى** اي  
 يقضي بالدية **عواقلهم** كاي شرح المجتمعة مغزيا  
 للذموية والحاشية ونقل ابن مالك عن المسوط  
 ان في ظاهر الرواية الفسامة على اهل المحلة والدية  
 على عواقلهم اي في ثلاث سنين وكذا في الفتن  
 تؤخذ في ثلاث سنين بشرعية **وان يشتم العبد**  
**كر الحلف عليه** **مليتم** **خسرين** **يمينا** وان تم العبد  
**والد الولي** **تكرار** **ولا ومن نكل منهم حبس** **حي**  
**حلفه** **على الرجعة** **الركوب** **هنا** **في دعوى القتل**  
 العمد اما الخطا فيقضي بالدية على جانيه ولا

الكمال

ع









ما حاله في ايدي السالين نجبا الدية في بيت المال  
 لما ذكرنا انه اذا كان حال يبيع منه القرض في بيت القرض  
 كذا في الولو الجية وفيها **الوجبة قبل في ارض رجل الى**  
**جائبة في بيت القرض** صاحب الارض منها اي من اهل القرية  
**فهي عليه** اي على راي الارض **على اهل القرية** اي القرية لان  
 القبة الملك والولاية انتهى قلت فهذا مخرج في ان  
 القرب انما يغير اذا وجد في ارض مملوكة لا مملوكة ولاية  
 سوف فانه لا يغيره لاربابه وسيجي متناقضه **وان**  
**وجد في ارض انسان فعليه القسامة** ولو عاقلته وهو  
 حضرة ارضه في القسامة اي خلا لا في يوسف ملقي  
**والدية على عاقلته** ان ثبت انما له بالخروج كما سيحي  
 وكان له عاقلته والا فعليه **وهي الدية والقسامة**  
**على اهل الخطنة** الذين خط لهم لامام او الفتح ولو في  
 منهم واحد دون السكان **والثنيين** وقال ابو يوسف  
 كلهم مشتمكون فان باع كلهم فعلى **الثنيين**  
 بالاجماع **وان في دار بين قوم لبعضهم** انشرف على  
**عذر الدرس** كالثنيين **وان بيعت** كالثنيين **وجاز**  
 فيما قيل **فما على عاقلته** راي البدر خلا فالما **لا يتقيد** **فان**  
**من يشهد بالشهادة** اي الدار الذي فيها قيل **الذي**  
**البدن** ولو في القتل كما سيحي ولا يكره في الدية لو كان  
 يظلم نذرا قلته ولا نفسه ذرر على ابائه لا يمكن الايجاب  
 على الورثة للورثة ثلثي ثلث الورثة تجلوه فيكون  
 الايجاب على الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قلت

وجد  
 المبيع وفي البيع  
 نجبا وكل على عاقلته

وان يبيع منها  
 في يفتي منها  
 ان الدية للمقتول  
 لكن فيه بحث لما قيل

وقد

القسامة والدية  
 در علي من فيها من الكتاب

بالاولى بالاولى  
 وقد يقال لما كان مولد نفسه لا بد في غيره القوة  
 الشبهة قتال **وان وجد في والاخر** اتفاقا  
 لانه في ايديهم كالدابة **وقد العاقل** حكمها كملك  
**وفي سحر محلة** **وشمار** **ما الخاص** بامه كما  
 افاده ابن اكرال مستند البدايع وقد حقيقه مثلا  
 خسرو واقوه المصنف **على اهلها** **وسوف مملوك**  
**على المالك** وعند يوسف على السكان ملتم وفي  
**غيره** اي غير المملوك **والشارع** **الاعظم** هو التنازع  
**والنجد والجامع** وكل مكان يكون المشرق فيه  
 اقل من السالين لا واحد منهم ولا جماعة كصوت  
**القسامة** ولا دية على احد ابن كمال **فاما الدية على**  
**بيت المال** لان القرية بالقيم ثم انما تجب الدية في ما ذكر على  
 بيت المال **كان نايبا** اي بعد عن **الحالات** **والا**  
 يكن نايبا بل قريبا منها فعلى **قرب الحالات** الدية  
 والقسامة لا تحفظ اهل الحلة فتكون القسامة  
 والدية على اهل الحلة وكذا في السوق الشاقي اذا  
 كان يسكنها في المياي او كان لاحد فيها دار مملوكة  
 يكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة  
 ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب  
 التقصير كما في القناية تعزيا النهاية **قلت** **وبه**  
 افق الخوتم ابو السعور **فندي** مني الروم واعتمد  
 الضيف وان خلا عنه المئون لانه مخرج به في غالب  
 الفتاوى والشرع فيلحق **وبعد** **او وجد في بريئة**

عنون

اي من السعير



**او وسط القرية** اذا كان بريد الملاحين ساكنا  
 يسبحي فلا بد لاحد وقيل اذا كان موضع انبهاث  
 بابه في دار الاسلام كجيب الدية في بيت المال لانه  
 في ايدى المسلمين ابن كمال **في نهر صغير** هو ما  
 يستحق به الشفعة **على اهل** اختصاصهم به  
**ولو كانت البرية مملوكة** او فلاة خاسرة  
 وسبحي او كانت قرية من القرية او ارضية  
 او الفسطاط بحيث يسمع منه الصوت **يجب على**  
**المالك** ان يبيعها **على اهل القرية** او ارضية الخفية  
 زيل **ولو كان سببا** الشفعة او جزيرة او موطا  
 او تقي على الشفعة **على اهل القرية** او ارضية الخفية  
 والامتناع اذا في الخاتبة والارض او ارضه المصنف  
 اذا كان صوت **يقول اهل الارض** والقرية اليه  
 والاخرى لسروان التقي **فوقها** السبق **فلعلوا** يتفرقوا  
 عن قتل **على اهل الحلة** لان حفظها عليهم لان  
 يدعي **الولي** على **الولي** او **ليكون** يدعي **بعض** معين **نهم**  
 فلم يكن على اهل الحلة شئ ولا على وليك حق يبرهن  
 لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق **وترا اهل الحلة** لان  
 قولهم **عليه** **مستحق** على صيغة اسم المفعول  
**قال قتلهم** **ليدفع** **لهم** **القتل** **ولا عرف** **له** **قتلا**  
 غير **يدعي** **ولا يقبل** **قوله** **في حق** **من زعم** **انه قتلهم** **وطال**  
**شهادة** **اهل الحلة** **يقول** **غيرهم** **خلاف** **لها** **ايقتل**  
**واحد** **منهم** **بشيء** **النهمة** **ومن** **خرج** **من** **قتل**

بعض

بعضه

منه

**منه** **ويؤخر** **شهر** **من** **ما** **ب** **الدين** **والقسامة**  
**على** **السلح** **خلاف** **الذي** **يؤسف** **للموعدة** **جرح** **بدون** **مقت**  
 تحمله **اخرا** **عليه** **فكشفت** **مات** **بعض** **الحام** **عند**  
 اي **يوسف** **في** **قيا** **س** **قوله** **اي** **يوسف** **بعض** **من** **رجلين**  
**بلا** **مات** **وجدا** **عند** **ما** **قتل** **الخير** **لانه** **ان** **الا**  
 سنان **لاقتل** **نفسه** **ديته** **عند** **اي** **يوسف** **خلاف** **الذي**  
**قتل** **قرية** **لهم** **كرا** **للف** **عليها** **وتدعي** **عاقلة** **لها**  
 وعند **اي** **يوسف** **القسامة** **على** **العاقلة** **ايضا** **قال** **المثا**  
 خرون **والرأة** **تدخل** **في** **التجمل** **مع** **العاقلة** **في** **هذه**  
 المسألة **كذا** **في** **المليق** **والا** **مع** **ذكره** **الزليق** **وان**  
**وجد** **قتيل** **في** **دار** **نفسه** **فالدية** **على** **عاقلة** **عند**  
 اي **يوسف** **وعند** **ما** **في** **الاشقي** **اي** **بالقتل**  
 المذكور **ويقتل** **كذا** **ذكره** **من** **لا** **مصر** **وشعالت**  
 محمد **معد** **الشريعة** **وتبعها** **المضنة** **وخالفهم**  
 ابن كمال **فقال** **لهم** **ان** **الدار** **في** **يد** **صين** **وجدا** **الجرح**  
 فيجوز **كانه** **قتل** **نفسه** **فيكون** **معدرا** **وله** **القسا**  
 المتوجب **بظهور** **القتل** **وخال** **ظهور** **الدار** **لورثته**  
 فديته **على** **عاقلة** **لهم** **لا** **يقال** **العاقلة** **انما** **يتملكون**  
 يلجب **على** **الورثة** **لورثته** **لان** **الايجاب** **ليس**  
 للورثة **بل** **للمقتول** **حتى** **يقضي** **منه** **ديونه** **وتنفذ**  
 وصاياه **ثم** **يخلفه** **الوارث** **فيه** **وهو** **نظير** **الوصي**  
 والمعتوه **ان** **قتل** **اباه** **يجب** **الدية** **على** **عاقلة** **من**  
 وتكون **ميراثا** **لقتله** **ولو** **جرح** **من** **موقوفه**

ورثته

مة

تغنيها لهم ولا يمكنك الايجاب  
عليه

ارض



أوراد كذا كذا يعني موقوفة على أرباب معلومة فالقسا  
والدي على أربابها لأن تدبيرها إليهم وإن كانت  
الأرض والأدار موقوفة على مسجد فهو كالأووجد  
فيه أي في المسجد يبيع ودرر وسراجية وغيرها وقد  
قد من أقلت والتقيد يكون الأرباب الموقوف  
علمهم معلومين ليخرج غير المعلومين كما لو كان معلوما  
وقد على الفقراء والمساكين فإن الظاهر أن الديعة تكون  
لبيت المال لأنه حينئذ يكون من جملة ما أعد لمصالح  
المساكين فاشبه الجاه قاله المصنف بحثا ولو وجد  
في مسكر في قلاة غير مملوكة ففي القيمة والفسطاط  
على من يستنها وفي خارجهم أي القيمة والفسطاط إن كانوا  
أي ساكنوا خارجهم قبايل فعلى قبيلة وجد القبيل فيها  
ولو بين القبيلتين كان حكمهم بين القبيلتين  
الفرق بين ولو تزلوا جملة مختلفين فعلى كل العسكر ولو  
كانوا فرقاً تلو بعدوا فلا قسامة ولا ذية ملحقين وكانت  
الأرض التي تزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك بالاجماع  
لأنهم سكان ولا يرحمون المالك في القسامة والدية  
درر لكن في الملتقى خلافه لا ييوسف فتنبه وفيها لو وجد  
في قرية لا يتام لم يكن على الأيتام قسامة وهي على  
عاقلة لهم لأنهم ليسوا من أهل البهيمين ولو كانت  
فهم مملوك فعليه لأنه من أهل البهيمين فروع  
أو وجد في داره يبي أو ممتوه فعلى عاقلة ولو في دار  
زيم حلف خمس سنين ويدي من ماله ولو نفاقوا فعلى

العاقلة

العاقلة ولو مر رجل في محلة فأصابه سهم أو حجر ولم يدر  
من أين ومات منه فعلى أهل المحلة القسامة والدية  
سراجية وفي الخانية وجد بهيمة أو دابة مقتولة فلا  
شيء فيها وإن وجد مكاتب أو مدبر أو أم ولد قتيلا في محلة  
فالقسامة والقيمة على عواقلهم في ثلاث سنين ولو  
وجد العبد قتيلا في دار مولاه فهدر الأمد بئنا فقيمة  
على مولاه لغرم ما به حاله والامكاتب فقيمة على مولاه  
موجلة ولو وجد الولي قتيلا في دار ماله وندم مديونا أو  
فعلى عاقلة الولي ولو وجد الحر قتيلا في دار أبيه أو أمه  
أو المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على عاقلة ولا  
يجرم من الحيرات انتهى كتاب العاقل **في جميع عقلة**  
بفتح فسكون فضم وهي الدية وتسمى عقلا لأنها تعقل  
الدماء من أن تنسفك أي تمسك ومنه العقول لأنه يمنع  
القبائح **والعاقلة أهل الديون** وهم العسكر وعند  
الشافعي العشيرة وهم العصباء **لكن هو منهم**  
**فحبب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل** خرج ما انقلب  
ما لا يعلم أو شبهة تقتل الأب ابنه عمدا فدية في ماله  
كما مر في الجانيان **فتؤخذ من عطاياهم** أي من أرزاقهم  
والفرق بين العطية والرزق أن الرزق ما يفرض في بيت  
المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة أو مياومة أو عطا  
ما يفرض في كل سنة لا بقدر الحاجة بل بأسره وعنايته  
في أمر الدين **في ثلاث سنين** من وقت القضاء وكذا ما يجب  
فيه القتال عمدا بأن يقتل الأب ابنه يؤخذ في ثلاث



خبر السنين يعني العطاءات فمستأني فليجدها

سين عندنا وعند الشافعي بخلافه فان خرجت العطايا  
في اكثر من ثلاث اوقاف **فلا يجوز** من حصول التصود  
وان لم يكن القاتل من اهل الدية **فعاقلته** القيلة  
واقاربته وكل من يتناصره وبه تنوير البصائر وتقسيم  
الدين عليهم في ثلاث ايسر ثم السنين يعني العطايا ان قتل  
فليحفظ الا يوجز في كل سنة الا درهم او درهمين وثلاث  
ولم يزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على  
اربعة ايام **فان لم تسع القبيلة** فلكل من اهلها  
اقرب نسبا على ترتيب العصباء والقاتل عندنا  
لاحد منهم ولو القاتل امرأة او صبيا او جنونا فيشاركونهم  
على الصبي **وعاقلته** المعتق قبيلة سيده ويعقل  
عن مولاه **والا** مولاه وقبيلة مولاه **فكعلم** انه يقتل  
**عاقلته** جنابية عمده ولا يحل له ان يستغفروه بشبهة او  
قتله ابنه عمدا كما مر **ولا مال** لم يصلم **او اعتراف** ولا ما  
دون نصف عشر الدية لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا تقتل المؤمن او ارحمه ولا عيدا ولا محاربا ولا عتقا ولا ما  
دون اربعة اوصاف بالاجابة **الا ان يصدر** قوله في اقراره او  
تقوم حجة وانما قبلت البيعة فنامع لا قرار مع انها لا تقهر  
معه لانها تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعي  
عليه وهو الوجوب على العاقلة **ولو يضارب**  
**القاتل** ولا يلبس لا يقتول على ان قاض بلدكم  
قضى بالدية على عاقلته بالبيعة **واذا**  
**العاقلة** فلا شيء عليها اي على العاقلة لان نصا دقة

القبائل  
ع  
زيالي ع

ليس

ليس بخبر عليهم ولا عليه فما له الا حصته لا تنصا  
وقتها حجة في خبرهما ربلغ **والعلم** ان الخصم في ذلك هو  
الاجابة لان الحق عليه ولو كان صبيا فالحكم ابو حاشية  
قلت من قولهم **هو** الخصم والجا في العاقلة  
جواب حادثة القتل وهي ان صبيا فعاقلته سيده  
فانت قاراه **فكعلم** العاقلة على نفي فعل الصبي  
والجواب انه لا يحل له ان يفرغ حجة الدعوى  
وهي غير متوجزة على العاقلة وفي هذا خبر وهو ان  
العاقلة لو اقرت بفعل الجاني هل يقع اقراره  
بالبيعة **بالدية** اليهم حتى يقضي عليهم بالدية  
ام لا فان فلنا نفهم ينبغي ان يجري الخلاف في حقهم  
لظهور ما يردنه قال **المعتق** كذا في رواية  
حري على نفسه **خطا** من على العاقلة يعني اذا قتله  
لان العاقلة لا تتحمل طراؤ الفيد وقال الشافعي  
لا تتحمل النفس اجمالا **ولا يدخل** صبي وامرأة **ف**  
**يكونون في العاقلة** ان لم يتناصروا يعني لو  
القاتل غيرهم واليه دخلون على الصبي كما مر  
**ولا يعقل** الا من مسلم **ولا يعكس** فلهما التناصر  
**والقتل** يقتلون فيها اي بينهم **وان** **اختلقت**  
**مللهم** اي الكفر بملته واحدة يعني ان تناصروا  
ولا في ما القوي **لكن** سائر المسلمين كسطة في  
الجنين **وان لم يكن** لقاتل عاقلة **فكعلم** ان مسلم  
فالدية في ميت **المالي** ظاهر الرواية وعليه القوي

يؤخذ  
فيها



در روز ازین وجوه الزیور و این وجوهها فی صیحة مال  
 و این ششانه قلت و ظاهر ما فی المحتسب عن  
 خوارزمی من ان تناصرهم و قد انعم و بیت  
 المال فدانهم بخرج و جوبها فی مال فیوری فی  
 کل سنة ثلاث دراهم و اربعة حاشا فقله فی المحتسب  
 عن الناطق قال و هو اوسع من لا بد من حفظه و اقره  
 المنة فلیحفظ و قد وقع فی کثیر من المواضع انما فی  
 ثلاث سنین فافهم و هذا **اذا کان فی کل مسلم** فلو  
 زمیاف فی مال اجماع ازین **و من له و ارث**  
**موقوف مطلقا** و لو بقیدا او حر و مایق و اذ کفر  
**لا یقله بیت المال** و هو الصیحة کما یسطیف  
 الخانیة **و لا عاقلة للع** و بدخیز فی الدار قال المصنف  
 لعدم تناصرهم و قبل ان یخافوا قل افهم بیتنا ضرور  
 کالهیة کفة و الصیاریب و المبراجین فاحل بحلته  
 القاتل و صنفه عاقلة و کذا کما طلبه العلم قلت  
 و به اکثر الخواریج و غیره خانیة ازین **و الخاسل**  
 ان التناصر اصل فی هذا الباب و مقنی التناصر  
 انه اذا اضربه امرقا و اموعه و کفایت و تمامه  
 فیہ و فی تنویر البیاض برغزیا التي افظیة و الحقان  
 التناصر فیهم بل و فهم عاقلة الاخره فلیحفظ  
 و اقره العقیق ان کدر حریص شیخنا الحانولیان  
 التناصر منتف الان لقلته الحسد و البغز و فی  
 کل واحد اکثره لصاحبه و تنبیه و حیث لا قبیلته

و الصرافین  
 ۴  
 اذا حربه

لا ولا

و لا تناصر فالدية فی مال او بیت المال اتقین **كتاب**  
**الوصایا** یعلم الوصیة و الا یصا یقال اوصی  
 الی فلان ای جعله و قیبا و الاسم منه الوصیة  
 و شیخی فی باب مستنزل و اوصی فلان بمعنی ملكه  
 بطریق الوصیة فی ذلک **فی تملیک مطلقا**  
**ما بعد الموت** عینا کان او ینا یقین بطریق  
 التبرع لخرج بخلاف الارار بالذین فانه نافذ من  
 کل المال کما یجوز لا ینافیه و جوبها حق تعالی  
 و تامله و هی علی ما فی المحتسب اربعة اقسام **و هی**  
**کالزکاة و الکفارات و ذیة الصیام و الصلاة التي**  
**فرط فیها** و مباحة لفقیر و مکرهة لفقیر **و لا یستحب**  
 و لایجب للموالدین و الاقرین لان ایه البقرة منسوخة  
 بانه انما سببها ما و سبب الشریعات  
 و شرایطها کون الوصی **هکذا التملیک** فلم یخرج من صیغه  
 و یجوز و مکاتبا لا اذا ضا و لعققة کما یستحب کون  
 الوصی **لحمیة** و تحقیقا او تقدر علی التملیک لکل  
 الوصیل فافهم فان به یستطاع ان یراد الشرع لا  
 و کونه غیر **و ارث** وقت الموت **و لا قاتل** و علی شرط  
 کونه موثقا قلت و فهم کما ذکره ابن سلطات  
 و غیره فی الباب الا فی کون الوصی **بمقابل التملیک**  
**بعدموت الوصی** بعقده من العقود و ما لا  
 او فاعا موجودا لجمال او مفقودا و ان یتقدر  
 الثلث **و لا یوافق له اوصیت** بل لا یفلان و یاجری

قلت  
 ۴

لا یحل  
 ۴

و عدم استقراره بالدين  
 لقدمه علی الوصیة کما یجوز

لی



**بجاء من التلخيص** وفي البدل ركنها الإيجاب  
 والقبول وقال زفر الإيجاب فقط قلت والبراد  
 بالقبول ما يعبر الفزع والدلالة بان يموت الموصي  
 له بعد موت الموصي بقبول كما ينبغي **فصلها**  
**كون الوصي بسلطان جديد لا الموصي** في الوصية  
 فيلزمه استير الجارية الموصي بها **ويجوز بالثلاث الأجنبي**  
 عند عدم المانع **وان لم تجز الوصية ذلك لان زيادة**  
**عليه الا ان يجز وثقه بعد موته** فلا يقهر احادهم  
 حال حياته اصلا بل بعد وفاته **وهم كبار** حتى يقترون  
 وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية  
 على عكس اقرار الميراث الوارث **وذهب باقل منهم**  
**ولو عند غيبته وثقه او استيفاءهم** حصصهم **فصلها**  
 اي كاندب ترها **بلا احدها** اي غيبه واستيفاءه  
 حينئذ صفة وصدقة **وتوضعت الدين**  
 لتقدم حق العبد وصحت **بالكل عند عدم وثقه**  
 ولو كما استام من عدم الزاحم **ولعلوكه بثلث**  
**ماله** اتفاقا ويكون وصية بالعتق فان خرج من  
 الثلث بينها والامس في ثبوت قيمته وان فضل من  
 الثلث شي فهو له **مذنا بغير اذنه** مرسلة لانه  
 نص في الاصح كما لا يخفى بين من اعيان ماله له وصية  
**لكنه نفسه** **لولا انه اولاد** استثنى من الاما  
 وارثه وصحت **الحمل** **وقوله** او وصيت بحمل جاري  
 او داني هذه لفلان ثم انما نص **ان ولد الحمل لاقل من**

ولده

سنة

**سنة اثني عشر** لو زوج الحامل حيا ولو ميتا ومن عتقة  
 حين الوصية فلا قل من سنتين بدليل ثبوت نسبه  
 اختيار وجوهه ولا فرق بين الادمي وغيره من الجيران  
 فلو او صر ما في بطن راية فلان لينفق عليه صح  
 وصية الحمل الادمي سنة اثني عشر والفيل احدي عشر  
 سنة وللايل والحمل والحبر سنة وللبقر شفعة  
 اثني عشر والشاة خمسة اشهر والسنور شهران  
 والكلب اربعون يوما والطيور احدي وعشرين  
 يوما فقتا في غيبه بالاستيفاء **سنة وقتها**  
 اي وقت الوصية وعليه الثبوت وفي النهاية من  
 وقت موت الموصي وفي الثاني ما يبيد انه من الاول  
 ان كان له ومن الثاني ان كان له زاد في الثلث ولا  
 نصح الهمنة للحمل اذ لم يقضه ولا ولايته لا احد  
 عليه ليقتض عنده ريل وغيره فلو ضاع ابو  
 الحمل عنده ما اذمه بل يجز لانه ولادة الاب علي  
 الحنين ولو احييه قلت **سنة** وبه عليه جواب حاد  
 الفتوي ومجانه ليس الوصي ولو اختار التقديف  
 فيما وقف الحمل **انما هو الحمل** لا يولد عليه  
**وصيت بالامه لاحلها** **سنة** **سنة** **سنة**  
 بالعتق في استثنائه منه وماله فلا **سنة**  
**لادمي** وبالعكس **سنة** **سنة** **سنة**  
 لان الستام كالادمي كما افاده المنلا كما قلت  
 وبه صرح الحارثي والزيلعي وغيرهما في مسندنا

قوله الاستيفاء  
اسم كتاب  
الغفر





في وصايا الذي لا وارث له وقائله **ببشارة**  
 لا تنسب كما امر **الاجازة** **والارث** لتوله عليه الصلاة  
 والسلام لا وصية لوارث الا ان يجيزها الورثة  
 بعين وجود وارث اخر كما يفيد اخر  
 الحديث ويستحقه **وهو كبا** عتلا فلم يجز  
 اجازة من غير وجوب واجازة الرقيق كاترا  
 وصية ولو اجاز البعض من البعض جاز علي  
 المجيز بقدر حصته **او يكون الغايل مسببا**  
**او محمولا** فيجوز بلا اجازة لانها ليسا غلا  
 للمقربة **او لم يكن له وارث سواء** كما في الثانية  
 اي سوري الموصوله الثانية والوارث حثرو  
 او ميراثه او ميراثه ولم يكن ثمة وارث اخر  
 نصح الموصي ان المال الذي في الحصة فلو اوصى  
 لزوجها بالنصف كاذله الحاققت وانما قدوا  
 بالزوجين لان غيرهما لا يحتاج الى الوصية لانه  
 يرث الكل ولو رجم وقد قدمناه في الاقرار  
 بعزى بالشرعية وفي التناوب والنوازل وهو  
 لرجل بكامله ومات ولم يترك وارثا الامراة  
 فان لم يجز فلها السدس والباقي للموصوله لانه  
 الثلث بلا اجازة فبقي الثلثان فلهما وهو  
 سدس الكل ولو كان كانها زوج فان لم يجز فله  
 الثلث والباقي للموصوله **والامن** **مسي**  
**مير** **اصلا** وفي وجوه الخير خلافا للسابق وكذا

لا تنفع

لا تنفع من ميمر الا في تحريمه وامر وفنسه  
 فيجوز استحسانا وعليه تحمل اجازة غير رضا مدعنه  
 لو صيته يافع يعني المراهق **والوصية مات بعد**  
**الادراك او افسا فيها اليه** كان اذ ركت فقلتي  
 لفلان لم يجز لقصور ولايته فلا يملك تجيز او تعليقا  
 كما في اطلاق كذا **والفقد** الفقد اذا افاذه بقوله  
**ولا امن عبدا ومكاتب وان المكاتب** **وفا** وقيل عندها  
 تضم في سورة تترك الوفا **الا اذا افسا فيها كل**  
 منها وعبارة الدر افساها **الي العتق** فتصح  
 لزوال المانع وهو حق المولي **والامن** **مقتفل** **النسا**  
**بالاشارة** **الا اذا امتدت عقلته حتى صار اشارة**  
**منسودة** فهو كافر **وقد** الامتداد سنة وقيل  
 ان امتدت لو تم اقراره بالاشارة والاشهاد  
 عليه وكان كافر سرقا او عليه القنوي يدر كيجي  
 في ما يل شني **والا** **ما يصح قبولها بعد موت فلان**  
 او ان تثبت حكمها بعد الموت **في بطل قبولها**  
**وربها قبله** اي انما تملك بالقبول **الا اذا مات**  
**موصيه ثم مويا قبوله** فهو اي المال الموصوله  
 لو لم يتقبله قبول استحسانا المذموم من يملكه  
 ليقبل عنه كما امر **ولم** اي الموصي **الرجوع** **عنه**  
**بقول صريح** **او فعل** **يقطع** **حق** **الا الكريه**  
**المنسوب** بان يرسل اسمه واعظامه منافع كما عرف  
 في الغصب **او فعل** **يزني** **الموصيه** **بما يمنح** **من**

م تترك

ن



**الابن كملت السويق** الموصي به **بسمين** والسنا  
 في دار الموصي بالخلافة تجزية لها وهدم بنايتها  
 لا تترك في التايغ **وتصر** فخط على بقول من وجعل  
 ابن المال تنقا للدراو وعلمهم فقرا اصل ثلث  
 في كون فعله يفيد جوعه عنها كما يفيد مبتدا  
 فندبر **بسمين** فانه رجوعا للملكة ثانيا ام لا  
**كالبيع والهب** وكذا ان اخلطه بغيره بحيث لا يمكن  
 تمييزه يكون رجوعا **لا يفصل ثوب او صبرة** لانه  
 تصرف في النفع واعلم ان التفسير يعود الموصي  
 لا يضرا ضللا **والبحر** وكثر وقاية وفي الجمع  
 به يفتي ومثله في العيني ثم نقل عن القميون ان القتيوي  
 غاب عنه رجوع في الشراعية وعليه الفتوى واقرة  
 المنة **لا** لا يكون رجوعا بقوله **كل وصية او وصيت**  
**بها** **الحرام او ربا او اخر** **تخلخل** وقوله **تتركتها**  
**وتخلل** **قوله كل وصية او وصيتها** اي باطله  
**او الذي او وصيت به** **تري** **فهو** **عرو او غلان**  
**وارب** فكل ذلك رجوع عن الاول وتكون لو ارثه  
 بالاجازة كما مر **ولو كان فلان** **الاخر ميتا** **وقتها** **اول**  
**من الوصيتين بحاله** لبطان الثانية ولو هيا  
 وقتها فبات قبل الوصي بطلت الاولى بالرجوع  
 والثانية بالموت **وتبطل** **المريضة** **وصيته**  
**ان** **تلتحقا** **بها** اي بعد الهبة والوصية لا تقم  
 انه يعتبر لجواز الوصية كون الموصي له وارثا

او

او غير وارث يوم الاقرار فلو كانت جاز وبطل  
**اقراره** **وصيته** **وهذه** **الابن** **كملت** **السويق**  
 او مكنتها ان اسلم او اخلت **بعد ذلك** **لقيام**  
 البتوة وقت الاقرار فيورث **تتم** **الانبار** **وهذه**  
**مفود** **ومعلوم** **وان** **الفضل** **وسلول** **به** **عليه** **لسل**  
 وهو فرج في البرية **من كل مال** **ان طالت** **تدته**  
**سنة** **والجدة** **سنة** **منه** **والا** **يقل** **ويخفى** **موت**  
**فان** **تلتزم** **لانها** **امراض** **سنة** **لا** **قائلة** **فيل** **مريض** **الموت**  
 ان لا يخرج لحوائج نفسه وعليه لعنده في التحريم  
 بزارية والتجارتا انما كانا القالب منه الموت وان لم  
 يكن صاحب فراشه فمستأني عن هبة **الوصية** **والا**  
**اجتمعا** **لوصيا** **يا** **قدم** **الفرض** **وان** **اخره** **الموصي**  
**وان** **تساوت** **قوة** **فهم** **ما** **قوم** **اذا** **ضاف** **الثالث**  
**عنها** **قال** **الزبيدي** **كفارة** **قتل** **وطهار** **وسمين** **مقدمة**  
 على الفطرة لو خولها الكتاب دون الفطرة والفطرة في  
 غير الاضحية لوجوبها لعمادون الاضحية وفي القسنا  
 عن الظهيرية عن الامام الطواويسية يدرك كفارة  
 قتل ثم يمين ثم طهار ثم افطار ثم التذرية ثم الفطرة  
 ثم الاضحية وقدم الفطر على الجراح وفي البرجندري  
 مذهب الرضائية اخر ان حج النفل افضل من الصدقة  
**او من** **اي** **حجة** **الاسلام** **اجمع** **عنده** **الابن** **كملت** **السويق**  
 النفقة من بلده فقال رجلنا اجمع عنه بهذا المال  
 ما تشي لا يجزيه فمستأني بعزها **للمنفقة** **ان** **كفي**

من بلده



نفقة **كذلك** والافضل حيث تكوّن وان ما تحتاج في  
 طريقه **واوصي بالمعينة** **الحسن** **بلده** **كيا** **وقال**  
 من حيث مات استخسنا هذه اية ويجتني وملك  
 قلت **منه** ان قوله قيا **بسر** **وعليه** **المثون**  
 فكان **القبيل** **هنا** **الفند** **قافهم** **ان** **بلغ** **نفقته**  
**ذلك** **والاحسن** **حيث** **تبلغ** **ومن** **لا** **وطن** **له** **فمن**  
 حيث مات **اجامعا** **اوصي** **بان** **يشترى** **بكل** **ماله**  
**عند** **فيعتق** **عنه** **من** **الوصي** **ولم** **يخر** **الورثة**  
**بطلت** **كذا** **اذا** **اوصي** **بان** **يشترى** **للمعبد** **بالن**  
**زهم** **وزاد** **الان** **تعالى** **الثالث** **وقال** **لا** **يشترى** **يكل**  
**الثالث** **في** **السلطنة** **بما** **يجوز** **مريض** **لوصي**  
**بوصايا** **انهم** **يري** **من** **مريض** **ذلك** **وعاش** **ثمن**  
**ثم** **مريض** **فوق** **ضايابه** **باقية** **ان** **لم** **يقول** **ان** **مت** **من**  
**مريض** **هنا** **افقد** **اوصيت** **بكذا** **كذا** **في** **الخانية**  
**اوصي** **بوصية** **ثم** **جنان** **اطبق** **الجنون** **حتى** **تبلغ**  
**سنة** **انتهى** **بطلت** **والا** **وكذا** **اوصي** **ثم** **اخذ**  
**بالوصي** **اس** **فصار** **معترا** **حتى** **مات** **بطلت** **هـ**  
**خاتمة** **اوصي** **بان** **يعار** **بعينه** **من** **فلان** **اويان**  
**يستخرج** **من** **التاسع** **في** **الموسم** **اوصي** **ببيع** **الادوية** **وهو**  
**باطل** **في** **قول** **ابي** **حنيفة** **رحم** **الله** **خاتمة** **اوصي**  
**بكذا** **التين** **لذ** **واب** **فلان** **كان** **الوصية** **باطلة** **ولو**  
**قال** **يفلق** **بهار** **واب** **فلان** **جاز** **ولو** **اوصي** **بان** **ينفق**  
**عاري** **فمن** **فلان** **كل** **شهر** **كذا** **جاز** **ويطلق** **ببيعها** **ولو**

اوصي **بكذا** **او** **لذ** **ولا** **ماله** **سوا** **ها** **جاز** **ولو**  
**سكنها** **مات** **ام** **جبار** **وليس** **الموارث** **ببيع** **فليس** **ما** **قال**  
**ابو** **يوسف** **له** **ذلك** **وله** **ان** **يقاسم** **الورثة** **ايضا**  
**ويفرم** **الثالث** **للموصية** **خاتمة** **ولما** **اوصي** **بمنطقه** **اجل**  
**ويجوز** **لاخر** **واوصي** **للمن** **شاة** **بمنطقه** **لجمل** **لجملها**  
**لاخر** **واوصي** **بمنطقه** **في** **سبل** **الرجل** **في** **التين** **لاخر**  
**جازت** **الوصية** **لما** **اوصي** **للموصي** **له** **ان** **يوزن**  
**وبسبح** **الشاة** **اوصي** **بثلث** **ماله** **لبيت** **القدس**  
**جاز** **ذلك** **وينفق** **في** **مخار** **بيت** **القدس** **وقب**  
**سراج** **هـ** **وقوله** **قال** **او** **وهذا** **يفيد** **جواز** **النفقة**  
**من** **وقف** **المسجد** **على** **قنار** **بيله** **وسرحه** **وان** **هـ**  
**يشترى** **بذلك** **الزيت** **والنفق** **للقنار** **بيله** **في** **رمضان**  
**خاتمة** **وفي** **المجتبي** **اوصي** **بثلث** **ماله** **للكعبة** **جاز** **هـ**  
**ويصرفه** **لغفر** **الكوفة** **لاغير** **كذا** **المسجد** **والقدس**  
**وفي** **الوصية** **لغفر** **الكوفة** **جاز** **لاغير** **وفي** **الخاتمة**  
**اوصي** **بمعدن** **يخدم** **المسجد** **ويوزن** **فيه** **جاز** **ويكون**  
**كسبه** **لوارث** **الموصي** **ولو** **اوصي** **بثلث** **ماله** **لاعمال**  
**البر** **لايصرف** **ثلثه** **لينا** **المسجد** **لان** **اصلا** **لوصي** **هـ**  
**السلطان** **اوصي** **بان** **يتخذ** **الطعام** **بوزن** **لناس**  
**ثلاثة** **ايام** **فالوصية** **باطلة** **كافي** **الخاتمة** **عن** **ابي** **يكر**  
**البلخي** **في** **مات** **عن** **ابي** **جعفر** **اوصي** **بالتخذ** **الطعام** **بوزن**  
**موت** **ويطعم** **لذين** **يجفرون** **التفري** **جاز** **من** **الثالث**  
**ويحل** **المنطال** **مقامه** **اوصافه** **لا** **من** **بطل** **ولو** **فضل** **طعاما**



ان كثير ايضا من والا ان تترك قلت وحصل المصنف  
 الاول على طامام مجمع له الناجات ثمانية ايام  
 فتكون وقضية لهم فبطلت والثاني على ما كان  
 لغيرهن **ف**وع اوصى بان يصلى عليه فلاز او  
 يحمل بعد موته الى بلد اخر ويكفن في ثوب كذا او  
 يطحن خبزه او يضرب على قبره او ان يقرع عند  
 قبره شي من قنقري باطلة سر اجية ويستحقه اوصى  
 بثلاث ماله لثلاث نساء في باطلة وقال محمد بن جوه  
 البرقي اوصيت ان يخرج ما في هذا الكبر وهو الف  
 فادافته الفان وحيار ووجه فكله له ان خرج من  
 الثلاث مجتبي قال المديونة اذيت فانتج من  
 ربي عليك صحت وصيته ولو قال انت لا يبرار  
 النخاط فيدخل الممنون في الوصية المبرور في الوصية  
 للعلماء يدخل الممنون في بلاد خوارزم وبلدان  
 ولوا وصي العقل لا يعرف العلماء الزاهد بن لا فهم هم  
 العقل في الحقيقة فتنبه واعلم ان الوصية في يد  
 الموصي وادارته بمنزلة الوراثة سر ان تترك  
**باب الوصية بثلاث ماله او وصي ثلث**  
**ماله ازيد ولا خير بثلاث ماله ولم تجز ثلثه لها**  
 نصون اتفاقا وان اوصى بثلاث ماله لم يرد ولا خير  
 بسدس ماله فالثلاث بينهما اثلاثا اتفاقا  
 وان اوصى لاحد من الجميع ماله ولا خير بثلاث ماله  
 ولم تجز الا ذلك فالثلاث بينهما نصيبان

قال اوصيت لفلان  
 بالقر وهو عشر مالي  
 لم يكن له الا الف  
 ع

وصاياه فقيه او

الوصية

الوصية باكثر من الثلث اذا لم تجز تقع باطلة فمجهول  
 كانه اوصى لكل بالثلث فينبه من وقال لا يرعى الا ان السا  
 طل ما زاد على الثلث فاضرب الكافي الثلثين يحصل  
 اربعة تجزى الى اربعة **باب الوصية باكثر من الثلث**  
**عند ايجبة** المراد بالاضرب المصطلح بين الحساب  
 فقدر سهلم الوصية اثنتان فاضرب الكافي الثلث  
 يكون سدر ساف لكل سدر ماله او عند ما اربعة ماله  
 قدرنا الا في ثلاث مسيل وهي **الحياة والسعادة**  
**والدراهم السبعة** اي المطلق غير المقيدة بثلاث او  
 نصف او نحوها ومن صور ذلك ان يوصي رجل بالف  
 درهم مثلا او بحاجته في بيع بالقدرة هم او يوصي بثلث  
 عدي فتمت الف درهم وهو ثلث ماله ولا خير بثلاث  
 ماله ولم تجز فالثلاث بينهما اثلاثا اجملا **ومثل نصيب**  
**ابنه صحت له ابن اوصى بنصيب ابنه** لا يولد ابن موجود  
 وان لم يكن له ابن صحت عناية وجوهه زاد في شرح  
 التكملة وصار لوصي بنصيب ابن لو كان انثى وفي  
 المحتمل او وصي بنصيب ابن لو كان فله النصف  
 انثى ونقل المصنف عن السراج ملاحقة فتنبه  
 وفي الصورة الاولى ثلث ان اوصى مع ابني ونصف  
 مع ابن واحد ان اجاز ومثلهم البنات والاصل انه  
 متى اوصى بنصيب بعذر الورثة يزداد مثله على  
 سهام الورثة **باب الوصية باكثر من الثلث**  
**الي الورثة** يقال لهم اعطوهمها شيئا ثم قسم

ن



التسوية بين الجزء والسهم عرفنا ولما اصل  
 الرواية فخلافة **وان قال سدس مالى له ثم قال**  
**ثلثه له واجاز له ثلث** اي حقه الثلث فقط  
 وان اضررت الورثة لزجول السدس في الثلث  
 مغذ ما كان او موزع الخذا بالتبقت وهذا ان دفع  
 سواله سدس التبرعة واشكال ابن الكمال **وقب**  
**سدس مالى مكررا له السدس** لان المعرفة قد  
 اعيدت معرفة وثلث **درهمه او غمه او ثيابه**  
 متناوثة فلو متحد فكان الدرهم اي الدرهم  
**ما كنت ثلثاه فله جميع ما بقي في الاولين** اي الدرهم  
 والفهم ان خرج من ثلث باقي جميع اصناف ماله اخرج  
**والثلث للباقي في الاخرين** اي الثياب والعبيد  
 وان خرج الباقي من ثلث كل المال **وكالاولى**  
**التحريم كليل وموون** وثياب متخذة وضابطه  
 ما يقسم جبرا او كالتأني كل مختلف الجنس وضابطه  
 ما لا يقسم جبرا **وبالف وله دين من جنس وعين**  
**فان خرج** الالف من ثلث العين دفع اليه والا  
 يخرج ثلث العين يدفع له **وكما يخرج** شيء من الدين  
 يدفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وهو الالف  
 وثلثه لزيد وعمر وهو اي عمر ميت كذا لو كان  
 اي كل الثلث والاصل ان الميت او العدم لا يستحق  
 شيئا فلا يترام غيره وصار كالمال او هو لزيد وعمر  
 هذا اذا خرج المرام من الاصل اما اذا خرج

المرام

المرام بعد صحة الاحباب يخرج حصته ولا يسل  
 الاخر كل الثلث لثبوت الشركة **قالوا قال ثلث**  
**مالي لخلان وثلث بن عبد الله** ان ميت وهو فقير  
 فبات الوصو وثلث ابن عبد الله في كان خلان  
 نصيبا لثلث وكذا لو مات احدهما قبل الوصو وفرو  
 كثيرة **واصله المولى عليه** انه متردد في الوصية  
 ثم خرج لفقير بشرط لا يوجب الزيادة في حقه  
 الاخر ومثل لم يدخل في الوصية لفقير الخطيئة كان  
 الكل للاخر ذكره الزيلعي **وقيل الغيرة لو قت موت**  
**الموصي** واليه يشير كلام الدرر نبيعا الكافي حيث قال  
 اوله ولو لم يكره ان ولده قبل موت الوصيا الاخر ولكن  
 قول الزيلعي فيما اذا خرج المرام بعد صحة الاحبا  
 الى اخره خرج في اعتبار حالة الاحباب وقيل فيه رواية  
**ولو قال بين زيد وعمر وهو ميت لزيد نصفه**  
 لان كلمة بين توجب التمهيد حتى لو قال ثلثه  
 بين زيد وسكت فله نصفه ايضا **وثلثه وهو اي**  
 الوصي فقير وقت وصية له ثلث ماله عند موته سواء  
 اكتسبه بعد الوصية او قبلها **تقرر ان الوصية**  
**احباب بعد الترتيب** اذا لم يكن الوصي به  
 عينا او نوعا عينا اما اذا اوصى بعين او نوع من  
 ماله كثلث ماله كثلث ماله **تقرر ان الوصية**  
 بالعين فتبطل بفرواتها وان اكتسب غيرها لم يعلم  
 بكنها فتم عند الوصية فاستغنا عنها اي الفهم ثم

ب  
ن



ما من صحت في الصبح لان نفلتها بالانوع كنفلتها بلال  
 ولو قال له نشاة من ما الى طيبير لنعلم بيطير قيمة  
 النشاة بخلاف قوله له نشاة من طيبير والنعلم ان  
 بغري نشاة له فانها بتطير في ذلك الوقت ينفها بالماله ولا  
 غنم له وقبل ان ينفها كذا الحكم في كل نوع من انواع المال  
 كالبنقر والىوب وخوصها الحكم وثالثته لاهان الاولاد  
 ومن ثلاث وللثقل والمساكين اثنان اي اياهان الاولاد  
 ثلاثة اسهم من خمسة وسمهم الفقراء وسمهم  
 للمساكين وعند محمد يقسم اسبعا لان لفظة الفقراء  
 والمساكين جمع وافله اثنان فلما ال الجنية بتطير  
 الجمعية وثلاثة لزيد والمساكين لزيد نصفه  
 ولهم نصفه وعند محمد اثنان كما مر ولو اوصى بثلاثة  
 لزيد وللفقراء والمساكين قسم اثنان عند الخسام  
 وانصافا عند ابي يوسف واجماسا عند محمد واختيار  
 ولو اوصى للمساكين كان له صرفه الى سكين واحد  
 وقال محمد لا تبيين عليهما صرفا لكون صرفهما للمساكين  
 لاقل من اثنين عند محمد والخلاف فيما اذا لم يشر للمساكين  
 فلو اوصى بجماعة وقال ثلث مالي هذه المساكين لم  
 يحز صرفه لو اوصى بجماعة ولو اوصى بفقير ينفها على  
 غيره هم جائز عند ابي يوسف وعليه الفتوي خلاصة  
 ويشترى بالية ومائة لزيد ومائة لغيره قال الاخر  
 اشترى كل سهمهما له ثلث كل مائة لتساوي نصيبهما  
 فليكن المساواة فكل ثلث مائة ولو بار بمائة

اشترى كل

مثلا

مثلا وما اشترى الاخر فقال الاخر اشترى كل سهمهما  
 له نصف ما لهما لانهما اشترىا من ثلثي ثلثي  
 لفلان على وجه قصد فلو كان ينفها لفلان  
 الثلث وكل ثلثا لفلان من كان سهمهما اشترىا  
 على شيئا فاعطوه اسبعا لانهما اشترىا من ثلثي ثلثي  
 ان راى الوصى ان ينفها في سهمين الثلث نصيبهما  
 فيساوي كل سهمهما نصيبا لانهما اشترىا من ثلثي ثلثي  
 الاخر اشترى كل سهمهما نصيبا لانهما اشترىا من ثلثي ثلثي  
 وان قال لزيد لفلان على وجه قصد فلو كان ينفها لفلان  
 فانه ينفها وجوبا لانهما اشترىا من ثلثي ثلثي  
 هذا وقوله من اوصى على شيئا فاعطوه لانه  
 خلاف الشرع الا ان يقول ان راى الوصى ان  
 ينفها في سهمين الثلث نصيبهما  
 ولو قال ما اوصى فلان من ما فهو صادق فان  
 يستف منه دعوى في شيء معلوم فهو له والا محشي  
 فان اوصى بوصايا ينفها لزيد ينفها لزيد ولو اوصى  
 لفلان على وجه قصد فلو كان ينفها لفلان  
 الوصايا والوصايا هو الوصية وقيل لكل من اوصى  
 الوصايا والوصية هو الوصية وقيل لكل من اوصى  
 من الثلث فالوصايا والدين وان كان مقرر ما يحل  
 الحقين لانه مجهول وطريق تفصيله ما ذكر  
 به وما نفى فيوجد الوصية بثلاث ما اقر وابد  
 والموصي لهم بثلاث ما اقر وابد وما بقي فلهم ويجل

عزل  
ع



كل على العا لوادعي الزيادة قلت تلو كانت  
 الوصايا ارون الثلث هل يعزل الثلث كله  
 لم بقدر الوصايا لم ارون في ايضا هل يلزمهم  
 ان يصرفوه في اكثر من الثلث يرجع ايتكاله  
 ولا يجزيه **وارثه اوقاقله له نصف الوصية**  
**ويطال الوارث والقائل** لا ينهما من اهل الوصية  
 على ما سطر لاذنهم باجازة الوارثه بخلاف ما اذا  
**اقر بين اودين لوارثه ولا يجزيه في حق**  
**الاخص ايضا** لانه اقرار يعقد سابق بينهما فاذا  
 لغى بغيره لغى باقية ضرورة قول هذا اذا تضادقا  
 فاذا انكر احدهما شركة الآخر مع اقراره في حصته  
 الا الاجنبى عند محمد وعندهما ينطلي في الكل لما قلنا  
 زيل على **ولو اوصى بثلث ما وبقية جبره** ووسط  
 ورثي **ثلاثة** انفس لكل ثوب فصاع منها ثوب ولم  
 يدرك اي صوة **والوارث يتناول الكل منهم هل يفتقد**  
**بطلت** الوصية لجهالة المستحق كوصية لاحد  
 من بنين **لان** يسا محو او يسا ما بقوتها فتصور  
 صححة لرواى المانع وهو الجور فيقسم **لذي**  
**الحذر ثلثاه ولذي الرعي ثلثاه ولذي الوسط**  
**ثلث** حال واحد منهما لان النسوية تقدر المكان  
 ولو اوصى احدا الشريكين **يبيت** معين من دار  
 مشتركة **وقسم** ووقع في حصة فهو الوصية والا  
 يقع في حصة **فلا يفتل** من صدر الشريعة وغيره

بوجوب

قال

بوجوب القسمة فلو قسم فان وقع الى اخره كان  
 اولى **والاقر** **البيت** معين من دار مشتركة فلهما  
 اي مثل الوصية في الحكم المذكور **فان** عين اي  
 معين بان كانت في غير عند الموصي من مال الخبر  
 فاجاز **رب المال الوصية** بعد موته **الموصي** في حقه  
 البه **صم** وله المنع بعد الاجازة لان اجازة تبرع  
 فله ان يمنع من التسليم وامام بعد اذ رفع فلا  
 رجوع له **فسرخ** في حقه بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة  
 على الثلث **او بثلث** او بثلثها **او بثلث** فاجازتها  
**الوارثه** حتى لا يكون لهم المنع بعد الاجازة قبل  
 يجبروا على التسليم لما تقرر ان الجاز له بمالكه  
 من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي من قبل  
 الجبر **ولو اقر احد البنين بعد القسمة بوصية**  
**ايتي** بالثلث **صم** اقره في ثلث نفسه لان نصفه  
 استحقا لانه اقر له بثلث شايع في كل الشركة وهي  
 سهما فيكون مقر اثلث ساهمه وثلث مامع لجه  
 بخلاف ما لو اقر احد هما دين على ابهما حيث  
 يلزمه كله **لتقدم** الدين على الميراث **ويقال** **فولدت**  
**بعد موته** الموصي **ولو اقر** **بوصية** **فان** من الثلث  
**فهما** الوصية **والاخر** **فان** **اخذ** **الثلث** **منهما**  
 منه لان المتبع لا يراعى الاصل وفقا لاجازتهما على  
 السوا هذا اذ لو اقر قبل القسمة وقبول الموصي  
 بقدرهما فهو الوصية لانه تمام ملكه وكذا لو بقدر

ع. ٢٠

ورامة



القول وقيل النفس متعاقبة اذ كره القدر ويعد ولو قيل  
 موت الموصي للمورثة الكسب كالولد فيما ذكر انتهى  
**باب العتق في الموصية حال العتق**  
 نص في مخرج هو الذي وجب حكمه في الحال فان في الصحة  
 من كل ماله **والاقل ثلثه** والمراد التصرف الذي هو  
 انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين  
 في الموضع ينفذ من كل الماله والنكاح فيه ينفذ بقدر  
 مهر المثل من كل الماله **والنكاح المبرور** وهو ما اوجب  
 حكمه بعد موته كانت حريرة مولي او هذا الزيد  
 بعد موته **من الثلث وان كان في الصحة** وموضع  
 منه كالصحة والعتق والمفلوج والسلو اذا طاول  
 ولم يتعد في الخبر انما يصح مجتبي ثم رخصه  
 النفاذ لستة في المرفوع لا في المبيع لصلابة قاعدا  
**اعتاقه** ويجازى له **وهيئة** ووقفه **وضمانه** كل ذلك  
 حكمه حكم وصية فيعتق من الثلث قدر ماله في  
 الوقف ان وقف المرفوع لا يكون له حظا طال  
 فلم ينفذ ولا يجرى **واما احم** **اصحاب الوفا** في الضرب  
**ولم يسمع** **البيد** ان **امير** عتقه لان المنع عتقه فيستط  
 بالاجازة **ان جازا** **وضاق** الثلث عنهما اي  
 المجازاة **احقا** **بعكسه** بان حر في جازا **استويا** وقال  
 عتقه اولى منه **واما** **مست** **بان** **يفت** **عنه** **بانه**  
**المائة** **لا تنفذ** **الوصية** **بما كان** **ذلك** **درهم**  
 لان القرينة تتفاوت وتتفاوت قيمة العبد بخلاف

عبد هو

الحج

الحج وقال الامام سراج **وتبطل الوصية بعتق عبده** بان  
 اوصي بان يعتق المورث يعتقه بعد موته **العتق**  
**بعد موته** **فرفع** بالخيانة كما لو بيع بعد موته  
 بالدين **وان قدر** المورث العبد لا ينفذ وكان القدر  
 امر الموصي بالترامهم ولو اوصى **ثلثه** يثلث ماله  
**ليكره** **العبد** فاذا ذكر كل من المورث وكره ان البيت  
 لعنت هذا العبد **فاذا عتق** **عنه** **في الصحة** **لينفذ**  
 من كل الماله **ادعى** **الوارث** **عتقه** **والر** **لينفذ**  
 الثلث ويغذو على بكره **والقول** **للمورث** **شع** **اليمين**  
 لانه يكره استحقاق بكره **ولا يشترط** **ان** **يؤخذ** **من** **الثلث**  
 والشرح **قلت** وضمانه ليكره لانه المذكور اولاه  
 غاية الامر ان القوم مثلوا بين بد فقيل لعله اولاه  
 ونسبه ثانيا واسما علم **الا ان** **يفضل** **من** **الثلث** **شرا**  
 من قيمة العبد **ادعى** **ان** **يملك** **البيت** **ادعى**  
**العبد** **عتقه** **في** **الصحة** **لما** **له** **من** **غير** **مقتضى** **قوله**  
**الوارث** **يسمى** **في** **قوله** **يؤخذ** **من** **الثلث** **قوله**  
 ولا يسمي في شيء وعلى هذا الخلاف لو ترك انسانا والف  
 درهم فان عاها رجل او ثلثا او اربعة او خمسة او  
 الابن فالان بينهم ثمان عنده وقال ابو ربيعة  
 قلت وعكس في الوراية فقال عندك لو ربيعة  
 اقوي وعندك مما سواه والامع ما ذكرناه في الكافي  
 وماله في الشرع لاني في حفظ انتهى **باب**  
**الوصية للاقارب وغيرهم جازة** **من** **الصنف** **به**

او تقوم حجة على دعواه فانه  
 الموصي له خصم وانه يثبت حقه  
 وكذا العبد ع



وقال لا ينبغي سكين في محله في محلهم مسجد المحلة وهو  
استخسان وقال الشافعي الجار الى ريعين دار من  
كل جانب **ومهر كل ذي رحم محرم من عرسه**  
كأبائها وأعمامها وأخواتها وأخواتها وغيرهم  
**بشر وامرئة وهي تكونه أو معتدلتين حتى**  
فلو من يابن لا يستحقها وإن ورثت منه قال الحلواني  
هذا في عرسهم أما في عرسها فمختص بأبائها وأعمامها  
وغيرها وأقرب القوم نسائي قلت لكن جزم في البرها  
وغيرها بالأول وأقرب في الشتر بغيره شتم عن العيني  
أن قول المصنف في غير ما أنه صلى الله عليه وسلم  
أن تزوج صفية جويرية بنت الحارث قلت  
قلت حفظ هذه العبارة **فقطت في كل ذي رحم محرم**  
قلت الموافق العامة الكتب ذات **رحم محرم**  
**كازواجهم** وعادة كذا وكذا في رحمهم من أزواجهم  
في هذا في عرسهم ولا عرفنا المصنف أم المرأة والختن  
زوج المحرم فقط وليس في غيره زاد القوم نسائي ويلبغ  
في ديارنا أن يختص المصنف بأبائها وأخواتها  
بزوج البنت لأنه المشهور **وقال في محرم** وقال كل من  
في جباله وقولها استخسانا بشرح بكلمة قال ابن  
التمال وهو موبد بالنصر قال تعالى في محرم وأهل  
الأمارة انتهى قلت **وجوابه في المطولة**  
**والعقل بيت** وقيل إنه الذي ينسب إليها وصبيها  
يدخل فيه **كل من ينسب إليه من قبل أبيه إلى أبي**

صوابه  
حريمه من

وتفقه في  
هذا البيت

والله أعلم  
ببينه

اب

**اب له في الاسلام** سوري الأب لا فني لأنه متناف  
اليه ففني في عن أكثر ما في **الأقرب والأبعد**  
**والذكر والأخت في الاسلام** والفاقر والمؤبر والكبير  
فيه أسوا ويدخل فيه الفقير والمؤبر كان لا يضمنون  
كما في الاختيار ويدخل فيه أبوه وجده وابنه وزوجه  
كما في شرح التكملة يعني إذا كانوا أبا بكر ثوب **لا يدخل**  
**فيه إلا في البنات** وأولاد الأخوات فلا أحد من قرابة  
أمد لأن الولد إنما ينسب لأبيه لا لأمه **وجنس ما فعل**  
**بيت أبيه** لأن الإنسان يتخسر بأبيه لا بأمه وكذا  
أهل بيته وأهل نسبه كاله وجنسكم حكمه  
**ولما وصفت المرأة لمسلمها وأهل بيتها لا يدخل**  
**والله أي ولدا المرأة** لأنه ينسب لأبيه لا لأمها **لا**  
**أن يكون أبوه** أي الولد من قوم أبيها فحينئذ يدخل  
لأنه من جنسها يدركه في غير ما قلت وسأله  
أن الشرف عن أمه فقط غير ما في وأخواتها وبين  
نحيم ويدأ في شجنا الرضائي بغيره مزية في المحلة **أن**  
**أوصيا قال له الولد في قس** استكدا  
النسخ قلت صوابه لذوي **الأرحام** **أو الأبناء**  
**في الأقرب والأخرب** من كل ذي رحم محرم **والله**  
**الولد** أي من قال للولد في نسبه فهو عاق **والولد**  
ولو صنوعين بغير ورق كما يفعله عموم قوايسه  
**والوارث** وأما الحد وولد الولد فيدخل في ظاهر  
الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار **ويكون الأختين**

الأول الجواب وإن كانوا لا يضمنون  
بجعل وإن وصليه لأنه المشهور

ولا يدخل



فصاعدا يعترف بالجمع في الوصية اثنتان كافي الميراث  
 فان كان له الميراث **فان كان له الميراث** فان كان له الميراث  
 وقال لا ارسلها ولولاه عمر **فان كان له الميراث**  
 واحدا النصف وقال لا ارسلها **فان كان له الميراث**  
 نصفها وبقية النصف **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 ولوعمر وعمره **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 انورم الميراث **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 للميراث **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 ولا يرسلها ولا يرسلها **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 ويؤاين في الميراث **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 صر للميراث **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 وعمره **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
**فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 اي الوصية **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 يعنيها **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
**فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 بعد الموت **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 او وصية **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 كما ان كان **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 الاسم **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 وفيه عقبه **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 فولد له **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 عقب لا يابى لهم **فان كان له الميراث** لغيره من بيت

قسم بينهم وبينه على عدد  
 الرويس ثم ما اصاب الورثة  
 بقسم بينهم للذكر كالتشيع  
 كما امر فلو مات الموصي قبل  
 هو اي الموصي له ورثة  
 او عقبه ان كان معهم موصي  
 له اخر

بطلت الوصية

اسم

اسم الميراث ابو قبل الحليم قال صلى الله عليه وسلم  
 لا يتم بعد البلوغ **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 الارامل الذين لا يقدرون على بيع رجا لا كانوا انفسا  
 ويؤيده قوله **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 وعقبهم **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 ان اخصوا بغير كتاب **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 تملكه له **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 شرح التكملة **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 القرية **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 الا اذا كان **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
**فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 كما في قوله **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
**فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 فالوصية باطلة **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 باسم يتي عن الجاحية **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 خصوصاً على ما سرقوه **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 كان لا يتي عن الحاجة **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 تملكها **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
**فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 مشترك **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 احدهما **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 التوجيه **فان كان له الميراث** لغيره من بيت  
 فلا يقسم **فان كان له الميراث** لغيره من بيت

والاثنان وانما  
 انفس الاجرة وصاء  
 القديرة انهم اذا



من اعتقه في صحة ومرضه  
لا يدخل فيه

اولی

عربی

[illegible]



الموصي له **العبد** الموصي بخدمته من الكوفة مثلا اذا  
 كان ذلك **مكاتبته** واهله في موضع اخر ان **خرج**  
 من الثلث والافلا يخرج **الايان الوثنية** لبقا حتم فيه  
 وموته اي الموصي له في حياته **الموصي بطلت الوثنية**  
**وبعد موته يعود العبد والدار الى الوثنية** اي  
 ورثة الوثني حكم الملك ولو انفذ الوثنية ضمنوا  
 قيمته ليستثري بها عبيد يقوم مقام الاول وهذا  
 يمنع الرقيق من التبرع باكثر من الثلث كما ذكره  
 المصنف في الرهن ولو اوصي بهذا العبد لخلان  
 ويخدمه لآخر وهو يخرج من الثلث مع وتمامه في الدار  
 وفي التشرية بالية ونفذت اذ لم يطبق الخدمه على  
 الوثني بالرقبة الى ان يدرك الخدمه فيمضي كثير  
 ونفقة الكبير على من له الخدمه وان اختلفا عليه  
 رده الي من له الرقبة كالمستعير المعرف ان جنيها اذا  
 علم من له الخدمه ولو اوصي بداره صاحب الرقبة او برفعه  
 وبطلت الوثنية **ونتم ثبوتها في الحال** ان  
**فيه ثمة له هذه الثمرة فقط وان زاد ابداله**  
**هذه الثمرة وما يستقبلها في الوثنية بطلت ثباته**  
 فان له هذه ويجوز ان ضم ادا **اولا وان لم يكن فيه اي**  
 البستان والسيلة بها ثمة بين الوثنية فهي  
 كالوصية بالثقة في تناولها الثمرة المودعة بها  
 الموصي له زيلو في العناية المستوفى الخراج وما فيه  
 اصلاح البستان على صاحب الثقة لانه هو المستمع

به فصار كالنفقة في فصل الخدمه **تتبع** العلة  
 كل ما يحصل من ربح الارض وكرامتها واخيرة الغلام  
 ويخوز ذلك كذا في طبع اللغة **قلت** وظاهره وجوب  
 ثمن الحور وخوة في العلة فيمضي **وصوق غنمه ولينها**  
**لهما بقي في وقت موته** سوا قال **ابدا** الا لان المودوم  
 منها لا يستحق شي من العقود فكذا الوثنية بخلاف  
 الثمرة بدليل صحة المساقاة **اوصي بجعل داره سجدا**  
**ولم يخرج منها الثلث واجازوا** **الجعل مسجد النزال**  
 المانع بلجازتهم **وان لم يجزوا** **الجعل ثلثها سجدا**  
 رعاية جانب الوارث والوصية **بظهر مركبة في سيل**  
**السد بطلت** لان وقف الثمن لا باطل عنده وكذا الوثنية  
 وعندهما يجوز ان رد وقال المصنف وفيه نظير لان  
 الوثنية تفهم حيث لا يصح الوقف في سوا ذلك كثيرة  
 كالوصية بالثقة والدمور وخود ذلك كما مر **اوصي**  
**بشيء المسجد لم يجز الوثنية** لانه لا يمكن وجوزها  
 محمد قال المصنف ويقول محمد في مولانا صاحب  
 البحر **ان يقول الموصي بثلثي علي فيمضي اتفاقا**  
**قال وصيتي بثلثي لعائش او فلانة بطلت** عند ابي حنيفة  
 لجهالة الموصي له وعند ابي يوسف لهما ان يصطالحا  
 على اخذ الثلث وعند محمد يجز الوثنية فايها شأوا  
 اعطوا النبي وادناه **فصل في وصايا الذي**  
**وعبره من جعل داره ليعق أو ليعق** **بيت ناري**  
**صحته فاستقبله** لانه كوقف لم يجعل دارا عندهما



فلا تده معصية وليس هو كالسجود لانهم يسلمون وير  
 فنون موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث قطعا  
 قال المصنف وغيره لانه حينئذ لم يصح حرز اخلاصا  
 لله تعالى وان اوصي الذي ان يني داره ببيعة او  
 كنيسة او عيني من قهوجا من تملكه وان اوصي بداره  
 ان يني كنيسة او ببيعة في القرى فلو في المصراع بخر اتفاقا  
 لغو غير مسمين صحت عنده اخذها الميراث  
 معصية وله انهم يتركون وما يدبرون فقتلهم كوصية  
**حري مستامن** لا وارث له هنا بطل ما لم يسلم  
 او لم يكد في الوقاية ولا عبرة بمن ثمة لانهم لو ان  
 فو حقا ولو اوصي بنصفه لكان مثل ما قلنا في ذلك  
 باقية لو رثته لا ارثا بل لانه مستحق له في دارنا  
 وكذا الوارث من مستامن مثله ولو اعتق عبده عند  
 الموت او ربه بقدر من الكل لما قلنا ولو اوصي له مسلم  
 او ذمي جاز على الاظهر بغير وصاية **الموي اذا كان**  
**لا يفر فهو مكره في الوصية** لانا امرنا بين الاحكام على  
 ظاهر الاسلام وان كان يفر فهو مكره **المرتد**  
 فتكون موقوفه عنده نافذة عندها شريح المجمع  
**والمرتدة في الوصية كذمي في الامم** لانها لا تقبل الوصية  
**الطلقة** كقولنا هذا القدر من مالي او ثلث مالي  
 وصية **الخل الغني** لانها صدقة ووصي على الفقير  
**وان عمت** كقولنا يملك منها الفقير والغني لان كل  
 الفقير منها انما يقع بطريق التملك والتمليك انما

المثلث وحبيل  
 ع ع ع

المله  
 ع

يقع لمعبد والفقير لا معين ولا خصي **والوصية** الوصية  
 به اي بالفتي بقوله هذا القدر من مالي ووصية لزيد  
 وهو عني **الوصية** غنيا **عصية** من جعلت لهم لصحة تملكهم  
**ولذا الحكم في الوقف** كما هو من الاخير وروى جامع الفصول  
 المتولي على الوقف كالوصي في **ررع** اوصي بثلث ماله  
 للمساكين جاز الوصية في الميراث ولو احتاج من غير  
 قرابة الولد من تزوج صرفا كنفارا اليهم خلا فمطلق  
 الوصية للمساكين فانها لا يجوز للمالك اي لدار رثته  
 ولا حرمهم يعني لو احتاج من حاضر من بالفتي راضيت  
 فلو فيه من صغير او غائب او حاضر غير راض انما يجر او يجر  
 اوصي بثلث ماله في داره لرجل معين لم يجر لغيره يعني  
 لفساد الرمان اوصي بثلث ماله في داره لرجل معين  
 البعير من قترها الوصية لهم عن الفدية لم يجر ولا  
 بد من القبض ثم النقد وعليهم ولو امر ان يقضوا  
 بالثلث ثمان فوصي غاصب بثلث ثمان لا واستنكده فتركه  
 صدقة عليه وهو موصى بجزء من ماله فقبضه بعد  
 الموت بخلاف الدين الكل من الغنية وفي الجواهر اوصي  
 لرجل بغير رمانة فقسمت الميراث والموصي له في  
 البلد وقد علم بالقسمة ولم يطلب ثم بعد ذلك  
 ادعي لشمع ولا يبطل بالاشاخير ان لم يكن سر الوصية  
 او اوصي له بدار فباعها بعد موته قبل القبض  
 مع الجواز التصرف في الوصية به قبل قبضه وقفت  
 صبيحة علي ولا يورثه جعلت عمه الولد متوليا والولد



اب فالمتولي اولى من الاب شري دارا ووصي بها  
 لرجل فاخذها الشفيع من يد الوصي له فيخذ الثمن  
 ولو استحق الدار لم يرجع الوصي له على الورثة شي  
 لانه فلم ير انه اوصى بمال الغير انتهى **باب**  
**الوصي وهو الوصي اليه اوصى له في جعله وصيا**  
**وقبل عتده مع فان رعتده** اي بعلمه **يرتد والا**  
**لا يقع** الرديف بينه ليدل على صيرورته من جهة وصي  
 اخر اجمعه عنهما ولو في عيبته عند اجماع خلاف الثاني  
 بزارية **فان سكنت الوصي اليه فان** موصية  
**فله الرد والقبول ولزم عقد الوصية ببيع شي من**  
**التركة وان جعل له** اي يكونه وصي فان علم الوصي  
 بالوصاية ليس بشرط في صحة تصرفه **بخلاف الوكيل**  
 فان علمه بالوكالة بشرط فان سكت ثم ردد موته  
 ثم قبل مع الا ان لا ينفذ **قاصد** رده فلا يقع قوله بعد  
 ذلك ولو اوصى اليه وصي وعبد غيره وكافر وفالق  
**بدل** اي بدل الوصي اي القاصي اي بدل الوصي  
 القاصي بغيرهم انما بالنظر والفظا بدل  
 بغير صحة الوصية ولو تصرف قبل الاجراء جاز موجه  
 فلو بلغ الصبي وعقفت العبد واسلم الكافر والمرتد  
 وناب الفاسق مجتبر وفيه فوضو لاية الوقت  
 لم يصح مع استئمانا **لغيره** م القاصي عنه اي عن  
 الوصي بالزوال الوجوب للمعزل لان يكون غير  
 اختيار والي غيره والحال ان ورثته صغيرا

كاصا به الي مكانه او مكان غيره ثم ان رد الي ارق  
 فكا لعبد **الا** ولا يصح طلقا **ومن يخرج من**  
**الغلام** ما حقيقة لا يخرج اياه **فم القاصي اليه غيره**  
**رعايتك الوصي الورثة ولو ظهر للمنفق عجزه**  
**اصلا استبدل غيره ولو عجز له اي الوصي المختار**  
**والقاضي مع اهل بيته لها نفقة عزمه وان حار**  
**القاضي وانتهى في الاشياء** اختلفوا في صحة عزمه والاكثر  
 على الصحة كما في شرح الوصاية فليست بحال الا قبل عدم  
 الصحة كما في الفصولين واما عزمه لغيره فوجب  
 التقاضي فليست وعبارت جامع الفصولين من الفضل  
 السابع والعشرين الوصي من الميت لو عدل كما في  
 لا ينفق القاصي ان يعزمه فلو عزمه قبل نفق اقول  
 الصحيح عندي انه لا ينفق لان الوصي انفق بنفسه  
 من القاصي فكيف يعزمه ويدين ان ينفق به لنفسه  
 الزمان انتهى قال المصنف قال شيخنا فقد نزع  
 عدم صحة العزم للوصي فكيف بالوطايف في الاوقاف  
**ويطلق قول احد الوصيين كالمتولين** فانما في  
 الحكم الوصيين اشباه ووقف القنية ومفاذه  
 انه لو اجبر احد ما ارضى الوقف لم يجز ولا راي الاخر  
 وقد صارت وافقة الفتوى **ولو وصيته كان اوصاؤه**  
**لكنهم على الاقرار** وقيل ينفرد قال ابو الليث  
 وهو الاصح ويمنع ذلك لان الاول صحة في البسوط







بطلت وصبيح الوصي عبد الله من التركة بغيره القرضا  
 لغزو التملك فتمت له البيع وصبيح ما الوصي  
 ببيع موقوف في نفسه فاستحق العبد ما هذا  
 منه ايضاحه عند لان العاقلة له عليه ورجع الوصي  
 في التركة كله وقال لو في الثلث قلنا انه غرور فكان  
 ربحا حتى لو هلك التركة او لم تنف فلا رجوع وفي الثاني  
 انه بوضع علي من تصدق عليهم لان غنمه لهم ففرقة  
 عليهم بوضع في مال الطفل وصبيح ما اصابه  
 اي الطفل من التركة وهلك ثمنه معه فاستحق  
 المال المبيع والطفل يرجع على الورثة بجهته  
 لا تتخذ النسبة باستحقاق ما اصابه وهو اصابه  
 ما لا يتيم لو خير بان يكون الشايف والولي  
 مثله لتجزئ مبنية وصبيح بعد وشر او من اجني  
 ما يتفادى الناس لا بما لا يتفادى وهو الفاضل  
 وكما بينه نظرية فلو باع كان فاسدا حتى يملكه  
 الشريفة القبط فقتل وهذا اذا ابتاع الوصي  
 للصغير مع الاجني وان باع الوصي الا بغير مال  
 يتيم من نفسه فان وصي القاضي لا يجوز ذلك  
 مطلقا لانه وكيله وان كان وصيا له بغير شرط  
 منفعة ظاهرة للصغير وهو قد التصرف بزيادة او نقصا  
 وقال لا يجوز مطلقا في بيع الاب ملا الصغير  
 من نفسه بغير مثل القيمة وما يتفادى فيه وهو  
 البشير والا وهو ذلك في الثقل لما العتق فيجي

سئل  
 بيع الوصي وشرائه ما له البيع ما قسم  
 كان  
 ع

ولو

ولو اذ الوصي ان من يملك في امره ضمير الزيادة  
 وفي القيمة وفي التملك حينئذ ضمير ما وقع منه  
 من مال اليتيم ولو جئته فيها الوصي مال اليتيم  
 قبل ان يورثه بغيره او لا يورثه بغيره او لا يورثه  
 دفعه الى مال يورثه ان يدفع اليه ما اصابه اي الوصي  
 على الكبير الغائب في غير العتق الا لدين او خوف  
 هذا الذكر وغيره من ماله من غير النجاسة قلت وفي التيمم  
 والقول الثاني الاصل لانه نادر وجاز بوجه عتق  
 صغير من اجني لمن نفسه بغيره فتمت او  
 لتفقد الصغير او دين الميت او وصيه مرسلة  
 لا تبار لها الامنة او يكون غلظة لا تزيده على ماله  
 او خوف خرابه او تقصاده او كونه في متقلب  
 درر وان شاء ماله ما قلنا وهذا لو البايع  
 وصيا لمن قبل ام او اخ فان ماله لا يملك ان يبيع العتق  
 مطلقا ولا يشرع غير طاعة وتسوق ولو البايع ابا  
 فان يجره عند الناس ومستور الحال يجوز ان  
 كمال ولا يبيح الوصي في مال اي يتيم لنفسه فان  
 فعل تصدق بالزخ وبارز لو اجر من مال اليتيم  
 للميت ثم وثما في الدرة قلت وفي الاشياء  
 لا يملك الوصي بيع شيء ماله من ثمن المثل الا في مسئلة  
 الوصية ببيع وعنده من فلان في المثل اجر المثل  
 للميت واجر ماله فلزم له المثل لانه لا يجره ولا وصي  
 الميت فلا يجره على الصحيح وهذا اذا عير القاضي

٧  
 ٢٤

سئل  
 سوغات بيع عتق الصغير  
 كلي  
 ع

في  
 م



المستولى اذ ان لم يبين وسعي فيه بسخة فلا اثر له  
 وعزاه للقنية ثم ذكر ما كان فيه فافهم وقد  
 مر في الوقف واما وصي القاضي فان نصبه بغير مثله  
 جاز انتهى وفي القسمة بغير ما للذخيرة ولو كانوا  
 صغارا وكبارا باع حصصه الصغار كالمسروك والكبار على  
 ما سر من التصفيل ونقل عن القاضية ان في بيعه للعتار  
 وفاء اخلاف الشايع وجوز له صاحب الهداية لا فيه  
 استيفاء ملكه مع دفع الحاجة وان اغير الوصي المتصرف  
 خوفا من غلب وعليه الفتوى وتعلمه فيما علقته على  
 الملتزم ولا يجوز اقراره بدين علي البيت ولا يشترط  
 تركه انما الغلان الا ان يكون المقر وارثا فيصح  
 وخصه ولو اقر الوصي بدين اخر ثم ادعى له  
 للمصغر لا يشترط درر وصي اب الطفل الحق له  
 من حده وان لم يكن وصيه فالحد كما تقر في الحجر  
 وفي النية ليس بالحديد العتار والعروض لفضا الدين  
 وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصية لانه انما ينفذ  
**في شهادة الاوصياء** وبطلت شهادة الوصيين  
 لو اقرت بغير ما اطلنا او كسره الى البيت وحق  
 شرهما انما يبره اي بغير مال البيت لا تقطاع ولايتهما  
 عنه ولا يثبت حبيبه كسبها له رجلين آخرين بدين  
 الف على بيت وشهادة الآخرين للاولين بمثلها  
**بخلاف شهادة كل فريق** بشهادة بعضه الف  
 وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا وقد تقدم

في شهادة الوصيين

في الشهادات او شهادة الاولين بدين الآخرين  
**بطلت** ما لم يبرههم الرسالة لا ثبوتها للشركة  
 فتبطل **ويصح** لو شهد رجلان لرجلين بالوصية  
 بدين اخر لا يشترط كفاهما في الدين **شهادة الوصيين**  
 ان البيت او وصي اب زيد **بدين** مائة الف لاثنتين  
 مائتين او حبيبه فيقيم القاضي لهما ثلثا وجوب الاقرار  
 وصايا اخر فيمنع تصرفهما بدينه كما تقر **الا ان**  
**يدين زيد ثلث** اي بدينه وهو يدين بثلث ثقل  
 شهادتهما استخسانا لانهما استغظا سورة التقيين  
 عنه **وكذا ابي البيت** اذا شهدا ان اياهما اوصي  
 الى رجل اخر ما نفع الله به حاقط الشركة وصدا  
 له **ويستلزم** ولو يدين بثلث استخسانا لانهما  
 بان اياهما **وكذا زيد** بدينه بثلثا لا ينفذ  
 لانعدام طلقا ادعى زيد ابوكا له ام لان القاض لا يمكن  
 نصب الوكيل عن الحي بغير ما بالاختلاف الوصية  
 وشهادة الوصية تصح على البيت له ولو بعد القزل  
 وان لم يخاصم ملتقى **وقد انقضى الوصية** من مال  
 نفسه **رجع مطلقا** وعليه الفتوى بدينه ولو كان  
 ادعى الثمن من ماله فان لم يبره **وكذا الوصي**  
 لو انشتر بثلث سورة للمصغر او انشتر بثلث ما ينفذ  
 عليه من مال نفسه فان يبره ان الشاهد على  
 ذلك في البرازية وشرط الانشهاد لان قول الوصي  
 في الاتفاق ينفذ في حق الرجوع بلا انشهاد انتهى فليحفظ

كما العبد وشهادة الشهود  
 بغير الشاهد بدينه للوصية بدين  
 اخر مع ح ح

ح ح ح

انها



قلت لكن في القنية والخلاصة والخاتمة له ان يرجع  
 بالتميز وان لم يشهد خلاف الابوين وسيجي ما يوفيه  
 فتنه او **قصر دين الميت الثابت شرعا او كفته**  
 لو ادعى خراج البيت او عشره من مال نفسه او  
**اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير**  
 او كفن الوارث الميت او قصر دينه من مال نفسه  
 فانه يرجع ولا يكون متطوعا **ولو كفن الوصي من مال**  
**نفسه قبل قوله فيه** قيل هو مستدرك بقوله او كفن  
 ولو باع الوصي شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه  
 باكثر مما يلزمه رجع القاضيه **في يد اهل البصرة**  
 والامانة ان اخبروا ثمان منهم انه باع بقميته  
 وان قيمته لا يلتفت القاضي الى من يزيده وان  
 كان في الزايدة يشتري باكثر من السوق باقل  
 لا يتقصص مع الوصي ذلك **ايلا** ذلك الزيادة بل  
 يرجع الى اهل البصرة فان اجتمع جلال منهم على  
 بوجوه قوله عند محمد وكفي قول واحد في ذلك  
 عنده ما كافي التزكية وعليه هذا قيم الوقف اذا اجر  
 مستغل الوقف ثم جازاخر يزيدي الاجر الكافي الدرر  
 مقرر بالخاتمة **فروع** قبل قول الوصي فيما يدعيه  
 من انفق بلا يمينه الا في كذا في عشره سبلة علي ما في  
 الاشياء ادعى قضاء بها الميت او ادعى قضاء من ماله  
 بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها وان اليتيم ادعى ذلك  
 مالا اخر دفع ضمانا واذن له بتجارة فريده ريوته

مطلوب  
 الورثة الصغار والفقراء  
 والاتفاق عليهم

الميت

فقضاها

فقضاها عنه او ادعى خراج ارضه في وقت لا يصلم للز  
 او جعل عبده الانف او فد عبده الخاني والاتفاق  
 على محرمه او غير فيفقه الذين ماتوا والاتفاق  
 عليه مما يؤخذ منه وكذا من مال نفسه حال غيبته  
 ماله واراد الرجوع او انه زوج اليتيم امره وادفع  
 مهره لمن ماله وهو ميتة الثانية عشر اخرج  
 طرح ثم ادعى ان كان بمضارب او اصل ان كل سلطا  
 عليه فان يصدر فيه ومالا فلا ينصب القاضي  
 وصيا في سبعة شريطة في الاشياء منها اذا كان  
 له دين او عليه او لتنفيد وصيته وراعي الزواجر  
 موضعين اخرين اشترى الاب من طفله شيئا  
 فوجده معينا ينصب القاضي وصيا لبريه عليه  
 واذ الخبيخ لا يشترط حق صغير فهو غائب غيبة  
 منقطعة ينصب والا فلا وعزاهم لجمع الفتاوى  
 وصي القاضي كوصي الميت الا في ثلث كسرك ووصي القاضي  
 الشر الثمن لان يدعيه من لا تقبل شهادته له  
 ولا ان يقبل الابدان من يدعيه من القاضي من ولا ان  
 يوجر الصغير عمل ماله ان جعل وصيا عند عمره  
 ولو خصصه القاضي بخصيص ولو نهاه عن بعض  
 التصرفات صح نفيه ولو عناه ولو عدا خلا وصي  
 الميت في ذلك كله وفي الخزانة وصي وصي القاضي  
 كوصيه لو الوصية عامة انتهى وبه يحصل  
 التوفيق وفي الفتاوى الصغرى تبرعه في مرضه

عنه

شريحان مع



انما ينفع من الثلث عند عدم الاحارة الا في تبرعه في  
المساقعة فتتخذ من اكل اياها اجرا اقل من اجر المثلث  
تطال بموت فلا اضرار على الورثة وفي جبانة لا ملك  
لهم يمكن في العداية انهم من الثلث قلعله روايتان  
باع مالا يتيم او ضيعته والمشتري بفلسه رجل  
ثلاثة ايام فان نفذ فلا قسم فان انكر الشراوقد  
قبض برقم الوصي لا امر الحكم فيقول ان كان بينكما بيع  
فقد سخط قبل الوصاية ثم اراد ان يفسد لم يجز الا  
عند الحاكم رفع اليه اليه الورد بلوغه ويشهد اليه  
على نفسه انه لم يبق له من تركته والده لا قليل ولا كثير  
ثم ادعى ثانيا في رد الوصاية من تركته ابيه ويرى من  
تسمع للموصي اكل الرطب بقدر الحاجة قلنا نقول  
ومن كان فقيرا فلياكل بالعرف وله ان ينفق في  
تعليم القرآن والادب ان زاهر لذلك والا فلا ينفق  
عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في الصلاة يجزي  
وفيه جعل الوصي مشرفا لم يتصرف وقيل للمشرق  
ان يتصرف وفيه للاب احارة طلقه اتفاقا لا ماله على  
الاكثر وفيه يملك الاب لا الجد عند عدم الوصي يملكه  
الوصي يملك الاب قسمة مشتركة بينه وبين الصغير  
خلافا للوصي يملك الاب والجد بيع مال احد طفليه  
للآخر خلافا للوصي ولو باع الاب والجد مال الصغير من  
الاخني بمثل قيمته جاز انهم يكن فاسد الراي ولو  
فلسفه فان باع عتق لم يجز وفي التنزل روايتان

بطل  
قبل الوصاية ثم اراد ان يفسد

معدا لوراع الاب او الجد  
مال الصغير

ولو

ولو اشترى لطفله ثوبا او طعاما واشهد ان يرجع به  
عليه يرجع به ولو سلا الا لوجوده ما عليه حينئذ ومثله  
لو اشترى دارا او عبدا يرجع سوا كان له مال او لا وان لم  
يشهد لا يرجع كذا عن ابي يوسف وهو حسن يجب حفظه  
انتهى والله اعلم **باب الخنثى**  
ما ذكر من غلب وجوده ذكره زادر الوجوه مؤدو  
فوج **باب الخنثى** من عري عن الانثيين فان بال من  
الذين في الام وان بال من العريخ فانه وان بال  
منها ما حكم للاسف وان استقر بالمشقة والصغير كذا  
خلافا لما هو اقبل البلوغ فان بلغ وخرجت طائفة  
لو وصل الى المرأة او طلقه لم يجز له الرجل ولو لم يلقه  
لذي او ابن او حاطن او جيل او امكن وطيب فطيرة  
وان لم يظفر له علامة اخلا او ثغار ضمت هوى  
العلامات فتشكل لعدم الرجح وعنا الحسن انه  
تعدا ضلعه فان ضلع الرجل يربط على ضلع المرأة  
بواحد ذكره الريعي وجيز **باب الخنثى** من عري عن الانثيين  
في كل الاحكام قلت لكن قد مضى انه لا يحيا الفسل بال  
يلاح فيه وانه لا يتعلق القربى به بلينة فتنبه **باب**  
**بين صفا الرجال والنساء** واذ بلغ حد الشهوة **باب**  
**لهامة تحسنه من ماله** تكون امته او مثله  
ويكفي ان ينجس رجل وامرأة احتياطا ولو ضرورة  
لان الختان عندنا سنة وان لم يكن له **باب**  
**فربيت المال شهت باع** او يزوج امرأة ثمانية

ط



لتختتم لانه ان كان ذكر افع النكاح وان كان انثى  
 فتطهر الجنس اخذته بيطاقتها وتقتدات  
 حال احتياط **او يكره له ليس للمهر والمهر لا يجلو**  
**بغير محرم** وان قبله رجل ثبت حرمته  
 المصاهرة **او يكره له** لا يكره له لانه ليرة  
**وان قال انما رجل وامرأة لا غير** في  
 الصحيح لانه دعوى بلا دليل **فيل** لا يثبت  
 عليه غيره كمن في المتن بعد تقرير الشكالة لا يقبل  
 وقيل **فيل** قلت **وبه** يفضل التوفيق ويضعف  
 ما نقله الفهستان بعد شرح الفرائض للسيد  
 وغيره الا ان يكره على هذا فتنبه **فلموات قبل**  
**ظهور حاله لم يقبل** **وبه** بالصحة لتقدير  
 الفصل **والجنس** حال كونه **مرا** **فيل** **لم يست** **ذكر**  
**او نكح** **الذبح** **ويكره** **تحت** **قبره** **ويؤتى** **على** **الجل**  
**بغير** **الاحكام** **ثم** **موت** **الموت** **ان** **صا** **عليهم** **رعاية**  
 الحق الترتيب وتماز فروع في احكامه من الاشهاد  
 يا عذري فيه تاليف جلد متين **له** في البراث  
**اقل النصيبين** يعني اسوئ الحالين به يعني كما سميته  
 وقال **انصاف النصيبين** **فلومات** **او** **موت** **شعة** **ابنا**  
**واحد** **له** **ان** **والجنس** **بهم** **وعند** **ابن** **يوسف** **له**  
 ثلاثة من سبعة وعند محمد خمسة من اثني  
 عشر وعند ابو حنيفة له سهم من ثلاثة **لانه**  
**لا اقل** وهو ميثقن به فيقتصر عليه لان المال لا يجب

بالشك

فدرناه

بالشك حتى لو كان الاقل تقدير ذكر انما كزوج وام  
 وتنفقته **ثم** **فيل** **له** **السدر** **سرا** **ان** **عصبة**  
 لانه اقل ولو اقل **فيل** **له** **النصف** **وعالت** **الاب**  
 ثمانية ولو كان محرم ما على احد التقديرين فلا  
 ثلث له تزوج وام وولديه ما وتنفق فني فلا ثلث له  
 لانه عصبة ولو قدر انثى كان له النصف وعالت  
 الى نسبه ولو مات محرم وولد اخيه فني قدر انثى  
 وكان المال للمهر وانه اعلم **مسائل** **فيل** **جميع** **تشتيت**  
 بمعنى متفرقة وهو من دال الصنفين لتدارك ما  
 لا يذكر فيما كان كذا ذكره فيه قلت وقد اختلفت فيهما  
 بمجاهد وادله الحد **عقود** **من** **الخبر** **فان** **خبر**  
 هذه مقدمة صفري في تسليمها كلام قد وعده ذلك به  
 في اول توافق الوقت **وكل** **خارج** **من** **خبر** **يفض**  
**الوقت** **عند** **مقدمة** **بيري** **ومرسل** **عند** **ما** **فتن**  
**ان** **عقود** **من** **الخبر** **يفض** **الوقت** **لكن** **محتاج**  
 لاثبات الصفري وحاصله ما في الخبر الاشرفية لان  
 الشبهة معزى الى الخبر عرقا لاجل جسر قال  
**عليه** **الوقت** **فيل** **من** **الخبر** **بلا** **ول** **ثم** **قال**  
**وما** **اشبه** **مكان** **عرفه** **كفر** **الكلب** **والخبر** **ير** **قال** **ابن**  
**الفرج** **يفض** **الوقت** **ومو** **فرع** **غريب** **وتخرج** **عظام**  
**قال** **الصنف** **ولظهور** **عول** **عليه** **قلت** **قال**  
**شيخنا** **الرملي** **حفظه** **الله** **تعالى** **كيف** **يعمل** **عليه** **وهو**  
**مع** **غرامة** **لا** **يشهد** **له** **رواية** **ولا** **در** **اية** **اما** **الاول**

الجلال



فظاهر ان لم يترق احد من يفتد عليه واه الثانية  
 فلم يدر تسليم المقدمة الاولى ويشهد بطلانها  
 مسألة الجدة اذا عدي بدين الخنزير فقد عدي للواحد  
 اكله بصبر ورنه مستهلك لا يتو له انز فذلك يقول  
 في عرق من من الخنزير وكيننا في ضفدع غرابية وخرجه  
 عند المجادة فيجب طرده عن الشرح من من من وخرج  
 ضرر جدي خلاه من قفارة فان كان الخنزير  
 سلبا حية وكل النور ولا يغيب سد خرو والقفارة  
 الدهن والماء والحنطة للضرورة **الاذا ظهر طرد**  
**اولونه** في الدهن ونحوه الخنزير وامكانه التحريم  
 حبيد خانية **فلا يستأجر** في باب لا يصار ولا يستأجر  
 تقدي في باب الوثر الدعوة **الاستحباب عند الخنزير**  
 عاي قول علمه مشايخنا اشباه وقد قدمناه في  
 الجملة عند التثا خانية **الخروج من الصلاة لا يتوقف**  
**على علككم** قوله **عليكم** وحيد غلو دخل  
**رجلي صلاة** بسلكه لا يصبر **اخلا في**  
 قدمناه في صفة الصلاة **لن يوجب** طوب في ثوب  
**طاهر** **ينظر** **طوب** **ينظر** **طوب** **ينظر** **طوب**  
 وعبارة اكثر على الثوب الطاهر **كله لا يسب**  
**عصا** **ينظر** **طوب** **ينظر** **طوب** **ينظر** **طوب**  
**لن يوجب** **طوب** **ينظر** **طوب** **ينظر** **طوب**  
 رجله ومشر على ارض خمسة او نام على ارض خمسة  
 يظلم اثره لا يوجب خانية **نوي** **الالة** **سما** **طوب**

ع الحاصل ان عرق  
 مرمية الخنزير لا يتلف  
 الوضوء وان هذا  
 الصواع لا يقتضيه  
 شيئا مشهور

في الجمعة مع

في

في الاحكام لان العينة للثقل لا للسان من له حظ في بيت  
 المال كالعالم **طوب** **طوب** **طوب** **طوب** **طوب** **طوب**  
**اخذه** **ديانة** **قدمناه** **قبيل** **باب** **المصرف** **اضطر** **في** **يومنا**  
 في يوم ولم يكفر حتى **افطر** **في** **يوم** **غير** **فعلية** **كفارة**  
**واحدة** **وتوفي** **مضامين** **عالي** **الصحيح** **وقدمناه**  
 في الصوم **ولو توفي** **مضامين** **الصلاة** **صحيح** **ايضا** **وان**  
**لم ينفذ** **في** **الصلاة** **فلا صلاة** **عليه** **او** **خرو** **صلاة**  
**عليه** **تدق** **قال** **المصنف** **قال** **الزيلي** **والا** **احم** **استشر** **ادام**  
 التقيين في الصلاة **فخرج** **مضامين** **الى** **اخرو** **قلت**  
 وهكذا **قدمناه** **في** **باب** **قضا** **الموايت** **تبع** **الدر**  
 وغير هاتين **رايت** **في** **المصنف** **باب** **المعان** **مانعه**  
 ونية التقيين **لم** **تشرط** **يا** **اعتبار** **ان** **الواجب**  
 مختلف **منفرد** **بيل** **باعتبار** **ان** **مراعات** **الترتيب**  
 واجبه عليه ولا يمكن مراعاة الابنية **التغير** **حتى**  
 لو سقط **الترتيب** **بكترة** **الموايت** **يكفيه** **نية** **الظهور**  
 لا غير كذا في الحديث وهو تفصيل حسن في الصلوات  
 ينبغي حفظه انتهى **يلفظه** **ثم** **رايت** **تقدم** **عنه** **في**  
 الاشياء في بحث **نوي** **ثم** **قال** **وهذا** **اشكل**  
 وما ذكره **اقبح** **ناكفا** **ضرخان** **وغير** **مخلافه** **وهو**  
 المتمدن **كذا** **في** **التبيين** **انتهى** **مروفة** **فليست** **لذلك**  
**اس** **نشاة** **من** **الطوب** **يدم** **الراس** **فلا** **عنه** **الدم**  
**فاحد** **سنة** **مروفة** **جاء** **استعمال** **المرأ** **والعرق**

ن

الاكثر

فقد

جاء



كالفسل وقد من الله من الطهرات سلطان جعل  
 الخراج لرب الارض جازوا ان جعله **الفصل في زكاة**  
 قلت وقد قدمه في الجهاد وقد منه في الزكاة ايضا  
**عمر بن الخطاب الخراج عن اربعة الارضين واد الخراج**  
**وزرع الخراج الاراضي الى غيرهم بالاجرة لم يسطروا**  
**الخراج** من اجرتها المستحقه **خاز** فان فضل شي  
 من اجرتها دفعه للاكهار عاية للحمين فان لم يجد  
 الامام من بيتا جرها راعها القادر واخذ الخراج الاضي  
 من الثمن او عليه خراج ورد الفضل لاربابها يلع  
 قلت وقد من الله في الجهاد ترجيح سقوطه بالثقل  
 في حال الجرح او على ان مراده اخذ خراج السنة  
 الاضية فنزل عنه **من روعة وميتة فان كانت**  
**المروعة اكثر من الميتة** والآن ان كانت الميتة اكثر او  
 استويا لا يخرج ربحا ولا اختصارا بان يجزى كية  
 والاخرى وكل سطلت **ومر في ايام الاخرى وكتابته**  
**كالبيان** باللسان بخلاف معتقل اللسان  
 فقال الشافعي ما سواه **في مائة وكما وطلاق**  
**وبه وشرا وفتوك** وغيرها من الاحكام هي  
 ايام الاخرى فيما ذكره من مثله معتقل اللسان  
 ان علمت اشارة وامدت عقلته الى موته به  
 مني قلت وسمى الروما يا وذكروا هذا الاحكام وان  
 اكتمال والزيل وغيرهم ثم سار كلامهم انه لو اقر  
 بالاشارة او طلق مثلا نزل فان مات على عقلته

نقد

نقد مستندا والا فليد فلو تزوج بالاشارة الى المدة  
 وطبها العدم بنفاذه لكنه اذا مات بحالها المهر  
 من تركته قاله المصنف لكن ذكر انه في الزواجر عند  
 ذكره في الاشياء الاحكام الاربعة ان قولهم والضابط  
 للمقتصر والمستند ان ما صح تعليقه بالشروط يقع  
 مقتصر عليه وما لا يصح تعليقه يقع مستندا كما في البحر  
 من باب التعليق بخالف ذلك او مقتضاه وقسوع  
 الطلاق والطلاق ونحوهما مما يصح تعليقه بالشرط  
 بمقتصر افتتبه تكون اشارة وكتابته كالبيان  
**في حد** لانها تدرى بالاشياء تكونها فوجدت في  
 ولا في شفاقة قاضية وهل يصح اسلامه بالاشارة  
 ظاهر كلامهم نعم ولم اروه من اشياء **ابن علي**  
**الصالح بصفاء محبوب** يقضي **ويكفر** لا يكون محبوبه  
 لا يفر ومرو في الجوه **قتل** **الحجاج** **عذري**  
**الحج** **سنة** **بار** **جوه** **من** **الرجول** **عليها**  
**وهو** **سكن** **فيها** **في** **بينها** **نشور** **كل** **حري** **شاه**  
**في باب** **التفقه** **عليه** **ولو كان** **الميت** **لنقلها**  
**الى** **مشر** **فليست** **ناشرة** **لوجوب** **السكن** **عليه** **وكان**  
**يشكن** **في** **بيت** **العصف** **فامتنعت** **منه** **لان** **كون**  
**ناشرة** **لانها** **محققة** **اذا** **السكن** **فيه** **مردم** **بخلاف** **ما** **لو كان** **في** **شبهة**  
**قالت** **لا** **اسكن** **مع** **امتك** **واريد** **بيت** **علي** **جدة**  
**لهم** **هاذا** **ك** **وكذا** **مع** **ام** **ولده** **وكا** **مرو** **في** **التفقه**  
**قال** **لعبد** **يا** **ما** **لي** **اذا** **قال** **لعبد** **ان** **اعبدك** **لا** **يعقل**

لا مئة هو



لانه ليس بصرح ولا كناية بخلاف قوله لبعده بيا  
**مولانا** لانه كناية على ما في محله **العقار المتنازع**  
 فيه لا يخرج من ردي البذر ما لم يبر من الدرعب  
 غير وقد عوا خلاف المتقول او يعلم به القاضي  
 ولا يكتفي بتدبير المدعى عليه ان يوفي يد مدعي الصحيح  
 لا حتمال الواضحة قلت فزما غير مرة اخرها في  
 باب حيازة المملوك ان الفتية في زماننا انما يعمل  
 بعقل القاضى فاما ملو هذا اذا ادعاه ملكا مطلقا  
 اما اذا ادعى المشر من ردي البذر واقراره بان  
 في يده فانكر الشرا واقر طرانه في يده لم يحكم له بان  
 على كونه في يده لان دعوى التعلق كما تصح على ردي  
 البذر تصح على غيره ايضا كما ينسب في البرازية **مختار**  
**لا في ولا في القاضى يصح قضاؤه فيه** كمتقول هو  
 الصحيح وتقدم في القضا ان المصرا ليس بشرط فيه  
 به يفتى ويكتب بالحكم لتنازع تلك الناحية لئلا يره  
 بالتسليم **وقيل لا تصح** ومشي عليه في اكثر والملقى  
**قضى القاضى ببينة** في حادثة ثم قال راجع  
 عن قضاي او يد الى غيره كذا او وقعت في بلبس  
 الشهود او اسطلت حكمي ونحو ذلك لا يقبل قول القاضى  
 في كل ذلك لتعلق حق القير به وهو المدعى والقضا  
**ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة**  
**مستقيمة** الا في ثلاث مرات في القضا والجملة او  
 خلاف مذهبه او ظهر فطاره اذا قال الشهود

قضى

قضى **والكبر القاضى في القبول** به يفتى قال ابن  
 الفرس في الفواكه النذرية رادى البرازية بخلاف  
 لم يرد في البرازية **ينفذه قاض اخر** حينئذ لا يكون  
 القول قوله في انه لم يقض لوجود قضا الثاني به  
 قال الفقه وهو قديم من انفس عليه لغير صاحب  
 البحر **شرط نداد القاضى في المجتهدين** في حقوق  
 العباد **ان يصير الحاكم في حادثة** بان يتقدمه دعوى  
 صحيحة ثم ختم على خصمه لضررنازع شرعي فلو  
 برقن على اخر عند قاض يقضى به بمرهانه بدون  
 تنازعة ومخاصمة شرعية وتنازع بينهما لم ينفذ  
 قضاؤه ليقدر شرطه وهو التنازع بخصوصية شرعية  
 فكان افتاء حكم مذهبه لا غير فاقضاه في القضا  
 واذا فتول **فليورقمه اليه** اي الى اخص في قضا ما لم  
 لم يفتى **اليدوعمل الحق يقضى مذهب** لعدم  
 تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط انعقاد  
 القضا في حق العباد **اذ ارضيات القاضى في حكم**  
**الماض الاول له طلب شهود الاصل** من في القضا  
 قد يارتيابه في حكم الاول فاذا ان اذالم يرتاب  
 فيه لا يقض ضلته قال في الفواكه البدرية قالوا قضا  
 العدل العلم لا يقض وتحويل على السداد بخلاف قضا  
 غيره يعني اذ اتين وجه فساد بطريقه فالتشافي  
 نقضه **اذ ان يبيع المتعاطل على بيع باطل او فساد**  
 لا يقض من في اول البيع عن الخلاصة والبرازية

مسألة  
 اذا قال الشهود قضا فصار لم  
 اقضه فالقول قوله

ما ينفعه من ذلك الخروج  
 قضا المال لم يخرج الفتوى  
 لعدم حجج ٤٤٤

في



فما نوه لهم سالوا عن شئ فاقربهم وهم يرونه  
ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جارتهم  
عليه بذلك الاقرار وان سمعوا كلامه ولم يروه  
لا يجوز شهادتهم عليه لان النعمة تشبهه فتقسم  
التشبيه الا اذا علموا انه ليس فيه غيره بان دخلوا  
البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابها ولا مسك له  
غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يروه وقت  
بيعها **او جيو انا او ثوبا وابعد وامرأة او غيرها**  
من اقراره **حافض ابيهم به ثم ادعى اليمين مثلاً انه**  
**ملكه لا يشهد دعواه** كذا اطلقه في الكثرة والمتنوع وجعل  
سكونته كالافصاح قطعاً للثبوت والجل وكذا لو  
ضمن الدرك لو تنقضى الثمن وقالوا فيمروا وجوه  
بلا جهاز ان سكونته عن طلب الجهاز عند الرضا  
رضي فلا يمكن طلب الجهاز بعد سكونته كما مر في باب  
المهر بخلاف **الاحتمالي** فان سكونته **والجواب** لا  
يكون رضي **الا اذا** سكت وقت البيع والتسليم **وتعرف**  
**المشرك في دعواه** **اليمين** لا تسع دعواه  
عليها عليه الفنزوي قطعاً للاطماع الفاسدة وخلاف  
ما اذا باع الفضوي ملك رجل والاك سكت حيث  
لا يكون سكونه رضي عند اخلاق ابن ابي ليلى بزارية  
آخر الفصل الخامس عشر وعجبه والله اعلم **باب بيع**  
**ثم ادعى انها وقت** او على مسجد كذا او كنت وقفها  
وان تخلف المدين غني ليس له ان ينشأ

للتناقض

للتناقض ان اقام بينه **للتناقض** على الوجه للصحة الدعوى  
ما لقتول المبينة في الوقت بلا دعوى خلافا لما صوب  
الزيلوي وقد صفتنا في الوقت وباب الاستحقاق **وقت**  
**مهر الزوج** **في الشا وطالب البيت** **ورثتها مهرها**  
**وقالوا كانت امة في سر من سرها وقالوا في الصحة**  
**فالشراطين** **في هذا ما اعتمد في الحاشية** **تعال الرواية**  
الاسع الصغير بعد نقله لا يفتاوي في التشيخ ان القول  
للزوج فقال والاعتماد على تلك الرواية لا تهم تضاد  
على وجوب المهر واختلفوا في السفوة والقول للمسلم  
الى اخره قلت واقفه في تنوير البصائر واعتمدت في  
على خلاف ما اجزم به في المتن الكثر من ان القول للزوج  
وان اجزم به شرأحه كالزبيدي وابن سلطان **باب**  
الاستحسان فتنبه قلت واستظهره ابن الهمام  
في اخر المهر فقال وجه الظاهر ان الزينة لم يكن  
لهم حق بل لها وهم يدعون له لا ينسبهم والزوج  
شكر القول له **وكما اطلاقها لا يمكن في دعواه**  
لانه يمين من جهة **وكانت** **يكفي** **ان من عنده**  
**فانت** **وكيف** **فطريقه** **ان يشترط** **في دعواه** **في دعواه**  
لان متى تجوز الاوقات **واما** **كلها** **فلم** **يعم** **الافعال**  
**فلو قال** **كلها** **فلم** **يعم** **فانت** **وكيف** **في دعواه**  
**رحمت** **عند الوكالة** **المعلقة** **وعند** **الملك** **عن**  
**الوكالة** **المعلقة** **الحاصلة** **من** **لنظ** **لما** **في** **يبيد** **ينفرد**  
بغير هذا الضام بشرط ان كان له ينادي بين يان صالح

قوا

عزم



على دراهم بدنا بغير او غير شيء اخر في الزمة والا يكون  
 وينا بدين فلا يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على  
 عين فوعين لا يورث في الزمة بخلاف الاكثر اذ عنه **قال**  
**المذموم لا يورث في الزمة** ولو بعد حلف خصمه جواهر  
 الفتاوى في قولنا لو قال عند طلبه لبيته اذا حلفت  
 فانت بري من المال الذي عليك وحلف ثم برهن  
 على الحق قبل وقضيه بالمال خائبة **وقال** الشاهد  
**لا يشهد ان لا يفتنه** لا تقبل لامكان التوفيت  
 بالنسيات ثم بالتكثير **قال** ليس بعد  
 فلان شهادة ثم جارية فتشهر **او قال** الحجة  
 لي على فلان ثم ان بها بالحجة فانها تقبل لما قلنا  
 بخلاف ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعى حقا لم  
 تشهر للتناقض **للإمام الذي** ولله الخليفة من  
 سلطان من الاقطاع **انسانا من** طريق الجارة  
**ان لم يضر بالار** فلان الامام ولا ية ذلك كذا  
 شايبة **فصار السلطان** ولم يمين يسع ما اقلو  
**عينه** فكريه الا ان يلخذ الثمن طوعا او مكره  
 بسبب المصادرة **في يمينه** لانه غير مكره فامر  
 في الاكره **كالدين** اذا جهر بالدين فباع ماله  
 لتفاديه **مع** بخله ووجهها او غير ما ضرب  
 حتى وهبت مهورها لم يبيع ان قدر على الضرب  
 لانها مكره عليه **وان** الرصد على الخلع وقع  
 الطلاق **ولا يفسد المال** لان طلاق المكره واقع

ولا

ولا يلزم المال به لما قلنا **ولو حالته انما انما**  
**النكاح** ثم وهبت **المهر** **لزوج** **ايضا** **قال** ووضي  
 الحيلة **قلت** انما تشترط قبضه لانه حيلة الا ان  
 يقال انه يمكن الحال من مطال البتة برقعه الى من  
 لا يشترط قبضه **الحديث** في سبكه **او بالوعدة** **فتش**  
**حايط جاره** **وطالب جاره** **تحويله** **لم يجبر** **ومشاه**  
 انه يومر بالرفق **فما** **اللاذي** **وان** **سقط** **الحايطة**  
**منه** **لم يضمن** **لم يضمن** **تدريه** **اذ حفره** **في ملكه**  
 فكان تسييبا ومروا اخر الاجارة انه لو مشى ارضه  
 سقييا لا تخمله فتدري جاره ضمن **عمر** **د** **زوجته**  
**بالماله** **بازنها** **والعجاة** **لها** **والنفقة** **دين** **عليها**  
**لصحة امرها** **ولو عمر** **لنفسه** **بلا** **اذنها** **والواردة**  
**له** **ويكون** **خاصا** **للمرصة** **فيومر** **بالتفريق**  
**بطلانها** **ادكروا** **بلا** **اذنها** **والعجاة** **لها**  
**وهو منطوق** **في** **النافذ** **ارجوع** **له** **ولو اختلفا**  
**الاذن** **وعدمه** **ولا يثبت** **قال** **قول** **لنكره** **بمسته** **وفي**  
**ان العجاة** **اوله** **فالقول** **له** **لان** **هو** **الملك** **بما** **افادة**  
**شيخنا** **وتقدم** **في** **النصب** **قال** **المنذر** **فنيق** **ثم**  
**اعترف** **بالخطا** **وصدقته** **في** **خطا** **يه** **قله** **ان** **يشر**  
**وجها** **اذ** **الشيخ** **عليه** **بانه** **قال** **افاد** **بانه** **لا يثبت**  
**الا بالقول** **كقول** **صحيح** **او** **صدق** **او** **قلت** **او**  
**امشوا** **عليه** **بذلك** **شهودا** **او** **ما** **في** **مع** **ذلك**  
**من** **النبات** **النفسي** **المال** **حاي** **النبات** **النفس** **وهل**





يكون اقتراره بذلك اثباتا خلافا لمسوطا والبسوط  
 وحاصله ان التكرار لا يثبت به الا حصار **ولو**  
**اخذ رجل غزوة فترجمه من يده انسان لم**  
**يضمن لانه نسيب وكذا اذا دله السارق على**  
**مال غيره او امسك هاربا من عدوه حتى قتله**  
**عدوه لما قبلنا في يده مال انسان فقال له**  
**سلطان ادفع الي هذا الدال والاذرفعه الي**  
**اقطع يدك او اضربك خمسين فدفعه لم**  
**يضمن الدرافع لانه لم يكره ان تترك نحو اي على فلان**  
**وفرصت الى الاخرة لا تسمع دعواه بعد اي**  
**بوجه هذا القول ذكره في القنية الاجارة تلحق**  
**الافعال على الصحيح ولو وقع عينا الانسان فاجاز**  
**ادالك عقبيه مع اجازته وجبيل فيسرا**  
**الفاصل عن الضمان ولو اتفق به فامره**  
**بالخلف لا يبرأ عن الضمان ما لم يحفظ وضعه بخلاف**  
**الصالح البصير به حمار وحش وسمي عليه بخافي**  
**اليوم الثاني فند انما في اذ لو وجد ميتا من**  
**ساعته لم يحل يبيع ووجد الحمار محررا حاميها**  
**لم يملك لان الشرط ان يتركه انسان او يجره**  
**واذا فهو كالقطعة كره في تحريمها وقيل تنزيها**  
**والاول اوجه **الامثلة** الشاة سبع الحيا والاضية**  
**والقطة والثامنة والدرارة والدم المسفوح**  
**والذكر الاثر الوارث في كراهة ذلك وقد جمعها**

وتماه في الوادية

بعضهم

بعضهم في بيت فقال  
 فعل زكروا الانبياء من ان ذكروا دم ثم المارزوا فقد  
 ان اماركيت مشاه فكلهم **سوي** مع فغير من الويان  
 فحاشم جازم غيبين **و** **والا** في ممان وذاك  
**للتراض اقراض مال الناييب والطفل والخط**  
**و** **وانتقدت في القضا خلافا لابي والوصو والملة**  
**الا** **ان** **انشد** **فاحش** **شاع** **نصير** **فقد** **فاقرضه** **اولي**  
**ريلي قال ان كان الله يعذب المشركين فامرا**  
**طالق لا تطلق امراته لان من المشركين من لاه**  
**يعذب كذا في الحاشية وظاهر توجيهه ان المراد بهذا**  
 البعض من يصدر تعليمه المشرك في الجملة وان يكون  
 مشركا في غيره ثم يختم له بالحسنى او اطفالا للمشركين  
 فانهم مشركون شرعا واذا ثبت ان البعض  
 لا يؤذ وهو سالبه جزئية لم تصدر الموجه  
 الكلية القابلة لكل مشرك يؤذ قاله المصنف وقد  
 اورد هذا الفرع على غير هذا الوجه ابن وهبان  
 رحمه الله تعالى فقال **والا**  
 وهل قابله لا يدخل النار كفر ولكن بابا المؤمنين ثم  
 قال ومناه ان الكفار ياربون النار يومنونوا بالله  
 ورسوله ولا ينفقونهم قال الله تعالى فلم يكن ينفعهم  
 ايمانهم لما راوا بأسنا ولعجز البيت مفتي اخر وهو  
 ان عمارا خزنتمها القايكون يموت بانرها وضم  
 مومنون في البيت سوا لان قال ابن السكيت

ن



ان هذا ما ينكر ذكره والتلفظ به ولا ينبغي ان يدون  
 وييسر ولا يقبل تاويل قابله انتهى قلت هذا  
 مع وضوح وجهه ظلم فيه فليكن الاقل فلا تقبل  
 ثم راي شيخنا قال قد فرض بطله على نفسه لا تكرر  
 وانما كان له ان يدونه ويألفه التوفيق **صبيح سنة**  
**عالمية** بحيث لو رآه انسان طنه محتونا ولا تقطع  
 جليلة ذكره الا ان شديدي ترك على حاله كشيخنا **اسلم**  
**وقال اهل النظر لا يطيق الختان** ترك ايضا ولو جئت  
 ولم يوروا ~~فقد كنت اريد ان~~ **الختان** من عدم الختان من  
 حقيقة ومكروا **الاهل ان الختان سنة** كما جاز في  
 الخبر وهو من **شعائر الاسلام** وخصا بصبه **فلو اجتمع**  
**اهل بلدة على تركه جاز بهم** الاسام فلا يترك الا  
 لمعذرة وعند شيخنا لا يطيقه **فلا يصح تركه** غير معلوم  
 وقيل بسبع سنين كذا في المتن وقيل بعشر وقيل  
 اقضاه اثني عشر سنة وقيل العبرة بطاقتهم وهو  
 الاشبه وقال ابو حنيفة لا علم لي بوقتته ولم يرد  
 عنها فيه شيئا فلما اختلف المشايخ فيه وختان المرأة  
 ليس سنة بل مكرمة للرجال وقيل سنة وقد  
 جمع السيوطي من ولد محتونا من الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام فتنا **ال**  
 وفي الرسل محتونا كمال خلقه ثمان وتسع طيرون كالم  
 ونعم ذكره ان شئت ادريس يوسف وحفظة وعيسى وموسى  
 ونوح وشعيب سام لوط وصالح سليمان يحيى ومحمد  
**خاتم**

خاتم ويجوز في الصغير ويوافق حنيفة وغيره من المذاهب  
 للصحة ويجوز قصد السوايم وكيفية كل علاج فيه  
 منفعة لها وجاز قتل ما يضر منها ككلب عتور وقرعة  
 تفسره ويزجها اي المرة **فبحا** ولا يضرها الا انه لا يفيد  
 ولا يجر فيها وفي المبتغى كبره احراق جراد وقمل وعتوب  
 ولا يابس لحراق حطب فيوا نزل الفاقلة ليس يارب  
 وجازت المسابقة بالفرس والابل والارجل والرجل  
 ليرتاض للجهاد **وجرم** شره المجرم من الجانبين  
 الا اذا دخل محللا بشرطه كما مر في الخطر لا يجرم من  
**احد الجانبين** استحسننا ولا يجوز الاستباق في غير  
 هذه الاربعة كالبغال الجمل واما ما لا جمل فيجوز  
 في كل شيء ونهية في الزينة ولا يصح على غير الانبياء  
 ولا على غير الملايكة **الا بغير** التبع وهل يجوز  
 الترحم على النبي قولان زيل قلت وفيما ازخيرة  
 ان يكره وقصة السيوطي تعالى استنالا فليكن به  
 التوفيق وبالله التوفيق **ويستحب الترحم للصحاب**  
 وكذا من اختلف في نبوته كذي القرنين ولقمان  
 وفيما يقال صلى الله على الانبياء وعليه ويسلم  
 كما في شرح المقدمة للقرماني **والترحم للتابعين**  
 ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار  
 وكذا يجوز **عكسه** وهو الترحم للمعصية والرضي  
 للتابعين ومن بعدهم **عليا** ذكره القرماني وقال الزبلي  
 الاولي ان يدعو للمعصية بالترحم والتابعين



بالرحمة ولين بعدهم بالغفرة والتجاوز والاعطاف  
باسم النبي **والمهرجاني** **الحجوري** اي العبد يا  
باسم هذين اليومين **جرام** **وان تقصير تقطيم**  
كما يقطيم المشركون **يكفر** قال ابو حفص الكبير  
لو ان رجلا عبد الله خمسين سنة ثم اهدى لشرك  
يوم النبي زبينة يري بقطيم يومه فقد كفر  
وحبط عمله انتهر ولو اهدى بالاسلم ولم يرد تقطيم  
اليوم بل جري على عادة الناس لا يكفر ويثبوت ان  
يغسله قبله او بعدد تقيا للشبهة ولو شري  
فقد مالم يشتره قبله ان اراد تقطيمه بكفروا ان  
الاكل والشرب والتعقيم لا يكفر بلبس **والناس**  
**لبس القلايس** غير حرير وكرياس عليه ابراهيم  
فوق اربع اصابع سراجية وصح انه حرم لبسها  
ويذب لبس السوار **وارسل الى رب السما**  
**بين تنقيه الى وسط الظاهر** قبل الموضع الجلوس  
**وقبل الشرب ويكره** اي للرجل ان يجلس في  
باب القلايس **المصفر والترعفر** لقول عمر  
رضي الله عنه نهانا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن لبس المصفر وقالوا باكم والاحمر فانه  
زى الشيطان ويستحب التحل وياح الله تعالى  
الزينة بقوله عز قائل من حرم زينة الله  
التي اخرج لعباده والطيبات من الزرق وخرج  
صلي الله عليه وسلم وعليه رايته الف

دينار

دينار ريلوي والنشاب العالم ان يتقدم عاب  
الشيخ **الحافل** ولو قرئ شيئا قال تعالى والذين اؤ  
نوا العلم رجاء قالوا رفع هو الله فمن يضعه  
يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر على الاصم  
وورثته الا نبيلا اخلاق **اختضب** **لاجل التزين**  
**للنساء والجوارح** **جاء** في الاصم ويكره  
بالسوار وقيل الاوصاف في الخطر **كالحجوري** **ان**  
**ياكل متكيا** في الصحيح لما روي انه صلى الله عليه  
وسلم اكل متكيا مجمع الفتاوى **اختار الزينة** في  
**بيت** **فقر الى العضا** **لا يكره** بل يستحب لفرار  
النبي صلى الله عليه وسلم عن العايط المائل واذا  
خرج من بلده بها **الطالعون** فان علم ان كل شيء  
قد رآه الله تعالى فلا بأس بان يخرج ويدخل وان  
كان عنده انه لو خرج نجا ولو دخل ابتلى به كره  
له ذلك فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتناء وعليه  
حال النبي في الحديث الشريف مجمع الفتاوى **فقيه**  
**في بلده** **ليقول غيره** **افقه** منه **يريدان** **يفر** **واقل** **ليس**  
**لذلك** **يراد** **زينة** **وعيم** **واقضي** **الذي** **يون** **الدين** **الرجل**  
**قبل** **الجلوس** **واما** **فمن** **موت** **فلا** **خذ** **من** **زينة** **لا** **يأخذ**  
**من** **الزينة** **التي** **جرت** **بينها** **الا** **يتد** **ما** **ضي** **من**  
**الايام** **وهو** **جواب** **المتأخرين** **زينة** **وبه** **افني**  
**الرحوم** **ابو** **السعود** **افندي** **مفتي** **الروم** **وعلمه**  
**بالرفق** **لجانبين** **وقد** **رمت** **قبل** **فصل** **القرص**



فرع في آخره اكثر من غيره لحفظ القرآن في كل اربعين  
 يوما ان يتختم انتهى فائدة تقالبا علم **كتاب**  
**الغرائب** من علم باصول من فقه وحساب  
 وتفرق حق كل من التركة والحقوق منها خمسة  
 بالاستقراض لان الحق اما للميت او لولي  
 فالاول التحمير والثاني اما يتعلق بالزمة وهو  
 الدين المطلق الاول وهو التعلقين بالعين والثالث  
 اما اختياري وهو الوصية او اضطراري وهو  
 الميراث وسمي فرائض لان الله تعالى قسمه بنفسه  
 واوضحه وضوح النهار بشمسه قلت ولذا  
 سماه صلي الله عليه وسلم نصف العلم لثبوت  
 بالنصر لا غير واما غيره فبالنقد تارة وبالقياس  
 اخرى وقيل تنفذ بالموت وغيره بالحياة او بالضرر  
 وري وغيره بالاختيار كوهل ارض الحي من الحمام من  
 الميت المتخذ الثاني شرح الوهبانية **بيد امن**  
**تركة الميت الخالية عن تعلق حق الغير بعينها**  
**كالرهن والعبد المجاني والمأذون الديون والمبيع**  
**المحبوس بالثمن والذات المستأجرة** واما قدمت  
 على التلقين لتعلقها بالمال قبل صيرورة تركه  
**بتجهيزه** يعلم التلقين **من غير تقدير ولا تدبير**  
 كفن السنة او قدروا ان يبيسه في حياته ولو هلك  
 كفته فلو قبل تقسيمه كفته مرة اخرى وكله من كل  
 ماله **ثم تقدم** **ديونه التي لها مطالب من جهة العبا**

ويقدم

ويقدم دين الصحة على دين المرض ان جهل سببه  
 والافسيان كما بسطة السيد اما دين الله فان  
 اوصى به وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا **لا شئ**  
 تقدم **وصيته** ولو مطلقا على الضمير خلافا لما  
 اختاره في الاختيار **من ثلث ما بقي** بعد تجهيزه وديونه  
 واما قدمت في الآية امتنا ما يكون منها مطلقا التزويج  
**ثم** رابعها خامسا **يقتسم الباقي** بعد ذلك **بين الورثة**  
 اي الذين ثبت ارشهم بالكتاب او السنة تفوكه  
 عليه الصلاة والسلام اطعموا الجذات السدس  
 او الاجماع كجعل الجد كالأب وابن الابن كالأب **ففي**  
**الارث** ولو لم يمت به يعني وقيل لا يورث واما  
 هو للتقاري من ولديه صيرفة باحد ثلاث **برحم**  
**وسكاح** صحيح فلا توارث بفاسد ولا باطل  
 اجماعا **ولا** والمستحقون للتركة عشرة اصناف  
 مرتبة كما افاده بقوله **فيها** **ذوي النروضة**  
 اي السهام المتدرة وهم ثلث عشرة من  
 النسب ثلاثة من الرجال وبعده من النساء واثنان  
 من النسب وهما الزوجان **ثم العصباء** اي  
 المحسن في شئ في الواحد والجمع **وهي** **الزوجة**  
 للارز واج **النسب** لانها اقوى ثم بالمقتن ولو  
 انثى وهو العصبية النسبية **ثم عصبة الذكور**  
 لان النسب من الوالد اما اعتنق **ثم الرعي** اي  
 الفروض النسبية بتقدم حرقهم **ثم ذوي الارحام**



ثم بعدهم **ولي المولاة** كما مر في كتاب الاولاد الباقى  
 بعد فرض احد الزوجين ذكره السيد **ثم البنات**  
**بنسب** على غير **الميراث** فلو ثبت بان مريضة المقر  
 عليه او قرين مثل اقراره او شهده رجل اخر ثبت  
 نسبه حقيقة وراحم الورثة وان رجح المقر وكذا  
 لو صدقة القر له قبل رجوعه ونحوه في شروح  
 السراجية سيما روج الشرح وقد خصته فيما  
 علقته عليها ثم بعدهم **الموصى به بما زاد على الثلث**  
 ولو بالكلية انما قدم عليه المقر له لانه نوع قرين بخلاف  
 الموصى له ثم يوضع في **بيت المال** لا يرث بالقبالة  
 للمسلمين **وسواء** علم ما هنا از بغير **الرق** ولو انقضا  
 كما كانت وكذا من حضر عند ابي حنيفة وما لك من حهما الله  
 امين وقاله موصى بغيره وشك في ذلك لا يرث بل يورث  
 وقال احمد يرث ويورث ويحب بقدر ما فيه من الحرية  
 قلت وقد ذكرنا شافعية مسيلة يورث فيها الرقيق  
 مع رفق له صورتهما مستان من جنس عليه فالحق بد الخراب  
 فاسترق ومات رقيقا بغيره تلك الاجنابة فريته  
 لو رثته ولم ار الا مبتدأ بغير **والقتل** الموجب للمقودار  
 الكفارة وان سقطت الجرمه الابوة على ما مر وعند الشافعية  
 فعمد لا يرث القاتل مطلقا ولو مات القاتل قبل المقتول  
 ورث المقتول اجماعا **ويقتلان المسلمين** اسلاما او كفرا وقال  
 احمد اذا اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث واما الميراث  
 فيورث عندنا خلافا للشافعية قلت ذكر الشافعية

سقطا

مسيلة يورث فيها الكافر صورتهما فريته **ثم البنات**  
 حاملا ووقفا ميراث الجاه فاسلمت ثم ولدت ورثت  
 الولد ولم ار وصثا لا يورث **الرابع اختلاف الدارين** فيها  
 بين الكفار عندنا خلافا للشافعية **حقيقة** كمن يورث في  
**او حكا** كمن يورث من دارين مختلفين كمن يورث في  
 لا يقطع المصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت  
 ويورث الموانع جهالة تنازع الميراث في دارين  
 والهدما والقتل كما سيجي ومنها جهالة التوارث وذلك  
 في خمسة سبيل او اكثر مبسوطة في المجلد منها ارضعت  
 صبيام ولدها وماتت وجهها ولدتها فلا توارث  
 وكذا الوارث شبه ولد مسلم من ولد نصراني عند  
 الظهير وكبراهما مسلمان ولا يرثان من ابويهما  
 زاد في النسبة الا ان يصطالحا فلهما ان ياخذ الميراث  
 بينهما ثم يبين ذوي القربى من تقدم ما لذو جهة  
 لانها اصل الولاد اذ منها تتولد فقال **في فرض**  
**للزوجة فصل عند التمس مع الولد او ولد ابن**  
 وان سفل **الرابع** **لها عند عدمها** اقل الزوجات  
 حالتان الزرع بلا ولد والتمس مع الولد **والرابع الزوج**  
 فاكثر كما لو ارعى رجلان فاكثر نكاح ميتة وبرزهنا به  
 ولم تكن في بيت واحد منهما ولا دخل بها فانه  
 يقسمون ميراث زوج واحد لعدم الاولويه **مع**  
**احدهما** اي الولد او ولد الابن **والفصل عند عدمها**  
 فللزوجة حالتان النصف والرابع **والاب والجد ثلاثة**

الا اولاد



احوال النضر المثلث وهو **السدر** وذلك مع ولد  
**اول الابن** والتفصيل المطالع عند عددهما والفرق  
 والتفصيل مع البنت وبنت الابن قلت وفي  
 الاشياء الجدا كلاب الابن ثلاث عشرة مسيلة خمس  
 في النضر وباقية في غيرها وراى ابن الصنف في  
 زواجره اخرى من الضواير ضمن الابن مهر صبيحة  
 ناوي الرجوع رجع لو شرط والا ولو لم يشرط او  
 وسيل رجع مطلقا انتهى نقول او لم يشرط رجع  
 فيرجع كالوصي بخلاف الابن **والله** ثلاثة احوال **السدر**  
**مع احدهما او مع اثنين من الاخوة او مع الاخوات**  
 فصاعدا من اي جهة كانا ولو مختلفين والثلث  
 عند عددهم وثلث الباقي مع الابن واحدا الزوجين  
**والسدر** **الحقة** **مطلعا** كما ام او ام اب **فصاعدا**  
 يشتركون فيه **اذ كانا** **بائنا** اي صحبات كالذكرين  
 فان الناصرة من ذوي الارحام كما ينبغي **مخازيات**  
**والدرج** لان **القرب** **نحو** **البعدي** **مطلعا** كما  
 ينبغي **والسدر** **بنت** **الابن** **فكثير** مع **البنت**  
 الواحدة تكملة **الثلث** **بنت** **والسدر** **لواحد**  
**من ولد الام والثلث** **لاثنين** **فصاعدا** **من ولد**  
**الام** **ذويهم** **كانا** **الثلث** **للأم** **عند عددهم**  
**لها** **السدر** **لها** **الثلث** **الباقي** **بعد**  
**فرض** **احد الزوجين** **كما قدمنا** **ذكر** **في** **الفرع**  
**ولم** **فلما** **احيننا** **لرب** **او زوج** **او بنت** **فقط**

والسدر من الاخوة لابي فاكثرت  
 مع الاخوة الواحدة لابيوت  
 تكملة الثلثين مع

حينئذ

حينئذ **السدر** **وسمى** **ثلثا** **تاد** **بمع** **قوله** **تغالي**  
**وورثته** **ابو** **فلامه** **الثلث** **والثلثان** **لصل**  
**الثلثين** **فصاعدا** **من فرض** **النصف** **وهو**  
 خمسة البنت وبنت الابن والاخت لابيوت والا  
 خت لابي والزوج اي **الزوج** **لانه** **لا يتورث** **انتهى**  
**فصل في العصبان** **العصبان** **النسبة** **ثلاثة**  
 عصبة بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره **بحر**  
**العصبة بنفسه** **وهو** **كل ذكر** **فالانثى** **لا تكون** **عصبة**  
 بنفسها بل بغيرها او مع غيرها **لم يدخل في نسبه** **الي**  
**البنت** **انثى** **فان** **دخلت** **لم تكن** **عصبة** **كولد الام** **فانه**  
**ذو فرض** **وكاب** **الام** **وايضا** **البنت** **فانهما** **من ذوي**  
**الارحام** **ما** **الثلاث** **الفر** **ايضا** **يخسها** **وعند** **الافراد**  
**بحر** **جميع المال** **بجهة** **واحدة** **ثم** **العصبات** **ثم**  
 بانفسهم اربعة اصناف جزاء الميت ثم اصله ثم  
 جزاءه ثم جزاء جده **ويقدم** **القرب** **فالاقرب** **منهم**  
 بهذا الترتيب فيقدم جزاء الميت **كالام** **ثم** **ابنه**  
**وان** **سفل** **ثم** **اصل** **الاب** **ويكون** **مع** **البنت** **فاكثر**  
**عصبة** **وذويهم** **كما** **سفل** **لجدا** **الصحيح** **وهو**  
**اب الاب** **وان** **علا** **واما** **اب** **الام** **فناسد** **من ذوي**  
**الارحام** **بجزء** **ابيه** **وهو** **الاخ** **لابوين** **ثم** **لاب** **ثم** **ابنه**  
**لابوين** **ثم** **لاب** **وان** **سفل** **تخير** **الاخوة** **عن** **الجدا** **وان**  
**علا** **غير** **قوله** **اي** **خليفة** **وهو** **المختار** **للفقوي** **خلاف**  
**لها** **والشافعي** **قيل** **وعليه** **الفتوي** **ثم** **جزء** **العم**

ايته



لا يورث ثم لا يورث ثم لا يورث ثم لا يورث **وان سئل**  
**ثم علم الاب ثم ابنته ثم عمة** **ثم ابنته**  
 كذلك وان سئل فاسبابها اربعة بنوة ثم ابوة  
 ثم اخوة ثم عمو ثم دود ثم جدهم بقرب  
 الدرجة عند التفاوت بابوين وان كان من جحون  
 بنوة القرابة **فكان لا يورث من العصبات**  
 ولو اني كالشقيقة مع البنت تقدم على الاخ لا ب  
**سند علم من كان لاب** لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ان اعيان بني الام يتوارثون دون بني العاتر  
 والخاصة عند الاستواء في الدرجة تقدم ذو  
 القرابتين وعند التفاوت فيها تقدم الاعلاء ثم  
 تشرع في العصبية بغيره فقال **في عصبية بغيره**  
**البنات بالابن والبنات الابن بابن الابن وان**  
**سئلوا والافوات** لا يورثون **بابن** في رابع  
 ذوات النصف والثلاثين بصرن عصبية باخوتهم  
 ولو حكم كابن ابن ابن يورث من مثله او من  
 فوقه ثم تشرع في العصبية مع غيره **وسمع غيره**  
**الافوات مع البنات** او بنات الابن لقول الفر  
 ضيين اجعلوا الاخرات مع البنات عصبية  
 والمراد من الجعفين هنا الجعش **وعصبية ولد الزنا**  
 وولد الملعونة **سولي الام** المراد بالمولي ما يعم  
 المفتق ويعم العصبية ليعم ما لو كانت الام حرة  
 الاصل كما بسطه العلامة فاسم لانه لا اب

عمن

لها

لهما ويقتربان في مسألة واحدة ومكان ولد الزنا  
 يرث من ثلثه ميراث اخ لام وولد الملعونة يرث  
 من ثلثه ميراث اخ لا يورث **وتعلم العصبات**  
 بالعصبية السنية **اي المفتق ثم عصبية** بنفسه على  
 الترتيب المتقدم لقوله صلى الله عليه وسلم الولد  
 كله ككلمة النسب **والا تترك المفتق اب سولا وابن سولا**  
**والك لا يورث** وقال ابن يوسف للاب السدس و  
 ترك جده اي جده مولاه **واخاه من الوصي** على الترتيب  
 المتقدم **والا يورثها** كالميراث وليس هنا عصبية  
 بغيره ولا مع غيره لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ليس للنساء من الولاية الا ما اعطيتن الحديث  
 ومودان كان فيه شذوذ لكنه تكرر كلام  
 كبار الصحابة فصار منزلة المشهور كما بسطه  
 السيد واقره المصنف ثم تشرع في المحجب فقال  
**ولا يحرم سنية** من الوريثة **محال** البنت **الاب والام**  
**والابن والبنت** الابوان والولدان والزوجان  
 وفريق يرتون محال ومحجبون محبا الحرمان  
 محال اخري وهم غير هؤلاء الستة سواء كانوا  
 عصبات او ذوي فروعهم وميراثي اصلين احدهما  
**ان يحجب الاقرب من سواهم** **الاقرب** لما سئل يورث  
 الاقرب فالاقرب كالحدا في النسب لم لا الثاني من ادبي  
 يستحق ليرث **سواء** كان الابن لا يرث مع الابن  
 الاولاد ثم يرث منهما لعدم اشتقاقهما للثركة



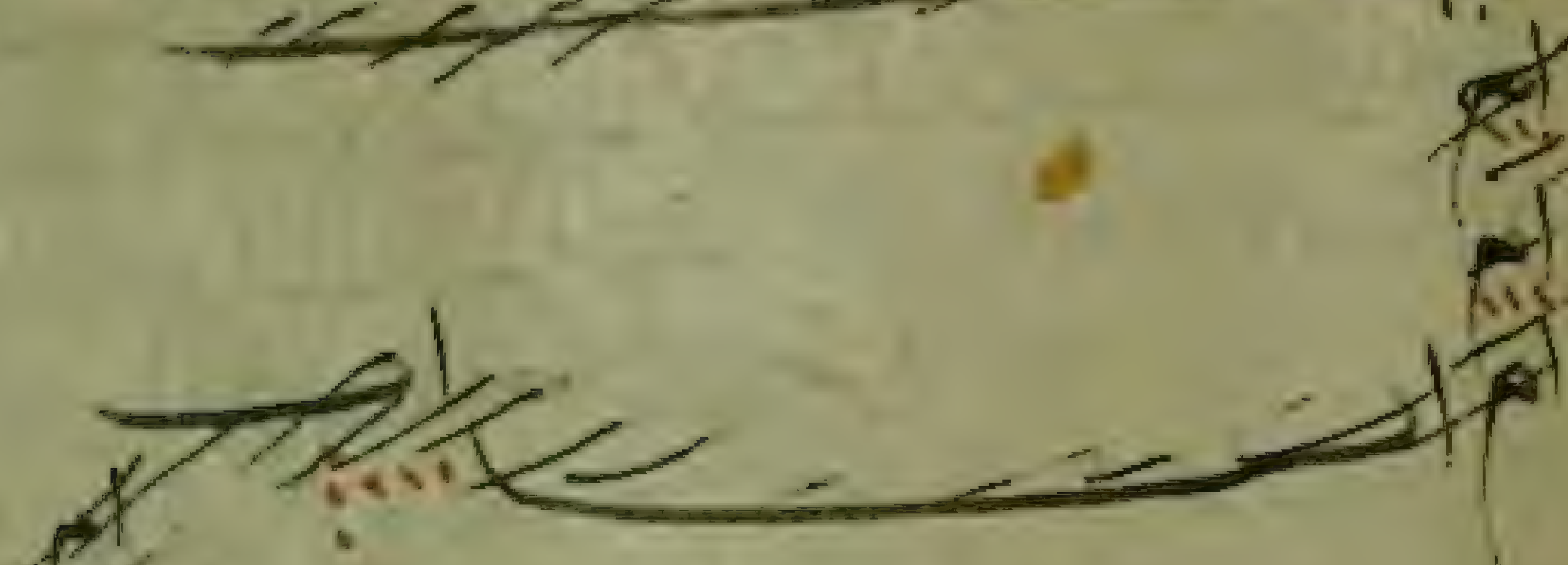
بجهة واحدة **والحرف** كاي كافر اقل **الحجب** عندنا  
 اصلي **الحجب** اتفاقا كالم الاب الحجب بالاب  
 وحجب ام الام **والاخوة** فانهم **حجبون**  
**بالاب** حجب حرمات **وحجبون** الام من الثلث  
**الى السند** حجب نقصان **وحجب** حجب  
 النقصان بخمس لادم وبنات الابن والاخت لاب  
 والزوجين **ويستثنون** وهم الاخوة والاختوات  
 لاب بنات الابن وابنه وان سفل **وبالاب** اتفاقا  
**ويستثنون** عند اي حنفية رحمه الله **وقال** **الحنفية** منهم  
**علي اصول** **ابن زيد** **يقولون** **بالاول** وهو السقف طرهما  
 مذهب اي حنفية واصول زيد مبسوط في م  
 الطولات وفي الكوهبانية **الحرف**  
 وما استقطا ولا يميز وعلة وقد استقطا النعمان وهو  
 وعليه الفتوى كما في المتن والسراجية وان قال  
 مستثنى في شرخها وتعليق قولها الفتوى **يستثنى**  
**بنو العلاء** وهم الاخوات والاختوة **لاب** **بهم** اي  
 بنو الاعيان ايضا **ويستثنون** اي بالابن وابنه وبالاب  
 والجد وكذا بالاخت لا يورثن اذا صارن عصبية كما  
 عامت **ويستثنون** **والاخوة** **والاخوات** **والاخوة**  
 لادم **بالاب** **والابن** وان سفل **والاب** **والجد** بالاجماع  
 فانهم من قبيل الكلال كما بسطه السيد **يستثنى**  
**الحديث** **مطلعا** وهم ابوات ام امات **بالام** **والا**  
 بويان **بالاب** وكذا بالجد الام الاب وان علت فانها

ترث

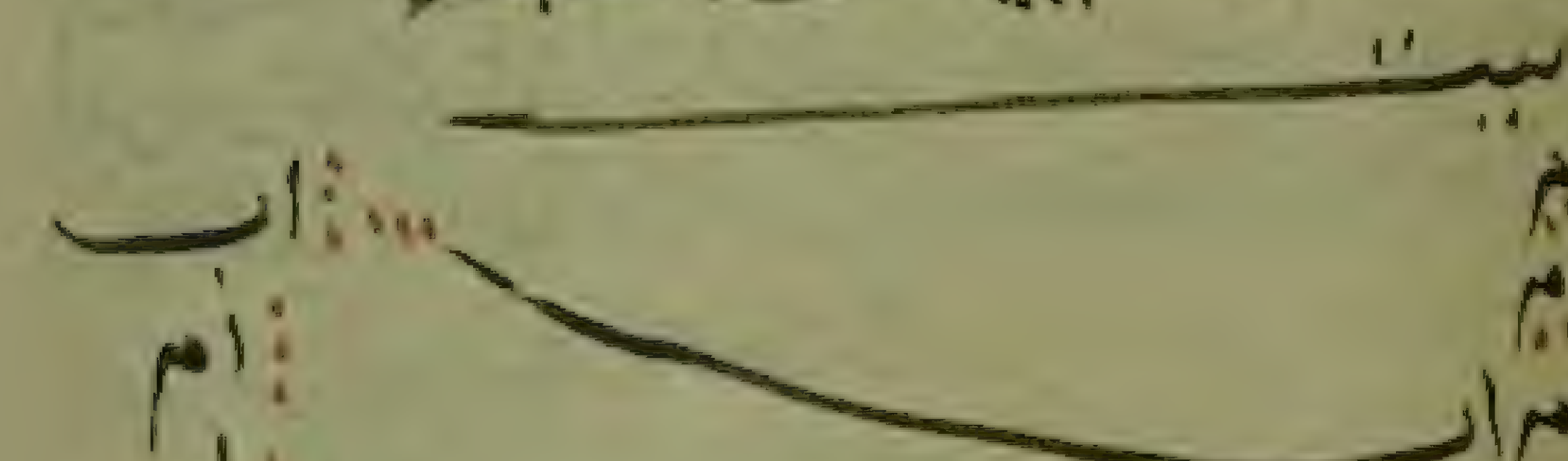
و  
ع  
م

وام

ترث مع الجد لانها ليست من قبله بل هو زوجته  
 فكانا كالا يورث **وحجب** **القرين** من اي جهة كانت  
 البعدي كذلك **وان** **القرين** **القرين** **القرين**  
 كما قد ساء **وان** **الاجتماع** **كانت** **احدا** **مطلقات** **قرينة**  
**واحد** **كالم** **الاب** **كذا** **في** **نسخ** **المتن** **والشرع**  
 والصواب الموافق للسراجية وغيره **كالم**  
 الاب وقد قدم ان القرين حجب البعدي مطلقا  
 فانهم **والاخوة** **ذات** **قرينتين** **او** **اكثر** **كالم** **الام**  
**وهي** **ايضا** **ام** **بالاب** **كما** **انه** **بهذه** **الصورة**



هذه هي نواحي المصنف في المصنف

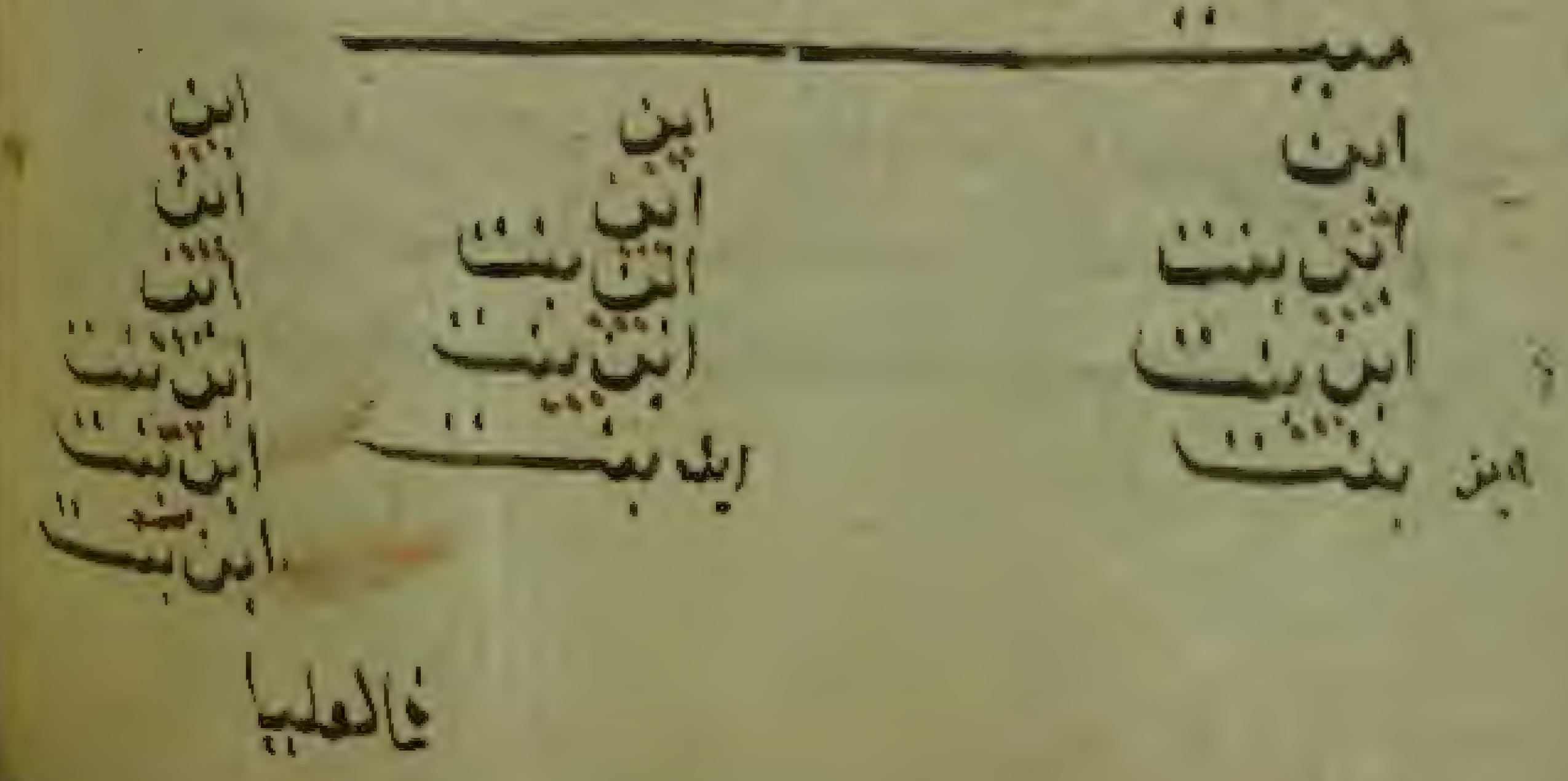


هذه ذات قرينتين  
 وترضيها ان امرأة زوجت ابن ابنتها فتولد  
 بينهما ولدا فمده المرأة حدة لابويها قسم محمد

١٤٤



السدس بينهما **ثلاثا** باعتبار الجهات وهما اي  
 وجهها بوجهين واي يوسف انصافا باعتبار  
 الابدان وبه قال مالك والشافعي وبه حزم في  
 اكثر فقال وذات الجهتين كذات جهة **واذا اشكل**  
**البنات والاخوات كزفهن** وهو الثلاث  
 سقط الابن وسقط الاخوات **لاب** ايضا الا  
 بتعصيب ابن ابن في المرة الاولى **واخ** في الثانية  
**سواء** اي مساويا **وانزل** اي ساقط الجسد بعصبين  
 ويكون الباقي للمذكر كالثمن قاله المصنف في شرحه  
 قلت وفي اطلاقه نظرا لغيره فحكم بان ابن الابن  
 لا يعصب اخاه كالفهم لا يعصب اخاه وابن العصب لا يعصب  
 اخاه بل المال المذكور دون الابن لانها من ذوي  
 الارحام قال في المصنف **حيث**  
 وليس ابن الاخ بالمعصب **تم** مثله او فوقه في النسب  
 بخلاف ابن الابن وان سقط فانه يعصب من مثله  
 او فوقه من كان ذات سهم ويسقط من دونه  
 فلو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض  
 وثلاث بنات ابن ابن اخ كذا كذا وثلاث بنات ابن  
 ابن ابن بهذه الصورة



لابوين  
 بنات  
 وابنهم لا يعصب  
 اخاه

فالعيا من الفريقين الاول ابوارها احرفها النصف  
 والوسط من الفريق الاول ثوارها العليا من  
 الفريق الثاني فيكون لها السدس تكملة  
 الثلثين ولا شيء للسفليات الا ان يكون مع واحدة  
 منهن غلام يقصبهن ومن يجازيها ومن فو  
 قها من لا يكون صاحبة فرض وسقط السفليات  
**وياخذ ابن العم** كذا في نسخ المتن والشرح  
 وعبارة السيد وعبرة **وياخذ احد بن عمه هو اخ**  
**لام السدس** بالفرض وكذا لو كان الآخر زوجا  
 فله النصف **ويضممان الباقي** بينهما نصفين  
 بالمعصوب بحيث لا مانع من ارضه مما في يده  
 فرض ويقصبت معا جهة واحدة فليس لاب  
 وابوه قلت وقد يجمع جهتا تعصبت كابن هو  
 ابن ابن عم بان تنكح ابن عمها فتلد منه ابنا وكا  
 هو معتق وقد يجمع جهتا فرضا وانما يتصور في  
 الجوسيان كما حكم المصنف ويتوارثون بهما جميعا  
 عندنا وعند الشافعي باقوى الجهتين وتمامه في  
 كتب الغرايض وتاتي الاشارة اليها في الفريق  
 ولون تركت **زوجا واما واحدة واخوة لام واخوة**  
**لابوين اخذ الزوج النصف والام** او ولد **السدس**  
**وولد الام الثلث** ولا شيء للاخوان **لابوين** لانهم  
 عصبة ولم يبق لهم شيء عند مالك والشافعي  
 للاخت لابوين اولاد النصف والجد السدس مع  
 مالك والشافعي

يشترك بين الصنفين الاخيرين  
 كأن الكمال اولاد ام وكذا في غير  
 مالك والشافعي



مروج وامر فتقول الى تسعة وعند اوجنيقة واحمد  
 تسقط الاخت **قلت** وحاصلة انه ليس عند  
 الحنفية مسئلة المشتركة اتفاقا ولا مسئلة الاكثرية  
 على الفقيه كما مر انتهى **باب القول**  
 وقوله الرد كما سيجي **مروية** **السهم** اذا كثر من  
 الفروض **على خروج الفرض** ليدخل التقصير على كل منهم  
 بقدر فرضه بقصر ارباب الردون بالخاصة  
 واول من حكم بالقول عمر رضي الله عنه ثم الخارج  
 سبعة اربعة لا تقول الاثنان والثلاثة والاربعة  
 والثمانية وثلاثة قد تقول بالاختلاف كما سيجي  
 في باب الخارج **قلت** **قول** اربع عولات **العشرة**  
**وتسعة** **الاسم** فتقول لسبعة كزوج وشقيقين  
 ولثمانية كهم وامر وتسعة كهم واخ لاخر عشرة  
 كهم واخ لاخر لام واثنى عشر تقول ثلاثة الى سبعة  
 عشر في الاشياء فتقول الثلاثة كزوج  
 وشقيقين وامر وكخمسة عشر كهم واخ لام  
 ولسبعة عشر كهم واخ لام **واربعة عشر**  
**فوق السبعة وعشرين** فقط **المرأة**  
**وتسعة اربون** وتسمى الشريفة **والرد** كمر  
 وحيث **فان فصل** **المرأة** اي الفروض والحال انه  
 لا حصص **منه** **فان** **القاضل** **عليهم** **قد** **مرها**  
**موجعا** **الفساد** **بيت** **المال** **الاختل** **الزوجين**  
 فلا يرعاهما وقال عثمان رضي الله عنه

عليهما

عليهما ايضا قاله المصنف وغيره **قلت** وجزم في الاختيار  
 بان هذا وهم من الراوي فراجع **قلت** وفي الاجتهاد  
 انه روي عليهما في فوائنا لفساد بيت المال وقد مر في  
 الاولات مسائل الرد اربعة اقسام الاول لان الردود  
 عليهم اما منقولا او اكثر على كل اما ان يكون نفع لا يرد  
 عليه ولا يكون **والاول** **الجنس** **الرد** **عليهم**  
 كبنين او اخنتين او جدتين **تسمى** **السبل** **من عدد**  
**روسمهم** **ابتدا** **قطعا** **المنظور** **في الثاني** **ان كان**  
**الرد** **وعليه** **جنسين** او ثلاثة لا اكثر بالاستقرار  
 من عدد سهمهم من اثنين لو سدرسان وثلاثة  
 لو ثلث وسدرس واربعة لو نصف وسدرس  
 وخمسة كثلثين وسدرس تقسيم المسافة **الثالث**  
**ان كان مع الاول** اي الجنس الواحد من لا يرعاه  
 وهو الزوجان **عظم** **من لا يرعاه** **فرضه** **من اقل**  
**خارج** **وقسم** **الباقى** **عليه** **وسمى** **رد** **عليهم** **مروج**  
**والثلاث بنات** **فهي** **من اربعة** **للزوج** **بني** **ثلاثة** **وهي**  
 تستقيم عليهم من قلة واحدة الى اربعة **وان لم يستقم**  
**فان واقف** **روسمهم** اي رسم من يرعاهم  
 كزوج **وبنات** **ضرب** **وفتها** **وهي** **اثنان**  
**في خروج** **من يرعاه** **وهي** **اربعة** **تبلغ** **هنا**  
 ثمانية فللزوجة اثنان والبنات ستة **والا** **يوافق**  
 بالبيان **من يرعاه** **روسمهم** **اي** **الخروج** **المذكور**  
 كزوج وخمس بنات فالخرج هنا اربعة للزوج واحد

الزوج







بثلاثة بنات الخمسة فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ  
 عشرين كان الزوج واحد اضربه في المضر وبسكن  
 خمسة فهو له والباقي ثلاثة اضربه في المضر وب  
 تبلغ خمسة عشر فكل بنت ثلاثة **والرابع لو كان مع**  
**الثاني** اي الجنس فقط لا اكثر ضابطكم الاستقرا اذا ارد  
 مع اربع طوائف املا بالاستقرا ولعل هذا مكتسبة  
 اقتضاه فيما امرتنا على الجنس والافير اربا الثاني  
 بعضه لأكمله فتامله **من لا ير عليه على سبيله من**  
**ير عليه** ان استقام **من زوجته** **والرابع جارات** **وس**  
**أخوات** **لام** يخرج من لا ير عليه اربعة الزوجات  
 واحد في ثلاثة تستقيم على سهم الجارات وسهمي  
 الاخوات لكنه منكسر على احاد كل فريقت كما ينبغي  
 وان لم يستقم ضرب **بجانب سبيله من ير عليه**  
**فيخرج من لا ير عليه** فالثلث الحاصل لهذا الضرب  
 يخرج فرض الفريقتين **كاربع زوجات** **وتسع بنات**  
**وسنجدات** يخرج من لا ير عليه ثمانية الزوجات  
 الثمن واحد في تسعة لا تستقيم على سبيله من ير  
 عليه وهو هنا خمسة لان الفريقتين ثلثان وسدس  
 فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ اربعين فهي خرج  
 فرض الفريقتين **ثم اضرب سهام من لا ير عليه**  
 وهو سهم الزوجات في خمسة **سبيله من ير عليه**  
 يكن خمسة فهو حق الزوجات من الاربعين  
 واضرب سهام كل فريقت من ير عليه وهي

اربع

فاقس  
 الباقي  
 مخرج  
 من لا ير  
 عليه

اربع البنات وسهم الجارات فيما يتو اى في  
 السبعة الباقية **من يخرج فرض من لا ير عليه**  
 يكن البنات ثمانية وعشرون والجارات سبعة  
 فاستقام فرض كل فريقت منكمس على احاد كل  
 فريقت **بجانب** بالاصول السبعة الاثني في باب  
 الخارج تضع من الذي واربعية واربعين وتضع  
 الاولى من ثمانية واربعين ولولا خمسة الاطالة  
 لا وسعت العلامة **من لا ير عليه** **والرابع**  
**نورث ذوقا لرجلهم كل فريقت سبيله من ير**  
**ولا خمسة** فهو قسم **الثاني** حينئذ لا ير تسع  
 ذي سهم **والاعصية** **نورث ذوقا لرجلهم**  
 الذي عليه **من لا ير عليه** **الباقي**  
**وكل من ير سهم الامم** كترتيب العصباء فهم  
 اربعة اصناف جز الميت ثم اصله ثم جز ابويه  
 ثم جز جدية او جدية **وحينئذ** **نورث ذوقا لرجلهم**  
**وهو اولاد البنات** **والبنات** **الامين** وان  
 سقط سهم اصله **وهو** **البنات** **والبنات**  
 وان عملوا ثم جز ابويه **والبنات** **الامين**  
 اولاد اولاد الاخوة **والبنات** **الامين**  
 الاخوة **الامين** **الامين** **الامين**  
 عليهم خلافا لمالك جز جدية او جدية **وهو**  
 الاخوال والخالوات والاعمام **والبنات**  
 الاعمام **والبنات** **الامين** **الامين**

يقدم  
 لام  
 ع



وهو ابن بنت و بنت بنت  
محمد اعترضة الاصول في  
البطن الثاني

اشلافا

السلام والو

امه لان النكاح الفاسد  
لا يوجب النوارث بين الطرفين  
فلا يوجبه بينا الجوسيا

يُحْفَلُونَ



الحاصل من البيت ولا فائدة كثيرة كما لو تركت زوجا وما  
 جيل فله زوج النصف واللام الثلث والحاصل ان قدر  
 ذكر السدس لا ينعصبة فيقدر الثلث بغير فائدة النصف  
 ونقول للثمانية كما لا يخفى قلت ولم ارها لو كان على احد  
 التقديرين يترك وعلى الاخره كهم واخوه من اهلهم فان  
 قدر ذكر الميراث له ثلث فينبغي ان يفرض الثلث ونقول  
 لتسعة احتياطا وفي الوهبانية  
 وجملته ان تات بدين فلم يترك وان طردت تنالها الثلث  
**فصل في المناسبات فيما تسمى الورثة قبل القسمة**  
**للمشركة من البيت الاول** واعطيت سهام كل وارث  
**ثانيا** الا اذا اكلوا كان ما من عشرة بنين  
 شهابات احدى منهم فان استقام نصيب البيت  
 الثاني على تركته فيها ونعت **فان لم يتركه** فان  
 كان بين شهابه وسبلته موافقة ضرير وفقا للشيخ  
 في كل القسمة **اول** والاكلين بينهما موافقة بل مباينة  
 ضرير **كل الثاني** في كل الاول **فصل** يخرج السبلتين  
 فيضرب سهم بيت ورثة البيت **اول** في الخريف وفي  
 النضج الثاني وفي وفقه وسهام ورثة البيت الثاني  
**في كل ما في بيده او وفقه من النضج الاول** وان كان  
 قيسم من يترك بيت البيتين ضرب نصيبه من الاول  
 في الثاني او وفقه ونصيبه من الثاني فيما في يد البيت  
 الثاني او وفقه **لومات** ثالث قبل القسمة جعل  
 المبلغ الثاني مقام الاول وجعل الثالث مقام الثاني

في

في العمل **مكذبا** كما ما من واحد تقسمه مقام الشا  
 والمبلغ الذي قبله مقام الاول **الحاصل** يتناهي وهذا  
 على العمل فلا تغفل **تنبيه** **باب** **مخراج**  
**النوع** **مخرج** المذكورة في القرآن **نوعان الاول**  
 النصف ومخرج كل كسر نسبه كالرابع من اربعة  
 الا النصف فله من اثنين **والرابع من اربعة**  
**والثمن من ثمانية والثاني الثلث والثالث** **كلاهما من**  
**ثلاثة** **والسدس من ستة** **على التخصيص والتخصيف**  
 فنقول مثلا الثمن وضعفه وضعفه ضعفه  
 او نقول النصف وضعفه ونصف نصفه قلت  
 والخصم اكل ان الرابع والثلث وضعفه وضعفه  
 فاذا اجابته المسئلة من هذه الدرر وضاحا فخرج  
 كما فرضه منفر نسبه الا النصف كما مر واذا اجاب  
 مشرا او ثلاثا ومجان نوع واحد فكل عدد يكون  
 مخرا لجزء من ذلك العدد ايضا يكون مخرا لضعفه  
 واضافه كالسنة مخرج للسدس لضعفه  
 وضعفه ضعفه **فان اختلف النصف من النوع**  
**الاول بكل النوع الثاني او الثلاثة الاخر او بعضها**  
 فان كان في المسئلة ثمن وثلثان وذلك وسدس  
 كزوج وشقيقتين واختين **ام** **فمن** **مخرج** **لها**  
 من ضرب اثنين في ثلاثة **او** **اختلاف الرابع من النوع الاول**  
 بكل الثاني لو بعضه فاذا اجاب في المسئلة روجه ومن  
 ذكر في النوعين تركبها من ضرب اربعة في ثلاثة

الاخر

نية



الموافقة لستة بالنصف او اختلط الثمن من النوع  
 الاول ببعض الثاني واما بطله فغير متصور الا على  
 رأي ابن سبيور وفي الوصايا فلهذا يحفظ **في رتبة**  
**وعشرين** كزوجات وبنين وام لثربها من ضرب  
 الثمانية في ثلاثه لما قدمنا من موافقة الستة  
 بالنصف ولا يجتمع اكثر من اربع فروع في مسئلة  
 واحدة ولا يجتمع من اصحابها اكثر من خمس طوائف  
 ولا ينكسر على اكثر من اربع فرق **واذا انكسر سهام**  
**فراعيهم ضربت عددهم في اصل** وعولها ان كانت  
 عاملة **كاسرة واخرى** لاسرة الربع يبقى لها ثلاثة  
 لا تستقيم ولا توافق فاضرب الثمن في اربعة فتقسم  
 من ثمانية **وان وافق سهامهم عدد ضربت**  
**وفوق عدد** في اصل السبل عولها كاسرة **وبت اخوات**  
 فلهن ثلاثة تنوافقهن بالثلث فاضرب اثنين في  
 اربعة فتخرج من ثمانية ايضا فان **انكسر سهام فريتين**  
**او اكثر عدد رويهم متماثلة** ضرب احد الاعداد  
**في اصل السبله** كثلاث بنات وثلاثة اعمام  
 فتلقى باحد المتسايلين فاضرب ثلاثة في اصل السبله  
 تكن تسعة منها تصح وان انكسر عاين ثلاث فرق  
 او اربع فاطلب المشاركة ولا بين السهام والاعداد  
 ثم بين الاعداد والاعداد ثم اقل كما فعلت في  
 الفريتين في الدخلة والماتلة والموافقة والميلية  
 فاحصل بيني جز السهم فاضربه في اصل السبله

السبله

اشار

اشار اليه بقوله وان دخل بعض الاعداد في بعضه كارب  
 زوجات وثلاث جدات وثلاث حواضر يتلذذ اهلها  
 في اصل السبله وهو اثنا عشر تكن مائة واربعه  
 فاربعة من منها تصح وان وافق بعضها بعضا كارب  
 زوجات وخمس عشر جدات وخمس عشر بنتا  
 اعمام فريتين وثلاث حواضر اي احد الاعداد في جميعهم  
 والخارج في وقت الثالث ان وافق والية جميعهم  
 ثم الرابع كذا في المجموع وهو جز السهم وهو  
 في مسئلة ثمانية وثمانون في اصل السبله وهو هنا  
 اربعة وعشرون يحصل اربعة آلاف وثلاث مائة وعشرين  
 منها تصح **وان تباين اعداد روي من انكسر عليهم**  
 سهامهم كارب اثني وعشرين بنات وست جدات واربعة  
 اي احد الاعداد في جميع الثاني والحاصل في جميعهم  
**والحاصل في جميع الرابع** يحصل جز السهم وهو  
 هنا مائتان وعشرة لتوافق روي البنات والجدات  
 لسهامهم بالنصف فاضربوا في اصل السبله وهو  
 هنا اربعة وعشرون يحصل خمسة آلاف واربعون  
 ومنها تستقيم **وان ارتفعت معرفة المتماثل والتداخل**  
**والتوافق والتباين بين العدين** هذه مقدمة يحتاج  
 اليها في تقسيم الفرقة **فمتماثل العدين** يكون احدهما  
 مساو لاخر كارب اثني وعشرين بنتا واربعة جدات  
 المتماثلين باحد من عليهما هنا اما بان يضاف اليها  
 الاكثر اربعة ويكون اكثر العدين لا كسر بقسمة الستة على

اكثر الاعداد

اعلام فريتين  
احدهما



ثلاثة وثلاثة

منه على الأقل  
قسمة صحيحة



ثلاثة أو اثنين وتوافق العددين ان لا يفي في اقلهما  
 الاكثر كن بعد ما عدل كالثمانية مع العشرتين  
 بعد ما عدل اربعة فيتوافقان بالربيع وتباين العددين  
 ان لا يبعد العددين المختلفين معا عدل ثالثا أصلا  
 كالشعبة مع العشرة وان اردت معرفة التوافق  
 والتباين بين العددين المختلفين استعمل العقل من  
 الاكثر من الاثنين مرارا حتى اذا التقا في درجة واحدة  
 فان توافقا في واحدة تباينا ولا وفق وان  
 توافقا في اثنين فبالتصنيف او ثلاثة فبالتصنيف هكذا  
 ونسب الكسور المنطقية او احدى عشر فيجوز من احدى  
 عشر وهو سكر او يسمي الاصل وان اردت  
 معرفة نصيب كل فريق كالبنات والجدات  
 والاعمام وغيرهم من التصحيح الذي استقام  
 على الكا في ضرب ما كان له اي لكل فريق من اصل  
 المسئلة فما اي في جز السهم الذي ضربته في اصل  
 المسئلة في نصيبه اي ذلك الفريق ثم اذا اردت  
 نصيب كل واحد من احدى ذلك الفريق ضربت  
 سهام كل وارث في السهم المضروب في نصيبه  
 والافصح طريق النسبة وهو ان تنسب سهامه  
 كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم  
 وحدهم ثم تقطن مثل تلك النسبة من المضروب  
 لكل واحد من احدى ذلك الفريق **والا اريد تقسمة**  
**التركة بين الورثة والفرع ما يعني كل واحدة لهما**

لتقدم

لتقدم الفرع على قسمة الوارث كما في شرح السراجية  
 حيدر **فان كان بين التركة والنصيب ثلاثة اقسام او موافقة**  
**ضربت سهام كل وارث من التركة في جميع التركة**  
 نسخ التركة والشرع والوافق للسراجية وغيره  
 في وفق التركة وانما يضرب في جميع التركة عند المساواة  
 وهذه المعرفة نصيب كل فرد **وقال كذلك يعرف**  
**نصيب كل فرد منهم** واساقضا الدين فان وفي  
 فيلوان لم يوزع وهذا الفرع **انما يجمع الدين**  
**كالنصف** للمسئلة وينزل كل دين غير سهم وارث  
 وتقول كما مر ثم شرع في مسئلة التجار فقال ومن صالح  
 من الورثة والفرع **عليه معلوم** ما طرح اي طرح  
 سهمه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه ثم  
 قسم الباقي من التصحيح او الديون **على سهمه من**  
**بقية من سهمه** تقسم منه كزوج وام وعم فصاح الزوج على  
 ما يدر منه من المهر وخرج من بين الورثة فاطم  
 سهام من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة  
 وبها عدد الورثة الام واقسم الثلث باذن سهمها  
 من التصحيح قبل التجار وجب ان يكون سهمان للام  
 وسهم للعم ويجوز ان يجعل الزوج كان لم يكن  
 ليل لا يغلب فر من الام من ثلث اصل المال اي ثلث الباقي  
 لانه حينئذ يكون للام سهم وثلث سهمان وهو  
 خلاف الاجماع قاله السيد وغيره **قلت وهذا**  
**هو الصواب** وقد غلط في قسمة هذه المسألة



صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما  
عندني من النسخ فانما هما الباقي للام سقوس  
والفهم سهران وقد علمت انه خلاف الاجماع وقال  
الملاحمة قطب الدين محمد بن سلطان في شرحه  
لكثير وقوله فاجعله كما لم يكن فيه نظر ثم ذكر  
ما ترجمه فتدبر قال مولانا العبد الفقير العاجز الفقير  
محمد قلا الدين بن الشيخ علي بن الحسين في العباسي  
الامام نجاش بن ابي بصير بن مثنى الحميرة قد فرغت  
من تأليفه واخره شهر محرم الحرام سنة احدى وسبعين  
والف من هجرة علي صاحبها افضل الصلاة والسلام  
وقد بالفت في الخليفة وتخريره وتفتحه وتبعته  
المصنف رحمه الله في تفسيره ولو افصح كثير من متنه  
وتصحيحه ونهته عليها غاليا وكلي وافع شهو  
اخره في الحلة في اسلامه من هذا الخط امره على  
البشر ونسبته عاني من ستر وغفر من غفر له  
وانكدر عيبا فسدا خللا جل من لا فيه عيب وعلا  
كيف لا وقد بيضته وفي قلبه من نار البقا عت  
البلاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد ما يفتت  
الكبار فرحم الله تعالى التقناري في حيث اعتذر واجلاه  
فقال يوم ما يكثر ويوما بالصفين وبالغدير يوما  
ويوما بالخليصة ولكن الحمد لله اول واخرا باطلنا  
وظاهره فلقد من يا ابتداء بقمه بمحمده تبيضه  
تجاه وجه صاحب الرسالة والقدر المتيقن ونحوه

ثم المفتي هو

تجاه

تجاه قبر صاحب هذا المثنى الشريف فليعلم علامة  
القبول منهم والنشر فيا تشر فيا ان كنت  
في قبلة وان كان كل الناس يدرون وعنه  
فتقبل مع ما تن واساتذ ونحوه يا جهماس مع  
المصطفى احمد واخواننا المشد في ليا الخير  
والتتالاع لنا طالب الرشد وهذا امر  
ما علقه علقه المصنف رحمه الله تعالى  
ورحمه مشايخه وتلامذته والاخوة منهم ولاخوة  
عنه وبنه وكريمه امين امين وكان الضراح  
من تليف هذا الكتاب المبارك على  
كانت الفقير الى الله تعالى المعترف بتأخير  
والتقصير ايها المذنب بلدا الشافعي  
مد هيا عتد الله له ولوالديه وللمشايخ  
وجميع المسلمين ولين  
نظر فيه عيب واصححه  
امين امين ولحمد  
لله رب  
العالمين

عاب  
حسد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل  
العلم منتهى النور  
والهدى



سئل حجة في يوم من وقته بالانظار في حديق  
اصفا على من العالمهم عقل فيهم لميد



٤٥